

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

القضايا التركيبية في شعر الأعرابي الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث

رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث
فايز صبحى عبد السلام تركى

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف

1424هـ-2003م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ
اَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية 32

الإهداء

إلى كل مَنْ أحب أن يتعلم ويعلم، إلى أساتذتي من
المهد إلى اللحد، إلى والديّ وزوجتي، الَّذِينَ تَحَمَّلُوا معي
عناء البحث، أهدى هذا العمل المتواضع .

الباحث

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإنَّ المتفحص للنظام النحوي يجد أنه يتآزر مع النظم الشعري بوسائل مختلفة، تسهم في ترابط أجزاء الجملة؛ ومن ثم النص كله، تاركاً وراءه قضايا تركيبية، تتبلور فيما يسمى بفاعلية المعنى النحوي الدلالي، وإذا كانت اللغة المنطوقة تفصح لنا عن كثير من السمات التعبيرية للغة العربية في قضاياها المختلفة لدى متحدث ما في فترة ما باعتبارها قسيماً للغة العربية المكتوبة، فإن اللغة المكتوبة أيضاً تكشف النقاب عن السمات التعبيرية، التي تتميز بها لغتنا العربية في فترة ما، وذلك من خلال ما عبّر به القدماء عمّا يختلج في صدورهم، سواءً أكان المُعبّر به شعراً أم نثراً.

وإذا كانت كلُّ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَالَمِ لَهَا نِظَامٌ وَبِنَاءٌ تَكُونُ طَوْعاً لَهُ وَقَوَاعِدُ مَتَّقٍ عَلَيْهَا عَلَى الْمَسْتَوِيَّاتِ كُلِّهَا، فَإِنَّ الْبَحْثَ فِي مَنَهِجِ الْقَدَمَاءِ وَبِخَاصَّةِ الْقَضَايَا التَّرَكِيبِيَّةِ وَرِبْطِهَا بِالذَّلَالَةِ ضَرْوَرِيٌّ لِبَيَانِ أَصَالَةِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَالخُرُوجِ بِبَعْضِ السَّمَاتِ التَّبْعِيْرِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَعَمَّ فِي فِتْرَةٍ مَا عَلَى نَثْرِهَا أَوْ شَعْرِهَا، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ يَظْهَرُ بَوْضُوحٍ فِي الشَّعْرِ، حَيْثُ يَخَالِفُ الشَّاعِرُ نِظَامَ اللُّغَةِ الْعَادِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ مَتَّخِذاً نِظَاماً جَدِيداً، ابْتِغَاءً تَحْقِيقَ ذِلَالَةِ مَا تَرْتَبِطُ بِالسِّيَاقِ أَوْ اسْتِقَامَةَ الْوِزْنِ وَتَصْحِيحَ الْقَافِيَةِ، وَمِنْ هُنَا كَانَ اعْتِرَافُ النُّحَوِيِّينَ بِأَنَّ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ غَيْرَ مَا يَحْتَمِلُهُ النَّثْرُ مَعَ مِرَاعَاةِ أَنْ يَكُونَ التَّعَامُلُ مَعَ مَا يَحْتَمِلُهُ الشَّعْرَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ لُغَتِهِ، لَا مِنْ ضَرْوَرَاتِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ طَرَحَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ "الضَّرُورَةُ" جَانِباً عَلَى نَحْوِ مَا سَنُوضِحُ فِي تَمْهِيدِ هَذَا الْبَحْثِ.

فالشَّاعِرُ قَدْ يَسْتَعْمِدُ قِيَمًا اسْتِبْدَالِيَّةً مُخْتَلِفَةً عَلَى مَسْتَوَى الْكَلِمَةِ وَالْجُمْلَةِ - وَمَا يَهْمُنَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مَا كَانَ عَلَى مَسْتَوَى الْجُمْلَةِ - وَقَدْ يَحْذِفُ عِنَصْرًا مَا مِنْ عِنَاصِرِ الْجُمْلَةِ، وَرَبْمَا تَرْتَبِ عَلَى هَذَا الْحَذْفِ تَعَدُّدُ لُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ يَزِيدُ عِنَصْرًا آخَرَ أَوْ يَقْدِمُ كَلِمَةً مَا وَيؤَخِّرُ أُخْرَى فِي اتِّجَاهِ الْقَافِيَةِ، وَالْهَدَفُ قَبْلَ كُلِّ ذَلِكَ خِدْمَةُ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُوْدِي إِلَى تَفَاعُلِ الْمَعْنَى النُّحَوِيِّ الدَّلَالِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى امْتِلَاكِ نَاصِيَةِ الشَّعْرِ فِي كَيْفِيَّةِ انْعِقَادِ التَّرَاكِيْبِ وَبِنَاءِ الْجُمْلِ، فَلَقَدْ كَانَ هَدَفَ الْعُلَمَاءِ قَدَمَاءٍ وَمُحَدِّثِينَ دِرَاسَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَحْلِيلَ تَرَكَيبِهَا، رَابِطِينَ بَيْنَ التَّرَكِيبِ النُّحَوِيِّ وَالْمَعْنَى، أَيْ بَيْنَ الشَّكْلِ وَالْوِظِيفَةِ، فَهِيَ هُوَ ذَا عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ يَخْبِرُنَا بِأَنَّ

النحو ما هو إلا معانٍ تُعزَف من خلال نظم الكلام، أي أن النحو بتراكيبه هو الذي يشكل إبداع الشاعر أو الكاتب ترجمة لما في ذهنه.

وبناءً على ذلك كان محور الدراسات الحديثة دراسة اللغة على أساسٍ علميٍ منهجيٍ موضوعيٍ، حيث الاتجاه إلى عرض القديم في ضوء الحديث مع عدم الانسياق وراء وميضه والاستسلام التام لمعطياته، ومن هنا كان النظر في أصول المنهج النحوي عند العرب ومدى فاعليته، والإسهام في ذلك من خلال اختيار نص مكتوب في ضوء الدرس اللغوي الحديث فكانت هذه الدراسة، متخذةً منهجاً تكاملياً، مستفيدة من كتابات القدماء العرب، وأهم طرق تحليل نحو الجملة في المناهج الحديثة، نحو الاتجاه الوصفي والاتجاه التوليدي التحويلي وعلم اللغة النصي، وذلك حتى يخرج البحث ببعض النتائج القيمة المعتمدة على تكامل هذه المناهج بالإضافة إلى دراسات القدماء، وهو الأمر الذي لا يتسنى لنا إذا اعتمدنا على منهج واحد في التحليل؛ أي أنه تحليل في ضوء كتابات القدماء وعلم اللغة الحديث.

فإذا كان الاعتماد على الاتجاه الوصفي باعتباره قد تناول القضايا اللغوية على الأساس الشكلي، فإنه لا ينبغي الاكتفاء بذلك، بل ينبغي العمل على التفسير بعد الإدراك؛ لذا فإنه يمكن الاستفادة من النظرية التوليدية التحويلية في وصف القضايا التركيبية "النحوية" موضوع البحث، والتي تدخل بناء الجملة، حيث إنها اعتمدت على التراكيب النحوية؛ لأنها "التراكيب" موضوع عمليات التحويل، رابطة بين العمليات التحويلية والمعنى، وهو الأمر الذي وجد عند القدماء العرب؛ ومن ثم كان مراعاة الجانب الدلالي في عنوان البحث وأثناء تحليل أنماط الجمل الممثل بها داخله، حيث يمكن القول إن ما يسعى إليه تشومسكي هو كيفية عمل العقل البشري خلال اللغة، أضف إلى ذلك أن الجملة تشكل جزءاً من نسيج النص في علم اللغة النصي؛ ومن هنا كانت أهمية مراعاته في الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديدي لهذه القضايا التركيبية دون غيرها مما لا يدخل التركيب كان نابغاً من مرونتها وتوافقها مع النسيج الشعري عن طريق إمداده بمجموعة من الإمكانيات المختلفة من أجل إقامة الوزن-حيث إن الوزن جزء من المعنى- واستقامة التركيب في اتجاه القافية، التي تؤثر الكلمة الشاغلة لمكانها في بناء التركيب داخل البيت، وهو الأمر الذي يترتب عليه الترابط بين العناصر في الجملة، ومن ثم التماسك بين الجملة وغيرها من الجمل في النص-وهو ما يوصف بالكفاءة النصية- حيث إن الجملة جزء من نسيج النص.

وإذا كانت هذه الدراسة تهدف إلى تعميق الفهم النحوي الدلالي للغتنا من خلال دراسة القضايا التركيبية التي تدخل بناء الجملة "الحذف-الإحلال-الزيادة-إعادة الترتيب (الرتبة) والإعراب" مع مراعاة ما كتبه القدماء من النحاة والبلاغيين والأصوليين (علماء أصول الفقه) تجاه القضايا التي سنتعرض لها بالإضافة إلى الإسهام في تأصيل الدرس اللغوي الحديث وإثبات وجوده في العربية، مع بيان كيفية عمل العقل البشري خلال اللغة، والخروج ببعض السمات التعبيرية للغة، والتي يمكن أن تعمم بتضافر كثير من الدراسات على فترة ما، وإذا كانت هذه أسباب اختيار موضوع البحث وأهدافه، فليس معنى ذلك أن كل شيء في الدراسات الغربية موجود بالفعل في لغة العرب، نعم هناك وجوه اتفاق ووجوه اختلاف خاصة بكل لغة، فليس من العلمية ولا من المنهجية محاولة تطبيق كل نظرية غربية بحذافيرها على النحو العربي؛ لأن النحو العربي بناء حضارى علمى مرتبط بالبيئة التي نشأ فيها وكذلك الدراسات الغربية بناء حضارى علمى مرتبط بالبيئة التي نشأ فيها.

نأتي إلى بيان أسباب اختيار الشعر الجاهلي وبخاصة الأعشى، فنوجز القول في ذلك في النقاط التالية :

أولاً: اتخذ البحث من الشعر الجاهلي مجالاً لما له من أهمية عند النحاة، حيث إنهم اتخذوه مجالاً للاستشهاد على العربية وتراكيبها مع شعر صدر الإسلام.

ثانياً: دعوة المحدثين إلى الاتجاه للشعر الجاهلي وبخاصة أستاذي الدكتور محمد حماسة، حيث إنّه قد رفع صوته بالدعوة إلى التوجه إلى الشعر القديم، وكشف بناء جملة وتراكيبه، فالاعتماد على بناء جمل الشعر في دراسة النص وتفسيره -على حد قوله- لا محيد عنه ولا بديل له لمن يريد أن يقدم دراسة نصية مقنعة، وذلك في كتابه بناء الجملة العربية، أضف إلى ذلك ما ورد في كتابه "اللغة وبناء الشعر".

ثالثاً: يعدُّ الأعشى شاعراً نجدياً جاهلياً من الشعراء الحجج المجيدين -أستاذاً للشعراء في الجاهلية كما قال يحيى بن الجون راوية بشار- الذين درجوا على تحميل القليل من الألفاظ الكثير من المعاني؛ لذا ظهرت القضايا التركيبية موضوع البحث جلية في شعره، مفصحة عن الدلالة التي يريدها، متوافقة مع النسج الشعري.

رابعاً: يعدُّ الأعشى أشعر بنى وائل في الجاهلية؛ لذا كانت له القدرة على امتلاك ناصية الشعر، وكيفية انعقاد التراكيب وبناء الجمل، وكان لشعره مزايا أو خصائص موسيقية يتفوق فيها على غيره، وهو الأمر الذي جعله يُلقَّبُ بصنّاجة العرب.

خامساً: الأعشى قريب عهد بظهور الإسلام، وقصة رغبته في السفر إلى المدينة ليسلم مشهورة في كتب الأدب والأخبار؛ ولذلك فإن شعره موثوق في نقله أو وصوله صحيحاً دون شكوك في الانتحال والتحريف غالباً.

سادساً: عدم وجود دراسة لغوية عن الأعشى تنهج نفس النهج الموضح في هذه الدراسة، حين تسجيلها، فهناك دراسة عنه بآداب القاهرة بعنوان "ديوان الأعشى الكبير" دراسة دلالية، إعداد الباحثة نجوى محمود محمد أحمد صقر، ١٩٨٢.

وبناءً على ما سبق وقع اختيار الباحث على شعر الأعشى الكبير كي يكون موضع هذه الدراسة، معتمداً في ذلك على ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق الدكتور محمد محمد حسين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ألف وتسعمائة وثمانية وستين للميلاد، وهذا الديوان وقع في اثنتين وثمانين قصيدة وقطعة، تتكون من ألفين ومائتين واثنين وخمسين بيتاً، تقاسمت فيما بينها بحور الطويل والكامل والبسيط والخفيف والوافر والسريع والرمل والرجز والمنسرح، وجاء روي هذه البحور مضموماً في خمسمائة وثلاثة وأربعين بيتاً، ومفتوحاً في ثمانمائة وعشرة أبيات، ومكسوراً في خمسمائة وواحد وسبعين بيتاً، ومقيداً في ثلاثمائة وأربعة وعشرين بيتاً، وقافية مقصورة في أربعة أبيات. وقد جاءت فنونه الشعرية وموضوعاته مشتملة على المدح والهجاء والعتاب والغزل والحكمة والفخر والحماسة والخمر والمجون والقصص والتاريخ والوصف للناقة والصحراء... إلخ.

أمّا عن منهج الباحث فإنه يكمن في استقراء المادة اللغوية موضوع البحث ثم تناولها بالدراسة اللغوية المتصلة بالتراكيب النحوية من خلال التقسيم والتجريد والملاحظة والوصف والتحليل، وذلك بتناول القضايا المتصلة بتركيب الجملة قضية قضية، متعرضاً لأنماط الجمل الممثل بها وأنواعها، حيث إن البحث في ماهية الجمل لدى شاعر ما يُعدُّ وسيلة لمحاولة فهمها على المستوى التركيبي، ومن ثم علاقتها بغيرها من الجمل في النص باعتبارها جزءاً من نسيجه، مع تقديم كل ذلك في إطار كمي، ومن هنا سيكون الإحصاء لمواضع كل قضية وجزئياتها، لترجمة هذا الإحصاء أو الكم إلى کیف ببيان طاقته التعبيرية في شعر الأعشى، وهذا ما تقتضيه الدراسة الوصفية التحليلية لقضايا التركيب وعلاقتها بالدلالة، وانطلاقاً مما سبق كانت الاستعانة بآلات البحث التراثية والحديثة على السواء - كما دُكرَ آنفاً - كي نخرج من تحليل قضايا التركيب والدلالة في شعر الأعشى بنظرة تظهر لنا جماع الرؤى التي ينطوي عليها شعره. وطرداً لهذا المنهج، فهذه الدراسة تقع في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة وقائمة بمصادر البحث ومراجعته العربية والأجنبية ثم الفهرست العام لمحتويات البحث.

أما المقدمة، فقد أودعتها بياناً عن طبيعة الموضوع وأهدافه وأسباب اختياره ومنهج الباحث فيه.

أما التمهيدي، فقد تناول الأمرين الآتيين:

أولاً: الإطار النظري لقضايا التركيب موضوع البحث، وقد قُدِّم فيه لهذه القضايا ثم عُرض لها قضية قضية، ففي الحذف، عُرف الحذف لغة واصطلاحاً ثم الحذف عند القدماء العرب ثم الحذف عند التوليديين التحويلييين ثم الحذف عند علماء النص ثم رأي وتعليق بخصوص هذه القضية، وعُرض بعد ذلك لقضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة، حيث عُرض للإحلال بين اللغة والاصطلاح والإحلال عند المحدثين ثم صلة الإحلال بالإنابة والتضمين عند العرب، يلي ذلك قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة، حيث عُرض لتعريف الزيادة وأقسامها والزيادة بين القدماء والمحدثين وفائدتها، ثم عرض بعد ذلك لقضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة، فعُرض لصلة إعادة الترتيب بغيرها من المصطلحات وأقسام التقديم والتأخير، وإعادة الترتيب بين القدماء والمحدثين ثم إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة، ثم إعادة الترتيب وعلاقتها بالاتساع والإعراب وأثر إعادة الترتيب في النسج الشعري، وعرض بعد ذلك لقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة حيث تضمن ذلك الحديث عن الإعراب في نصوص تراثنا النحوي والمقصود بالإعراب فرع المعنى، والمقصود بقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في هذا البحث، ودور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء التركيب، والترخص في العلامة الإعرابية ودلالته، وتعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة، ثم وقفة وتعليق بخصوص ما سبق عرضه.

ثانياً: الدراسات السابقة في هذا المجال وأهم نتائج المتميز منها :

أما عن الفصول الخمسة، فهي:

الفصل الأول: قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى : ويتناول هذا الفصل الحذف التركيبي في شعر الأعشى باعتباره واحداً من القضايا التركيبية، التي تدخل بناء الجملة مؤثرة في دلالتها وكونه انحرافاً عما هو مألوف من طرق التعبير العادية، سواء أكان الحذف حذف أسماء أم أفعال أم حروف؛ لذا جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: حذف الأسماء، وقد تناول حذف المبتدأ في الجملة الاسمية المجردة والجملة الاسمية المنسوخة، وحذف الخبر في الجملة الاسمية المجردة والمنسوخة أيضاً، وحذف الفاعل وجوباً، حيث يترتب على ذلك دلالة ناتجة من النظر إلى هذا الحذف في إطار الجملة كلها واستبدال نمط بآخر، وذلك يكمن في المبنى للمجهول، وكذلك كان الحديث عن حذف الفاعل جوازاً، ثم حذف المفعول به اقتصاراً واختصاراً وحذف المضاف والمضاف إليه والموصوف والصفة والمعطوف والحال والتمييز، ثم تُوجَّ المبحث بعرض لسمات حذف الأسماء في شعر الأعشى.

المبحث الثاني: وقد جاء بعنوان حذف الأفعال، حيث تعرض لحذف الفعل جوازاً والإشارة
المقتضبة لحذفه وجوباً، وذلك لبيان مدى قوة عمل الفعل وتوقفه على العناصر الملحقة به فقط،
وكان ختامه بالحديث عن سمات حذف الفعل في شعر الأعشى.

المبحث الثالث: وقد جاء بعنوان حذف حروف المعاني، فتناول الحذف القياسي للحروف
"حروف المعاني، ثم الحذف السماعي لها، وسمات حذف الحروف في شعر الأعشى، ثم اختتم
الفصل بتعليق ومناقشة لأنواع الحذف الثلاثة في شعر الأعشى.

الفصل الثاني: قضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى: وقد تضمن خمسة
مباحث هي :

المبحث الأول: وقد حمل عنوان إحلال اسم محل اسم آخر، حيث تعرض للإحلال في
المبنى للمجهول، وإحلال المصدر محل المفرد، والإحلال في النعت، وإحلال المضمحل محل
الظاهر، وإحلال الظاهر محل المضمحل.

المبحث الثاني: وقد حمل عنوان إحلال فعل محل فعل آخر، حيث عُرض للأفعال التي
تتعدى بحرف جر معين وترد في السياق متعدية بغيره، ثم التي تتعدى إلى مفعول به واحد وترد
في السياق متعدية إلى مفعولين، ثم التي تتعدى بحرف الجر وترد في السياق متعدية بنفسها، ثم
اللازمة التي ترد في السياق متعدية بحرف جر، ثم التي تتعدى بنفسها وترد في السياق متعدية
بحرف جر، ثم الأفعال التي تأتي بمعنى أفعال أخرى، وانتهى بالحديث عن سمات إحلال
الأفعال فيما بينها "تعليقٌ ومناقشة".

المبحث الثالث: وقد حمل عنوان إحلال حرف محل حرف آخر، فُعْرضَ للحروف
الأحادية، ثم الثنائية، ثم الثلاثية، وانتهى بالعرض لسمات إحلال الحروف فيما بينها "تعليقٌ
ومناقشة".

المبحث الرابع: ويحمل عنوان الإحلال فيما بين الجملة والمفرد، وقد تناول إحلال الجملة
محل المفرد، أي معاقبتها له في حالة كونها متخذة وظيفة الخبر والحال والنعت والمضاف إليه
والمفعول به، ثم تعرض للمبحث أيضاً لإحلال المصادر محل الأفعال، واختتم بسمات الإحلال
بين الجملة والمفرد في شعر الأعشى.

المبحث الخامس: وقد جاء بعنوان إحلال الحروف محل الأسماء، حيث تناول إحلال
الكاف محل كلمة (مثل)، وإحلال عن محل (بعد)، واختتم بسمات إحلال الحروف محل
الأسماء.

الفصل الثالث: قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى: وقد جاء هذا الفصل في
مبحثين :

المبحث الأول: وهو بعنوان الزيادة في الأفعال، حيث انحصر ذلك في زيادة كان.

المبحث الثاني: وهو بعنوان الزيادة في الحروف، وانتهى الفصل بالعرض لسمات الزيادة في شعر الأعشى "تعليقٌ ومناقشة".

الفصل الرابع: قضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: إعادة الترتيب في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: إعادة الترتيب في الجملة الفعلية ومكملاتها.

المبحث الثالث: إعادة الترتيب باستخدام الفصل.

وانتهى الفصل بالعرض لأهم سمات قضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى.

الفصل الخامس: قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول: الترخص في العلامة الإعرابية.

المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة.

وانتهى هذا الفصل أيضاً بعرض لسمات قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى.

أما الخاتمة، فقد تضمنت عرضاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذا البحث، بالإضافة إلى ما أدرج في ثنايا الفصول.

وأما عن مصادر البحث ومراجعته، فقد تنوعت بين القديم والحديث، بالإضافة إلى المراجع الأجنبية إن اقتضى الأمر ذلك، وكان جل الاعتماد في المقام الأول على المصادر القديمة مثل الكتاب لسبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جنى والكشاف للزمخشري ومغنى اللبيب لابن هشام وشرح المفصل لابن يعيش، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، وغير ذلك، أما عن المراجع الحديثة فمنها مؤلفات الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تَمَّام حسان، وأستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت، والأستاذ على النجدي ناصف، والدكتور عبدالرحمن تاج، وكان جل الاعتماد على مؤلفات أستاذي الدكتور محمد حماسة عبداللطيف ؛ لأنها وثيقة الصلة بموضوع البحث، وغير ذلك من المؤلفات على نحو ما هو مبين في ثنايا البحث، وقائمة المصادر والمراجع.

وبعد ذلك أجد لزاماً علىّ واعترافاً بالفضل لأهله أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لأستاذي الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، لتفضله بالإشراف على هذا البحث وتقويمه، وشكرى وتقديرى للدكتور عبدالسلام السيد حامد، لما بذله من جهد في قراءة هذا البحث أثناء كونه مشرفاً

مشاركاً، وإلى كل مَنْ قَدَّمَ إِلَيَّ يدَ المساعدة حتى ظهر هذا البحث على صورته هذه، وأتقدم بخالص شكري إلى الأستاذين العالمين اللذين ناقشا هذا البحث، حيث إنه كان في الأصل رسالتي للدكتوراه، وهما أستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة طنطا ، وأستاذي الدكتور أحمد محمد كشك أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ولا أزعم أن بحثي هذا مبرأ من الخطأ والنسيان، فكلاهما جائز على الإنسان وأدعو المولى عز وجل بقوله: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

كان مخطط هذا التمهيد أن يتناول أموراً أربعة، أولها: الإطار النظري الموجز لقضايا التركيب موضوع البحث. وثانيها: الحديث بوضوح عن تميز لغة الشعر وكثافة الدلالة فيها، واختلاف طريقة بناء النص الشعري عن طريقة بناء غيره من النصوص بما لهذا من تأثير على الظواهر التركيبية في مستوى الجملة وفي مستوى الجمل المختلفة. وثالثها: الحديث عن الأعشى وشعره واختياره في هذه الدراسة وأهميته وإطاره الزماني وأثره في الاستشهاد، وغير ذلك. ورابعها: الإشارة إلى الدراسات السابقة في هذا المجال والتعريف بأهم نتائج المتميز منها بإيجاز.

ولمّا لوحظ أن الحديث عن تميز لغة الشعر واختلاف طريقة بناء النص الشعري عن طريقة بناء غيره من النصوص قد أفاض الباحثون فيه، وهو ما اصطحح عليه بلغة الشعر بدلاً من مصطلح الضرورة الشعرية، وهو ما سيتضح لنا في آخر الحديث عن الإطار النظري لقضايا التركيب موضوع البحث، ولن نأتي فيه بجديد ولا سيما أن أستاذي الدكتور محمد حماسة قد أتى عليه(1) وأن ذلك من شأنه طغيان مادة التمهيد على مادة البحث، لمّا كان ذلك

(1) يُنظر: د. محمد حماسة عبداللطيف: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، ط1، 1996م، ص370-403، حيث الفصل الخامس "لغة الشعر والتقعيد النحوي"، والذي تحدث فيه عن خصائص لغة الشعر، فحصرها في أمرين: أولهما: الخصائص الفنية، وثانيهما: الخصائص التركيبية "الصرف والنحو"، وانتهى إلى أن الشعر لغة انفعالية، وذلك في حديثه عن الخصائص الفنية، وهذه اللغة الانفعالية يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها0 وما دامت لغة الشعر انفعالية، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار0 ص378 . أما عن الخصائص الصرفية والنحوية، فيقول: "ويمكننا أن نقول بإجمال إن كل ما قال عنه النحاة إنه "ضرورة أو كثير في الشعر" أو "فاش في الشعر" أو "خاص بالشعر" هو الذي يصور لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفية والنحوية، وبعضها الآخر يشترك معه النثر فيه0 وفي الجانب المقابل لا توجد خاصية نثرية ليس لها نظير في الشعر، ولا ينفرد النثر عن الشعر إلا بشيئين اثنين هما بدل الغلط وبدل النسيان كما قال بعض النحاة" ص380، ويُنظر أيضاً ص:148-305 حيث بسط الدكتور حماسة القول في الخصائص النحوية والصرفية وشرح المفصل3/66، ويُنظر على سبيل المثال: أ-د. عثمان موافي: في نظرية الأدب "من قضايا الشعر والنثر في النقد العربي القديم"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1998، ص17-45، وله أيضاً: من قضايا الشعر والنثر في النقد العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998م، ص11-115،42، وما بعدها ب-د. رمضان عبدالنواب: فصول في فقه العربية، ص155-157 وما بعدها، ط5 مكتبة الخانجي، القاهرة 1997 0

ج-د. محمد حماسة عبداللطيف: الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، ط1، 1990، ص19-89، وما بعدها، وله أيضاً: اللغة وبناء الشعر، مكتبة الزهراء، ط1، 1992، ص209 وما بعدها 0 د-د. تمام حسان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1982، ص79 وما بعدها0

كذلك فلن نتعرض لهذا الأمر. ويضاف إلى ذلك أن الحديث عن الأعشى وشعره، وما يتصل بذلك من أمور من شأنه ألا يفيد البحث بقدر ما يؤدي إلى تضخم مادة التمهيد ولا سيما أن كثيراً من الدراسات قد ناقشت هذه الأمور؛ لذا يمكن الرجوع إليهما في مظانهما المختلفة(2).

أولاً: الإطار النظري لقضايا التركيب موضوع البحث :

يتناول هذا الجزء من التمهيد عرضاً نظرياً موجزاً للتعريف بالقضايا التركيبية موضوع البحث في شعر الأعشى، وهي "الحذف والإحلال والزيادة وإعادة الترتيب "الرتبة" والإعراب"، والتي سيتم

هـ-د. أحمد سليمان ياقوت: الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1997، ص103-123 0

(2) يُنظر في ذلك:

أ- أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، 74/8، 104/9 وما بعدها 0

ب- ابن قتيبة: الشعر والشعراء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1980، ص 178-185 .
ج- معجم الشعراء، للمرزباني، صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م، ص 291 - 292 .

د- البغدادى: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة 1997، 183-172/1، 184-177، 253-252/3، 306-302، 442-435، 406-404/4، 18/5-20، 106، 197، 290، 291، 424-420، 512/6، 253-250/8، 357-351، 433-430، 551، 55/9، 456-452، 336-327/11، 575-560، 461-453، 0

هـ- المبرد- الكامل في اللغة والأدب 95/1، 32-29/2، مكتبة المعارف، بيروت، ط0
و- سيبويه: الكتاب، نحو 28/1، 52، 162، 179، 324، 406، 28/2، 46، 56، 141، 39/3، 92، 238، 279، 510، 187، 205 .

ز- شرح المفصل 29/1، 37، 103، 120، 129، 44/2، 56، 74، 84، 6/3، 19، 22، 83، 115، 33/4، 68-64، 78، 16 /5، 17، 64، 95، 101، 100/6، 103، 105، 151/7، 28/8، 43/29، 84، 6/9، 39، 70/41، 88، 144، 6/10، 20، 102، 0

ح- د. شوقي ضيف: العصر الجاهلي ص333-365، ط20، دار المعارف، مصر
ط- ديوان الأعشى حيث مقدمة الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1968، ص17-0 47

د- محمد حسن عبدالعزيز: التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعرّبة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص34-39، 229-304.

س- ابن خلكان: وفيات الأعيان 74/3، 247-248، 402/5 0

د- زينب عبدالعزيز العمري: السمات الحضارية في شعر الأعشى "دراسة لغوية وحضارية"، مطبوعات دار الملك عبدالعزيز الرياض 1983م، ص98-103 .

م- د. درية عبدالحميد حجازي: أثر البيئة على الصورة الفنية في شعر الأعشى، رسالة دكتوراه بآداب المنوفية 1995، ص231-247، 257-262 على سبيل المثال 0

تتاولها بالوصف والتحليل اعتماداً على معطيات الدرس اللغوي عند العرب القدماء في ضوء الدرس اللغوي الحديث.

ويمكن أن نعرّف القضايا التركيبية موضوع البحث بأنها عبارة عن منهج في التحليل التركيبي "النحوي" على مستوى التراكيب النحوية من خلال العرض لأهم القضايا التي تدخل التراكيب الإسنادية باعتبارها جزءاً من نسيج النص، أي أنها مجمل النص. والتحليل هنا هو "عملية فك البناء لغوياً وتركيبياً من أجل إعادة بنائه دلاليًا"⁽³⁾، وما يهمنا هنا هو فك البناء تركيبياً من خلال القضايا المعروضة، لإبراز فاعلية المعنى النحوي الدلالي.

وتوضيحاً لما ورد في مقدمة البحث فإنه يُلاحظ أن العرض لهذه القضايا بجانب استفادته من المنهج الوصفي التحليلي سيستفيد أيضاً من معطيات علم اللغة النصي⁽⁴⁾؛ لأنه "إذا كان اتجاه البحث في النظام الافتراضي إلى التحليل، فإن الاتجاه في دراسة الاستعمال إلى التركيب، وإذا كانت الغاية من التحليل هي الوصف، فإن الغرض من التركيب هو الاتصال... وليس لأحد الاتجاهين أن يلغى الآخر. فالاعتراف بالنصية لا يلغى الدراسات التحليلية، ولا تغنى الدراسات التحليلية عن الاعتراف بالدراسة النصية. وفي تراثنا العربي من الدلائل ما يشير إلى ضرورة الجمع بين المنهجين"⁽⁵⁾، هذا بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من المنهج التوليدي التحويلي وبخاصة في تحليل أنماط الجمل الممثل بها، وهذا لا يتنافى في ذلك مع علم النص، فنحو

(3) د. محمد حماسة عبداللطيف: منهج في التحليل النصي للقصيدة "تنظير وتطبيق"، مجلة فصول، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 1996، ص 108. ويُنظر أيضاً: د. عبدالسلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، طرابلس- تونس، ط2، 1986، ص 12-13 0
(4) حول تعريف النص وعلم اللغة النصي والعلاقة بين الجملة والنص يُنظر ما يلي :

A-Hallidy M.A.K. and Ruqaiya Hasan، "Cohesion in English، pp1-2، Longman، London، 1976.

حيث يرى كل منهما أن النص وحدة لغوية قيد الاستعمال وليس وحدة نحوية فقط 000 وهو نوع من الجملة الشاملة، أي وحدة نحوية أكبر من الجملة 000 وأفضل نظرة له أنه وحدة دلالية ليست شكلاً، وإنما ذات معنى أيضاً 0 ويُنظر: د. صبحي الفقى: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة 2001م، 29/1-30 0

B-John Lyons، Semantics، Vol. 2، pp. 622-635، Cambridge university Press، U.S.A. 1979.-

ج- د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت 1992، ص 229-271 0

د- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 29/1-34 0

هـ- د. محمد حماسة: اللغة وبناء الشعر ص 13-111. و- جوليا كريستيفا: علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 1997 م، ص 7-19.

(5) روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ط 1، 1998 م، ص 4، حيث مقدمة المترجم

الجملة لا يلغيه علم النص" (6)؛ لأنه لَمَّا كانت الجملة هي نواة النص ولها علاقة بغيرها من الجمل في النص عن طريق الروابط النصية مما يؤدي إلى التماسك النصي كانت أهمية الاستفادة من علم اللغة النصي والتحويلي معاً.

وأرى أنه من الأهمية بمكان تمييز القضايا موضوع البحث عن غيرها مما يتصل بها؛ لذا نقول إن هذه القضايا قد تم نعتها بالتركيبية تحجيماً لموضوع البحث وتمييزاً لها عن غيرها مما يتصل بهذه القضايا ذاتها وغيرها من القضايا الأخرى، التي تتعدى نطاق التركيب إلى النص كله مثل التكرار. فعلى سبيل المثال نجد أن الحذف يدخل التراكيب وغيرها من الصيغ أو ما يسمى بالحذف الصوتي والصرفي مثل حذف حروف العلة وحذف النون من الأفعال الخمسة في حالتها الجزم والنصب وفي صيغة الأمر من هذه الأفعال، وحذف الهمزة والتنوين والضممة والفتحة والكسرة... إلخ، فلَمَّا كان الأمر كذلك اقتصر على بحث هذه القضايا على مستوى التراكيب النحوية باعتبارها جزءاً من نسيج النص، تحجيماً لموضوع البحث.

وقبل الحديث عن هذه القضايا تجدر الإشارة إلى أن عملية الإبداع الفني لدى أي شاعر عبارة عن نظام نحوي يتنظم تراكيبه مجموعة من الألفاظ والمعاني التي تتصافر معاً من أجل إفراس ما يسمى بفاعلية المعنى النحوي الدلالي، وكل ذلك بلَوْرَه عبد القاهر الجرجاني في نظرية (النظم)، فيقول: "إذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض... واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن كالأجزاء من الصيغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين... وما كان كذلك فهو الشعر الشاعر، والكلام الفاخر، والنمط العالی الشريف، والذي لا تجده إلا في شعر الفحول البزل" (7).

(6) السابق: مقدمة المترجم ص7، وتجدر الإشارة إلى أن علم اللغة النصي قد شارك علم اللغة التحويلي في مصطلحات البنية العميقة والسطحية والأداء والكفاءة 000 إلخ بالإضافة إلى ما تفرد هو به من مصطلحات، يُنظر: علم اللغة النصي 37/1، وبلاغة الخطاب وعلم النص ص266، د. سعيد بحيري: علم لغة النص، ص121، القاهرة 1993، ط1، واللغة وبناء الشعر ص71 وما بعدها حيث مبحث البنية السطحية والبنية العميقة "قصيدة سحيم عبد بنى الحسحاس"، النص والخطاب والإجراء ص346، 350، 352.

(7) دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة، ط3، 1992، ص87-89 0

فالملاحظ من هذا النص أن عبد القاهر قد أدرك العلاقة بين الشكل المادى للكلام وبين الجانب الدلالي أو ما يسمى بالجانب العقلي للمعنى، وذلك "عن طريق الاستعانة بالنحو التقليدى مع تحويله إلى إمكانات إبداعية بالنظر إلى الصورة النحوية الظاهرة ومسبباتها الدلالية. فالفاعل ليس فاعلاً لأنه مرفوع وقع بعد الفعل، بل لأنه قام بالفعل، والمفعول لوقوع الفعل عليه. وهكذا لم يكن اهتمام عبد القاهر بالناحية الوصفية إلا وسيلة لإدراك الجانب العقلي في الصياغة. وهذا المنطلق الفكري لعبد القاهر يكاد يتشابه مع المنطلق الفكري لتشومسكى فيما بعد، حيث رفض الأخير المنهج الوصفي في النحو، لقصوره عن إدراك الجوانب الإنسانية في اللغة عندما ركز على الواقع اللغوي وحده من خلال التعامل بين أفراد الجماعات اللغوية مع إغفال الجانب الخفي الذي يتحرك وراء المظهر المادى للكلام" (8). ويقصد بالجانب الخفي الذي يتحرك وراء المظهر المادى للكلام الجانب الدلالي الذي سرعان ما عدل تشومسكى فيه عن رأيه فأولاه عنايته (9).

وقد اهتم التوليديون التحويليون بالقضايا التركيبية مع مراعاة الفارق بين اللغة العربية وغيرها في بعض القضايا، نحو الزيادة والانتساع؛ لذا فإن "طريقة النحو التحويلي تتبع عدداً من العمليات النحوية تشبه شهاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربى، وأهم هذه القواعد هي :

- 1- قواعد الحذف : Deletion: $a+b \rightarrow b$ or $a. \rightarrow \text{null}$
- 2- قواعد الإحلال : Replacement : $a \rightarrow b$
- 3- قواعد التوسع : Expansion: $a \rightarrow b+c$
- 4- قواعد الاختصار : Reduction: $a+b \rightarrow c$
- 5- قواعد الزيادة : Addition: $a \rightarrow b+a$

(8) د. محمد عبدالمطلب: النحو بين عبد القاهر وتشومسكى ص 28، مجلة فصول، المجلد الخامس، العدد الأول، ديسمبر 1984. ويُنظر: عبدالقادر المهيري: في التعريف بآراء عبدالقاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة ص 83 وما بعدها، حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، 1974، 0

(9) يُنظر: جون ليونز: نظرية تشومسكى اللغوية ص 160-161، ترجمة وتعليق د. حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ود. عبده الراجحي: النحو العربى والدرس الحديث ص 109 وما بعدها، دار النهضة العربية، بيروت 1979، جون سيرل: تشومسكى والثورة اللغوية: مقال مترجم في مجلة الفكر العربى، معهد الإنماء العربى، طرابلس، ليبيا، العددان 8، 9، 1979، ص 123-143، Chomsky: syntactic structures، pp.92-105

أضف إلى ذلك أن علم اللغة النصي قد اهتم أيضاً بهذه القضايا كما هو الحال في الحذف والإحلال مثل إحلال المضمرة محل الظاهر أو إحلال الظاهر محل المضمرة، وغير ذلك من الأمور التي تظهر أثناء التحليل النصي، وتسهم في تحقق التماسك النصي، ومن ثم الوضوح النصي لدى المتلقي (11) كما سيتضح لنا فيما بعد.

وبخصوص دراسة التراكيب يقول ابن خلدون: "اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة" (12).

فابن خلدون في هذا النص من خلال نظريته في الملكة اللسانية قد لفت الانتباه إلى دراسة التراكيب، والشعر العربي مسرح لا بأس به ولا سيما الشعر القديم على نحو ما أشار عبد القاهر فيما سبق، وفهم الشعر العربي "لن يكون على الصورة الصحيحة المفيدة إلا إذا كان هذا الفهم قائماً في أول أمره على فهم بنائه، وبناء الشعر لا يقوم إلا على بناء جملة المسلوكة في وزنه وقوافيه أو موسيقاه" (13) لذا سنجد أن قضايا التركيب التي سنعرض لها تسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري تصحيحاً للوزن والقافية، حيث إن الوزن "ليس عنصراً مستقلاً عن القصيدة يضاف إلى محتواها من الخارج، لكنه جزء لا ينفصل من سياق المعنى، وهو بهذه

(10) النحو العربي والدرس الحديث ص 140-141. والجدير بالذكر أن تحليل هذه العمليات من خلال طريقة النحو التحويلي transformational Grammar والتي تقصد إلى التحليل من خلال البنيتين العميقة والسطحية يُنظر السابق ص 136-137 وكذلك :

Dieter Wunderlich، foundations of linguistics، translated to english by Roger Lass، Cambridge University Press، New York، U.S.A، 1979، pp.312-313.

(11) حول أدوات الربط وعلاقتها بالوضوح ويُنظر: د. محمد حماسة عبداللطيف: بناء الجملة العربية ص 74-188، ط 1، دار الشروق، القاهرة 1996، د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص 237-258، الدار البيضاء، المغرب 1979 0 وكذلك: Cohesion in English، pp. 226-227.

(12) ابن خلدون: المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان 2000م، ويُنظر: د. ميشال زكريا: الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون ص 56، ط 1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1986 0

(13) بناء الجملة العربية ص 249-250، ويُنظر أيضاً ص 266-274 0

الصفة لا ينتمى إلى علم الموسيقى بل إلى علم اللغة" (14). وإذا كان الوزن ليس عنصراً مستقلاً عن القصيدة، بل هو جزء من سياق المعنى، فإن أبناء اللغة بذلك كأنهم "يصرحون للشاعر أن يستعمل المفردات اللغوية والأنظمة التركيبية بالطريقة التي يراها مناسبة داخل الإطار المتفق عليه، في مقابل الالتزام من جانبه بهذا الإطار" (15).

واستعمال الشاعر للأنظمة التركيبية بالطريقة التي يراها يتضمنه قول النحاة إن الشعر "موضع اضطرار وموقف واعتذار، وكثيراً ما تُحَرَّفُ فيه الكلم عن أبنيته، وتُحَالُ فيها المثل عن أوضاع صيغها لأجله" (16)؛ لذا فإن قضايا التركيب موضوع البحث بما فيها من مخالفات للغة الشعر عن لغة النثر لها علاقة وطيدة بما يسميه النحويون (ضرورة)، وهو ما ينبغي أن يسمى لغة الشعر على نحو ما سنوضح فيما بعد، "ومنه تقديم ما بعد" إلا "عليها، نحو قول الأعشى (17):

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ * وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا

يريد: وما اغتره اغتراراً إلا الشيب، فقدم. وإنما لم يكن بد من هذا التقدير؛ لأنها لو جُعِلَتْ داخلة على المصدر لفظاً وتقديراً، لم يكن للكلام فائدة، إذ معلوم أنه لا يغتره الشيب خلاف الاغترار" (18). وهنا أشير إلى أن المصدر في بيت الأعشى ليس توكيدياً، كما يرى ابن عصفور، فهو مصدر نوعي، والتقدير: وما اغتره الشيب إلا اغتراراً عظيماً.

لكن النحاة كما يقول أستاذي "نظروا إلى هذه المخالفات على أنها "ضرائر" فنُفِّروا الشعراء منها، ورغبوهم عنها، ولم تفلح لفنة ابن جنى الصائبة التي يرى فيها أن مرتكب ما سماه النحاة ضرورة إنما يدخل تحت قبها مع قدرته على تركها، ليعدها لوقت الحاجة إليها" (19)، وأنه لا

(14) جون كوين: بناء لغة الشعر ص 45، ترجمة د. أحمد درويش، الزهراء، القاهرة 1984.

ويُنظَرُ أيضاً: الجملة في الشعر العربي ص 39، وبناء الجملة العربية ص 261-297 حيث

الحديث عن تألف النسج الشعري وبناء الجملة، واللغة وبناء الشعر ص 102 هامش 1 0

(15) الجملة في الشعر العربي ص 48، ويُنظَرُ أيضاً ص 126 من نفس المرجع 0

(16) الخصائص ص 191/3 0

(17) الديوان ص 9/95 0

(18) ابن عصفور: ضرائر الشعر ص 212، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت،

لبنان، د 0 0

(19) الخصائص ص 60/3-61 0

يرتكبها لضعفه وعجزه بل لفيض منته وقوة طبعه... لأن ابن جنى نفسه صاحب هذه اللفظة يصفها بوصفين يكفيان للتفجير منها وهما القبح، وانخراق الأصول بها"⁽²⁰⁾.

وإذا كان ما يقوم به الشاعر في سبيل بناء قصيدته وإنتاج نصه ليس عبثاً، بل يجري موازنة دقيقة بين التراكيب بناء على ما في ذهنه من بدائل لغوية، جاعلاً ذلك هدفاً شخصياً⁽²¹⁾، فإن القضايا التركيبية في هذا البناء تتصل بما يسمى عوارض بناء الجملة، حيث "تعرض له عوارض مختلفة تُحوّله من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية. وكالحذف أيضاً والاستفهام والتأكيد وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافياً عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر، فتقديم المفعول به مثلاً في "إياك نعبد" ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجوداً من قبل، وهو مع ذلك يفيد معنى ما لا يفهم من غير تقديمه، وتعريف الطرفين في المبتدأ والخبر مثلاً يضيف معنى لا يفيد الخبر المنكر. وهذا كله استغلال لما تتيحه البنية الأساسية أو تصورها من إمكانات تسمح بها"⁽²²⁾.

وبناءً على ذلك فإن القضايا التركيبية التي سيتعرض لها البحث لا يمكن فصلها أو دراستها بمعزل عن الجانب الدلالي الكامن وراءها، حيث إن "وصف النظام التركيبي للشعر أو تحديد البناء النحوي للجمل فيه مع ضرورته وشدة الحاجة إليه لا يمكن أن يتم دون أن يرتبط هذا بما تؤديه من دلالة؛ لأن عزل النظام النحوي عن الشعر لا معنى له"⁽²³⁾.

نأتي إلى التعريف بهذه القضايا، فنوجز القول فيها، محيلين على التفصيلات، وذلك على النحو التالي :

أ- قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة :

تعد قضية الحذف في اللغة العربية من القضايا التي تؤثر في دلالة التراكيب النحوية، لكونها انحرافاً عما هو مألوف من طرق التعبير العادية، سواء أكان الحذف حذف أسماء أم أفعال أم حروف.

⁽²⁰⁾ الجملة في الشعر العربي ص 53، وتفصيل ذلك في لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية، ص 142-153 0

⁽²¹⁾ يُنظر: النص والخطاب والإجراء ص 424، التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 309 0

⁽²²⁾ بناء الجملة العربية ص 190 0

⁽²³⁾ الجملة في الشعر العربي ص 87 0

فإذا أمعنا النظر في لغتنا نجد أن الأصل ورود الكلام بغير حذف، لكن هناك بعض الأعراض، التي تطرأ على الكلام، حيث تحذف بعض عناصره؛ لذا عُدَّ من عوارض بناء الجملة. وهذه القضية لا يقتصر وجودها على العربية وحدها، بل هي من القضايا الكلية في اللغات، "ولابد من تقبل تلك الظاهرة في اللغة؛ لأنها مرتبطة كثيراً بمستويات التحليل اللغوي، ولا يمكن إقامة بعض المستويات في الجملة دون تقدير ما هو محذوف، ورده إلى مكانه على ضوء ما تم وصفه من قواعد وقوانين" (24). ويمكن تناولها من خلال النقاط التالية :

1- الحذف في اللغة والاصطلاح :

الحذف لغة يعنى القطع من الطرف، جاء في اللسان "حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه" (25). والحذف اصطلاحاً يعنى "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل" (26) وهذا الجزء الذي أسقط من الكلام قد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وقد يكون جملة، كما هو الحال في حذف جملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماعهما. ويمكن أن يقال إن الحذف "أسلوب من أساليب التأويل النحوي، وواحد من طرقه التي استخدمها النحاة لتبرير الاختلاف بين الواقع اللغوي والقواعد النحوية" (27).

ويُعرّف في الدرس التوليدي التحويلي بأنه "نوع من القوانين النحوية التحويلية يتم بموجبه حذف كلمة أو عبارة، ويرمز لهذا القانون جبرياً كما يلي :

س+ص ← س+ صفر⁽²⁸⁾

ويعرّفه علماء النص بأنه "استبعاد العبارات السطحية، التي يمكن لمحتواها المفهومى أن يقوم في الذهن أو أن يُوسّع أو أن يُعدّل بواسطة العبارات الناقصة" (29). فمما سبق يتبين لنا أن الحذف اصطلاحاً معناه إسقاط عنصر من عناصر الكلام بشرط وجود الدليل أو القرينة لمعنى ما يريده المبدع. وأن روبرت دى بوجراند من خلال تعريفه السابق للحذف يجعله وسيلة من أهم

(24) د. محمود ياقوت: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ص 209، دار المعارف 1985.

(25) ابن منظور: لسان العرب، مادة حذف، ويُنظر: العين، للخليل بن أحمد، والقاموس المحيط: المادة نفسها 0

(26) الزركشى: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د 0 102/3

(27) د. على محمد أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي ص 201، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة 1964 0

(28) د. محمد على الخولى: معجم علم اللغة النظرى ص 68، ط 1 مكتبة لبنان 1982 0

(29) النص والخطاب والإجراء ص 301 0

وسائل السبك Cohesion، ومن ثم في كفاءة الصياغة، وهذا ما أسماه بالكفاءة Efficiency النصية، "وهي صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من الوسائل" (30).

2- الحذف عند القدماء العرب :

تناول القدماء العرب الحذف بالدرس والتحليل، وكانت ملامح منهجهم تكمن في الحديث عن أقسامه وكونه فرعاً عن أصله الذكر، والتسوية بينه وبين الإضمار، وأسباب الحذف وأغراضه وشروطه وكيفية تقدير المحذوفات. فلقد قَسَمَ القدماء العرب الحذف من حيث الجواز والوجوب إلى جائز وواجب (31)، ومن حيث دخوله الكلمة إلى حذف المفرد وحذف الحرف وحذف الجملة أو حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحرف (32)، وكان ذلك كله متناثراً في بطون كتبهم.

ومن حديثهم عن الأصلية والفرعية في الدرس اللغوي أنهم عدوا ورود الكلام بغير حذف أصلاً "الذكر"، والحذف فرعاً عن هذا الأصل، فيقول سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ولا أدر وأشبهه ذلك" (33). فهو بذلك يعد الحذف عرضاً من الأعراض في التركيب، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بعوارض بناء الجملة. وبجانب ذلك رأوا أن الحذف أفصح من الذكر وأزيد للإفادة، فيرى عبد القاهر أنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة" (34). واللافت للنظر أن القدماء قد استعملوا مصطلحين عند الحديث عن الحذف، هما الحذف والإضمار (35)، وإذا كان ابن مضاء القرطبي قد انتقد هذا

(30) السابق ص 299 وما بعدها، وحول السبك أو التماسك ويُنظر: Cohesion in English 314p.303

(31) يُنظر على سبيل المثال: الكتاب 1/258، والمقتضب 1/62 ومغنى اللبيب 885، تحقيق مازن المبارك، ط6، دار الفكر، بيروت، لبنان 1985م0

(32) يُنظر: الخصائص 4/362، ومغنى اللبيب 814-853، وقضايا التقدير النحوي ص 210-228

(33) الكتاب 1/24-25 0 (34) دلائل الإعجاز ص 146، ويُنظر: الخطابي، بيان إعجاز القرآن ص 47، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، د0ت0

(35) يُنظر على سبيل المثال: الكتاب 1/258، وما بعدها، 2/75، 129، 130، 344، 363، 3/499، المقتضب 2/318، 152 0

الخلط(36)، فالواقع أنهما "يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً"(37).

وهذه التسوية وجدت عند المحدثين أيضًا، فما هو أحدهم يصرح بها عند تفسيره لفظ الإضمار الواقع في نص الفراء، فيقول: "فهو يقول: وإنما يحسن الإضمار "الحذف" في الكلام الذي يجتمع، ويدل أوله على آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعييد والإماء واللباس الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب، ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف"(38).

أمّا عن أسباب الحذف، فقد جاءت متناثرة أيضًا، ويمكن إجمالها في كثرة الاستعمال وطول الكلام، وما سماه النحاة بالضرورة الشعرية، والحذف للتركيب والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية، والحذف لأسباب قياسية تركيبية(39).

وتجدر الإشارة إلى أن "هذه الأسباب ليست عللاً عقلية بعيدة عن الواقع اللغوي- وإنما هي أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفي المباشر للغة، ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية، إنما هي بمثابة وصف تقريرى وتفسيرى في آن واحد للظاهرة في مواضعها المختلفة.

وبعض أسباب الحذف لا يطرد في كل موضع كالحذف لكثرة الاستعمال أو لطول الكلام وبعض المواضع يحسن أن يُعْلَلَّ فيها الحذف بأكثر من سبب كأسلوب القسم الذي يُعْلَلُّ الحذف

(36) الرد على النحاة ص106، 105، تحقيق د. شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، مصر 1982 0
(37) د. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص19-20، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997، ويُنظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد ص179، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1968، د. آدم أحمد آدم: الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحوليين التوليديين ص35-37، رسالة دكتوراه بدار العلوم، جامعة القاهرة 1996، د. علي أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، ص196-206، حيث عرض لعلاقة الحذف بالاستغناء والاتساع والاختصار والإضمار والتقدير والتضمين والتأويل 0
(38) د. إبراهيم عبدالله رفيده: النحو وكتب التفسير 1/248، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، مصراته ليبيا 1990، ومعاني القرآن 1/229، 13، ويُنظر: د. محمد حسن جبل: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية ص196، 192، البربري للطباعة، الغربية 1999، الكتاب 1/257 وما بعدها، المبرد: الكامل في اللغة والأدب 2/232، دلائل الإعجاز 0 163

(39) يُنظر: الكتاب 1/280 وما بعدها 2/18-164، 161، 19، المقتضب 1/2، 151/35، 146، ومعاني القرآن للفراء 1/229، 228، عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق هـ0 ريتز، دار الكتاب للتراث العربي، بيروت، لبنان، د0، ص387-388، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص31-94 0

الوارد فيه كثيراً بطول الكلام وبكثرة الاستعمال، وفي مواضع أخرى لا يصح التعليل إلا بسبب واحد" (40).

أمّا عن أغراض الحذف، أي الهدف الذي يرمى إليه الناطق عند حذف كلمة ما أو جملة ما، فقد يُعزى الحذف في موضع واحد إلى أكثر من غرض، وجانب كبير من الأغراض أو المقاصد يتصل بالمعنى، ويؤثر فيه، وبعضها يتصل باللفظ حيث تقتضيها الصناعة اللفظية في الشعر والنثر" (41).

وقد أدلى البلاغيون بدلوههم في هذا المجال، وهو الأمر الذي يؤكد صلة الحذف بالدلالة، فيقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى "الإضمار على شريطة التفسير"، وذلك مثل قولهم "أكرمني وأكرمت عبدالله"... ومن لطيف ذلك ونادره قول البحتري:

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ * كَرَمًا، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ

الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه... إن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفي أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله، فقلت: "لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها" صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجه السمع وتعافه النفس" (42). وهكذا نرى عبد القاهر يربط بين الحذف ووضوح المعنى لدى المتلقي، وإلا صار كلاماً غثاً؛ ينفر السمع منه، وتكرهه النفس، وأن الحذف يضيف معاني دلالية عن طريق التحويل، وبذلك يكون عبد القاهر وغيره من البلاغيين مثل "ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة، وأبى هلال العسكري في الصناعتين قد فطنوا إلى الطاقات التعبيرية التي تمتلكها التراكيب اللغوية، وذلك عندما أكدوا على معاني النحو، التي تكشف عن هذه الطاقات، وكان هذا نتيجة للمفهوم المتطور لمصطلح النحو الذي ربط بين قواعد اللغة والمعنى" (43).

وهذه الأغراض التي يرمى إليها المبدع من جزاء الحذف، والتي تتصل في جانب كبير منها بالمعنى، والجانب الآخر بالصناعة النحوية؛ يمكن إجمالها في الإيجاز والاختصار في الكلام، والاتساع، والتخيم والإعظام وصيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له، وتحقير شأن المحذوف، وقصد البيان بعد الإبهام، وقصد الإبهام، والجهل بالمحذوف، والعلم الواضح بالمحذوف، والخوف

(40) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 31 0

(41) السابق ص 99، ويُنظر: المقتضب 79، 81/2، وقضايا التقدير النحوي ص 382-386 0

(42) دلائل الإعجاز 163، والبيت من الكامل.

(43) د. كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ط2، الأنجلو المصرية، القاهرة،

1985، ص 255-258 0

منه أو عليه، والإشعار باللهفة ورعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع، والمحافظة على الوزن في الشعر (44).

أما عن شروط الحذف، فأهم شرطين هما :

1- وجود الدليل على المحذوف، سواء أكان قرينة لفظية أم حالة أم عقلية.

2- ألا يؤدي الحذف إلى اللبس.

هذا بالإضافة إلى الشروط الأخرى التي ذكرها ابن هشام (45). أما عن كيفية تقدير المحذوفات وما يتضمن ذلك من أسس التقدير وأولوياته، وكون العنصر الثاني أولى بالحذف، وترجيح أحدهما في بعض الأحيان، فيمكن الرجوع في هذا كله إلى مظانه (46).

3- الحذف عند التوليديين التحويليين :

يمكن الإشارة إلى أن التحويليين قد أشاروا إلى الحذف باعتباره أحد العمليات التحويلية التي تدخل التراكيب على نحو ما سبق، ويشير باخ Bach إلى ذلك (47) فإذا وجد وصف تركيبى نحو : SD:X-Y-Z (48).

فإن التركيب بعد التغيير الذي يدخله يصبح :

$$Sc: X_1-X_2-X_3 \rightarrow X_1-X_3 \quad (49)$$

أي أن $S_1-S_2-S_3 \leftarrow S_1-S_3$ ، ومعنى ذلك أنه إذا كان لدينا وصف تركيبى يتكون مثلاً من المتغيرات X، Y، Z، أو المتغيرات X_1, X_2, X_3 حيث إن X_1 متغير من X، X_2 متغير من X، X_3, Y متغير من Z، وقد جرى على هذا التركيب الجديد أو المتغير Structural

(44) يُنظر: السيوطى : الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د0ت، 190/3-195، 191 والقزوينى: الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم د. على بو ملجم، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان 2000م، ص 91، 109، والسيوطى: المطالع السعيدة 26/1، والمقتضب 318/2-319، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 97-112.

(45) يُنظر: مغنى اللبيب ص 786 وما بعدها، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 115-151

(46) يُنظر: السابق ص 799-804، دلائل الإعجاز ص 163، والخصائص 1/2، 285/363، والمقتضب 112/3 حيث يصرح بأن العرب تحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا، وابن الأثير: المثل السائر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوى طبانة، القاهرة 1960-1962، 279/2، وظاهرة الحذف ص 155-170

(47) يُنظر: أ- الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتوليديين التحويليين ص 99

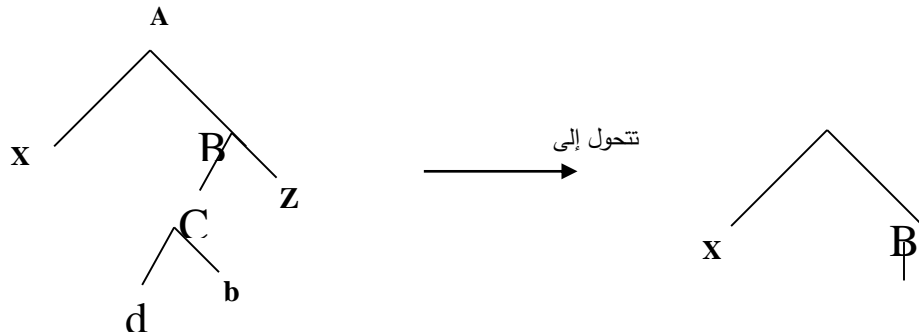
B-Bach: An introduction to transformational Grammar، p.73.

C-Langacer: Language and its structure، p.128.

OStructural Description المقصود بـ SD اختصار للوصف التركيبى (48)

Structural change المقصود بـ SC اختصار للتركيب الجديد أو المتغير (49)

Change تحويل بالحذف، فتحول إلى $3x-x1$ أو $1-3$ ، ويظهر ذلك من خلال الرسم الشجري التالي :



أي أن الرمز A مثلاً بمثابة جملة تحتوي على متغيرين هما مثلاً : B,X، والمتغير B يحتوي بدوره على متغيرين هما Z، C والمتغير C، أيضاً يتفرع إلى متغيرين فرعيين هما a,b وعند دخول التحويل بالحذف إلى هذا الرسم الشجري وجدنا أن المتغير C قد حذف بمتغيريه الفرعيين وبقي المتغير B يتفرع منه متغير فرعى واحد هو Z، والرسم الشجري قبل الحذف يمثل البنية العميقة أو البناء الأساسي والآخر يمثل البنية السطحية أو البناء الظاهري بعد دخول الحذف. وبناءً على ذلك فإن "الحذف يمكننا من اختصار الجمل بواسطة إسقاط العناصر التي يمكن استرجاعها من سياق الكلام، وتوضح هذه العملية أيضاً من خلال ما يلي :

أ-بول اشترى قاموساً وهارى اشترى مجموعة قصصية.

ب-بول اشترى قاموساً وهارى مجموعة قصصية" (50).

فقد حذف الفعل (اشترى) الثاني من الجملة الثانية لدلالة السياق عليه.

وبناءً على ما سبق أيضاً يمكن القول إن كل ذلك يتم من خلال البنيتين العميقة والسطحية، فالعميقة تقدم المعنى الدلالي والسطحية تحدد التفسير الصوتي، يقول تشومسكى: "إن البنية العميقة تعبر عن المحتوى الدلالي والبنية السطحية تحدد الشكل الصوتي" (51)، كما يقول جونز ليونز أيضاً: "أما معنى كل جملة... فسيكون مشتقاً في معظم جوانبه إن لم يكن بأكمله من

(50) Flor ARTs and Jan Aarts: English syntactic structures، Pergaman press، New. York، U.S.A، 1982،pp،88-89.

p313.،Foundations of linguistics

ويُنظر أيضاً

(51) Chomsky: Aspects of the theory of Syntax، Cambridge، 1965.p،16.

البنية العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، أما المظهر الصوتي أو التفسير الصوتي لكل جملة فيسكون مشتقاً من البنية السطحية بواسطة القواعد الفنولوجية" (52).

ونخلص من ذلك إلى أنه إذا كان الحذف فرعاً عن أصله الذكر عند العرب، فإن هذا الأمر موجود في درس اللغوي الحديث أيضاً عند التوليديين التحويليين فيما يسمى بالبنية العميقة والبنية السطحية حيث يعدون الأولى أصلاً والثانية فرعاً (53). ونتيجة لذلك سيتم تصنيف الجمل المُمثل بها لأنماط قضية الحذف- وهو ما سَيُتَّبَع بعد ذلك في بقية القضايا أيضاً- إلى نوعين :
الأول: البناء الأساسي "البنية الأساسية" أو الجملة التوليدية.
الثاني: البناء الظاهري أو الجملة التحويلية، وهي الجملة التي دخلها عنصر تحويل في بنائها الظاهري.

4- الحذف عند علماء النص :

إذا أردنا الحديث عن الحذف عند علماء النص سنجد أنهم أولوه عناية فائقة، حيث إنه يسهم بقدر كبير في تحقيق التماسك النصي (54) مما يؤدي إلى تحقق الكفاءة النصية؛ لذا يقول أحد المحدثين: "وَيُعَدُّ الحذف واحداً من العوامل التي تحقق التماسك النصي... وهذا ما أكده كل من هالیدی ورقیه حسن، إذ أفردا له قسماً كبيراً من كتابهما "Cohesion in english" (55).
ويُسمَّى الحذف عندهم أحياناً بالاكْتفاء بالمبنى العدمي Substitution by zero أو "الإبدال من الصفر"، فيقول روبرت دي بوجراند: "لقد كانت المناقشات حول الحذف وهو ما يسمى أحياناً الاكْتفاء بالمبنى العدمي Substitution by zero مثاراً للخلاف... ويمكن التعبير عن هذه المجادلة على النحو التالي : إن البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر، وفي النظريات اللغوية التي تضع حدوداً واضحة للصواب النحوي أو

(52) نظرية تشومسكي اللغوية ص 162 والجدير بالذكر أن تشومسكي عدل عن رايه فيما بعد فأولى البنية السطحية اهتمامه، حيث دورها في الجانب الدلالي، وهو ما أولاه عنايته بعد أن كان قد أهمله فيما قبل.

(53) يُنظر: الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين ص 164-175 حول الأمور التي يلتقي فيها النحو العربي والنحو التوليدى التحويلي فيما يخص ضوابط الحذف وبخاصة الجانب الدلالي 0

(54) See: Cohesion in English، 314-317.

(55) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 192/2 ويُنظر أيضاً 196/2 من المرجع نفسه 0

المنطقي يتكاثر بحكم الضرورة نظرها إلى العبارات بوصفها مشتملة على حذف بحسب ما يقضى مبدأ حسن السبك "well-Formedness idealization" (56).

لذلك فإنهم يرون أن للحذف علاقة بالإبدال "الاكتفاء بالمبنى العدمي" والمرجعية، سواء أكانت مرجعية داخلية أم خارجية. ويلاحظ أن هذا الإبدال يخالف الإبدال عند نحاة العرب (57)، "فالإبدال الذي يعنيه هاليدى ورقية حسن ليس الذي يعنيه علماء النحو العربي، فالمثال الذي ذكره هاليدى : "محمد] اشترى بعض الكتب، و[على] بعض قطع الحلوى" (58)، فإعادة كتابة هذا المثال :

محمد	اشترى	بعض	الكتب،	وعلى.	بعض	قطع
1	2	3	4	1 2	3	4
				(..		الحلوى

فالمكان الخالي الذي بين القوسين في الجملة الثانية، يُعدُّ من وجهة نظرهما صفرًا؛ لأنه خال من الكلام، ومن ثم فهناك إبدال بين "اشترى" التي في الجملة الأولى، والصفر أو المقدر في الجملة الثانية وهنا تبرز العلاقة التماسكية بين الجملتين مع ملاحظة أن هذا المثال لا يمثل البديل في النحو العربي، بل نراه نوعاً من التكرار للفظ الفعل-وهو ما نوافق الباحث عليه- خاصة بعد إعادة المحذوف؛ ومن ثم فالتكرار هو الذي يسهم في تماسك هاتين الجملتين" (59).

هذا عن الحذف ودوره في التماسك النصي وعلاقته بالإبدال "التكرار عند العرب" والمرجعية، وبالإضافة إلى ذلك فإن للحذف غرضاً مهماً عند علماء النص شأنهم في ذلك شأن علماء من العرب القدماء والمحدثين وهو الإيجاز، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى التي ترتبط بالسياق والموقف، والتي سنشير إلى مظانها فيما بعد، فيقول روبرت دي بوجراند: "والحذف مثال آخر للتناوب Trade-off بين الإيجاز وسرعة الإتاحة. ويتطلب الإيغال في الحذف جهداً أكبر لربط نموذج العالم التقديري للنص بعضه ببعض في الوقت الذي يقتطع من البنية السطحية بشدة. ووجود الحذف بدرجات مختلفة يتلاءم is Appropriate كل منها مع النص والموقف" (60).

5- رأي وتعليق :

(56) النص والخطاب والإجراء ص340، ويُنظر د. محمد العبد: اللغة والإبداع ص33 0

(57) يُنظر: علم النصى بين النظرية والتطبيق 199/2 وما بعدها0

(58) Cohesion in English، p.143.

(59) علم اللغة النصى بين النظرية والتطبيق 199/2 بتصرف يسير، ويُنظر: الكتاب 257/1،

المقتضب 73/4 والخصائص 362/2 0

(60) النص والخطاب والإجراء ص345 0

يمكن الإشارة إلى أنه إذا كان النحاة يُسمّون الحذف إلى واجب وآخر جائز، فإنه ينبغي الإشارة في هذا الموضوع إلى مصطلح لغوي يرتبط بالحذف، وخاصة الواجب منه وهو الاستغناء، حيث إن الحذف الواجب يُعدُّ إحدى صور الاستغناء في قضايا النحو كما يرى أحد المحدثين في قوله: "ويرى البحث منعاً للإطالة والتضخم الإحالة إلى كتب النحو والصرف المختلفة، وقد رُصدت فيها حالات الحذف على أن يكون التعامل مع الحذف الواجب منها على أنه من الاستغناء" (61).

وإن كنت أوافق على أن الحذف الواجب يعد من الاستغناء، فأرى أن هذا الاستغناء يتصل بالمعنى ويجيء لغرض دلالي أحياناً ولا سيما إذا ترتب عليه تغيير في التركيب على نحو ما سيتضح في تحليل بعض أنماط الحذف الواجب.

وبعد هذا العرض الموجز للحذف عند العرب والتوليديين التحويلييين وعلماء النص بما يفيد في تحليل أنماطه عند الأعشى، تجدر الإشارة إلى أن استظهار الخصائص التعبيرية الخاصة بالحذف عنده للوقوف على مدى قدرته الإبداعية باعتباره ابناً من أبناء اللغة، ومدى امتثاله لقواعد النحو العربي تشدّد ذهن المتلقي وتجعله يبحث عما وراء هذا الحذف، وهذا الأمر يؤكد أهمية المتلقي في إدراك الحذف.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الحذف في التراكيب ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي الحذف في الأسماء والحذف في الأفعال والحذف في الحروف، وهذا ما سنراه في شعر الأعشى.

ب- قضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة :

إن الناظر في قضية الإحلال يجد أنها تتصل بالحذف، حيث إنه في بعض الأحيان يتم حذف عنصر ما من عناصر الجملة وإحلال آخر محله كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (62)، وهذا ما تعارف عليه المحدثون بالإحلال Replacment، وهو الأمر الذي يؤدي إلى بعض التغيير سواء أكان تغييراً مرتبطاً بالتركيب أم بالدلالة.

(61) د. زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، ص18، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية 1996 0

(62) سورة يوسف، الآية 82 0

وإذا كان الإحلال يدخل جميع مستويات اللغة، فإن ما يهمننا هو الإحلال الخاص بالتركيب النحوية، وهو ما له علاقة بالاستغناء الذي يضارع الحذف الواجب، ويمكن العرض له خلال ما يلي :

1- الإحلال بين اللغة والاصطلاح :

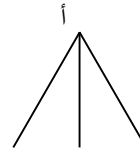
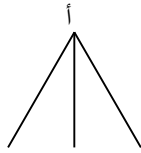
الإحلال لغة: يعنى إنزال شيء مكان شيء، حيث يُقال: "أحلّه المكان وأحلّه به وحلّه به وحلّ به: جعله يحلّ ... ويقال: حلّلت بالرجل وحلّلتُه ونزلت به ونزلته وحللت القوم، وحللت بهم بمعنى. ويقال: أحل فلان أهله بمكان كذا وكذا إذا أنزلهم"(63).

وفي الاصطلاح يعنى : استبدال عنصر بآخر وإحلاله محله، سواء أكان هذا العنصر اسماً أم فعلاً أم حرفاً(64).

2- الإحلال عند المحدثين :

إذا أردنا أن نتحدث عن الإحلال عند المحدثين، فيمكن القول انطلاقاً من التعريف الاصطلاحى السابق ذكره للإحلال: إن المحدثين قد جعلوا الإحلال أحد عناصر التحويل-في علم اللغة التوليدي التحويلي- التي تدخل الجملة "مدللين بهذه الجوانب التحويلية، ومنها الإحلال على أن التحويليين لم يرفضوا التقدير أساساً، فهم يشيرون في كتاباتهم دائماً إلى الحذف والزيادة وإعادة الترتيب وغير ذلك، وإشارتهم تلك تلتقى مع إشارات القدماء من النحويين العرب"(65).

وقد أوضح باخ Bach أن الإحلال قد يكون بين عنصرين نهائيين، بمعنى أنه لا يندرج تحتها أية عناصر أخرى أو تتفرع عنهما، وقد يكون بين عنصرين غير نهائيين، حيث يتفرع عن كل منهما عناصر أخرى، "فإذا كان العنصران ص، ب نهائيين Terminal elements فإن التغيير سيكون كالتالي :

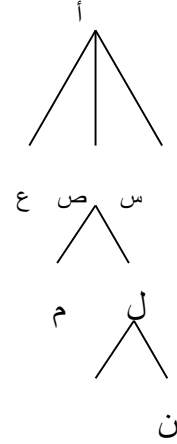
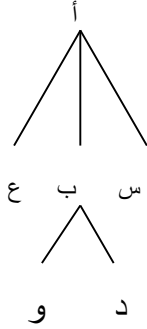


(63) لسان العرب، مادة ححل "0

(64)See: An introduction to transformational Grammar، p.74. B- English syntactic Structures، p.88.

(65) قضايا التقدير النحوى ص189، 180-190 بتصرف، ويُنظر: محمد بو عمامة: أصول النظرية التوليدية التحويلية في النحو العربى ص15، رسالة ماجستير بآداب عين شمس 1989 0

أما إذا كان العنصران ص، ب غير نهائيين أو تراكيب معقدة أو متفرعة، فإن التركيب الكلي المحكوم بالعنصر (ب) يستبدل بالتركيب الكلي المحكوم بالعنصر (ص)، ليكون الشكل كالتالي :



فكل العناصر المعمولة لـ (ب) يمكن استبدالها بالعناصر المعمولة لـ (ص) (66).

أمّا عن الإحلال في علم اللغة النصي Text linguistics، فإن علماء هذا العلم قد عبروا عن ذلك عند حديثهم عن المرجعية أو الإحالة القبلية بمصطلح Anaphora، وذلك صدد الحديث عن إحلال المضمحل الظاهر، "ومعنى مصطلح Anaphora هو استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النص أو المحادثة. على سبيل المثال : محمد ركب الدراجة، لكن علياً لم يركبها، فالضمير "ها" يشير رجوعاً إلى "الدراجة"، وبهذا أبدل الاسم بالضمير" (67).

وبناءً على ما سبق فإن الإحلال عند التحويليين والنصيين يعنى استبدال عنصر بآخر وإحلاله محله، غير أن النصيين جعلوا المرجعية أو الإحالة ولا سيما بين الضمير والاسم الظاهر من أدوات التماسك النصي (68). لكن هل من صلة بين الإحلال والإنابة والتضمين عند العرب؟ هذا ما سنوضحه فيما يلي :

3- صلة الإحلال بالإنابة وبالتضمين عند العرب :

(66) يُنظر: أ- الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين ص 100

B- An Introduction to transformational Grammars، P.74.

(67) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 1/2، 29/38

(68) يُنظر: أ- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 1/116-121

B-Cohesion in English، p.40.

عرفنا فيما سبق أن الإحلال هو استبدال عنصر بآخر وإحلاله محله. والإنابة عند العرب تعنى "قيام اللفظ المذكور بعمل أو وظيفة لفظ آخر، أو الدلالة عليه لفظاً أو معنى" (69). ومن هنا فإن الإنابة هي ما تعارف عليه الدرس اللغوي الحديث بالإحلال، ولكن هذه الإنابة "الإحلال" قد يكون معها حذف وقد تكون بدون حذف، والأمر في الحالتين فيه إحلال عنصر محل آخر، يقول الباحث مصطفى شعبان: "هناك طريقتان للإنابة يمكن أن تحدث بأحدهما، أولهما: حذف أحد عناصر التركيب فيترتب على هذا الحذف حلول عنصر آخر من داخل التركيب نفسه محل المحذوف، فيأخذ وظيفته، كإنابة المفعول عن الفاعل بعد حذفه والمضاف إليه عن المضاف.

أمّا الطريق الثاني فهو استبدال عنصر بآخر، فيحل محله في وظيفته النحوية، بمعنى أن ليس هناك عنصر قد حذف، ولكن كان من المفروض أن يأتي عنصر معين في التركيب ليشغل وظيفة قد حُدِّت له، فلم يأت وجاء غيره مكانه ليشغل تلك الوظيفة، ومن هذا استبدال اسم المصدر أو اسم الفاعل بالمصدر واستبدال الاسم المظهر بالمضمر" (70).

فالواضح مما سبق أن الإنابة بطريقتها إحلال، وأنه يعنى إحلال عنصر محل آخر من داخل التركيب نفسه أو من خارجه، وهو ما يُعبّر عنه بعبارة (حل محل)؛ لذا فلا أتفق مع هذا الباحث نفسه في قوله بخصوص هذه الجملة (حل محل)، حيث يقول: "ومن توضيح مفهوم هذه العبارة نتبين الفرق بينها وبين الإنابة، إذ كل له استخداماته المختلفة التي لا تلتقى. فإن كانت الإنابة يراد بها قيام اللفظ المذكور بعمل أو وظيفة لفظ آخر، أو الدلالة عليه لفظاً أو معنى، فإن عبارة (حل محل) لا تؤدي هذا، بل تدل على استبدال لفظ بآخر لإثبات أو إجازة حكم أو معنى ما" (71).

وذلك لأن استبدال لفظ بآخر أحد طريقي الإنابة اللذين أشار إليهما الباحث في نصه آنفاً، والإنابة في حد ذاتها بطريقتها إحلال، وهذان الطريقتان قصرهما الباحث على الإنابة التركيبية-لا على الإنابة غير التركيبية، التي هي من صنع النحاة، وليس لها إلا طريق واحد وهو الاستبدال-وهي ما نريده هنا، حيث إن الإحلال بين الظاهر والمضمر إحلال تركيبى على سبيل المثال.

(69) مصطفى عبد الحميد: الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص72، رسالة ماجستير،

آداب الإسكندرية 1998م 0

(70) السابق ص72 0

(71) السابق ص54 0

نأتي إلى صلة الإحلال بالتضمين، فنرى ابن هشام يُعرّف التضمين بقوله: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين" (72).

فإذا كان ابن هشام يرى أن التضمين هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيُعطى حكمه، لإفادة المعنيين، فإن الدكتور تمام حسان يقول عنه أيضاً: "يتجاوز التضمين قرينة البنية إلى حيث يمكن عدّه ظاهرة من ظواهر التضام، ذلك بأن اللفظ الذي يُضمّن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضاً، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بالحرف بعد أن كان متعدياً بنفسه أو يضام حرفاً في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصلي، وهلم جراً" (73).

ومعنى ذلك أنه ليس ثمة حذف لعنصر ما من داخل التركيب، ولم نأت بعنصر من خارج التركيب ليحل محل آخر، بل كل ما هنالك أنه تم التوسع في استعمال اللفظ، حتى يؤدي معنى لفظ آخر مناسب له، فيُضمّن اللازم معنى المتعدي أو يضمن اللفظ معنى لفظ آخر غيره، فيحتل موقعه، وهو الأمر الذي يترتب عليه دخوله على ألفاظ لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بحرف جر بعد أن كان يتعدى بنفسه أو يتعدى بحرف جر آخر بعد أن كان لا يتعدى في الأصل بحرف جر معين.

وما دام اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه، فالتضمين بذلك يعد ضرباً ثالثاً من ضروب الإحلال، يضاف إلى الضربين السابقين اللذين تحدث بهما الإنابة- وهذا الضرب هو ما سنبجته في شعر الأعشى في المبحث الثالث من فصل الإحلال عند الحديث عن إحلال الأفعال، فيما بينها- ومن هنا يتضح لنا أن العلاقة بين الإحلال والإنابة والتضمين علاقة العام بالخاص، حيث إن الإحلال أعم منهما على نحو ما سبق.

ج- قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة :

تعدّ الزيادة إحدى القضايا التركيبية، التي تدخل بناء الجملة اتساعاً، وقد لاقى اهتماماً كبيراً من القدماء والمحدثين، سواء أكانت زيادة في الأفعال أم في الأسماء أم في الحروف أم زيادة

(72) معنى اللبيب ص 897 0

(73) البيان في روائع القرآن ص 91، عالم الكتب، القاهرة 1993م 0

الجملة، وتعد من القضايا الموجودة في كثير من اللغات، شأنها شأن الحذف، وإن كان أكثر اتضاحها في العربية(74). ويمكن العرض لها فيما يلي :

1- تعريف الزيادة وأقسامها :

يمكن أن نعرّف الكلمة الزائدة في التركيب بأنها الكلمة التي تزداد من الناحية النحوية، وتفيد معنى زائداً عن معناها الأصلي الذي انسلخت منه، فيؤتى بها لتأكيد الكلام أو تبيينه، والتي لا يتأثر الكلام بسقوطها، نحو زيادة (كان) بين الصفة والموصوف وبين ما وفعل التعجب وبين المسند والمسند إليه، ونحو زيادة حرف الجر، وزيادة الاسم كما هو الحال في ضمير الفصل، ولا تكون الكلمة الزائدة معمولاً فيها أو عاملة إلا في الظاهر(75)، ومعنى هذا أنه ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحى يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر تقتضى البلاغة بمراعاته وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيد(76).

أما عن أقسام الزيادة فإنها تنقسم إلى زيادة الاسم، نحو ضمير الفصل وزيادة الفعل، نحو زيادة كان، وزيادة الحرف، نحو زيادة الباء ومن وإن مكسورة الهمزة ساكنة النون، وزيادة الجملة، نحو زيادة جملة ظن إذا توسطت، يقول ابن السراج: "والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة، الأول: الاسم، وذلك نحو "هو" إذا كان الكلام فصلاً، فإنه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبراً. الثاني: الفعل، ولا يجوز عندنا أن يُلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو "كان" في قولك: "ما كان أحسن زيدا" الكلام: ما أحسن زيدا، و"كان" إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى... الثالث: الحرف: وذلك نحو "ما" في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾(77)، لو كان "لما" موضع من الإعراب ما عملت الباء في "نقضهم"، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد... الرابع: الجملة، وذلك نحو قولك: "زيد ظننت منطلق" بنيت "منطلقاً على زيد" ولم

(74) يُنظر: برحستراسر: التطور النحوى للغة العربية ص49، نشر د. رمضان عبدالنواب،

الخانجي، القاهرة 1982 0

(75) يُنظر: الكتاب 2/1، 53/50، المقتضب 103/4، ابن السراج: الأصول في النحو

255/2، شرح المفصل 128/8-129،0 وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 46-

48، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة 1988 0

(76) د. عبدالرحمن تاج: القول في الباء التي تزداد في فصيح الكلام ص26، مجلة المجمع

اللغوى، الجزء الواحد والثلاثون 1973 0

(77) سورة النساء، الآية 155 0

تعمل "ظننت" وألغيته وصار المعنى زيد منطلق في ظني، فإن قدمت "ظننت قبح الإلغاء، ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيد - أشهد بالله - منطلق" (78).

لكن الناظر في نص ابن السراج يرى أنه يجعل من زيادة الجملة الاعتراضية، حيث يقول: "ومن هذا الباب الاعتراضات"، وهذا القول فيه نظر، فالصحيح أن الجملة الاعتراضية لا تعد من قبيل الزيادة، بل من وسائل استطالة التركيب، أي أن الاعتراض "وسيلة من وسائل طول الجملة الأصلية وتركبها فكل ما يتعلق بالجملة يعد منها وإن لم يكن له موقع من الإعراب... وعند التحليل النحوي لجملة تحتوي في داخلها على جملة اعتراضية لا يمكن بحال أن نغفل هذه الجملة الاعتراضية، لأنها شئنا أم أبينا جزء من الجملة الأصلية" (79).

2- الزيادة بين القدماء والمحدثين :

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الزيادة قد اختلف لدى البصريين عنه عند الكوفيين، فبينما يسميه الكوفيون بالصلة والحشو والتوكيد والسقوط واللغو، كما هو الحال عند الفراء (80)، نجد البصريين يطلقون تسميات الزيادة والإلغاء أو اللغو (81). وتدخل الزيادة الشعر والنثر على السواء، لكن علماء العربية يتخرجون من الحديث عنها في القرآن، فيسمونها صلة، كما هو الحال عند الزركشى والطبرى قديماً (82).

وإذا كان سيبويه قد قال بأن ما يُزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو غير ذلك (83)، وإذا كان التحويليون قد أشاروا إلى أن "هناك تركيبات نظامية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تُعدّ لوناً من ألوان الزخارف Trapping، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو it, there

1-There is ahippotamus in that cornfield

(78) الأصول في النحو 2/255-260، ويُنظر قضايا التقدير النحوي ص 277-297 0

(79) بناء الجملة العربية ص 71 0

(80) يُنظر: معاني القرآن 1/244، 235، 374 0

(81) يُنظر: الكتاب 1/2، 383، 4/286، 222، والمقتضب 2/152، 3/4، 15/116، وشرح المفصل 8/128-139، ولمزيد من التفصيل ويُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية،

ص 61

(82) يُنظر: الزركشى البرهان في علوم القرآن 2/178، 177، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن 1/405، 404، ويُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 61 وما بعدها حيث

حديثه عن المنكرين للزيادة قديماً وحديثاً

(83) يُنظر: الكتاب 1/32-2، 33/308 0

2-There are many People out of work⁽⁸⁴⁾

فكلمة There لا تُقدّم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل (سطحي) للفعل الموجود في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة؛ ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو :

1-Ahippotatamus is in that cornfield.

2-Many People are out of work⁽⁸⁵⁾

... إذا كانوا يرون ذلك، فإنهم يشيرون إلى البنية العميقة في الكلام⁽⁸⁶⁾.

ومعنى ذلك أن هذه الزيادة تضيف معنى في بنية السطح كالتوكيد وقوة الربط مثل حروف الجر الزائدة، فليس دخولها إلى الجملة مثل خروجها، فطبقاً لما يراه عبد القاهر من أن كل مبنى في الجملة يقابله معنى نجد أن هذه الحروف في جملتها الواردة بها تؤكد ما يتصل بها، والقول بالتوكيد هنا نقل للكلمة من الأصل إلى المجاز، أي أنها انقطعت عن معناها الأصلي إلى المجاز، وإذا كانت الزيادة في نظر النحويين حشواً، وفي نظر البلاغيين للتوكيد وقوة الربط، فإنها تُعدُّ عند البلاغيين وسيلة أسلوبية طبقاً لقول عبد القاهر إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى؛ لذا فالزيادة يمكن أن تدخل ضمن وسائل الاستعمال العدولي، أو ما يسمى بوسائل الاتساع⁽⁸⁷⁾.

ومما سبق نفهم أن النحاة إذا كانوا يقولون إن هناك كلمات تزداد حشواً في الكلام فإنهم يقصدون أن ذلك الحشو في البنية الأساسية وأن الزيادة عندما تظهر في البناء الظاهري فلا بد لها من فائدة، كأن تكون تقوية أو تأكيداً أو تمحيصاً للمعنى المستفاد من التركيب، لا أن تقتصر وظيفتها على استقامة الوزن الشعري وتصحيح القافية.

ولعله من المفيد أن نذكر أن الكلمات الزائدة لا تزداد للتأكيد فقط مع عدم بيان طرق هذا التوكيد، فليس هذا هو المقصود من قولنا إن هذه الكلمة زائدة للتوكيد، وليس هذا معنى قول البلاغيين إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، يقول أحد المحدثين: "إن الكلمة التي يحكم

⁽⁸⁴⁾ معنى الجملة الأولى: فرس النهر يوجد في حقل الذرة، ومعنى الثانية: هنالك كثير من الناس عاطلون عن العمل 0

⁽⁸⁵⁾ معنى الأولى: فرس النهر في ذلك الحقل، وفيها كانت البداية بالفاعل، وهو الأصل، أما معنى الثانية فهو أن كثيراً من الناس خارج العمل، وفيها كانت البداية بالفاعل أيضاً 0

⁽⁸⁶⁾ النحو العربي والدرس الحديث ص 152-153 0

⁽⁸⁷⁾ يُنظر: أ-د. خليل عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها ص 98، عالم المعرفة، جدة 0

ب-عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ص 385،389 0

ج-اللغة العربية والحداثة ص 140 0

د-قضايا التقدير النحوي ص 386-389 0

بأنها زيدت لإفادة التوكيد، لا بد أن تكون مشعرة بمعنى يناسب معنى ما زيدت لتوكيده حتى يصح الحكم بأنها مؤكدة له، فإذا لم تشعر بشيء يناسب ذلك المعنى وكانت - بحكم أنها زائدة - منسلخة من كل معنى أصلى لها كما علمنا؛ فإنها تكون حينئذ شيئاً حشواً لغواً، لا تفيد توكيداً ولا غير توكيد... .

وعلى هذا يجب أن تنزل العبارة المشهورة في أقوال العلماء ومؤلفاتهم، وهي أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فإنه لا بد أن يكون المراد بها أن الكلمة التي تزداد في المبنى - أي تدخل في بناء تركيب كلامي، ويكون لها أثر في تكوين ذلك التركيب - لا بد أن تفيد معنى زائداً على ما يستفاد منه لو كان مجرداً من تلك الكلمة... هذا هو ما يجب أن يكون معنى تلك العبارة المشهورة، وإلا كانت شيئاً لغواً لا ترمى إلى معنى صحيح" (88). وإذا فهمت هذه العبارة بهذا المعنى، فإنها تجعل الزيادة إحدى طرق الاتساع في التركيب، حيث إن زيادة عنصر ما في التركيب يؤدي إلى ثراء الجانب الدلالي والاتساع فيه، وهذا ما سيتضح لنا عند دراسة هذه القضية في شعر الأعشى.

ولا يُعدُّ من نافلة القول الإشارة إلى أن التحليل النصي لم يهمل أثر الزيادة في النص أيضاً، من أجل التماسك النصي، يتضح ذلك في تعليق الدكتور محمد حماسة على قول ثعلبة بن صعير :

هَلْ عِنْدَ عَمْرَةَ مِنْ بَنَاتِ مُسَافِرٍ * ذِي حَاجَةٍ مُتَرَوِّحٍ أَوْ بَاكِرٍ

فيقول: "ومن خلال هذا التركيب نرى أن الشاعر أثر ألا يتوجه إلى عمرة بالخطاب، وتحدث عنها كمن يوجه الحديث إلى شخص آخر، وقد أدخل الحرف الزائد (من) على المبتدأ، وهذا الحرف بدخوله على المبتدأ النكرة المضافة إلى (مسافر) النكرة يفيد توكيد العموم المفهوم من وقوع النكرة بعد الاستفهام، وإن كان المعنى الأساسي لهذا الحرف (من) - وهو ابتداء الغاية -

(88) د. عبدالرحمن تاج : حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ص 27، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثلاثون، نوفمبر 1972، ولمزيد من الاطلاع ويُنظر: الأشباه والنظائر للسيوطي 1/227-232، شرح المفصل 9/141 وما بعدها، الخصائص 2/284، سر صناعة الإعراب 1/119 وما بعدها، د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 306-328، منشورات الجامعة الليبية 1973، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 347 وما بعدها، د. مصطفى أحمد النماس: حروف الزيادة في القرآن الكريم ص 117، حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة 1983. وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، ص 44-48 0

يكن أيضاً مع هذا المعنى الإضافي الطارئ، وفي هذا رضا بأقل قدر من هذا الزاد مما يبدأ معه أن يقال إنه بتات مسافر" (89).

د- قضية إعادة الترتيب "الرتبة" وعلاقتها بالدلالة :

تُعدُّ قضية إعادة الترتيب "الرتبة" من القضايا التي اهتم بها القدماء والمحدثون على السواء، سواء أكانوا من العرب أم من غيرهم، وفيها تخرج الجملة عن الترتيب المألوف في أحيان كثيرة لغرض دلالي ما أو لفظي، ممثلة أحد جوانب الاتساع في الدرس النحوي، بالإضافة إلى كونها إحدى قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ويمكن العرض لها فيما يلي :

1- صلة إعادة الترتيب بغيرها من المصطلحات :

تتصل هذه القضية اتصالاً وثيقاً بمصطلحي التقديم والتأخير لدى اللغويين وكذلك الفصل (90)- مع مراعاة الفرق بينه وبين الاعتراض الذي عده ابن السراج من أنماط الزيادة وعددها من وسائل استطالة الجملة-وتدخل الجملتين الاسمية والفعلية على السواء.

ومن حديث سيبويه عن إعادة الترتيب موضحاً أثره في الجملة قوله: "وتقول: "ما كان فيها أحد خير منك" و"ما كان أحد مثلك فيها" و"ليس أحد فيها خير منك" إذا جعلت فيها مستقراً، ولم تجعله على قولك: "فيها زيد قائم" أجريت الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك: "فيها زيد قائم" نصبت، تقول: "ما كان فيها أحد خيراً منك" و"ما كان أحد خيراً منك فيها"، إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلمة أخرجت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلمة قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم "أظن" و"أحسب"، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما؛ لأنهما ليس يعملان شيئاً، والتقديم هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول.

وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء عربيٌّ جيّدٌ كثير، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (91) وأهل الجفاء من العرب يقولون: "وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ" كأنهم أخروها حيث كانت مستقرة" (92).

(89) اللغة وبناء الشعر ص 48-49، 52، حيث الفصل الثاني المعنون بـ "التحليل النصي للقصيدة" قصائد قديمة" في المبحث المعنون بـ "العلاقات الرأسية والأفقية في القصيدة (قصيدة ثعلبة بن صعير)، وحول صلة الزيادة بغيرها من المعاني الجمالية كالتوكيد والإلغاء والمجاز والتضمين، ويُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 67-94 والبيت من الكامل.

(90) يُنظر: قضايا التقدير النحوي ص 299-320 0

(91) سورة الإخلاص، الآية 4 0

(92) الكتاب 1/55-56، ويُنظر المقتضب 4/88-91 وهامش 3 ص 90 من نفس الجزء 0

فسيبويه يتحدث في هذا النص عن تقديم شبه الجملة "الجار والمجرور" على اسم كان وأحواتها عناية به أو تأخيره عنها، وذلك واضح في قوله: "إذا جعلت (فيها) مستقراً "خبيراً يُقَدَّر بالاستقرار"، وفي الجمل التي ذكرها على هذه الهيئة تكون الصفة (خير، مثل) صفة لاسم كان، وذلك إذا أردت أن تجعل الجار والمجرور خبيراً، ولم ترده متعلقاً بشيء آخر، نحو :

فيها زيد قائم، فكلمة (فيها) شبه جملة متعلق بالخبر "قائم" وليس بالاسم "زيد"، فإذا أردنا إجراء الصفة على الخبر في جمل (كان) السابقة وجب نصب كلمة (خبيراً) على أنها خبر كان، فنقول: ما كان فيها أحد خبيراً منك، و"ما كان أحد خبيراً منك فيها"، فتقديم الجار والمجرور في المثال الأول أو اسم كان في المثال الثاني في مكانه وتأخير شبه الجملة، ومجيئه فاصلاً بين اسم ليس وخبرها، كل ذلك لضرب من العناية والاهتمام، مثله مثل التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

وأشار إلى أن نصب الخبر في هذه الجمل مشروط بعدم إلغاء كان، فإذا أردنا الإبقاء على رفعه، فسبيل ذلك إلغاء (كان) بتأخيرها، ففي قولنا: ما كان زيد قائماً، لا يجوز أن نقول: قائماً ما كان زيد" وأجازه بعضهم. وذلك التأخير والإلغاء مثل الإلغاء في "ظن" و"حسب" بتأخيرها. ومن جيد التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، حيث قُدِّم الجار والمجرور (له) على كلمة (كفواً) لإفادة اختصاص المولى عز وجل بعدم مماثلة أحد له دون غيره، فلما لم تتم الفائدة إلا بتقديم الجار والمجرور حسن تقديمه لمشابهته الخبر في الفائدة(93).

2- أقسام التقديم والتأخير :

إذا كانت هذه القضية تتمحور في التقديم والتأخير والفصل، فإن التقديم التأخير كما يرى عبد القاهر: "باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويقضى بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فنجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان، واعلم أن تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمراً زيد...

(93) يُنظر: الشنتمرى : تحصيل عين الذهب، بهامش كتاب سيبويه 38/1، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان 1967 0

وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فنقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا.

ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد. فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ. وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً⁽⁹⁴⁾.

فبعد القاهر يجعل التقديم والتأخير قسمين، أحدهما تقديم على نية التأخير كما في "منطلق زيد"، وتقديم لا على نية التأخير ولكنه بنقل الشيء عن حكم إلى حكم كما في زيد المنطلق، المنطلق زيد، وإذا كان عبد القاهر يرى أنه باب كثير الفوائد فإن القاضي عبد الجبار قد جعل أيضاً موقع الكلمة من مقتضيات الفصاحة بجانب المواضع التي تتناول الضم، والإعراب⁽⁹⁵⁾. وبجانب هذا فإن هذا التقديم والتأخير يمكن هيكلته في إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، سواء أكانت مجردة أم منسوخة، وإعادة الترتيب في الجملة الفعلية ومكملاتها، وأخيراً إعادة الترتيب باستخدام الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية-على خلاف الاعتراض الذي يكون بجملة أجنبية كاملة تسمى الجملة المعترضة- سواء أكان هذا الفصل بين ركني الجملة الاسمية، غير المنسوخة أو المنسوخة أم بين أركان الجملة الفعلية أم غير ذلك على نحو ما سيوضح فيما بعد.

3- إعادة الترتيب بين القدماء والمحدثين :

تناول التوليديون التحويليون هذه القضية تحت مصطلح Permutation ضمن قواعدهم التحويلية، فما هو باخ Bach يرى أنه إذا كان لدينا شكل على سبيل المثال: $x-y-z$ ، فإنه بعد إعادة ترتيبه سيتغير كما يلي: $x_2-x_1-x_3 \rightarrow x_1-x_2-x_3$ ، أي أنه حدث تقديم للعنصر x_2 وتأخير للعنصر x_1 ⁽⁹⁶⁾.

⁽⁹⁴⁾ دلائل الإعجاز ص 106-107، ويُنظر: د. محمد كريم الكواز: الأسلوب في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم ص 310-326، جمعية الدعوة الإسلامية، ط 1، طرابلس، ليبيا 1986

⁽⁹⁵⁾ يُنظر: القاضي عبد الجبار: المغنى في أبواب العدل والتوحيد 16/197، تحقيق أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1960

⁽⁹⁶⁾ See: An introduction to Transformational Grammars, p.79.

وتتصل إعادة الترتيب عند التحويلين بالأصل أو ما يسمى بالجملة النواة Kernel sentence (97)، والتي تتصف "ببساطتها وقصرها، ولكونها أكثر وروداً واستعمالاً. وتطبق هذه الأوصاف دائماً على الجمل الإخبارية التقريرية المبنية للمعلوم مثل: ضرب زيد عمراً" (98). لذا، فإن ثمة علاقة بين إعادة الترتيب وكل من البنيتين العميقة والسطحية، فالمهم هو "أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أن كل "عناصر" الجملة معرضة لتغيير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب "فضلة" كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك.

وننظر مثلاً في الجملة الإنجليزية الآتية :

Adetective hunted down the killer.

هذا هو ترتيب الجملة في بنيتها العميقة، يمكن أن تتحول بالترتيب نفسه إلى بنية السطح، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة down لتصير :

"Adetective hunted the Killer down." (99)

وإذا كان ترتيب عناصر الجملة يمكن تغييره، ولا سيما الفضلات، فإن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فلقد تحدث النحاة العرب عن بعض المواضع التي لا يجوز فيها التقديم، وحصرها ابن السراج في ثلاثة عشر موضعاً، وهي :

- 1- تقديم الصلة على الموصول، لأنها كبعضه، وذلك نحو صلة "الذي" و"أن".
- 2- الصفة والبدل والعطف "توابع الأسماء".
- 3- المضاف إليه وما اتصل به على المضاف.
- 4- الفاعل، فلا يجوز أن يُقَدَّم على الفعل إذا قلت: "قام زيد".
- 5- الأفعال التي لا تتصرف، فلا يجوز أن يُقَدَّم عليها شيء مما عملت فيه.

(97) الجملة النواة أو الجملة الأساسية هي "جملة مطورة عن السلسلة الأساسية Kernel string ولم تُطبَّق عليها تحويلات اختيارية وتقابلها الجملة المشتقة derived sentence" معجم علم اللغة النظرى 0 144/1

(98) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 17، ويُنظر :

John Loyons: New Horizons in Linguistics، p.327.

(99) النحو العربى والدرس الحديث ص 154-155، ويُنظر :

Longacker، Language and its structure، p.133.

ومعنى الجملة الأولى : المحقق طارد القاتل، ومعنى الثانية أيضاً: المحقق طارد القاتل، لكن تقدم المفعول the killer فاصلاً بين الفعل hunted وحرف الجر Odown

- 6- ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل الفعل؛ وذلك نحو: حسن وشديد وكريم، حيث إن هذه الصفات لا يقدم عليها ما عملت فيه.
- 7- التمييز لا يقدم، وكذلك ما بعد "إلا، فكما لا يجوز تقديم ما نُصِبَ على التفسير لا يجوز تقديم هذا.
- 8- العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال.
- 9- الحروف التي لها صدر الكلام، فلا يقدم ما بعدها على ما قبلها، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة.
- 10- أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب عنه.
- 11- تقديم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا إذا كان على شريطة التفسير.
- 12- التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم، وذلك نحو قولك: ضرب عيسى موسى.
- 13- إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً، فلا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه(100).

فهذه الأشياء لا يجوز تقديمها ولا العدول فيها عن الأصل، فإذا تم الخروج عن الأصل إلى سواه كانت النتيجة وجود تراكيب غير صحيحة نحويًا ungrammatical؛ لأن هناك أصلاً لترتيب الكلام في الجملة الاسمية، والأمر نفسه بالنسبة للجملة الفعلية(101). وقد تحدث سيوييه عن غير الصحيح نحويًا فيما يتصل بإعادة الترتيب(102) والمبرد(103) وابن جنى(104) وغيرهم من النحويين، وهذا ما وجد عند التوليديين التحويليين(105).

وإذا كانت إعادة الترتيب تتصل عند التوليديين التحويليين بالإجبار والاختيار، أي وجوب الترتيب أو جواز التقديم والتأخير، فإن هذا الأمر موجود عند العرب من قبل، متمثلاً في الرتب المحفوظة والرتب غير المحفوظة، حيث إن غير المحفوظة تقابل مصطلح الاختيار والمحفوظة تقابل مصطلح الإجبار، "وقد يقول قائل: قد فهمنا أن نسمى المحفوظة منها رتبة، لأنها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولاً والأخرى ثانياً ولا عكس. فما بالناس بكلمات يمكن لإحداها أن تتقدم حيناً وتتأخر حيناً آخر ندعى أن بينها رتبة غير محفوظة. والجواب أن الرتبة المحفوظة

(100) الأصول في النحو/2-222-247، ويُنظر الخصائص/2-384-391 0

(101) يُنظر: د. محمود ياقوت: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيوييه ص 111 وما

بعدها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985 0

(102) يُنظر: الكتاب 1/2، 99، 98، 3، 131، 135، 72، 66 0

(103) يُنظر: المقتضب 3/4، 202، 164 0

(104) يُنظر: الخصائص/2-384-390 0

(105) See: Robins: General linguistics، p.215.

رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو "حياك الله" أو بوجوب المحافظة عليها، نحو "هذا أخي"، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل" (106).

وإذا كان القدماء قد أولوا التقديم والتأخير عنايتهم، فَفَصَّلُوا القول فيما يجوز تقديمه وما يمتنع، وغير ذلك، وإذا كان النحو التوليدي التحويلي قد اهتم بهذا الموضوع أيضاً، فإن التحليل النصي قد اهتم به أيضاً، وجعله من صلب الدراسة النصية، يظهر ذلك في إشارات القدماء في تفسيرهم للنص القرآني وإعرابهم له، وشرحهم للدواوين الشعرية، كما يظهر هذا الاهتمام عند المحدثين أيضاً ولا سيما عند من انتهجوا هذا النهج، فقد أولى الدكتور محمد حماسة التحليل النصي للقصيدة، قديمة كانت أو معاصرة عنايته، وتمثلت عنده الإشارة إلى فاعلية التقديم والتأخير ضمن تحليله، يظهر ذلك في حديثه-على سبيل المثال-عن العلاقات الرأسية والأفقية في قصيدة ثعلبة بن صعير في تعليقه على قول الشاعر :

هَلْ عِنْدَ عَمْرَةَ مِنْ بَنَاتِ مُسَافِرٍ * ذِي حَاجَةٍ مُتْرَوِّحٍ أَوْ بَاكِرٍ

فيقول: "وتبدو الجملة الاسمية بسيطة، ولكن طولها يأتي من تعدد نعت ما أضيف إليه المبتدأ، وترد هذه الجملة على خلاف الترتيب الأصلي فيتقدم الخبر (عند عمرة) ويتأخر المبتدأ... وأن تقديم عمرة لم يكن من أجل الاهتمام بها، بل من أجل أن ينصرف الوصف كله إلى هذا المسافر الراحل عنها" (107) وهكذا نرى فاعلية إعادة الترتيب أو التقديم والتأخير في المعنى وانسحاب أثر ذلك على النص كله.

4- إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة :

إذا كان لإعادة الترتيب أثر في المعنى، فإن أبرز ما يكون ذلك في العدول عن الرتبة غير المحفوظة، ويكون ذلك لغرض ما، يقول الدكتور تمام حسان: "العدول عن الرتبة المحفوظة ترخص وليس استعمالاً عدولياً، أما العدول عن غير المحفوظة، فهو موضوع مهم من موضوعات البلاغة، يسمى "التقديم والتأخير"، وهو موضوع مهم يسمونه في علم اللغة

(106) البيان في روائع القرآن ص 91-0

(107) اللغة وبناء الشعر ص 48-49-0

foregrounding ويكون إما لأسباب فنية لإظهار معنى ما بواسطة التقديم أو لأسباب نفسية أو لتعود الأديب على التقديم حتى حين لا يؤدي التقديم غرضاً معيناً⁽¹⁰⁸⁾.

وإذا كنا قد فهمنا مما سبق أن الغاية من التقديم والتأخير هي الاهتمام والعناية بالمقدم-كما يرى سيبويه على نحو ما مر بنا، أي إما لأسباب فنية أو نفسية على حد قول الدكتور تمام حسان- فإن هذا الاهتمام وتلك العناية لابد من تبيين وجهها وسبب هذا الاهتمام، يقول عبد القاهر: "واعلم أنا لم نجدهم اعتدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام... وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقال إنه قُدِّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم"⁽¹⁰⁹⁾.

والعناية أو الاهتمام لا تقف عندهما الأغراض البلاغية الخاصة بالمقدم، بل هناك أغراض بلاغية أخرى عند البلاغيين لتقديم المسند إليه والمسند-كما مر بنا في قول الدكتور حماسه: وأن تقديم عمرة لم يكن من أجل الاهتمام بها، بل من أجل أن ينصرف الوصف كله إلى هذا المسافر الراحل عنها- وغير ذلك⁽¹¹⁰⁾ كما أن هناك ما يسمى بإعادة الترتيب لغرض لغوي⁽¹¹¹⁾ وكل ذلك سنشير إليه حسب وروده في شعر الأعشى صدد تحليل أنماط التقديم والتأخير.

والجدير بالذكر أنه لما كان لإعادة الترتيب صلة بالمعنى أو الدلالة على نحو ما سبق، فإن العنصر الدلالي يقوم بدور بارز في إتاحة حرية الرتبة بين الوظائف النحوية، حيث يقوم العنصر الدلالي -أحياناً- عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتيح لها حرية الرتبة، فنقدم من تأخير أو تؤخر من تقديم، ومن ذلك أن النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف أو التتكير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر... ويلزم النظام اللغوي كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خيفت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبين أحدهما من الآخر. ويمثلون لذلك بقولهم: "ضرب موسى عيسى"... وفي الأمثلة السالفة- وهي دليل على ما عداها- ظهر أن العنصر الدلالي سمح بالتصرف في التقديم والتأخير؛ لأنه يقوم بالدور الذي كانت تقوم به العلامة

⁽¹⁰⁸⁾ اللغة العربية والحدائق ص 140 0

⁽¹⁰⁹⁾ دلائل الإعجاز ص 107-108 0

⁽¹¹⁰⁾ يُنظر في هذه الأغراض: د. أحمد مطلوب بحوث لغوية ص 52-53، ط 1، دار الفكر

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1987 0

⁽¹¹¹⁾ يُنظر: (أ) د. ريمون طحان: الألسنية العربية (2) ص 085 (ب) د. صبحي الفقى: نظام

ترتيب الكلام في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية ص 175-176، رسالة ماجستير

بآداب طنطا 1994 0

الإعرابية، وهو إحدى الوسائل التي اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها وبعض في الجملة" (112).

وهكذا نلاحظ الأهمية البالغة لموقع الكلمات داخل التركيب النحوي مع عدم إهمال الجانب الدلالي المتصل بتفسيرها المتناسب مع موقعها في النص، وهنا أيضاً تظهر مهمة المتلقي أو قارئ النص أو القصيدة، فلا ينظر إلى الكلمات وحدها في مواقعها النحوية، بل عليه أن ينظر إليها في ضوء سياق القصيدة باعتبارها جزءاً من نسيج النص (113).

5- إعادة الترتيب وعلاقتها بالاتساع والإعراب :

انطلاقاً من تأثير العنصر الدلالي في حرية الرتبة نصل إلى العلاقة الكائنة بين إعادة الترتيب والاتساع ثم الإعراب، وهذا ما أدركه القدماء كما هو عند سيبويه (114) وابن جنى في تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (115)، يقول: 'فقدم إذا وهي منصوبة بـ (شاخصة)، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكأنه على هذا قال: فإذا هي شاخصة هي أبصار الذين كفروا، و(هي) ضمير القصة، وقدرت تقديم أحد الجزأين اللذين يفسرانها عليها... والآية إنما تقدم فيها الظرف المتعلق عندك بأحد جزأي تفسير الضمير وهو شاخصة، والظرف مما يتسع الأمر فيه" (116).

فابن جنى هنا يشير إلى أن الظروف يتسع فيها أكثر مما يتسع في غيرها، ودلل على ذلك بالآية المذكورة، فالظرف (إذا) منصوب بكلمة (شاخصة)، وهذا جائز.

وإذا كان لإعادة الترتيب علاقة بالاتساع، فإن ذلك يرتبط بالإعراب، ومن هنا تظهر العلاقة بين إعادة الترتيب والإعراب، فإذا كان الإعراب قرينة مهمة في فهم معنى الجمل - كما يقول الزجاجي: 'فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب، أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده، فإن قال "ما أحسن زيدا" أو "ما أحسن زيد" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده" (117) فإن إعادة

(112) د. محمد حماسة: النحو والدلالة، ص 140-144، ط 1، القاهرة 1983، ويُنظر:

الرضي: شرح الكافية 1/337، 190 0

(113) يُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 50 0

(114) يُنظر: الكتاب 1/176-181 0

(115) سورة الأنبياء، الآية 97 0

(116) الخصائص 2/400 0

(117) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 69-70، تحقيق د. مازن المبارك ط 5، دار

النفايس، بيروت، 1986 0

الترتيب أثراً في الإعراب؛ لأن تقديم كلمة ما على أخرى قد يؤدي إلى تغيير الحركة الإعرابية كما هو الحال في تقديم نعت النكرة عليها، حيث يعرب حالياً، وهذا التقديم وذاك التغيير في الحالة الإعرابية يؤثران -بلا شك- في الجانب الدلالي.

6- أثر إعادة الترتيب في النسخ الشعري :

إذا كانت الرتبة في التركيب النحوي تتميز غالباً بحريتها، وتأثيرها تبعاً لذلك في الدلالة، فإنه من المفيد الإشارة إلى تأزرها مع النسخ الشعري والإسهام في تحقيق الوزن وتصحيح القافية، حيث تحتاج حركة القافية أحياناً إلى نمط من الوظائف النحوية تشغل فيه كلمة ما مكان القافية، حيث إن "مرونة النسخ الشعري لا يمكنها أن تحقق غايتها إلا إذا أمدها النظام اللغوي بعدد من الإمكانات المختلفة في بنية المفردات وفي بناء الجمل، التي تتلاحم مع "الوزن" و"القافية" في الشعر... بحيث نجد الجملة تتجه إلى أن تكون الكلمة مرفوعة إذا كانت القوافي كذلك، أو منصوبة أو مجرورة إذا كانت القوافي في القصيدة كذلك مع تنوع دواعي الرفع والنصب والجر. وكما يعمل التقديم والتأخير الذي يتيح النظام اللغوي على إقامة وزن البيت يعمل كذلك على تهيئة استواء بناء الجملة في اتجاه القافية، فتأتي مستقرة غير جافية، وفي الوقت نفسه يحقق ترابط العناصر في الجملة" (118).

وبناءً على هذا فإن نظام ترتيب الكلمات داخل التركيب في الشعر يختلف عن نظام النثر، وأن ثمة دوافع واعتبارات تفرق بين نظام الشعر ونظام النثر في الترتيب لخصها الدكتور إبراهيم أنيس في ثلاثة أمور هي :

"1- حرص الشاعر على موسيقى شعره في الوزن والقافية، ينحرف به أحياناً إلى نظام غير مألوف في النثر.

2- رغبة الشاعر في التحلل من كل القيود ونزوعه إلى الحرية ككل فنان يجعله في بعض الأحيان لا يعبأ بنظام الكلمات على النحو المعهود في النثر، ولا سيما حين تسيطر عليه العاطفة، ويملك المعنى عليه مشاعره.

3- محاولة كل الشعراء المجيدين أن يحملوا القليل من الألفاظ الكثير من المعاني، قد تعرضهم لمثل الإيجاز والحذف والتخلص من كل فضلات الكلام" (119).

(118) بناء الجملة العربية ص 265 0

(119) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1975، ص 5، ص 348 0

لكن هذه الفروق الثلاثة كما يرى أستاذنا- وهو ما نوافق عليه- تؤول إلى اثنين فقط أولهما: لجوء الشاعر إلى نظام غير مألوف في النثر، والآخر اللجوء إلى الإيجاز (120) وهو الأمر الذي يترتب عليه مخالفة نظام ترتيب الكلمات في النثر.

ه- قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة :

يمكن القول من خلال العرض للقضايا السابقة بأن لقضية الإعراب علاقة بكل هذه القضايا كما هو الحال في الحذف الذي يعد أحد أسباب تعدد وجوه الإعراب، بالإضافة إلى صلة العلامة الإعرابية بقضية إعادة الترتيب، حيث إن التغيير في الرتبة قد يؤدي-في بعض الأحيان- إلى تغيير الحالة الإعرابية للكلمة (121) وكذلك الأمر بالنسبة للإحلال والزيادة، ويمكن العرض لعناصر هذه القضية فيما يلي :

1- الإعراب في نصوص تراثنا النحوي :

بعيداً عن الإعراب في اللغة الذي ينحصر معناه في الإفصاح والإبانة والإيضاح (122)، يرى ابن جنى أن الإعراب اصطلاحاً هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (123).

فالإعراب من الظواهر التي لازمت العربية منذ نشأتها، حيث تدل حركات الإعراب على المعاني المختلفة، وقد اتفق على ذلك جميع النحاة باستثناء قطرب تلميذ سيبويه، فقد أنكر وجود علاقة بين الإعراب والمعنى، ودحّض رأيه بنصوص القدماء والمحدثين (124)، وفي هذا الاتجاه يرى عبد القاهر أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي يتبين نقصان كلام

(120) يُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 51 0

(121) يُنظر: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية ص 187، حيث حديث الدكتور محمد حسن جبل عن أهم معطيات النظام الإعرابي وعلاقته بالقضايا الأخرى 0

(122) يُنظر: تهذيب اللغة: مادة عرب، جمهرة اللغة، اللسان: مادة عرب، شرح المفصل 72/1، الخصائص 36/1 0

(123) الخصائص 35/1 ويُنظر: شرح المفصل 72/1، شرح الأشموني 54/1-55 0

(124) يُنظر في ذلك: الإيضاح في علل النحو 69-70، المزهر في علوم اللغة 327/1، د. رمضان عبدالتواب: فصول في فقه العربية ص 372-373، د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة 117 وما بعدها، د. محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 268 وما بعدها، جامعة الكويت 1984 0

ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه" (125).

لكن ينبغي التنبيه إلى أن الإعراب ليس الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المعنى، فهناك العناصر المقامية المتصلة بسياق المقام من متكلم ومخاطب، وما يتصل بذلك بالإضافة إلى العناصر اللفظية التي تتعلق بالنواحي الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية، فالإعراب قرينة لفظية تعد جزءاً من السياق بما فيه من قرائن أخرى، وصل بها الدكتور تمام حسان إلى سبع قرائن (126).

ومما سبق عرضه يمكن القول بأن "مصطلح الإعراب يراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي: أولهما: أنه ما يرادف علم النحو Syntax، فهو إذاً أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه إنه يميز بين المعاني، مع مراعاة أن المقصود بالمعاني هنا هو المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرهما؛ لأن الإعراب إذاً مجموعة من القرائن التي تتضافر معاً من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها، وهذا ما عناه عبد القاهر الجرجاني حين قال: "إن علم النظم ينتقى لك من علم الإعراب خالصه ولبه" (127).

ثانيهما: العلامات الإعرابية، وهو إذاً يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة، ويتضح ذلك في كلام ابن يعيش إذ يقول (128): والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم" (129). ولما كان الإعراب خلاصة التحليل النحوي تلاحم في كثير من الأحيان فهم الإعراب بمدلوليه السابقين... فالإعراب إذاً ليس هو الحركات المبينة عن المعاني فحسب، بل هو بالإضافة إلى ذلك فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم، والدراية بمجاريه، ومجموع هذا كله في دراسة أجزاء الجملة كلها" (130).

(125) دلائل الإعجاز 28 0

(126) يُنظر: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص 181 وما بعدها، العلامة الإعرابية ص 284-292، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني ص 171-179 حيث يرى د. جبل أن تصوير الإعراب بأنه مجرد قرينة واحدة ضمن سبع قرائن يوصل بمجموعها إلى المعنى التركيبي هو وجه للتهوين من شأن الإعراب، منتقداً في ذلك الدكتور تمام، منتهياً إلى أن تفسير الإعراب والمعنى التركيبي بالقرائن على ما وصف د. تمام فيه من التكلف أكثر مما فيه من الدقة والتحقيق، ذلك أن المتلقى للكلام يتلقف خلاصة ما يراد به وهى الخلاصة المتمثلة في الإسناد أى "الخبر" أو الحكم أو الفائدة التى يحملها الكلام 0

(127) دلائل الإعجاز ص 45 0

(128) شرح المفصل 72/1 0

(129) يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 216-217 0

(130) السابق ص 217 0

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه عند دراسة هذه الظاهرة في الشعر يمكن العرض لها من خلال دور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء التركيب ثم الترخص فيها ودلالاته، يضاف إلى ذلك تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة-وسنأتي عليها فيما بعد- وقبل الإشارة لهذه الأمور بإيجاز هنا نود الإشارة إلى أمرين، أولهما: ما المقصود بقول النحاة إن الإعراب فرع المعنى؟ والآخر: ما المقصود بقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في هذا البحث؟ وكل ذلك يمكن تناوله في النقاط التالية.

2- المقصود بالإعراب فرع المعنى :

ذكرنا فيما سبق أن الإعراب من الظواهر التي لازمت العربية منذ نشأتها، حيث تدل حركات الإعراب على المعاني المختلفة، وقد اتفق على ذلك جميع النحاة باستثناء قطرب؛ لأن "الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني" بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب تُنبئ عن هذه المعاني" (131).

والواضح من هذا النص للزجاجي أن المقصود بقول النحاة على حد قول الزركشي أن "الإعراب فرع المعنى" (132) في رأي الدكتور تمام حسان هو المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي (133)، حيث إن "المعنى الدلالي في جانب والإعراب في جانب آخر؛ لأن الإعراب يكشف عن معانٍ وظيفية لا دلالية" (134). ومن الواضح أن المعنى الدلالي يأتي نتيجة لعدد من المعاني المختلفة في تركيب الجملة من المعنى الصرفي والمعنى النحوي والمعنى المعجمي" (135).

وبناءً على ما سبق فإن المقصود بالإعراب فرع المعنى- كما يرى الدكتور تمام حسان والدكتور محمد حماسة- هو المعنى الوظيفي، وهذا الرأي لهما على عكس ما رآه الدكتور عبدالسلام حامد، حيث يرى أن المقصود بالمعنى الذي يدل على الإعراب ليس هو المعنى الوظيفي فقط دائماً بل هو المعنى الوظيفي مضافاً إليه المعنى المعجمي أحياناً كثيرة، وذلك حينما يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفي وحده، بل يكون من المحتم لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجمي، وقد ورد عند ابن هشام أمثلة مختلفة لهذا، منها :

(131) الإيضاح في علل النحو ص 69 0

(132) البرهان في علوم القرآن 1/302 0

(133) مناهج البحث في اللغة ص 194، اللغة العربية معناها ومبناها ص 182-184، 372 0

(134) العلامة الإعرابية في الجملة ص 223 0

(135) السابق ص 222 0

تَقَى نَقَى لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً * بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فهنا لا يمكن إعراب "بحقلا" إلا بعد معرفة معناها وهي سىء الخلق، وبناء على هذا تكون هذه الكلمة معطوفة على التوهم، إذ التقدير ليس بمكثر غنيمة ولا بحقلا" (136).

وبعد عرضه لأمثلة ابن هشام فيما شابه بيت زهير ينتهي إلى قوله: "من هذا يتبين لنا أن المعنى المعجمى شرط مهم في أحيان كثيرة للإعراب والتحليل النحوي بصفة عامة، ومن ثم يصح أن نقول إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي وفرع المعنى المعجمى أيضًا. وبذلك لا نتفق مع الدكتور تمام حسان في رأيه الذي يرى فيه أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمى ولا المعنى الدلالي... ونشير أخيراً إلى أن الدكتور محمد حماسة أيد رأي الدكتور تمام السابق في أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي، وقد حاول أن يؤكد هذا الرأي ويستدل له غير أننا لا نوافق على ذلك أيضًا" (137) واستدل على ذلك بدليلين يمكن الرجوع إليهما في مظانهما (138).

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور تمام حسان والدكتور حماسة عندما قالوا إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمى لم يقصدا أن المعنى المعجمى مبتور الصلة بالإعراب، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، حيث يقول الدكتور حماسة: "وكل من الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية جانب تجریدی تصطنعه الدراسة، لتفسير بناء الجملة والكشف عن علاقاتها، وهي في الوقت نفسه نابعة من فهم معنى العلاقة بين الأجزاء، تلك العلاقة التي يسهم في نشأتها المعنى المعجمى للمفردات" (139).

وبناءً على ذلك فلا بأس من القول بأن الإعراب فرع المعنى الوظيفي والمعنى المعجمى معاً، ولا سيما أن هذا ما رآه الدكتور محمد حسن جبل أيضاً، حيث عرض لرأي الدكتور تمام أيضاً، منتهياً إلى أن الإعراب فرع المعنى التركيبي "الوظيفي" والمعنى اللغوي "المعجمى" (140).

3- المقصود بقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في هذا البحث :

(136) تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي ص 45، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1997، والبيت من الطويل.

(137) السابق ص 46-47 0

(138) السابق ص 47-48 0

(139) بناء الجملة العربية ص 75، 197 ويُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 32، والنحو والدلالة ص 173

0

(140) يُنظر: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني ص 133-157، 173-221، 178 0

إن ما يقصد بقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في هذا البحث هو وضع الكلمة في وظيفتها النحوية مع الحالة الإعرابية بالإضافة إلى العلامة الإعرابية التي ترشدنا مع غيرها من القرائن إلى هذه الحالة أو تلك، ومن خلال اجتماع الحالة الإعرابية مع علامتها الدالة عليها في حالة الكلمات المعربة-فالمبنى لا تظهر عليه العلامات، وكذلك ما يعرب إعراباً تقديرياً- بالإضافة إلى القرائن الأخرى ينتج جزء كبير من المعنى الدلالي، يقول أستاذنا إن "هناك حالة إعرابية" و"علامة إعرابية"، وينبغي عدم الخلط بينهما، والحالة الإعرابية لا يمكن أن تشترك مع حالة إعرابية أخرى، فكل حالة متميزة عن غيرها، واللغة لا تسمح بخلط الحالات؛ ولذلك قد تحتل هذه الحالات الإعرابية كلمات غير معربة أساساً، وكلمات لا يمكن أن تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً، وكلمات لا تظهر عليها العلامات الإعرابية في بعض الحالات، وجمل تُنقل إلى وظيفة المفرد ومع ذلك نعرب هذه الكلمات ونبين حالتها الإعرابية فنقول إنها فاعلة أو مفعولة أو حال أو نعت أو توكيد أو بدل إلخ، أما العلامة الإعرابية فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابية" (141).

وبناءً على ما سبق فإنه لا ينبغي الخلط بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، فهما ليسا شيئاً واحداً، بالإضافة إلى أن المقصود بالإعراب وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى هو بيان دور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء التركيب ثم الترخص في هذه العلامة ودلالاته، وأخيراً تعدد الوجوه الإعرابية وعلاقته بالدلالة.

4- دور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء التركيب :

يمكن القول إن العلامة الإعرابية الدالة على الحالة الإعرابية الناتجة عن الموقع الإعرابي تُعدُّ وسيلة مهمة من وسائل ترابط أجزاء الجملة بالإضافة إلى الرتبة والضمائر-التي سنتوقف أمامها في الفصل الثاني عند الحديث عن الإحلال بين الظاهر والمضمر، وقد عقد الدكتور حماسة فصلاً طويلاً في ترابط أجزاء الجملة ووسائله، يقول فيه: "ووسائل ترابط أجزاء الجملة متعددة متنوعة، وكلها يهدف إلى وضوح العلاقة في الجملة، وعدم اللبس في أداء المقصود منها، وعدم الخلط-كذلك- بين عناصرها؛ ولذلك لا تلتبس العناصر بعضها ببعض برغم وجود مشابهة كبيرة بينها في كثير من الأحيان. وتتبع وسائل الترابط يقتضى تتبع أنماط أبنية الجمل والوقوف على أسرار تماسكها، ومعرفة الطرق المتعددة التي تستعين بها اللغة في أداء هذا التماسك الذي يجعل من عدد من الكلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

(141) العلامة الإعرابية في الجملة ص 230، ويُنظر: بناء الجملة العربية ص 75 0

ومن بين هذه الوسائل التي تعمل على ترابط أجزاء الجملة وإحكام بنائها وسيلتان لا بد من الوقوف عندهما؛ لأنهما من أبرزها وأدلها على أداء هذا الترابط. وهاتان الوسيلتان هما الإعراب والرتبة بين الأجزاء في الجملة" (142).

وبناءً على هذا نخلص إلى أن للعلامة الإعرابية -مع غيرها من الوسائل الأخرى- دوراً في ترابط أجزاء الجملة، سواء أكان ذلك بين العناصر الإسنادية أم غير الإسنادية أم بينهما على حد سواء، وأن الصيغ النحوية "الوظائف النحوية" بحالتها الإعرابية وعلامتها تؤدي إلى نوع من العلاقات النحوية. هذه العلاقات النحوية تسهم في ترابط الجملة الواحدة في داخلها على مستوى الجملة من الابتدائية والخبرية في الجملة الاسمية والفعلية والفاعلية في الجملة الفعلية إلى آخر ما يسمى بالعلاقات الأفقية، حيث إن القصيدة يحكمها نوعان من العلاقات النحوية، أولها: العلاقات الأفقية، وثانيها: العلاقات الرأسية، والعلاقات الرأسية هي دراسة الجوانب السياقية التي توثق من ترابط القصيدة كلها في وحدة بنائية فنية متكاملة (143) وهو الأمر الذي يؤكد أن قضايا التركيب بما فيها الإعراب تسهم بالطبع في تحقق هاتين العلاقتين، ومن ثم المعنى النحوي الدلالي.

5- الترخص في العلامة الإعرابية ودلالته :

إذا كانت العلامة الإعرابية تسهم في ترابط أجزاء التركيب وإحكام بنائه وعدم اللبس في المعنى المراد، فإن هذه العلامة قد يُتَرَخَّصُ فيها، شأنها شأن القرائن الأخرى في التركيب "بدليل أن استخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغرض الذي تسمح فيها من أجله. وإذن فهذا نظام اللغة ولا معدل عن قبول هذا النظام ومحاولة وصفه بدقة.

ومن جانب آخر أود ألا يفهم هذا على أنه دعوة إلى إهدار العلامة الإعرابية في الكلام اعتماداً على أن الكلام يفهم بدونها، فإنني أرى ذلك مقصوراً على المواضع التي ورد فيها فحسب، وبخاصة في القرآن الكريم والشعر الذي هو مناط الاستشهاد النحوي، ومؤدى هذا أننا بحاجة إلى محاولة الكشف عن أسرار هذا الترخص ومعرفة دلالته، وهذه دراسة أسلوبية مهمة" (144).

وإذا كانت العلامة الإعرابية تسهم في ترابط أجزاء التركيب، ويتم الترخص فيها في بعض الأحيان، فليس معنى ذلك أنها غير مهمة يمكن الاستغناء عنها، بل لذلك دلالة معينة، أي أن لها أثراً في النصوص، وهناك فرق بينها في هذه الحال وبين كونها (أي العلامة) في الإطار

(142) يُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 32-39، 44-0

(143) يُنظر: السابق ص 44 وما بعدها 0

(144) العلامة الإعرابية في الجملة ص 337-338، ويُنظر: د. تمام حسان: الأصول ص 80 0

النظري(145) ومعنى هذا أن الترخص "لم يحدث عبثاً أو تلاعباً، ولكنه يؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين"(146).

6- تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة :

إنَّ الناظر في نصوص اللغة شعرها ونثرها يجد كثيراً من الكلمات تحتل أكثر من وجه إعرابي، وهذا يدعونا إلى القول بأن الإعراب ليس هو الحركات المبيّنة عن المعانى فحسب، بل هو بالإضافة إلى ذلك فهم وجوه الرفع والنصب والجزم والخفض، حيث يمكن أن تحتل الكلمة الواحدة في التركيب أكثر من علامة إعرابية نتيجة تعدد الحالة الإعرابية الناتجة عن اختلاف تقدير العامل. وقد تستمر الكلمة بعلامة واحدة رفعاً أو نصباً أو جراً، ولكن المصطلح النحوي الذي يطلق عليها يتغير، فقد تحتل أن تكون مبتدأً أو خبراً، وذلك ناتج عن الاختلاف في تقدير المحذوف، نحو قول الأعشى(147) :

إِذَا مَا هُمْ جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ * فَأَحْلَامُ عَادٍ وَأَيْدِي هُضْمٍ

فقوله (فأحلام عاد) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، بنيتها الأساسية: فأحلام عاد هم، وبذلك يكون المحذوف خبراً، ويمكن أن تكون بنيتها الأساسية: فهم أحلام عاد مبتدأً+خبر+مضاف إليه

وبذلك يكون المحذوف المبتدأ، وكلمة (أحلام) خبر، فالملاحظ أن العلامة الإعرابية ثابتة، لكن المعنى الوظيفي متعدد.

فقد "يجيء الكلام على الحذف ثم تراه يحتمل تقدير أن يكون المذكور هو المسند والمحذوف المسند إليه، والعكس... وهذا النوع من التراكيب يذكر له البلاغيون فضيلة زائدة على الصور التي يتحدد فيها نوع المحذوف، هذه الفضيلة هي تكثير الفائدة؛ لأن الكلام الذي يحتمل وجهين يكون أوفر معنى وأغزر دلالة، ووفرة التأويلات من فضائل النصوص الجيدة"(148).

فالشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب متحدثاً عن قومه "بنى معاوية"، واصفاً لهم وقت السلم. والمعنى على تقدير حذف الخبر وإعراب (الأحلام) مبتدأ أن جل أخلاقهم وقت السلم عبارة عن أحلام راجحة، أما على تقدير حذف المبتدأ أو إعراب (الأحلام) خبراً، فالمعنى أن

(145) يُنظر د. عبدالسلام حامد: الشكل والدلالة، دار غريب، القاهرة 2002، ص51 وما بعدها

حيث الفصل الذي عُقد عن العلاقة بين الإعراب والدلالة 0

(146) العلامة الإعرابية في الجملة ص337 0

(147) ديوان الأعشى ص91، البيت 48، ويُنظر المقتضب 3/219 0

(148) د. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب ص250-251، ط1، منشورات جامعة قاربيونس-

ليبيا 1979 0

رجاحة الأحلام موجودة فيهم هم دون غيرهم وقت السلم، وهكذا أدى تعدد وجوه الإعراب إلى تكثير الفائدة ووفرة الدلالة.

والجدير بالذكر أنه إذا كنا قد أشرنا آنفاً إلى أن تعدد وجوه الإعراب مُسَبَّبٌ عن الاختلاف في العامل النحوي أو الاختلاف في تقدير المحذوف، فإن أسباب هذا التعدد لا تقتصر على هذين السببين، فثمة أسباب أخرى ترجع إلى نظام اللغة أو الصنعة النحوية، وتكاد تنحصر في فقدان العلامة الإعرابية، واشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة، وتعدد الاستعمال، والخلاف في محال الجمل من الإعراب والخلاف في محال أشباه الجمل من الإعراب وتعلقها، وهو ما يعرف بالقول بالإعراب المحلي، وكذلك فقدان النغمة، والحمل على الأوجه الضعيفة أو الشاذة، والقراءات القرآنية والسياق، واختلاف الرواية في الشعر على نحو ما سنوضح فيما بعد عند البحث في شعر الأعشى(149).

ويكاد ما يختص بالشعر من هذه الأسباب ينحصر في الاختلاف في تقدير المحذوف، وفقدان النغمة، وفقدان العلامة الإعرابية، والقول بالإعراب المحلي، واشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة(150) واختلاف الرواية.

7- وَقْفَةٌ وَتَعْلِيْقٌ :

ما سبق عرضه كان حديثاً موجزاً عن قضايا التركيب موضوع البحث، لكن ثمة أمراً أود أن أتأني عنده، وهو أنه ربما يقول قائل: أين موضع الضرورة الشعرية من فصول بحثك؟ نقول: إن ما عالجه النحاة على أنه ضرورة، هو من خصائص لغة الشعر، والقول بالضرورة ناتج عن خلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر، وفي هذا الموضوع يرى أستاذنا أن "بعض ما قال عنه النحاة إنه "ضرورة" إنما هو من خصائص لغة الشعر، والذي دعاهم للحكم عليه بذلك هو الخلط بين مستوى الشعر والنثر في التقعيد، وأن مصطلح "الضرورة" لا يدل على مدلوله الحقيقي عن طريق التنظير بما في القراءات القرآنية والحديث النبوي والاستعمالات النثرية المختلفة، وأن هذا المصطلح أوجدته ظروف المنهج المعياري الذي اتبعه النحاة، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى... وأن بعض ما قيل عنه إنه ضرورة يمكن أن يكون أثراً لهجية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة. كما أن بعضها يُعدُّ جذوراً تاريخية لاستعمالات لهجية معاصرة. وأن عدم

(149) يُنظر في تفصيل ذلك: العلامة الإعرابية في الجملة، ص 295-308، السيد علي محمد خضر: وجوه الإعراب وعلاقتها بالدلالة "دراسة تطبيقية في سورة آل عمران، ص 228-287، رسالة ماجستير بآداب طنطا 1994، أنيس عبداللطيف مشعل: ظاهرة الاحتمالات الإعرابية في

جزء عم وعلاقتها بالدلالة، ص 6-20، رسالة ماجستير بآداب طنطا 1997 0

(150) يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة، ص 295-308 0

تنبيه النحاة لتطور اللغة هو الذي دفعهم للحكم عليه بأنه ضرورة⁽¹⁵¹⁾، كما سيتضح في الفصل الثاني من هذا البحث عند الحديث عن إحلال الظاهر محل المضمرة على سبيل المثال. ويتضح رأي أستاذنا-وهو ما نوافق عليه- أكثر في نهاية حديثه عن السليقة والضرورة، موضعاً أننا إذا فهمنا اللغة فهماً اجتماعياً، فلن نقول بالضرورة، وأن ما جاء به الشاعر في أول أمره، ولو كان مخالفاً- على افتراض ذلك- لما تعارفت عليه الجماعة اللغوية، فإن هذا يعد من الاستعمالات الصحيحة ما دامت الجماعة قد وافقت عليه، وهو حينئذ ابتكار جديد في اللغة، ولا سيما الابتكار والتجديد في اللغة مباح كالذي كان من رؤية وأبيه، وذلك بشرط سمو الفصاحة وقوة اللغة، ثم يضيف أننا لا نشترط لذلك إلا قبول البيئة اللغوية للاستعمال الجديد، وما دامت الجماعة اللغوية كانت ترفض ما لا ترتضيه وتسيغه، فإن الشعراء كانوا آنذاك لا يجرون إلا على العرف اللغوي الشائع المقبول ولو على المستوى الخاص بالشعر⁽¹⁵²⁾.

وبناءً على ما سبق من القول بخلط النحاة بين مستويي الشعر والنثر في التقييد والفهم الاجتماعي للغة، فإنه "أن لنا-إنن- أن نطرح تلك التسمية التي اضطر النحاة إليها، وهي "الضرورة"، ونستبدل بها تسمية أخرى أدل على المراد وأنفي للخلط، وهي "لغة الشعر"... وأن ننظر إلى مصطلح "الضرورة" بغير قليل من الحيطة، فلعل له نظيراً في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي أو النثر عامة، أو لعله استعمال لهجي صار من مكونات اللغة المشتركة، أو لعله-أخيراً- من "لغة الشعر" التي جنى النحاة بها على النحو والشعر معاً"⁽¹⁵³⁾. لذا فإن ما سيرد من هذا الأمر في شعر الأعشى سيعالج في موضعه من فصول البحث- دون أفراد فصل خاص بما سماه النحاة ضرورة، ونوافق على تسميته "لغة الشعر"- على أنه من خصائص لغة الشعر.

⁽¹⁵¹⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 302-303 بتصرف يسير 0

⁽¹⁵²⁾ ويُنظر: السابق ص 362 0

⁽¹⁵³⁾ السابق ص 368، ويُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 21، د. عبدالحكيم راضي: نظرية اللغة في النقد العربي ص 45، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980، د. محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة 1981 ص 126 وما بعدها، حيث يرى أنه لا ضرورة في لغة الشعر 0

ثانياً: الدراسات السابقة

من الأمور المسلم بها أن لكل عمل من الأعمال دراسات سابقة، أثرت فيه ووجهته من قريب أو من بعيد. وفيما يخص موضوع هذا البحث، فهناك دراسات سابقة تخص قضايا التركيب بنفس المنطوق، ودراسات سابقة عن الأعشى من الناحية اللغوية (154)، ودراسات سابقة فيما يتصل بالقضايا موضوع الفصول التي عرض لها البحث.

أما عن الدراسات التي تحمل عنوان قضايا التركيب، وكان لها الأثر في توجيه الباحث، فذلك يكمن في دراسة الدكتور فتح الله سليمان بآداب القاهرة، والتي عنوانها "قضايا التركيب في شعر البارودي، دراسة أسلوبية"، رسالة دكتوراه، 1986، إشراف د. طه وادي، وقد طبعت فيما بعد في كتاب بعنوان "الأسلوب والأسلوبية"، وهو الذي رجعت إليه فيما بعد، وقد قُسمت هذه الدراسة إلى سبعة فصول، هي على الترتيب: الأسلوب والأسلوبية، التحليل الأسلوبي، التناوب، الحذف، الاعتراض، التقديم والتأخير، الالتفات.

وهذا البحث كما يقول صاحبه: "يتناول أبرز القضايا التركيبية في شعر البارودي مستخدماً في ذلك المصطلحات البلاغية والنحوية، باعتبارها وسائل إجرائية لدراسة الظواهر الأسلوبية، حيث إن العلاقة بين الأسلوبية وكل من البلاغة والنحو وثيقة ومؤكدة. ويحاول هذا البحث دراسة القضايا التركيبية في أسلوب البارودي من حيث الأنواع والسمات والخصائص، كما يحاول وصف بنية العربية في شعره تطبيقاً على إنتاجه الشعري، مما يتيح لنا الوقوف على الثوابت والمتغيرات في هذه اللغة وعلى خصائصها المميزة، كما يمكننا ذلك من معالجة النص بمعايير منضبطة، حيث يبرز بوضوح أهمية المعيار الموضوعي لترشيد الأحكام النقدية. وهذه الدراسة لا تعنى بتحديد القضية ودرستها فحسب، بل إنها- وهذا هو اتجاهها الأساسي- تهتم بتوضيح مدى شيوع الظاهرة الأسلوبية أو ندرتها مستخدمة في ذلك المنهج الإحصائي" (155).

وقد استفدت من هذه الدراسة ولا سيما في فصل الإحلال في المبحث الثاني "الإحلال في الأفعال، رغم اختلافه مع صاحبها فيما يختص بالاعتراض بالجملة الحالية وغير ذلك على نحو

(154) تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أدبية عن الأعشى نحو: د. عباس بيومي عجلان: عناصر الإبداع الفني في شعر الأعشى، رسالة دكتوراه بآداب الإسكندرية 1988. د. زينب عبدالعزيز العمري: السمات الحضارية في شعر الأعشى "دراسة لغوية حضارية"، رسالة دكتوراه بآداب الإسكندرية 1983، د. درية عبدالحميد صديق: أثر البيئة في الصورة الفنية في شعر الأعشى، رسالة دكتوراه بآداب المنوفية 1995 0

(155) قضايا التركيب في شعر البارودي "دراسة أسلوبية، المقدمة 0

ما سيوضح فيما بعد. ولَمَّا كان منهج هذه الدراسة يختلف عن منهج دراستي الموضح بمقدمة البحث، فقد اختلفت الفصول، واختلف التناول تماماً كما هو مبين على مدار البحث. أمَّا عن الدراسات السابقة عن الأعشى من الناحية اللغوية، فهناك دراسة الباحثة نجوى محمود أحمد صقر، وعنوانها ديوان الأعشى الكبير "دراسة دلالية"، رسالة ماجستير بآداب القاهرة، 1982، إشراف الدكتور محمود فهمى حجازى، وهي تعرض لشعر الأعشى في ضوء نظرية الحقل الدلالية، وهذا يغير موضوع هذا البحث.

أمَّا عن أهم الدراسات السابقة التي تتصل بالقضايا موضوع فصول البحث-بجانب ما سيرد في ثناياه- فيمكن الإشارة إليها فيما يلي :

فيما يتصل بقضية الحذف وعلاقتها بالدلالة، يمكن الإشارة إلى دراسة الدكتور على محمد أبو المكارم "الحذف والتقدير في النحو العربي"، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1964 إشراف الأستاذ عبدالسلام هارون، حيث تكونت من أبواب ثلاثة هي : الأساس النظري الذي قامت عليه الظاهرة النحوية، وهو نظرية العامل، وكان الباب الثاني بعنوان "استقصاء أبعاد هذه الظاهرة وتحديد آثارها في أبواب النحو، والباب الثالث دار حول تقديم حلول لما أثارته هذه الظاهرة من مشكلات في مجال البحث النحوي.

وأشير هنا أيضاً إلى دراسة أستاذي الدكتور طاهر سليمان حمودة "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1982، حيث عرض فيها لأسباب الحذف وأغراضه وشروطه، وتقدير المحذوفات، وفي الفصل الخامس عرض لأنواع الحذف ومواضعه، وكان الحذف في التراكيب هو ما يتصل بموضوع هذا البحث. ولا شك أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسة على مدار الفصل الخاص بالحذف. كما لا يفوتني الإشارة إلى دراسة الدكتور آدم أحمد آدم، وعنوانها الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين، رسالة دكتوراه بدار العلوم، جامعة القاهرة، 1996 .

وفيما يتصل بقضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة، فإنه يمكن الإشارة إلى دراسة الباحث مصطفى شعبان عبد الحميد، وعنوانها "الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام، رسالة ماجستير بآداب الإسكندرية 1998، إشراف أستاذي الدكتور زين كامل الخويسكي، والتي استنقذ منها الباحث وبخاصة في كيفية معالجة إحلال الظاهر محل المضمَر.

وفيما يتصل بقضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى، فإنه يمكن الإشارة إلى أبحاث الدكتور عبدالرحمن تاج، الموضحة بقائمة المصادر والمراجع فيما بعد، وأبحاث الأستاذ على النجدي ناصف ودراسة الباحث فتحى ثابت علم الدين، وعنوانها "ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية" رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، 1988، إشراف أستاذي الدكتور محمد حماسة، حيث درس الباحث هذه الظاهرة "من حيث نشأتها ومصطلحاتها، ومفهومها عند النحاة، وبيان دور الزائد في التركيب دلاليًا... ومنهج هذا البحث يقوم على عرض هذه الظاهرة وتحليلها وتقويمها في التراث النحوي، والنص القرآني، وقد اقتضى منهج هذا البحث أن يكون في أربعة فصول وخاتمة" (156)، وهي : الفصل الأول بعنوان مفهوم الزيادة بين القدماء والمحدثين، والثاني بعنوان الزيادة والمعاني الجمالية، والثالث بعنوان مجالات الزيادة عند النحاة وأنواعها، وهو عبارة عن فصل تطبيقي عرض فيه الباحث لزيادة الحرف والفعل والاسم والجملة، والرابع بعنوان التفسير بالزيادة والأصالة.

وفيما يتصل بقضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة، فيمكن الإشارة إلى كتاب النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، ودراسة الدكتور أحمد عبدالعزيز محمد، وعنوانها "التقديم والتأخير عند النحاة، الطبعة الأولى، دار التركي للكمبيوتر، طنطا، 199.. ودراسة الدكتور صبحي الفقى "إعادة الترتيب في الجملة العربية في ضوء النظرية التحويلية، رسالة ماجستير بآداب طنطا، 1994، إشراف أستاذي الدكتور محمود سليمان ياقوت. كما يمكن الإشارة إلى دراسة الباحث مأمون عبدالحليم محمد وجيه، وعنوانها "ظاهرة الفصل في الجملة العربية، دراسة تحليلية بين التراث والدرس اللغوي الحديث"، رسالة دكتوراه بدار العلوم، جامعة القاهرة، 1996، إشراف الدكتور أحمد عبدالعظيم، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب هي : الفصل بالجملة، والفصل بشبه الجملة، والفصل بالكلمة.

(156) ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، المقدمة، الصفحة ب0

وقد تعارض فكر هذه الدراسة مع رأيي في هذا البحث ولا سيما في خلط هذا الباحث بين الاعتراض والفصل كما هو موضح في مبحث "إعادة الترتيب باستخدام الفصل. وأشار هنا أيضًا إلى دراسة أستاذي الدكتور محمود ياقوت، التي عنونت بالمبنى للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم.

وفيما يتصل بالفصل الأخير، وهو قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة، فيمكن الإشارة هنا إلى دراسة أستاذي الدكتور محمد حماسة، التي عنوانها "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، حيث استفدت منها على مدار فصول الدراسة أثناء التحليل وبيان مسلك العلامة الإعرابية مع هذه القضايا، وفي هذا الفصل استفدت منها في الترخص في العلامة الإعرابية، وتعدد الأوجه الإعرابية، حيث عرض فيها في الفصل الثالث للعلامة الإعرابية وتعدد الأوجه، وعرض في الفصل الرابع للتخص في العلامة الإعرابية، سواء أكان ذلك في الشعر أم في النثر.

وأشير هنا أيضًا إلى دراسة الباحث السيد على خضر، وعنوانها "وجوه الإعراب وعلاقتها بالدلالة، دراسة تطبيقية في سورة آل عمران، رسالة ماجستير بآداب طنطا، 1994، إشراف أستاذي الدكتور طاهر سليمان حمودة، وكذلك دراسة الباحث أنيس عبداللطيف مشعل، وعنوانها "ظاهرة الاحتمالات الإعرابية في جزء "عم" وعلاقتها بالدلالة، رسالة ماجستير بآداب طنطا 1997، إشراف أستاذنا الدكتور عبده الراجحي، ولا شك أنني استفدت من هاتين الدراستين - ولا سيما الثانية منهما - في كيفية معالجة جزئيات المبحث الثاني من هذا الفصل "وجوه الإعراب وعلاقتها بالدلالة".

والجدير بالذكر أنني قد استفدت على مدار هذه القضايا من دراسات أخرى نحو دراسة أستاذي الدكتور محمود ياقوت، التي عنوانها "قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين"، وكذلك الدراسات المتعددة للدكتور حماسة، والتي كان لها أكبر الأثر في سير هذه الدراسة، وهي الجملة في الشعر العربي، ولغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، واللغة وبناء الشعر، والنحو والدلالة، وبناء الجملة العربية.

كما لا يفوتنى الإشارة إلى دراسة الدكتور صبحى الفقى، التي عنوانها "علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، 2...، وهي في الأصل رسالته للدكتوراه بآداب طنطا، 1997 إشراف أستاذنا الدكتور عبده الراجحى.

وإذا كان ذلك كذلك على نحو ما سبق فإنه ليس معنى ذلك أن ما عدا ذلك من دراسات لم أستفد منه، بل استفدت من غير هذه الدراسات السابقة كثيراً- والأصل في الاعتماد قبل كل ذلك على الدراسات القديمة- كما سيتضح على مدار البحث. وإذا كانت كل هذه الدراسات قد أسهمت في استواء هذا البحث على عوده، فإنه من الاعتراف بالفضل لأهله أن أشير إلى أنها قد أرشدتني أيضًا إلى كثير من المراجع التي يمكن الاستفادة منها، فرجعت إليها، وكذلك إلى المصادر القديمة، وذلك واضح على مدار البحث، أضف إلى ذلك أنني استفدت من هذه الدراسات على مدار البحث كله في كيفية معالجة القضايا المطروحة، وما كان العرض للدراسات السابقة إلا لأنّ هذا البحث-والبحث العلمي عامة- استمرار لبحوث سابقة، هدفها جلاء النص وفهمه، وهو الأمر الذي يؤكد على مشروعية هذا البحث.

الفصل الأول

قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة
في شعر الأعشى

المبحث الأول

حذف الأسماء

يتناول هذا المبحث أنواع الحذف ومواضعه التركيبية في الأسماء، ويتضمن ذلك-طبقاً لاستقراء شعر الأعشى-الحديث عن حذف المبتدأ وحذف الخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول به، وحذف المضاف، وحذف المضاف إليه، وحذف الموصوف، وحذف الصفة، وحذف المعطوف، وحذف الحال، وحذف التمييز.

ولمّا كان الكلام عن الحذف في الشعر لا يكون إلا عن الحذف الجائز، فإننا سنكتفي-على مدار هذا الفصل- في الحذف الواجب بالإشارة إليه دون تفصيل غالباً، لأنه لا تميز في استعماله، ومن ثم لا يترتب على هذا معنى أو دلالة خاصة تستوجب التحليل والتفصيل والتوقف إلا إذا تغير النمط العام في الجملة كما في تغير نمطها عند بناء الفعل لغير الفاعل. أضف إلى ذلك أن الحذف الجائز يُعدُّ "أحد المطالب الاستعمالية التي يلجأ إليها المتكلم طلباً لأداء معنى معين وتحقيقاً لغاية مقصودة... فلا اختلاف عليه بين النحاة القدماء ولا بين الباحثين المحدثين، فهو موجود في العربية وفي كل لغة، وهو يعرض في الجملة لأسباب مختلفة ودواعي يتطلبها التركيب"(157).

وقد بلغت مواضع حذف الأسماء في ديوان الأعشى حذفاً جائزاً ستمائة وثمانية وستين موضعاً، وجاء الحذف الواجب في مائتين وواحد وثمانين موضعاً.

حذف المبتدأ :

المبتدأ مع الخبر يكونان جملة مفيدة تحصل بهما الفائدة، حيث إن المبتدأ (المسند إليه) هو المتحدث عنه بالخبر، وقد يُحذف جوازاً إذا دلت عليه قرينة حالية، وأغنت عن ذكره، أو في جواب الاستفهام أو بعد فاء جواب الشرط أو بعد القول... إلخ. ويحذف وجوباً في خمسة مواضع :

"أحدها: إذا أُخْبِرَ عنه بصريح في القسم، نحو: في ذمتي لأفعلن، أي يمين.

الثاني: إذا أُخْبِرَ عنه بمصدر مبدل من اللفظ بالفعل، نحو: سمع وطاعة، أي أمرى سمع.

الثالث: إذا أُخْبِرَ عنه بمخصوص في باب نعم، نحو: نعم الرجل زيد، أي هو زيد.

(157) بناء الجملة العربية ص216، 224 0

الرابع: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع بمدح، نحو: الحمد لله أهل الحمد، أو ذم، نحو: مررت بزيد الفاسق، أو ترحم، نحو: مررت ب بكر المسكين.

الخامس: قولهم: لا سيما زيد، بالرفع، أي لا سى الذي هو زيد" (158).

وقد ورد حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً في شعر الأعشى في مائة واثنين وثلاثين موضعاً، منها مائة وثمانية وعشرون موضعاً حُذِفَ فيها المبتدأ حذفاً جائزاً، وأربعة مواضع، حذف فيها حذفاً واجباً، ويلاحظ أننا لن نُدخِل الحذف الواجب ضمن الإحصاء العام؛ لأنه لا يترتب عليه دلالة ما أو تميز للأعشى على غيره.

أولاً: حذف المبتدأ جوازاً في الجملة الاسمية المجردة :

أ- إذا تقدمه ما يدل عليه، أو وجدت قرينة حالية تدل عليه، ومن أمثلة الحذف لتقدم دليل من اللفظ قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخُطْمَةُ، نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ ﴾ (159)، أي: هي نار الله، وقد ورد هذا النمط في خمسة وسبعين موضعاً، نحو قوله (160) :

دِمْنَةٌ قُفْرَةٌ تَعَاوَرَهَا الصَّيْدُ * فُ بَرِيحَيْنِ مِنْ صَبَأٍ وَشِمَالِ

فالبنية الأساسية لقوله (دمنة قفرة) هي :

هي دمنَةٌ قفرة

مبتدأ+خبر+نعت

وقد دخل هذه الجملة الاسمية الخبرية المثبتة عنصر تحويل بالحذف، حيث حُذِفَ المسند إليه لتقدم ما يدل عليه فتحويل التركيب في البناء الظاهري إلى :

φ+ دمننة(161)

م+خ

والدال على ذلك كلمة الأطلال في البيت السابق على هذا البيت، حيث يقول:

(158) السيوطي: المطالع السعيدة ص190، تحقيق د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1981.

(159) سورة الهمزة، الآيتان 5،6، ويُنظر: شرح المفصل 94/1، وشرح الكافية 272/1، الإيضاح في علوم البلاغة ص55-56 0

(160) الديوان 2/53، والرقم الأول يشير إلى رقم الصفحة بالديوان والثاني إلى رقم البيت، ويُنظر: بقية المواضع نحو: 54/53، 59/12، 41/13، 14/95، 2، 141/105، 010/421، 1/389، 36/217، 14/24، 185/

وتجدر الإشارة إلى أن المفردات المبينة معانيها بالهوامش فيما بعد على مدار البحث قد تم الاعتماد فيها على معجم لسان العرب، بالإضافة إلى شرح الديوان، وذلك في صياغة المعنى المرتبط بالسياق، وما ورد من غير هذين المصدرين سيشار إليه، نحو كتاب (العين) مثلاً (161) يشير الرمز φ إلى العنصر المحذوف، و(م) إلى المبتدأ، و(خ) إلى الخبر 0

وَسُؤَالِي فَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالِي

*

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ

ومثال ذلك أيضاً قوله (162) :

ءُ تَسْفُ الْكَبَاثَ تَحْتَ الْهَدَالِ (163)

ظَبِيَّةٌ مِنْ ظَبَاءٍ وَجَرَّةٌ أَدْمًا

فالبنية الأساسية لقوله (ظبية من ظباء وجرة) هي :

هي ظبية

م+خ

ولمّا لم يظهر المبتدأ في البناء الظاهري، فإنه يشير إلى وقوع عنصر تحويل بالحذف في

هذه الجملة، حيث حذف المسند إليه من الجملة الاسمية الخبرية المثبتة فتحوّلت إلى :

ظَبِيَّةٌ

خ+φ

والذي أدى إلى هذا التقدير النص ذاته، حيث إن الشاعر يتحدث فيما سبق عن محبوبته، ونظراً لأنه قد ذكرها فيما سبق، فقد حذف ما يعود عليها هنا، لعلم المخاطب بالمحذوف، فحذف ما يُعَلَّم جائز؛ ولذلك فهو حذف للإيجاز والاختصار، يقول المبرد: "فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب" (164).

وإذا كان هذا الحذف جائزاً لعلم المخاطب فإنه يمكن القول إنه جاء موافقاً لرأي النحاة المتفق مع النصوص. فقد أفرد سيبويه باباً له يقول فيه: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدالله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربّي. أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك" (165).

وإذا كانت الجملة التي معنا في الشاهد السابق قد وصفت بأنها جملة اسمية خبرية مثبتة، نمطها عبارة عن: مسند إليه معرفة+مسند نكرة؛ فإنه يمكن القول إن المبتدأ قد جاء معرفة- وهذا ما ينطبق على الشاهد الأول أيضاً- لأن الأصل فيه التعريف، وهنا يقول سيبويه: "ولو قلت

(162) الديوان 12/53 0

(163) وجرة: على ثلاث مراحل من مكة إلى البصرة 0 الأدم: ظباء طويلة الأعناق سمر الظهور 0

الكبّاث: ثمر الأراك-الهدال: ما تهدل من الغصون واسترسل 0

(164) المقتضب 254/3، ويُنظر: معاني القرآن 1/331-332 0

(165) الكتاب 130/2 0

رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء، فنقول: راكب من بنى فلان سائر، وتبيع الدار فتقول: حد منها كذا، وحد كذا، فأصل الابتداء للمعرفة" (166)، وذلك لأن الإخبار عن مجهول غير معروف لا فائدة من ورائه.

وتجدر الإشارة إلى أن القول بحذف المبتدأ جوازاً هنا جاء نتيجة عدم الاستفادة من عنصر واحد في تمام المعنى الدلالي الذي لا يظهر إلا بالإسناد على خلاف المعنى المعجمي، فالعنصر الواحد لا يفيد بمفرده إلا إذا دخل في علاقة مع غيره في تركيب ما، وما ورد ظاهره هذا الأمر غالباً ما يكون خيراً لمبتدأ محذوف (167).

وعلاقة هذا الحذف بالدلالة بالإضافة إلى الإيجاز تكمن في أن حذف المسند إليه ومجيء المسند في أول البيت يجعل جماع المعنى معتمداً على هذا المسند ومتمركزاً حوله، وكأنه محور أو بؤرة (168)، أي دلالة مركزية محورية تدور كل المعاني حولها في النص، بيد أنه إذا تأخر في البيت انعدمت قيمته وقلت أهميته؛ لذا "لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم" (169). وهذه الدلالة المركزية تُنَشِّطُ فكر الإنسان في سبيل البحث عن العناصر المحذوفة، مما يؤدي إلى ثراء الدلالة، فالمبدع بحذفه لهذا العنصر يريد الفصاحة والصمت عن الإفادة وإخبار المتلقي بمعنى ما يقتضيه السياق، ومن ثم مشاركة المبدع في تكوين البناء الدلالي، حيث "إن المتلقي يمثل العنصر الأساسي في حياة النصوص؛ لأنه هو الذي يكسبها سماتها، ويحكم بتماسكها من عدمه، ويتفاعل معها. وقضية الحذف من أهم وسائل التماسك النصي، التي تبرز أهمية المتلقي، إذ هو الذي يدرك-عبر آفاقه الكثيرة- مواضع الحذف وكيفية قيام هذا الحذف بوظائفه البلاغية والنصية" (170).

(166) السابق 0 329/1

(167) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 200 0

(168) تجدر الإشارة إلى أن البؤرة مصطلح سائد في النحو الوظيفي، يقول الدكتور أحمد المتوكل: "التعريف السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه سيمون ديك (في كتابه Functional Grammar, p.19) والذي يقوم أساساً على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون "الحامل" للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة" 0 الوظائف التداولية في اللغة العربية ص 28، ط 1، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب 0 1985

(169) شرح الرضى على الكافية 4/336، ويُنظر: د. محمد عبدالمطلب: هكذا تكلم النص ص 227، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997، حيث يرى أنه في هذا الإطار التركيبي يعمد الخطاب إلى ظاهرة تعبيرية أثيرة، هي الانتكاء على مجموعة من (العبارات المركزية) البالغة التأثير، تأتي مركزيتها من طبيعة السياق الذي تحل فيه أولاً، ثم من ترددها التكرارى ثانياً.

(170) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 1/217، ويُنظر: النحو والدلالة ص 143، والتفكير اللساني في الحضارة العربية ص 298-302، 299 حيث تحدث عن المتلقي ودوره في تقبل النص وشروط الإدراك 0

انظر: إلى قول الأعشى: دِمْنَةٌ قَفْرَةٌ تَعَاوَرَهَا الصَّيْفُ، تجده لم يقل مثلاً: الأطلال دمنة قفرة تعاورها الصيف، بل حذف المسند إليه؛ لأن في صمته وعدم ذكره له حافزاً للمتلقى، كي يبحث عنه، ويعرف أن مدار الكلام عن هذه الأطلال، ففيها كان همه بحبيته التي كانت تعصى في هواه صاحب الأمر فيها ذا الأقوال، وذلك واضح في قوله بعد ذلك (171):

إِذْ هِيَ الْهَمُّ وَالْحَدِيثُ وَإِذْ تَعَّ * * * صَى إِلَيَّ الْأَمِيرُ ذَا الْأَقْوَالِ

وهذا ما ينطبق على الموضوع الثاني الذي مثلنا به، فلم يقل الشاعر أيضاً: هي ظبية من ظباء وجرة، بل قال: ظبية من ظباء وجرة، بحذف المسند إليه، كي يبحث القارئ "المتلقي" - مشاركاً الأعشى في تشكيل المعنى - عن وصفت بأنها ظبية، فإذا به بعد إمعان النظر يكتشف أن الموصوفة بهذا الوصف، هي محبوبة الشاعر "جبيرة"، التي ورد ذكرها قبل هذا البيت بتسعة أبيات، وكنى عنها بالضمير بعد ذلك، وكأني به قد حذف الضمير العائد عليها هنا؛ ليفيد أنها لازم الوصف بأنها ظبية طويلة العنق سمراء الظهر.

وذلك لأن "غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره؛ لأنه مراد حكماً وتقديراً؛ ولأنه المعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه... ومن هنا لا نستطيع أن نغفل دلالة المفردات المستخدمة في الجملة ودورها في الحكم على ما يوجد من الحذف في بناء الجملة، من حيث إن هذه المفردات بالعلاقات النحوية التي تقع بينها تُعدُّ قرينة لفظية أو حالية تساعد على الحكم بالحذف" (172) فالمبتدأ بؤرة الفائدة والخبر محل الفائدة التي لا مناص منها، فإذا وجدت قرينة حالية أو لفظية أغنت عن أحدهما، جاز حذفه لدالاتها عليه، فالألفاظ يؤتى بها للدلالة على المعنى، وإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون حينئذ مراداً حكماً وتقديراً (173).

ب- حذف المبتدأ بعد القول :

يُحذف المبتدأ ويذكر الخبر جوازاً بعد القول وما اشتق منه اعتماداً على السياق اللفظي السابق في النص، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ (174)، فالتقدير: هو أضغاث (175). وقد ورد هذا النمط من الحذف في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله (176):

(171) الديوان 0 11/53

(172) النحو والدلالة ص 136 0

(173) يُنظر: شرح المفصل 94/1 والنحو والدلالة 0 136

(174) سورة الأنبياء، الآية 5 0

(175) يُنظر: معنى اللبيب ص 833 0

(176) الديوان 24/289 ويُنظر: 27 / 107، 0 9 / 229

أَوْ كَمَا قَالُوا سَقِيمٌ فَلَنْنُ *** نَقَضَ الْأَسْقَامَ عَنْهُ وَاسْتَصَحَّ

فالبنية الأساسية لقوله (قالوا سقيم) هي: قالوا هو سقيم، فجملة (هو سقيم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، وقد دخلها عنصر تحويل بالحذف، حيث حُذِفَ المبتدأ جوازاً بعد القول، فتحولت في بنية السطح إلى :

φ + سقيم

م + خ

وذلك اعتماداً على ذكره فيما سبق، حيث إن المبتدأ "هو" ضمير يعود على ممدوحه إياس بن قبيصة الطائي في قوله :

وَهُوَ الدَّافِعُ عَنْ ذِي كُرْبَةِ *** أَيْدَى الْقَوْمِ إِذَا الْجَانِي اجْتَرَحَ
تَشْتَرِي الْحَمْدَ بِأَعْلَى بَيْعِهِ *** وَأَشْتَرَاءَ الْحَمْدِ أَدْنَى لِلرِّيحِ
تَبْتَنِي الْمَجْدَ وَتَجْتَازُ النُّهْيَ *** وَتَرَى نَارَكَ مِنْ نَاءِ طَرَحِ (177)

ودلالة حذفه أنه لما ذكر فيما سبق عن طريق التعبير عنه بالغائب حذفه الشاعر إيجازاً، فأصبح ذكره فيما سبق دلالة مركزية تدور حولها المعاني فيما بعد، أضف إلى ذلك أن هذا الحذف قد أسهم في تأزر النظام النحوي مع النسج الشعري فاستقام وزن الرمل وصحت القافية، فوزن الشطر الأول من البيت هو:

أَوْ كَمَا قَا/ لُوا سَقِيمُنْ/ فَلَنْنُ

فاعلاتن فاعلاتن فعلا

ولو قال الشاعر : أو كما قالوا هو سقيم فلنن، لأدى ذلك إلى وجود تفعيلة تساعية (5/ 5//// 5/) لا تفسير لها، غير موجودة في شعرنا العربي، هذا بالإضافة إلى عدم استقرار كلمة القافية (واستصح) في مكانها المراد.

ج- حذف المبتدأ بعد فاء جواب الشرط :

يُحَذَفُ المبتدأ جوازاً بعد فاء جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (178) فالمبتدأ محذوف في الجملتين تقديره: فعله لنفسه، و"فإساءته عليه" وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في موضعين، الأول دُكِرَتْ فِيهِ

(177) اجترح: اكتسب- النهى : جمع نهية وهي العقل- الطرح : المكان البعيد 0

(178) سورة فصلت، الآية 46 0

الفاء، والثاني حُذِفَتْ فيه الفاء مع المبتدأ، فالأول قوله (179) في مدح قيس بن معد يكرب وقومه (180):

إِذَا مَا هُمْ جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ *** فَأَحْلَامٌ عَادٍ وَأَيْدِي هُضْمٍ
فالبنية الأساسية لقوله: (فأحلام عاد) هي :

فهم أحلام عاد

م+خ+مضاف إليه

أو : فأحلام عادٍ هم

م+مضاف إليه+خ

فعلى التقدير الأول يكون قد دخل هذا التركيب عنصر تحويل بحذف المبتدأ، فتحوّلت الجملة في البناء الظاهري إلى :

φ+ أحلام+ عاد

م+خ+مضاف إليه

فقد حُذِفَ المبتدأ اعتماداً على ذكره فيما سبق، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لقيس ابن معد يكرب، متحدثاً عن قومه (بنى معاوية)، ودلت فاء الجواب على أن التركيب جملة اسمية، فالحذف لعلم المخاطب، بالإضافة إلى الدلالة-كما أشرنا آنفاً- على أن رجاحة الأحلام موجودة فيهم دون غيرهم وقت السلم.

وأما الموضع الثاني، فقد جاء في قوله (181) :

إِنَّ الْجَوَادَ إِذَا حَلَّتْ بِبَابِهِ وَإِذَا تُسَائِلُهُ أَبُو يَعْفُورِ (182)

(179) الديوان 0 48/91

(180) هو قيس بن معد يكرب الكندي من بني الحارث بن معاوية، دخلوا حضر موت، وأول من حكم منهم قيس بن معد يكرب، ثم ابنه الأشعث بن قيس، ولهم قصة طريفة في سيادة قيس، قالوا: إن قيس بن كلثوم السكوني-وكان ملكاً- خرج يريد الحج، فمر ببني عامر بن عقيل، فنهبوا ماله وأسروه، فلم يزل عندهم أسيراً حتى علم أخوه الجون بن كلثوم، فأتى قيس بن معد يكرب، فسأله العون في استنقاذ أخيه، فقبل على شرط أن يسير تحت لوائه قائلاً له: أتسير تحت لوائي حتى أطلب ثأرك وأنجذك وإلا فامض راشداً، فانصرف الجون مستكبراً-وكان من ملوك كنده- ثم راجعه قومه، فسار قيس والجون تحت لوائه حتى وقع ببني عقيل واستنقذ قيسه، فهو أول يوم اجتمعت فيه كنده والسكون لقيس، وبه أدرك الشرف 0 يُنظر: الأغاني 11/9، 126-125/173، وخزانة الأدب 5/3، 423/293، الديوان ص 64

حيث الشرح 0

(181) الديوان 0 2/381

(182) البعفور هو الظبي وولد البقرة الوحشية، وأبو يعفور المذكور في البيت هو عروة بن مسعود بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعيد بن عوف بن ثقيف، واسمه قيس بن منبه بن بكر بن

ففي قول الشاعر: (وَإِذَا تُسَائِلُهُ أَبُو يَعْفُورٍ) لجأ إلى حذف المبتدأ في جواب الشرط حذفاً جائزاً، أي أنه حذف اختياري، حيث إن البنية الأساسية هي:

فإذا تسائله فهو أبو يعفور

وهذا الحذف جاء اعتماداً على السياق، حيث إن الشاعر يمدح عروة بن مسعود الثقفي، ولمّا كان الممدوح معلوماً، فقد حذف ما يعود عليه، ففي البيت السابق على هذا البيت يقول:

وَإِذَا أُتِيَتْ مُعْتَبًا فِي دَارِهَا أَلْفَيْتَ أَهْلَ نَدَى هُنَاكَ حَبِيرٍ

فكلمة (مُعْتَب) الواردة هنا يُراد بها معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن عوف بن ثقيف جد عروة بن مسعود الثقفي، فبالإضافة إلى الإيجاز - الذي حققه حذف المبتدأ وإسهامه في استقامة وزن الكامل، وتصحيح القافية - نرى أن هذا الحذف يجعل المتلقي يبحث عن المحذوف، فإذا به يجده أحد أبناء ثقيف، وفي ذلك دلالة على كرمهم وعطائهم الغزير، وبخاصة عروة بن مسعود "أبو يعفور". كما تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن قوله: (أبو يعفور) يجوز أن يكون خبر إن، وجملة (وإذا تسائله) اعتراضية، وعلى ذلك فلا حذف هنا.

ولمّا كانت الجملة التي معنا (فهو أبو يعفور) جملة اسمية واقعة جواب شرط، فإن وجود الفاء في أولها واجب، لكن الشاعر لجأ إلى إهدار قرينة التضام، فجاء التركيب على هذه الصورة:

وَإِذَا تُسَائِلُهُ أَبُو يَعْفُورٍ

وبناءً على ذلك، فإنه إذا كان سيبيويه قد خص ذلك بالضرورة في قوله: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر" (183) فإن هذا ليس بضرورة كما يرى أستاذي في قوله: "وليس ذلك ضرورة، ولكنه من إهدار قرينة التضام، لوروده في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (184)، (185).

هوازن ابن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان الثقفي أبو مسعود، وقيل أبو يعفور، شهد صلح الحديبية، قال ابن إسحاق: لما انصرف رسول الله ﷺ من الطائف اتبع أثره عروة بن مسعود بن معتب حتى أدركه قبل أن يصل إلى المدينة، فأسلم، وسأل رسول الله أن يرجع إلى قومه بالإسلام 000 فلما أشرف على قومه وقد دعاهم إلى دينه، رموه بالنبل من كل وجه، فأصابه سهم، فقتله رضى الله عنه 0 ابن عبد البر: الاستيعاب، تحقيق الشيخ على محمد معوض،

وأخر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان 1995، 0 176/3

(183) الكتاب 0 64/3

(184) سورة آل عمران، الآية 0 106

(185) لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية، ص 247 0

ثانياً: حذف المبتدأ جوازاً في الجملة الاسمية المنسوخة :

يُحذف المبتدأ جوازاً في بعض المواضع عند سبقه بناسخ فعلى أو حرفي، أمّا عن حذفه بعد الناسخ الفعلى، فذلك وارد بكثرة في اسم كان دون أخواتها، وقد يحذف اسم كان معها ويبقى الخبر، وذلك مقيس بعد إن، كقوله :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيلًا؟

التقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً، وبعد لو، كقولك: "اننتى بدابة ولو حماراً، أي: ولو كان المأتى به حماراً، يقول ابن مالك:

وَيَحْدِفُونَهَا وَيَبْقَوْنَ الْخَبْرَ * * * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ (186)

وقد ورد المبتدأ اسماً لكان وأخواتها محذوفاً في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً، نحو قوله(187) :

وَسَمِعْتُ أَكْثَرَ مَا يُقَالُ لَهَا أَقْدِمِي * * * وَالنَّصُّ وَالْإِيْجَافُ كَانَ صِقَالِهَا (188)

فقوله (كان صقالها) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخ فعلى، وبنيتها الأساسية :

كان هو صقالها

ناسخ فعلى + اسم + خ

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف اسم كان جوازاً اعتماداً على سبق ذكره في السياق، فتحول

بناؤها الظاهري إلى:

كان صقالها

ناسخ فعلى + φ + خ

والقول بأن المحذوف تقديره: (كان هو صقالها) على أساس أن أصل الكلام بعد إعادة ترتيبه: والنص كان صقالها والإيجاف، ثم حُذِفَ خبر الإيجاف جوازاً نتيجة عطفه على مبتدأ دُكِرَ خبره، لئلا يطول الكلام والغرض الإيجاز والاختصار، ثم حدث تقديم للمبتدأ الثاني مع حرف العطف (والإيجاف) فاصلاً بين المبتدأ الأول (النص) وخبره (جملة: كان صقالها) حتى يستقيم وزن الكامل وتصح القافية، فلو قلنا: والنص كان صقالها والإيجاف لانكسر وزن البيت.

(186) يُنظر: شرح ابن عقيل 1/293-294، والمقتضب 4/317 0

(187) الديوان 43/81، ويُنظر: أيضاً 45/59، 49/6، 83/77، 12/115، 33/131،

0 13/413، 23/8، 327/267، 3/199، 37/167

(188) النص: الحث؛ يقال نص الدابة: استحيتها- الإيجاف: الركض- الصقال: الإضمار، يقال:

صقل الناقة: أضمها 0

أضف إلى هذا وهو الأهم أن لهذا الفصل دلالة على أن الشاعر في وصفه لخييل ممدوحه قيس بن معد يكره عند شنه للغارات بعيدة المدى يريد التركيز على أن هذه الخيل لا تُسْتَحْتُ بغير الركض "الإيجاف" أو الزجر، ولم تُضَمَّر من شدة الضرب بالسياط، بل من الحث، وفي هذا دلالة على أنها خيل كريمة مسومة.

وربما يقول قائل: "ألا يصح أن يكون التقدير: كانا صقالها، فيكون المحذوف ألف الاثنين العائد على النص والإيجاف، نقول نعم يصح ذلك، والعلّة في هذا الحذف أيضاً هي عدم استطالة الكلام والغرض الإيجاز والاختصار، بالإضافة إلى أن الشاعر حسب هذا التقدير يكون قد قصد الإبهام حتى لا ينصرف ذهن المتلقي إلى أمور لا يقصدها الأعشى، فضلاً عما فيه من إيجاز للعبارة وإطلاق لمعناها دون تقييدها بالمحذوفات.

ومثال ذلك أيضاً حذف كان مع اسمها، نحو قوله (189):

وَاسْتَحْبِرِي قَافِلَ الرُّكْبَانِ وَأَنْتَظِرِي * * * أَوْبَ المُسَافِرِ إِنْ رَيْتَا وَإِنْ سَرَعَا

فالبنية الأساسية لقوله: (إِنْ رَيْتَا وَإِنْ سَرَعَا) هي: إن كان الإياب ريثاً وإن كان الإياب سرعا، وقد دخل هذا التركيب عنصر تحويل بالحذف، حيث حُدِّفَت كان مع اسمها، فتحوّلت في بنية السطح إلى: إن ريثاً وإن سرعا، وهذا الحذف قياسي بعد "إن" الشرطية.

أمّا حذف المبتدأ جوازاً مسبوفاً بناسخ حرفي (190) فقد ورد في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله (191):

سَائِلٌ بَنَى أَسَدٍ عَنَّا فَقَدْ عَلِمُوا * * * أَنْ سَوْفَ يَأْتِيكَ مِنْ أَنْبَائِنَا شَكْلٌ

فالبنية الأساسية لقوله: (أَنْ سَوْفَ يَأْتِيكَ) هي:

أنه سوف يأتيك

أن+اسمها+سوف+خبرها "جملة فعلية"

وهذه الجملة الاسمية المنسوخة دخلها عنصر تحويل، حيث حذف ضمير الشأن بعد (أن)، فتحوّلت إلى:

أن سوف يأتيك

أن+ϕ+ سوف+ خبرها

(189) الديوان 013/153

(190) يُنظَر: في ذلك: الكتاب 137-134/2، شرح المفصل 116-114/3، خزانة

الأدب 0 421-420/5

(191) الديوان 54/111. ويُنظَر: 45/101، 3/38، 77/109، الكتاب 137/2، النحاس:

شرح أبيات سيويه ص 124، تحقيق د. زهير غازي، ط 1، مكتبة النهضة العربية، بيروت،

لبنان 1986، والمقتضب 0 9، 10/3

ويعضد ذلك قول النحاس: "هذه (أن) التي تعمل في الأسماء خُفِّت، وسوف عوض، والمعنى أنه سوف يأتيك، ولا يجوز إلا هذا مع سوف والسين وقد" (192).

وإذا كان المعنى واضحاً بدون إدراك هذا المحذوف، وأنه حذف اقتضته الصناعة النحوية كما يرى ابن هشام، مما دعا الدكتور طاهر حمودة إلى القول بأن العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى دون التقدير المذكور (193)، فإن هذا الحذف قد أسهم في تحقق وزن البسيط بالإضافة إلى تخفيف (أن)، ونتيجة لذلك صحت القافية واستقرت كلمة (شكل) في مكانها برويها المرفوع؛ لأن هذه الكلمة في هذا المكان لها أهمية ودلالة معينة عند الشاعر، فهو في سياق توجيه خطابه ليزيد بن مُسهر -أبي ثابت- الشيباني قائلاً له: سل القبائل التي قهرناها ومنهم أسد (بن ربيعة) ومنهم قُشَيْر (بن كعب بن ربيعة)، بل سائل ربيعة جميعاً -وهم يعرفون ذلك- فإنهم سيخبرونك ببلائنا في القتال خيراً ثم خيراً وذلك واضح من كلمة (شكل)، فإنها تعنى (أزواجاً) أي خيراً بعد خيراً، ومن هنا كانت أهميتها عند الشاعر فعمد إلى استقرارها في القافية، وذلك واضح من الأبيات التالية حيث يقول:

وَإِسْأَلُ قُشَيْرًا وَعَبْدَ اللَّهِ كُلَّهُمُ *** وَإِسْأَلُ رِبِيعَةَ عَنَّا كَيْفَ نَفْعَلُ
إِنَّا نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى نَقْتَلَهُمُ *** عِنْدَ اللَّقَاءِ وَهُمْ جَارُوا وَهُمْ جَهْلُوا

فهذا التحليل يثبت أن قواعد النحو والعروض "لا تكون بمنأى عن إنتاج الدلالة الخاصة بالقصيدة؛ لأن كل جانب من الجوانب على مستوى الأصوات والصيغ والمفردات والتراكيب والوزن الشعري الخاص واختيار القافية المعينة يتعاون مع الآخر، ومن هنا يكون إنتاج الدلالة حاصلًا لعدد كبير من التوافقات التي تتآزر وتصنع سياقاً معيناً يساعد بدوره على توجيه فهم الجزئيات في إطار النص كله" (194).

فلما كان الشاعر متعمداً الإتيان بكلمة (شكل) في القافية برويها المرفوع لجأ إلى حذف اسم إن متعمداً أيضاً بدليل ظهوره في بنية السطح في غير ذلك والواقع اللغوي يخبرنا بذلك "أهمية حركة الروى"، يقول أستاذنا: "وتكاد حركة الروى تكون مفتاحاً للبيت كله، لأن الكلمة في آخر البيت لا بد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب ومن حيث التماثل

(192) النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات 720/2، وحول حذف اسم إن "ضمير الشأن" يُنظر: أيضاً: الكتاب 131/2 وما بعدها 0 ب- المقتضب 10/3. ج- د. عبدالعال سالم مكرم: شواهد سيبويه في المعلقة في ميزان النقد، ص 77-82، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1987.

(193) يُنظر: مغنى اللبيب ص 824، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 186-187، 109-187-

الصوتى والحركى مع بقية الأبيات من جانب آخر، فهي تخدم في اتجاهين متعاونين: تركيب البيت النحوي، وإيقاع القصيدة الصوتى" (195).

وبناءً على ما سبق فإن هذا الحذف رغم أن الصناعة النحوية أملتة، فإن أثره قد ظهر في إنتاج الدلالة؛ لأن الوزن جزء من المعنى-على نحو ما سبق- وأسهم في تأزر النظام النحوي مع النسج الشعري.

ولعله من المفيد-بعد هذا العرض لحذف المبتدأ جوازاً في شعر الأعشى-الإشارة إلى أنه إذا كان حذف المبتدأ جوازاً قد وقع في شعر الأعشى في مائة وثمانية وعشرين موضعاً، فإن حذفه وجوباً قد ورد في أربعة مواضع، منها ثلاثة مواضع جاء فيها الخبر مخصوصاً لنعم أو بئس، وإن كنا نرى أنه لا حذف لمبتدأ الخبر المذكور في أساليب المدح والذم والجملة الفعلية خبرٌ مُقَدَّمٌ وما بعدها مبتدأ مؤخر (196) والموضع الرابع حذف فيه المبتدأ، لأنَّ الخبر مصدر نائب عن فعله (197) ولا يترتب على هذا الحذف تمييز للأعشى على غيره-رغم وجود دلالة ترتبط بالسياق-أو تميز هذا الاستعمال في الشعر عنه في النثر.

فالملاحظ من خلال الإحصاء السابق تفوق الحذف الجائز في مواضعه على الحذف الواجب في شعر الأعشى، وهذا الأمر يؤكد أن الشاعر قد لجأ إلى الحذف الجائز ليصرف ذهن المتلقي إلى دلالة معينة ترتبط بسياق النص-على نحو ما سبق في التحليل- يريدها الشاعر، وعلى القارئ البحث عنها من أجل تشكيل المعنى ومشاركة الشاعر فيه؛ ومن ثم إعادة البناء دلاليًا بعد أن فُكَّ تركيبياً.

(195) اللغة وبناء الشعر ص 216-217، ويُنظر: الجملة في الشعر العربى

ص 126، 58، 21، 15، 14، 0

(196) يُنظر: الديوان 105/57، 401/29، 7/11، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى

ص 184، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج، 172/1، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبى،

ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان 1988، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 206 0

(197) السابق 36/217 ويُنظر: في ذلك: حاشية الصبان على شرح الأشموني 221/1، د.

محمد حماسة: من الأنماط التحويلية في النحو العربى ص 29، مكتبة الخانجي ط 1،

1990، بناء الجملة العربية ص 223-224 0

حذف الخبر

لجأ الأعشى إلى حذف الخبر في شعره جوازاً ووجوباً في مائتين وسبعة وعشرين موضعاً، منها مائتان وعشرة مواضع حُذِفَ فيها الخبر جوازاً، سواء أكان هذا الحذف في الجملة الاسمية المجردة أم كان في الجملة الاسمية المنسوخة بناسخ حرفي أو فعلي.

أمّا عن الحذف الواجب- وهو ما سنشير إليه هنا فقط دون التحليل والتفصيل- فقد ورد في سبعة عشر موضعاً، منها خمسة عشر موضعاً في الجملة الاسمية المجردة، وموضعان في الجملة الاسمية المنسوخة بليت(198)، وقد اتخذ الحذف الواجب في الجملة الاسمية المجردة ثلاثة أنماط هي :

أ-حذف خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية: وقد ورد في موضعين لكثرة الاستعمال والاستغناء عنه لعلم السامع به وعدم طول الكلام بجواب لولا(199).

ب-حذف الخبر إذا كان المبتدأ نصاً صريحاً في القسم: وقد ورد في عشرة مواضع، وحُذِفَ لطول الكلام بالمقسم عليه ودلالة المبتدأ لفظاً عليه(200).

ج-حذف خبر المصدر الواقع بعده حال سدت مسد الخبر: وقد ورد في ثلاثة مواضع يمكن الانتهاء منها إلى أن القول بعدم الحذف فيها أجدى من القول بالحذف، لتمام الجملة وكمال المعنى دون تقدير(201). ونأتي إلى حذف الخبر جوازاً، فيمكن عرضه على النحو التالي :

أ-حذف الخبر جوازاً في الجملة الاسمية المجردة :

ورد حذف الخبر جوازاً في الجملة الاسمية المجردة في شعر الأعشى في مائة وثمانية وتسعين موضعاً متخذاً نمطين فقط، هما :

الأول: حذفه في الإخبار بشبه الجملة.

(198) يُنظر: الديوان 16/289، 0 10 /331

(199) السابق 6/72، 105/75 ويُنظر في ذلك : الكتاب 2/1، 129/30، المقتضب 76/3،

شرح المفصل 146-145/1، شرح القصائد التسع المشهورات 689/2، د. أبو السعود

الشاذلي: المركب الاسمي الإسنادي ص 80، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991 0

(200) السابق 81/65، 113/1، 115/32، 133/62، 13/5،

18/17، 253/199، 311/1، ويُنظر: شرح المفصل 91/9، الجملة في الشعر العربي

ص 128 هامش 5، المركب الاسمي الإسنادي ص 81، د. خليل عمارة: في نحو اللغة

وتراكيبها ص 107 0

(201) السابق 6/10، 239/40، 189/167، 101/96، 5/1، شرح الأشموني 291/1، شرح

المفصل: 101/96، 5/1، همع الهوامع 139/1 من الأنماط التحويلية في النحو العربي

ص 79-82، المركب الاسمي الإسنادي ص 85، وشرح الكافية 274/1-285 0

الأخر: حذفه في العطف على مبتدأ دُكِرَ خبره.

ولمّا كان حذف المتعلق به "فكرة الاستقرار" في شبه الجملة حذف قياسي تقديري، يوجد في جميع أنماط شبه الجملة الواقعة خبراً في اللغة، ومثل هذا لا يحتاج إلى حديث أو دراسة هنا؛ لأنه معلوم بالضرورة، ولا يترتب عليه دلالة، فإن الباحث لن يخصص في هذا الحذف. ولكن قبل ذلك يمكن الإشارة إلى أن المتعلق به المحذوف في الإخبار بشبه الجملة قد ورد في مائة وأربعة وخمسين موضعاً⁽²⁰²⁾، ومن خلال هذا الإحصاء تبين لي أن المعنى واضح بدون تقدير الاستقرار، ولكن تقدير المحذوف بـ "استقر أو مستقر" - رغم رفض النحاة له⁽²⁰³⁾ - يفيد ناحية جمالية في المعنى مبعثها استقرار مفهوم الخبر للمبتدأ حتى يخيل إليك أن هذا الاستقرار أصبح خالصاً للمسند إليه دون غيره، وذلك يتضح بجلاء عند دراسة الشواهد في سياقها النصي أو المقام الذي قيلت فيه⁽²⁰⁴⁾، فلما كان ذلك كذلك، فإن الحديث هنا سيقصر على حذف الخبر جوازاً في العطف على مبتدأ دُكِرَ خبره كما يلي :

- حذف الخبر جوازاً في العطف على مبتدأ نكره خبره :

يُعدُّ حذف الخبر عند عطفه على مبتدأ ذكر خبره من الحذف الجائز الشائع في اللغة شعرها ونثرها، نحو قوله تعالى: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظَلُّهَا﴾⁽²⁰⁵⁾ أي دائم ﴿وَالْمُحْضَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْضَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾⁽²⁰⁶⁾ أي جلُّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدوي

(202) يُنْظَر: الديوان

8/48، 163/18، 157/28، 153/14، 135/64، 127/71، 103/44، 75/59

(203) يُنْظَر: شرح المفصل 90/1، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 214 0

(204) يُنْظَر: على سبيل المثال الديوان 0 48/195

(205) سورة الرعد، الآية 35 0

(206) سورة المائدة، الآية 5 0

: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التَّجوز في آخر الجمل أسهل⁽²⁰⁷⁾ وهو ما عليه جمهور النحاة في القاعدة العامة للحذف، حيث الحذف

من الثاني. وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً نحو قوله⁽²⁰⁸⁾ :

وَحَوْلَى بَكْرُ وَأَشْيَاعُهَا * * * * * وَلَسْتُ خَلَاةً لِمَنْ أُوْعَدَنْ

*

فقوله: (وحولى بكر وأشياعها) بنيته الأساسية :

وحولى بكر وأشياعها حولى

خ+مضاف إليه+م+ حرف عطف+م+ مضاف إليه + خ+ مضاف إليه

فالجمله موضع الشاهد اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، دخلها عنصر تحويل بحذف الخبر جوازاً نتيجة عطفه على مبتدأ ذكر خبره،

فتحولت إلى :

وحولى بكر وأشياعها

خ+مضاف إليه+م+حرف عطف+م+مضاف إليه+ϕ

والمعنى المراد واضح من خلال السياق ولا لبس فيه نتيجة الحذف، لوجود الدليل على المحذوف، وهو دلالة الأول عليه؛ لذا أمكن

الاستغناء عنه، فالشاعر في سياق نهاية مدحه لقيس بن معد يكرب الكندى قائلاً له قبل هذا البيت بيتين :

فَهَذَا التَّنَاءُ وَإِنِّي امْرُؤٌ * * * * * إِنَّكَ بَعْدَ قَطَعْتَ القَرْنَ⁽²⁰⁹⁾

وَكُنْتُ امْرَأً - زَمناً بِالْعِرَاقِ - * * * * * عَفِيفَ المَنَاخِ طَوِيلِ التَّعْنُ

⁽²⁰⁷⁾ همع الهوامع 334/1، ويُنظر: شرح المفصل 94/1 0

⁽²⁰⁸⁾ السديوان 78/75، ويُنظر: أيضاً 1/53، 39/59، 40، 43/83، 23/107،

14/133، 48/175، 265/221، 271/8، 327/49، 23/26، 8/343، 343/0

1/9، 357، ويُنظر: خزانة الأدب 570/9 وما بعدها 0

⁽²⁰⁹⁾ القرن: اسم مكان "موضع" 0

والمعنى أن ما مر على مدار القصيدة ثناء ومدح من رجل قصدك من بعيد، فقد عشت زمناً بالعراق عفيف المنزل مستغنياً عن الناس، وذلك واضح من كلمة (التغن) حيث إن معناها الاستغناء، ففي هذا البلد كان حولى قومي من بكر وأنصارهم أيضاً، لا أبالى وعيد القوى صاحب البأس، فلست ضعيفاً حتى يتهددنى أحد، وحولى قومي الأقوياء من بكر وأنصارهم.

وإذا كان الحذف في الشاهد الذي مَعَنَّا من الثاني لدلالة الأول عليه، فإن الحذف من الأول جائز أيضاً⁽²¹⁰⁾ "ذلك أن ملاحظة الجمل البسيطة التي لا تحتاج إلى إعادة ترتيب تدل على وقوع الحذف من الثاني دائماً"⁽²¹¹⁾ وقليلاً ما يُحذف من الأول، فقد شذت بعض الأمثلة كان الحذف فيها من الأول، نحو قول قيس بن الخطيم⁽²¹²⁾ :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيِ مُخْتَلِفُ
*
*
*

فأصل الكلام: نحن بما عندنا راضون، وحذف الخبر من الجملة الأولى لدلالة الخبر في الجملة الثانية عليه في قوله "وأنت بما عندك راض". ولما استقرت شعر الأعشى لاحظت عدم ورود حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ الثاني المعطوف عليه.

ومثال الحذف من الثاني أيضاً قوله⁽²¹³⁾ :

فِي شَبَابٍ كَمِصَابِيحِ الدُّجَى * * ظَاهِرُ النِّعْمَةِ فِيهِمْ وَالْفَرَحُ
*
*

⁽²¹⁰⁾ يُنظَر : المحتسب 263/2 طبعة بيروت .
⁽²¹¹⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 189 0
⁽²¹²⁾ شرح ابن عقيل 244/1، والبيت من المنسرح.
⁽²¹³⁾ الديوان 46/293 0

فالبنية الأساسية لقوله: (ظاهر النعمة فيهم والفرح) هي :

ظاهر النعمة فيهم والفرح فيهم

م+مضاف إليه+خ+حرف عطف+م+خ

والجملة موضع الشاهد اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، دخلها عنصر تحويل بحذف الخبر نتيجة عطف المبتدأ على مبتدأٍ ذكر خبره؛ أي لدلالة الخبر الأول عليه ووضوح المعنى مع انتفاء اللبس بالإضافة إلى الإيجاز في القول، والذي لا يتحقق في حالة ذكر الخبر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ترهل الأسلوب⁽²¹⁴⁾ وعدم إسهام النظام النحوي في استقامة النسخ الشعري الذي يرنو إليه الشاعر، فتحوّلت الجملة في البناء الظاهري إلى :

ظاهر النعمة فيهم والفرح

م+مضاف إليه+خ+ حرف عطف+م+Φ

ولكى يزداد الأمر وضوحاً من حيث اتضاح المعنى للمتلقى ودلالة السياق، فيمكن القول إن الشاعر في سياق مدحه لإياد بن قبيصة، ثم يقتطع المدح بحديثه عن الصحراء ثم ذكرياته في حوانيت الخمر فجأة، فيقول قبل هذا البيت مباشرة :

وَلَقَدْ أَغْدُو عَلَى نَدْمَانِهَا	***	وَعَدَا عِنْدِي عَلَيْهَا وَاصْطَبَّخْ
وَمَغْنَى كَلْمَا قِيلَ لَهُ	***	أَسْمِعِ الشَّرْبَ فَعَنَى فَصَدَّخْ
وَتَنَى الْكَفَّ عَلَى ذِي عَتَبْ	***	يَصِلُ الصَّوْتُ بِذِي زَيْرٍ أَبْحُ ⁽²¹⁵⁾ .

ومعنى ذلك أنه يبكر إلى نديم الخمر أو يبكر النديم إليه، فيشرب الخمر هو وأصحابه ناعمين عند مغن كلما هتف به الرفاق أن يسمعهم رفع صوته المطرب بالغناء، يصاحب غناؤه العود، ينقل أصابعه على أوتاره، فيختلط صوته بأنغامه بين حاد رقيق وخشن

(214) حول مفهوم البناء النصي المترهل والمسبوك يُنظر: Cohesion in English, pp.294-302.
(215) اصطبيح: شرب الخمر في الصباح- صدح: رفع صوته بالغناء- العتب: العيدان التي على وجه العود- الزير: الدقيق من الأوتار- الأبح: الخشن الصوت 0

أجش، وذلك في شباب يترقق ماء النعمة في وجوههم وكذلك البشر في وجوههم، كأنهم المصابيح تضيء الظلام⁽²¹⁶⁾ فلما كان المعنى واضحاً على هذا النحو حذف الخبر إيجازاً، فكان الحذف أبلغ من الذكر.

ب- حذف الخبر في الجملة الاسمية المنسوخة :

ورد حذف الخبر في الجملة الاسمية المنسوخة جوازاً في ديوان الأعشى في اثني عشر موضعاً، متخذاً ثلاثة أنماط، الأول: حذف خبر "إن". والثاني: حذف خبر "لا" النافية للجنس. والثالث: حذف خبر "كان"، وذلك كما يلي :

أولاً: حذف خبر إن :

يرى سيبويه أنه يجوز حذف خبر إن وإخواتها في حالة وجود دليل، فيقول في 'باب ما يحسن عليه السكوت': "ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد، إن الناس ألب عليكم، فيقول: إن زيداً، وإن عمراً، أي إن لنا"⁽²¹⁷⁾، وقد ورد حذف خبر إن في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله⁽²¹⁸⁾ :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا * * وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا
*
*
*

فالبنية الأساسية لقوله: (إن محلاً وإن مرتحلاً) هي :

إن لنا في الدنيا محلاً وإن لنا عنها مرتحلاً

ناسخ حرفي+خ+جار ومجرور+م+حرف عطف+حرف ناسخ+خ+جار ومجرور+م

⁽²¹⁶⁾ يُنظر: الديوان ص292، حيث الشرح0
⁽²¹⁷⁾ الكتاب141/2، وهامش3 بنفس الصفحة، ويُنظر: المقتضب130/4،
والخصائص375/2، وشرح المفصل103/1-8، و84/104، ومغنى اللبيب ص825
⁽²¹⁸⁾ الديوان1/283، ويُنظر: ابن جني، المحتسب1/349

وهذه جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخٍ حرفي، حُذفت فيها خبر (إن) جوازاً في البنية الظاهرة للعلم به وعدم استتالة الكلام
بالإضافة إلى حفاظ الشاعر على وزن المنسرح، ومن ثم تصح القافية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المعنى يتضح وتحدث الفائدة المرجوة من الكلام حيث يجوز عدم إظهار الخبر في بنية السطح، وفي
هذا يقول سيبويه: "هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته،
وليس هذا المضمرة بنفس المظهر. وذلك: إنَّ مالاَ وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً، أي إنَّ لهم مالاَ. فالذي أضمرت، لهم... وقال الأعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا * * * وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا⁽²¹⁹⁾
*

فسيبويه يرى أن هذا الحذف حسن جائز، وأنتك لو أظهرت المضمرة، فلن يكون المعنى كما كان مضمراً، ولعله "يقصد ما نزعته
سبباً في بلاغة هذه الأساليب من وجازة الجمل ونقائنها ودلالاتها على قوة نفس منشئها وامتلاء حسه، وأظن أنه لا يخطئنا ما وراء
قول القائل إنَّ مالاَ وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً من اعتداد واعتزاز وقوة لا تكون على هذه الدرجة لو قال: إن لنا مالاَ وإن لنا ولداً إلى
آخره؛ لأن استرخاء العبارة حينئذ يوحي بفتور الشعور بالمعنى. وأظن أنه لا يخطئنا أيضاً أن الأعشى يصف السرعة الخاطفة في
الحلول والارتحال، وكان هذه السرعة التي يحسها بزوال الدنيا انعكست على عبارته فطوى فيها كثيراً من الكلمات؛ لأن سياق
المعنى في البيت طى وإضمار وابتلاع، حلول يخطفه الارتحال، وارتحال دائم إلى بطن الغيب وسفر لا أوبة لهم"⁽²²⁰⁾.

⁽²¹⁹⁾ الكتاب 141/2، ويُنظر: المقتضب 130/4، همع الهوامع 435/1، النحاس: شرح أبيات
سيبويه ص 125، وخزانة الأدب 452/11، ود. محمد خليفة الدناع: مسالك النحاة في
وجوه الروايات، ص 218، ط 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا 1996 0
⁽²²⁰⁾ دلالات التراكيب ص 249 0

وفي هذا أيضاً يقول عبد القاهر بعد ذكره لعبارة سيوييه وبيت الأعشى مبيناً أن (إِنَّ) هي السبب في حسن حذف الخبر، مما أدى إلى حسن الكلام وصحته: "فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به، ثم إنك إن عمدت إلى (إِنَّ) فأسقطتها وجدت الذي كان حَسُنَ من حذف الخبر لا يحسن أو لا يَسُوغ، فلو قلت: مال وعدد ومحل ومرتل وغيرها إبلاً وشاء لم يكن شيئاً، وذلك أن (إِنَّ) كانت السبب في أن حَسُنَ حذف الذي حُذِفَ من الخبر، وأنها حاضنته والمترجم عنه والمتكفل بشأنه"⁽²²¹⁾.

ثالثاً: حذف خبر لا النافية للجنس :

يرد حذف خبر لا النافية للجنس في اللغة كثيراً، وهذا الحذف جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين إذا المراد مع سقوطه ظهر بقريته، نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾⁽²²²⁾، و﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾⁽²²³⁾ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره⁽²²⁴⁾. وتعدُّ كثرة هذا الحذف امتثالاً لما تجنح إليه اللغة العربية "إلى حذف لفظ الكون المطلق، أو ما يدل على مجرد الوجود، اسماً كان أو فعلاً، ولما كان استعمال "لا" النافية للجنس يُفصد به-غالباً- نفي وجود ما دخلت عليه، فإن خبرها يكون محذوفاً كما في "لا إله إلا الله"، فالخبر محذوف تقديره موجود، وكذلك "لا حول ولا قوة إلا بالله"⁽²²⁵⁾، ونظراً لأن كل المواضع في شعر الأعشى كان حذف خبر لا النافية للجنس فيها لدليل لفظي أو حالي⁽²²⁶⁾ فقد اعتبرناه حذفاً جائزاً، وقد ورد هذا في شعره في تسعة مواضع، نحو قوله⁽²²⁷⁾ :

فَلَا بَأْسَ إِنِّي قَدْ أَجَوَّزُ حَاجَتِي * * بِمُسْتَحْصِدٍ بَاقٍ مِنَ الرَّأْيِ مُبْرَمٍ

*

(221) دلائل الإعجاز ص 322 0

(222) سورة سبأ، الآية 51 .

(223) سورة الشعراء، الآية، 50.

(224) يُنظر: المقتضب 129/4، وهمع الهوامع 496/1-470، وشرح الأشموني 1/367 0

(225) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 222 0

(226) السابق ص 223 0

(227) الديوان 6/169 ويُنظر: 42/81، 51/140، 31/207 / 47 / 209، 48 / 209،

0 26/8، 415/379، 50 / 273

فقوله: (فلا بأس) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ، بنيتها الأساسية :

فلا بأس على

حرف ناسخ+م+خبر

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الخبر في بنية السطح، فتحوّلت إلى :

فلا بأس

حرف ناسخ+م+Φ

فمن خلال البنيتين يتبين لنا حذف خبر لا النافية للجنس جوازاً لوجود الدليل الحالى عليه، فهو يتكلم عن نفسه في سياق هجائه

لعمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان حين جمع بينه وبين جهنم ليهاجبه، بالإضافة إلى ذكره سابقاً، حيث يقول في البيت السابق

على هذا مباشرة :

فَمَالِكَ عِنْدِي نَائِلٌ غَيْرُ مَا مَضَى *
* رَضِيَتْ بِهِ فَاصْبِرْ لِدَّلِكَ أَوْ ذَمِّ *
*

وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذا الحذف هنا التخميم والتعظيم بالإضافة إلى "إثارة انتباه المخاطب وإثارة شوقه إلى إدراك

المعنى، فيعظم في نفسه شأنه حينما يدركه، كما أنه يشعر بمسرة حينما يستتبط بنفسه ما حذف من الكلام.

هذا إلى ما في الحذف من تحصيل المعنى الكثير باللفظ القليل مع الوفاء بالمعنى وتشويق المخاطبين⁽²²⁸⁾ وعندما يُحْدِثُ العنصر المحذوف هذا الأثر في المخاطب، فإنه يسهم في تحقيق التواصل بين المبدع والمتلقي بناء على علم المخاطب بالمقصود.

ثالثاً: حذف خبر كان :

تجدر الإشارة إلى أن (كان) تحذف وحدها أو مع اسمها أو مع خبرها أو تحذف مع معموليها، لكن حذف خبرها خصه النحاة بالضرورة رغم أن خبرها في الأصل خبر للمبتدأ، وخبر المبتدأ جائز الحذف، قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أما الاسم فلأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل وأما الخبر، فكان قياسه جواز الحذف؛ لأنه إن روعى أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه⁽²²⁹⁾ وممن خصوه بالضرورة ابن عصفور في قوله: "ومنه حذف الخبر في باب "كان" لدلالة المعنى عليه، نحو قول التيمي :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ * * * يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

*

يريد : ليس في الدنيا مجير، وقول الآخر :

فَإِنْ قَصَدُوا لِحَقِّ فَاقْصِدْنَهُ * * * وَإِنْ جَارُوا فَجُرْ حَتَّى يَصِيرُوا

*

يريد: حتى يصيروا لك تبعاً. وإنما لم يجر حذفه إلا في ضرورة لأنه عوض عما اختُرم منها من الدلالة على الحدث فلزم ذلك⁽²³⁰⁾، ولذلك أيضاً يقول السيوطي: "قالوا وقد تحذف في الضرورة، كقوله :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي * * * وَبَرِيئاً، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

*

... ومن النحويين من أجاز حذفه لقريظة اختياراً⁽²³¹⁾.

(228) د. أحمد الحوفي: من إيجاز الحذف في القرآن الكريم ص39، مجلة مجمع اللغة العربية،

الجزء الخامس والثلاثون، مايو 1975، ويُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص91 وما

بعدها، فقد عرض القزويني لأغراض حذف المسند0

(229) همع الهوامع0 379/1

(230) ضرائر الشعر ص182، والبيت الأول من الكامل والثاني من الوافر.

فالسبوطى رغم أنه صرح بأن هذا الخبر قد يُحذف في الضرورة، فإنه أدلى بأن من النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً، وهذا ما ينطبق على البيت الذي استشهد به، فالتقدير: "كنت منه برياً وكان والدى برياً، فحذف الخبر من الجملة الأولى لذكره في الثانية، والأولى أن يُقدَّر المذكور "برياً" خبراً لكان في الجملة الأولى، ويقدر المحذوف خبر كان المحذوفة في الجملة الثانية على نحو ما رجحنا كثيراً"⁽²³²⁾.

وقد جاء حذف خبرها عند الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽²³³⁾ :

فَطَوَّرًا تَكُونُ مَهَادًا لَنَا

وَطَوَّرًا أَكُونُ فُيَعْلَى بِهَا

فقوله (أكون) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخٍ فعلى، صورة نمطها :

فعل ناسخ "أكون+اسمه+خبره "محذوف"

والبنية الأساسية هي : أكون مهاداً، لكنه عدل عن هذا إلى حذف الخبر "مهاداً"؛ لأن الجملة الأولى دُكرَ فيها ما يدل على الخبر المحذوف، فأغنى الخبر "مهاداً" عن الخبر المحذوف، فكان الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وذلك صدد حديثه عن محبوبته في حالة كونها في قطع البقر بعد أن نام السمار والرقباء، فيقول في البيتين السابقين على هذا البيت :

وَمَدَّتْ إِلَيَّ بِأَسْبَابِهَا

فَلَمَّا التَّقِينَا عَلَى بَابِهَا

وَجَادَتْ بِخُمِي لِأُنْهِي بِهَا

بَدَّلْنَا لَهَا حُكْمَهَا عِنْدَنَا

أي أنه يريد أن يقول: "لمَّا التقينا على الباب، وبسطت سبيل الوصل، وبينت ما تطلب من جزاء، بذلت لها ما أردت، فسخت بما اشتهيت منها، لألهو كيف أشاء، فطوراً هي من تحتى، وطوراً أنا من تحتها، ولها الإعلاء"⁽²³⁴⁾.

(231) همع الهوامع 1/379-380 , والبيت من الطويل.
(232) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 218 0
(233) الديوان 221/ 0 8

والجدير بالذكر أن هذا الحذف قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري، فاستقام وزن المتقارب، وصحت القافية برويها

المراد، فلا يخفي أن تقطيع البيت هكذا :

فَطَوَّرُنْ / تَكُونْ / مِهَادُنْ / لَنَا

فعولن فعولن فعولن فعو

وَطَوَّرُنْ / أَكُونْ / فَيَعْلَى / بِهَا

فعولن فعولن فعولن فعو

أي أن العروض صحيحة رغم كونها محذوفة، لأن هذا الحذف ليس بلازم في عروض المتقارب والضرب محذوف. ولو قال

الشاعر: وطوراً أكون مهاداً فيعلى بها، لزادت تفعيلة أخرى "فعولن" على تفعيلات البيت، وهذا ليس بوارد.

وبناء على ذلك، فإن هذا الحذف ليس ضرورة شعرية، وإنما هو من خصائص لغة الشعر، التي يتوافق معها النظام النحوي بوسائله

من أجل إبراز فاعلية المعنى النحوي الدلالي.

وبعد هذا العرض لحذف الخبر، سواء أكان في الجملة الاسمية المجردة أم المنسوخة بناسخ حرفي أو فعلى نشير إلى أن القول

بحذف الخبر - وهو ما يمكن أن يُقال عن المبتدأ أيضاً - قد جاء نتيجة القول بعلاقة الإسناد ممّا أدى إلى تحقق التماسك الدلالي،

وأن ثمة معنى ما وراء هذا الحذف يتفق مع المعنى الشعري للنص في شعر الأعشى، وأن القول بالحذف جاء نتيجة إدراك الترابط

بين أجزاء الجملة أولاً، وبين الجمل بعضها وبعضها الآخر ثانياً⁽²³⁵⁾.

حذف الفاعل

يُعدُّ القول بحذف الفاعل من الأمور المُخْتَلَف فيها، فإذا كانت الجملة تنقسم إلى اسمية، وأخرى فعلية، وكان الخبر في الاسمية هو

ما تتم به الفائدة مع المسند إليه، فإن الفاعل في الجملة الفعلية يعد عنصراً أساسياً في حصول الفائدة؛ لأنه عمدة مع الفعل؛ لذا

(234) السابق ص 222 حيث الشرح 0

(235) يُنظر: في ذلك: الجملة في الشعر العربي ص 70 وما بعدها حيث الحديث عن العلاقات الأفقية والرأسية في القصيدة 0

قرر النحاة أنه لا بد أن يكون موجوداً، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً مستتراً أم بارزاً ولا يحذف "قلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار، بخلاف الخبر كما يرى البصريون. وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر. ورجّحه السهيلي وابن مضاء، واستثنى السيوطي ثلاث مسائل يجوز فيها حذف الفاعل :

أحدها : مع رافعه تبعاً له، كقولك: زيداً، لمن قال: من أكرم؟ والتقدير: أكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر، يجوز حذفه، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁽²³⁶⁾.

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون، نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾⁽²³⁷⁾. و﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾⁽²³⁸⁾ فإن ضمير

المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين⁽²³⁹⁾.

ورغم ذلك فإنه يمكن القول إن عدم ظهور الفاعل في البنية السطحية لسبب صوتي كما في (لتبلون) و(ترين) لا يعد محذوفاً؛ لأنه بزوال السبب الصوتي يعود الفاعل. وإذا كان السيوطي قد صرح بأن ثمة أموراً يجوز فيها حذف الفاعل، فإن غيره قد صرح بذلك كما هو الحال عند ابن يعيش⁽²⁴⁰⁾ وابن هشام⁽²⁴¹⁾ وغيرهما.

فصاحب الطراز يرى أنه من الممكن حذف الفاعل في وجود قرينة دالة عليه، وأن المختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاله أو مقالته، فأما مع القرينة فلا يمتنع

⁽²³⁶⁾ سورة البلد، الآيتان 14، 15 0

⁽²³⁷⁾ سورة آل عمران، الآية 186 0

⁽²³⁸⁾ سورة مريم، الآية 26 0

⁽²³⁹⁾ همع الهوامع 511/1، ويُنظر: المقتضب 51/4 0

⁽²⁴⁰⁾ يُنظر: شرح المفصل 70/7 0

⁽²⁴¹⁾ يُنظر: أوضح المسالك 120/2 وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص 205، 206 وتعليق المحقق في الموضوعين، ويُنظر: أيضاً: المحتسب 273/2، 275 طبعة بيروت " محمد عطا " وعائد كريم الحريزي: الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، رسالة ماجستير بجامعة بغداد، 1967، ص 183، ومنها نسخة بالمكتبة المركزية بجامعة عين شمس 0

جواز⁽²⁴²⁾، وهو الأمر الذي دعا أستاذي الدكتور طاهر حمودة إلى القول: "بيد أن عدم الحذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل؛ لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف"⁽²⁴³⁾. وعد منها فاعل المصدر والفاعل الذي يحذف للتخلص من التقاء الساكنين، وحذف الفاعل عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، وفاعل (قل وكثر واطال) إذا اتصل بها "ما" الزائدة، حيث تكفها عن العمل في الفاعل"⁽²⁴⁴⁾.

فالواقع اللغوي يؤيد أن الفاعل قد يُحذف جوازاً في حالة وجود قرينة تدل عليه، فلو قلنا مثلاً: ما حضر إلا هند، فإن إعراب كلمة هند فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، لكن هذه الجملة لها بنية عميقة يمكن تقديرها بقولنا: ما حضر أحد إلا هند، والدليل على صحة هذا التقدير وحذف الفاعل (أحد) أن كلمة (هند) مؤنث حقيقي يستلزم تأنيث الفعل معه، فنقول: حضرت، لكن الفعل لم يؤنث في البنية الظاهرة اعتماداً على نية فاعل محذوف مذكر، وبناء على ذلك يمكن القول إن القول بمنح حذف الفاعل ينبغي ألا يكون على إطلاقه⁽²⁴⁵⁾.

ولمّا كان حال النحاة بين قائل بحذف الفاعل وعدم حذفه، ولما كان الحديث عن هذا الأمر يتصل بما سيُعرض له فيما بعد في فصل الإحلال حيث الحديث عن الإحلال في سياق المبني للمجهول، فقد استقرت شعر الأعشى، ووجدت أن الفاعل قد حُذف عنده في مائتين وأربعة وستين موضعاً، منها مائتان واثنان وستون موضعاً حذف فيها الفاعل حذفاً واجباً، وموضعان حذف فيهما حذفاً جائزاً. ولمّا كان الحذف الواجب في معظمه لا يترتب عليه دلالة خاصة تستوجب التحليل والتفصيل، حيث إنّ هذا الأمر ليس على إطلاقه، فقد تترتب عليه دلالة ما، وذلك عند النظر إليه في إطار الجملة كلها واستبدال نمط بآخر، كأن يُنظر: -مثلاً- إلى استخدام الفعل المبني للمجهول بدلاً من المبني للمعلوم؛ لذا ففي الحذف الواجب سنحل حذف فاعل الفعل المبني للمجهول دون

(242) يُنظر: العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ص 251 0

(243) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 137 0

(244) السابق ص 137-138، ويُنظر: د: أبو السعود الشاذلي: العناصر الأساسية للمركب

الفعل ص 190 0

(245) يُنظر: المحتسب 252/2 طبعة بيروت .

غيره، فعلى سبيل المثال لن نتعرض لحذف الفاعل حالة كونه واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وفعله مؤكد بالنون، والذي ورد عند

الأعشى في ثلاثة مواضع، لأنه كما ذكرنا آنفاً أنه بزوال السبب الصوتي يعود الفاعل.

أولاً: حذف الفاعل وجوباً (في المبني لغير الفاعل) :

يُحذف الفاعل وجوباً عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل بشرط ألا يكون أمراً وأن يكون متصرفاً. ويلاحظ أن التحويل لغير الفاعل

أو المبني للمجهول **Passive transformation** فرع عن أصله المبني للمعلوم. وقد اهتم به القدماء والمحدثون

اللغويون ممن اعتنقوا المنهج التوليدي التحويلي "منذ أن وضع تشومسكي أصول نظريته اللغوية عام 1957، إذ أشار إلى القوانين

وطرق التحليل النحوي المتصلة به... وذلك بعد أن أهمله الوصفيون لارتباطه بقضية الأصلية والفرعية، التي رفضوا بحثها أو

دراساتها"⁽²⁴⁶⁾.

والجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى أن التحويليين قد استخدموا المبني لما لم يسم فاعله "لإظهار كيفية تعامل التحويلات

مع الخيوط الكلية للكلمات والرموز، وكيف أنها تفيد ترتيب عناصر، وتضيف أخرى، وكيف تخلق التراكيب السطحية، التي تختلف

عن التراكيب العميقة محافظة على المعنى نفسه"⁽²⁴⁷⁾.

(246) د. محمود سليمان ياقوت: المبني للمجهول في الدرس النحوي، الطبعة الأولى، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ص 67 وما بعدها، ويُنظر: Chomsky: syntactic structures, p.95. وقضايا التقدير النحوي ص 247-249، د. أحمد سعد محمد:

التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 262 وما بعدها، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة 2000م

(247) د. صبرى إبراهيم السيد: تشومسكي "فكره اللغوي وآراء النقاد فيه" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 205

وإذا كان بعض النحاة يرى أن الفاعل لا يُحذف خوفاً من التباس الحذف بالاستتار، وهو ما دعا أحد الباحثين إلى قوله: "وقد ذكر النحاة مواضع يطرد فيها حذف الفاعل، أحدثك عن واحدة منها لترى وجه الحق بادياً للعيان، ذلك قولهم بحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه في باب "ما لم يسم فاعله" وإنعام النظر يعطى أنه ليس هناك فاعل محذوف، لكن الفعل استغنى بما سموه مفعولاً في قولنا ضرب زيد"⁽²⁴⁸⁾ وإذا كان بعضهم الآخر يرى أنه يحذف على نحو ما سبق فإنه يمكن القول إن الجملة ذات الفعل المبني للمجهول لا يكون فاعلها (محذوفاً) حذفاً تركيبياً؛ لأن نائب الفاعل يقوم مقامه؛ بل يكون محذوفاً دلاليّاً اعتماداً على أن الاختلاف بين الفاعل ونائبه ينحصر في الجانب الدلالي، وأن ما يوجد من اختلاف، فهو في صيغة الفعل

مع الفاعل أو نائب الفاعل وهو ما دعا ابن يعيش وابن هشام وغيرهما إلى القول بوجود أعراض معنوية لترك الفاعل بجانب الأعراس اللفظية، وبناء على ما سبق عرضه، فقد جاء هذا الحذف في شعر الأعشى في مائتين وستين موضعاً منها مائة وخمسة عشر موضعاً مع الفعل الماضي مجرداً ومزيداً، ومائة وخمسة وأربعون موضعاً مع الفعل المضارع، على النحو التالي :

أ- حذف الفاعل في المبني لغير الفاعل مع الفعل الماضي :

إذا بُني الماضي للمجهول ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ثلاثياً كان أو زائداً عليه، وقد طُبع شعر الأعشى بهذا الأمر، سواء أكان ذلك مع الماضي المجرد أم المزيد، فمثاله مع المجرد قوله⁽²⁴⁹⁾ :

أَتَشْفِيكَ تَيًّا أَمْ تُرْكَّتْ بِدَائِكَا

وَكَاثَتْ قَتُولًا لِلرِّجَالِ كَذَلِكَ

فقوله : (أَمْ تُرْكَّتْ بِدَائِكَا) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ، فعلها مبني للمجهول، ضم أوله وكسر ما قبل آخره، صورة نمطها: فعل+نائب

فاعل(ضمير متصل)+جار ومجرور وبنيتها الأساسية هي :

(248) د. أبو المجد على حسن عمارة: دور الاستغناء في تثقيف اللفظ العربي وعلاقته بالحذف، مجلة جامعة الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية فرع المنصورة، مايو 1992، 1/513-514. ويُنظر: د. محمد حسين علي الصغير: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1990، ص 123/0

(249) الـديوان 1/139 ويُنظر: علي سبيل المثال 55/55، 59/22، 83/24، 111/51، 48/39، 50-55، 26/145، 0 7/179

أم تركتك تيا بدائكا

حرف استفهام+فعل+مفعول+فاعل+جار ومجرور

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل وجوباً حذفاً دلاليّاً، فتحوّلت في بنية السطح إلى :

تركت بدائكا

فعل+ϕ+ نائب فاعل+ جار ومجرور

فالملاحظ أن الشاعر قد لجأ إلى حذف الفاعل، وهو محبوبته (تيا) لطول الكلام وبخاصة أنه ذكرها في أول البيت-توصلاً إلى

غرضه، وهو صيانتها عن الذكر هنا تشريعاً لها في مقام الحديث عن لعبها وقتلها وهجرها للرجال، وتترك حبيبها الأعشى، يعاني

من داء الحب، وبخاصة أنه تحدث بعد ذلك عن ثغرها البراق، وشعرها الأسود الفاحم، فيقول :

وَقَامَتْ تُرِينِي بَعْدَ مَا نَامَ صُحْبَتِي * * بَيَاضَ ثَنَائِيهَا وَأَسْوَدَ حَالِكَا

*

ومثال الماضي المزيد قوله (250) :

صُهْبَاءَ صَافِيَةً إِذَا مَا اسْتَوْدِفْتُ

شُجَّتْ غَوَارِبُهَا بِمَاءِ غَوَادِي

فقوله: (إذا ما استودفت) جملةٌ شرطيةٌ، فعلها مبنى للمجهول، جاء الفعل ماضياً مزيداً على وزن (استعمل) وجاء نائب الفاعل

ضميراً مستتراً تقديره: هي، ونمطها:

أداة شرط+فعل+نائب فاعل

والبنية الأساسية هي :

(250) السابق 7/179. واستودفت: قطرت وروقت- شُجَّتْ: صُبَّ عليها الماء- غواربها: أعاليها- غوادي: السحاب 0

أداة شرط+فعل+فاعل+مفعول

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى :

إذا ما استودفت

أداة شرط+حرف زائد+فعل+نائب فاعل

وقد لجأ الشاعر إلى هذا الحذف بسبب الإيجاز والاختصار، ولأن الفاعل معلوم للمتلقى، فقبل هذا البيت مباشرة يتحدث عن حبيبته

"جُبَيْر" قائلاً :

تَجْلُو بِقَادِمَتِي حَمَامَةَ أَيْكَةِ

بَرْدًا أَسْفَ لِنَائْتُهُ بِسَوَادِ

عَذْبًا إِذَا سئِلَ الْخِلَاسُ كَأَنَّمَا

شَرِبْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ كُلِّ رُقَادِ (251)

وبعد البيت الذي معنا يقول :

بِمُوشَمِّ رَخِصِ الْبِنَانِ كَأَنَّمَا

خُضِبَتْ أَنَامِلُهُ بِعِرْقِ فِصَادِ (252)

فلما كان الفاعل معلوماً للمخاطب بالقرينة العقلية، ولا داعي لذكره، حُذِفَ، حيث إنه يمكن إدراك الذي يصب الخمر، وهو الساقى

ولا سيما أنه ذكره فيما بعد، فقال: "بِمُوشَمِّ" والموشم هو الساقى الذي صبغت الخمر الحمراء أنامله، التي وصفها الشاعر بأنها

بضة، أضف إلى ذلك ما لهذا الحذف من أثر في المحافظة على وزن الكامل وعدم انكساره لو قال: إذا ما استودفها الساقى.

(251) القادمتان: الريشتان الطويلتان في أول الجناح- أسف: أسف المسحوق على الشيء، ذره

عليه كأنه جعله سفوفاً له 0

(252) بعرق فصاد: بدم الفصاد، فصد العرق فصدًا وفصادًا: شقه 0

فوزن البيت هو :

شَجَّتْ عَوًّا / رَبُّهَا بِمَا / عَوَّادِي

صَهْبَاءُ صَا / فَيَتِينُ إِذَا / مَسْتَوْدِفَتْ

مُتَّفَاعِلِنَ مُتَّفَاعِلِنَ مُتَّفَاعِلِنَ

مُتَّفَاعِلِنَ مُتَّفَاعِلِنَ مُتَّفَاعِلِنَ

أي أن عروضه صحيحة مضمرة، والضرب مقطوع، ولو قال الشاعر : إذا ما استودفها الساقى، لتحولت العروض من مُتَّفَاعِلِنَ إلى متفاعلتن، وزيدت تفعيلة أخرى "فَعْلَن"، وهو ما يبرر انكسار الوزن وأن الحذف قد أسهم في استقامته.

ب- حذف الفاعل في المبنى لغير الفاعل مع الفعل المضارع :

إذا بُنِيَ الفعل المضارع للمجهول ضُمَّ أوله وُفُتِحَ ما قبل آخره إن كان صحيحاً وحذِفَ الفاعل، وقد مثل الأعشى هذه القاعدة أصدق تمثيل في شعره، سواء أكان ذلك مع المضارع المجرد أم المزيد، فمثاله مع المجرد قوله⁽²⁵³⁾ :

وَلَسَوْفَ يَحْبِسُكَ الْمَضِي * * قُ بِنَا فَتُعْصِرَ اعْتِصَارَهُ

*

فقوله: (فتعصر اعتصاره) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ فعلها مضارعٌ مبنى للمجهول مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره مع حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى نائبه، الذي جاء ضميراً مستتراً "أنت"، ونمطها :

فعل+نائب فاعل مستتر+مفعول مطلق+مضاف إليه

والبنية الأساسية البعيدة: فيتعصر المضيق شيبان اعتصاره

فعل+فاعل+مفعول به+مفعول مطلق+مضاف إليه

⁽²⁵³⁾ الديوان 41/207. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيت ورد في الديوان بلفظ فتعصر، والصواب فتعصر، حتى يستقيم وزن البيت، فالواضح أنه من مجزوء الكامل، وقد دخل الضرب علة زيادة وهي الترفيل، أي زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، وعلى هذا فتقطيعه على النحو التالي :

ولسوف يح بسك المصيد ق ب ن ا ف ع ستعصر اعتصاره
متفاعلن متفاعلن متفاعلاتن
أضف إلى ذلك أن المصدر الذي ذكره الشاعر وهو "اعتصار" فعله اعتصرو

والبنية الأساسية المباشرة بعد تقديم المفعول :

فيعتصر شيبان المضيق اعتصاره

فعل+مفعول به+ فاعل+مفعول مطلق+مضاف إليه

ولمّا كان الشاعر يتوجه بالحديث إلى شيبان بن شهاب الجحدرى الذي يتهمه الشاعر بتهييج الشربين الحيين، فإن تقدير الجملة:

فيعتصرك المضيق اعتصاره، وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل وإسناد الفعل إلى نائبه، فتحوّلت إلى :

فتعصر اعتصاره

فعل+Φ+نائب فاعل (ضمير مستتر "أنت")+مفعول مطلق+مضاف إليه

وقد حُذِفَ الفاعل وجوباً سعياً إلى الإيجاز لدلالة السياق عليه-وتركيز الاهتمام على الحدث المستفاد من الفعل دون الفاعل-حيث

ذكره الشاعر في الشطر الأول "المضيق"، فهو

معلوم لدى المخاطب، أضف إلى ذلك أن هذا الحذف قد أسهم في استقامة وزن مجزوء الكامل وتصحيح القافية.

ومثاله مع المضارع المزيد قوله⁽²⁵⁴⁾ :

لَمْ يُبْسِرَنَّ لِلصِّدِيقِ وَلَكِنْ * * لِقِتَالِ العَدُوِّ يَوْمَ القِتَالِ

*

فقوله: (لم يُبْسِرَنَّ للصدیق) جملةٌ خبريةٌ فعليةٌ منفيةٌ فعلها مضارعٌ مبنى لغير الفاعل، وجاء نائب الفاعل ضميراً بارزاً

متصلاً "نون النسوة" ونمطها :

لم+فعل+نائب فاعل+جار ومجرور

والبنية الأساسية البعيدة:

لم يبسر الجند الدروع للصدیق

(254) السابق 61/60 0

لم + فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور

والبنية الأساسية المباشرة بعد تقديم المفعول هي: لم يُسرهن الجند للصديق.

لم+فعل+مفعول به+فاعل+جار ومجرور

فحذف الفاعل وحل المفعول به محله، فكأنه حدث تحويلان بعد البنية الأساسية الأولى، وقد حذف الشاعر الفاعل لطول الكلام

بذكره، فكان الإيجاز بحذفه ولا سيما أنه معلوم للمتلقى بالقرينة الحالية واللفظية، فالشاعر في سياق مدحه للأسود بن المنذر

للخمي متحدثاً عن جنوده، فيقول⁽²⁵⁵⁾ :

جُنْدُكَ التَّالِدُ العَتِيقُ مِنَ السَّا * * دَاتِ أَهْلِ القِبَابِ وَالآكَالِ
*
*
*

ثم يستمر في وصف الجنود بأنهم عليهم دروع من نسج داوود مكدسة فوق الجمال، فيقول⁽²⁵⁶⁾ :

وَدُرُوعٌ مِنْ نَسْجِ دَاوُودَ فِي الحَرِّ * * بِ وُسُوقٍ يُحْمَلْنَ فَوْقَ الجِمَالِ
*
*

إلى أن يصل للبيت الذي معنا فيقول: إن هذه الدروع لا ينال أذاها الصديق، أي لم تُوجّه للصديق، وإنما أعدت لتوجه إلى العدو في الحرب.

فالفاعل وهو الجند معلوم لدى المتلقي، والغرض من حذفه الإيجاز، وهذا يجعل المتلقي يبحث عن المحذوف في الأبيات السابقة

علّة يجد ضالته، فيجد ما يدل عليه، وهو كلمة (جندك) بالإضافة إلى دلالة الحال عليه، وهو الأمر الذي يُحدث نوعاً من التماسك

الدلالي داخل هذه الأبيات، ومن ثم النص كله، بالإضافة إلى استقامة وزن الخفيف، ومن ثم تصحيح القافية.

⁽²⁵⁵⁾ نفسه 56/61، والتالد: القديم، العتيق: الكريم، القباب: الخيام الضحّة، الآكال: قطاع

الملوك للأشرف

⁽²⁵⁶⁾ نفسه 58/61

وبعد هذه الوقفة مع حذف الفاعل وجوباً في المبنى لغير الفاعل تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الفاعل قد أسند إلى غير فاعله-فيما سبق من شواهد مذكورة وغير مذكورة مما تم إحصاؤه-بالبناء للمجهول، فإن "نائب الفاعل في حقيقته صورة من صور الاستغناء، لم يبعد فيها الفاعل، وإنما تعلق الغرض بالمفعول فاتجه إلى قصد المتكلم، وأصبح ركناً في الجملة. والفاعل في كثير من صور البناء للمجهول غير مجهول برغم المصطلح النحوي، لكنه لم يسم، لأن تسميته تحصيلٌ لأمر واقع"⁽²⁵⁷⁾، لكن الفاعل تم حذفه واتجه قصد المتكلم إلى المفعول حتى أصبح ركناً في الجملة لغرض دلالي أسلوبى وهو "تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه"⁽²⁵⁸⁾. وعند تحول الفعل بصيغته للبناء للمجهول يكون المفعول به أحق العناصر في النيابة عن الفاعل ويصبح بذلك مترابطاً معه ترابطاً إسناد بناءً على تحوله إلى ركن أساسى في الجملة.

ويظهر تركيز الاهتمام على الحدث عند إرادة المبدع إبهام الفاعل، فيجعل كل تركيزه على الحدث، وهذا ما حدث في قول الأعشى⁽²⁵⁹⁾ :

وُنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ * * كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
*
*
*

فقوله: (ونبئت قيساً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، فعلها ماضٍ مبنى لغير الفاعل، ونمطها:

فعل+نائب فاعل+مفعول به

والبنية الأساسية: نُبِّأَ الناس الأعشى قيساً خيرَ أهل اليمن.

⁽²⁵⁷⁾ ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف ص 39-40، ويُنظر: المحتسب 2 / 275

طبعة بيروت ، وشرح المفصل 7/70، المبنى للمجهول في الدرس النحوى ص 23 0

⁽²⁵⁸⁾ السابق ص 57، ويُنظر: ابن جنى: المحتسب 1/135 0

⁽²⁵⁹⁾ الديوان 75/79 0

فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان+مفعول به ثالث+مضاف إليه+مضاف إليه وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل،

فتحولت في البنية الظاهرة إلى : نبئت قياساً.

وحذف الفاعل مرجعه "أنه ليس بذى أهمية، وإنما المهم هو الحدث ذاته"⁽²⁶⁰⁾، فالشاعر هنا لا يريد التصريح بالفاعل فحذفه؛ لأن

المخاطب يعلمه، فقد أنبأه شخص ما أو جماعة ما من الناس زعماً أن قيس بن معد يكرب الكندي خير أهل اليمن. فالذين أخبروه

لا يهمه ذكرهم، بل المهم الحدث ذاته، أي الإنباء بكون قيس خير أهل اليمن والتأكيد على ذلك؛ لأنه قصده بناءً على هذا النبأ،

وطلب منه جزيل العطاء، حيث إنه امرؤ لم يهن من قبل، وذلك واضح في قوله⁽²⁶¹⁾ :

فَجُنْتُكَ مُرْتَادَ مَا خَبَرُوا * * * وَتَوْلَا الَّذِي خَبَرُوا لَمْ تَرَنْ

فَلَا تَحْرِمْنِي نَدَاكَ الْجَزِيلَ * * * فَأَيُّ امْرُؤٍ قَبْلَكُمْ لَمْ أَهَنْ

لذا نرى أن حذف الفاعل هنا والتركيز على الحدث قد أسهم في التماسك النصي عن طريق الإحالة الداخلية البعدية أو اللاحقة،

حيث ترتب على ذلك ذهاب الأعشى لممدوحه وطلبه العطاء منه.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽²⁶²⁾ :

فَلَقَدْ تَصَلَّقُ الْقِدَاحُ عَلَى النَّيِّ * * بَ إِذَا كَانَ يَسْرُهُنَّ غَرَاماً

*

فقوله: (لقد تصلق القداح على النيب) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، فعلها مضارع مبني لغير الفاعل ونمطها:

لقد+فعل+تائب فاعل+جار ومجرور

والبنية الأساسية: لقد يصلق قوم الأعشى القداح

⁽²⁶⁰⁾ د. عبده الراجحي: دروس في شروح الألفية ص37، دار النهضة العربية، بيروت،

لبنان1980.

⁽²⁶¹⁾ الديوان0 83-82/75

⁽²⁶²⁾ السابق020/299

لقد+فعل+فاعل+مضاف إليه+مفعول به

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل وجوباً، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى :

فلقد تُصلق القداح

ولمّا كان الشاعر في سياق الفخر بقومه وتعدد نعمهم على بنى عبدان، فقد حذف الفاعل للإيجاز من أجل التفضيم والتعظيم

لقومه، لكن حذف الفاعل لا يهمله كثيراً بقدر ما يهمله التركيز على الحدث، ولا سيما أنه قال لهم في بيت سابق: إن لنا عليكم

لحقوقاً ونعماً لا تُقابل بالشكر من جانبكم، وذلك في قوله⁽²⁶³⁾:

ذَاكَ فِي جَبْلِكُمْ لَنَا وَعَالِيكُمْ * * نِعْمَةٌ لَوْ شَكَرْتُمْ الْإِنْعَامَا

*

فالفاعل وهو (قومه) معروف من خلال السياق فيما سبق، لكن المهم لديه التركيز على الحدث المستفاد من الفعل (تصلق)، وهو

الضرب الشديد على أقداحهم، وذلك يكون على الإبل الضخام عندما يُكْرَه ذبحها. أضف إلى ذلك أن الحذف قد يكون للإيجاز في

القول والعلم بالفاعل والمحافظة على النسج الشعري، وهذا ما ظهر في الشواهد التي تم إحصاؤها، والتي مثلنا ببعضها، ويظهر

أكثر في قوله⁽²⁶⁴⁾ :

عُلِقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِقْتُ رَجُلًا * * غَيْرِي، وَعُلِقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

*

(263) السابق 0 20/299

(264) السابق 17/107، ويُنظر: على سبيل 0 83/63، 75/71

ففي هذا البيت نرى أن "الفعل (علق) مبنى للمجهول في المرات الثلاث، التي ورد فيها (وَحَذَفَ الفاعل للعلم به وهو الله تعالى، لتصحيح النظم، إذ لو قال: علقني الله إياها، وعلقها الله رجلاً غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم)"⁽²⁶⁵⁾، والشاعر هنا يريد إقامة البحر البسيط"⁽²⁶⁶⁾ وتساوية القافية، وهو الأمر الذي يؤكد أثر القافية في البيت على مستوى الجملة"⁽²⁶⁷⁾.

وبذلك يكون المبنى للمجهول بعد حذف الفاعل وجوباً قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري في شعر الأعشى، أضف إلى ذلك انصرافه إلى الدلالة، رغم كونه حذفاً واجباً؛ لأن النمط استُبدِلَ بآخر، فاستخدم الفعل المبنى للمجهول بدلاً من المبنى للمعلوم.

وبناءً على ما سبق من حديث عن حذف الفاعل في باب "ما لم يسم فاعله"، فإنني لست مع أحد المحدثين في رفضه لحذف الفاعل هنا، وذلك في قوله: "ذلك قولهم: حذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، في باب "ما لم يسم فاعله، وإنعام النظر يعطى أنه ليس هناك فاعل محذوف، لكن الفعل استغنى بما سموه مفعولاً في قولنا: ضرب زيد"⁽²⁶⁸⁾، والسبب في ذلك وجود فارق بين الحذف والاستغناء، فالحذف "إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة، أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة. أما الاستغناء... فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة... وتلعب الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة دوراً في التركيب في حالتي الذكر أو الإسقاط. أما في الاستغناء فلا وجود لتلك الصيغ فضلاً عن أن تقوم بدور ما"⁽²⁶⁹⁾.

ثانياً: حذف الفاعل جوازاً

-
- ⁽²⁶⁵⁾ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح 286/1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة د0ت0
- ⁽²⁶⁶⁾ بناء الجملة العربية ص0 268
- ⁽²⁶⁷⁾ لمزيد من بيان هذا الدور يُنظر: الجملة في الشعر العربي ص94-97 0
- ⁽²⁶⁸⁾ د. أبو المجد على حسن عمارة: دور الاستغناء في تثقيف اللفظ العربي وعلاقته بالحذف، ص 513-514 0
- ⁽²⁶⁹⁾ الحذف والتقدير في النحو العربي ص196-197 0

عرفنا من خلال العرض السابق لحذف الفاعل أنه يحذف جوازاً في أمرين: الأول: أن يكون العامل مصدراً منوناً. الثاني: أن يدل عليه دليل، نحو: من زرت؟ فتقول: محمداً، أي: زرت محمداً. لكن هناك حالة ثالثة أُشِيرَ إليها، وهي حذف فاعل (قل وكثر وطل) إذا اتصل بها "ما" الزائدة، حيث تكفها عن العمل في الفاعل. وما ورد في شعر الأعشى كان من هذا النمط الثالث، حيث ورد الفعل (طل) مرتين متصلاً بـ "ما" الزائدة، محذوف الفاعل، نحو قوله⁽²⁷⁰⁾ :

فَاصْبِرْ فَإِنَّكَ طَالَمَا *
*
أَعْمَلْتَ نَفْسَكَ فِي الْخَسَارَةِ *
*

فقوله: (طالما أعملت) جملةٌ خبريةٌ فعليةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

فعل+فاعل محذوف+حرف زائد+جملة فعلية

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل في البنية الظاهرة نتيجة دخول "ما" على الفعل طال، أي أن "ما" منعت الفعل من العمل في فاعله، وعندئذ لا يليها الاسم، إنما يليها الفعل، فتحولت إلى: طالما أعملت، والذي دعانا إلى ذكر هذا النوع من الحذف ضمن الحذف الجائز، أنه يجوز اعتبار "ما" مصدرية وعد الجملة بعدها مصدراً مؤولاً في محل رفع فاعل (طل) ولا حذف فيها⁽²⁷¹⁾، وبناءً على ما سبق، فهذا حذف لمجرد الصناعة النحوية. وهنا ينتهي ما رآه الدكتور خليل عمايره، حيث يرى أن "قل وكثر وطل" إذا اتصلت بما الزائدة فليست من قبيل الأفعال، لأنها لا تشير إلى زمن ولا إلى حدث، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان لا بد من توفرهما، ليكون الفعل فعلاً⁽²⁷²⁾.

⁽²⁷⁰⁾ الديوان 0 21/205

⁽²⁷¹⁾ يُنظر: في ذلك: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف ص 50-51، والرد على النحاة

ص 90، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 137 0

⁽²⁷²⁾ في نحو اللغة وتراكيبها ص 67، ويُنظر: محمد ناصر صالح حميد: تحليل سيوييه للجملة

الفعلية في ضوء علم اللغة الحديث ص 139، رسالة دكتوراه بأداب الإسكندرية 0 1996

وبعد هذا العرض لحذف الفاعل وجوباً وجوازاً يمكن القول بأنه إذا كان النحاة قد نصوا على أن الفاعل لا غنى للفعل عنه، وأنه إذا

حُذِفَ قُدِّرَ، حيث إن المقدر في حكم المذكور، فهل لما ورد من حذف للفاعل في شعر الأعشى علاقة بالدلالة على وجه العموم-

زيادة في التوضيح-بجانب ما ذكر صدد التحليل؟

نعم، إن ما ورد من حذف للفاعل له علاقة بالدلالة، حيث يُترك الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز أو لتقارب الأسجاع أو الإقامة

الوزن أو غرض معنوي كالعلم به أو لجهل المخاطب به أو للخوف منه أو عليه أو التعظيم والفخر وغير ذلك.

فمن الحذف لغرض لفظي كالإيجاز قول الأعشى⁽²⁷³⁾ :

وُجِدَتْ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ ** وَرَزَدَكَ أَتَقُبُ أَرْزَادِهَا⁽²⁷⁴⁾
*

وذلك في سياق مدحه لسلامة ذى فانش بن يزيد بن مرة بن عريب بن مُرتد بن حُرَيْم الجَمَيْرِي، ويظهر الإيجاز من شرح هذا البيت

وسابقه الذي يقول فيه :

فَإِنْ حَمِيرُ أَصْلَحَتْ أَمْرَهَا ** وَمَلَّتْ تَسَاقَى أَوْلَادِهَا
*

فقد حذف التمييز (زناداً)، وذلك يتضح من شرح الدكتور محمد حسين للبيتين، حيث يوجه الأعشى حديثه إلى قبائل حمير - قائلًا:

"إن أصلحتم أمركم وملتم هذه الحروب، التي تهلكون فيها أبناءكم وتتساقونهم، وجدتموه خيركم في السلم وأوراكم زناداً"⁽²⁷⁵⁾، فلا

⁽²⁷³⁾ الديوان 0 43/123

⁽²⁷⁴⁾ استشهاد النحاس بهذا البيت على جمع فعلٍ على أفعال قائلًا: وشأد الجمع أكثر من أن

يحصى 0 وقالوا فعلةٌ وفعلات، والرواية به مخالفة للديوان، وهي:

وجدت إذا اصطحبوا خيرهم*** وزندك أثبت 000 شرح أبيات سيبويه 184-183

يخفي أن الفاعل المحذوف في قوله (وجدت) لغرض لفظي هو الإيجاز، بالإضافة إلى تحقير شأن المحذوف "قبائل حمير"، الذين يريدون حرباً، يهلكون فيها أبناءهم، والدلالة على تأكيد مدح الممدوح بقصر الكلام عليه وعلى ذكره دون غيره؛ ومن هنا بنى الفعل للمجهول إيجازاً من أجل التركيز على الحدث المستفاد من الفعل (وجد)، وهو وجود الممدوح خير بنى حمير "قوم" الممدوح، الذين يريدون محاربتة.

وفي هذا الأمر يقول العلوي: "اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف؛ لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول لو ظهر المحذوف لترك قدر الكلام على علو بلاغته، ولصار إلى شيء مشترك مسترذل، وكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقّة. ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن دلالة عليه، فإنه يكون لغواً من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه يكون محذوفاً بحال" (276).

ومن الحذف لغرض معنوي، نحو العلم بالمحذوف، قوله (277) :

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةٍ

تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُغَطَّى الشَّعِيرَا

فقد حذف فاعل الفعل (تُصَانُ) وفاعل (تُغَطَّى)، وذلك للعلم به، فهو في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي (278) وإعلائه من شأنه في حربه مع بنى تميم يوم (الجفار) معدداً ما أعده ممدوحه من رماح طوال وخيل جياد. هذه الجياد لم يبخل (هوذة) عليها، فيصونها بالجلال، أي يكسوها بما تلبسه الدابة لتصان به من أذى الرياح، ويعلفها الشعير، فالفاعل معلوم لدى المخاطب، وهو (هوذة) أو من يأمرهم للقيام بهذا العمل.

(275) الديوان ص 124 0

(276) العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ص 246-247 0

(277) الديوان 49/149 0

(278) هوذة بن علي الحنفي ينتهي به النسب إلى بكر بن وائل، وحنيفة كانت تسكن اليمامة وكان مملكاً على قومه مكلفاً بحراسة قوافل كسرى، التي تمر بين الفرس واليمن 0 ويرى أبو الفرج الأصفهاني أن هوذة قدم على كسرى، فكساه قباء ديباج منسوجاً باللؤلؤ والذهب وقلنسوة مرصفه تعادل ثلاثين ألف درهم وكأساً من ذهب كان قد سقاه فيه 0 يُنظر: الأغاني 79/16، الديوان ص 114 حيث الشرح، الكامل في اللغة والأدب 29/2 0

وقد تتداخل الأغراض اللفظية والمعنوية في موضع واحد، فمثال اشتراك الحذف من أجل الوزن والحذف للعلم بالمحذوف قوله⁽²⁷⁹⁾

:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا * * *
عَيْرِي، وَعُلِّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ *
*

فالفاعل (عُلِّقْتُ) ورد في البيت ثلاث مرات متخذاً النمط:

فعل+نائب فاعل

والبنية الأساسية له: فعل+فاعل+مفعول به، وقد دخل هذه الجمل عنصر تحويل بحذف الفاعل حذفاً واجباً، فتحول في بنية السطح

إلى: فعل+نائب فاعل.

ويرى الباحث أن الغرض من هذا الحذف هو العلم بالمحذوف، بالإضافة إلى الحفاظ على الوزن والقافية معاً، ففي الجمل الثلاث

إشعار بمجىء النظام النحوي لبناء الجملة متأزراً مع النسج الشعري في شعر الأعشى، حيث حذف الفاعل، وهو الأمر الذي ترتب

عليه مجىء نائب الفاعل مرفوعاً، إذ إن تأزر "النظام النحوي مع النسج الشعري يقدم للقافية ذات الروى المضموم [والضم هنا قيمة

صوتية فحسب] كلمات مرفوعة بالضممة؛ لأنها تشغل وظائف نحوية حالتها الرفع بالضممة أو مضمومة؛ لأنها مبنية على الضم،

وتقدم للقافية المفتوحة الروى كلمات منصوبة بالفتحة أو مبنية على الفتح، وتقدم للقافية المكسورة الروى كلمات مجرورة بالكسرة أو

مبنية على الكسر"⁽²⁸⁰⁾.

فقد تبين من خلال ما سبق أن الفاعل قد حُذِفَ لعلم المتلقي به. والمحذوف في الفعل الأول هو الحب الذي علق قلب الأعشى

بحبيبه هريرة، والمحذوف الثاني (الحب)، الذي علق قلب (هريرة) برجل آخر غير الأعشى، والمحذوف في الموضع الثالث أيضاً

(279) الديوان 0 17/107

(280) بناء الجملة العربية ص 266 0

(الحب)، الذي علق قلب (هريرة) برجل آخر غير الأعشى، والمحذوف في الموضع الثالث أيضاً (الحب)، الذي علق قلب الرجل الذي فضلته هريرة على الأعشى بامرأة أخرى غير هريرة. هذا بالإضافة إلى الإيجاز، والمحذوف هنا لا يهم الشاعر بقدر ما يهمه التركيز على الحدث، وهو التعلق، أضف إلى ذلك إرادة الحفاظ على الوزن وتصحيح القافية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحفاظ وذاك التصحيح ليس خاصاً ببناء الفعل للمجهول دون غيره، حيث يمكن القول بأن أي تقديم وتأخير أو أي نظم نحوي في البيت الشعري لا يمكن معه غيره، ويكون تصحيح النظم ثمرة مجنية من ورائه، وليس النظم هو الثمرة الوحيدة، التي يمكن جنيتها من وراء ذلك. ومعنى هذا أن التركيب في الشعر على الصورة أو الهيئة التي يرد بها لا بد أن يكون وراءه معنى آخر بالإضافة إلى تصحيح النظم، أي الوزن والقافية معاً⁽²⁸¹⁾.

ونشير إلى أن بقية أغراض الحذف قد تحققت في شعر الأعشى "عدا الحذف لتقارب الأسجاع"⁽²⁸²⁾، وكل ذلك بالإضافة إلى الإشارات الدلالية المرتبطة بسياق النص، وبذلك يكون حذف الفاعل في شعر الأعشى متفقاً مع قواعد النحاة مفصلاً عن أغراضه، محققاً للإشارات الدلالية، التي أشار إليها القدماء، بالإضافة إلى أن هذا الحذف وما ترتب عليه من تركيز الاهتمام على الحدث المستفاد من الفعل دون فاعله، قد أسهم في التماسك النصي عن طريق الإحالة الداخلية المرتبطة بالمعنى في النص، سواء أكانت سابقة أم لاحقة، "وهذا أمرٌ يدل بوضوح على أثر المعنى في مجيء اللفظ والتركيب بشكل معين"⁽²⁸³⁾.

حذف المفعول به

- (281) السابق ص 268 0
(282) السابق ص 266، ويُنظر: في أغراض حذف الفاعل: ابن عصفور: المقرَّب 81/1، ط2، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجيورى، بغداد 1986. والمطالع السعيدة ص 261 0
(283) تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي ص 159، ويُنظر: أيضاً المبحث الخاص بأثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة ص 156 وما بعدها 0

يُعدُّ المفعول به أحد مكملات الجملة، التي اصطُح على تسميتها بالفضلات، ورغم كون الجملة صحيحة نحويًا بالمسند والمسند إليه، فإن للمفعول به دوراً في تمام المعنى؛ لذا فالفضلة "ما يقع بعد تمام الجملة، ولا يصح الاستغناء عنه، وإذا كان حذف المفعول به جائزاً فلا بد من وجود دليل عليه"⁽²⁸⁴⁾ لاحتياج الشق الدلالي له مع عدم وجوده في البنية الظاهرة، يقول ابن يعيش: "علم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه"⁽²⁸⁵⁾.

وإذا كان المفعول به يُحذف اقتصاراً واختصاراً، فإن شعر الأعشى لم يخل من النمطين، حيث ورد ذلك في تسعة وثلاثين موضعاً على النحو التالي :

أ- الحذف اقتصاراً :

الحذف اقتصاراً يُقصدُ به ذكر الفعل دون متعلقه على جهة الإطلاق كأنه فعل لازم؛ لذا يرى العلوي أنه حذُفُ "على جهة الإطراد ويُنسى فعله، ويُجعل كأنه من جملة الأفعال اللازمة؛ لأن الغرض هو ذكر الفعل دون متعلقه، ومن هذا قولهم: فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ويحل ويعقد، وينقض ويبرم، وينفع ويضر، فلما كان المقصود ذكر الفعل على جهة الإطلاق لم يحتج إلى ذكر مفعوله ومتعلقه"⁽²⁸⁶⁾.

(284) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 122 وما بعدها حيث مناقشة اشتراط الدليل على حذف المفعول به 0
(285) شرح المفصل 39/2، ويُنظر: الكتاب 40/1-43، والإيضاح في علوم البلاغة ص ص 109-115 0
(286) الطراز ص 252، ويُنظر: شرح المفصل 39/2، وشرح الكافية 344/1، د. محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 307 منشورات الجامعة التونسية 1981م 0

ومعنى هذا أيضاً أنه "الحذف لغير دليل عندما يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل من غير تعيين من أوقع عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾⁽²⁸⁷⁾ أي يفعل الإحياء والإماتة"⁽²⁸⁸⁾. وقد ورد هذا النمط من الحذف في تسعة عشر موضعاً، نحو قوله⁽²⁸⁹⁾:

تَتَأَي وَتَدْنُو كُلُّ ذَلِكَ مَا * * شَتَّى فَلَا تُعْطَى وَلَا تَبْخَلُ
*

فالبنية الأساسية لقوله: (فلا تعطى ولا تبخل) عبارة عن :

لا+فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان+جملة معطوفة "حرف عطف+لا+فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان".

وهذه جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، دخلها عنصر تحويل بحذف المفعولين في البنية الظاهرة اقتصاراً، فتحوّلت إلى:

لا تعطى ولا تبخل

لا+فعل+فاعل مستتر+حرف عطف+لا+ فعل + فاعل مستتر

وأصبح التركيب مجترأ. ولهذا الحذف علاقة بالدلالة، حيث إن الشاعر أراد أن يثبت المعنى المشتق من الفعل للفاعل دون ذكر المفعولين، فأصبح الفعلان المتعديان كغير المتعديين، فلا يوجد لهما مفعول لا لفظاً ولا تقديراً، وقد مثل عبد القاهر لهذا الحذف عارضاً لأغراض الناس من ذلك، فبين أن أغراضهم "تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي

⁽²⁸⁷⁾ سورة البقرة الآية 258 0

⁽²⁸⁸⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 108-109، ويُنظر: دلائل الإعجاز 153-154

⁽²⁸⁹⁾ الـديوان 25/327 ويُنظر: 5/65، 40/59، 30/69، 30/109،

0 10/3، 379/13، 321/269، 29 /247، 2/26، 151/145

كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرأ، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطى ويجزل... المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق، وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع، وعلى هذا القياس⁽²⁹⁰⁾.

ثم يقول في موضع آخر: "... فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليظة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه"⁽²⁹¹⁾.

ونظراً لكون الشاعر في سياق بيان صفات محبوبته وقصده الإبهام، حيث إن غرضه لا يتعلق بالمفعول المحذوف وأنه يريد أن يثبت معنى الإعطاء وعدم البخل لها وأن الإعطاء من شأنه أن يكون منها دون غيرها، والبخل لا يكون منها، فحذف المفعولين اختصاراً، وكأنى به قد جعل الفعلين لازمين؛ لأن تعديتهما تنقض الغرض وتغير المعنى الذي هدف إلى إثباته لمحبوبته من جراء هذا الحذف، يقول عبد القاهر: "وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى"⁽²⁹²⁾، أضف إلى هذا أن حذف المفعولين قد أطلق مجال الإعطاء وعدم البخل دون تقييد، أي أن الفعل "استخدم والغرض منه إثبات الفعل في نفسه دون أن يكون القصد التباسه بمفعول معين أو غرض معين"⁽²⁹³⁾.

ب- الحذف اختصاراً:

-
- (290) دلائل الإعجاز ص 154 0
(291) السابق ص 165 0
(292) السابق ص 154، 155 0
(293) بناء الجملة العربية ص 214 0

يُزَادُ بالحذف اختصاراً للمفعول به أنه "يُحْدَفُ من جهة اللفظ ويراد من طريق المعنى والتقدير"⁽²⁹⁴⁾، ويكون ذلك لدليل، أي قرينة

حالية أو لفظية، وقد ورد هذا النمط

من الحذف في شعر الأعشى في عشرين موضعاً، نحو قوله⁽²⁹⁵⁾ :

طَعَامُ الْعِرَاقِ الْمُسْتَفِيضِ الَّذِي تَرَى ** وَفِي كُلِّ عَامٍ حَلَّةٌ وَدَرَاهِمُ
*

فالبنية الأساسية أو الأصل التوليدي لقوله: (ترى) هو: تراه، وهذه جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ نمطها: فعل+فاعل+مفعول.

وقد دخل هذه الجملة عنصر تحويل بحذف المفعول به "العائد" الواقع في جملة الصلة، فتحوّلت إلى:

ترى فعل+فاعل+مفعول محذوف

ويلاحظ أن العائد المحذوف حُدِفَ للارتباط بين الجزأين، الاسم الموصول وصلته، والقول بحذفه وتقديره له علاقة بالمعنى، حيث إن توضيح مراد الجملة لا يظهر بوضوح إلا بتقدير الضمير المحذوف. وقد تم فهم المحذوف اعتماداً على (أبي ثابت) المذكور في

البيت السابق على هذا البيت وهو قوله :

وَدَرْنَا وَقَوْمًا إِنْ هُمُو عُمَدُوا لَنَا ** أَبَا ثَابِتٍ وَاجْلِسِ فَإِنَّكَ نَاعِمٌ
*

وذلك في سياق هجائه ليزيد بن مُشَهْرِ الشيباني "أبي ثابت" قائلاً له انج بنفسك قبل أن تتالك رماحنا، فما أنت إلا رجل ناعم يأتيك

طعام العراق حلة ودرهم في كل عام وأنت جالس.

ومثال هذا الحذف أيضاً حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر، حيث يقول الأعشى⁽²⁹⁶⁾ :

⁽²⁹⁴⁾ الطراز ص 252، ويُنظر: المقتضب 115/3 حيث يرى أن المفعول به قد يُحْدَفُ استخفافاً وهو في النية 0
⁽²⁹⁵⁾ السديوان 28/129 ويُنظر: أيضاً 78/75، 13/85، 49/101، 42/109، 15/121، 31/137، 26/145، 9/187، 9/199، 41/273، 27/375، 0 23/361، 5/331

كِلَا أَبَوَيْكُمْ كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً *
وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ *
نَاقِصًا (297)

فالبنية الأساسية لقوله: (ولكنهم زادوا) هي :

ولكنهم زادوه

حرف ناسخ "كن" + اسم لكن + خبر جملة فعلية "فعل+فاعل+مفعول به"

فهذه جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ دخلها عنصر تحويل بحذف الضمير الواقع مفعولاً به في جملة خبر لكن، فتحوّلت في

البنية الظاهرة إلى :

ولكنهم زادوا

حرف ناسخ "كن" اسم لكن + خبرها "جملة فعلية" فعل+فاعل+ϕ

وقد حُذِفَ المفعول لجانب دلالي وهو الاختصار والإيجاز في الكلام، وتم فهم المحذوف اعتماداً على (المجد) المفهوم من قوله:

كلا أبويكم كان فرعاً دعامة، أي أباء بكر وآباء علقمة، وذلك يتضح من قوله قبل هذا البيت بيتين في سياق هجائه لعلقمة بن

علائمة⁽²⁹⁸⁾:

وَقَدْ مَلَأْتُ بَكَرُ وَمَنْ لَفَّ لِفَهَا

نُبَاكَأَ فَأَحْوِاضَ الرَّجَا فَالْنُوعِصَا⁽²⁹⁹⁾

أَعْلَمُ فَذُ حَكْمَتِي فُوجِدْتِي

(296) الديوان 0 9/1999

(297) الدعامة: عماد البيت، ويقصد شرف ومجد الآباء0

(298) علقمة هو علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن عامر بن

صعصعة الكندي العامري، من المؤلفة قلوبهم، وكان سيداً في قومه، حليماً عاقلاً، ولم يكن

فيه ذاك الكرم0 الاستيعاب 0 195/3

(299) اللَّفَّ: الحزب أو الجماعة من الناس- نباكأً وأحواض الرجا والنوعص: أسماء أماكن-

غائصاً: متعمقاً في العلم والمعرفة بكم0

بِكُمْ عَالِمًا عَلَى الْكُومَةِ غَائِضًا

ويتضح ذلك من شرح الدكتور محمد حسين حيث يقول: "كان أبوكم وأبوهم كلاهما شريف ماجد. ولكنهم بنوا إلى مجدهم مجداً، وهدمتم أنتم ما ورثتم من مجد"⁽³⁰⁰⁾. أضف إلى هذا أن هذا الحذف قد أسهم في استقامة وزن الطويل وتصحيح القافية، فتقطع البيت كما يلي:

كِلَاؤُ / بَوَيْكُمَا / نَفْرَعُنْ / دِعَامَتُنْ

فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن

وَلَاكِنُّ / نُهُمَزَادُوا / وَأَصْبَحُ / تَنَاقِصُنْ

فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن

ولو قال الشاعر: ولكنهم زادوه، لَمَا استقام وزن البيت، وبهذا يكون حذف المفعول في شعر الأعشى قد أسهم في تحقيق التماسك النصي بإحالاته الداخلية القبليّة على ما دُكر آنفاً في سياق النص، بالإضافة إلى توافقه مع النسخ الشعري، وأن حذف المفعول به اقتصاراً قد جاء بغرض إثبات معنى الفعل للفاعل وأن الغرض لا يصح إلا على تركه، كما حُذِفَ المفعول به اختصاراً لغرض الإيجاز في الكلام ودلالة السياق عليه.

حذف المضاف

يرد حذف المضاف كثيراً في اللغة، شعرها ونثرها حذفاً جائزاً، وإن كان يكثر في الشعر - كما يقول ابن جنى - حتى إنه لا يُحصى وذلك لضربٍ من التوسُّع، والتوسُّع آخر الكلام أولى به من أوله⁽³⁰¹⁾ ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾⁽³⁰²⁾، فالتقدير: حب العجل، وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾⁽³⁰³⁾ أي أمر ربك⁽³⁰⁴⁾.

وهذا الحذف يرد على ضربين: "سماعى وقياسى، فالسماعى ما يصح فيه أن يأخذ القائم مقام المضاف إعرابه في المعنى، كقول

عمر بن أبى ربيعة :

لَا تَلْمَنِي عَتِيقَ حَسْبِي الَّذِي بِي *
* إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي *
*

أراد : يا ابن أبى عتيق.

والقياسى لا يصح فيه ذلك، وهو إمّا فاعل، نحو ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ أي: أمر ربك، أو نائب عن الفاعل، نحو ﴿ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ

﴿(305) ... أو خبر عن المبتدأ، نحو:

شر المنايا ميت بين أهله

أي: منية ميت، أو مفعول به، نحو ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾، أي: حب العجل، أو مفعول مطلق، نحو قول الأعشى:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد

أي : اغتماض ليلة أرمد، ومفعول فيه، نحو قولهم: أتينا طلوع الشمس، أي: وقت طلوع الشمس، أو مفعول له، نحو: جنّت زيدا فضلاً، أي ابتغاء فضله، أو مفعول معه، نحو: جاء زيد والشمس، أي: وطلوع الشمس، أو حال، نحو: تفرقوا أيادى سبأ، أي مثل أيادى سبأ، أو مجرور، نحو: ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ (306)، أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، أو بالإضافة، نحو: ولا يحول عطاء اليوم دون غد، أي: دون عطاء غد (307).

(301) يُنْظَر: الخصائص 453/2، والمحتسب 260/2، 262، 345 طبعة بيروت، والكتاب 269/3، والمقتضب 227/4-228، والصناعتين ص 200، وشرح

المفصل 23/3 0

(302) سورة البقرة، الآية 93 0

(303) سورة الفجر، الآية 22 0

(304) يُنْظَر: شرح ابن عقيل 76/2 0

(305) سورة الفرقان، الآية 25 0

(306) سورة الأحزاب، الآية 19 0

(307) الأزهرى: شرح التصريح 55/2 0

وتجدر الإشارة إلى أنه كما يُحذف مضاف واحد، فقد يكون الحذف لمضافين كما سبق في : لا تلمنى عتيق، حيث إن تقدير الكلام: يا ابن أبي عتيق، وقد يكون الحذف لثلاثة، نحو ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾⁽³⁰⁸⁾، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّضْتُمْ قَبْضَةً مِمَّنْ أَنْتَرِ الرَّسُولَ ﴾⁽³⁰⁹⁾، أي من أثر حافر فرس الرسول، ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه⁽³¹⁰⁾.

فمما سبق يتبين لنا أن حذف المضاف يرد في اللغة على نوعين: "أولهما وأكثرهما وروداً في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه بشرط وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف... والثاني حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، أي مع بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه"⁽³¹¹⁾. وبعد النظر في شعر الأعشى تبين لى أن الوارد في شعره بشأن حذف المضاف كان من النوع الأول "القياسى"، حيث بلغت مواضعه ثلاثة وعشرين موضعاً، نحو قوله⁽³¹²⁾ :

يَسْقَى دِيَاراً لَهَا قَدْ أَصْبَحَتْ عُرْباً * * زُوراً تَجَانَفَ عَنْهَا الْقَوْدُ وَالرِّسْلُ

*

فقوله (تجانف عنها القود والرسل) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ فعلها لازم، وصورة نمطها:

فعل+جار ومجرور+فاعل+حرف عطف+معطوف

والبنية الأساسية: تجانف عنها ذوات القود وذوات الرسل

فعل+جار ومجرور+فاعل+مضاف إليه+حرف عطف+معطوف+مضاف إليه

⁽³⁰⁸⁾ سورة الحج، الآية 32 0

⁽³⁰⁹⁾ سورة طه، الآية 96 0

⁽³¹⁰⁾ يُنظر: المحتسب 345/2 – 346 طبعة بيروت، وهمع الهوامع 429/2، الطراز ص 253 0

⁽³¹¹⁾ يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 223، والحذف والتقدير في النحو العربى ص 259-260 0

⁽³¹²⁾ يُنظر: الديوان 30/109 وكذلك 56/61، 60/73، 72/75، 26/79، 30/89، 32/141، 235/159، 335/63، 359/4، 413/5، 15/2، ويُنظر: أيضاً: مسالك

النحاة في وجوه الروايات ص 43 0

وقد دخل هذه البنية عنصر تحويل بحذف المضاف حذفاً جائزاً وإحلال المضاف إليه محله في الموضعين؛ لأن القود بمعنى الخيل والرسل: ذوات اللين "النوق" أو الركب أو الجماعة والقطيع من كل شيء، ثم تحولت الجملة في بنية السطح إلى :

تجانف عنها القود والرسل

ويعضد ذلك قول النحاس: "والقود: الخيل، والرسل: اللين، وإنما يقال فيه: رِسلٌ، إلا أنه اتبع الكسرة كسرة اضطراراً، والتقدير على هذه الرواية: مما تجانف عنه ذوات القود والرسل، ثم حذف، وذوات الرسل: ذوات الحلب، يعنى النوق، ومعنى تجانف تنحى"⁽³¹³⁾.

ولهذا الحذف علاقته بالدلالة، حيث إن المضاف حُذِفَ للاتساع في المعنى بالإيجاز والاختصار وعدم استتالة التركيب، لدلالة السياق على المحذوف، حيث يرى ابن هشام أنه "يجوز أن يُحذف ما عُلمَ من مضاف ومضاف إليه"⁽³¹⁴⁾ فالشاعر في سياق حديثه عن شبابه الفتى وعدم تردده في اقتحام الصعاب ومن ضمنها تعرضه لهذا السحاب العارض الذي انصب إلى الرياض والوديان ذات الأشجار يسقى ديار محبوبته التي أصبحت بعيدة على الخيل والنوق. أضف إلى ذلك أن هذا الحذف قد أسهم في استقامة وزن البسيط وتصحيح القافية،

وتفصيل ذلك أن وجود المضاف الواقع فاعلاً يجعل (القود) مضافاً إليه مجروراً، وما عطف عليه مجرور أيضاً، الأمر الذي يترتب عليه تغيير في القافية، أما حذفه وإحلال المضاف إليه محله يجعله مرفوعاً هو ما عطف عليه بعد حذف المضاف قبله أيضاً كما يظهر من البنية الأساسية، وبذلك يتوافق النظام النحوي للتركيب مع النسج الشعري.

وبالنظر في الوظائف النحوية التي شغلها المضاف المحذوف تبين أنه قد شغل وظيفة الفاعل كما في الشاهد السابق ووظيفة المفعول كما في قوله⁽³¹⁵⁾ :

أَذَاقْتَهُمُ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا * * وَقَدَّ تَكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلْمِ

*

فقوله: (أذاقتهم الحرب أنفاسها) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ نمطها: جملةٌ فعليةٌ ذات فعل متعدٍ إلى مفعولين، وصورته :

فعل+مفعول به أول+ فاعل+مفعول به ثان+ مضاف إليه

والبنية الأساسية لهذه الجملة هي: أذاقتهم الحرب لفح أنفاسها

⁽³¹³⁾ شرح القصائد التسع المشهورات 0 715/2

⁽³¹⁴⁾ ابن هشام: أوضح المسالك 0 149/3

⁽³¹⁵⁾ الديوان 0 30/89

فعل+مفعول به أول+فاعل+مفعول به ثان + مضاف إليه+مضاف إليه

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف المضاف الشاغل لوظيفة المفعول به الثاني وإحلال المضاف إليه محله.

ومن المضاف ما شغل وظيفة المعطوف⁽³¹⁶⁾ حالة كونه معطوفاً على مماثل، حيث إنه لم يرد حذف المضاف حالة كونه معطوفاً على مقابل في شعر الأعشى، ومنه ما شغل وظيفة الاسم المجرور بحرف جر⁽³¹⁷⁾ ومنه ما شغل وظيفة المفعول المطلق⁽³¹⁸⁾.

وبخصوص الجانب الدلالي لحذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله، وهو الاتساع في المعنى بالإيجاز والاختصار - والذي أشرنا إليه آنفاً وحتى لا نعود إلى مثل هذا الحديث في فصل الإحلال - نشير إلى قول سيبويه: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا﴾ وإنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا"⁽³¹⁹⁾.

وفي ذلك يقول الفارقي أيضاً في تعليقه على قول القائل⁽³²⁰⁾ :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ * * وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحُوتٍ مِّنَ
السَّاجِ *

"الكلام فيه محمول على السعة، وكأنه جعل النهار في قيد وسلسلة والليل في جوف منحوت من الساج، ولا بد من إعرابه هذا من تقدير مضاف محذوف أقيمت هذه المضافة إليها في المعنى مقامه، وعليه يصح المعنى، وهو: (أما صاحب النهار ففي كذا وكذا، وأما صاحب الليل ففي كذا)، فحذف (صاحب) وأعرب (النهار والليل) بإعرابه فُرْفِعًا كما قال سبحانه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ أي أهل القرية، فكأنه جعلها الاسم المحذوف أو

⁽³¹⁶⁾ يُنظر: السابق، نحو 0 34/32، 57/57

⁽³¹⁷⁾ السابق 0 441/3 خزانة الأدب 5/32، 335/15، 141/139 ويُنظر: خزانة الأدب 0 441/3

⁽³¹⁸⁾ السابق نحو: 0 1/185

⁽³¹⁹⁾ الكتاب 212/1، ويُنظر: الخصائص 364، 449/2، والنحو والدلالة ص 45 0

⁽³²⁰⁾ البيت من بحر البسيط 0

بعضه، وقالوا في سعة الكلام: (نهاره صائم وليله قائم) على تقدير (صاحب نهاره وصاحب ليله)، وصاحب نهاره وليله هو هو، فجاء على حذف المضاف، وهو كثير في كلامهم⁽³²¹⁾.

نأتي إلى جانب آخر أود بيانه في هذا الموضع، وهو لماذا قدرنا المحذوف- في الشاهد الذي معنا في بداية الحديث- بـ "ذوات القود وذوات الرسل"؟ أقول قدرنا المحذوف بعد إحلال المضاف إليه محله بـ "ذوات"؛ لأن البنية الأساسية أو الصورة التجريدية للجملة تقتضى تقدير مضاف محذوف، بالإضافة إلى أن قوانين اختيار المفردات التي تقتضى اختيار كلمة (ذوات) تسهم في التفسير النحوي الدلالي للتركيب.

وتوضيح ذلك أن البنية الأساسية للجملة أو الصورة التجريدية القائمة على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية عبارة عن :
فعل "تجانف"+جار ومجرور "عنها"+فاعل "ذوات"+مضاف إليه "القود"+حرف عطف+معطوف مضاف "ذوات"+مضاف إليه "الرسل".

وهذا الجانب "الصورة التجريدية" تعاون معه جانب آخر هو كيفية اختيار الكلمة المنطوقة التي شغلت وظيفة المضاف "ذوات" كى تكون صالحة للدخول في علاقة نحوية مع المضاف إليه "القود، الرسل"، ومن هنا كان التفسير الدلالي النحوي مكوناً من البنية الأساسية أو المعنى الأساسي "معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها"- حيث إن هذه البنية تقتضى القول بحذف المضاف في الموضعين- بالإضافة إلى جانب اختيار المفردات الذي أدى إلى اختيار كلمة "ذوات" كى تشغل وظيفة المضاف؛ ومن ثم كان التماسك بين أجزاء الجملة، وهو الأمر الذي أسهم في تماسك النص، وهذه مهمة المتلقي أو القارئ- أي "إدراك التماسك- الذي يشارك المبدع في تشكيل المعنى من خلال الوصف النصي والتحليل النصي، وهذا ما أكد عليه علم اللغة النصي كثيراً⁽³²²⁾.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان المضاف المحذوف في شعر الأعشى قد حذف للعلم به، أي مع وجود الدليل، فإن المضاف إليه الذي حل محله نتيجة هذا الحذف قد ورد في جل المواضع مفرداً، حيث إنه لا يصح أن يأتي المضاف إليه جملة في مثل هذه التراكيب.

⁽³²¹⁾ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 134-135، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2،

جامعة بنغازي، ليبيا، 1974، والبيت من البسيط.
⁽³²²⁾ يُنظر: أ- النحو والدلالة ص 41-44 وما بعدها
ب- علم اللغة النصي 2/1، 110، 217-213/55، 0

حذف المضاف إليه

إذا كان الاسم في اللغة يشغل وظائف نحوية كثيرة، فإن من بين وظائفه أن يقع مضافاً إليه، وقد يُحذف مع دلالة السياق عليه، حيث إن لغتنا تتضمن ألفاظاً ملازمة للإضافة، نحو: كل وبعض وبعد وقبل، ويكثر معها حذف المضاف إليه، وهذا الحذف مع هذه الألفاظ وصف بالشذوذ عند سيبويه، فيقول: "هذا باب ما ينتصب خبره، لأنه معرفة. وهي معرفة لا توصف، ولا تكون وصفاً. وذلك قولك: مررت بكل قائماً، ومررت ببعض قائماً وبعض جالساً، وإنما خروجها من أن يكونا وصفين أو موصوفين؛ لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالف لما يضاف شاذ منه، فلم يجر في الوصف مجراه... وصار معرفة؛ لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وبعضهم، ولكنك حذفك ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك" (323).

والناظر في نص سيبويه يرى أن كلمتي (كل وبعض) نكرتان، وأصبحتا معرفتين بإضافتهما إلى معرفة، كما أنه يرى أن حذف ما تضافان إليه مع التنوين شاذ لا يقاس عليه. وقد ورد حذف المضاف إليه في شعر الأعشى في خمسة وعشرين موضعاً، اشتملت على حذف المضاف إليه بعد كلمة كل (324) وقبل، وغير ذلك، كأن يكون المضاف إليه المحذوف موصوفاً بصفة مذكورة، نحو قوله (325) :

(323) الكتاب 2/115، 114، ويُنظر: المقتضب 4/229، والحذف والتقدير في النحو العربي ص 261-

262

(324) يُنظر: الديوان، نحو 103/67، 183/17، 195/60، 255/42، 28/50، (325) السابق 46/101 ويُنظر: أيضاً: 34/57، 50/195، 18/241، 48/307، 343/

10، 27/40، 415/349، وخزانة الأدب 1/172-173، 4/404-206 في تعليقه على الشاهد 49/209 وهو قول الأعشى :

فَإِنِّي وَجَدَكَ لَوْلَا *** لَقَدْ قَلِقَ الْخُرْتُ أَنْ
تَجِيءَ لَا أَنْتَظَرَا
كَطُوفِ الْغَرِيبَةِ *** تَخَافُ الرَّدَى وَتُرِيدُ
وَسَطَ الْحِيَاضِ الْجَفَارَا (326)

فالبنية الأساسية لقول الأعشى: كَطُوفِ الْغَرِيبَةِ وَسَطَ الْحِيَاضِ هي :

كطوف الناقة الغريبة وسط الحياض

ومن خلالها يتبين لنا أن ثمة مضافاً إليه محذوفاً لدلالة السياق عليه، فالشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب قائلاً: "إن قيساً قد أقام الأمر بعد فساد، حتى مل الناس الانتظار والصبر على هذا الاضطراب الذي يتخبطون فيه تخبط الناقة الغريبة حلت في أرض مجهولة، فهي مشفقة من الموت، لا تدرى أي طريق تسلك إلى الماء" (327)، كما يتبين لنا أيضاً أن المضاف إليه المحذوف موصوف لصفة مذكورة "الغريبة"، وهو ما تكرر في شعره (328).

والجدير بالذكر أن هذا الحذف قد أسهم في استقامة المتقارب واستقرار كلمة القافية في مكانها برويها المراد، فتقطع ووزن الشطر الأول هكذا:

كَطُوفِ/ غَرِيبِ/ تَوْسَطِ/ حِيَاضِي

فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

ولو ذكر الشاعر المضاف إليه المحذوف (الناقة)، لأدى ذلك إلى زيادة تفعيله أخرى هي فاعلن، وهو ما لم يرد به شعرنا العربي.

إِلَّا غَلَاةٌ أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحِ نَهْدِ الْخُرَارَةِ

حيث حذف المضاف إليه من الأول بعد كلمة (علالة) لدلالة الثاني عليه (سابح)، وربما يكون قد أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف، ويُنظر: في ذلك الفصل الرابع في هذا البحث صدد الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه 0

(326) قلق خرت فلان، أى فسد أمره، والخرت: ثقب الأذن والإبرة، الجفار: الآبار، جمع جفراً 0

(327) الديوان ص 100 حيث الشرح 0

(328) يُنظر: ص 100 من هذا البحث 0

ومثال هذا الحذف أيضاً الحذف بعد ألفاظ الغايات، نحو قوله⁽³²⁹⁾ :

وَالرَّجُلُ كَالرُّوْضَةِ الْمِحْلَالِ زَيْنَهَا * * نَبْتُ الْخَرِيفِ وَكَانَتْ قَبْلُ مِعْشَابَا

*

فقوله: (وكانت قبل معشابا) جملةٌ خبريةٌ اسميةٌ منسوخةٌ، بنيتها الأساسية :

وكانت قبل تزينا معشابا

فعل ناسخ+اسم كان مستتر+ظرف زمان+مضاف إليه مكرر+خبر كان

ومن هنا يظهر أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بحذف المضاف إليه جوازاً لدلالة السياق عليه لفظاً وقصده معنى، وهو الأمر الذي ترتب عليه بناء (قبل) على الضم، ويظهر ذلك من شرح البيت، حيث إنه يصف ناقته قائلاً: "فكأنما صبغت بالزعفران الأصفر، وحباني (إياس بن قبيصة) قطعاناً من الإبل تلوها النضرة، كأنها روضةٌ زينا نبت الخريف، يكال ما فوقها من الأعشاب، ويزيده رونقاً وبهاءً"⁽³³⁰⁾.

حذف الموصوف

يرد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثيراً في اللغة العربية، شعرها ونثرها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾⁽³³¹⁾ فالتقدير: أن اعمل دروعاً سابغات، لأن الحديد دُكِرَ سابقاً في الآيات، ونحو "قول النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشِ * * يُفَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٍ⁽³³²⁾

*

⁽³²⁹⁾ الديوان 27/415. الرَّجُلُ: الطائفة العظيمة من الجراد، المحلال: التي يحل بها الناس

كثيراً، المعشاب: كثيرة العشب 0

⁽³³⁰⁾ الديوان ص 414 حيث الشرح، وينظر في تفصيل الإعراب والبناء في مسألة قبل وبعد: ابن

هشام: قطر الندى وبل الصدى ص 19، 23 0

⁽³³¹⁾ سورة سبأ، الآية 11 0

⁽³³²⁾ أقيش: حي من اليمن في إبلهم نفار، ويقال حي من الجن، وفي العرب بنو أقيش بن عبد

بن كعب بن عوف 0 الشن: الجلد اليابس، يصف جنب عيينة بن حصن الفزاري، والبيت من الوافر.

- أي كأنك جمل من جمال بنى أقيش⁽³³³⁾ وقد حُذِفَ المنعوت لدلالة الصفة عليه وفي ذلك يقول السهيلي : "مضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام :
- 1- نعت لا يجوز حذف منعوته، كقولك: رأيت سريعاً، ولقيت خفيفاً.
 - 2- ونعت يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكاً، ورأيت جاهلاً، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.
 - 3- ونعت يستوى فيه حذف الموصوف وذكره، كقولك: أكلت طيباً، وشربت عذباً، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.
 - 4- وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام، كقولك: أكرم الشيخ، ووقر العالم، وارفق بالضعيف؛ لتعلق الأحكام بالصفات، واعتمادها عليها بالذكر.
 - 5- وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك: دابة، وأبطح، وأبرق، وأجرع-للمكان- وأسود-للحية- وأدهم-للقيد- وأخيل-للطائر. فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها، ويقولون في المؤنث بطحاء، وجرعاء، وبرقاء ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذ تركوا⁽³³⁴⁾.

وإذا كان هذا الحذف ينقسم إلى خمسة أقسام على هذا النحو، فإن ابن القيم يرى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يلزم شرطين :

"أحدهما: أن تكون الصفة خاصة يُعَلِّمُ ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

الثاني: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم... ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف"⁽³³⁵⁾.

والذي يمكن الانتهاء إليه مما سبق "أن تحقق الشرطين المذكورين اللذين ذكرهما ابن القيم يجعل حذف الموصوف سائغاً دون حاجة إلى قرينة زائدة من سياق لفظي أو حالي؛ لأن الفعل والعادة قد دلا على الموصوف المحذوف، أمّا إذا لم يتحقق الشرطان المذكوران فلا يجوز الحذف إلا بقرينة زائدة من سياق لفظي أو حالي كما في قوله تعالى: ﴿نِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ

⁽³³³⁾ الكتاب 4/345، ويُنظر: المقتضب 2/138، 4/293 0
⁽³³⁴⁾ السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 210، ويُنظر: الخصائص 2/370-371،
 والمحتسب 2/101-102 0
⁽³³⁵⁾ بدائع الفوائد 3/26-27، ويُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 243-244 0

وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ ﴿٣٣٦﴾ فِكَلِمَةِ "سَابِغَاتٍ" لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا الشَّرْطَانِ السَّابِقَانِ، وَلَكِنْ سِيَاقُ اللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ الْحَدِيدُ وَالسَّرْدُ دَلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ: دَرُوعًا⁽³³⁷⁾.

وَفِي هَذَا الْأَمْرِ يَقُولُ ابْنُ جَنَى: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتِ (مَرَرْتِ بِطَوِيلٍ) لَمْ يَسْتَبِينَ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ الْمَرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ، دُونَ رِمْحٍ أَوْ ثُوبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَذَفَ الْمَوْصُوفُ إِنَّمَا هُوَ مَتَى قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، أَوْ شَهِدَتْ الْحَالُ بِهِ. وَكَلِمَا اسْتَبَهَمَ الْمَوْصُوفُ كَانَ حَذْفُهُ غَيْرَ لَاطِقٍ بِالْحَدِيثِ"⁽³³⁸⁾.

وَالدَّلِيلُ الَّذِي يَقْصِدُهُ ابْنُ جَنَى وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحَاةِ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالدَّلَالَةِ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ فَتَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ الدَّلِيلُ الْحَالِيُّ أَوْ مَا يَتَّصِلُ بِالسِّيَاقِ مِنْ جِهَةِ تَقَدُّمِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ لَفْظًا، وَهُوَ الدَّلِيلُ اللَّفْظِيُّ، وَهَذَا مَا يَتَضَحُّ أَيْضًا فِي قَوْلِ الْأَزْهَرِيِّ: "وَيَجُوزُ بِكَثْرَةِ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ إِنْ عَلِمَ، وَكَانَ النِّعْتُ إِذَا مَفْرَدًا صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ، إِذَا بِاخْتِصَاصِ النِّعْتِ بِالْمَنْعُوتِ، كَ (مَرَرْتِ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ صَاهِلًا)، أَيْ: فَرَسًا صَاهِلًا، أَوْ بِمِصَاحِبَةِ مَا يَعِينُهُ، نَحْوُ ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ ، أَيْ اِعْمَلْ دَرُوعًا سَابِغَاتٍ، فَحَذَفَ الْمَنْعُوتَ لِلْعَلْمِ بِهِ، مَعَ أَنَّ النِّعْتُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَنْعُوتِ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْحَدِيثِ أَشْعَرَ بِهِ"⁽³³⁹⁾.

وَبَعْدَ أَنْ اسْتَقْرَبْتَ شَعْرَ الْأَعْشَى وَجَدْتَ أَنَّ حَذْفَ الْمَنْعُوتِ وَإِحْلَالَ النِّعْتِ مَحَلُّهُ قَدْ وَرَدَ فِي شَعْرِهِ فِي مِائَةِ وَخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ مَوْضِعًا، نَحْوُ قَوْلِهِ⁽³⁴⁰⁾ :

وَكُلُّ كُمَيْتٍ كَانَ السَّلِي ُ * * طَ فِي حَيْثُ وَارَى الْأَدِيمُ
الشُّعَارَا (341) *

فَقَوْلُهُ: (وَكُلُّ كُمَيْتٍ) اسْمٌ مَعْطُوفٌ "عَلَى كَلِمَةِ مِائَةِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَيْهِ"⁽³⁴²⁾ +مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْبِنْيَةُ الْأَسَاسِيَّةُ:

⁽³³⁶⁾ سُورَةُ سَبَأِ الْآيَةِ 11 0
⁽³³⁷⁾ ظَاهِرَةُ الْحَذْفِ فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ ص 244 0
⁽³³⁸⁾ الْخِصَائِصُ 2/366 0
⁽³³⁹⁾ شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ 2/118 0
⁽³⁴⁰⁾ الدِّيَوَانُ 60/103 وَيُنْظَرُ: 6/63، 3/151، 36/193، 10/235، 19/279،
7/309، 343/393، 2/406، 6/415، 30/423، 19/26 0
⁽³⁴¹⁾ الْكُمَيْتُ: الْفَرَسُ تَضْرِبُ حَمْرَتُهُ لِلْسَّوَادِ، السَّلِيْطُ: دَهْنُ السَّمْسَمِ، الشُّعَارَا: جَمْعُ الشُّعْرِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ مَمْدُوحَ الْأَعْشَى يَهْبُ بِجَانِبِ الْإِبِلِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى هَذَا كَلِّ فَرَسِ جَوَادٍ، تَضْرِبُ حَمْرَتُهُ إِلَى السَّوَادِ، فَحَمْرَتُهُ دَاكِنَةٌ لَامِعَةٌ، حَتَّى يَخِيلُ إِلَيْكَ مِنْ شِدَّةِ إِضَاءَتِهِ وَلَمْعَانِهِ وَاِكْتِنَازِهِ أَنَّهُ قَدْ دَهَنَ بِالزَّيْتِ، فَجَلَدَهُ "الْأَدِيمُ" قَدْ طَغَى عَلَى شَعْرِهِ مِنْ شِدَّةِ الْاِكْتِنَازِ 0
⁽³⁴²⁾ الْبَيْتُ هُوَ:

كل فرس كميت

اسم معطوف "مضاف"+مضاف إليه "المنعوت"+ نعت

ومن خلال البنية الأساسية نتبين دخول عنصر تحويل بحذف المنعوت جوازاً، فتحوّلت في بنية السطح إلى: وكل كميت.

ونشير إلى أن لهذا النوع من الحذف علاقة بالمعنى، حيث إن الحذف أبلغ من الذكر، استغناءً من أجل الإيجاز والاختصار وعلم المخاطب بما يعنى الشاعر، وذلك حتى يُعْمَلَ المخاطب أيضاً فكره فيما حُذِفَ من خلال السياق النصي للأبيات، وهنا يظهر المعنى النحوي الدلالي، فالشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب، متحدثاً عن كرم ممدوحه وهباته التي من بينها الإبل مائة مائة عشاراً تضع أثقالها عن قريب أو مخاضاً تنهياً للنتاج بالإضافة إلى كل فرس جواد تضرب حمرة إلى السواد، ولا يخفي ما لهذا الحذف من استقامة وزن المتقارب وتصحيح القافية. فتقطع البيت ووزنه هكذا :

وكلُّ/كَمَيْتِن/ كَأَنَّسْ/تسلياً
طَفِيحَى/تُوَارِلْ/أَدِيمَشْ/شِعَارَا
فَعولن فَعولن فَعولن
فَعول فَعولن فَعولن فَعو

أي أن العروض محذوفة والضرب صحيح، ولو قال الشاعر: وكل فرس كميت، لزادت تفعيلة أخرى (فَعِلن) بعد (فَعولن)، ومن ثم ينكسر وزن البيت.

والناظر في البيت الذي معنا يرى أن الشرطين اللذين ذكرهما ابن القيم قد تحققا فيه، فأولهما أن لفظ (كميت) لون للفرس الذي تضرب حمرة إلى السواد في لمعان، وهذه الصفة خاصة ثابتة له، وثانيهما أن هذه الصفة قد غلب استعمالها مفردة للدلالة على الفرس، فإذا قيل: الكميت، انصرفت الدلالة إلى الفرس حتى أصبحت خاصة به، ألا ترى قول الزجاجي: "وقد يغلب الاسم أو الصفة أو اللقب على شيء، فيُعْرَفُ به خاصة دون غيره ممن هو في معناه، ألا ترى أن الفقه الفهم يقال: فقهِت الحديث مثل فهمت، ورجل فقيه وفقه، أي فهم، ثم صار الفقيه علم الدين خاصة، فإذا قيل رجل فقيه، فإنما يراد العالم بأمر الشريعة، وإن كان كل من فهم علماً وحذقه فهو فقيه به"⁽³⁴³⁾.

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةُ الْمُصْطَفَاةُ إِمَّا مَخَاصِنًا وَإِمَّا عِشَارًا
(343) الإيضاح في علل النحو ص 89-90

ويلاحظ أن المنعوت في قول الأعشى (وكل فرس كميت) واقع مضافاً إليه، وهذا ما تكرر في شعره، أعنى وقوع المضاف إليه منعوتاً محذوفاً، وإضافة الاسم إلى الصفة، حيث جاء ذلك في خمسة عشر موضعاً⁽³⁴⁴⁾ من المواضع التي سبق الإشارة إليها، ويوضح ابن هشام ذلك في تعليقه على قول الأعشى⁽³⁴⁵⁾ :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا * * وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمَسْهَدَا *
*

فيقول: "حذف المضاف إلى ليلة، والمضاف إليه ليلة، وأقام صفته مقامه، أي: اغتماض ليلة رجل أرمد"⁽³⁴⁶⁾، وهذا الأمر يدحض رؤية برجستراسر، حيث يرى أن "حذف الموصوف وإضافة الاسم إلى الصفة من النوع الغريب في الإضافة، أي أنه غير مألوف"⁽³⁴⁷⁾، كما نشير إلى أنه إذا كان بعض النحاة كالسيرافي وابن جني⁽³⁴⁸⁾... يقصرون هذا على الضرورة، فذلك لعدم التفاتهم إلى تضايف القرائن، والترخص في بعضها عند أمن اللبس⁽³⁴⁹⁾، وبناء على ذلك فليس ذلك من الضرورة في شيء.

وإذا كان الشرطان قد تحققا في الموصوف المحذوف في قول الأعشى (وكل كميت)، فإنه على العكس من ذلك وجدت شواهد في شعره لم يتحقق الشرطان فيها، الأمر الذي استلزم وجود قرينة من سياق لفظي أو حالي، نحو قوله⁽³⁵⁰⁾ :

وَمِنْ نَسْجِ دَاوُودَ مَوْضُونَةً * * تُسَاقُ مَعَ الْحَيِّ عَيْرًا فَعِيرًا *
*

⁽³⁴⁴⁾ الـديوان، نحـو 26 / 79،

0 14/385، 39/11، 349/28، 343/50، 255/1، 195/60، 185/103

⁽³⁴⁵⁾ السابق 0 1/185

⁽³⁴⁶⁾ مغنى اللبيب ص 813، ويُنظر: المحتسب 0 121/2

⁽³⁴⁷⁾ برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية ص 152-153 0

⁽³⁴⁸⁾ سر صناعة الإعراب 0 285-284/1

⁽³⁴⁹⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 251 0

⁽³⁵⁰⁾ الديوان 0 45/149

فكلمة (موضونة) في قوله (ومن نسج داوود موضونة) صفة لموصوف محذوف، والبنية الأساسية: ومن نسج داوود دروعاً موضونة، وقد دخل هذا القول عنصر تحويل بحذف الموصوف جوازاً لدلالة السياق اللفظي عليه في كلمتي (نسج داوود)، حيث إنه من المعروف أن نسج داوود هو الدروع السابغات، ومعنى دروع موضونة، أي منسوج بعضها فوق بعض. فالأصل عدم الحذف، وإذا حُذِفَ المنعوت فلا بد من دليل قوى حالي أو لفظي على نحو ما سبق، وإذا كان ابن يعيش قد ذهب إلى أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر للضرورة الشعرية⁽³⁵¹⁾، فإن هذا "يدعونا إلى النظر للشعر على أنه ذو تراكيب خاصة تُتيح في الشعر ما لا يباح في النثر إلا على قلة"⁽³⁵²⁾ وطرح مصطلح الضرورة على أن يكون التعامل مع هذه الأشياء على أنها من خصائص لغة الشعر.

رأي ومناقشة :

مما سبق يتبين لنا أن حذف الموصوف يترتب عليه إقامة النعت محله، وسعيًا للوحدة الموضوعية بين أجزاء البحث وعدم إعادة الكلام مرة أخرى في فصل الإحلال نقول: إن هذه الصفة التي تحل محل الموصوف يجب أن تكون مفردة⁽³⁵³⁾ فلا يصح أن تكون جملة أو شبه جملة، والسبب في ذلك واضح لا غموض فيه، فالمنعوت قد يشغل وظيفة المبتدأ والفاعل وغير ذلك مما لا يصح أن يأتي جملة، كما هو الحال في شعر الأعشى، وهو الأمر الذي جعل ابن جني يصف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بالضعف، فيقول: "ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن، ألا تراك لو قلت: مررت بquam أخوه، أو: لقيت وجهه حسن، لم يحسن"⁽³⁵⁴⁾.

لكني لا أتفق مع ابن جني في وصف حذف الموصوف وإحلال الصفة محله بالضعف نظراً لعدم جواز حذف الموصوف وإحلال الصفة محله عند كونها جملة أو شبه جملة؛ لأن إحلال

⁽³⁵¹⁾ يُنظر: شرح المفصل 59/3، ود. محمود نحلة: الاسم والصفة في النحو الغربي والدراسات الأوربية ص 44-45، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1994 0

⁽³⁵²⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 250 0

⁽³⁵³⁾ يُنظر: شرح التصريح على التوضيح 118/2 0

⁽³⁵⁴⁾ الخصائص ص 268/2 ويُنظر: شرح جمل الزجاجي 588/2 وما بعدها حيث ذكر ابن عصفور مواضع أخرى لا يجوز فيها حذف الموصوف وإنابة الصفة عنه، ومغنى اللبيب ص 100-101، والإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص 220-223 0

الصفة محل الموصوف يضيف إلى التركيب بعداً دلاليّاً يرتبط بالسياق لا تستطيع إدراكه لو لم يحدث الحذف والإحلال معاً.

وقد بين ذلك أحد الباحثين في قوله: "وضع الصفة موضع الموصوف قد يكسب الكلام ثراءً أو اتساعاً في المعنى لا يمكن إدراكه إلا بهذه الإنابة، فالعدول عن ذكر الموصوف في بعض الأحيان قد يكون لأن له تصوراً محدداً في الذهن. فحذفه وذكر صفته بدلاً منه يؤدي إلى تعدد الاحتمالات الذهنية لهذا الاسم المحذوف، الذي هو في الغالب اسم جامد يدل على الذات أو المعنى. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا، وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا، وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا، فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾⁽³⁵⁵⁾ فكما نرى قد عدل القرآن الكريم عن ذكر الموصوفات الجوامد وأقام الصفات المشتقات مقامها، فكثرت الاحتمالات، وتعددت التفسيرات عند كبار المفسرين ممن لهم بصر باللغة وإدراك لأسرارها⁽³⁵⁶⁾ قال أبو حيان معلقاً على هذه الآيات: لَمَّا كانت الموصوفات المقسم بها محذوفات، وأقيمت صفاتها مقامها، وكان لهذه الصفات متعلقات مختلفة اختلفوا في المراد بها⁽³⁵⁷⁾... وهكذا نرى تعدد التفسيرات لهذه الآية بحسب فهم كل عقل لها.

ويُرجع الدكتور نحلة هذا التعدد إلى وضع المشتق موضع الجامد⁽³⁵⁸⁾، ولكنه - في رأيه - (وهو ما أوافق هذا الباحث "مصطفى شعبان" عليه) يرجع أساساً إلى وضع الصفة موضع الموصوف، وهو قصد مقصود، عمد إليه القرآن الكريم تحقيقاً لهذا الغموض الفني الذي يوقظ الذهن، ويقتضى وعياً وانتباهاً ومشاركة من القارئ أو السامع، لنتم له المتعة الفنية من اكتشاف المعنى المراد أو ما يقرب منه، كما أنه يطلق العنان للأفكار والعقول كي تتصور المقصود، كل حسب قدرته على الإدراك والتصور والتخيل، مما يؤدي إلى ثراء الدلالات⁽³⁵⁹⁾.

⁽³⁵⁵⁾ سورة النازعات، الآيات 1-5 0

⁽³⁵⁶⁾ د. محمود نحلة: لغة القرآن في جزء عم، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981

ص426.

⁽³⁵⁷⁾ البحر المحيط 0 418/8

⁽³⁵⁸⁾ لغة القرآن في جزء عم ص428 0

⁽³⁵⁹⁾ الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص223-225، بتصرف يسير 0

ففي قول الأعشى السابق ذكره (ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا)، عدل الشاعر عن ذكر الموصوف لكي يوقظ ذهن المتلقي ويشاركه في البحث عن المحذوف من أجل تشكيل المعنى وبيان هل المقصود أن هناك ليلة اسمها ليلة أرمدا أم المقصود ليلة رجل أرمدا، فإذا به يدرك أن المحذوف اسم جامد لذات وأن المعنى: ألم تغتمض عينك اغتماض ليلة رجل أرمدا. وفي قوله⁽³⁶⁰⁾ :

وَكُلُّ دِلَاصٍ كَالأَضَاةِ حَصِينَةٍ ** تَرَى فَضْلَهَا عَنْ رَبِّهَا يَتَدَبَّدُبُ
*

نرى أن فيه موصوفاً محذوفاً في قوله: (وَكُلُّ دِلَاصٍ كَالأَضَاةِ)، وأن البنية الأساسية: وكل دروع دلاص كالأضاعة. فمن خلال المقارنة بين البنيتين يتبين لنا أن الشاعر لجأ إلى حذف الموصوف وذكر صفته بدلاً منه، وهو الأمر الذي ترتب عليه تعدد الاحتمالات الذهنية للموصوف وكنه هذا الشيء الذي وصفه بأنه أملس لين براق، هل هو درع أم صخرة مدلصة، أي دلصتها السيول فَلَيِّنَتْهَا أم أنه حجر شديد في استدارته⁽³⁶¹⁾.

فإذا به يجد أن المحذوف اسم جامد لذات وهو الدروع اللينة الملساء التي تبرق متموجة كأنها الغدران تغطي جسم لابسها وتحميه وتهتز عليه أطرافها، وذلك من خلال بحثه في معنى هذا البيت وعلاقته بما سبقه من أبيات، فإذا به يجد أن الشاعر في سياق هجائه للحارث بن وعله⁽³⁶²⁾ متعرضاً لكرم قومه عندما يحل بهم ضيف ما، فهم "قوم الأعشى" يمتلكون إبلاً غير معيب أصحابها، يقرون بها الضيفان، ولحومها وألبانها لمن ينزل بهم من الغرباء، ويقدمونها دية تفديه من دم القتلى حين يستخفي الأغنياء منه، وهو آمن في جوارهم تحميه خيل ادخرت للشدائد، تسرع إلى المستغيث، ضامرة البطن من سلالة (الصريح) و(أعوج)، جريئة لا ينالها كلال. وبجانب هذه الخيل تحميه أيضاً رماح مرنة، عيدانها اجتلبت من (الخط) وأسنانها مما صنع (أَبْرَى) و(شَرَعْبُ)، وسيوف بيض قاطعة لامعة كالبرق، ودروع لينة ملساء، تبرق متموجة مثل الغدران، تغطي جسم لابسها وتحميه، وتتذبذب عليه أطرافها، وذلك في قوله :

⁽³⁶⁰⁾ الديوان 0 28/255

⁽³⁶¹⁾ يُنْظَر: العين، مادة دلص0

⁽³⁶²⁾ الحارث بن وعله من بني رقاش، وهي امرأة، وأبوهم مالك بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكاية ابن صعيب بن علي بن بكر بن وائل0 يُنْظَر: الكامل في اللغة والأدب0 29/2

لَنَا نَعْمٌ لَا يَغْتَرَى الذَّمُّ أَهْلَهُ	***	تُعَقَّرُ لِلضَّيْفِ الْغَرِيبِ وَتُحْلَبُ
وَيُعَقَّلُ إِنْ نَابَتْ عَلَيْهِ عَظِيمَةٌ	***	إِذَا مَا أَنَا سٌ مُوسِعُونَ تَعَبُّوا ⁽³⁶³⁾
وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصِّيَاحِ مَضُونَةٌ	***	سِرَاعٌ إِلَى الدَّاعِي تَنْتُوبُ وَتُرَكَّبُ ⁽³⁶⁴⁾
عَنَاجِيحٌ مِنْ آلِ الصَّرِيحِ وَأَعْوَجٍ	***	مَغَاوِيرٌ فِيهَا لِلأَرِيبِ مُعَقَّبُ ⁽³⁶⁵⁾
وَلَدُنٌ مِنْ الخَطِي فِيهِ أَسِنَّةٌ	***	نَخَائِرٌ مِمَّا سَنَّ أَبْرَى وَشَرَعَبُ ⁽³⁶⁶⁾
وَبِيضٌ كَأَمْثَالِ العَقِيقِ صَوَارِمٌ	***	نُصَانٌ لِيَوْمِ الدَّوْحِ فِينَا وَتُخَشَبُ ⁽³⁶⁷⁾
وَكَوْلٌ دِلَاصٍ كَالأَضَاةِ حَصِينَةٌ	***	تَرَى فَضْلَهَا عَنْ رَبِّهَا يَتَذَبذَبُ ⁽³⁶⁸⁾

فَبَحَثُ المتلقي عن المحذوف وإدراكه له من خلال علاقة البيت بالأبيات السابقة يفضي بنا إلى إدراك التماسك النصي داخل النص، هذا التماسك الذي عرفه علماء النص بأنه "خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى"⁽³⁶⁹⁾ وبذلك يكون المتلقي قد شارك المبدع في تشكيل المعنى أيضاً.

وهكذا نرى أن إحلال الصفة محل الموصوف نتيجةٌ لحذف الموصوف، وأن هذا الأمر لا ينبغي أن يوصف بالضعف؛ لأنه يؤدي إلى الاتساع في المعنى وثرائه بالإضافة إلى توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري عن طريق الحذف والإحلال معاً، وأن حذف المنعوت قد شغل مجموعة من الوظائف النحوية في شعر الأعشى متوفراً فيه شرطى حذف المنعوت اللذين ذكرهما ابن قيم الجوزية، وما لم تتوفر فيه الشروط وجدت معه قرينة من سياق لفظى أو حالى، فقويت الدلالة عليه.

⁽³⁶³⁾ يعقل: تدفع الدية لأهل القتيل عن القاتل 0

⁽³⁶⁴⁾ مصونة: أى أفراس مصونة لوقت الحاجة 0

⁽³⁶⁵⁾ عناجيح: ضمير الصريح وأعوج: فرسان مشهوران 0 معقب: غزو يعقبه غزو 0

⁽³⁶⁶⁾ لدن: مرن 0 الخطى: المنسوب إلى الخط، وهو مكان بيع الرماح على البحر 0 أبرى

وشرعب: رجلان من صناع الرماح 0

⁽³⁶⁷⁾ الدوخ: الذل 0 تخشب: تصقل 0

⁽³⁶⁸⁾ الدلاص: اللين البراق 0 الأضاة: غدیر الماء 0

⁽³⁶⁹⁾ بلاغة الخطاب وعلم النص ص 263، ويُنظر: أيضاً ص 260 وما بعدها حيث التماسك

ودور المتلقى، ويُنظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ص 97 0

حذف الصفة

الأصل في النعت أن يُذكر مع منوعته، سواء أكان ذلك في الشعر أم في النثر، نحو قول الأعشى⁽³⁷⁰⁾ :

تَقْطَعُ الْأَمْعَزَ الْمُكْوَكِبَ وَخَدًا * * * بَنَاجٍ سَرِيْعَةٍ الْإِيْغَالِ⁽³⁷¹⁾
*

فقوله: (تَقْطَعُ الْأَمْعَزَ الْمُكْوَكِبَ) جملةٌ خبريةٌ فعليةٌ مثبتةٌ، نمطها جملةٌ فعليةٌ فعلها متعدٍ، وصورته: فعل+فاعل "ضمير مستتر" +مفعول به+نعت.

والشاعر في سياق توجيه الحديث إلى محبوبته (جُبَيْرَة) موضحاً أن الذي شغله عنها أسفار طويلة عبر الصحراء بناقته التي تقطع الأرض الغليظة المتوقدة من شدة الحر بخطى واسعة وقوائم طويلة سريعة الإيغال.

والناظر في قوله: (الأمعز المكوكب) يجد أن النعت (المكوكب) قد ترابط مع منوعته (الأمعز) مطابقاً إياه في الأفراد والتذكير والنصب، وهي الوسائل التي "يقدمها النظام اللغوي لترابط النعت بالمنعوت وتمييزه من غيره من أنواع التوابع الأخرى. فما ينعى وما لا ينعى، وما ينعى به وما لا ينعى به والمطابقة في الإعراب والنوع والعدد والتعيين إلا في مواضع محددة، كل ذلك يعين على تماسك النعت بمتبوعه"⁽³⁷²⁾، ومن ثم التماسك النصي في شعر الأعشى.

ورغم هذا الترابط فإن حذف الصفة "النعت" يُعدُّ من أنواع الحذف الواردة في اللغة جوازاً عند وجود الدليل الحالى أو اللفظى، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ

⁽³⁷⁰⁾ الديوان 0 26/57

⁽³⁷¹⁾ الأمعز: ما غلظ من الأرض-المكوكب: المتوقد من شدة الحر-وخداً: بخطى واسعة-

نواج: قوائم- الإيغال: أوغل في السير أى ذهب وبالغ وأبعد

⁽³⁷²⁾ بناء الجملة العربية ص 145 0

سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٣٧٣﴾ حيث تقدر صفة محذوفة بـ (صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك، أي بكلمة صالحة، والسياق اللفظي يقتضى ذلك؛ لأن "تعييبها يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة حنئذ، وقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ﴿٣٧٤﴾، أي سُلِّطت عليه، بدليل ﴿مَا تَذُرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ ﴿٣٧٥﴾ الآية" (٣٧٦).

فالملاحظ أنّ الدليل سواء أكان حالياً أم لفظياً يسوّغ حذف الصفة، هذا بالإضافة إلى أنه يبدو لي كما يرى أستاذي أن "حذف الصفة في اللغة يكثر في سياق النفي حين ينفي المتكلم شيئاً ثابتاً بقرينة العقل أو غيرها من القرائن، فهو في هذه الحالة لا يريد النفي المطلق، وإنما نفي الشيء مقيداً بصفة مخصوصة... كما في قولنا في صفة إنسان إنه ليس بشاعر أو ليس بكاتب أو ليس بإنسان مع ثبوت هذه الصفات أو مثلها له، فالمقصود من المتكلم تقييد هذه الصفات بصفات أخرى، أي أنه ليس بشاعر مجيد أو يعتد به أو ذى بال... إلخ، وهو ما يفهمه السامع. وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أشهر وأكثر في اللغة من حذف الصفة وإبقاء موصوفها مع نية معناها" (٣٧٧).

ولمّا استقرت شعر الأعشى لم أجد حذفاً للصفة إلا في أربعة مواضع، نحو قوله (٣٧٨):

لَيْسُوا بِعَدْلٍ حِينَ تَدُّ * * سُبُّهُمْ إِلَىٰ أَخَوَىٰ فَرَارَهُ
* * *

فقوله: (تَسُبُّهُمْ إِلَىٰ أَخَوَىٰ فَرَارَهُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعد وصورة نمطها:

فعل+فاعل مستتر+مفعول به+ جار ومجرور+مضاف إليه.

والبنية الأساسية لهذه الجملة: تنسبهم إلى أخوى فزارة الماجدين.

فعل+فاعل مستتر+مفعول به+ جار ومجرور+مضاف إليه+نعت محذوف

(373) سورة الكهف، الآية 79 0

(374) سورة الأحقاف، الآية 25 0

(375) سورة الداريات، الآية 42 0

(376) يُنظر: مغنى اللبيب ص818، الكتاب2/195، شرح المفصل 3/59، Cohesion in

English, pp,163-166.

(377) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص247 0

(378) الديوان34/207، ويُنظر: أيضاً61/62، 12/127، 18/311 0

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف النعت في البنية الظاهرة حذفاً جائزاً، فتحوّلت إلى:

تنسبهم إلى أخوى فزاره

وقد جاء هذا الحذف متوافقاً مع النسج الشعري، حيث إن حذف النعت (الماجدين) يتيح للشاعر اتحاد البيت مع غيره من أبيات القصيدة في القافية، فأوجز وحذف.

وقد دل سياق الحال على النعت المحذوف، حيث إن الشاعر في هذه القصيدة يهجو شيبان بن شهاب الجحدرى مفتخراً بقومه في مواجهة بنى فزاره الماجدين في نظر شيبان بن شهاب الجحدرى "والأعشى يتناول في هذه القصيدة بعض بنى فزاره بالهجاء مُصَغِّراً من شأنهم، حاطاً من قدرهم مقارنةً بينهم وبين أشرف قومه، والظاهر أن هؤلاء الذين يهجوهم من (فزاره) كانوا يعينون بنى جحدر على قوم الأعشى"⁽³⁷⁹⁾.

والجدير بالذكر أن الحذف لدلالة الحال في شعر الأعشى فيما يخص الصفة قد جاء متوافقاً مع رأي النحاة من دلالة الحال أو اللفظ على الصفة المحذوفة، يقول ابن جنى: "وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك"⁽³⁸⁰⁾.

ويلاحظ من خلال دراسة مواضع حذف النعت أن النعت الذي يمكن تقديره قد جاء مطابقاً لمنوعته في الإعراب والنوع والعدد باعتبارها بعض الوسائل التي ينص عليها النظام اللغوي لترابط النعت مع المنعوت، بالإضافة إلى الترابط في مواضع نكر النعت مع منعوته على نحو ما بينا في بداية الحديث، وهذا الترابط أو التماسك هو الذي يفسر لنا تفوق مواضع ذكر النعت مع منعوته على حذفه، فالنعت أنفع لمنوعته غالباً من الناحية دلالية؛ لأنهما كالاسم الواحد⁽³⁸¹⁾.

حذف المعطوف

⁽³⁷⁹⁾ يُنظر: الديوان ص 202 حيث تقديم الدكتور محمد حسين للقصيدة، وكذلك شرح البيت

ص 206

⁽³⁸⁰⁾ الخصائص 372/2-373- ويُنظر: 0 371/2

⁽³⁸¹⁾ يُنظر: الكتاب 421/1-422، وحول دور النعت في تحقيق التماسك النصي يُنظر: علم اللغة

النصي بين النظرية والتطبيق 1/265-274، 266-275

لمّا كانت اللغة العربية تنجح إلى الإيجاز، فإنها تلجأ إلى حذف ما يتكرر من عناصر، نحو حذف المعطوف، والاكتفاء بالمعطوف عليه، مع وجود ما يدل على ذلك في السياق - على نحو ما مر بنا في حذف الخبر جوازاً عند عطفه على مبتدأ ذكر خبره، وحذف المضاف عند كونه معطوفاً على مماثل⁽³⁸²⁾ - نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا﴾⁽³⁸³⁾، "فالتسوية تقتضى شيئين يسوى بينهما أو تبغى تساويهما، وقد ذكر أحدهما، وهو "من أنفق من قبل الفتح وقاتل"، وحذف الآخر لدلالة قرينة "لا يستوى" عليه، ولورود ذكره في الجملة التالية، فتقدير الجملة الأولى: لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل، فحذف المعطوف، واو العطف... والعطف بعامّة موضع يكثر فيه الحذف لِمَا فيه من طول الكلام وتكرار للعناصر التي يمكن الاستغناء عنها لورود مثلها أو مقابلها، ويرد في الأسماء والأفعال والجمل"⁽³⁸⁴⁾.

وقد ورد حذف المعطوف حالة كونه اسماً في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً، نحو قوله⁽³⁸⁵⁾:

إِلَى مَلِكٍ كَهَلَالِ السَّمَاءِ * * ءِ أَزْكَى وَفَاءً وَمَجْدًا وَخَيْرًا
*
*
*

فالبنية الأساسية لقوله: (أَزْكَى وَفَاءً وَمَجْدًا وَخَيْرًا) هي :

أزكى وفاء وأزكى مجداً وأزكى خيراً

ومن خلالها يلاحظ أن المعطوف قد حذف في البنية الظاهرة لما سبق ذكره "أزكى" وهو الأمر الذي يدل على ميل اللغة إلى حذف العناصر المكررة إيجازاً واختصاراً، فالشاعر في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي، واصفاً إياه بأنه كهلال السماء، ثم وفاء ومجداً وكرماً، ولم يلجأ إلى تكرار

⁽³⁸²⁾ يُنظر: ص 64- من هذا البحث حيث إن مواضع حذف الخبر في العطف داخلية في إحصاء حذف المعطوف هنا بالإضافة إلى مواضع حذف المضاف حالة كونه معطوفاً على مماثل، نحو 0 36/5، 173/119

⁽³⁸³⁾ سورة الحديد، الآية 10 0

⁽³⁸⁴⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 220-222، ويُنظر: شرح المفصل 75/3، ومعنى

الليب 0 628-627/2

⁽³⁸⁵⁾ الديوان 34/147، ويُنظر: 115/55، 207/17، 133/7، ود. محمد الخطابي،

لسانيات النص، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص 229 0

المعطوف طلباً للإيجاز، أضيف إلى ذلك إسهام هذا الحذف في استقامة المتقارب وتصحيح القافية، فلا يخفى أن تقطيع الشطر الثاني هكذا :

أزكى/ وفاء/ ومجداً/ وخيراً

فعولن فعولن فعولن

ولو أن الشاعر لجأ إلى تكرار المعطوف "أزكى"، لأدى ذلك إلى اضطراب في الوزن بوجود ضرب من المتقارب غير موجود في شعرنا العربي، ولما استقرت كلمة القافية برويها وهو حرف الراء في مكانها المراد.

حذف الحال

يُحذفُ الحال في اللغة بكثرة حالة كونه قولاً استغنى به عن المفعول، ورغم ذلك فإن ابن جنى يرى أن حذفه "لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه"⁽³⁸⁶⁾. فابن جنى يرى أن الغرض من الحال التوكيد وإذا حُذِفَ انعدمت الفائدة في التوكيد، لكن حذفه ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽³⁸⁷⁾، أي: قائلين: سلام عليكم، وهذا الأمر يؤكد حذف الحال لقرينة، وأن أكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عن المقول⁽³⁸⁸⁾ وقد ورد حذف الحال في شعر الأعشى في ستة مواضع، نحو قوله⁽³⁸⁹⁾ :

فَلَمَّا أَتَانَا بُعِيدَ الْكَرَى * * سَجَدْنَا لَهُ وَرَفَعْنَا عَمَارًا

*

فقوله: (ورفعنا عماراً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ وصورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به

⁽³⁸⁶⁾ الخصائص 380/2، ويُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 223 0

⁽³⁸⁷⁾ سورة الرعد الآيتان 24، 23 0

⁽³⁸⁸⁾ يُنظر: شرح الأشموني 338/2 0

⁽³⁸⁹⁾ الديوان 49/101، ويُنظر: 49/93، 149/7، 163/7، 283/49، 413/6، 24/9 0

والبنية الأساسية: ورفعنا أيدينا قائلين عماراً، ويرمز لها بالشكل الآتي :

فعل+فاعل+مفعول به للفعل+حال+مفعول به لاسم الفاعل

وقد دخل هذه البنية عنصر تحويل بحذف مفعول الفعل ثم حذف الحال-وهو ما يهمننا هنا- حذفاً جائزاً، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: ورفعنا عماراً.

ويعضد ذلك قول الدكتور محمد حسين عند شرحه لهذا البيت والبيت السابق عليه⁽³⁹⁰⁾، فيقول: "وكان الشاعر قد سحب الممدوح في بعض غاراته بمكان اسمه (لَعْلَعُ)، وتعرض للوقوع في الأسر، حتى أنقذ مع صحبه بدخول الممدوح عليهم آخر الليل مظفراً، فسجدوا شكراً وتعظيماً، رافعين أيديهم بالريحان-تحية الملوك- هاتين (عمرك الله)"⁽³⁹¹⁾.

فالملاحظ أن السياق قد دل على الحال المحذوف، وذلك من قوله (رفعنا)، بالإضافة إلى كلمة (عماراً) أي: عمرك الله، وذلك لا يكون إلا قولاً، وعلاقة هذا الحذف بالدلالة واضحة، وهي الإيجاز لدلالة السياق على المحذوف، ولا يخفي ما لهذا الحذف أيضاً من أثر في استقامة وزن المتقارب واستقرار كلمة القافية في مكانها.

حذف التمييز

يُعَدُّ التمييز سواء أكان تمييز نسبة أم تمييز ذات من وسائل التفسير والبيان وإزالة الغموض في الاحتمالات الدلالية للمميز الذي يتصف في معظم حالاته بالإبهام. وقد يعرف ما يزيل هذا الإبهام من قرينة ما وهنا "يجوز ذكر المبهمات بدون تمييز"⁽³⁹²⁾ وفي ذلك يقول ابن يعيش: "علم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس. وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض. ولذلك سُمِّيَ تمييزاً وتفسيراً. وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد. فالجملة قولك "طاب زيد" مسندة إليه، والمراد شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة، كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك. وكذلك التصبب والتقوّ يكون من أشياء كثيرة"⁽³⁹³⁾.

⁽³⁹⁰⁾ البيت السابق هو قوله: فَيَأْتِيْلِي لِي فِي لَعْلَعِ كَطَوْفِ الْعَرَبِ يَخَافُ الْإِسَارَا

⁽³⁹¹⁾ الديوان ص 100 0

⁽³⁹²⁾ يُنْظَرُ: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 251 0

⁽³⁹³⁾ شرح المفصل 2/70 0

وتجدر الإشارة إلى أن الإبهام الناتج عن حذف التمييز هنا هو الإبهام التركيبي، وليس الإبهام المفرد. ونعنى بالإبهام التركيبي ذلك الإبهام "الحادث بسبب تركيب جزء أو أكثر من أجزاء الجملة بعضه مع بعض مما يؤدي إلى غموض ما يزول بمجىء عنصر آخر واجتلابه، وهذه الأجزاء وهي مفردة مستقلة لم يكن فيها هذا الغموض. وهذا النوع من الإبهام يصدق على تمييز النسبة والحال خاصة أو أي تركيب آخر يؤدي إلى الإبهام"⁽³⁹⁴⁾.

وقد ورد التمييز محذوفاً جوازاً في شعر الأعشى في ثلاثة عشر موضعاً، نحو قوله⁽³⁹⁵⁾:

أَهْوَدَ وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَاجِدٌ * * * وَبَحْرُكَ فِي النَّاسِ يَعْلُو الْبُحُورَا

*

فقوله: (يَعْلُو الْبُحُورَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، وصورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به.

وإذا كانت البنية الأساسية لهذه الجملة هي: يعلو هو البحوراً جيداً، التي يمثلها الشكل: فعل+فاعل+مفعول به+تمييز، فإنه عند ظهورها في البنية الظاهرة قد تحولت إلى:

فعل+فاعل مستتر+مفعول به+ϕ

حيث استتر الفاعل وحذف التمييز، وما يهمننا هنا هو حذف التمييز الذي حذف لدلالة القرائن عليه، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي قائلاً له: يا هوذ- وأنت امرؤٌ ماجد يفوق جودك كل جود- لقد كثرت نعمك عليّ، وتعددت أيديك وكثر تقصيري⁽³⁹⁶⁾ فقد دل السياق ولفظ البحور المذكور في البيت على أن ثمة تمييزاً محذوفاً يمكن أن يكون تقديره: وبحرك في الناس يعلو البحور جيداً.

⁽³⁹⁴⁾ تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي ص 143، ويُنظر: أيضاً ص 167

0

⁽³⁹⁵⁾ الديوان 36/147 ويُنظر: 15/79، 15/109، 117/109، 15/38، 119/123، 14/43، 33، 159/223، 60/271، 23/31، 369/369
0 26/25، 369

⁽³⁹⁶⁾ يُنظر: السابق ص 146 حيث الشرح لهذا البيت والتالي له حيث يقول الشاعر:

مَنْنَتَ عَلَيَّ الْعَطَاءَ الْجَزِيلَ وَقَدْ قَصَّرَ الضَّنُّ مِنِّي كَثِيرًا

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيت من المتقارب وقد دخل عروضه القصر، فتحولت فعولن إلى فعول بحذف ساكن السبب الخفيف من آخر التفعيلة وإسكان ما قبله 0

وذلك حتى يتضح التفسير والبيان ويُرفع الإبهام والغموض الناتج عن الاحتمالات الدلالية المختلفة التي ينصرف إليها ذهن المتلقي-الذي يريد الشاعر منه البحث عن المحذوف ومشاركته في المعنى- من جراء هذا الحذف، فإذا به يتوصل إلى التمييز المحذوف لتعظيم الممدوح وتقديره. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هذا الإبهام الناتج عن حذف التمييز والذي أوضحه السياق "أمرٌ يدل بوضوح على أثر المعنى في مجيء اللفظ والتركيب بشكل معين، ويتمثل هذا السبب في أن الإبهام نفسه يكون مقصوداً للدلالة على معنى التفخيم والتعظيم"⁽³⁹⁷⁾.

ويمكن القول إن التمييز هنا محول عن الفاعل وأصله التركيبي: وبحرك في الناس يعلو جوده البحورا، ولكن الشاعر عدل عن هذه الصياغة لضرب من المبالغة والتأكيد بحذف ما يدل على المبالغة والتأكيد لكون ممدوحه (هودة بن علي الحنفي) ظاهر العطاء والجود ولا يحتاج إلى مبالغة وتأكيد لهذه الصفات، وهو الأمر الذي يؤكد ترابط التمييز المحذوف مع جملة إذ "إن الفعل مسند إلى مجموع الفاعل والتمييز معاً من حيث المعنى"⁽³⁹⁸⁾ مما يؤكد أن "ارتباط التمييز بالفعل أقرب إلى ارتباط الإسناد، وهو يعتمد على المعنى أكثر من اعتماده على شيء آخر"⁽³⁹⁹⁾. ومنه أيضاً قوله⁽⁴⁰⁰⁾:

مَضَى لِي ثَمَانُونَ مِنْ مَوْلِدِي * * كَذَلِكَ تَفْصِيلُ حُسَابِهَا
*

فقوله: (مَضَى لِي ثَمَانُونَ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازمٍ، وصورة نمطها:

فعل+جار ومجرور+فاعل

والبنية الأساسية بعد إعادة الترتيب هي: مضى ثمانون عاماً لى

فعل+فاعل+تمييز+جار ومجرور

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف التمييز جوازاً في بنية السطح، فتحولت إلى: مضى لى ثمانون، وقد حُذِفَ التمييز لدلالة السياق عليه وهو (سنة أو عام) والذي سوَّغ هذا التقدير أن العادة جرت

⁽³⁹⁷⁾ تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي ص159، ويُنظر: شرح

الرضي 0 406/2

⁽³⁹⁸⁾ بناء الجملة العربية ص136، ويُنظر: شرح ابن يعيش للمفصل 0 75/2

⁽³⁹⁹⁾ السابق ص136

⁽⁴⁰⁰⁾ الديوان 0 23/223

على حساب العمر بالسنين⁽⁴⁰¹⁾، أضف إلى ذلك ما لهذا الحذف من دور في استقامة وزن المتقارب وتصحيح القافية.

سمات حذف الأسماء في شعر الأعشى :

يمكن إيجاز أهم سمات حذف الأسماء في شعر الأعشى، بجانب ما تقدم في التحليل فيما يلي:
اتَّسم حذف الأسماء بتفوق مواضع الحذف الجائز على مواضع الحذف الواجب، ويبدو ذلك واضحاً في حذف المبتدأ والخبر، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن الشاعر لجأ إلى ذلك ليصرف ذهن المتلقي إلى البحث عن المحذوف، ومن ثم الدلالة التي يريدها مشاركاً إياه في تشكيل المعنى.

رغم الحرية التي يتيحها الحذف الجائز للأسماء في التعبير عن المعنى المراد، فإن الأعشى قد لجأ إلى الحذف الواجب لدلالة خاصة يريدها، وذلك عند بناء الفعل لغير الفاعل وتغيير نمط الجملة من البناء للمعلوم إلى المجهول، أي أن النمط العام للجملة قد تغير نتيجة المعنى، وهنا أمكن للمتلقى الوقوف أمامه رغم كونه واجباً.

ظهر من خلال حذف الأسماء أن الحذف كان من الثاني دائماً لدلالة الأول عليه طبقاً للقاعدة العامة في الحذف.

اتَّسمت مواضع حذف الأسماء بتحقق أهم شرط من شروط الحذف في الدرس النحوي، وهو ضرورة وجود الدليل على المحذوف لفظياً أو حالياً، بالإضافة إلى وضوح المعنى وعدم اللبس.

اتسم حذف الأسماء بإتاحة الحرية للأعشى في الحفاظ على الوزن العروضي وتصحيح القافية باستقرار الكلمة المرادة لدلالة ما يركِّز عليها الشاعر، وبرويها المراد في آخر البيت، حتى إن ما وصف بأنه حذف جائز نتيجة الصناعة النحوية قد أسهم في هذا الأمر.

طُبِعَ حذف الأسماء في شعر الأعشى بأنه في بعضٍ منه كان بسبب كثرة الاستعمال كما في حذف لا النافية للجنس وحذف الفاعل جوازاً.

⁽⁴⁰¹⁾ يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 224 0

يضاف إلى ذلك أن طول الكلام بالمحذوف كان سبباً لحذف بعض الأسماء كما في حذف المفعول اختصاراً، وكذلك لعلم المخاطب كما في المبتدأ والفاعل، أو أن الفعل والعادة قد دلا على المحذوف كما في حذف الموصوف، أضف إلى ذلك تدخل الوزن والقافية كسبب ضمن الأسباب.

اتسمت مواضع حذف الأسماء بأن ثمة أغراضاً دلالية وراء هذا الحذف، نحو حذف المبتدأ والخبر والمفعول والمعطوف للإيجاز والاختصار، ونحو صيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له في مقام ما كما في حذف الفاعل، والتركيز على الحدث المستفاد من الفعل دون الفاعل كما في حذف الفاعل أيضاً والمفعول، ونحو العلم بالمحذوف كما في حذف المبتدأ والخبر، أو للاتساع في المعنى كما في حذف المضاف، أو للتفخيم والتعظيم من شأن الممدوح أو المحبوبة، بالإضافة إلى ما يرتبط بالسياق من أغراض ودلالات أخر. وكل ذلك يدل على أثر المعنى في مجيء اللفظ والتركييب على الهيئة التي ورد بها.

ظهر من خلال حذف الأسماء في شعر الأعشى أنه ليس للمحذوف عمل فيما تبقى من عناصر الجملة بعد الحذف، فلم يقو على ذلك كما في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك على خلاف الفعل عند حذفه كما سنرى في المبحث الثاني.

اتسمت بعض مواضع الحذف الجائز في شعر الأعشى بإتاحة القول بتعدد وجوه الإعراب في شعره وتأكيد ذلك عامة كما هو الحال في حذف المبتدأ والخبر نتيجة الاختلاف في تقدير المحذوف، واشتراك المبتدأ والخبر في علامة واحدة.

اتسمت بعض مواضع حذف الأسماء ببيان العلاقة بين الحذف والإحلال كما في حذف الفاعل حيث يحل محله المفعول أو أحق العناصر بذلك عند تعددها، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهذا الأمر يؤكد القول بأن الحذف أحد أسباب الإحلال.

إن ما سماه النحاة ضرورة ليس بضرورة على الوجه الصحيح، إنما هو من خصائص لغة الشعر التي تتيح مثل هذه الأمور لسبب ما، نحو حذف المبتدأ جوازاً في جواب الشرط الذي يُعلَّل بإهدار قرينة التضام ووروده في القرآن الكريم.

المبحث الثاني

حذف الأفعال

يعدُّ الفعل عمدة في الجملة الفعلية، معبراً عن الحدث مقترناً بالزمن، عاملاً، سواء أكان متقدماً أم متأخراً غالباً أم محذوفاً. ولذلك فإنه يُحذف جوازاً ووجوباً ويبقى عمله، وأعنى بحذف الفعل حذفه وحده أو مع مضمَر مرفوع أو منصوب أو معهما، سواء أكان لازماً أم متعدياً⁽⁴⁰²⁾، أي سواء أبقى شيء من عناصر الجملة أم لم يبق حيث تحذف الجملة كلها، وقد ورد حذف الفعل في شعر الأعشى في مائتين وواحد وسبعين موضعاً، منها مائتان وأحد عشر موضعاً وجوباً، وستون موضعاً جوازاً، سيكون جل الحديث عن الحذف جوازاً مع الإشارة والرصد للحذف وجوباً، لبيان مدى قوة عمل الفعل وتفوقه على ملحقاته.

أولاً: حذف الفعل جوازاً :

يُحذفُ الفعل جوازاً إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره"⁽⁴⁰³⁾ ويترد ذلك في سياق فعل القول، وفي باب الإغراء عند عدم تكرار الاسم المنصوب أو العطف عليه، وفي جواب الاستفهام، وفي سياق عطف النسق، وغير ذلك⁽⁴⁰⁴⁾، وفيما يلي عرض لما ورد من ذلك في شعر الأعشى.

أ- حذف فعل القول :

يرد في اللغة حذف فعل القول جوازاً، وتكاد كتب النحو تغص بهذا النوع من الحذف وبخاصة كتب الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا

⁽⁴⁰²⁾ يُنظر: مغنى اللبيب ص 827، ويُنظر: Cohesion in English, pp.167-173,192-193.

⁽⁴⁰³⁾ الكتاب 1/258-273. ويُنظر: المقتضب 2/151-3، 4/152، 230، 129/228،

وشرح المفصل 1/125 0

⁽⁴⁰⁴⁾ يُنظر: مغنى اللبيب ص 827، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 259، 255-

264، بناء الجملة العربية 208-209 0

صَبْرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٤٠٥﴾، فالتقدير: يقولون سلام عليكم، وقد ورد هذا النمط من الحذف في شعر الأعشى في أربعة مواضع على مدار الديوان، نحو قوله⁽⁴⁰⁶⁾ :

فَلَمَّا أَتَانَا بُعِيدَ الْكَرَى * * سَجَدْنَا لَهُ وَرَفَعْنَا عَمَارًا
*
*
*

فقوله: (وَرَفَعْنَا عَمَارًا) جملة فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها جملةٌ فعليةٌ (ذات فعلٍ متعدٍ) وصورته :

فعل+فاعل+مفعول، والبنية الأساسية لهذه الجملة هي :

ورفعنا أيدينا نقول عماراً

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+حال جملة فعلية "فعل+فاعل+مفعول به"

ومن خلال المقارنة بين البنيتين يتبين لنا حذف فعل القول في البنية الظاهرة أو السطحية، وتقديره: نقول نحن.

وهذا الحذف يمكن أن يُوجَّه على حذف الحال، وذلك على أساس أن المقدر مشتق، وتقدير الكلام: رفعنا أيدينا قائلين عماراً، وهو ما سبق تناوله في حذف الحال.

ومسوغ حذف فعل القول ينحصر في جنوح اللغة إلى الإيجاز ودلالة السياق عليه، وبذلك تتضح الدلالة أكثر، حيث إن الحذف أبلغ من الذكر⁽⁴⁰⁷⁾.

⁽⁴⁰⁵⁾ سورة الرعد، الآيتان 23-24 0

⁽⁴⁰⁶⁾ الديوان 49/101 ويُنظر: بقية المواضع 279/109، 341/34، 43/13، وخزانة الأدب 351/8 في تعليقه على قول الأعشى (الديوان 34/109) :

إِمَّا تَرِينَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكُ مَا نَحْفِي وَنُنْتَعِلُ

= حيث يرى أن تقدير الكلام-وهو ما نوافق عليه- فقلت لها إما ترينا 000 إلخ، وذلك على أساس أن ترتيب الأبيات هكذا:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِي عَالِيكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

إِمَّا تَرِينَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكُ مَا نَحْفِي وَنُنْتَعِلُ

وذلك يخالف ترتيب الديوان، إذ إن البيت الأول "قالت هريرة" يأخذ الرقم الحادي والعشرين في القصيدة والبيت الثاني "إما ترينا" يأخذ الرقم الرابع والثلاثين، ومما يؤيد رأى البغدادي ورأينا أن الدكتور محمد حسين قد التزم ترتيب البغدادي عند شرحه للأبيات، والمعنى النصي للقصيدة يؤيد ذلك 0

ب- حذف الفعل في سياق العطف :

يرد حذف الفعل في سياق العطف حذفاً جائزاً عند دلالة السياق على الجملة أو الجمل المحذوفة، سواء أكان هذا الحذف في الشعر أم في النثر⁽⁴⁰⁸⁾، وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في تسعة وثلاثين موضعاً، نحو قوله⁽⁴⁰⁹⁾ :

أَبَا تَابِتٍ أَوْ تَنْتَهُونَ فَإِنَّمَا * * * يَهِيمُ لِعَيْنَيْهِ مِنَ الشَّرِّ هَائِمٌ

*

فقوله: (أو تنتهون) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ معطوفة على جملةٍ محذوفةٍ فعليةٍ خبريةٍ منفية، والبنية الأساسية :

أبا ثابت لن تنتهوا أو تنتهون

فالواضح أن جملة (لن تنتهوا) محذوفة وقد تم هذا الحذف لدلالة السياق عليه، حيث إن الشاعر في سياق هجائه ليزيد بن مسهر الشيباني موجهاً الخطاب إلى بنى شيبان. ويتضح هذا الحذف أكثر من شرح الدكتور محمد حسين حيث يقول: "لن تنتهوا حتى يكون بيننا مثل هذا القتال العنيف أو تكسروا من حدتكم، فإنما جنون من خيّر الشر وخبّله الجهل والسفه على نفسه"⁽⁴¹⁰⁾. فالشاعر يخاطب بنى شيبان قائلاً⁽⁴¹¹⁾ :

وَلَنْ تَنْتَهُوْا حَتَّى تَكْسَرَ بَيْنَنَا * * * رِمَاخٌ بِأَيْدِي شُجْعَةٍ وَقَوَائِمٌ
وَحَتَّى يَبْيِثَ الْقَوْمُ فِي الصَّفِّ لَيْلَةً * * * يَقُولُونَ نَوْرٌ صُبْحٌ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ

ويستمر في بيان حالة القوم إلى أن يقول :

إِذَا مَا سَمَعْنَ الرَّجَرَ يَمْمَنَ مُقَدِّمًا * * * عَلَيْهَا أُسُودُ الزَّارَتَيْنِ الضَّرَاغِمُ

⁽⁴⁰⁷⁾ يُنظر: في حذف فعل القول: معنى اللبيب 827، دلالات التراكيب ص 254-255 عند

بيانه للأغراض الدلالية لهذا الحذف في القرآن الكريم، ومعاني القرآن للفراء 1/291 0

⁽⁴⁰⁸⁾ يُنظر: المقتضب 3/215، والأصول في النحو 2/65 0

⁽⁴⁰⁹⁾ الديوان 16/129 ويُنظر: بقية المواضع، نحو 47/59، 4/49، 77، 21/79،

29/97، 7/105، 27/223، 37/281، 17/5، 417/397 ويُنظر: خزانة

الأدب 9/571-572 0

⁽⁴¹⁰⁾ السابق ص 128 0

⁽⁴¹¹⁾ السابق 129، 127/12-15، 13-16 0

فمما يؤيد حذف الفعل (تنتهون) مع فاعله أن الشاعر ذكره في البيت الثاني عشر من القصيدة "ولن تنتهوا حتى تكسر بيننا..."، "فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضاً، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة. وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية"⁽⁴¹²⁾، لذا حذفه للإيجاز وعلم المخاطب من دلالة السياق عليه وتحقير شأنه "عدم الانتهاء"، أضف إلى ذلك أن (أو) هنا للعطف لإرادة معنى الإضراب، أي الإضراب عن عدم الانتهاء عن الحرب إلى الانتهاء عنها، وهو ما يريده الشاعر؛ لذا فإن التابع "تنتهون" شارك متبوعه المحذوف لفظاً لا معنى.

وتجدر الإشارة إلى أن الفعل إذا كان قد حُذِفَ في سياق العطف في حالة كونه معطوفاً عليه، فإنه قد حذف في حالة كونه معطوفاً، نحو قوله⁽⁴¹³⁾ :

تُلاقينَ قَيْساً وَأَشْياعَهُ ** يُسَعِّرُ لِلْحَرْبِ نَاراً فَنَاراً

*

فقوله: (تلاقين قيساً وأشياعه) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، فعلها متعدٍ إلى المفعول به، وصورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+حرف عطف+معطوف+مضاف إليه

والبنية الأساسية: تلاقين قيساً وتلاقين أشياعه، ومن خلال المقارنة بين البناء الظاهري والبناء الأساسي نجد أن الشاعر قد لجأ إلى حذف الفعل مع فاعله بعد حرف العطف في حالة كونه معطوفاً في سياق حديثه مع ناقته، وحثها على الصبر حتى تلاقى قيساً وتلاقى شيعته مساعير الحروب وأبطالها، وذلك الحذف للإيجاز ودلالة السياق عليه بسبق ذكره؛ أي أن الغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول (تلاقين)، فحذف (تلاقين) الثاني، لدلالة الأول عليه، فصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه على مذهب سيبويه

(412) اللغة العربية معناها ومبناها ص 221 0

(413) الديوان 29/97 0

وجماعة من المحققين⁽⁴¹⁴⁾، أضاف إلى ذلك ما لهذا الحذف من استقامة وزن المتقارب، واستقرار كلمة القافية في مكانها، الذي أراده الشاعر لها، فلو قال الشاعر :

تلاقين قيساً وتلاقين أشياعه

لزادت تفعيلة أخرى (فعولن) بعد التفعيلة الثانية، وهو ما يؤدي إلى انكسار وزن البيت. والناظر في شعر الأعشى يرى مواضع أخرى في سياقات أخرى قد حذف فيها الفعل جوازاً غير المواضع السابقة الذكر لدلالة السياق على المحذوف، وذلك في سبعة عشر موضعاً، نحو قوله⁽⁴¹⁵⁾ :

مُشَعَّعَةٌ كَأَنَّ عَلَى قَرَاهَا *** إِذَا مَا صَرَّحْتَ قِطْعاً سَهَاماً

فورود كلمة "مشععة" بالنصب يقتضى البحث عن عامل النصب فيها، وهو الفعل المتعدي الذي يمكن تقديره بناءً على معطيات السياق بقولنا: بدت، وعلى ذلك فالبنية الأساسية هي:

بدت مشععة

فعل+فاعل+مفعول به

والشاعر يقول قبل هذا البيت متحدثاً عن صبر وتحمل ناقته ومبادرته لصحبه من الشاربين بالراح في الصباح من دَنِّ أسود ضخم عتيق من نادر الخمر، ذات الرائحة النفاذة، التي تقضى على الزكام، وإذا مزجت بالماء بدت مشععة "براقة"، يقول⁽⁴¹⁶⁾ :

إِذَا مَا الْأَثِمَاتُ وَبَيْنَ حَطَّتْ *** عَلَى الْعِلَاتِ تَجْتَرِعُ الْإِكَامَا⁽⁴¹⁷⁾
وَأَدَكَنَّ عَاتِقِي جَحْلٍ سِبْحَلٍ *** صَبَحْتُ بِرَاحِهِ شَرِباً كِرَامَا⁽⁴¹⁸⁾
مِنَ اللَّاتِي حُمِلْنَ عَلَى الرَّوَايَا *** كَرِيحِ الْمِسْكِ تَسْتَلُّ الزُّكَامَا⁽⁴¹⁹⁾

⁽⁴¹⁴⁾ يُنظر: شرح المفصل 3/75 0

⁽⁴¹⁵⁾ ديوان 18/247،

ويُنظر: 101/75، 107/72، 111/46، 117/26، 125/48، 26/18، 16/129،

0 3/363، 11/359، 17/10، 353/12، 351/321، 25/247 2/213

⁽⁴¹⁶⁾ السابق 15/247-17 0

⁽⁴¹⁷⁾ الأثمات: النوق الأثمات- الأكام: المرتفعات 0

⁽⁴¹⁸⁾ أدكن: الأدكن هو داكن اللون، ويقصد الدن، لأنه يطفى بالقطران حتى لا يرشح ما فيه من

الخمر 0 عاتق: قديم 0 جحل: سقاء عظيم 0 سبحل: ضخم 0

⁽⁴¹⁹⁾ الروايا: جمع راوية وهو البعير وما يستقى عليه 0

مُشْغَعَةً كَأَنَّ عَلَى قَرَاهَا * * * إِذَا مَا صَرَّحْتَ قِطْعاً سَهَاماً⁽⁴²⁰⁾

فالذي دعانا إلى هذا التقدير أن الشاعر في سياق حديثه عن الخمر ووصفها بأنها مشعشة، أي أن سطحها متوهج براق، وذلك إذا مُزِجَت بالماء كأنما صببت الشمس فوقه قطعاً من شعاعها، وهو الأمر الذي يحتم تقدير الفعل "بدت"، أي ظهر سطحها متوهجاً براقاً.

ثانياً: حذف الفعل وجوباً :

إذا كان الفعل يُحذف وحده أو مع فاعله جوازاً، فإنه يحذف وجوباً أيضاً، ولا يجوز ظهوره في البناء الظاهري؛ لأن ظهوره يجعل الجملة غير صحيحة نحويًا. وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في مائتين وأحد عشر موضعاً، سنكتفي في معظمها بالرصد فقط، والبعض الآخر سنخصه بحديث مختصر-رغم أن الحديث عن الحذف في الشعر لا يكون إلا عن الحذف الجائز غالباً- لبيان مدى قوة عمل الفعل وتفوقه على العناصر الملحقة به، وقد اتخذ ذلك ستة أنماط هي:

أ-حذف الفعل في أسلوب التحذير، وقد ورد في موضعين⁽⁴²¹⁾.

ب-حذف الفعل في سياق المدح أو الذم، وقد ورد في موضعين أيضاً⁽⁴²²⁾.

ج-حذف الفعل في أسلوب القسم في حالة كونه جملة فعلية، وقد ورد في اثني عشر موضعاً، جاء جواب القسم جملة فعلية منفية، وفي ثمانية مواضع مما سبق دخلت اللام الموطئة للقسم على إن الشرطية، وفي شاهدين مما سبق أيضاً دخلت اللام على سوف، وباشرت اللام الفعل في بقيه الشواهد⁽⁴²³⁾.

د-حذف الفعل على شريطة التفسير، وقد ورد على صورتين :

1- حذف الفعل في باب الاشتغال، وقد ورد في أربعة مواضع⁽⁴²⁴⁾.

2- حذف الفعل بعد أدوات الشرط المختصة بالدخول على الأفعال، وقد وردت هذه الصورة في اثنين وأربعين موضعاً⁽⁴²⁵⁾، نحو قوله⁽⁴²⁶⁾ :

⁽⁴²⁰⁾ القرى: الظهر 0 صرحت: ذهب زبدها 0 قطعاً سهاما: أصبحت قطعاً مثل لعاب الشمس

وقت الظهر 0

⁽⁴²¹⁾ الديوان 0 11/19، 375/187

⁽⁴²²⁾ السابق 0 49/37، 91/57

⁽⁴²³⁾ السابق 0 111/53، 173/10، 207/48، 287/32، 287/41، 5/4، 24/289،

0 16/311، 24/291

⁽⁴²⁴⁾ السابق 0 319/1، 359/127، 5، 6/4، ويُنظر: المقتضب 74/2 ومسالك النحاة في

وجوه الروايات ص 398 0

فقوله: (إذا الدهر ساق الهنات الكبارا) جملة فعلية شرطية، صورة نمطها :

حرف شرط+فاعل+فعل+فاعل مستتر+مفعول به+نعت

وبنيته الأساسية: إذا ساق الدهر ساق الهنات الكبارا، أي أن ثمة عنصراً محذوفاً وهو فعل الفاعل "الدهر"، وذلك لتفسيره بالفعل المذكور على رأي الجمهور، لا على إعرابه مبتدأ؛ لأنه يترتب على ذلك أمور ذكرها الأستاذ عباس حسن في تفصيل وجهة نظر الجمهور وأهمها ما يلي :

"-يترتب على إعراب الاسم الواقع بعد الأداة مبتدأ دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وهي تدل على الثبوت غالباً، وهذا مضاف للتعليق الذي تقيده الأداة.

-يؤدي إعراب الاسم مبتدأ إلى الفصل بين الأداة وفعلها، وهذا ممنوع.

لو أعربنا الاسم فاعلاً لأدى ذلك إلى الفصل الممنوع، ويترتب عليه اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم، فلم يبق إلا اختيار الإعراب القائم على تقدير فعل محذوف تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر، ومنع دخولها على الاسم، فهو أحق الآراء ضرراً وأقلها عيباً"⁽⁴²⁷⁾، أضف إلى هذا أن لجنة الأصول والقرارات بالمجمع اللغوي بالقاهرة قد رأت أنه لا داعي إلى العدول عن رأي البصريين لشهرته وشيوعه⁽⁴²⁸⁾. وبناءً على ما سبق فإنني لست مع قول القائل أيضاً: "ويرى البعض أن هناك فعلاً محذوفاً يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل، ونرى أن ليس ثمة حذف، وإنما تقديم للاسم على الفعل"⁽⁴²⁹⁾.

هـ-حذف عامل المفعول المطلق: وقد ورد في شعر الأعشى في سبعة عشر موضعاً⁽⁴³⁰⁾.

⁽⁴²⁵⁾ السابق، نحو 64/275، 28/36، 223/183، 45/28، 157/53، 129/111،

0 11/18، 421/34، 409/375، 18/311، 37/293

⁽⁴²⁶⁾ السابق 0 52/101

⁽⁴²⁷⁾ النحو الوافي 2/144-147، ط10، دار المعارف، القاهرة0

⁽⁴²⁸⁾ المجمع اللغوي: في أصول اللغة، الجزء الثاني ص159، ط1، 1975م0

⁽⁴²⁹⁾ د. فتح الله سليمان: الأسلوبية "مدخل نظري ودراسة تطبيقية" ص221، الدار الفنية للنشر

والتوزيع، القاهرة 1990 0

⁽⁴³⁰⁾ يُنظر: السديوان 69/57، 73/27، 75/39، 77/60، 95/81، 3/3، 63/103،

0 8/23، 379/3، 337/45، 263/29، 195/181، 6/179

ز- حذف جواب الشرط :

تُحذف جملة جواب الشرط وجوباً بعد فعل الشرط إذا "تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو: هو ظالم إن فعل، والثاني نحو: هو إن فعل ظالم ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ (431)، وهو مبنى على أن الأصل في الترتيب أن تقع جملة الجواب بعد جملة الشرط، وأن أدوات الشرط لا تعمل فيما قبلها، فلا يصح تسمية الجملة السابقة جواباً للشرط... ويجوز الحذف إذا كان الجواب معلوماً دون أن يكون الدليل عليه جملة مذكورة في الكلام، متقدمة لفظاً أو تقديرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (432) جوابه محذوف تقديره: فافعل " (433).

وبعد استقرار شعر الأعشى لم أجد في ديوانه حذفاً اختيارياً "جائزاً"، أمّا الحذف الواجب، فقد ورد عنده في مائة واثنين وثلاثين موضعاً، وانحصرت أدوات الشرط المستخدمة في "إذا، إن، لو، إنمّا"، نحو قوله (434) :

عَنْتَرِيْسُ ُ تَعْدُو إِذَا مَسَّهَا السَّوُّ * * طُ كَعَدُوِ الْمُصَلِّصِ الْجَوَالِ
* * * * (435)

فقوله: (إذا مسها السوط) جملةٌ فعليةٌ شرطيةٌ، صورة نمطها :

أداة شرط+جملة الشرط "جملة فعلية ذات فعل ماض"

وبنيتها الأساسية: إذا مسها السوط تعدو كعدو المصلصل، ويمثلها الشكلي الآتي:

أداة شرط+جملة الشرط "جملة فعلية (فعل+مفعول+فاعل)+جملة جواب الشرط "فعل+فاعل".

(431) مغنى اللبيب ص 849 والآية من سورة البقرة، الآية 70 ويُنظر: الخصائص 1/284،

إبراهيم الشمسسان: الشرط عند النحاة العرب ص 232، رسالة ماجستير بآداب القاهرة

0 1979

(432) سورة الأنعام، الآية 35 0

(433) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 286، ويُنظر: الكتاب 1/453،

المقتضب 2/80، 68-81 ومغنى اللبيب ص 849 وما بعدها 0

(434) السيدون 27/57 ويُنظر: أيضاً 61/85، 54/109، 13/112، 34،

117/161، 63/15، 71/199، 201/5، 263/19، 327/35، 355/27، 3،

17/381، 11/395، 6/481، 4/423، 6/423، ويُنظر: خزانة الأدب 1/183-

0 460/351، 9/184، 8

(435) عنتريس: صلبة قوية-المصلصل: حمار الوحش 0

ومن خلال هذه البنية ندرك دخول عنصر تحويل في هذه الجملة بحذف جواب الشرط في البناء الظاهري، وقد سوغ ذلك أن الشرط تقدمه ما يدل على الجواب فكان تفضيل الإيجاز بالحذف على الذكر.

ومثال ذلك أيضاً قوله (436) :

أَمِ الصَّبْرُ أَحْجَى فَيَنْ امْرَأً * * * سَيَنْفَعُهُ عِلْمُهُ إِنْ عَلِمَ (437)

فقوله: (إن علم) جملة فعلية شرطية، نمطها :

أداة شرط+جملة الشرط "جملة فعلية (فعل+فاعل)، والبنية الأساسية: إن علم سينفعه علمه، ويمثلها الشكل الآتي :

أداة شرط+جملة الشرط+جملة جواب الشرط (فعل+مفعول به+فاعل+مضاف إليه).

وقد دخلها الحذف، فحذفت جملة جواب الشرط، فتحولت إلى: سينفعه علمه إن علم، والذي سوغ الحذف أن الشرط تقدمه ما يدل على الجواب المحذوف؛ أي أن السياق قام بدوره في الدلالة على المحذوف واتضح الدلالة.

ومثال الحذف لاكتشاف الشرط ما يدل على الجواب قوله (438) :

يُقَلْنَ حَيَاةُهُ بَعْدَ مَوْتِكَ مُرَّةً * * * وَهِنَّ إِذَا قَفَيْنَ عَنْكَ ذَوَاهِلُ (439)

فقوله: (وهن إذا قفين عنك ذواهل) جملة اسمية خبرية مثبتة، نمطها :

مبتدأ+أداة شرط+جملة الشرط (فعل+فاعل)+جار ومجرور+ خبر

(436) الديوان 2/85 0

(437) كلمة (امرأ) وردت بالديوان على هذه الصورة، والصحيح (امرأ) 0

(438) الديوان 2/321، ويُنتظر: 37/377 0

(439) قفين: عشن بعد موته-ذواهل: ذهل عنه: نسبة وسلا 0

فجملة الشرط المعترضة دخلها عنصر تحويل بحذف جملة جواب الشرط اعتماداً على اكتناف الشرط لما يدل على الجواب، وتقدير الكلام وهن ذواهل إذا قفين عنك، ويظهر ذلك من السياق وشرح البيت مع سابقه في سياق تعبير قيس بن مسعود بفراره يوم (عباعب)، فيقول:

يُلْمَنَ الْفَتَىٰ إِنْ زَلَّتْ النَّعْلُ زَلَّةً * * * * * وَهْنٌ عَلَىٰ رَيْبِ الْمُنُونِ خَوَازِلُ

*

ويقول الدكتور محمد حسين في شرحهما: "يلوم النساء الفتى للهفوة الصغيرة، ثم يتخلين عنه ويخذلنه إن أصابه الدهر بمكروه. ويزعمن أنهن لا يطقن الحياة بعده، فإذا مات سلونه ونسینه" (440) ولا يخفي ما لهذا الحذف على الترتيب في الأبيات الثلاثة الممثل بها في استقامة وزن الخفيف والمتقارب والطويل بالإضافة إلى تصحيح القافية.

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن المذكور قبل أداة الشرط في هذا الشاهد وغيره من المواضع في شعر الأعشى ليس جواب شرط مقدماً ولو لضرورة الشعر. وإنما أغنى عن الجواب فحذف، وذلك تبعاً لرأي البصريين في رؤيتهم أن أداة الشرط لها الصدارة "فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها" (441) رغم وجود نقد من المبرد لسبويه في مسألة التقديم هذه (442)، ورأي الكوفيين أيضاً الذي يتضمنه قول الفراء: "إن نية الجزاء على تقديم الفعل، نحو قولك: أقوم إن تقم، وإن شرط للفعل" (443)، مما جعل ابن السراج يرد عليه بقوله: "هذا الذي يذكره الفراء مخالف للكلام وما يجب من ترتيبه وللاستعمال" (444).

وإذا كان ابن السراج قد أرفد كلامه السابق بقوله: "وإنما يستعمل هذا على جهتين، إما أن يضطر إليه الشاعر، فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه، فنقول: أجيئك، فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب، فنقول: إن جئتني، ويستغنى عن الجواب بما قدم، فيشبه الاستثناء" (445) فإنني - بناء على ما سبق من لزوم تصدر الأداة وعدم عملها فيما قبلها - لست مع من يقول معلقاً على هذا النص:

(440) الديوان ص 320 0

(441) الأصول في النحو 2/134 ويُنظر: أيضاً 2/236 0

(442) يُنظر: الكتاب 1/63-71، المقتضب 2/68-69 0

(443) يُنظر: الأصول في النحو 2/187 0

(444) السابق نفسه 0

(445) الأصول في النحو 2/187 0

"إن الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في حال توسط الأداة حول ماهية الكلام السابق عليها ليس خلافاً حول تركيب واحد، وإنما هو خلاف ناتج عن اختلاف في التركيب موضوع الجدل، فيبدو أن كل مدرسة تتحدث عن تركيب يختلف عن التركيب الذي تتحدث عنه الأخرى"⁽⁴⁴⁶⁾.

سمات حذف الفعل في شعر الأعشى :

إذا كان ما تقدم على مدار هذا المبحث من حديث عن حذف الفعل في شعر الأعشى كذلك، فإنه يمكن القول إن سمات حذف الفعل في شعره يمكن إبرازها فيما يلي :

يتسم الفعل بالقوة في عمله وتفوقه على العناصر الملحقة به، وذلك واضح من خلال حذفه، وبقاء عمله جوازاً ووجوباً، حيث إن العناصر التي أُجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرة، ومن هنا يظهر الفرق بين الأصل والفرع، فالفعل أصل في العمل وملحقاته فرع عنه، وفي ذلك يصرح الدكتور سعيد بحيرى بأن "العناصر اللغوية تختلف فيما بينها في القوة وبالتالي في العمل، ولما كان الفعل قد وُضِعَ في قمة هذه العناصر في القوة وبالتالي في العمل، وألحقت به العناصر في درجات متفاوتة، فتساوت معه في العمل إلا أنها تختلف عنه في القوة فأجريت مجرى الفعل لشبهها به إلا أنها لم تقو قوته.

ويُعدُّ إضمار الفعل فارقاً جوهرياً بينه وبين العناصر الأخرى الملحقة به... فالعناصر الأخرى التي أُجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرة؛ أي لا يمكن أن تحذف ويبقى أثرها في معمول موجود في الجملة يمكن على أساسه أن يقدر.

فهذه الخصيصة التي تميز بها الفعل، وهي القدرة على أن يؤثر في عنصر موجود رغم حذفه، وذلك من خلال صور مختلفة من الإضمار توجب أن يفرد لهذه العلاقة مبحث مستقل⁽⁴⁴⁷⁾، وها نحن قد أفردنا لحذف الفعل مبحثاً مستقلاً.

ويضاف إلى ذلك أن حذف الفعل في شعر الأعشى يتسم بقلة مواضعه إذا ما قورن بمواضع ذكره على مدار الديوان، والتي بلغت الآلاف، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الشاعر

⁽⁴⁴⁶⁾ الشرط عند النحاة العرب ص 272 وما بعدها 0

⁽⁴⁴⁷⁾ د. سعيد حسن بحيرى: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيوييه ص 226، ط 1، مكتبة

الأندلس المصرية 1989، ويُنظر: حديثه عن ملحقات الفعل في القوة ص 169-179 0

بحذفه للفعل يريد الإيجاز بدلالة السياق على المحذوف، وما يرتبط بذلك من دلالة خاصة بالسياق، وموافقة النظام النحوي للبناء الفني، وأنه بذكره وحذفه للفعل معاً يريد التركيز على الحدث المستفاد من الفعل، الصادر من الفاعل، الواقع على المفعول في حالة كون الفعل متعدياً، أضف إلى ذلك ما يتصف به هذا الحدث من الحركة.

لكن ثمة جانباً مهماً أكثر من التركيز على الحدث المستفاد من الفعل، يتسم به حذف الفعل في شعر الأعشى، وهو التركيز على ما تبقى من عناصر بعد الحذف، والإيحاء بأن المتبقى ذو أهمية لدى الشاعر، فعندما يقول :

مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ عَلَيَّ قَرَاهَا *** إِذَا مَا صرَّحَتْ قِطْعاً سَهَاماً

فإن العنصر المتبقى بعد الحذف وهو مشعشعة "تقديره: بدت مشعشعة"، يستحوذ على اهتمامه؛ أي أن ظهور الخمر عند مزجها بالماء (براقة متوهجة) هو ما يريد لفت الانتباه إليه من جراء هذا الحذف.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن حذف الأفعال في شعر الأعشى قد اتسم بإسهامه في توافق النظام النحوي مع البناء الفني فاستقام الوزن وصحت القافية في مكانها بما يريده الشاعر من روى على نحو ما تقدم في التحليل.

المبحث الثالث

حذف حروف المعانى

إذا كان موضوع هذا المبحث حذف الحروف، فليس المقصود بالحرف ما يمثل جزءاً في بنية الكلمة، بل نقصد به كلمة بعينها لها معنى ووظيفة تتميز بها عن غيرها فيما يُعرّف بحروف المعانى، نحو حروف الجر وحروف العطف.

ورغم أن ابن جنى يذهب إلى أن حذف الحروف غير قياسى لكون "الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به"⁽⁴⁴⁸⁾، فإن "هذا القياس العقلى لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حُذْفُ الحروف في مواضع كثيرة، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل، وهذا الواقع اللغوي هو الذي حمل ابن جنى على أن يقول⁽⁴⁴⁹⁾ : هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حُذِفَتْ تارة وزيدت تارة أخرى"⁽⁴⁵⁰⁾.

وقد ورد حذفها في شعر الأعشى قياساً وسماعاً حذفاً جائزاً في مائة وخمسة مواضع يمكن عرضها كما يلي :

أولاً: أنواع الحذف ومواضعه القياسية :

تجدر الإشارة إلى أن أنواع الحذف ومواضعه القياسية في شعر الأعشى قد تنوعت، فجاء حذف حرف الجر قبل "أن" و"أن" المصدريتين، وحُذِفَتْ "رب" مع بقاء عملها بعد الواو فقط في أربعة وعشرين موضعاً⁽⁴⁵¹⁾ لكثرة الاستعمال والدلالة على الكثرة مجازاً⁽⁴⁵²⁾ وهذا النمط لن نتعرض له؛

⁽⁴⁴⁸⁾ الخصائص 2/276، 275 0

⁽⁴⁴⁹⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ص 265، ويُنظر: Cohesion in English, pp, 196-

201

⁽⁴⁵⁰⁾ الخصائص: 2/280 0

⁽⁴⁵¹⁾ يُنظر: الديوان نحو 53/7-59، 63/9، 63/50، 63/77، 62/77، 10/9-11، 87/23،

1/133

1/129

لأننا نرى أن فيه تكلفاً، بالإضافة إلى حذف حرف الجر لوجود نظيره في السياق، والذي ورد في خمسة وعشرين موضعاً، منها ثمانية مواضع مع "رب"⁽⁴⁵³⁾ وسبعة مواضع مع "من"⁽⁴⁵⁴⁾ وموضعان مع "إلى"⁽⁴⁵⁵⁾ وثلاثة مواضع مع "في"⁽⁴⁵⁶⁾، وثلاثة مواضع مع "عن"⁽⁴⁵⁷⁾ وموضعان مع "الباء"⁽⁴⁵⁸⁾ ويضاف إلى ذلك حذف "أن" المصدرية مع بقاء عملها، والذي ورد في سبعة وعشرين موضعاً بعد "حتى"⁽⁴⁵⁹⁾ وثلاثة مواضع بعد فاء السببية⁽⁴⁶⁰⁾.

كما ورد حذف حرف النداء وحذف همزة الاستفهام وحذف حرف العطف، وهذه الأنماط الثلاثة بالإضافة إلى نمط حذف حرف الجر قبل "أن" و"أن" المصدريتين هي ما سنعرض له هنا؛ لأنه قد يطرح الشاعر بعض القرائن اعتماداً على قرائن أخرى تومئ إلى ما يريغ إليه وتجعل ما يريده غير سافر سفور العرى. فقد يطرح الشاعر-مثلاً- بعض الروابط اعتماداً على الرابط النفسى، ومحاولة لنقل صورة الفلق الذي يعيش فيه الشاعر إلى متلقى شعره كقوله :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا * * * يُثْبِتُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وقول الآخر :

وَكَيفَ لَا أَبْجَى عَلَى عَلَاتِي * * * صَبَائِحِي غَبَائِقِي، قَيْلَاتِي

فالرابط النفسى هنا أقوى من الرباط المادى المتمثل في حرف العطف الذي كان ذكره سيؤدى إلى فتور وتراخ لا يرمى إليه الشاعر، فضلاً عن أن "التنغيم" الذي يلقي به الشاعر أبياته يجعل

377 ،33/25،291/22،269/17،269/30،223/7،147/8،10،139

0 23/423 ،9/411 ،9/393 ،46/

(452) يُنْظَرُ: البطليوسى : المسائل والأجوبة ص236-247، تحقيق د. إبراهيم السامرائى،

ط1، دار اقرأ، بيروت، لبنان 1991 0

(453) يُنْظَرُ: الديوان 6/53-59،63/9،63/50،72/71-73 0

(454) يُنْظَرُ: السابق 77/73،273/67،287/4،357/46،393/1،8/7 0

(455) يُنْظَرُ: السابق 37/62،207/113 وخزانة الأدب 9/455 0

(456) يُنْظَرُ: السابق 25/1،409/25،355/181 0

(457) يُنْظَرُ: السابق 3/4،5،421/411 0

(458) يُنْظَرُ: السابق 10/59،285/275 0

(459) يُنْظَرُ: السابق 21/32،409/26،347/33،223/58،173/15،111/67 0

(460) يُنْظَرُ: السابق، نحو: 3/33،361/13،347/237 0

المستمع في غير حاجة تماماً إلى كل وسائل الربط المعروفة، ويمكن أن يقال مثل هذا عن حذف همزة الاستفهام مثلاً، وحذف أداة النداء، وغير ذلك، مما يدل على أن الشعر ينبغي أن تكون الدراسة الصرفية والنحوية له مرتبطة بطروفه⁽⁴⁶¹⁾. ويمكن العرض لهذه الأنماط الأربعة فيما يأتي :

أ- حذف حرف الجر قبل "أَنْ" و"أَنَّ" المصدريتين :

يرد في اللغة حذف حرف الجر قياساً قبل "أَنْ" و"أَنَّ" المصدريتين، نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾⁽⁴⁶²⁾، فتقديره: في أن يغفلى، وقوله: ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾⁽⁴⁶³⁾، أي: ولأن المساجد لله، و ﴿ أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾⁽⁴⁶⁴⁾، أي بأنكم⁽⁴⁶⁵⁾.

وقد ورد هذا النمط في أربعة عشر موضعاً، منها ثلاثة مواضع مع "أَنَّ" وبقية المواضع مع "أَنْ"، نحو قوله⁽⁴⁶⁶⁾ :

في فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * * أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ
* الحِيلُ

فقوله: (قد علموا أن ليس يدفع) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدة بـ "قد"، نمطها:

جملة فعلية مؤكدة بأداة واحدة "قد"، وصورته :

قد+جملة فعلية (فعل+فاعل + مفعول به "أَنْ+اسمها+خبرها)

والبنية الأساسية هي :

⁽⁴⁶¹⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ص 403 والبيت الأول من الخفيف والثاني من الرجز.

⁽⁴⁶²⁾ سورة الشعراء الآية 82، ويُنظر: الكتاب 127/3، والمقتضب 35/2 0

⁽⁴⁶³⁾ سورة الجن، الآية 18 0

⁽⁴⁶⁴⁾ سورة المؤمنون، الآية 35 0

⁽⁴⁶⁵⁾ يُنظر: مغنى اللبيب ص 838، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج 298/1 0

⁽⁴⁶⁶⁾ الديوان 38/109، ويُنظر: أيضاً 4/111، 29/131، 21/141، 21/165،

0 1/14، 357/11، 301/6، 7، 245/13، 223/201، 11/167، 26/165

قد علموا بأنه ليس يدفع

قد+جملة فعلية (فعل+فاعل+حرف جر+ أن+اسمها ضمير شأن محذوف+خبرها).

والقول بأن البنية الأساسية هي: قد علموا بأن ليس، يشير إلى أن الفعل "علم" يتعدى بالباء، فيقال: "علم بالشيء: شعر. يقال: ما علمت بخبر قدومه، أي ما شعرت"⁽⁴⁶⁷⁾، ومن خلال المقارنة بين البنية الأساسية والظاهرة يتبين لنا حذف حرف الجر الذي تعدى به الفعل "علم" قبل "أن" حذفاً جائزاً.

وهذا الحذف له علاقته بالدلالة بالإضافة إلى الإيجاز من أجل توافق النظام النحوي مع البناء الفني بتحقيق وزن البسيط، فنرى أن الشاعر قد حذف حرف الجر-رغم أن وظيفته إيصال معاني الأفعال للأسماء-كى يعلم أصحابه الفتية، الذين هم كسيوف الهند مضاء أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل، وذلك على وجه السرعة، كى ترى صاحبتة سرعة علم أصحابه بما يريد، نتيجة لقوة في شبابه وإقبال الأيام عليه، فلا تتلقاه لقاءً خشناً جافياً.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽⁴⁶⁸⁾، :

أَتَأْمُرُ سَيَّارًا بِقَتْلِ سَرَاتِنَا * * * وَتَرَعُمُ بَعْدَ الْقَتْلِ أَنْكَ سَالِمٌ

*

فقوله: (وتزعم بعد القتل أنك سالم) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها : جملة فعلية (ذات فعلٍ متعدٍ)، وصورة هذا النمط :

فعل+فاعل+ظرف زمان+مضاف إليه+مفعول به "أن+ اسمها+خبرها"

والبناء الأساسي لهذه الجملة هو: وتزعم بعد القتل أنك سالم، ومن خلاله يظهر أن الفعل (زعم) يتعدى بحرف الجر "الباء"، يقول صاحب اللسان: "وقيل الزعم الظن، وقيل الكذب، زَعَمَهُ يَزْعُمُهُ، والزَّعْمُ تَمِيمَةٌ، والزَّعْمُ حَجَازِيَةٌ، وأما قول النابغة:

زَعَمَ الْهُمَامُ بَأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ

⁽⁴⁶⁷⁾ لسان العرب، مادة (علم) 0

⁽⁴⁶⁸⁾ الديوان 29/131، ويُنظر: أيضاً 6/233، 0 1/357

وقوله: زعم الغداف بأن رحلتنا غداً.

فقد تكون الباء زائدة كقوله: سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ، وقد تكون زعم هاهنا في معنى شهد، فعداها بما تعدى به شهد، كقوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ (469).

وهذه البنية الأساسية دخلها عنصر تحويل بحذف حرف الجر قبل (أَنَّ) المصدرية، فتحوّلت في البناء الظاهري إلى: وتزعم بعد القتل أنك سالم. وهذا الحذف أيضاً للإيجاز، ولا يخفي ماله من أثر في استقامة وزن الطويل واستقرار القافية برويها المرفوع، فلو قال الشاعر:

وَتَزْعُمُ بَعْدَ الْقَتْلِ بِأَنَّكَ سَالِمٌ

لتحوّلت التفعيلة الثالثة "فعول" إلى "فَعِلَاتُ" وهو ما يؤدي إلى انكسار الوزن.

ونشير إلى أن الشاعر رغم حذفه لحرف الجر قبل "أَنَّ" و"أَنَّ" المصدريتين، فإنه قد ذكره قبلهما في بعض المواضع، نحو ذكره مع "أَنَّ" في قوله (470):

سَأَوْصِي بِصِيْرًا إِنْ دَنَوْتُ مِنَ الْبَلَى

وَصَاةَ امْرِئٍ قَاسَى الْأُمُورَ وَجَرَّبَا

بِأَنَّ لَا تَبِغَّ الْوُدَّ مِنْ مُتَبَاعِدٍ

وَلَا تَنَأْ عَنْ ذِي بَغْضَةٍ إِنْ تَقَرَّبَا

فكان من الممكن أن يحذف حرف الجر قائلاً: أَلَا تَبِغَّ الْوُدَّ، ولكنه ذكره من أجل توافق النظام النحوي مع البناء الفنى، وهذا ما حدث مع "أَنَّ" أيضاً، فلم يحذف حرف الجر قبلها (471).

ب- حذف حرف النداء :

يرد في اللغة حذف حرف النداء كثيراً باستثناء المندوب والمستغاث والمتعجب منه، لضرورة ذكر الحرف، وهذا الحذف لدلالة السياق على المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا

(469) سورة يوسف الآية 81 0

(470) الديوان 5/163 0

(471) السابق 14/163 0

أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿ (472)، وقوله: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ (473)، وقد ورد هذا النمط من الحذف في شعر الأعشى في تسعة عشر موضعاً، نحو قوله (474):

أَبَا مَسْمَعٍ أَفْصِرَ فَإِنَّ قَصِيدَةً
مَتَى تَأْتِكُمْ تَلْحَقُ بِهَا أَخَوَاتُهَا

فالبنية الأساسية لقوله: (أبا مسمع) هي: يا أبا مسمع، وهذه جملةٌ طلبيةٌ عبارة عن: حرف نداء+منادى مضاف، وقد دخلها عنصر تحويل بحذف حرف النداء "يا" جوازاً لدلالة السياق عليه، ودلالة على أن المخاطب قريب منه، وهو الأمر الذي يترتب عليه وصول مضمون جواب النداء إليه بسرعة، فالشاعر في سياق خطابه لأبي مسمع شيبان بن شهاب الجحدرى مفتخراً بنفسه وبقبيلته وبما بنى لها أحيائها وأمواتها من مجد. فيقول وكأنه يعرض به أو ببعض قومه: "فلا تُتْرَ على نفسك الشر، ولا تلمس الأفعى بيدك، ودعها إذا غيبتها التراب. انج بنفسك، فلئن أصابتك منى قصيدة لتلحقن بها أخواتها" (475) أي أن علة هذا الحذف الاستغناء-على حد قول سيبيويه- عندما أمن اللبس، فجاز الحذف (476).

والجدير بالملاحظة أن حذف حرف النداء في شعر الأعشى قد كثر في صدور الأبيات كما هو الحال في الشاهد الذي معنا، وذلك حتى "يتنزل المنادى بعد الحذف في صدارة البيت فيبرز بذلك لفظه ويقوى به معناه وينحصر فيه الاهتمام" (477)، فلما كان الشاعر موجهاً خطابه إلى أبي مسمع مفتخراً بنفسه وبقبيلته، وكان أبو مسمع موضع الاهتمام حذف حرف النداء.

ج- حذف همزة الاستفهام :

يرد في اللغة حذف همزة الاستفهام جوازاً اعتماداً على السياق بقرائنه اللفظية والحالية. وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (478):

- (472) سورة البقرة، الآية 286، ويُنظر: المقتضب 4/258-259، وشرح الكافية 1/425 0
(473) سورة يوسف، الآية 29، ويُنظر: مغنى اللبيب ص 840، ولغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 403 0
(474) الديوان 23/135، ويُنظر: 45/111، 26/23، 159/135، 3/193، 10/257، 2/297، 1/355، 387/385، 407/13، 12/3 0
(475) الديوان ص 134 حيث الشرح 0
(476) يُنظر: الكتاب 2/230، ولغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 244 0
(477) خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 314 0
(478) الديوان 10/277-12 0

قَالَتْ قُتَيْلَةُ مَا لَجِسْمِكَ سَائِيًا *** وَأَرَى ثِيَابَكَ بِالْيَاثِ هُمِّدَا
 أَذَلَّتْ نَفْسَكَ بَعْدَ تَكْرِمَةٍ لَهَا *** أَوْ كُنْتَ ذَا عَوَزٍ وَمُنْتَظِرًا عَدَا
 أَمْ غَابَ رَبُّكَ فَأَعْتَرَتْكَ خَصَاصَةٌ *** فَلَعَلَّ رَبَّكَ أَنْ يَعُودَ مُؤَيِّدَا

فقوله: (أذلت نفسك) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها:

جملة فعلية ذات فعل متعد، وصورتها:

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه

والبنية الأساسية لها بعد استقراء عناصر السياق اللفظية "أو، أم" وكذلك العناصر الحالية هي:
 أذلت نفسك، أي أنها جملة طلبية استفهامية، نمطها:

أداة استفهام+جملة فعلية "فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه

وقد دخل هذه الجملة الحذف في البناء الظاهري بحذف حرف الاستفهام جوازاً للإيجاز ودلالة السياق عليه بعناصره اللفظية والحالية مع وضوح المعنى، حيث إن الشاعر في سياق خطابه لكسرى حين أراد منهم رهائن، لمّا أغار الحارث بن وعله على بعض السواد يوم ذى قار مقدماً لذلك بحوار بينه وبين محبوبته (قتيلة) التي تقول له: "ما لجسمك يسوء من رآه، وما لثيابك باليات؟ أذلت نفسك وقد كنت لها مكرماً، أم أدركك الفقر، فأنت ترجو الفرج من غد؟ أم غاب ولى نعمتك فساء حالك؟ فلعله أن يعود من القتال مظفراً منصوراً"⁽⁴⁷⁹⁾.

-فقد اعتمد الشاعر هنا على الرابط النفسي المعنوي تاركاً الرابط المادى "همزة الاستفهام"، لقوته عن همزة الاستفهام في الدلالة على المراد. أضف إلى هذا أن حذف همزة الاستفهام قبل الفعل أذلت قد قرّب الاستفهام من معنى الإثبات⁽⁴⁸⁰⁾ أي إثبات أن الأعشى قد أذلل نفسه، فجسمه يسوء من رآه وثيابه باليات.

د-حذف حرف العطف:

قد يحذف حرف العطف مع معطوفه، وقد يحذف وحده جوازاً أيضاً، وذلك كثير في الشعر، وهو الأمر الذي جعل ابن هشام يرى أن "بابه الشعر، كقول الحطيئة:

إِنَّ امْرَأَةً رَهْطُهُ بِالشَّامِ، مَنزِلُهُ

⁽⁴⁷⁹⁾ السابق ص 278 حيث الشرح 0

⁽⁴⁸⁰⁾ يُنظر: خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 316 0

بِرْمَلٍ يَبْرِينِ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أي ومنزله برمل يبرين، كذا كما قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة، وحكى أبو زيد: أكلت خبزاً لحمًا، فقليل على حذف الواو، وقيل على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن: أعطه درهماً درهماً ثلاثة، وخُرج على إضمار أو، ويحتمل البديل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات. إحداهما ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾⁽⁴⁸¹⁾ أي ووجوه عطفًا على ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾⁽⁴⁸²⁾، (483).

وإذا كان ابن هشام قد جَوَزَ وجهًا آخر أو وجوه أخرى فيما تقدم، فإن حذف حرف العطف لا يُعَدُّ ضرورة كما هو في نظر ابن عصفور إذ يقول: "ومنه حذف حرف العطف، إذا دل المعنى عليه، نحو قوله، أنشده أبو الحسن الأخفش:

كَيْفَ أَمْسَيْتَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا

يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

يريد : وكيف أصبحت، وقوله :

فَأَصْبَحَنْ يَنْشُرُنْ آذَانَهُنَّ

فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شِمَالًا يَمِينًا

يريد : ويميناً⁽⁴⁸⁴⁾. فبناء على تعدد الوجوه لا يعد هذا الحذف ضرورة، وإنما هو من خصائص لغة الشعر⁽⁴⁸⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنني قصدت بمواضع حذف حرف العطف المواضع التي يقصد فيها الجمع بين المتغايرين وأسقط حرف العطف. أما إذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفرد، وسقط حرف العطف، فإن هذا ليس موضعه هنا.

(481) سورة الغاشية، الآية 8 0

(482) سورة الغاشية، الآية 2 0

(483) مغنى اللبيب ص 831 , والبيت من البسيط.

(484) ضرائر الشعر ص 161 , والبيت الأول من الخفيف والثاني من المتقارب.

(485) يُنظَر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 249-250 0

وقد ورد حذف حرف العطف في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽⁴⁸⁶⁾ :

وَشَرِيكَيْنِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَا *** لِ وَكَانَا مُحَاكِفِي إِقْلَالِ
قَسَمَا الطَّارِفِ التَّلِيدِ مِنَ الْعُدَا *** مِ فَأَبَا كِلَاهُمَا ذُو مَالِ

فقوله: (قَسَمَا الطَّارِفِ التَّلِيدِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ، وصورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+معطوف بحرف عطف محذوف، والبنية الأساسية لهذه الجملة هي:

قسما الطارف والتلید، ويمثلها الشكل الآتي :

فعل+فاعل+مفعول+حرف عطف+معطوف

ومن هنا يتبين لنا أن البنية الأساسية دخلها الحذف، فحُذِفَت الواو جوازاً، فكانت البنية الظاهرة: قسما الطارف التلید، يقول البغدادي: "والطارف: المال المستحدث، والتلید: المال القديم. وحرف العطف منه محذوف"⁽⁴⁸⁷⁾.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أن الشاعر في سياق مدحه للأسود بن المنذر اللخمي، وبيان كيفية امتلاكه لنواصي "دودان" و"ذبيان" عندما كرهوا البأس، ولم يصبروا للقتال، وتغيير حال قومه حتى أن الرجلين من جنده اللذين كانا معدمين حليفي فقر وإقلال قد قسما ما اجتمع لهما من الغنائم بين طريف وتلید، أي أنهما تقاسما المال المستحدث من الغنيمة، وهو الذي كان قديماً بالنسبة لأصحابه المأخوذ منهم ثم أصبح حديثاً بالنسبة للرجلين، فأصبح كلاهما ذا مال.

فنظراً لشدة انفعال الشاعر وفرحه بما حققه ممدوحه من انتصارات وتغيير في حال قومه حذف الواو اعتماداً على الناحية النفسية "الرباط النفسي" وترك الرباط المادي "الواو"، حيث إن "الشعر لغة انفعالية، لا تأبه كثيراً لوسائل الربط اعتماداً على الرباط النفسي. وما يزال الشعراء، وكتاب القصة القصيرة لا يحفلون بحرف العطف فيما يكتبون، وهنا يصح رأي ابن مالك⁽⁴⁸⁸⁾ والسيوطي، إذ يجيزان حذفها في الأصح لورود الحديث والنثر بذلك، خلافاً لابن جني والسهيلي وابن

⁽⁴⁸⁶⁾ الديوان 74/63، ويُنظر أيضاً: 8/105، 5/355، وقارن بظهوره مثلاً مع إمكانية حذفه في

الموضع 0 34/243

⁽⁴⁸⁷⁾ خزنة الأدب 0 572/9

⁽⁴⁸⁸⁾ يُنظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 62-63، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د0ت، ولغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص 250 0

الضائع⁽⁴⁸⁹⁾، بالإضافة إلى وروده في شعر الأعشى، وهو مِمَّن يُحْتَجُّ بشعرهم. ولا يخفي ما لهذا الحذف من استقامة وزن الخفيف، واستقرار كلمة القافية (مال) برويها المجرور، فالمعروف أن البيت الذي معنا من بحر الخفيف، وتقطيعه هكذا :

فَسَمَطًا / رَفْتَلِي / دَمِلْعُنْ مَفَابًا / كَلَاهِمَا / ذُو مَالِ
فَعَلَاتِن مُتَفَعِّلِنْ فَعَلَاتِن فَعَلَاتِن مُتَفَعِّلِنْ فَعَلَاتِن

فالعروض مخبونة والضرب صحيح رغم أن تفعيلة الضرب جاءت على (فالاتن) بحذف الثالث، فذلك لا يؤثر في صحة ضرب هذه الصورة. والملاحظ من خلال هذا التقطيع أن الشاعر لو قال: "قسما الطارف والتلبد من الغنم" لتحولت التفعيلة الثانية في صدر البيت "متفعّلن" إلى "متفاعّلن" التي يتكون منها بحر الكامل وليس الخفيف.

وبناءً على ما سبق، فإنني لست مع ابن جني في وصفه لحذف حرف العطف بالشذوذ، في سياق تعليقه على قول أبي الحسن الأخفش السابق ذكره، وقول ابن الأعرابي :

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي * * صَبَائِحِي عَبَائِقِي قَيْلَاتِي
*

فقد قال: "وهذا كله شاذ، ولعله جميع ما جاء منه"⁽⁴⁹⁰⁾.

ثانياً: الحذف السماعي :

هناك مواضع لحذف الحروف غير ما سبق ذكره، عُرِفَتْ بالحذف السماعي النادر، "بيد أن قلة أمثلته جعلت النحاة يقصرونه-في الغالب-على السماع، ولا يجيزون القياس عليه، فإذا أباحوا القياس خصوه بأنماط تركيبية معينة ذات صفات وشرائط خاصة دون سائر الباب، أو يجعلونه مقصوراً على الضرورة، أي خاصاً بالشعر دون النثر، وتتمثل ألوان هذا الحذف ومواضعه فيما يلي :

أ- لام الأمر. ب- فاء جواب الشرط. ج- لام الجواب.

⁽⁴⁸⁹⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ص 250، ويُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي

ص 274-275 0

⁽⁴⁹⁰⁾ الخصائص 1/291-292 0

د-حذف حرف القسم. ه-اللام الموطئة للقسم. و-أن المصدرية.

ز-أل التعريف. ح-لا النافية للجنس. ط-قد⁽⁴⁹¹⁾.

وبعد أن استقرت شعر الأعشى لم أجد في ديوانه حذفاً سماعياً للحروف إلا (لام الجواب)، حيث إنه "يجوز حذفها في ثلاثة مواضع حذفاً سائغاً، وذلك إذا كانت في جواب "لو" نحو قوله تعالى: ﴿ تَوْشَاهُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً ﴾⁽⁴⁹²⁾، وإذا كانت داخلية على (قد) نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا ﴾⁽⁴⁹³⁾، التقدير: لقد أفلح؛ لأن هذه الجملة جواب للقسم السابق: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾، أما الموضع الثالث، فهو لام لأفعلن، والحذف فيه مقصور على الضرورة، كقول عامر بن الطفيل:

وَقَتِيلٌ مُرَّةً أَثَارُنْ فَإِنَّهُ

فِرْعُ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يَثَّارِ

فالتقدير: لأثارن⁽⁴⁹⁴⁾. والواضح أن بيت عامر بن الطفيل من بحر الكامل، وتقطيعه هكذا:

وَقَتِيلُمُرْ / رَتَاثَارُنْ / نَفَائِنَهُو فِرْعُنْ وَإِنْ / نَاخَاكُمُو / لَمْ يَثَّارِ

مُتَّفَاعِلِنْ مُتَّفَاعِلِنْ مُتَّفَاعِلِنْ مُتَّفَاعِلِنْ مُتَّفَاعِلِنْ مُتَّفَاعِلِنْ

فالعروض صحيحة والضرب صحيح، ولا يخفي على أحد أن الشاعر لو قال:

"لأثارن" لتحولت التفعيلة الثانية "متفاعلن" المكونة من فاصلة صغرى ووتد مجموع إلى تفعيلة مكونة من فاصلة كبرى ووتد مجموع، ومن ثم ينكسر وزن البيت.

وقد ورد حذف لام الجواب في شعر الأعشى في موضعين اثنين، نحو قوله⁽⁴⁹⁵⁾:

أَغْرُ أَبْلَجُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِهِ * * لَوْ صَارَعَ النَّاسَ عَنَ أَخْلَامِهِمْ
* صَرَاعَا

⁽⁴⁹¹⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 277-281 0

⁽⁴⁹²⁾ سورة الواقعة، الآية 70 0

⁽⁴⁹³⁾ سورة الشمس، الآية 9 0

⁽⁴⁹⁴⁾ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 278، ويُنظر: مغنى اللبيب ص 845، والبيت من الكامل.

⁽⁴⁹⁵⁾ الديوان 0 51/157

فقوله: (لو صارع الناس عن أحلامهم صرعا) جملةٌ فعليةٌ شرطيةٌ، نمطها :
أداة شرط+جملة فعلية(ذات فعل ماض)+جملة فعلية(ذات فعل ماض)، وصورة هذا النمط:
لو+جملة فعلية(فعل+فاعل+مفعول)+جار ومجرور+مضاف إليه+جملة فعلية(فعل+فاعل)

والبنية الأساسية لهذه الجملة هي : لو صارع الناس عن أحلامهم لصرعا، ومن خلالها يظهر حذف لام الجواب في البنية السطحية، وذلك لدلالة السياق عليها، واعتماد الشاعر على الرباط النفسي، ولا يخفي ما لهذا الحذف من أثر في استقامة وزن البسيط، واستقرار كلمة القافية (صرعا) في مكانها برويها المفتوح، وهو حرف العين، فلو قال الشاعر: "لصرعا" لأصبحت التفعيلة الأخيرة "لصرعا، مكونة من فاصلة كبرى بدلاً من فاصلة صغرى "فعلن".

سمات حذف الحروف في شعر الأعشى :

إذا كان حذف الحروف التي تم عرضها وتحليلها في شعر الأعشى على نحو ما تقدم، فإنه يمكن الإشارة إلى أن أهم سمات هذا الحذف سمتان :

الأولى: الدلالة على أن الشاعر قد اعتمد على الرباط النفسي طارحاً الرباط المادى جانباً كما هو الحال في حذف حرف النداء وحرف العطف وهمزة الاستفهام ولام الجواب وغير ذلك، وذلك لاهتمامه بالموضوع الذي يتحدث فيه وانفعاله به، حيث إن لغة الشعر انفعالية، فيها "يقتصر الاهتمام على إبراز رءوس الفكرة"⁽⁴⁹⁶⁾، لذا يقول فنديس: "فهي وحدها التي تطفو وتسود الجملة، أما الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعض، وأجزاء الجملة بعضها ببعض، فإما ألا يدل عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنعيم والإشارة إذا اقتضى الحال، وإما ألا يدل عليها مطلقاً، ويترك للذهن عناء استنتاجها. هذه اللغة المتكلمة تقترب من اللغة التلقائية. ويطلق هذا الاسم على اللغة التي تنفجر تلقائياً من النفس تحت تأثير انفعال شديد. ففي هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة في القمة؛ لأنه لا يتيسر له لا الوقت ولا الفراغ اللذان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد

(496) لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص375 ويُنظر: :: Cohesion in English, pp,320-
321 حيث الحديث عن العطف ودوره في تحقق التماسك النصي 0

الصارمة، قواعد اللغة المتروية المنظمة. وعلى هذا النحو تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية⁽⁴⁹⁷⁾.

فكما يبدو من تحليل أنماط حذف الحروف في شعر الأعشى أن رأس الفكرة، أي الموضوع الذي يتحدث فيه قد استحوذ على اهتمامه، فلم يسعفه الوقت أو الفراغ لمطابقة فكرته على قواعد اللغة الصارمة المتروية المنظمة كما يرى فندريس، "وليس معنى كل ما تقدم أن اللغة الانفعالية-ولغة الشعر ممثلة لها- تنفصل انفصلاً تاماً عن غيرها فالواقع⁽⁴⁹⁸⁾ أن اللغة النحوية المنظمة تنظيماً منطقياً لا تستقل عن اللغة الانفعالية، فبين اللغتين تأثير متبادل"⁽⁴⁹⁹⁾.

أما الثانية فهي أن هذا الحذف قد أسهم في توافق النظام النحوي مع البناء الفني فاستقام الوزن وصحت القافية، ولم يتأثر المعنى بهذا التوافق، فجاء واضحاً لا لبس فيه ولا غموض.

تعليق ومناقشة لأنواع الحذف الثلاثة في شعر الأعشى :

هكذا نصل إلى النهاية مع قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى بمباحثها الثلاثة، حاولت فيها بيان أنماط الحذف التركيبي على مستوى الجملة وعلاقة ذلك بالدلالة، وأثره في التماسك النصي كلما أمكن ذلك، لكن ثمة أموراً ينبغي التأكيد عليها وهي :

أن قضية الحذف من القضايا الجديرة بالبحث بمباحثها الثلاثة على النحو الذي عُرض، لِمَا لها من أهمية دلالية في شعره، حتى أن مواضع الحذف قد كثرت، وذلك مرجعه أن لغة الشعر لها خصائص تنفرد بها عن غيرها، فالشاعر يرتبط بالوزن والقافية، وهنا يتدخل النظام النحوي متوافقاً مع البناء الفني بحذف جزء ما من عناصر الجملة أو كلها، وهو الأمر الذي يساعد الشاعر في توصيل ما يريده من دلالة ما إلى المتلقي؛ لذا فإنه من خلال مقارنة سمات حذف الأسماء والأفعال والحروف في شعر الأعشى يتبين لنا أنها أسهمت في تآزر النظام النحوي مع النسيج الشعري، فكان لكل من الوزن والقافية نصيب من المعنى، وكانت المعاني تامة غير منقوصة، لم تضطر بإقامة الوزن وتصحيح القافية إلى نقصها عن الواجب ولا إلى الزيادة

⁽⁴⁹⁷⁾ فندريس: اللغة، ص194-195، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الأنجلو

المصرية، ويُنظر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص375 0

⁽⁴⁹⁸⁾ لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص376 0

⁽⁴⁹⁹⁾ اللغة ص202، والسابق نفسه 0

فيها عليه، وكانت المعانى مواجهة للغرض، لم تمتنع عن ذلك وتتصرف عنه⁽⁵⁰⁰⁾.

لذا يمكن أن يقال إن الأعشى استطاع توظيف الحذف التركيبي على مستوى الجملة في شعره-
لدليل لفظي أو حالي- فأضاف أبعاداً دلالية إلى الدلالة الأصلية، بالإضافة إلى مطاوعة النظام
النحوي له في موافقة النسج الشعري، حيث إن "ثمة مرونة كبيرة قدمها النظام اللغوي في العربية
لكي يتمكن الشعراء من استغلالها"⁽⁵⁰¹⁾، ولذلك فالحذف باعتباره أحد القضايا التركيبية يعد أحد
جوانب الاتساع في الدرس النحوي عامة وفي شعر الأعشى خاصة، فيرى بالمر أن "الجانب
التركيبى في اللغة العربية يتسع بحيث تشتمل هذه التراكيب على أنواع لا توجد بكثرة في كثير من
اللغات الأخرى، ونتيجة لاتساع الجانب التركيبى فإن الدلالات النحوية تتسع معه"⁽⁵⁰²⁾.

ومن خلال أنواع الحذف الثلاثة يتبين لنا أن مواضع حذف الأسماء تتفوق على مواضع حذف
الأفعال، ويمكن تفسير قلة حذف الأفعال بأن الشعر بطبيعته يتسم بالحركة، والفعل هو الدال
عليها، أي التركيز على الحدث المستفاد من الفعل؛ ولذلك كان حذف الفاعل والمفعول-ولا سيما
إذا كان حذفه اقتصاراً- وبقاء الفعل، أما الاسم فيدل على الثبوت والاستمرار، وإذا كانت مواضع
حذف الأسماء والأفعال تتفوق على مواضع حذف الحروف، فذلك راجع إلى أن الحروف تسهم
بنصيب كبير في الربط، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحداث نوع من التماسك النصي في الجملة،
ومن ثم في النص كله، أما عندما يسيطر الجانب النفسى على الشاعر ولا يسعفه الوقت أو
الفراغ، فإنه يستغنى عن الرابط المادى ويحذفه.

وإذا كان حذف الأفعال يوحى بالتركيز على ما تبقى من عناصر بعد الحذف، وأنها تُشكّل أهمية
لديه، فإنه في حذف الأسماء قد يكون المحذوف هو مركز أو محور الاهتمام كما هو الحال في
حذف المبتدأ أو الخبر أو حذف الفاعل بصيانتته عن الذكر تشريفاً له أو لعلم المخاطب به أو
للإبهام.. إلخ.

⁽⁵⁰⁰⁾ يُنظر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ص373، ود. مصطفى ناصف: نظرية المعنى في
النقد العربى ص15، دار القلم 1965، نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ط3، مكتبة الخانجي،
القاهرة، 1978، ص99 0

⁽⁵⁰¹⁾ الجملة في الشعر العربى ص217 0

⁽⁵⁰²⁾ Palmmer: Grammar, Second Edition by penguin books, 1984,p.181.

وإذا كانت مواضع حذف الأسماء يكمن وراءها غرضٌ مهمٌ هو الاتساع في المعنى بالإيجاز والاختصار كما في حذف المضاف وحذف الموصوف والفاعل وغير ذلك، فإن حذف الأفعال أيضاً كمن الإيجاز وراءه كما في حذف فعل القول وحذف الفعل في سياق العطف، وغير ذلك، وهذا الأمر نفسه كان وراء حذف الحروف كما في حذف حرف الجر قبل (أن) و(أنَّ) المصدريتين وحذف همزة الاستفهام، وغير ذلك، بالإضافة إلى ما يتصل بهذا الحذف في الأنواع الثلاثة من الدلالة الخاصة والأغراض الأخرى المرتبطة بالسياق.

وقد ظهر من خلال مواضع الحذف في شعر الأعشى، سواء أكانت مواضع حذف الأسماء أم الأفعال أم الحروف أنه بدون إدراك المتلقي للترابط لا يمكن إدراك الحذف، أي أن الحذف قائم على إدراك المتلقي للترابط بين عناصر الجملة، ومن ثم علاقتها بغيرها من الجمل، وقد قام السياق بدور كبير في إدراك الترابط ثم الحذف.

لقد بدا واضحاً من خلال مواضع الحذف في شعر الأعشى كثرة الحذف في سياق العطف، نحو حذف الخبر جوازاً في العطف على مبتدأ دُكِرَ خبره، والذي حُذِفَ في أربعة وأربعين موضعاً، وحذف الفعل في سياق العطف، والذي بلغت مواضعه تسعة وثلاثين موضعاً، وهو الأمر الذي جعل أحد المحدثين يقول: "إلا أن الدارس يستطيع أن يتبين بغير صعوبة أن الحذف أكثر ما يكون في مقام العطف. فالعطف من حيث هو عملية اتباع يقوم عليها الكلام في أغلبه يسمح بالاستغناء عن بعض المعطوف إذا توافر في المعطوف عليه"⁽⁵⁰³⁾.

(503) خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 303 0

الفصل الثاني

قضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة

في شعر الأعشى

المبحث الأول

إحلال اسم مكان اسم آخر

لمّا كان الإحلال التركيبي واقعاً في الأسماء والأفعال والحروف، فقد استقرت شعر الأعشى لإحصاء مواضع الإحلال في الأسماء، ومدى إسهامها في الطاقة التعبيرية لديه. فبلغت ثلاثة آلاف وستمئة وسبعة وسبعين موضعاً متضمنة الإحلال في المبنى للمجهول وإحلال المصدر محل المفرد، وإحلال في النعت، وإحلال الضمير محل الاسم الظاهر، وإحلال الظاهر محل الضمير وفيما يلي عرض لهذه الأمور.

أولاً: الإحلال في المبنى للمجهول

لقد تعرضت فيما سبق عند الحديث عن حذف الفاعل لحذفه في حالة كون الفعل مبنياً للمجهول، وذلك مع الفعل الماضي المتصرف والفعل المضارع المتصرف. وإكمالاً للوحدة الموضوعية بين أجزاء البحث، فإن الحديث هنا سيقصر على ما ناب عن الفاعل بعد حذفه في شعر الأعشى.

والحقيقة أن الواقع اللغوي يخبرنا بأن الفاعل إذا حُذِف حل محله المفعول به أو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر وأخذ حكمه، حيث إنه يُرْفَع ويؤنَّث إن لزم الأمر، وغير ذلك من الأحكام، يقول المبرد في ذلك: "وتقول: رُفِعَ إلى زيد درهم، فيرفع (درهم)، لأنك جررت زيدا، فقام الدرهم مقام الفاعل"⁽⁵⁰⁴⁾.

وقد بلغت مواضع نائب الفاعل وإحلاله محل الفاعل في شعر الأعشى مائتين واثنين وستين موضعاً، منها مائة وسبعة عشر موضعاً مع الفعل الماضي بقسميه المجرد والمزيد ومائة

⁽⁵⁰⁴⁾ المقتضب 5/4، ويُنظر: تحليل سيبويه للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة الحديث ص 175، 171، 0

وخمسة وأربعون موضعاً مع الفعل المضارع بقسميه المجرد والمزيد. ولما كان "تفسير أي نص من نصوص العربية لا بد أن يعتمد في مرحلته الأولى على فهم بنائه اللغوي، وفهم بناء جملة"⁽⁵⁰⁵⁾ ففيما يلي عرضٌ لنمطى نائب الفاعل وإحلاله محل الفاعل في شعر الأعشى على النحو التالي :

أولاً: المفعول به :

يُعدُّ المفعول به أحد العناصر، التي تحل محل الفاعل عند حذفه، آخذاً كل أحكامه. ولا يتم ذلك إلا إذا كان الفعل متعدياً، سواءً أكان متعدياً إلى مفعول به واحد أم متعدياً إلى أكثر من مفعول، وفي حالة تعديته لأكثر من مفعول فإن الذي يحل محل الفاعل هو المفعول الأكثر اتصالاً بالفاعل، أي أقربها إليه حكماً مع ملاحظة وضوح الدلالة وعدم غموضها⁽⁵⁰⁶⁾.

وقد تعددت صور المفعول به الذي حل محل الفاعل، فاشتملت على الضمير بقسميه البارز والمستتر، بالإضافة إلى الاسم الظاهر معرفة أو نكرة، سواء أكان الفعل مجرداً أم مزيداً، حيث بلغت هذه المواضع مائتين وأربعة وأربعين موضعاً، منها سبعة وتسعون موضعاً خاصة بالاسم الظاهر.

أمّا عن نائب الفاعل الضمير، فقد ورد ضميراً مستتراً تقديره (هو) في ثمانية وأربعين موضعاً⁽⁵⁰⁷⁾ وضميراً مستتراً تقديره (هي) في ثمانية وخمسين موضعاً⁽⁵⁰⁸⁾، وضميراً مستتراً تقديره (نحن) في موضعين⁽⁵⁰⁹⁾، وضميراً مستتراً تقديره (أنا) في سبعة مواضع⁽⁵¹⁰⁾، وتقديره (أنت) في موضع واحد⁽⁵¹¹⁾، وتقديره (أنت) في موضع واحد أيضاً⁽⁵¹²⁾، وذلك نحو قوله⁽⁵¹³⁾ :

⁽⁵⁰⁵⁾ بناء الجملة العربية ص 13 0

⁽⁵⁰⁶⁾ حول هذه الأمور يُنظر: أوضح المسالك 123/2، ارتشاف الضرب 186/2، شرح

الكافية 84/1، وتحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي ص 156-159 0

⁽⁵⁰⁷⁾ يُنظر: الديوان نحو 93/53، 69/6، 167، 40/72، 29/249، 28/281،

15/417، 15/409، 18/285 .

⁽⁵⁰⁸⁾ السابق نحو 111/91، 50/50، 11/245، 10/267، 12/311، 12/421 0

⁽⁵⁰⁹⁾ السابق 211/65، 62/11 0

⁽⁵¹⁰⁾ السابق نحو 30/167، 135، 25/205، 9/407 0

⁽⁵¹¹⁾ السابق 64/211 0

⁽⁵¹²⁾ السابق 20/373 0

⁽⁵¹³⁾ السابق 61-62/211 0

وَلِكُلِّ عِيدَانٍ

وَالْعُودُ يُعْصَرُ

عُصَارَةٌ

مَأْوَةٌ

بِ عَلَى الْمِيَاهِ مِنَ الْحَرَارَةِ

وَلَا نُشَبِّهُ بِالْكِلَابِ

فهذان البيتان ورد فيهما حذف الفاعل وإحلال المفعول به محله في موضعين، الأول في قوله: (يُعْصَرُ مَأْوَةٌ)، والثاني -وهو ما يهمنا- في قوله: (وَلَا نُشَبِّهُ بِالْكِلَابِ).

وهذه جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، نمطها :

لا+فعل+نائب فاعل+جار ومجرور

وقد دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل وإحلال المفعول به محله، حيث إن البنية الأساسية هي:

لا يشبهنا الناس بالكلاب

لا+فعل+مفعول+فاعل+جار ومجرور

فلما كان الشاعر في سياق هجائه لشيبان بن شهاب الجحدرى، متحدثاً عن أصالة قومه، حيث إن عصارة العود تنبئ عن نوعه

وأنهم يفرضون أنفسهم على المياه ويردون أول الواردين، ولا يُسْتَدَلُّون ولا يُطْرَدُونَ عليها كما تُطْرَدُ الكلاب، لَمَّا كان ذلك كذلك

حُذِفَ الفاعل للعلم به إيجازاً وحل محله المفعول به "الضمير المستتر نحن"، فتغير قصد الشاعر إلى المفعول، مركزاً عليه، مهتماً

به، حتى يلفت انتباه واهتمام المتلقي إليه.

وقد ورد نائب الفاعل ضميراً بارزاً متصلاً في ثمانية وثلاثين موضعاً، شملت تاء المخاطب وتاء المتكلم و"نا" الفاعلين وألف الاثنين ونون النسوة وواو الجماعة، نحو قوله⁽⁵¹⁴⁾ :

(⁵¹⁴) السابق 43/157 ويُنظَر: أيضاً 125/123، 45/43، 44/195، 12/235، 3/301، ويُنظَر: 35/57، 58/61، 60،

هُمُ الْخَضَارِمُ إِنْ غَابُوا وَإِنْ شَهِدُوا * * وَلَا يُرَوْنَ إِلَى جَارَاتِهِمْ خُنْعًا *
*

فقوله : (لا يرون إلى جارتهم خنعا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، وصورة نمطها :

لا+فعل+نائب فاعل+جار ومجرور+مضاف

إليه+حال

والبنية الأساسية: ولا يرى الناس قوم هودة خنعا إلى جارتهم

لكن هذه البنية دخلها عنصر تحويل بحذف الفاعل وإحلال المفعول به "واو الجماعة التي تعود على قوم الأعشى المفهوم من السياق" محل الفاعل للإيجاز وعلم المخاطب وإرادة الشاعر توجيه الاهتمام إلى المفعول، الذي تحول إلى نائب فاعل، وذلك بتسليط الفعل عليه؛ أي إسناد الفعل إلى نائب الفاعل، حيث إنه في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي موضحاً أن قوم هودة يتميزون بالسخاء وعدم البخل على الناس، الحاضر منهم والغائب، وهم أوفياء لجيرانهم، فلا يراهم الناس تتطلع عيونهم إلى جارتهم؛ ولذلك أخرج الحال إلى القافية، وفصل بين نائب الفاعل والحال بالجار والمجرور "إلى جاراتهم" على نحو ما سنبين بعد ذلك في الفصل الرابع في مبحث إعادة الترتيب باستخدام الفصل.

أما عن نائب الفاعل اسماً ظاهراً، فقد ورد علماً في ثلاثة مواضع⁽⁵¹⁵⁾، ومُعَرَّفاً بـ"أل" في ثلاثين موضعاً⁽⁵¹⁶⁾، ومُعَرَّفاً بالإضافة إلى المعرفة بأنواعها في اثنين وأربعين موضعاً⁽⁵¹⁷⁾ ونكرة في ثلاثة عشر موضعاً⁽⁵¹⁸⁾.

58 / 177 ، 64 / 159 ، 43 / 17 ، 157 / 19 ، 107 / 2 ، 97 / 79 ، 95 / 37 ، 75 / 69

28 / 281 ، 52 / 265 ، 14 / 235 ، 15 / 231 ، 22 / 227 ، 60 / 29 ، 211 / 193

0 19 / 413 ، 14 / 381 ، 48 / 293

0 6 / 5 ، 407 / 43 ، 267 / 183 السابق⁽⁵¹⁵⁾

0 5 / 8 ، 421 / 29 ، 381 / 17 ، 271 / 14 ، 269 / 29 ، 221 / 24 ، 165 / 55 السابق⁽⁵¹⁶⁾

⁽⁵¹⁷⁾

23 ، 305 / 24 ، 289 / 8 ، 225 / 13 ، 179 / 1 ، 163 / 53 ، 133 / 63 ، 101 / 99 السابق

0 7 / 417 ، 4 / 401 ، 39

45 / 30 ، 33 ، 265 / 18 ، 19 ، 131 / 107 ، 54 / 43 ، 101 / 59 السابق⁽⁵¹⁸⁾

0 6 / 393 ، 1 / 28 ، 323 / 327

هذا عن نائب الفاعل في حالة كونه مفرداً سواء أكان ضميراً أم اسماً ظاهراً، أمّا عن نائب الفاعل في حالة كونه جملة فعلية، فقد ورد في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع⁽⁵¹⁹⁾، ورغم اختلاف النحاة في هذه المسألة، فإنني مع أحد المحدثين في قوله: "وكان ينبغي أن يكون النزاع منتظماً في هذا الأمر؛ لأن جمهور النحويين يجيزون وقوع الجملة مفعولاً به، والمفعول به كما قرر النحاة هو الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه.

ولهذا أرى أن المركب الفعلي وقع نائب فاعل في المواضع التي يقع فيها مفعولاً به للقول إذا بُنى الفعل السابق عليه للمجهول، كقولك: (قيل: ظهر الهلال في السماء) (أيقال: تحررت كل دول أفريقيا؟)، فالمركب الفعلي في المثالين كان أصله مفعولاً به، والفعل مبني للمعلوم، ولما بنى للمجهول ناب عن الفاعل على القياس⁽⁵²⁰⁾.

ومثال هذا النمط من الإحلال في شعر الأعشى قوله⁽⁵²¹⁾:

وَلَمْ يُودِ مَنْ كُنْتَ تَسْعَى لَهُ * * كَمَا قِيلَ فِي الْحَيِّ أَوْدَى دَرِمِ

*

فقوله: (قيل في الحي أودى درم) جملة فعلية خبرية مثبتة، ذات فعل متعدٍ، بنيتها الأساسية: فعل+فاعل+مفعول به (جملة فعلية)، وقد دخلها عنصر تحويل بإحلال المفعول به محل الفاعل بعد حذفه، فتحوّلت إلى:

قيل في الحي أودى درم

فعل+جار ومجرور+نائب فاعل "جملة فعلية"

ولمّا كان قول (أودى درم) مثلاً يقال في سياق مَنْ قُتِلَ ولم يُنْأَرْ له، فإن الشاعر لجأ إلى حذف الفاعل للخوف عليه وإحلال المفعول به محله، تحقيقاً لهذا الغرض، بالإضافة إلى تسليط الحدث المستفاد من الفعل على نائب الفاعل، ومن هنا تظهر العلاقة بين الإحلال والدلالة من جهة، وبين الإحلال والحذف من جهة أخرى، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكره قائلاً له: "بوركت من شهم أخی ثقة، وما ضاع قوم أنت من ورائهم

⁽⁵¹⁹⁾ السابق 32/889، 50/125، 0 34/291

⁽⁵²⁰⁾ العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم ص 340 0

⁽⁵²¹⁾ الديوان 0 32/89

تحميهم ضياع "درم" الذي قُتِل ولم يُثَار له، فذهب في الناس مثلاً⁽⁵²²⁾. ولا يخفي علينا ما لهذا الإحلال والحذف من أثر في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، فاستقام وزن المتقارب وصحت القافية في مكانها برويها المراد.

ثانياً: الجار والمجرور :

يُعدُّ الجار والمجرور أحد العناصر، التي تحل محل الفاعل بعد حذفه⁽⁵²³⁾، وقد ورد نائباً عنه في شعر الأعشى في ستة عشر موضعاً، نحو قوله⁽⁵²⁴⁾ :

وَلَكِنْ مَاءٌ عَلَقْمَةٍ وَسَلْعٍ ** يُخَاضُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَقِ الذَّبَاحِ
*

فقوله: (يُخَاضُ عَلَيْهِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها: فعل+نائب فاعل "جار ومجرور"، وبنيتها الأساسية: فعل+فاعل+جار ومجرور، لكن الشاعر لجأ إلى حذف الفاعل وإحلال الجار والمجرور محله، ليبين لأعدائه (بنى عبدان) أن شتمه لهم عبارة عن ماء العلقم شديد المرارة، والسلع القاتل، الذي مزج بخلصة (الذباح) السام المميت، فلمَّا كان تركيزه على مزج السلع بالذباح السام المميت، فقد حذف الفاعل وأحل محله الجار والمجرور، أضف إلى ذلك أن

⁽⁵²²⁾ السابق ص 88 حيث الشرح 0

⁽⁵²³⁾ حول الاختلاف في إنابة الجار والمجرور يُنظر: ارتشاف الضرب 2/192-193، وأوضح

المسالك 2/123-124 0

⁽⁵²⁴⁾ الديوان 7/395 وينظر: 9/42، 221/175، 223، 21/12، 19، 281، 28/22،

21/303، 16/24، 365، 10/7، 407/16، 395/385، والسلع: نبات مُرُّ سام-

يخاض: يخلط- علق الذباج: شجيرة الذباج وهو نبت سام قاتل 0

هذا الحذف والإحلال قد أسهما في استقامة وزن الوافر واستقرار كلمة القافية في مكانها برويها المراد.

ومما سبق عرضه يظهر لنا أنه لما حُذِفَ الفاعل وحل محله المفعول به أو الجار والمجرور، واتجه قصد المتكلم إلى العنصر الذي حل محل الفاعل، فإن هذا لغرض أسلوبى دلالى-كما أشرنا من قبل في حذف الفاعل- وهو تسليط الاهتمام على الحدث أو مكان حدوثه. وهو الأمر الذي سوغ إحلال المفعول به أو الجار والمجرور محل الفاعل، والترابط بين الفعل والمفعول به ترابط إسناد أو وصول معنى الفعل إلى الاسم عن طريق حرف الجر، وأن المفعول به لا يرتبط بالفعل وحده، ولكنه يرتبط أيضاً بمن يقع منه هذا الفعل، حيث إنه بإحلال المفعول به محل الفاعل أخذ نفس الإعراب، كما أن الفعل تغيرت صورته طبقاً لما يراه النحاة.

لذلك يرى ابن جنى أن "العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما: "وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" خصوا المفعول إذا أسندَ الفعل إليه بضربين من الصنعة، أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدّة واحدة؛ وذلك نحو ضرب زيد وُضِرِبَ، وقَتَلَ وقَتِلَ... والآخر أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها. وذلك نحو قولهم: أحببته وحبّ، وأزكمه الله وزكّم، وأضأده الله وضئد وأملأه الله وملىء⁽⁵²⁵⁾.

(525) الخصائص 220/2. وأضأده الله، أى أزكمه، فهو مضعُودٌ ومضأدٌ، اللسان، مادة ضأد0

وهذا التغير في الصورة يُعدُّ من الأسس الصوتية التي يعتمد عليها المبنى للمجهول بالإضافة إلى الأسس الصرفية والنحوية والدلالية، وهي -في مجموعها- تُكوِّن نظرية له في النحو العربي⁽⁵²⁶⁾ والذي أقصده هنا هو الارتباط اللغوي؛ ولذلك عند عدم إرادة ذكر الفاعل لابد أن تتغير صيغة الفعل، فيسمى المبنى للمجهول، وتتغير علامة المفعول ووظيفته، فيرفع ويصير نائب فاعل؛ ولهذا عندما يقال مقيدات الفعل⁽⁵²⁷⁾ فالمقصود هو مقيدات الفعل بوصفه واقعاً من الفاعل أو واصفاً له. وبما أن الفعل مرتبط بفاعله حتى قال النحاة إنهما كالشيء الواحد، وقد رتبوا على ذلك أحكاماً كثيرة، فإن كل مقيد للفعل يعد مقيداً لعنصر آخر يتقيد به الفعل أو الفاعل⁽⁵²⁸⁾.

وبذلك يظهر لنا الترابط والتماسك بين أجزاء الجملة في شعر الأعشى عن طريق قضية الإحلال بإحلال المفعول به أو الجار والمجرور محل الفاعل باعتبارها إحدى القضايا التركيبية، بالإضافة إلى إنَّ هذا الترابط يؤدي إلى ثراء الجانب الدلالي في شعره. وبذلك أيضاً تكون الأسس النحوية للمبنى للمجهول قد تحققت في شعره متمثلة في هذا الإحلال -كما مر بنا- حيث حُذِفَ الفاعل وأُقيِمَ غيره نائباً عنه متحولاً إلى عمدة لا يمكن الاستغناء عنه، مسهمة مع غيرها من الأسس الصوتية والصرفية التي تتمثل في التحويل في الوزن

⁽⁵²⁶⁾ يُنظر: المبنى للمجهول في الدرس النحوي ص 87 وما بعدها 0

⁽⁵²⁷⁾ يُنظر: بناء الجملة العربية ص 115 حيث يرى د. محمد حماسة أن الفعل يقيد في الجملة

بعدد من الوظائف النحوية، يشغلها المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه (الظرف) والمفعول معه والمفعول لأجله، والحال والتمييز والاستثناء والجار والمجرور 0 ولعل الأولى هنا أن يقال مقيدات "الحدث"؛ لأن الحدث يكون في الفعل بصيغته الصرفية، وفي غير الفعل من المصدر والأسماء المشتقة التي تسمى الوصف، وهو ما دل على حدث وصاحبه، ولكن هذه المقيدات عندما تكون مع غير الفعل تعد متممات للاسم؛ لأنها تكون مع ما يطلبها من الأسماء "مركباً اسمياً" والمركب الاسمي كله يعد عنصراً واحداً في الجملة 0 والحديث هنا عن هذه المقيدات بوصف كل منها عنصراً بذاته في الجملة مقيداً للحدث عندما يعبر عنه بالفعل 0

⁽⁵²⁸⁾ السابق ص 115-116 بتصرف يسير 0

الصرفي والأسس الدلالية من أجل تحقيق نظرية المبنى للمجهول في النحو العربي في شعر الأعشى (529).

ثانياً: إحلال المصدر محل المفرد

قد يحل المصدر محل المفرد، سواء أكان إحلال المصدر المؤول محل المصدر الصريح أم إحلال المصدر الصريح محل المشتق، ومن ثم فإن الحديث هنا سيقصر على هذين النمطين :

أ-إحلال المصدر المؤول محل المصدر الصريح :

يحل المصدر المؤول محل المصدر الصريح، وقد طبع شعر الأعشى بهذا النوع من التحويل في التركيب، فجاء في ستة وعشرين موضعاً⁽⁵³⁰⁾ متخذاً ثلاث صور، هي :

الصورة الأولى: أن+الفعل.

الصورة الثانية: أن+اسمها+خبرها.

الصورة الثالثة: ما+الفعل.

فمثال الأولى قوله⁽⁵³¹⁾ :

أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا * * وَشَطَّتْ عَلَى ذِي هَوَى أَنْ تَزَارَا

*

فقوله: (وشطت على ذي هوى أن تزارا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعل لازم، نمطها:

⁽⁵²⁹⁾ حول النظرية اللغوية للمبنى للمجهول يُنظر: المبنى للمجهول في الدرس النحوي ص85-

0 92

⁽⁵³⁰⁾ يُنظر: السديوان 1/54، 95/83، 111/109، 171/38، 205/54، 20/18،

0 18/15، 403/33، 361/281، 23/279، 20/247، 63/211

⁽⁵³¹⁾ السابق 0 1/95

فعل+جار ومجرور+مضاف إليه+فاعل "أن+فعل+نائب فاعل"

والبنية الأساسية للمصدر المؤول من (أن+الفعل) هي :

وشطت على ذى هوى زيارتها

والموضح أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال المصدر المؤول محل المفرد "زيارتها"، يقول سيبويه: "تقول أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتيان خير لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (532) وقال الشاعر عبدالرحمن بن حسان:

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبِكُمْ * * * أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا

*

كأنه قال: رأيت حَسْبِكُمْ نُبَسِ الثِّيَابِ" (533). والملاحظ من قول سيبويه أن المصدر المؤول "أن تأتيني، أن تصوموا، أن تلبسوا" قد حل محل المصدر الصريح "الإتيان-الصوم-اللبس" متخذاً موقعه الإعرابي، ويعضد ذلك تعليق الدكتور حماسة على قول سيبويه بقوله: "فالجملة "أن تأتيني خير لك" جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو "أن تأتيني" (أن+فعل مضارع "تأتي"+نون الوقاية+ياء المتكلم) وهذا كله مؤول بـ "الإتيان"، ويعامل في التحليل معاملة "الإتيان"، ومصطلح "المصدر المؤول" يشير بوضوح إلى المعنى العميق الذي يتحول عنه المصدر المؤول، فاللفظ في ظاهره فعل مع كل ما يتعلق به من فاعل ومفعول به، ويكون مضافاً إليه... إلخ. وهذا لا يتحقق إلا إذا كان هذا المركب محولاً عن "اسم=مصدر"، يصلح لأن يكون واحداً من هذه. والتحويل

(532) سورة البقرة، الآية 184 0

(533) الكتاب 3/153، والبيت من الكامل.

الذي يتم فيه يقوم على زيادة الحرف المصدرى واستبدال الفعل بالمصدر، ثم يستوفي الفعل معمولاته من فاعل ومفعول به إن كان متعدياً⁽⁵³⁴⁾.

ولا يخفي ما لهذا الإحلال من إسهام في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري، فالبيت كما يتضح من بحر المتقارب، وإذا أردنا وزن وتقطيع الشطر الثاني مثلاً وجدناه هكذا:

وَشَطَطْتُ / عَلَى ذِي / هَوْنٍ أَنْ / تُرَارًا
فعولن / فعولن / فعولن / فعولن

ولو قال الشاعر: (وشطت على ذي هوى زيارتها) لوجدنا أن التفعيلة قبل الأخيرة تتحول إلى (فعول)، وهذا جائز، لكن الأخيرة تتحول إلى (مُتَفَعِّلِن) وهو ما لم يرد في هذا البحر؛ ومن ثم فإن مثل هذا الأمر يجعل الوزن منكسراً، بالإضافة إلى عدم صحة القافية برويها المراد.

ومن الصورة الثانية قوله⁽⁵³⁵⁾:

وَعَلِمْتُ أَنَّ النَّفْسَ تَلْقَى حَتْفَهَا * * ما كَانَ خَالِقَهَا الْمَلِيكُ قَضَى لَهَا *
*

فقوله: (وَعَلِمْتُ أَنَّ النَّفْسَ تَلْقَى حَتْفَهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، ونمطها:

فعل+فاعل+مفعول به "أن+اسمها+خبرها"

والبنية الأساسية:

وعلمت إلقاء النفس حتفها

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+مفعول به+مضاف إليه

⁽⁵³⁴⁾ من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص53، ويُنظر: بناء الجملة العربية ص270 0

⁽⁵³⁵⁾ الديوان 83 / 54 0

ومن خلالها يتضح أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال المصدر المؤول "أن وما بعدها" محل المصدر الصريح "إلقاء"، متخذاً موقعه الإعرابي "المفعول به". ويمكن الإشارة إلى أن الأمر لم يقتصر على مجيء المصدر المؤول في شعر الأعشى متخذاً وظيفة المفعول به، بل ورد متخذاً وظيفة الفاعل (536) والخبر (537) والمضاف إليه (538).

ومثال الصورة الثالثة قوله (539) :

فَأَرَادَهَا كَيْفَ الدُّخُو * * لُ وَكَيْفَ مَا يُؤْتَى لَهَا *
*

فقوله: (وكيف ما يؤتى لها) جملةٌ طلبيةٌ استفهاميةٌ، نمطها :
أداة استفهام (كيف)+ما+جملة فعلية "فعل+نائب فاعل مستتر+جار ومجرور
والبنية الأساسية هي : وكيف الإتيان لها.

ومن هنا يتضح أن هذه الجملة أيضاً قد دخلها عنصر تحويل بإحلال المصدر المؤول "ما وما بعدها" محل المصدر الصريح "الإتيان"، متخذاً موقعه الإعرابي مسهماً في استقامة وزن مجزوء الكامل وتصحيح القافية شأن بقية المواضع في شعر الأعشى.

وبناء على ما سبق فإنى لست مع أحد الباحثين بعد أن أقر بأن وقوع المصدر المؤول موقع المصدر الصريح كثير في اللغة العربية، فيقول: "ولم يقل أحد بأنه نائب عنه، بل يُقَدَّر المصدر الصريح؛ لذلك قيل (مصدر مؤول)،

(536) السابق 0 7/22،233/205

(537) السابق 0 28/281

(538) السابق 0 12/369

(539) السابق 0 21/303

أي مؤول بالصريح، ولو كان نائباً ما وصف بتلك الصفة⁽⁵⁴⁰⁾ حيث إن المصدر المؤول يحل محل المصدر الصريح على نحو ما سبق.

نأتي بعد ذلك إلى بيان الهدف الذي يهدف إليه ابن اللغة بإحلاله المصدر المؤول محل المصدر الصريح، فنجد أن الاسم يفيد الثبوت، وهو ما تصبو إليه الجملة الاسمية، أما الفعل، فإنه يفيد الحركة والاستمرار والحدوث وهو ما تصبو إليه الجملة الفعلية، لذا فثبوت الحقائق يتطلب التعبير بالاسم، أي أنه "برغم أن البنية المقدرّة توجه التحليل النحوي، نجد أن البنية الظاهرة تفيد معنى لم يكن ليتحقق مع غيرها، ففي الآية: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ مع أنها مقدرّة بـ "الصوم" تضيف معنى آخر آتيا من صيغة الفعل وإسناده إلى واو الجماعة، إذ تفيد التجدد والحدوث والتكرار والمداومة على خلاف ما إذا قيل "الصوم خير لكم"؛ لأن "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئاً"⁽⁵⁴¹⁾ كما يقرر عبد القاهر، وهذا يؤكد أن البنية السطحية تشترك مع البنية العميقة في إمداد الجملة بدلالاتها، فالتحويل في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنية الجمل، ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب⁽⁵⁴²⁾. وهذا ما يتضح عند الأعشى، ففي شاهد الصورة الأولى السابقة الذكر يتضح أن التعبير بالفعل يفيد أن هذا الحبيب المشتاق الذي بعدت عليه ديار حبيبته، لم يستطع إلى زيارتها سبيلاً كلما تكررت منه هذه المحاولة وتجددت.

وفي الشاهد الثاني دلالة على أن ممدوح الأعشى المتحدث عنه كَلَمًا ألقى بنفسه وضرب بسيفه تاركاً أثره في الفرسان، وتجدد منه ذلك، فإن ذلك

⁽⁵⁴⁰⁾ الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام، ص 143 0

⁽⁵⁴¹⁾ دلائل الإعجاز، ص 174 0

⁽⁵⁴²⁾ من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص 53-54 0

لا يكون سبباً لسبق أجله. وفي الشاهد الثالث يدل التعبير بالمصدر المؤول على أن الرسول الذي بعثه الأعشى إلى الكواعب من النساء مراداً إياهن كيف السبيل إلى الدخول، يُكْرَر ويَداوم السؤال كيف آتيتها في الميعاد.

وبناءً على هذا تتضح الغاية الدلالية من إحلال المصدر المؤول محل المفرد "المصدر الصريح"، وهي التجدد والاستمرار والحدوث والتكرار، وذلك ظاهر جلي من خلال الأمثلة السابقة من شعر الأعشى، حيث إن "طبيعة التصوير تنزع إلى الجملة الفعلية أكثر من غيرها، حتى لو كانت الجملة الفعلية عنصراً في جملة أخرى، اسمية أو فعلية. ولعل مرد ذلك إلى الحركة التي تُفهم من الحدث في الفعل، وتنوع حركة هذا الحدث في الزمن على اختلافه، وكلا الحدث والزمن يؤديهما الفعل بصيغته ومادته ومقيداته الأخرى والأدوات الداخلة عليه، وأما الجملة الاسمية، فإنها تنزع غالباً إلى "التقرير" وهو ثابت.

والشعر بطبيعته نزاع إلى التصوير، والتصوير أميل إلى الحركة منه إلى الثبات، ولعل هذا يفسر لنا بدء القصائد القديمة معظمها بالجملة الفعلية. ففي ديوان الأعشى-مثلاً- إحدى وثمانون قصيدة وقطعة كلها إلا سبع عشرة منها تبدأ بالفعل حتى تلك التي لا تبدأ بالجملة الفعلية تأتي في معظمها الجملة الفعلية في نعت المبتدأ النكرة أو تخبر عن المبتدأ إلخ، ومن الملاحظ أن القصائد التي تبدأ بالجملة الاسمية تعطي معنى أقرب إلى الحقائق الثابتة المستقرة، كقوله :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ * * * عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنٌ (543)

*

(543) بناء الجملة العربية، ص ص 286-287 0

ويضاف إلى هذا أن هذا الإحلال قد أسهم في توافق النظام النحوي مع البناء الفني.

ب-إحلال المصدر الصريح محل المشتق :

ورد إحلال المصدر الصريح محل المشتق ممثلاً في النعت في شعر الأعرشى في موضع واحد في قوله (544) :

قَالَتْ قَضَيْتَ قَضِيَّةً * * عَدْلًا لَنَا يُرْضَى بِهَا

*

فقوله: (قَضَيْتَ قَضِيَّةً عَدْلًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول مطلق+نعت

والبنية الأساسية: قضيت قضية عادلة. أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال المصدر محل اسم الفاعل، والوصف به اتساعاً، وهو الأمر الذي يؤكد أن الإحلال في التراكيب النحوية أحد عناصر الاتساع في الدرس اللغوي.

وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: "وقد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات، فيقال رجل فضل، ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل... فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا رجلٌ عدلٌ ورضى وفضل، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل، ويجوز أن يكون وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، فعدل بمعنى عادل" (545).

(544) الديوان 0 20/303

(545) شرح المفصل 0 50/3

مفعول محل الاسم الموصول مع صلته، وأصبح ذلك سائداً لكثرة استعماله في اللغة. وقد ورد هذا الإحلال في شعر الأعشى في أربعين موضعاً⁽⁵⁴⁶⁾ جاء فيها النعت اسم فاعل في تسعة عشر موضعاً مع الثلاثي وغير الثلاثي واسم مفعول في واحد وعشرين موضعاً مع الثلاثي وغيره، نحو قوله⁽⁵⁴⁷⁾ :

فَتَيَّ لَوْ يُنَادِي الشَّمْسَ أَلَقْتُ قِنَاعَهَا * * * أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لِأَلْقَى المَقَالِدَا *
*

فقوله: (أَلَقْتُ قِنَاعَهَا أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي) جملة فعلية خبرية مثبتة نمطها

:

فعل+فاعل مستتر+مفعول به+مضاف إليه+حرف عطف+اسم معطوف+نعت

ومن خلال هذه البنية نرى أن كلمة (القمر) اسم معطوف على (الشمس)، وكلمة (الساري) نعت حقيقي للقمر، والبنية الأساسية لكلمة (الساري) هي : الذي يسرى؛ وذلك لأن (أل) موصولة، واسم الفاعل صلتها، واسم الفاعل موازن للفعل المضارع ويدل عليه⁽⁵⁴⁸⁾.

ويمكن بيان هذا التحويل على النحو التالي :

الذي يسرى ← ال يسرى

ال يسرى ← الساري

وتجدر الإشارة إلى أن "معاملة اسم الفاعل على أنه فعل في المعنى تظهر في أمور كثيرة، منها عطف الفعل عليه وعطفه على الفعل"⁽⁵⁴⁹⁾

⁽⁵⁴⁶⁾ يُنظر: الديوان نحو 11/115، 31/173، 14/191، 4/239، 26/347،

0 9/401

⁽⁵⁴⁷⁾ السابق 11/115 0

⁽⁵⁴⁸⁾ من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص 56 0

⁽⁵⁴⁹⁾ يُنظر: السابق ص 56 0

وَيُعْطَفُ عَلَى الْاسْمِ الْمَشْبَهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً﴾ (550)
ونحو ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (551) ويجوز العكس كقوله :

أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٍ

وجعل منه الناظم ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ (552)، (553).

ولمّا كان الشاعر يمدح هوزة بن علي الحنفي بأنه لو نادى الشمس
لألقت قناعها وكلمته، ولو خاطب القمر المستمر في ضوئه، لألقى إليه
المقاليد أو أطاع، فقد عدل كغيره من أبناء اللغة عن تركيب الاسم الموصول
مع صلته إلى النعت باسم الفاعل للدلالة على من وقع منه الفعل "القمر"
حدوثاً لا ثبوتاً، أي أن هذه الصفة حادثة متجددة غير ثابتة، أي أن ذلك قد
يكون في لحظات أو ساعات وأيام، لكنه لا يدوم، وكل هذا يسهم في بيان
مكانة ممدوحه، أضف إلى هذا إسهام هذا الإحلال في استقامة وزن الطويل
واستقرار القافية، فالشطر الثاني تقطيعه هكذا:

أَوْلُقَ/مَرَسَسَارَى/لَأَلْقَلَ/مَقَالِدَا

فَعُولُ مَفَاعِيلِنِ فَعُولِنِ مَفَاعِلِنِ

أما لو قال : (أو القمر الذي يسرى لألقى المقالدا) لتحولت التفعيلة
الثانية إلى وتد مجموع متكرر وسببين خفيفين وهو ما لم يرد به الشعر
العربي.

ومثال التحويل في النعت في حالة كونه اسم مفعول قوله (554) :

(550) سورة العاديات، الآية 4، 3 0

(551) سورة الملك، الآية 19 0

(552) سورة الأنعام، الآية 95 0

(553) أوضح المسالك 3/350، ويُنظر: أمالي ابن الشجري 2/438، والشاهد لراجز اسمه
جندب بن عمرو ويكر فيه امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني الشاعر المعروف، وقد عطف
فيه الاسم الـكـي يشبه الفعل وهو قوله: 0دارج 9 على الفعل وهو قوله: 0حبا 9.

وَلَا السَّائِلَ الْمَحْرُومَ لَا تَتْرُكْنَهُ * * لِعَاقِبَةِ وَلَا الْأَسِيرَ الْمُقَيَّدَا

*

فالبنية الأساسية لقوله: (السائل المحروم) هي: السائل الذي يُحْرَم، ثم حُوِّلت إلى: لا يُحْرَم، ثم حَوِّلَ إلى المحروم. فلَمَّا كان الشاعر في سياق مدحه للنبي ﷺ وسرد وصاياه قائلاً: ولا تترك السائل لحرمانه ولا الأسير لقيده، فإنه عدل عن الاسم الموصول مع صلته؛ لأن الفعل يدل على الحدث مقترناً بالزمن، أما اسم المفعول فإنه يدل على وصف من يقع عليه الفعل أيضاً حدوثاً لا ثبوتاً، أي أن الحرمان الواقع على السائل وتقييد الأسير ليس ثابتاً لكل منهما، ومن هنا كانت غاية هذا التحويل في اللغة عامة وفي شعر الأعشى خاصة طبقاً للسياق الذي قيل فيه هذا الشاهد.

ومن الجدير بالذكر بالإشارة إلى أن التحويل في اسم الفاعل أو اسم المفعول الذي دخلت عليه (أل) "ليس مقصوراً على كونه نعتاً، بل إن هذا التحويل حيث وقع، يقول الزمخشري: عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾: "فإن قلت علام عطف قوله: "وأقرضوا"؟ قلت: على معنى الفعل في المصدقين؛ لأن اللام بمعنى الذين واسم الفعل بمعنى اصدقوا، كأنه قيل: "إن الذين اصدقوا وأقرضوا" (555) وليس اسم الفاعل نعتاً" (556).

(ب) إحلال النعت السببيّ "الوصف" محل الفعل :

(554) الديوان 0 22/187

(555) الزمخشري: الكشاف المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 0 67/4 والآية من سورة الحديد، الآية &.

(556) من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص 57 0

إذا كان التحويل بالإحلال يدخل النعت الحقيقي، فإن النعت السببي أيضاً يدخله التحويل بالإحلال، حيث يحل محل الفعل، وقد أشار ابن هشام إلى هذا عند حديثه عن حكم النعت بالنظر إلى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فأشار إلى أنه "يُعْطَى منها ما يعطى الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام، فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه في اثنين منها، وكملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال العربون، تقول: مررت برجل قائم وبرجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات، كما تقول في الفعل: مررت برجل قام، وبرجلين قاما، وبرجال قاموا، وبامرأة قامت، وبامرأتين قامتا، وبنساء قمن.

وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر، فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك، تقول: مررت برجل قائمة أمه، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: قامت أمه، وتقول في عكسه: مررت بامرأة قائم أبوها، فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً، لأنك تقول في الفعل: قام أبوها. قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (557) ويجب إفراد الوصف، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: مررت برجلين قائم أبوهما، وبرجال قائم أبؤهم، كما تقول: قام أبوهما، وقام أبؤهم" (558).

ويعلق الدكتور محمد حماسة على هذا النص بقوله: "فجميع الأمثلة التي قدمها ابن هشام حدث فيها تحويل من الفعل في اسم الفاعل، فالنعت في هذا المثال: مررت برجل قائمة أمه، مُحَوَّل من (قامت أمه) فالمركب الاسمي

(557) سورة النساء، الآية 75 0

(558) ابن هشام: شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، دار الثقافة،

القاهرة 1962، ص 287-288 0

الإفرادى هنا مَحَوَّل من جملة فعلية؛ ولذلك إذا وقعت الجملة في هذا الموقع كانت نعتاً، ويعلل النحويون ذلك بأنها وقعت موقع المفرد، وهم في هذا لم ينظروا إلا إلى العلامة الإعرابية فحسب، ولكنهم هنا يشيرون إلى أن المفرد محول عن الجملة وهذا هو الذي يقتضيه المعنى. وقد بقيت من آثار التحويل بقايا دالة عليه إذ لم يجر النعت في التذكير والتأنيث على المنعوت، وإنما جرى على المرفوع به، وكذلك لم يَجْر في الإفراد والتثنية والجمع على المنعوت بل جرى على المرفوع به.

إن النحويين عندما يقولون إن النعت يكون في الأصل بالمشتق أو بما هو مؤول بالمشتق كانوا ينظرون إلى المشتق على أنه بمعنى الفعل، والفعل هو الدال على الحدث، والحدث هو الذي يسند إلى ما يتصف به، وكان الأولى أن يقال إن الوصف لا يكون إلا بالجملة التي يتحول الفعل فيها إلى وصف (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة)"(559).

وقد جاء هذا الإحلال في شعر الأعشى في اثني عشر موضعاً ما بين اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو قوله(560) :

وَمِنْ شَأْنِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ * * * إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ *
*

فقوله: (كَاسِفٍ وَجْهُهُ) نعت سببي "كاسف" حل محل الفعل، ولذلك فالبنية الأساسية: كسف وجهه، ثم تحول الفعل إلى وصف "اسم فاعل" مَحَوَّل إلى معنى الصفة المشبهة، رافع للسببي.

(559) من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص 59 0
(560) الديوان 30/69 ويُنظر: أيضاً 81/67، 119/21، 127/38، 183/12، 38/3،
0 8/4، 423/29، 251/9، 217/213، 54/197، 53/197

وهذا التحويل له صلته بالدلالة، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي ووصفه لما يقابله في الطريق إلى قيس، ومن هذه الأشياء عدو كالح الوجه، أي أنه غير ثابت نسبياً. أمّا قوله: "كسف وجهه" فإنه يدل على الثبوت والاستمرار، وأن ذلك لم يكن نتيجة لوقت معين أو وقت مفاجئ، مما جعل الوصف باسم الفاعل أقوى في الدلالة من الوصف بالفعل، بالإضافة إلى إسهام التعبير باسم الفاعل في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري في استقامة وزن البيت.

ومثال اسم المفعول قوله (561) :

وَكُلِّ جَوْبٍ مُتْرَصٍ صُنْعُهُ * * وَصَارِمٍ ذِي رَوْنَقٍ بَاتِرٍ (562)

*

ففي قوله: (وَكُلِّ جَوْبٍ مُتْرَصٍ صُنْعُهُ) جاءت كلمة (مترص) نعتاً سببياً، حيث يبيّن صفة في كلمة بعدها "صنعه" متصلة بما قبلها (جوب) أي الترس أو الدرع، والبنية الأساسية هي: وكل جوب أترص صنعه

لكنّ الشاعر عدل عن الوصف بالجملة ذات الفعل إلى الوصف بالفعل المتحول إلى وصف "اسم المفعول" المحول بدوره إلى معنى الصفة المشبهة رافعاً للسببي، فتحول التركيب إلى: وكل جوب مترص صنعه، للدلالة على أن قوم الأعشى يملكون دروعاً محكمة الصنع، وذلك ثابت ودائم غير منته ولا حادث؛ لذلك فالتعبير باسم المفعول المحول إلى الصفة المشبهة أبلغ من الوصف بالجملة ذات الفعل الدال على الحدوث.

(561) السابق 0 53/197

(562) جوب: ترس، مترص: محكم، رونق: رونق السيف: ماؤه وطلاوته 0

ومن الملاحظ مما سبق أن الشاعر قد حول جل مواضع الوصف باسم الفاعل أو اسم المفعول إلى معنى الصفة المشبهة⁽⁵⁶³⁾ للدلالة على التجدد في الصفة وعدم ثبوتها النسبي ولا سيما أن الصفة المشبهة ثبوتها نسبي يختلف باختلاف سياق الكلام، مثل كلمة صعب، فهي صفة مشبهة تختلف من إنسان إلى آخر، فإذا جمع الشاعر بين صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول مع تحويلهما إلى معنى الصفة المشبهة، فإن دلالة ذلك الجمع بين التجدد والثبوت النسبي في الوصف.

والملاحظ أيضاً أن هذا الإحلال قد أسهم في استقامة وزن السريع على النحو التالي:

وَكُلِّ جَوْ / بِنْمُتْرَصٍ / صنعهو
متفعّلن مستفعلن فاعلن

فلو قال الشاعر: وكل جوب أترص صنعه لتحولت التفعيلة الثانية إلى (مستفعل) أي مكفوفة بحذف السابع الساكن وهو ما لم يدخل بحر السريع.

رابعاً: إحلال المضمّر محل الظاهر

الضمير في اصطلاح النحاة هو "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدمه لفظاً أو معنى أو حكماً"⁽⁵⁶⁴⁾، ويُعرّفه بالمر Palmar بقوله: "إن الضمير Pronoun هو كلمة تستعمل بدلاً من الاسم"⁽⁵⁶⁵⁾.

ويرتبط الضمير ارتباطاً مباشراً بالعلامة mark، فالضمائر كلها مجموعة من العلامات، يبدو ذلك في قول سيبويه: "إن المضمّر المرفوع إذا

⁽⁵⁶³⁾ حدث ذلك في المواضع 197/69، 423/30، 18/53، ولم يحدث في 12/38، 119/81، أما بقية المواضع فقد جاءت صفة مشبهة غير محولة عن اسم الفاعل

أو اسم المفعول 0

⁽⁵⁶⁴⁾ أوضح المسالك 77/1، ويُنظر: شرح شذور الذهب ص 177 0

⁽⁵⁶⁵⁾ Palmer, Frank: Grammar, p.55.

حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ عَلِمْتَهُ أَنَا، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخَرَ قَالَ نَحْنُ،
وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخَرِينَ قَالَ نَحْنُ...»⁽⁵⁶⁶⁾.

وإذا كان الضمير هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، أي أنه يستعمل بدلاً من الاسم، فإنه يُعدُّ أحد صور الإحلال في التراكيب النحوية، رغبة في جنوح العربية إلى الإيجاز، سواء أكان الضمير متصلاً أم منفصلاً مع ملاحظة أن استعمال المتصل أكثر من المنفصل. ويظهر ذلك واضحاً في القرآن الكريم، فشاهده آية سورة النور، التي اشتملت على خمسة وعشرين ضميراً في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾⁽⁵⁶⁷⁾، حيث يقول عنها مكي: "ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإن فيها خمسة وعشرين ضميراً"⁽⁵⁶⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن إحلال المضمير يتصل بما يسمى عند النحويين بالبنية الإحالية في النصوص أو قضية الإشارة والإحالة في الكلام، وهذا الأمر قد نال اهتمام النحاة والبلاغيين وعلماء اللغة، فهي ظاهرة تقع في أساس كل منظومة فكرية. فاللغة نفسها نظام إحالي، إذ يحيل على ما هو غير اللغة، وهي نفسها تشتمل على نوعين من العناصر: إشارية وإحالية، وهما وجهان لا بد من النظر فيهما عند دراسة الدلالة اللغوية، إذ هما أساسها. وقد درس اللسانيون والمناطقة هذه الناحية، ونظروا فيها من حيث

⁽⁵⁶⁶⁾ الكتاب 2/350-351، ويُنظر: د. محمود سليمان ياقوت: العلامة في النحو العربي

ص 32-33، ط 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1986 0

⁽⁵⁶⁷⁾ سورة النور، آية 31 0

⁽⁵⁶⁸⁾ الإتقان في علوم القرآن 2/281، ويُنظر: د. محمد حسنين صبره: مرجع الضمير في

القرآن الكريم ص 9 دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة 1992، ويُنظر: قضايا التقدير النحوي

ص 389-390.

اتصالها بالمقام، لكنهم لم يتجاوزا فيها مستوى الجملة... وتتسم دراسة النصوص قصد إقامة النحو الذي يحكمها بأهمية بالغة في بيان كيفية عمل المضمرات فيها من حيث الربط والدلالة⁽⁵⁶⁹⁾.

ويمكن العرض لإحلال المضمر محل الظاهر في شعر الأعشى على النحو التالي :

أولاً: الضمير البارز المبني على حرف الهاء :

جاء الضمير البارز المبني على حرف الهاء في شعر الأعشى أكثر الصور تردداً حالاً محل الاسم فبلغت مواضعه ألفين ومائتين وثلاثة مواضع تنوعت ما بين ضمير في محل رفع أو نصب أو جر، وجاء متصلاً في ألفين ومائة وتسعة وخمسين موضعاً ومنفصلاً في ثلاثة وأربعين موضعاً، فمثال الضمير المتصل قوله⁽⁵⁷⁰⁾ :

دِمْنَةٌ قُقْرَةٌ تَعَاوَرَهَا الصَّيْدُ * * فُ بِرِيْحَيْنِ مِنْ صَبَاً وَشِمَالِ *
*

فقوله: (تعاورها الصيف) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها :

فعل+مفعول+فاعل، وبنيتها الأساسية: تعاور الصيف الدمنة

فعل+فاعل+مفعول

أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بتقديم المفعول بالإضافة إلى-وهو ما نريد بيانه- أن الضمير في قوله (تعاورها) ضمير متصل في محل نصب، حل محل الاسم الظاهر (الدمنة)، فتحوّلت إلى: تعاورها الصيف، وذلك للإيجاز، ورجوع الضمير هنا-على سبيل المثال- هو ما اصطلح عليه

⁽⁵⁶⁹⁾ نسيح النص ص 115 0

⁽⁵⁷⁰⁾ الديوان 2/53 ويُنظَر: ر

أيضاً 53/55، 9/85، 14/103، 12/121، 66/137، 23/32 0

في علم اللغة النصي بمصطلح Anaphora "وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضمير بعد مرجعه في النص السطحي" (571).

وتجدر الإشارة إلى أن الضمير هنا يعود على نكرة (دمنة) المتقدمة في البيت، ورغم أنه يعود على نكرة فإنه محكوم له بحكم المعرفة "من طريق نيابته مناب ما عرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم-فكما يظهر من التقدير أن الاسم الذي حل محله الضمير معرفة (الدمنة)- ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت رجلاً فضربته، أغنى ذلك عن أن تقول: وضربت الرجل المتقدم الذكر، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حُكِمَ له بحكم المعرفة لذلك" (572).
ومثال الضمير المنفصل قوله (573) :

إِذَا أَنَا حَيَّيْتُ لَمْ يَرْجِعُوا * * تَحَيَّيْتُهُمْ وَهُمْ غَيْرُ صُمْ
*

فقوله : (وهم غير صم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ نمطها :
مبتدأ+خبر+مضاف إليه. ولو بحثنا في البنية الأساسية عن مرجع هذا الضمير "هم"، سنجدُه عائداً على كلمة (معشر) في البيت السابق على هذا البيت حيث يقول :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ مَعْشَرٍ * * صُبَاةِ الْحُلُومِ عُدَاةِ غُشْمٍ
*

وقد وقع الضمير في محل رفع مبتدأ، يقول ابن يعيش: "إذا كنيت عن الواحد المذكر قلت: هو قائم، فهو مرفوع الموضع؛ لأنه مبتدأ، والمبتدأ

(571) النص والخطاب والإجراء ص301 ويُنظر: نسيج النص ص118-119 حيث مفهوم الإحالة وأنواعها، ومحمد محمد يونس على: وصف اللغة العربية دلاليًا ص87،88 حيث وضح الفرق بين الإشارة والإحالة0

(572) شرح جمل الزجاجي 504/1 بتصرف يسير0

(573) الديوان 22/87 ويُنظر: أيضاً 155/123، 27/32، 13/261، 20/4، 371/323، 7/407، 2/415.

مرفوع؛ ولأنك لو وضعت مكانه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو: زيد قائم⁽⁵⁷⁴⁾، كما تجدر الإشارة إلى أن الضمير المنفصل والمتصل أيضاً على مدار الديوان قد تنوع ما بين المذكر والمؤنث كما تقدم من خلال التمثيل.

ثانياً: الضمير البارز المبني على غير الهاء :

تجدر الإشارة إلى أن ثمة ضمائر غير الهاء حلت محل الظاهر، وهي ألف الاثنتين، سواء أكان متصلاً بالماضي أم بالمضارع المسندين إلى غائب. وواو الجماعة، سواء أكانت متصلة بالماضي أم بالمضارع ونون النسوة، سواء أكانت متصلة بالماضي أم بالمضارع وقد بلغت المواضع الإجمالية لهذه الضمائر مائتين وتسعة مواضع، جاء ألف الاثنتين في ثلاثة عشر موضعاً، منها ستة مواضع مع الماضي وسبعة مع المضارع. وجاءت واو الجماعة في مائة وأربعة وخمسين موضعاً، منها مائة وعشرة مواضع مع الماضي وأربعة وأربعون موضعاً مع المضارع، وجاءت نون النسوة في اثنين وأربعين موضعاً، منها واحد وعشرون موضعاً مع الماضي وواحد وعشرون موضعاً مع المضارع. وذلك كما يلي :

[أ] ألف الاثنتين :

وذلك نحو قوله⁽⁵⁷⁵⁾ :

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُو * * * صِ قَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا

*

فقوله: (قَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا) جملة فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بقد،

صورة نمطها :

قد+فعل+فاعل+ظرف مكان+مضاف إليه+مفعول به

⁽⁵⁷⁴⁾ شرح المفصل 0 96/3

⁽⁵⁷⁵⁾ الديوان 19/97، ويُنظر أيضاً: 177/97، 191/20، 201/58، 19/21، 0

وقد اتصل في هذه الجملة ألف الاثنين بالفعل الماضى المسند إلى الغائب "حبس" حالاً محل الاسم الظاهر العائد عليه "اثنين".

ومثال اتصاله بالفعل المضارع قوله (576) :

وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنْ كَفَيْكَ بِالنَّدَى * * تَجُودَانَ بِالْإِعْطَاءِ قَبْلَ سُؤْلِ الْكَأ *
*

فقوله: (تجودان بالإعطاء) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ لازمٍ، وصورة هذا النمط: فعل+فاعل+جار ومجرور، وقد اتصل ألف الاثنين بالفعل المضارع حالاً محل الاسم الظاهر "كفيك".

[ب] واو الجماعة :

وذلك نحو قوله (577) :

هُوَ دَانَ الرَّبَابَ إِذْ كَرَهُوا الدِّي * * نَ دِرَاكًا بَعْرُورَةً وَصِيَالًا (578)
*

فقوله (إذ كرهوا الدين) جملةٌ فعليةٌ ظرفيةٌ عبارة عن ظرف مضاف إلى جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعدٍ إلى مفعول به، وصورة هذا النمط :

إذ+جملة فعلية (فعل+فاعل+مفعول)

(576) السابق 25/141 ويُنظر أيضاً 281/279، 28/17، 0

(577) السمسمة السابق 63/61 ويُنظر: 69/63،

71/71، 91/43، 93/82، 149/48، 191/70، 13/52، والرَّباب : تيممٌ ، وعديٌّ ،

وعُكْلٌ ، ومُرَيْنةٌ ، وضَبَّةٌ ، وإِنَّمَا سُمُّوا الرَّبَابَ ؛ لأنَّهم تحالفوا فقالوا : اجتمعوا كاجتماع الرَّبابة

، وهي خِرْقَةٌ تتَّجَمع فيها القِداح ، وقال قومٌ : بل عَمَسوا أيديهم في رُبِّ وتحالفوا ، والقول

الأول أحسن . يُنظر : الاشتقاق لابن دريد 1 / 180 .

(578) دان : ملك ، الدِّين : المجازاة

والبنية الأساسية : إذ كَرِهَ الرباب الدين، وبالنظر إلى الفعل نجد أن واو الجماعة قد اتصلت به حالة محل الاسم الظاهر (الرباب).

ومثال الاتصال بالمضارع قوله (579) :

فَإِنْ يَتَّبِعُوا أَمْرَهُ يَرْشُدُوا *
وَإِنْ يَسْأَلُوا مَالَهُ لَا يَضُرُّ *
*

فقد اتصلت واو الجماعة بثلاثة أفعال في هذا الشاهد، هي "يتبعوا- يرشدوا- يسألوا"، وقد حل الضمير محل الاسم الظاهر "بنى معاوية"، المذكور في قوله :

كِرِيمًا شَمَائِلُهُ مِنْ بَنِي *
مُعَاوِيَةَ الْأَكْرَمِينَ السَّنَنُ (580) *
*

[ج] نون النسوة :

وذلك نحو قوله (581) :

وَمَا قَدْ أَخَذْنَ وَمَا قَدْ تَرَكَ *
نَ فِي الْحَيِّ مِنْ نِعْمَةٍ وَدِمْنُ *
*

فقوله: (قد أخذن) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بقَد، صورة نمطها :
قد+جملة فعلية (فعل+فاعل)، وقد اتصل فيها الضمير "نون النسوة" بالفعل
الماضي "أخذن" حالاً محل الاسم الظاهر "للقائلات" في البيت السابق على هذا
الشاهد، وهو قوله :

(579) السابق 0 36/69

(580) السنن: الوجوه والطبائع 0

(581) السابق 0 67/73

فَيَا عَجَبَ الرَّهْنِ لِلْقَائِلَا *
تِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ مَاذَا *
اِحْتَجَنُ (582) *

ومثال اتصالها بالمضارع قوله (583):

وَأَقْبَلَنَّ يُعْرِضَنَّ نَحْوَ امْرِيٍّ *
إِذَا كَسَبَ الْمَالَ لَمْ يَخْتَزِنُ *
*

فقوله: (يعرضن) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة
نمطها :

فعل+فاعل، وهذا البناء الظاهري يشير إلى أن الضمير "نون النسوة" قد حل
محل الاسم الظاهر "القائلات" المذكور آنفاً في قوله :

فَيَا عَجَبَ الرَّهْنِ لِلْقَائِلَا *
تِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ مَاذَا احْتَجَنُ *
*

فالبنية الأساسية هي : يعرض+ القائلات، لكن الشاعر حذفه وأحل
الضمير محله طلباً للإيجاز، أضف إلى هذا أن هذا الإحلال قد أدى إلى
استقامة وزن المتقارب، فتقطيع البيت هكذا:

وَأَقْبَلَنَّ / نِيُعْرِضَنَّ / نَنَحْوَمَّ / رِنَّ إِذَاكَ / سَبَلَمَا / لِلْمَيْخُ / تَزَن
فعولن فعولن فعولن فعو فعولن فعولن فعولن فعو

فالعروض صحيحة رغم حذف السبب الخفيف منها، فهو حذف غير
لازم في عروض المتقارب بدليل عدول الأعشى عنه فيما بعد، والضرب
محدوف، ولو قال: (يعرض القائلات) لأدى هذا إلى انكسار الوزن وعدم
صحة القافية.

(582) احتجن: يقال احتجن المال، أي ضمه إلى نفسه واحتواه0

(583) السابق 68/73 0

ثالثاً: الضمير المستتر في الماضي أو المضارع المسندين إلى غائب :
يأتي الضمير مستتراً في الفعل الماضي أو الفعل المضارع مسنداً إلى
غائب، حالاً محل الاسم الظاهر، وقد وقع هذا في شعر الأعشى في اثنين
وتسعمائة موضع مع الفعل الماضي أو المضارع مسندين إلى الغائب أو
الغائبة.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن مرجع هذه الكثرة اعتماد الشاعر على
الإيحاء، وهو الأمر الذي جعل الأعشى يستغنى عن الألفاظ المعبرة عن
الحديث بالضمائر للإيجاز، نحو قوله (584) :

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكُثِيبَ فَذَاقَا ** رَفَرَوْضَ القَطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ

*

فقوله (تَرْتَعِي السَّفْحَ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ،
صورة نمطها :

فعل+فاعل مستتر + مفعول

والبنية الأساسية هي: ترتعي هي السفح، ومن خلال هذا الأصل يتضح
أن الضمير المستتر في المضارع المسند إلى غائبة قد حل محل الاسم
الظاهر "جبيرة" المذكور في قوله :

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ** جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

*

ومثال المستتر في الماضي قوله (585) :

أَثَّرْتُ فِي جَنَاجِنِ كَارَانَ الـ ** مَيِّتِ عُولِينَ فَوْقَ عُوْجِ رِسَالِ (586)

(584) السابق 0 5/53

(585) السابق 0 35/57

(586) الجناجن: عظام الصدر، الإران: سرير الميت، رسال: طولال 0

*

فقوله: (أثرت في جناجن) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

فعل+فاعل مستتر+جار ومجرور

والبنية الأساسية: أثرت هي في جناجن

ومن خلال هذه البنية يتضح أن الضمير "هي" قد حل محل الاسم الظاهر (الأنساع) في البيت السابق عليه للإيجاز، وهو قوله :

نَقَبَ الحُفِّ للسُّرى فَتَرَى الأَنْدَ * * سَاعَ مِنْ حِلِّ سَاعَةٍ وَاِرْتِحَالِ (587)

*

وهذا الإحلال شأنه شأن بقية الضمائر فيما تقدم، فلو قال: (أثرت الأنساع) لَمَا استقامت تفعيلة الخفيف الأولى (فاعلاتن) ولَمَا صَحَّت القافية.

وبعد هذا العرض لإحلال الضمير بكل صوره محل الاسم الظاهر يلاحظ عليه أن الضمير عندما حل محل الاسم الظاهر نُثِّي وَجُمِعَ وَدُكِّرَ وَأُنْثَّ مثله مثل الظاهر، حيث إن الظاهر يثنى ويجمع ويؤنث، وكذلك ما ناب عنه. وقد تنوعت الضمائر التي حلت محل الظاهر، فلم يقتصر الأمر على ضمائر الغيبة، بل ضمت ضمير جماعة النساء وسُكِّنَ آخر الفعل، يقول السيرافي: "اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب، وجماعة النساء إذا اتصل بالفعل الماضي سُكِّنَ آخر الفعل... وإنما سُكِّنَ آخر الفعل من قِبَلِ أن هذا الضمير متحرك؛ لأنه نائب عن معرب وهو اسم" (588).

(587) الأنساع: جمع نسع، والنسع سير عريض تُشَدُّ به الرحال إلى بطن الناقة0
(588) ابن خروف: شرح كتاب سيبويه، تحقيق خليفة محمد خليفة، كلية الدعوة الإسلامية،

ويلاحظ أن هذا الضمير لم يُنعت لامتناع هذا الأمر، حتى لا يفهم المتلقي عود الضمير على مذكور آخر، يقول ابن عصفور: "فأما الغائب فلا ينعت؛ لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أن الاسم إذا كُرِّر فلا ينعت، فكذلك المضمر النائب منابه، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت رجلاً فضربت الرجل لا يجوز أن تقول: فضربت الرجل العاقل؛ لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره" (589).

وإذا كانت الغاية من وراء هذا الإحلال الإيجاز، فإن الربط قد تم بالضمير أيضاً، ولم يُكَّرر المرجع، ومن هنا تحقق التماسك النصي عن طريق الربط بين الجمل بعضها وبعضها الآخر، فمثلاً في قوله (590):

دِمْنَةٌ قُفْرَةٌ تُتَعَاوَرَهَا الصَّيْدُ * * * فُ بَرِيحَيْنِ مِنْ صَبَأٍ وَشَمَالِ
*

قد حل الضمير في قوله "تعاورها" محل "دمنة" حيث إن البنية الأساسية: دمنة قفرة تعاور الدمنة الصيف، فالواضح أن ذكر الاسم الظاهر يؤدي إلى الاستطالة والرتابة في الكلام، وهو الأمر الذي جعل النظام النحوي يُسَوِّغُ إحلال الضمير محل الاسم الظاهر للإيجاز بالإضافة إلى المحافظة على وزن البيت وتصحيح القافية، ومن هنا يتآزر النظام النحوي مع النسيج الشعري.

وإذا كان الربط بالضمير قد أسهم في ترابط أجزاء التركيب خاصة ثم النص عامة (591) فإنه تجدر الإشارة إلى أن النص "جملة من العناصر، تتربط

(589) شرح جمل الزجاجي 1/216 0

(590) الديوان 53/2 0

بتوفر الروابط التركيبية والروابط الزمانية، وكذلك الروابط الإحالية... فالإحالة عامل (Operateur) يحكم النص كاملاً في تواز مع العامل التركيبي والعامل الزمى... إذ لا تلتزم بالحدود التركيبية فتربط بين متباعدين منفصلين، وتخرج عن البنية التركيبية، فهي بنية عابرة للتركيب (Trans-syntaxique) ومرونتها هذه جعلتها من أهم عناصر الدلالة في النصوص⁽⁵⁹²⁾ ومن ثم كانت أهميتها في تحقق التماسك النصي في شعر الأعشى الكبير.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنه نظراً للعلاقة بين الضمير ومرجعه، فيمكن الإشارة إلى أن صور مرجع ضمير الغائب بكل صوره قد تنوعت في شعر الأعشى ما بين مرجع محدد صريح وغير صريح. والصريح "واضح يهتدى إليه إنسان متوسط الثقافة، مرجع لا يحتاج إلى إعمال فكر ولا طول نظر؛ لأنه "لا لبس فيه ولا خفاء"⁽⁵⁹³⁾. وكان هذا النوع "الصريح" أكثر الصور تردداً من المرجع غير الصريح، الذي بلغ مائة وسبعة وثلاثين موضعاً⁽⁵⁹⁴⁾ من إجمالي مواضع مراجع الضمائر البارزة والمستترة. ويقصد بالمرجع غير الصريح "ذلك المرجع المفهوم من الكلام، والذي يحتاج إلى إعمال الفكر وطول نظر، والذي لا يهتدى إليه إلا إنسان نال حظاً كبيراً من الثقافة وطال

(591) حول الربط بالضمير وكون الضمير الظاهر للربط أما المستتر، فإنه ينشئ علاقة الارتباط،

وهي علاقة طبيعية، أما الربط فهو علاقة اصطلاحية نحوية سياقية بين معنيين 0 يُنظر: في ذلك: نظام الارتباط والربط في التراكيب العربية، رسالة دكتوراه للباحث مصطفى عمر حميده بأداب الإسكندرية 1989م، ص 1، 185 وما بعدها، إشراف أ.د. طاهر حمودة، ومغنى

الليب ص 647-652، ويُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 59-60 0

(592) نسيج النص ص 171، 124، 121، ويُنظر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية

ص 299 وما بعدها، وعلم اللغة النصي 1/71 0

(593) مرجع الضمير في القرآن الكريم ص 11، ويُنظر: همع الهوامع 1/65 0

(594) يُنظر: _____: الـ _____ديوان، نحـ _____و

59/57، 113/30، 119/39، 121/62، 12، 8، 27/1، 26، 16، 36/123، 38،

2/259، 34/305 0

تمرسه بالتراكيب العربية والمقامات التي قيلت فيها، وما يطرأ عليها من ذكر وحذف وما إلى ذلك" (595).

وذلك نحو قول الأعشى (596) :

إِنِّي لَعُمْرُ الَّذِي حَطَّتْ مَنَاسِمُهَا * * * يَخْدَى وَسِيقَ إِلَيْهَا الْبَاقِرِ الْغِيلُ
*

فقلوه: (حَطَّتْ مَنَاسِمُهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مضاف إليه

والبنية الأساسية: لعمر الذي حطت مناسم الإبل. فالضمير في قوله "مناسمها" يعود على "الإبل"، وهي مرجع محدد غير صريح، لم يجر له ذكر؛ لأن المناسم تدل عليها، والعائد إلى الذي محذوف تقديره: إليه (597). وهذا ما يُصطلح عليه في علم اللغة النصي بالإضمار لمرجع متصيد EXOPHORA "وهو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقاً، غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف" (598).

(595) مرجع الضمير في القرآن الكريم ص 12-13 وما بعدها 0 ويُنظر: د. خالد محيي الدين مدني: مرجع الضمير وأثره في اختلاف القراءات القرآنية ص 772 وما بعدها، مجلة كلية اللغة العربية، بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، 1420هـ-2000م 0

(596) الديوان 62/113 0

(597) يُنظر: خزنة الأدب 9/455 0

(598) النص والخطاب والإجراء ص 301، ويُنظر: د. محمد عبدالمطلب، تقابلات الحداثة في شعر السبعينيات، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة 1995، ص 66، 65 0

وإذا كان مرجع الضمير قد جاء محددًا صريحاً وغير صريح، فإنه جاء غير محددٍ أيضاً، وذلك في خمسة مواضع⁽⁵⁹⁹⁾ ويُقصد بالمرجع غير المحدد "أن يسبق ضمير الغائب مرجعان أو أكثر، ويجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منهما، وإن ترجح-في بعض الأحيان- أن يرجع إلى واحد منهما"⁽⁶⁰⁰⁾.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نشير إلى قواعد عود الضمير على مرجعه، الذي حل محله، حيث عاد في جل المواضع على أقرب مذكور تبعاً للأصل في النحو العربي، حيث يعود الضمير على أقرب مذكور في حالة كون المرجع متعدداً، وذلك نحو قول الأعشى⁽⁶⁰¹⁾ :

أَجَدَّ بَنِيًّا هَجَرُهَا وَشَنَاتُهَا * * وَحَبَّ بِهَا لَوْ تَسْتَطَاعَ
طَيَاتُهَا⁽⁶⁰²⁾ *

فالضمير في قوله "هجرها" قد عاد على أقرب مذكور قبله وهو كلمة "تيا" أمنا للبس.

وقد عاد الضمير على أبعد مذكور، ولكن في مواضع قليلة، وذلك وارد في اللغة، حيث إن الضمير يعود على المرجع الأبعد في موضعين :

"الأول: إذا كان هناك دليل من اللغة أو المقام... والموضع الثاني: إذا كان المرجع مضافاً مثل قوله تعالى: ﴿تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾⁽⁶⁰³⁾، فقد عاد الضمير في قوله "تحصوها" على

⁽⁵⁹⁹⁾ يُنظر: الديوان، نحو: 127/121، 141/23، 235/10، 291/30، 32/14، ويُنظر: أيضاً: الإنصاف في مسائل الخلاف هامش 2، 508/328 في تعليقه على الشاهد 23/121 حيث يقول الأعشى :

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ شَرَابِهِمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

⁽⁶⁰⁰⁾ مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص 21-22 0

⁽⁶⁰¹⁾ الديوان 1/133 0

⁽⁶⁰²⁾ تيا: اسم إشارة مثل تلك، طياتها: وطنها 0

⁽⁶⁰³⁾ سورة إبراهيم، الآية 34 0

الأبعد، وهو "نعمة"؛ لأنه مضاف⁽⁶⁰⁴⁾، ومثال عود الضمير على
أبعد مذكور في شعر الأعشى قوله⁽⁶⁰⁵⁾ :

أَزَالَ أَدْنِيَّةَ عَن مَلِكِهِ ** وَأَخْرَجَ مِنْ حِصْنِهِ دَا يَزَنُ
*

فالضمير في الفعل "أزال" عائد على أبعد مذكور، وهو "الموت" في قول الشاعر السابق
بعده أبيات، حيث يقول :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا ** دَ مِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
*

والدليل على ذلك المطابقة بين الضمير ومرجعه. أما عن الترتيب بين الضمير ومرجعه
الذي حل محله، فقد عاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، سواء أكان فاعلاً أم نائب فاعل أم
مبتدأ أم ما أصله المبتدأ مثل اسم كان واسم إن، وهذا هو الأصل ليعلم المعنى بالضمير عند
ذكره بعد مفسره⁽⁶⁰⁶⁾، نحو قوله⁽⁶⁰⁷⁾ :

وَإِنَّ لَنَا دُرْنِي فَكُلُّ عَشِيَّةٍ ** يُحِطُّ إِلَيْنَا خَمْرُهَا وَخَمِيلُهَا
*

فالضمير في قوله "خمرها وخميلها" يعود على كلمة "درني" وهي متقدمة لفظاً ورتبة. لكن
الملاحظ أن عود الضمير على متقدم لفظاً متأخر رتبة كان أكثر تردداً في شعر الأعشى، سواء
أكان خبراً أم مفعولاً أم مجروراً بالحرف، نحو قوله⁽⁶⁰⁸⁾ :

وَيُخْبِرُكُمْ حُمْرَانُ أَنْ بَنَاتِنَا ** سَيُهْزَلْنَ إِنْ لَمْ يَرْفَعْ الْعِيرَ مِيلُهَا
*

⁽⁶⁰⁴⁾ مرجع الضمير في القرآن الكريم ص 25، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن 2/284، وهمع
الهوامع 1/219 0

⁽⁶⁰⁵⁾ الديوان 8/65 0

⁽⁶⁰⁶⁾ مغنى اللبيب ص 635 وما بعدها، ويُنظر: د. محمد عبدالله جبر: الضمائر في اللغة العربية
ص 98، دار المعارف، مصر 1981 0

⁽⁶⁰⁷⁾ الديوان 25/227 0

⁽⁶⁰⁸⁾ السابق 22/227 0

فالضمير في قوله "ميلها" عائد على "العرير" وهو متقدم لفظاً متأخر رتبة، حيث إن موقعه من الإعراب مفعول به. كما عاد الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبة، وذلك في موضع واحد في قوله⁽⁶⁰⁹⁾ :

فَجَالَ عَلَيْنَا بِإِيرِقِهِ * * مُخَضَّبٌ كَفِّ بِفِرْصَادِهَا
*

فالضمير في (إيريقه) عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة (مخضّب)، لأنها فاعل الفعل (جال).

أمّا عن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فلم يرد في شعر الأعشى، وهنا يحضرنى قول دى بوجراند: "وتأخر الألفاظ الكنائية عن مراجعها anaphorically، أي ورودها بعد الألفاظ المشتركة معها في الإحالة أكثر احتمالاً من ورودها متقدمة عليها Cataphorically، فرجوع اللفظ الكنائى إلى متقدم عليه يهيئ مركز ضبط أن تضاف إليه المادة المتعلقة باللفظ الكنائى، ومن الأكثر صعوبة أن نتصور كيف يمكن التصرف بالنسبة للعود إلى متأخر. عندئذ يتحتم للفظ الكنائى أن يركم حتى تأتى العبارة المشاركة له في الإحالة أو يترك بحسابه حالة نحوية تظل لا مرجع لها في تحليل مهوَّش Fuzzy Parsing حتى يعثر لها في النهاية على مرجع، وليس من المستحسن في أي من الحالتين أن تجعل مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائى وما يشترك معه في الإحالة"⁽⁶¹⁰⁾.

أمّا عن المطابقة بين الضمير ومرجعه، فقد جاءت جميع الضمائر مطابقة لمرجعها الذي حلت محله في النوع والعدد، ولم تأت ضمائر لم تتحقق فيها المطابقة بسبب الحمل على المعنى في التراكيب أو الحمل على المعنى في المفردات.

ومّا سبق يتبين لنا أن الضمير الذي حل محل الاسم الظاهر مؤدياً الإيجاز بالإضافة إلى أدائه لوظيفة الربط قد تنوعت صورته، فجاء ضميراً بارزاً مبنياً على حرف الهاء متصلاً ومنفصلاً في محل رفع أو نصب أو جر. وجاء ضميراً بارزاً غير مبنى على حرف الهاء مثل

⁽⁶⁰⁹⁾ السابق 0 21/121

⁽⁶¹⁰⁾ النص والخطاب والإجراء ص 327 صدد حديث دى بوجراند عن اتحاد الإحالة بواسطة الكنائيات 0

ألف الاثنين المتصل بالماضى أو المضارع المسندين إلى غائب ومثل واو الجماعة ونون النسوة. وجاء ضميراً مستتراً في الماضى أو المضارع المسندين إلى غائب أو غائبة.

وتجدر الإشارة إلى أن كثرة الضمير في شعر الأعشى مرجعها إلى الإيحاء الذي اعتمد عليه الشاعر، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن بعض رواد الأسلوبية يستندون في تعريفهم الأسلوب على الإيحاء، فيعرفونه "بأنه مجموع الطاقات الإيحائية في الخطاب الأدبي، وذلك أن الذي يُمَيِّز هذا الخطاب هو كثافة الإيحاء وتقلص التصريح، وهو نقيض ما يطرد في الخطاب العادى أو ما اصطلاحنا عليه بالاستعمال النفعى للظاهرة اللغوية، والحقيقة أن الطاقة الإيمائية في اللغة لا يمكنها أن تستقل بذاتها، إذ قد يكون تصريح بلا إيماء، ولكن يتعذر الإيماء بلا تصريح، ولعل ماهية الأسلوب تتحدد بنسيج الروابط بين الطاقين التعبيريتين في الخطاب الأدبي، طاقة الإخبار وطاقة التضمين"⁽⁶¹¹⁾.

ولا يُعَدُّ ذلك الإيحاء شيئاً مستبعداً على شاعر جاهلى، فمن بعده جاء المتنبي وكانت ظاهرة استتار الفاعل في شعره تمثل واحداً وسبعمائة وثلاثة آلاف موضع⁽⁶¹²⁾ الأمر الذي دعا أستاذي الدكتور زين الخويسكى عند حديثه عن استتار الفاعل في شعر المتنبي إلى قوله: "وعلى هذا فإن السمة الغالبة هي استتار الفاعل واستتار الفاعل بهذه المناسبة الكبيرة بدرجة تلفت النظر مرجعه-فيما أرى- إلى أن المتنبي في لغته اعتمد كثيراً على الإيحاء؛ وذلك لأن موضوع كلامه كان يشغل حيزاً كبيراً في ذهنه؛ ومن هنا كان يستغنى عن تكرار اللفظ المعبر عن موضوع الحديث ويعبر عنه بالضمائر"⁽⁶¹³⁾، فالجملة "قد تصاغ بطريقة معينة وتحتل عدة معان مختلفة بعضها بطريق التضمين وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره"⁽⁶¹⁴⁾.

⁽⁶¹¹⁾ د. عبدالسلام المسدى: الأسلوبية والأسلوب ص 95-96، ط3، الدار العربية للكتاب، تونس 1982، ويُنظر: د. موريس أبو ناصر: الأسلوب وعلم الأسلوب ص 40-46، الثقافة العربية، السنة الثانية، العدد التاسع، سبتمبر 1975 0

⁽⁶¹²⁾ د. زين الخويسكى: الجملة الفعلية بسيطة وموسعة "دراسة تطبيقية على شعر المتنبي 430/1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1986. ويُنظر: له أيضاً: الاستغناء في قضايا النحو والصرف ص 39-57 0

⁽⁶¹³⁾ السابق نفسه 0

⁽⁶¹⁴⁾ النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ص 10، ويُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 321-322 حيث يرى الدكتور عبدالسلام المسدى أن من مميزات الخطاب اعتماده على الطاقة الإيحائية إلى جانب طاقاته التصريحية 0

وبالإضافة إلى ما سبق فقد تنوعت صور الاسم الظاهر الذي حل الضمير محله، فجاء مرجعاً محدداً صريحاً، وترجع كثرة المرجع المحدد للضمير، سواء أكان صريحاً أم غير صريح إلى أن الأعشى كان يريد إثبات معنى ما محدداً لهذا الاسم الظاهر، الذي حل محله الضمير؛ ومن هنا غلب المرجع المحدد على غير المحدد، كما جاء المرجع محدداً غير صريح وجاء غير محدد.

وإذا كان الضمير قد جاء متفقاً مع آراء النحاة فعاد على أقرب مذكور كما عاد على أبعد مذكور مع وجود الدليل - أما من حيث الترتيب بين الضمير ومرجعه، فقد عاد على متقدم لفظاً ورتبة، ومتأخر لفظاً متقدم رتبة، ولم يأت عائداً على متأخر لفظاً ورتبة في شعر الأعشى - فإنه قد أسهم أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري.

خامساً: إحلال الظاهر محل المضمرة

تبين فيما سبق أن الضمير يحل محل الاسم الظاهر طلباً للإيجاز في اللغة، لكن هذا الأمر قد يُغفل عنه، فيحل الظاهر محل المضمرة لغرض ما أو فائدة ما، ترتبط بالسياق الذي ورد فيه التركيب، حيث إن الظاهر أصل والضمير فرع، فعندما يُكْرَر الأصل ولم يُدَكَّر ضميره رغم أن الظاهر مذكور سابقاً، فإنه التزام بالأصل لأغراض بلاغية أو دلالية، وقد ذكر السيوطي هذه الفوائد (615) من وراء هذا الإحلال، وصنفها أحد الباحثين - بناءً على ذكر السيوطي لها - إلى الأغراض البيانية، وتتضمن زيادة التقرير والتمكين والتعظيم وقصد الإهانة والتحقير أو تربية المهابة وإدخال الروع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك أو قصد تقوية داعية المأمور أو تعظيم الأمر، أو الاستلذاذ بذكر الظاهر، ثم الأغراض البديعية وتتضمن مراعاة الجنس والترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ثم الأغراض التركيبية، التي تتضمن قصد التوصل بالظاهر إلى الوصف والإشارة إلى عدم دخول الجملة في الحكم النحوي، ثم الأغراض الدلالية، التي تتضمن قصد العموم أو الخصوص أو تأكيد العموم أو إزالة اللبس. وثمة غرض آخر لا يندرج تحت ما تقدم، وهو التنبيه على علية الحكم (616).

وقد أشار ابن جنى إلى ذلك في قوله: "ومن ذلك قوله:

(615) السيوطي: معترك الأقران 274/1 وما بعدها، ويُنظر: الكتاب 62/1، وشرح

الكافية 238/1، 241-242، والبرهان في علوم القرآن 284/2 وما بعدها 0

(616) يُنظر: الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص 111-115 0

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ ** حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

*

وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهراً بغير لفظه الأول، وإنما سبيله أن يأتي مضمراً، نحو: زيد مررت به. فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهراً، فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة، نحو: زيد مررت بزيد، كقول الله سبحانه: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾ (617) و ﴿الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ﴾ (618)، وقوله:

وَلَا الْخَرْقُ مِنْهُ يَرْهَبُونَ وَلَا الْخَنَا ** عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ هَيْبَةٌ هِيَ مَا هِيََا

*

فيجوز أن تكون (هي) الثانية فيه إعادة للفظ الأول، كقوله -عز وجل- ﴿الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ﴾ وهو الوجه. ويجوز أن تكون (هي) الثانية ضمير (هي) الأولى، كقولك: هي مررت بها.

وإنما كان الوجه الأول؛ لأنه إنما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم، وهذا من مظانه؛ لأنه في مدحه وتعظيم أمره⁽⁶¹⁹⁾. والحقيقة التي لا معد عنها أن هذه الأغراض تتداخل فيما بينها بحيث يصعب الفصل بينها، وقد يكون الاسم الثاني في بيت يلي الأول أو بعده بعدة أبيات، وهو ما سيظهر لنا عند دراسة هذا النوع من الإحلال في شعر الأعشى، حيث نجد بعض المواضع تشترك في أكثر من غرض دلالي. وتجدر الإشارة إلى أن إحلال الظاهر محل المضمرة يعد من العلاقات الأفقية في القصيدة، أو ما يسمى بالمعاني النحوية الأفقية للقصيدة⁽⁶²⁰⁾. وقد ورد هذا الإحلال في شعره في اثنين وعشرين موضعاً⁽⁶²¹⁾ يمكن العرض لها من خلال أغراضها على النحو التالي:

1- التقرير والتأكيد :

(617) سورة الحاقة، الآيتان 1،2 0

(618) سورة القارعة، الآيتان 1،2 0

(619) الخصائص 3/55-56 ويُنظر: الكتاب 1/62، والبيتان من الطويل.

(620) يُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 32 وما بعدها 0

(621) يُنظر: الديوان، نحو 105/77، 147/3، 167/9، 39، 231/ 42، 20، 12/325،

0 3/367، 5، 6/359

يحل الظاهر محل المضمرة للتقرير والتأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (622)، وقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (623)، وقد ورد هذا في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله (624) :

فَمُوتُوا كِرَامًا بِأَسْيَافِكُمْ ** وَلِلْمَوْتِ يَجْشَمُهُ مَنْ جَشِمَ

*

وَلِلْمَوْتِ خَيْرٌ لِمَنْ نَالَهُ ** إِذَا الْمَرْءُ أَمَّتَهُ لَمْ تَدُمِ

*

فالبنية الأساسية لقوله (وَلِلْمَوْتِ خَيْرٌ) هي: وهو خير، حيث إن مرجع الضمير المذكور في البيت السابق (الموت)، لكن الشاعر آثر إحلال الموت بلفظه محل الضمير؛ لأن الظاهر له وحى لا يستطيع الضمير العائد "الكناية" القيام به، وهو تقرير وتأكيد أن موتهم "قومه" كراماً بأسيافهم خير من حياة الذل، بالإضافة إلى الحث على الموت، وما

(622) سورة الإخلاص، الآيتان 2، 1 0

(623) سورة الإسراء، الآية 105 0

(624) الديوان 93/65-66، ويُنظر: أيضاً 95/107، 9/147، 17/39 0

كان يفهم ذلك لولا الإفصاح بالاسم مرة أخرى، فإذا كان الضمير "يعطى إشارة ذهنية إلى العائد عليه، هذه الإشارة تحضره في النفس، إلا أن قدراً كبيراً من التأثير يظل الاسم الظاهر محتفظاً به، ولا يستطيع الضمير حمله نيابة عنه؛ لأن الإشارة تتولد حين يقرع اللفظ السمع بجرسه وارتباطاته الدلالية المختلفة جد الاختلاف، والتي اكتسبها في قصته الطويلة مع الكلمات والأحداث والمواقف" (625).

ونظير ذلك ما يرويهِ عبد القاهر عن الجاحظ "من أن سائلاً سأل عن قول قيس بن خارجة "عندى قرى كل نازل، ورضى كل ساخط، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب، أمر فيها بالتواصل، وأنهى فيها التقاطع"، فقال: أليس الأمر بالصلة هو النهي عن التقاطع؟ قال: فقال أبو يعقوب: أما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف، وذكرت هناك أن لهذا الذي ذكر من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل

(625) د. محمد أبو موسى: خصائص التراكيب ص248، ويُنظر: د. حمزة النشترى: الرابط وأثره في التراكيب العربية، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالمنوفية، العدد السابع، 1987، ص 23-26 0

للكناية، كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ ، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ عمل لولاها لم يكن.

وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً فهو حكم مسألتنا... ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَدَتْ عِصَامًا * * وَعَلَّمَتْهُ الْكَرَّ وَالْإِقْدَامًا
*

لا يخفي على من له ذوقٌ حُسْنُ هذا الإظهار. وأن له موقعاً في النفس وبعثاً للأريحية لا يكون إذا قيل: (نفس عصام سودته) شيء منه البتة" (626).

2- الاستلذان بذكر الظاهر :

وقد ورد ذلك في شعره في ستة مواضع، نحو قوله (627) :

دَلِكٌ مِنْ أَشْبَاهِ قَتْلَةٍ أَوْ * * قَتْلَةٍ مِنْهُ سَافِرًا أَجْمَلُ
*

فقد أعاد الشاعر الاسم الظاهر (قتلة) بلفظه، أثراً إياه على الضمير (هي) للاستلذان بذكرها، حيث إن قَتْلَةً غلبت على قلبه لدرجة أنه خصها بأكثر غزلة، فالاسم الأول (قتلة) مضاف، والبلاغة تقتضى عند إعادة ذكر المضاف أن نذكره باسمه الظاهر؛ لذا يقول عبد القاهر: "ومما يدخل في ذلك ما حكى عن صاحب من أنه قال: كان الأستاذ أبو الفضل يختار من شعر ابن الرومي... قال فدفع إلى القصيدة التي أولها: أتحت ضلوعي جمرة تتوقد، وقال تأملها، فتأملتها فكان قد ترك خير بيت فيها وهو:

يَجْهَلُ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُنْتَضِي * * وَحِلْمٌ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ
مُعْمَدُ * *

فقلت: لم ترك الأستاذ هذا البيت؟ فقال: لعل القلم تجاوزه: قال: ثم رأني من بعد فاعتذر بعذر كان شراً من تركه، قال: إنما تركته؛ لأنه أعاد السيف أربع مرات. قال صاحب: لو لم يعده أربع مرات فقال :

يَجْهَلُ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَهُوَ مُنْتَضِي * * وَحِلْمٌ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَهُوَ مُعْمَدُ
*

(626) دلائل الإعجاز ص 350-351 طبعة الشيخ رشيد رضا، ص 170 طبعة الشيخ شاکر،

والبيت من الرجز.

(627) الديوان 0 12/325

لغسد البيت والأمر كما قال صاحب، والسبب في ذلك أنك إذا حدثت عن اسم مضاف ثم أردت أن تذكر المضاف إليه، فإن البلاغة تقتضى أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضممه⁽⁶²⁸⁾.

3- التعظيم والتفخيم :

ورد إحلال الظاهر محل المضمرة لهذا الغرض في شعر الأعشى في خمسة مواضع، نحو قوله⁽⁶²⁹⁾ :

مَنْ يَرَّ هُوَذَةً أَوْ يَحُلُّ بِسَاحَتِهِ * * * يَكُنْ لِهَوَذَةٍ فِيمَا نَابَهُ تَبَعًا
*

فالبنية الأساسية لقوله (يكن لهوذة) هي: يكن له، لكن الشاعر عدل عن ذلك بإحلال الظاهر "هوذة" محل المضمرة لتعظيم ممدوحه "هوذة" وتفخيمه، حيث إن من يحلل بهوذة يلقي إليه المقاليد وترضى نفسه أن يكون له تبعاً؛ لأن الناس حملوه أعباء الملك، فنهض بها وقصدوه في مختلف الشدائد، فما كان منه إلا الحزم والفضل، وذلك يفهم من قوله :

قَدْ حَمَلُوهُ فَتَى السِّنِّ مَا حَمَلَتْ * * * سَادَاتُهُمْ فَأَطَاقَ الْحِمْلَ وَاضْطَلَعَا
*

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ * * * أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْفَنَاعَا
*

أضف إلى ذلك أن إحلال الظاهر محل المضمرة أدى إلى إزالة اللبس، فلو لم يكن ذلك، وقال (يكن له) لاحتمل عود الضمير على (هوذة) أو على الاسم الموصول (من).

4- التهويل :

ورد إحلال الظاهر محل المضمرة في شعر الأعشى من أجل هذا الغرض في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽⁶³⁰⁾ :

إِنِّي رَأَيْتُ الْحَرْبَ إِذَا شَمَّرَتْ * * * دَارَتْ بِكَ الْحَرْبُ مَعَ الدَّائِرِ
*

فقوله (دارت بك الحرب مع الدائر) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها :

فعل+جار ومجرور+فاعل+جار ومجرور

والبنية الأساسية: دارت بك مع الدائر

⁽⁶²⁸⁾ دلائل الإعجاز ص 554-555 ، والبيت من الطويل.

⁽⁶²⁹⁾ الديوان 54/159، ويُنظر أيضاً 277/161، 359/66، 359/12، 6/5، 0

⁽⁶³⁰⁾ السابق 47/195، ويُنظر أيضاً 241/89، 15/30-16، 0

لكن الشاعر عدل عن استتار الفاعل إلى الإظهار تهويلاً من شأن الحرب، فهي إن اشتدت وكأنها كشفت عن يديها أو ساقبها لم يكن علقمة بن علاثة، الذي يهجو الأعشى إلا مغلوباً مدوخاً فما كان للضمير أن ينهض بهذا المعنى الذي نهض به الاسم الظاهر. أصف

إلى ذلك أن هذا الإحلال قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري، فاستقام وزن السريع وصحت القافية.

5- إزالة اللبس :

لقد ورد الإحلال لهذا الغرض بصفته غرضاً رئيساً في موضعين⁽⁶³¹⁾، وبصفته غرضاً ثانوياً في أربعة مواضع⁽⁶³²⁾، أما عن كونه غرضاً ثانوياً، فقد سبق الإشارة إلى ذلك في غرض التعظيم والتفخيم، وأما عن كونه غرضاً رئيساً فذلك نحو قوله⁽⁶³³⁾ :

وَيَوْمٍ إِذَا مَا رَأَيْتُ الصِّوَا * * * رَ أَذْبَرَ كَاللُّوْلُوِ الْمُنْخَرِمِ

*

تَدَلَّى حَثِيثًا كَأَنَّ الصِّوَا * * * رَ أَتْبَعَهُ أَزْرَقِي لَحْمٍ (634)

*

فقوله (كَأَنَّ الصِّوَا أَتْبَعَهُ أَزْرَقِي لَحْمٍ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ بناسخ حرفي، نمطها :

كَأَنَّ+اسمها+خبرها "جملة فعلية (فعل+مفعول+فاعل)+نعت

والبنية الأساسية هي : كأنه أتبعه أزرقى لحم، لكن الشاعر عدل عن هذا الأصل بإحلال الظاهر محل المضمرة لإزالة اللبس، فقد يُفهم من قوله "كأنه" أن الضمير عائد على (الفرس) المفهوم من الضمير في قوله "تدلى" وقد يُفهم أنه عائد على (الصوار)؛ لذا حل الظاهر محل المضمرة لإزالة اللبس والتعظيم من شأن هذا الفرس، الذي يهبه بمدوحه ضمن ما يهب، "فیشبه هذا الفرس في عدوه بالصقر الشره إلى اللحم حين يتبع القطيع من البقر، وقد أدير مولياً للفرار، تتوالى أفرادها كأنها عقد لؤلؤ قد انفرط، فهوت حياته متتابعة"⁽⁶³⁵⁾.

أضف إلى ذلك أن الظاهر الذي حل محل المضمرة موجود في جملة غير الجملة الأولى، وقد عد السيوطي مثل هذه المواضع أفضل من غيرها من مواضع إحلال المظهر محل المضمرة، وحصرت ذلك في أمرين: الأول: أن يكون الظاهر بغير لفظه: يقول:

(631) السابق 0 20/45، 231-44/90-89

(632) السابق 0 4/40، 355/54، 175/3، 159/77

(633) السابق 0 45-44/90-89

(634) الصوار: قطع بقر الوحش، اللؤلؤ المنخرم: المنفصم، حثيثاً: سريعاً، أزرقى: صقر، لحم:

جوعان شره إلى اللحم

(635) يُنظر: الديوان ص 88 بتصرف يسير، حيث الشرح

"إعادة الظاهر هنا بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما في آيات ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (636)، ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُضِلِّينَ ﴾ (637). ونحوهما" (638).

الثاني: أن يكون الظاهر في جملة ونظيره في جملة أخرى، فيقول: 'وإعادته في جملة أخرى أحسن منه في الجملة الواحدة لانفصالها، ويعد الطول أحسن من الإضمار؛ لئلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه، فيفوته ما شرع فيه، كقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ ﴾ (639). بعد قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِزْ ﴾ (640)، وهو ما نحن بصدده وما تكرر في شواهد أخرى.

6- التحقير :

ورد هذا الغرض كامناً وراء إحلال الظاهر محل المضمرة في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله (641) :

مَقَامَ هَجِينٍ سَاعَةً بِلَوَائِهِ * * * فَقُلْ فِي هَجِينٍ بَيْنَ حَامٍ وَسِلْهَمٍ

*

فقوله (فَقُلْ فِي هَجِينٍ بَيْنَ حَامٍ وَسِلْهَمٍ) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ، نمطها :

فعل+فاعل مضمرة+جار ومجرور+ظرف+مضاف إليه+اسم معطوف

والبنية الأساسية هي: فقل أنت فيه بين حام وسلهم، وقد دخلها عنصر تحويل بإضمار الفاعل وجوباً وإحلال الظاهر "هجين" محل المضمرة -وهو ما يهمن- فالشاعر في سياق هجائه لعمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان حين جمع بينه وبين (جَهَنَام) ليهاجيه، حيث أقبل الناس متحمسين فاستعان بشيطانه "مشخل" واستعانوا بشاعرهم "جَهَنَام"، فيقول: "قام ابن الأمة ساعة يحمل اللواء، وما ظنك بهجين لنميم ضاع نسبة بين "سلهم" و"حام"؟" (642)؛ لذلك وضع الأعشى الظاهر (هجين) موضع المضمرة للدلالة على تحقيره وإهانته لهذا الهجين (جهنم).

7- التنبيه على علية الحكم (643) :

قد يحل الظاهر محل المضمرة للتنبيه على علية الحكم السابق، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (644) أضف إلى هذا ما يكشف عنه هذا الإحلال من دلالة ما، وقد ورد هذا في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (645) :

(636) سورة الكهف، الآية 30 0

(637) سورة الأعراف، الآية 170 0

(638) معترك الأقران 277/1 0

(639) سورة الأنعام، الآية 83 0

(640) معترك الأقران 278/1، ويُنظر: الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص 114-115

0

(641) الديوان 40/175 ويُنظر: _____

أيضاً _____ 93/77، 95/3، 105/65، 147/9، 161/9، 66/39-

0 3-1/2، 367-1/16، 251-15/40، 241/67، 175

(642) السابق ص 174 0

(643) يُنظر: الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص 114 0

(644) سورة البقرة، الآية 59 .

(645) الديوان 4/355 0

فَلَا تَكْسِرُوا أَرْمَاحَكُمْ فِي صُدُورِكُمْ * * فَتَغْشِمَكُمْ إِنَّ الرِّمَاحَ مِنَ العَشْمِ

*

فقوله: (إِنَّ الرِّمَاحَ مِنَ العَشْمِ) جملة اسمية خبرية منسوخة بناسخ حرفي، نمطها :

إن+اسم+خبر "جار ومجرور"

والبنية الأساسية هي: إنها من العشم، لكن الشاعر عدل عنها إلى تكرار الأصل لتنبية المتلقي إلى علية الحكم في صدر البيت، فهو يخاطب أبناء عمومته بألا يتحرشوا بقومه كي لا يبعثوا الشر بينهما، فيكونوا كالذي يكسر رمحه في صدره، فلا يظلم إلا نفسه؛ لأن الضرب بالرماح نتيجة إثارة الحرب ظلمٌ مبين⁽⁶⁴⁶⁾؛ لذا أعاد الظاهر بلفظه حالاً محل المضمر، بالإضافة إلى التهويل والتنفير من الحرب وويلاتها.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أن هذا الإحلال-شأنه شأن غيره من الشواهد السابقة- قد أسهم في استقامة وزن الطويل وصحة القافية، فلو قال الشاعر: (فتغشمكم إنها من العشم)

لا نكسر وزن البيت لعدم تحقق التفعيلتين الثانية والثالثة من الشطر الثاني، ولما صحت القافية.

مقارنة وتعليق على الإحلال بين الظاهر والمضمر :

لعلّه من المفيد الإشارة إلى أنه بمقارنة إحصاء مواضع إحلال المضمر محل الظاهر بإحصاء مواضع إحلال الظاهر محل المضمر في شعر الأعشى لوحظ التفوق العددي لمواضع النوع الأول حيث بلغت ألفين وثلاثمائة وأربعة عشر موضعاً، أما الثاني فقد بلغت مواضعه اثنين وعشرين موضعاً.

وهذا الأمر يؤكد القول بأن الغرض من النوع الأول الإيجاز والخفة المرتبطان بالسياق، وذلك إذا لم يحدث لبس، أما إذا احتل اللبس كان وضع الظاهر موضع المضمر أولى، يضاف إلى هذا ما يهدف إليه المبدع من أغراض دلالية من وراء هذا الإحلال، فليجأ إليه-كما سبق بيان ذلك- حيث إنه لا يخفي ما للاسم المكرر من قوة الدلالة في اللفظ؛ ومن ثم في تحقيق التماسك⁽⁶⁴⁷⁾.

ويُعَلِّق ابن جني هذه الكثرة لإحلال المضمر محل الظاهر بطلب الخفة بعد زوال الشك بمكانها، فيقول: "إبان قيل: "وما الذي رغبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قُدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمره إنما رغب فيها، وفزع إليها طلباً للخفة بعد زوال الشك بمكانها. وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيداً، فجنّت بعائده مظهره مثله، لكان في ذلك إلباس واستتقال.

أما الإلباس فلأنك إذا قلت: "زيد ضربت زيداً" لم تأمن أن يُظنّ أن زيداً الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقِّعٌ مترقب، فإذا قلت: "زيد ضربته" عَلِمَ بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزید المنكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك؛ لأن المظهر يُرتَجَل، فلو قلت: زيد ضربت زيداً، لجاز أن يُتَوَقَّع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمراً، فَيُتَوَقَّع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: "زيد ضربته" قطعت بالضمير سبب الإشكال، من حيث كان المظهر يُرتَجَل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة، فهذا وجه كراهية الإشكال.

⁽⁶⁴⁶⁾ يُنْظَر: السابق ص354 حيث الشرح 0
⁽⁶⁴⁷⁾ يُنْظَر: علم اللغة النصي 29، 107/2 0

وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت العبيثران شممته، فجعلت موضع التسعة واحداً⁽⁶⁴⁸⁾ كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول العبيثران شممت العبيثران. نعم، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتها، هو على كل حال أكثر من الواحد.

فلما كان الأمر الباعث عليه، والسبب المعتاد إليه إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه أثر في نفوسهم، وأقرب رحماً عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه⁽⁶⁴⁹⁾ وهذا ما حدث عند الأعشى على نحو ما مر بنا من مواضع مثلنا بها وما سيتضح في الشاهدين الآتيين بعد قليل.

ومما سبق أيضاً يلاحظ أن هذه الأغراض تتداخل فيما بينها في أحيان كثيرة بحيث يصعب الفصل بينها بالإضافة إلى أن هذا الإحلال قد أسهم جل الإسهام في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري كما في قوله⁽⁶⁵⁰⁾ :

عُلِقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِقْتُ رَجُلًا * * * غَيْرِي، وَعُلِقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

*

ففي قوله (وَعُلِقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ) لجأ الأعشى إلى إحلال الظاهر محل المضمَر. وكان من الممكن أن يكتفي بقوله (وَعُلِقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا)، لكنه عدل عن هذا-رغم نكر الرجل في قوله (وَعُلِقْتُ رَجُلًا)- للدلالة على تقرير وتأكيد أن هذا الرجل الذي تحبه هريرة-معرضة عن الأعشى- لا يبادلها الحب، فهو يحب فتاة أخرى ولا يعباؤها، فلما خيف اللبس ذكر الشاعر كلمة الرجل مرة ثانية مؤخرًا إياها إلى القافية لتصحيحها واستقامة وزن البسيط. وينطبق هذا الأمر أيضًا على قوله⁽⁶⁵¹⁾ :

وَقَالَ لَا أَشْتَرِي عَارًا بِمَكْرَمَةٍ * * * فَأَخْتَارَ مَكْرَمَةَ الدُّنْيَا عَلَى الْعَارِ

*

فكان من الممكن أن يقول (فأختار مكرمة الدنيا عليه) على أساس جعل الضمير عائداً على كلمة العار في الشطر الأول، لكنه عدل عن هذا إزالةً لللبس وسعيًا إلى استقامة وزن البسيط وتصحيح القافية، وهو الأمر الذي يؤكد إسهام إحلال الظاهر محل المضمَر في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري في شعر الأعشى وكذلك إحلال المضمَر محل الظاهر على نحو ما سبق.

وأخيراً أجدني توافقاً إلى ذكر أن إحلال الاسم الظاهر محل الضمير في الربط في شعر الأعشى-رغم أنه قد أسهم في استقامة الوزن وتصحيح القافية- لم يكن ضرورة شعرية كما ترى كتب الضرورة. بل هو من خصائص لغة الشعر، فقد يكون بقايا تاريخية لمرحلة من مراحل نمو اللغة وتطورها قبل أن تهتدى إلى استعمال الضمير في الربط، وهو ما يراه أستاذنا الدكتور حماسة استناداً إلى رأي الأستاذ على النجدي ناصف في إحدى مذكراته لطلبة السنة التمهيديّة للماجستير عام ألف وتسعمائة وثمانية وستين، والمعنونة بفلسفة الضمير، وينتهي إلى قوله: وما أراني إلا موافقه-وهو ما نوافقهما عليه أيضاً- في هذا التفسير الذي يناسب تدرج اللغة وتطورها وفقاً للمجتمع الذي تكون فيه⁽⁶⁵²⁾، هذا بالإضافة إلى أن هذا الإحلال يُعدُّ ضرباً من التكرار ولا سيما أن ما ورد منه في شعر الأعشى قد اختلفت فيه الوظائف النحوية⁽⁶⁵³⁾.

(648) يقصد بالتسعة الأحرف التسعة لكلمة العبيثران، أي أن مكانها حرف واحد هو الضمير 0

(649) الخصائص 2/194-195 0

(650) الديوان 17/107 0

(651) السابق 20/231 0

(652) يُنظر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ص 300-301 بتصرف 0

(653) يُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 59 وما بعدها 0

أهم ما يتسم به إحلال الأسماء فيما بينها :

يمكن إجمال أهم ما يتسم به إحلال الأسماء فيما بينها بجانب ما ورد في ثنايا المبحث فيما يلي :

- اتسم إحلال المفعول به محل الفاعل في شعر الأعشى بأهميته وقوة أمره في نفس الأعشى حتى أنه كاد يلحق برتبة الفاعل-على حد قول ابن جنى- حيث جاء في مائتين وثلاثة وأربعين موضعاً، وذلك مقارنة بالجار والمجرور الذي وقع نائب فاعل في ستة عشر موضعاً، وهو الأمر الذي يؤكد أهميته في الإفصاح عن الغرض وتبيان المعنى المراد.

اتسم نائب الفاعل في حالة كونه ضميراً مستتراً بالتأكيد على أن الأعشى قد اعتمد في لغته على الإيحاء عن طريق استعمال الضمائر ولا سيما المستترة منها، حيث تفوق نائب الفاعل في حالة كونه ضميراً مستتراً على نفسه في حالة كونه ضميراً بارزاً، حيث جاء الأول في مائة وسبعة عشر موضعاً، وجاء الثاني في ثلاثين موضعاً، ومما يؤكد اعتماد الأعشى على الإيحاء أيضاً أن إجمالي مواضع نائب الفاعل الضمير قد بلغت مائة وأربعين موضعاً مقارنة بثمانين موضعاً للاسم الظاهر، الذي كان مفعولاً به وحل محل الفاعل بعد حذفه.

اتسم إحلال المصدر المؤول محل المفرد بالدلالة على التجدد والاستمرار والحدوث، في حين يفيد التعبير بالمصدر الصريح الثبوت، وهو ما لا يريده الأعشى في المواضع التي جاء فيها هذا النمط من الإحلال، أضف إلى هذا أن أهم ما يتسم به الإحلال في النعت هو ثبوت الصفة للموصوف واستمرارها.

إذا كان إحلال المضمحل الظاهر للإيجاز، أي طلب الخفة بعد زوال الشك والإلباس بمكانها، فإن إحلال الظاهر محل المضمحل كان في حالة احتمال اللبس بالإضافة إلى ما هدف إليه الأعشى من أغراض دلالية لذلك على نحو ما تم بيانه، وأن إحلال الظاهر محل المضمحل لم يكن ضرورة شعرية على نحو ما توضح كتب الضرورة الشعرية.

اتسم إحلال الأسماء فيما بينها بإسهامه في استقامة الوزن الشعري وتصحيح القافية، ومن ثم الترابط على مستوى الجملة وعلى مستوى الجمل فيما بينها.

المبحث الثاني

إحلال الأفعال فيما بينها

إذا كان الإحلال يدخل الأسماء على نحو ما سبق، فإنه يدخل الأفعال أيضاً، حيث نرى في الاستعمال اللغوي أفعالاً لازمة تُستعمل في السياق متعدية وأفعالاً متعدية تصير في السياق لازمة وأفعالاً متعدية بحرف جر معين، فترد في السياق متعدية بغيره... إلخ.

ويوضح ابن هشام صور الإحلال في الأفعال قائلاً: 'قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾⁽⁶⁵⁴⁾ إلى قولك: ولا تقتحم عينك مجاورتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾⁽⁶⁵⁵⁾ أي ولا تضموها عليها آكلين أه .

ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿الرَّقُوتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽⁶⁵⁶⁾ ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدى بإلى مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾⁽⁶⁵⁷⁾، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾⁽⁶⁵⁸⁾، أي فلن تحرموه، أي فلن تحرموا ثوابه؛ ولهذا عدى إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْرِبُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾⁽⁶⁵⁹⁾ أي لا تتووا، ولهذا عدى بنفسه لا بعلى، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾⁽⁶⁶⁰⁾، أي لا يصغون. وقولهم (سمع الله لمن حمده)، أي استجاب، فعدى يسمع في الأول بإلى وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾⁽⁶⁶¹⁾ وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾⁽⁶⁶²⁾ أي يميز، ولهذا عدى بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾⁽⁶⁶³⁾، أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عدى بمن⁽⁶⁶⁴⁾.

والجدير بالذكر أن إحلال فعل محل آخر أو تضمين فعل معنى فعل آخر يسهم في ثراء الجانب الدلالي الذي يساعد في فهمه آنذاك السياق، يقول الدكتور محمد حماسة: 'ولا غرابة في أن التحليل النحوي في العربية يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الذي يحدده السياق، فقد وجد في العربية كثير من الأدوات التي تتحدد صيغتها وتتعدد معانيها واستعمالها، ووجد النضمين في الأفعال، حيث يستخدم فعل في معنى فعل آخر وغير هذا وذلك مما يعتمد في تحليله على فهم سياقه. وليس في هذا لبس أو غموض؛ لأن الاستخدام اللغوي في السياق يكشف عن كل هذه الجوانب كشفاً واضحاً بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التراكيب في بناء الجملة'⁽⁶⁶⁵⁾.

وقد بلغت مواضع الإحلال فيما بين الأفعال في شعر الأعشى ثلاثة وثمانين موضعاً، يمكن عرضها على النحو التالي :

أولاً: أفعال تتعدى بحرف جر محدد، وتتعدى في السياق بغيره⁽⁶⁶⁶⁾ :

- (654) سورة الكهف، الآية 28 0
(655) سورة النساء، الآية 2 0
(656) سورة البقرة، الآية 187 0
(657) سورة النساء، الآية 21 0
(658) سورة آل عمران، الآية 115 0
(659) سورة البقرة، الآية 235 0
(660) سورة الصافات، الآية 8 0
(661) سورة ق، الآية 42 0
(662) سورة البقرة، الآية 220 0
(663) سورة البقرة، الآية 226 0
(664) معنى اللبيب ص 897-898، ويُنظر: الخصائص 308/2 وما بعدها 0
(665) بناء الجملة العربية ص 10 0
(666) يُنظر: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية ص 90-106، فقد تناول الدكتور فتح الله سليمان مثل هذه الصور في شعر البارودي، خزانة الأدب 132/10-133 0

إنَّ الناظر في الأفعال التي تتعدى في أصل وضعها اللغوي بحرف جر محدد يجد أنها كثيراً ما ترد في سياق النص متعدية بغيره. وقد جاءت هذه الصورة في شعر الأعشى في عشرين موضعاً، نحو قوله⁽⁶⁶⁷⁾ :

فَتَأْبِر بِالرُّمَحِ حَتَّى نَحَا * * هُوَ فِي كَفَلٍ كَسْرَاةِ الْمَجَنِّ

*

فقوله (فَتَأْبِر بِالرُّمَحِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور

والأصل في الفعل (ثابر) أن يتعدى بـ "على": ثابر على، ومن خلال هذا الأصل يتبين لنا أنه قد حل محل فعل آخر يتعدى بالباء فناب عنه، وهو (رمى)، فيقال: "رمى بالسهم رمياً وارتमित وتراميت ترامياً، وراميت مرامة إذا رميت بالسهم عن القسي"⁽⁶⁶⁸⁾. ومسوغ إحلال الفعل (ثابر) محل الفعل (رمى) أنه لما تضمن الفعل (ثابر) معنى المواظبة على الأمر واستمراره كان ذلك جديراً بإحلاله محله. فالشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي، وتظهر تلك المواظبة في أنه يريد إخبار المتلقي بأن الغلام لا يزال يدعو برمحه حتى يصيب البقر في عجز ضخم كأنه ظهر المَجَنِّ "الترس"، والغلام المتحدث عنه هو ذلك الغلام الذي يُحْمَلُ على الفرس، الذي يهبه الممدوح بعد جهد فيسلس قياده.

ويتضح هذا الإحلال أيضاً في قول صاحب اللسان: "والمثابرة على الأمر: المواظبة عليه، وفي الحديث: من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنّة؛ المثابرة: الحرص على الفعل والقول وملازمتها، وثابر على الشيء: واظب عليه"⁽⁶⁶⁹⁾.

فمما سبق يتبين لنا أن الفعل ثابر يتعدى بحرف الجر (على)، وقد تعدى في السياق بالباء حالاً محل الفعل (رمى)، للصلة بينهما وهي الاستمرار والمواظبة.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽⁶⁷⁰⁾ :

حَفِظَ النَّهَارَ وَبَاتَ عَنْهَا غَافِلًا * * فَخَلَّتْ لَصَاحِبِ لَذَّةٍ وَخَلَّالَهَا

*

فقوله : (فخلت لصاحب لذة وخالها) جملتان فعليتان خبريتان مثبتتان، كل منهما ذات فعل لازم، وصورة هذا النمط: فعل+فاعل+جار ومجرور، والبنية الأساسية لهاتين الجملتين هي: فخلت بصاحب لذة وخالها، فالفعل (خلا) يتعدى باللام وبالبناء ويعلى، والمقام يقتضى أن يتعدى بالبناء، لكنه تعدى باللام حالاً محل فعل آخر ونائباً عنه، يتعدى بالبناء، وهو (فَرَّغَ)، فقولنا: "خلالك الشيء وأخلى بمعنى فرغ، قال معن بن أوس المُرِّي: "

أَعَاذِلْ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ حَظُّهَا * * مِنْ الْمَوْتِ أَمْ أَحَلَّى لَنَا الْمَوْتُ

⁽⁶⁶⁷⁾ الديوان 49/71، ويُنظر: أيضاً 8/77، 48/91، 21/141، 63/211، 27/215،
10/239، 0 2/1، 415/29، 355/303

⁽⁶⁶⁸⁾ اللسان، مادة (رمى) 0

⁽⁶⁶⁹⁾ السابق، مادة (ثبر) 0

⁽⁶⁷⁰⁾ الديوان 8/77 0

والفراغ: الخلاء، فرغَ يَفْرُغُ وَيَفْرُغُ فراغاً وفروغاً وفَرغَ يَفْرُغُ، وفي التنزيل: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا ﴾ (671)، أي خالياً من الصبر... وتفرغت لكذا، واستفرغت مجهودى في كذا، أي بذلته⁽⁶⁷²⁾. فالذي سوغ إحلال الفعل (خلا) متعدياً باللام محل الفعل (فرغ) هو ما في معنى الفعل (خلا) من الفراغ، فالترادف الاستعمالي بين الفعلين سوغ التعدية باللام رغم اقتضاء السياق تعديته بالباء.

ثانياً: أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد وترد في السياق متعدية إلى مفعولين :

ترد في اللغة أفعال كثيرة تتعدى إلى مفعول به واحد وأفعال تتعدى إلى مفعولين، وهي التي تحمل معنى الإعطاء "أعطى، منح، كسا، ألبس، وهب، سأل"، لكن هناك أفعالاً تتعدى إلى مفعولين غير هذه الأفعال، حيث إنها في الأصل تتعدى إلى مفعول به واحد غير أن مجيئها في سياق ما يجعلها متعدية إلى مفعولين متضمنة معنى فعل آخر، جارية مجراه، مستعملة استعماله مع إرادة المعنى المتضمن أيضاً وقد وردت هذه الصورة في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعاً، نحو قوله⁽⁶⁷³⁾ :

نَازَعْتُهُمْ قَضْبَ الرِّيحَانِ مُتَكِنًا * * * وَفَهْوَةً مَّرَّةً رَاوُوقَهَا خَضِلٌ (674)

*

فقوله: (نازعتهم قضب الريحان) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعل متعدٍ إلى مفعولين، وصورة هذا النمط :

فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان+مضاف إليه

والأصل في الفعل (نازع) تعديته إلى مفعول به واحد، فيقال: "نزع الشيء ينزعه نزاعاً، فهو منزوع ونزيع ونازعتنى نفسى إلى هواها نزاعاً: غالبتنى ونزعتها أنا: غلبتها"⁽⁶⁷⁵⁾.

لكن الفعل تعدى في البيت الذي معنا إلى مفعولين هما الضمير (هم) وكلمة (قضب)، ومعناه في البيت (سابقتهم)، فالسبب: "الْقُدْمَةُ فِي الْجَرَى وَفِي كُلِّ شَيْءٍ نَقُولُ لَهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ سُبْقَةٌ، وَسَابِقَةٌ وَسَبْقٌ... وسابقته فسبقته واستبقنا في العدو أي تسابقنا... واستبقوا الصراط، أي جاوزوه وتركوه حتى وصلوا"⁽⁶⁷⁶⁾. فلماً وُجِدَ التقارب في المعنى بين الفعلين، وهو المسابقة والمجازة، كان الإحلال، فتعدى الفعل (نازع) إلى المفعولين حالاً محل الفعل (سابق)، وبهذا يكون الشاعر قد أراد من تعدية الفعل (نازع) إلى المفعولين الإشارة إلى الجمع بين معنى الفعلين؛ أي أنّ الأعشى أثناء شربه الخمر مع الفتية الذين يتحدث عنهم، يتنازع معهم قضب الريحان، وهذه المغالبة أو المنازعة يرافقها السبق، فهو يستبقهم في الظفر بقضب الريحان بالإضافة إلى منازعتهم إيّاهم وسبقهم إلى الشرب لدرجة أنّ الكؤوس لا تجف من كثرة الاستعمال.

(671) سورة القصص، الآية 10 0

(672) اللسان، مادة (فرغ)، ومادة (خلا)، والبيت من الطويل.

(673) الديوان 39/109 ويُنْظَرُ: أيضاً

0 4/10، 203/16، 139/44، 121/26، 71/14، 57/55

(674) الراووق الوعاء الذى تروق فيه الخمر، خضل: دائم الندى لكثرة استعمالهم، ويُنْظَرُ: شرح

القصاصد التسع 2/705 0

(675) اللسان، مادة (نزع) 0

(676) السابق، مادة (سبق) 0

ثالثاً: أفعال تتعدى بحرف الجر، وتأتي متعدية بنفسها في السياق :

جاءت هذه الصورة في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله⁽⁶⁷⁷⁾ :

حَلَّ أَهْلِي بَطْنَ الْعَمِيسِ فَبَادُوُ * * لَى وَحَلَّتْ عُلوِيَّةً بِالسِّخَالِ *
*

فقوله: (حَلَّ أَهْلِي بَطْنَ الْعَمِيسِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، وصورة هذا النمط:

فعل+فاعل+مضاف إليه+مفعول+مضاف إليه

والبنية الأساسية: حل أهلي ببطن الغميس.

فعل+فاعل+مضاف إليه+جار ومجرور+مضاف إليه

أي أن الفعل (حل) قد تعدى في السياق بنفسه رغم أنه يتعدى بحرف الجر حالاً محل الفعل (نزل)، حيث إن "حل بالمكان يحل حلولاً ومحلاً وخلاً وخلاً، بفك التضعيف نادر. وذلك نزول القوم بمحلّة وهو نقيض الارتحال، وحله واحتل به واحتله: نزل به"⁽⁶⁷⁸⁾. والنزول: الحلول، وقد نزلهم ونزل عليهم ونزل بهم"⁽⁶⁷⁹⁾. فلما وُجد الاتحاد في المعنى بين الفعلين، وهو الحلول والنزول حل الفعل (حل) محل (نزل) وتعدى بنفسه إلى المفعول به جامعاً بين معنى الفعلين إثراءً للجانب الدلالي.

رابعاً: أفعال لازمة ترد في السياق متعدية بحرف جر :

وردت هذه الصورة في شعر الأعشى في تسعة مواضع، نحو قوله⁽⁶⁸⁰⁾ :

وَتَقْتَرَّ عَنْ مُشْرِقِ بَارِدٍ * * كَشَوِكِ السِّيَالِ أَسِفَّ النَّوْورِ (681)
*

فقوله (وَتَقْتَرَّ عَنْ مُشْرِقِ بَارِدٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ بحرف جر، وصورة نمطها: فعل+فاعل+حرف جر+ اسم مجرور+نعت.

⁽⁶⁷⁷⁾ الديوان 4/53 ويُنظر: أيضاً 0 26/87

⁽⁶⁷⁸⁾ اللسان، مادة (حلل) 0

⁽⁶⁷⁹⁾ السابق، مادة (نزل) 0

⁽⁶⁸⁰⁾ الديوان 7/143 ويُنظر: ر:

أيضاً 0 12/28، 403/22، 367/2، 365/28، 229/15، 181/67

⁽⁶⁸¹⁾ السيال: نبت ذو شوك شديد البياض 0 النّوور: شجر يحرق ويستعمل في الوشم 0

والبنية الأساسية: تفتقر ليلي، وقد دخلها عنصر تحويل بالإحلال، حيث تعدى الفعل (تفتقر) في السياق بحرف الجر (عن)، وبذلك يكون قد ناب عن فعل آخر أو حلَّ محله، وهو (تبسم)، فقولنا: "يُفْتَرُّ فُتُورًا وَفُتَارًا: سَكَنَ بَعْدَ حِدَّةٍ، وَلَانَ بَعْدَ شِدَّةٍ"⁽⁶⁸²⁾. وتقول: "بَسَمَ يَبْسُمُ بَسْمًا وَابْتَسَمَ: وَهُوَ أَقْلُ الضَّحْكِ وَأَحْسَنُهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾"⁽⁶⁸³⁾ وابتسم السحاب عن البرق: انكَل عنه"⁽⁶⁸⁴⁾، فلما كان الفعل (ابتسم) يتعدى بحرف الجر (عن) فقد تعدى الفعل (تفتقر) بهذا الحرف أيضًا لما بينهما من صلة دلالية هي الهدوء وزوال الحدة، الذي يؤدي إلى الابتسام وظهور الإشراق فحل محله متضمنًا معناه.

ومثال ذلك أيضًا قوله⁽⁶⁸⁵⁾ :

كَمْ فِيهِمْ مِنْ فَارِسٍ يَوْمَ الْوَعَى * * * تَقْفِ الْيَدَيْنِ يَهْلُ بِالْإِقْصَادِ

*

فقوله: (يَهْلُ بِالْإِقْصَادِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ بحرف جر، صورة نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور

ويظهر من خلال بنية السطح أن الفعل (يَهْلُ) قد تعدى بحرف الجر -رغم أنه فعل لازم- حالاً محل فعل آخر هو (فرح)، حيث إن "هل يهل إذا فرح وهل إذا صاح"⁽⁶⁸⁶⁾ والفرحة: المَسْرَّةُ، وَفَرَحَ بِهِ: سُرَّ"⁽⁶⁸⁷⁾. فالعلاقة الدلالية بينهما هي الاستبشار والاستتارة وظهور أمارات السرور، وهو الأمر الذي سوغ للفعل (هل) أن يحل محل (فرح) ويتعدى بالباء.

خامساً: أفعال تتعدى بنفسها وترد في السياق متعدية بحرف جر :

ترد في اللغة أفعال تتعدى إلى المفعول به بنفسها، لكنها ترد في سياق ما متعدية بحرف جر ما، نحو قوله تعالى: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾⁽⁶⁸⁸⁾ فالفعل ظلم يتعدى بنفسه إلا أنه لما كان هو والكفر من واحد عدى تعديته أو هو بمعنى الكفر مجازاً أو تضميناً أو هو مضمن معنى التكذيب، أي ظلموا كافرين أو مكذابين بها⁽⁶⁸⁹⁾. وقد جاء ذلك في شعر الأعشى في واحد وعشرين موضعاً، نحو قوله⁽⁶⁹⁰⁾ :

فَوْقَ دَيْمُومَةٍ تَغُولُ بِالسَّفْرِ * * * رِ قِفَارٍ إِلَّا مِنْ الْأَجَالِ

⁽⁶⁸²⁾ اللسان، مادة (فتر) 0

⁽⁶⁸³⁾ سورة النمل، الآية 19 0

⁽⁶⁸⁴⁾ اللسان، مادة (بسم) 0

⁽⁶⁸⁵⁾ الديوان 28/181 0

⁽⁶⁸⁶⁾ اللسان، مادة (هلل) 0

⁽⁶⁸⁷⁾ السابق، مادة (فرح) 0

⁽⁶⁸⁸⁾ سورة الأعراف: الآية 103 0

⁽⁶⁸⁹⁾ يُنْظَرُ: رُوحُ الْمَعَانِي 27/9، وَيُنْظَرُ: د. مصطفى الضبع: استراتيجية المكان ص 364، الهيئة

العامة لقصور الثقافة، القاهرة 1998 0

⁽⁶⁹⁰⁾ السديوان 22/55 وَيُنْظَرُ: أَيضًا 81/53، 97/11، 149/38، 177/49، 53/47،

0 521/9 خزنة الأدب 6/30، 407/28، 405/3، 367/34، 321/8، 305/225

*

فقوله: (تَعَوَّلُ بالسَّفَرِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ بحرف الجر "الباء"، وصورة هذا النمط: فعل+فاعل+جار ومجرور.

ويظهر من خلال البنية السطحية أن الفعل (تغول) قد تعدى بالباء رغم أنه يتعدى في الأصل بنفسه، حيث إن "تغول بمعنى تغتال وتهلك، أي أن هذه فلاة تغول، أي ليست بينة الطرق، فهي تضلل أهلها وتهلكهم، وغاله الشيء غولاً واغتاله: أهلكه وأخذه من حيث لم ير"⁽⁶⁹¹⁾. والذي سوغ تعدية هذا الفعل بحرف الجر تضمنه معنى فعل آخر وإحلاله محله، وهو (ضرب) فبين الفعلين علاقة دلالية، يمكن التماسها في قولنا: "ضرب بيده إلى كذا: أهوى، وضرب على يده: كفه عن الشيء، ضربت الشيء: خلطته، وضرب في الأرض: إذا سار مسافراً، فهو ضارب"⁽⁶⁹²⁾ ومن ثم جمع بين المعنيين وأخذ خاصيته التركيبية.

سادساً: أفعال تأتي بمعنى أفعال أخرى :

ترد في اللغة أفعال بمعنى أفعال أخرى، لكنها لا تتحول من لزوم إلى تعد أو من تعد إلى لزوم، بل إن الفعل النائب والفعل المنوب عنه كلاهما يشترك في التعدى أو اللزوم؛ ولذلك يحل محل نظيره دون تغيير في الوظيفة التركيبية "التعدى واللزوم"، وتكمن فائدة هذا الإحلال في ثراء الجانب الدلالي بالجمع بين المعنيين. وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في سبعة عشر موضعاً، نحو قوله⁽⁶⁹³⁾ :

وَأَشْرَبُ بِالرِّيفِ حَتَّى يُقَا * * لَ قَدْ طَالَ بِالرِّيفِ مَا قَدْ دَجَنُ

*

فقوله: (أشرب بالريف) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ بحرف جر، وصورة هذا النمط: فعل+فاعل+جار ومجرور، فالفعل (شرب) ورد متعدياً بالباء حالاً محل فعل آخر يتعدى بالباء أيضاً هو (روى)، فلماً وُجِدَتْ علاقة الترادف في الاستعمال بينهما تعدى الفعل (شرب) بالباء وناب عن (روى) متضمناً معناه. ويعضد ذلك قول ابن منظور: "قال أبو ذؤيب الهذلي :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * * مَتَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَبِيحُ

*

فإنه وصف سحاباً شربين ماء البحر، ثم تصعدت فأمطرن وروين، والباء في قوله بماء البحر زائدة، إنما هو شربين ماء البحر، قال ابن جنى :

⁽⁶⁹¹⁾ اللسان، مادة (غول)0

⁽⁶⁹²⁾ السابق، مادة (ضرب)0

⁽⁶⁹³⁾ الـديوان 15/67، ويُنظَر: ر:

أيضاً 62/35، 275/29، 263/15، 135/66، 79/14، 63/55

0 4/2، 421/48، 415/293

هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف، قال: وقال بعضهم: شربن من ماء البحر، فأوقع الباء موقع من، قال: وعندى أنه لما كان شربن في معنى روين، وكان روين مما يتعدى بالباء، عد شربن بالباء، ومثله كثير⁽⁶⁹⁴⁾.

سمات إحلال الأفعال فيما بينها "تعليقٌ ومناقشة":

يمكن القول من خلال العرض السابق إن إحلال الأفعال فيما بينها في شعر الأعشى وإنابتها عن بعضها باعتبار ذلك الأمر أحد طرق الإحلال وتمتُّع النائب بالخصائص التركيبية من حيث التعدى واللزوم يؤدي إلى اتساع الجانب الدلالي عن طريق إرادة المعنيين وارتباطهما ببعضهما، إما لاشتراكهما في الدلالة أو لترادفهما في الاستعمال على نحو ما بينا في تحليل الأنماط والصور، وهو الأمر الذي يترتب عليه وضوح دلالة النص لدى المتلقي وثناء هذه

في تحليل الأنماط، وهو الأمر الذي يترتب عليه وضوح دلالة النص لدى المتلقي وثناء هذه الدلالة مع عدم الإخلال بدقة المعنى، وفي ذلك ردٌّ على قول إحدى المحدثات في قولها: "على أن بعض النحاة يسمي مثل هذا الاستعمال التضمين، ويريد به تضمين الفعل معنى آخر قريباً منه في معناه، وفي هذا ما فيه من إخلال بدقة المعنى"⁽⁶⁹⁵⁾.

ودليل صحة ما قلنا أيضاً وما يدحض قول الباحثة السابق قول الدكتور إبراهيم أنيس صدد تفسيره لقول القدماء ألكنى إليها بالسلام وألكنى إليها السلام: "والفعل ألكنى قد يتعدى بنفسه، أي اجعلنى أرسل إليها السلام، وقد يتعدى بالباء على أساس تضمنه معنى "بعث"، أي اجعلنى أبعث إليها بالسلام"⁽⁶⁹⁶⁾.

ونخلص مما سبق إلى أن تضمين فعل معنى فعل آخر قريب منه في المعنى لا يخل بدقة المعنى، بل إنه يزيد المعنى ثراءً؛ لأن فيه جمعاً بين المعنيين، فالتضمين قد يكون محله الفعل لا الحرف الذي يتعدى به، أو يجوز فيه تصور الاستبدال واقعاً في أحد قسمي الكلام قسم الأفعال أو قسم الحروف، كما يتضح في قول الشاعر:

شَيْدٌ فِي جَنْبِكَ مُلْكاً لَهُ * * * مُلْكُكَ إِنْ قِيسَ إِلَيْهِ الضَّئِيلُ⁽⁶⁹⁷⁾

*

فلا أثر في اللسان إلى تعدية قاس بحرف الجر "إلى"، ولكن فيه إمكانية تعدية "قاس" بهذا الحرف، فالتضمين هو لمعنى "قاس" في فعل "قاس"، أو هو لمعنى حرف الجر "الباء" في حرف "إلى" لإمكانية تعدى قاس بالباء، على أن النتيجة في كلتا الحالتين هي الجمع بين معنى مجرد هذه المادة ومعنى إجراء الفعل على طرفين معاً باتخاذ كل منهما وسيلة لإجرائه على الآخر في نفس الوقت"⁽⁶⁹⁸⁾.

⁽⁶⁹⁴⁾ اللسان، مادة (شرب)، والبيت من الطويل.

⁽⁶⁹⁵⁾ د. رشيدة عبدالحميد اللقاني: حروف الجر الزائدة ص15، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية 1990 0

⁽⁶⁹⁶⁾ د. إبراهيم أنيس: ألكنى إليها بالسلام وألكنى إليها السلام ص10، مجلة مجمع اللغة العربية،

الجزء الثاني والثلاثون 1393هـ/1973م، ويُنظر: أيضاً: بناء الجملة العربية ص10 0

⁽⁶⁹⁷⁾ البيت لأحمد شوقي في الشوقيات 1/188، بيروت، د0ت، وهو من مجزوء البسيط.

⁽⁶⁹⁸⁾ خصائص الأسلوب في الشوقيات ص496 0

لقد اتَّسَمَت الأفعال التي تتعدى بحرف جر لا تتعدى به في أصل وضعها اللغوي لكونها في معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف بإمكانية عدها من قبيل الحمل على المعنى في شعر الأعشى، حيث إنه "في هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات

اللفظية المنطوقة، وقد نسب النحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم، وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها فقالوا⁽⁶⁹⁹⁾: "الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"⁽⁷⁰⁰⁾.

ويقول ابن جنى أيضاً عن هذا الباب إنه "واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽⁷⁰¹⁾،⁽⁷⁰²⁾، وهو الأمر الذي يؤكد وجود علاقة بين الإحلال في الأفعال وقضية الحمل على المعنى.

ويمكن القول بالإضافة إلى ما سبق إن إحلال الأفعال فيما بينها في شعر الأعشى قد اتسم بإسهامه في توافق النظام النحوي مع البناء الفني، حيث أسهم هذا الإحلال في استقامة الوزن وتصحيح القافية برويها المراد، فالوزن ليس جزءاً منفصلاً عن المعنى، بل هو جزء من إنتاج الدلالة، لكن هذا الإسهام ليس على إطلاقه، فالجانب الدلالي هو ما يُعَوَّل عليه في جل المواضع، وقد يُضَافُ إليه الرغبة في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، فعلى سبيل المثال نرى أن قول الأعشى السابق ذكره⁽⁷⁰³⁾:

فَتَّابِرَ بِالرَّمْحِ حَتَّى نَحَا * * هُ فِي كَفْلِ كَسْرَةِ الْمِجَنِّ

*

قد ورد فيه الفعل (فتابر) متعدياً بالباء رغم أنه يتعدى بحرف الجر (على) والبيت من بحر المتقارب، وتقطيع الشطر الأول منه هكذا .

فَتَّابِرَ / رُبْرُومَ / حِجَّتِي / نَحَا

فَعول فَعولن فَعولن فَعو

ولو قال الشاعر (فتابر على) لانكسر وزن البيت ولما صحت القافية، وهو الأمر الذي يؤكد أن إحلال الأفعال فيما بينها في شعر الأعشى قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري؛ ومن ثم تألفهما مع المعنى.

⁽⁶⁹⁹⁾ النحو والدلالة، ص 155 0

⁽⁷⁰⁰⁾ الخصائص 2/ 425 0

⁽⁷⁰¹⁾ سورة البقرة، الآية 187 0

⁽⁷⁰²⁾ الخصائص 2/ 437 0

⁽⁷⁰³⁾ الديوان 71/ 49 0

المبحث الثالث

إحلال الحروف فيما بينها

إذا كنا قد تعرضنا للإحلال في الأسماء ثم الأفعال، فإن الإحلال يدخل الحروف أيضاً، حيث يحل حرف مكان آخر للجمع بين معنى الحرفين، وهو ما يُعرّف بالتقارض بين حروف الجر، وهذا الضرب من التقارض أو التعاقب أو الإحلال يندرج تحت ما يسمى بالصياغة على خلاف مقتضى الظاهر⁽⁷⁰⁴⁾، وقد سبق قول ابن هشام: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضيماً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"⁽⁷⁰⁵⁾، وإذا كان هذا قول ابن هشام، فإن ابن جنى من قبله قد أشار إلى أن وقوع حرف مكان آخر يعد من قبيل الاتساع، فيقول "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"⁽⁷⁰⁶⁾.

ولمّا كان الإحلال أو التضمين يدخل الأفعال فيما بينها مما ترتب عليه تغيير في حرف الجر الملازم للفعل بإحلاله محل فعل آخر، فإنه يمكن القول إن التوسع في الفعل أكثر منه في الحرف؛ يقول السيوطي: "واختلفوا أيهما أولى؟ فقال أهل اللغة وقوم من النحاة: التوسع في الحرف، وقال المحققون: التوسع في الفعل؛ لأنه من الأفعال أكثر، مثاله ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽⁷⁰⁷⁾، فيشرب إنما يتعدى بمن، فتعديته بالباء إما على تضمينه معنى يرتوى ويلتذ أو بتضمين الباء معنى من"⁽⁷⁰⁸⁾.

ويوضح ابن هشام رؤية أهل البصرة والكوفة لهذا الأمر في قوله: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ إن (في) ليست بمعنى على، ولكن شَبَّه المصلوب-لتمكنه من الجذع- بالخال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شربين) في قوله (شربين بماء البحر) معنى روين، وأحسن في (وقد أحسن بي)⁽⁷⁰⁹⁾ معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبيهم أقل تعسفاً"⁽⁷¹⁰⁾.

⁽⁷⁰⁴⁾ يُنظر: في ذلك: أسامة محمد البجيرى: بناء الأسلوب على خلاف مقتضى الظاهر في البلاغة العربية في ضوء الدراسات الأسلوبية الحديثة ص 134 وما بعدها، رسالة دكتوراه بآداب طنطا 1998 0

⁽⁷⁰⁵⁾ مغنى اللبيب ص 897-898، ويُنظر: الخصائص 308/2-317، والإنباء في الدرس النحوي ص 300 وما بعدها، ود. محمد عبدالمطلب: تقابلات الحداثة في شعر السبعينيات ص 343، هيئة قصور الثقافة، القاهرة 1995 0

⁽⁷⁰⁶⁾ الخصائص 308/2-437 0

⁽⁷⁰⁷⁾ سورة الإنسان، الآية 6 0

⁽⁷⁰⁸⁾ معترك الأقران 1/198، ويُنظر: علاقة الفعل بحروف الجر 97-128 0

⁽⁷⁰⁹⁾ سورة يوسف، الآية 100 0

⁽⁷¹⁰⁾ مغنى اللبيب ص 150-151 0

وما تضمنه قول ابن هشام من كون مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض فيه نظر، فما هو المبرد أحد البصريين يقول: "حروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله عز وجل: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ؛ أي: (على)، ولكن الجدوع إذا أحاطت دخلت في لأنها للوعاء، يقال فلان في النخل، أي قد أحاط به" (711).

وهذا ما يراه الأخفش في تعليقه على قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّبَاكِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، فحرف الجر (إلى) جاء بعد كلمة (الرفث)؛ لأن معنى الرفث والإفضاء واحد، فكانه قال: (الإفضاء إلى نساءكم). وإثماً يقال: رفث بامرأته، ولا يُقال: إلى امرأته، وهذا عندي كنعو ما يجوز من (إلى) في مكان (الباء) في مكانها وفي مكان (على) في قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِيَدِيٍّ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ أي على دينار كما تقول: مررت به، ومررت عليه (712).

وإذا كان ابن هشام يُرَجِّح رأي الكوفيين-رغم قول بعض البصريين بهذا الإحلال على نحو ما سبق- فإنه يرى أن هذا الإحلال ليس على إطلاقه، فيقول: "قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعَوْا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يُقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادَّعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضَمِنَ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف" (713).

ويلاحظ هنا أن ابن هشام قد أشار في هذا التقييد إلى أن المعيار هو المعنى "إذ لا بد من استقامته لكي يصح وضع حرف موضع آخر" (714)، غير أن قوله: (على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادَّعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه) يمكن أن يقال فيه-كما يرى أحد الباحثين-وهو ما نوافقه عليه- "أن في هذا مشقة في التضمين والتأويل، فإنه لا مانع في المجال الشعري من التجوز في الحرف على أساس أن وجود حرف بديل عن حرف آخر في السياق قد يؤدي إلى حضور معنيين: المعنى المفهوم من وجود الحرف المذكور، والمعنى المتخيل بافتراض الحرف المقصود" (715).

وربما يكون قول ابن هشام السابق هو الذي جعل الدكتورة رشيدة اللقاني ترى أن في الإحلال إخلالاً بدقة المعنى، وهو الأمر الذي ترتب عليه الرد بما أُثبت في آخر مبحث الإحلال في الأفعال. فالمهم النظر إلى المعنى والأحوال الداعية إليه كما رأي ابن هشام وابن جني من قبله في قوله: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمُسَوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزید وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتقاعش" (716).

- (711) الكامل في اللغة والأدب 82/2، ويُنتظر: أيضاً الكتاب 1/226، 217 0
(712) يُنتظر: الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1/139-140، ويُنتظر: الإنابة في الدرس النحوي ص 316-322 0
(713) مغنى اللبيب ص 861 0
(714) الإنابة في الدرس النحوي ص 304، ويُنتظر: الأصول في النحو 1/408، 414 وما بعدها 0
(715) الأسلوبية "مدخل نظري ودراسة تطبيقية ص 114، ويُنتظر: بناء الجملة العربية ص 139-141، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 172-173 0
(716) الخصائص 2/310 0

ومما سبق نخلص إلى القول بالإحلال بين الحروف مع ملاحظة أن هذا الأمر غير مقصور على حروف الخفض بل يدخل حروف المعاني الأخرى كما هو الحال في إحلال الفاء محل الواو في شعر الأعشى، وهو ما يمكن عرضه على النحو التالي :

أولاً: الحروف الأحادية :

1- الباء : ورد حرف الباء محل غيره من الحروف في ستة وتسعين موضعاً في شعر الأعشى كما يلي :
أ-الباء بمعنى في الظرفية: ورد هذا النوع من الإحلال في تسعة وسبعين موضعاً، نحو قوله⁽⁷¹⁷⁾:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ * * مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعَشِرٍ أَقْتَلِ
*
وَشُيُوخٍ حَرَبِيٍّ بِشَطْطِي أَرِيكَ * * وَنِسَاءٍ كَأَنَّهِنَّ السَّعَالِي (718)
*

فالبنية الأساسية لقوله: (بَشَطْطِي أَرِيكَ) هي: في شطى أريك، أي أن حرف الجر (الباء) قد حل محل (في) لإفادة المعنيين، حيث يريد الشاعر أن يخبرنا بوجود شيوخ أخرجوا عملاً لديهم من مال في (شطى أريك) واتصالهم والتصاقهم بهذا المكان، بالإضافة إلى احتوائهم إياه وإحاطتهم به. وفي هذا الخصوص يقول ابن السراج: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة، وفي مكة، إنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك

الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ "في" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"⁽⁷¹⁹⁾.

ب-الباء بمعنى "على" الاستعلائية :

ورد حرف الجر الباء بمعنى "على" في شعر الأعشى في سبعة مواضع، نحو قوله⁽⁷²⁰⁾:

عَسْفًا وَإِرْقَالَ الْهَجِيرِ تَرَى لَهَا * * خَدَمًا تُسَاقِطُ بِالطَّرِيقِ نِعَالَهَا (721)

⁽⁷¹⁷⁾ السديوان 72/63 ويُنظر: أيضاً 40/123، 31/109، 29/19، 87/4، 79/53، 17/70، 237/33، 211/167، 1/393، 3/383، 1/357، 12/311، 24/247، 15/413، 18/403، 2/397

⁽⁷¹⁸⁾ الرفد القدح الضخم، أقتال: جمع قتل وهو العدو، أى أصحاب تراث، حربى: مسلوية، جمع حريب، حرب ماله: سلبه، السعالي: الغيلان 0

⁽⁷¹⁹⁾ الأصول في النحو 1/414-415 0

⁽⁷²⁰⁾ السديوان 14/77 ويُنظر: ر:

أيضاً 14/63، 221/56، 211/12، 149/10، 147/49، 139/71

⁽⁷²¹⁾ عسفاً: أى أنها ناقة هوجاء 0 خدماً: سيور فوق أرساغ الإبل تُشدُّ إلى سرائح النعال 0

*

فقوله: (شِاقِطُ بِالطَّرِيقِ نَعَالَهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ، نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور+مفعول به+مضاف إليه

والبنية الأساسية: تساقط على الطريق نعالها، وبذلك تكون الباء قد حلت محل على، فإذا كان حرف الجر (على) يفيد الاستعلاء- حيث إن ناقة الأعشى جاءت تعسف الطريق اعتسافاً فنتساقط النعال التي تصون أخفافها وقد تقطعت سيورها تاركة وراءها أثر أخفافها مطبوعاً على الرمال-فإن إحلال الباء أفاد أن هذه الأثار ملتصقةٌ بالطريق ومتمكنة منه.

ج-الباء بمعنى "إلى" :

وردت الباء بمعنى (إلى) في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله (722) :

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَا * * ةَ كَالنَّخْلِ زَيْنَهَا بِالرَّجْنِ

*

وَكُلَّ كُمَيْتٍ كَجِدْعِ الْخِصَا * * ب يَزِينُ الْفِنَاءَ إِذَا مَا صَفَنُ

*

تَرَاهُ إِذَا مَا عَدَا صَحْبُهُ * * بِجَانِبِهِ مِثْلَ شَاةِ الْأَرْنِ (723)

*

فقوله: (عَدَا صَحْبُهُ بِجَانِبِهِ) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل لازم، وصورة نمطها:

فعل+فاعل+مضاف إليه+جار ومجرور+ مضاف إليه

والبنية الأساسية : عدا صحبه إلى جانبه.

ومن خلال البنيتين يُلاحظ إحلال الباء محل (إلى)، فإذا كانت إلى تفيد انتهاء عَدُو الأقراس إلى جانب الفرس الأسود الذي يهبه ممدوحه قيس بن معد يكرب الكندي، كأنه الجذع

(722) الديوان 42/71 ويُنظر: أيضاً 155/115، 241/9، 26/28، 0

(723) الرجن: الإقامة، الخصاب: النخل الكثير الحمل 0 ما صفن: الصافن من الخيل هو القائم على

ثلاثة قوائم والرابعة على طرف الحافر، الأرن: المرح والنشاط 0

في طول منتته، فإن الباء قد أفادت الالتصاق بجانبه، أي أن الأفراس بجانبه مباشرة، فيبدو من بينها كأنه ثور وحش حرون، وفي هذا ما يدل على أن حروف الجر "حروف في تكوينها للعلاقات الفضائية تُغذَى تَوَقُّع المتلقي، إذ يتحرك الذهن إلى توقع مجروراتها تبعاً للفعل الذي يسبقها"⁽⁷²⁴⁾.

د- الباء بمعنى "مع" :

وردت الباء بمعنى (مع) حاله محلها في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽⁷²⁵⁾:

غَشِيَتْ لِلَّيْلِ بِلَيْلٍ خُدُورًا وَطَالَبَتْهَا وَنَذَرَتْ النَّدُورًا

فقوله: (غَشِيَتْ لِلَّيْلِ بِلَيْلٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

فعل+فاعل+جار ومجرور+جار ومجرور

والبنية الأساسية :

غشيت لليلى مع الليل

ومن هنا يُلاحظ إحلال الباء محل (مع)، أي أن ذهابه لليلى يقتضى ملازمة الليل، وذلك في سياق مدحه لهوذة بن على الحنفي مخاطباً نفسه قائلاً: "غشيت خدر ليلي مع الليل، تطلب إليها وفاء وعداها وتتذر النذور إن هي وقت بهذا الوعد"⁽⁷²⁶⁾.

هـ- الباء بمعنى "عن" :

وردت الباء بمعنى (عن) في شعر الأعشى في خمسة مواضع، نحو قوله⁽⁷²⁷⁾ :

أَوَّلُ الحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ * * لَيْسَ قَضَائِي بِالْهُوَى الجَائِرِ

*

فقوله: (لَيْسَ قَضَائِي بِالْهُوَى الجَائِرِ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخة منفيةٌ، صورة نمطها :

ليس+اسم+مضاف إليه+خبر "جار ومجرور"+نعت

وبنيتها الأساسية: ليس قضائي عن الهوى الجائر، أي أن الباء حلت محل (عن)، التي تقيد معنى المجاوزة، حيث إن الشاعر في سياق هجائه لعقمة بن علاثة ومدحه لعامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما موجهاً الحديث إلى عقمة قائلاً له: إنى أريد الحكم إلى وجهه الصحيح من الحق والصواب، ولا أصدر فيه عن الهوى الجائر. فإذا كان حرف الجر (عن) يفيد بعد الشاعر عن الهوى في قضائه بعداً معنوياً، فإن الباء عند إحلالها محل (عن) قد أفادت أيضاً أن هذا البعد عن الهوى ليس شيئاً عارضاً بالنسبة للشاعر، بل إنه لصيق به متمكن في شخصيته.

(2) الفاء : تُعدُّ الفاء أحد حروف العطف مفيدة الترتيب والتعقيب، وقد يحل هذا الحرف محل الواو، التي هي لمطلق الجمع، "وإذا كان رأس الأمر في البلاغة وضع كل حرف من حروف العطف في مكانه المناسب من الصياغة، حينما يقتضى المقام ذلك، فإن العدول عن مقتضى الظاهر بتحويل حرف العطف عن معناه الأصلي أو تحميلة معنى إضافياً إلى جانب معناه الأصلي،

⁽⁷²⁴⁾ استراتيجية المكان ص 366 0

⁽⁷²⁵⁾ الديوان 1/143، ويُنظر: أيضاً 157/269، 19/39 0

⁽⁷²⁶⁾ السابق 142 حيث الشرح 0

⁽⁷²⁷⁾ السابق 32/193، ويُنظر: أيضاً 11/4، 421/3، 395/259، وشرح كتاب سيبويه لابن

حروف ص 194، والمقتضب 1/44 0

يخرج الصياغة من دائرة الدلالة الأحادية، ويضيف إليها دلالات متعددة، ويسمح بتوسيع دائرة التواصل مع النص عن طريق التأويلات المتعددة، التي يسمح فضاء الصياغة بإنتاجها⁽⁷²⁸⁾. وهذا ما فعله حرف الفاء بإحلاله محل الواو خارجاً عن دائرة الصياغة أحادية الدلالة في شعر الأعشى، حيث ورد هذا الإحلال في واحد وثلاثين موضعاً، نحو قوله⁽⁷²⁹⁾ :

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكَيْبِ، فَذَاقَا * * رِ فَرُوضَ القَطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ

*

فهذا البيت كله عبارة عن جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعدٍ إلى مفعول، صورة نمطها: فعل+فاعل مستتر+مفعول به+حرف عطف+معتوف متكرر+مضاف إليه+حرف عطف+اسم معتوف+مضاف إليه.

ويلاحظ أن العطف بالفاء، لكن البنية الأساسية لهذه الجملة تشير إلى دخول عنصر تحويل إليها بإحلال الفاء محل الواو، للجمع بين المعنيين، أعنى معنى الفاء، وهو إفادة الترتيب والتعقيب، ومعنى الواو وهو العطف وإفادة مطلق الجمع، حيث إن الشاعر يتحدث عن محبوبته في مقدمة القصيدة، ويريد القول إنها ترتعي هذه الأماكن بسرعة، جامعة بينها، ومن هنا نعرف أن إبدال "حرف بحرف لا ينجر عنه تعويض معنى بمعنى، بل إرداف معنى بمعنى، فإن حضور معنى الحرف المحذوف، والذي كان ظهوره منتظراً هو بمنزل حضور معنى الحرف المستعمل"⁽⁷³⁰⁾.

3- اللام: أ- اللام بمعنى "إلى" :

تأتي اللام بمعنى (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في ثلاثة عشر موضعاً، نحو قوله⁽⁷³¹⁾ :

عَادَرَ الجَحْشَ فِي العُبارِ وَعَدَا * * هَا حَثِيثاً لِيُصَوِّ الأُدْحَالَ (732)

*

فقوله: (وَعَدَاها حَثِيثاً لِيُصَوِّ الأُدْحَالَ) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعد، صورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول+حال+حرف جر+اسم مجرور+مضاف إليه.

وبنيتها الأساسية: فعداها حثيثاً إلى صَوِّ الأُدْحَالَ، أي أنه يلاحظ إحلال اللام محل (إلى)، وذلك للدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهي وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور "صوة الأُدْحَالَ"، فالشاعر يتحدث هنا عن ذلك الحمار اللفظ الخشن، الذي ترك الجحش متخلفاً يلفه ما أثارته أرجلها من غبار، وراح يدفع أتانه إلى مورد الماء الزلال، واستعمال اللام بمعنى إلى قياسي⁽⁷³³⁾.

⁽⁷²⁸⁾ بناء الأسلوب على خلاف مقتضى الظاهر في البلاغة العربية ص 142 0

⁽⁷²⁹⁾ الديوان 5/53، ويُنظر: أيضاً المواضع 91/71، 107/44، 28/58، 18/121، 1/151،

1/189، 3/14، 239/221، 9/287، 8/4، 325/309، 1/387،

0 1/15، 397/391

⁽⁷³⁰⁾ خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 495-496 0

⁽⁷³¹⁾ الديوان 31/57، ويُنظر: _____:

أيضاً 73/71، 79/47، 127/55، 129/22، 135/7، 139/27، 39/139، 52/15، 271/39،

29/303، 2/26، 415/8، 347/335، وخزانة الأدب 3/441 0

⁽⁷³²⁾ الصوة: الغليظ من الأرض، الأُدْحَالَ: الحفرة الواسعة من أسفلها، الضيقة من أعلاها 0

ب- اللام بمعنى "على" :

ترد اللام بمعنى (على) في اللغة للاستعلاء، سواء أكان استعلاءً حقيقياً أم مجازياً. وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽⁷³⁴⁾ :

يَهَبُ الْجِلَّةَ الْجَرَاجِرَ كَالْبُسْدِ * * * تَانَ تَحْنُو لِدَرْدَقِ أَطْفَالِ (735)

*

فقوله: (تحنو لدردق أطفال) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها:

فعل+فاعل+جار ومجرور+بدل

والبنية الأساسية: تحنو على دردق أطفال، ومن هنا يلاحظ أن اللام حلت محل "على"؛ لإفادة المعنيين؛ معنى الاستحقاق أو الاختصاص، والمعنى المتخيل من (على) وهو الاستعلاء، أي أن الأسود بن المنذر اللخمي الذي يمدحه الأعشى يهب المسان من الإبل الضخام، كأنها النخل تحنو على صغارها الأطفال، وكأن هذا الحنان شيء مستحق للصغار، وفيه استعلاء؛ أي أنه صادر من الأكبر إلى الأصغر.

ج- اللام بمعنى "الباء" :

يرد حرف الجر اللام بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾⁽⁷³⁶⁾ و ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾⁽⁷³⁷⁾، وقد ورد هذا الإحلال في موضعين، نحو قوله⁽⁷³⁸⁾:

وَلَمْ تَسْعَ لِلْحَرْبِ سَعَى امْرِئٍ * * * إِذَا بَطْنَةٌ رَاجَعَتْهُ سَكَنٌ

*

عَلَيْهَا وَإِنْ فَاتَهُ أَكْلَةٌ * * * تَلَافِي لِأُخْرَى عَظِيمِ الْعُكْنِ (739)

*

فقوله: (تلافي لأخرى) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور

⁽⁷³³⁾ يُنْظَرُ: في ذلك: الجنى الدانى ص99، حروف الجر الزائدة ص110، النحو الوافي 2/437 0

⁽⁷³⁴⁾ الديوان 46/59، وَيُنْظَرُ: أيضاً 129/111، 16/56 0

⁽⁷³⁵⁾ الجلة: المسن من الإبل، الجراجر: الضخام، دردق: الصغار، ولا واحد لها من جمعها 0

⁽⁷³⁶⁾ سورة البقرة، الآية 75 0

⁽⁷³⁷⁾ سورة آل عمران، الآية 193 0

⁽⁷³⁸⁾ الديوان 55، 56/73، وَيُنْظَرُ: 8/77 0

⁽⁷³⁹⁾ البطنة: الكظة، أى امتلاء البطن بالطعام، العكن: الأطواء في بطن الجارية السمينة، وهو ما ارتكمت بعضه على بعض وانثنى 0 يُنْظَرُ: العين مادة (عكن) 0

والبنية الأساسية هي: تلاقى بأخرى، أي أن اللام حلت محل الباء. فالشاعر يصف بمدوحه قيس بن معد يكرب الكندي بأن دأبه الحرب والقتال، وما هو كالذي يحارب ليثيب

بطنه من جوع، فإذا أُنْجِمَ تراجع وسكن، إذا فاتته أكلة تداركها بأخرى، فهو بطين كثير طيات العُكُنْ، أي أنه بالإضافة إلى دلالة الباء على عدم التصاق صفة إشباع الجوع بالمدوح، فإن اللام قد أضافت شيئاً آخر، وهو أن صفة القناعة وعدم الحرب لإشباع الجوع مختصة بهذا الممدوح كأنها خالصة له دون غيره، والفرق بين هذه اللام "لام الاختصاص" ولام الملك أن لام الاختصاص تعيد "أن هذه الأشياء ليست مما يملك وإنما هي تستحق، فتضيف بهذه اللام ما استحق من الأشياء إلى مستحقه"⁽⁷⁴⁰⁾.

د- اللام بمعنى "عن":

ورد حرف الجر (اللام) بمعنى (عن) مؤدياً معنى المجاوزة بالإضافة إلى معناه في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁴¹⁾:

نُقْرِجُ لِمَرِّهِ مِنْ هَمِّهِ * * * وَيُشْفِي عَلَيَّهَا الْفُؤَادَ السَّقِيمَ

*

فقوله: (نُقْرِجُ لِمَرِّهِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، وصورة نمطها:

فعل+فاعل+جار ومجرور

وبنيتها الأساسية: نُقْرِجُ عن المرء، أي أن اللام قد حلت محل (عن) لإفادة معنيين، المعنى المستفاد من حرف الجر (عن) وهو المجاوزة، بمعنى أن ناقة الشاعر تقضى على الهموم التي تنتابها في الصحراء وتتجاوزها حيث تعدو في شدة الحر، ثم جاءت اللام وأفادت معنى آخر، وهو اختصاص هذه الناقة بتفريغ الهموم، فكان هذا الأمر مقصور عليها دون غيرها. ولا غرابة في لجوء الشاعر إلى الناقة لتفريغ همه، فالقصيدة عندما تبلغ ذروتها، ولابد لها من انفراج لهذا الهم، فإنها لا تجد "ملجأً إلا "الناقة"، فالناقة هي التي يتسع رحابها لهؤلاء المهمومين المجهدين، فهي "الناقة الأم" على حد تعبير أستاذنا الدكتور مصطفى ناصف- التي تقسح صدورها لأبنائها المتعبين من رحلة الحياة الشاقة، فتمنحهم السكنينة والأمن والسلام، ولعل هذا هو السر في أن الشعراء القدماء جميعاً كانوا يلجأون إلى الناقة عند احتضار الهم وإرادة تسليته والاستعانة عليه والتلهي عنه، وقد وصفت الناقة بأنها "أم رئال" ودائماً توصف بالقوة والضخامة والعظمة كالبنيان الشامخ الذي يسع الجميع"⁽⁷⁴²⁾.

هـ- اللام بمعنى "في":

وردت اللام بمعنى (في) الطرفية في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله :

تُوفِي لِيَوْمٍ وَفِي لَيْلَةٍ * * * ثَمَانِينَ تَحَسْبُ إِسْتَارَهَا (743)

*

فقوله: (تُوفِي لِيَوْمٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور

⁽⁷⁴⁰⁾ الزجاجي: اللامات ص 54 0

⁽⁷⁴¹⁾ الديوان 19/87 0

⁽⁷⁴²⁾ اللغة وبناء الشعر ص 109 0

⁽⁷⁴³⁾ الديوان 25/369 (إستار) كلمة فارسية معربة معناها: رابع أربعة، وأصله (جهار) فعرب فقيل

(إستار) ويجمع على أساتير: ويُنظر: التعريب في القديم والحديث ص 39، والمُعرب ص 91، 90

للجوالقي 0

وبنيتها الأساسية: توفي في يوم، أي أن هذه الجملة دخلها عنصر تحويل بإحلال اللام محل (في) لإفادة أنه بالإضافة إلى أن هذا الشرب للخمر في اليوم وفي الليلة، أي في النهار والليل، جاءت اللام فأضافت الاختصاص أيضًا، حيث إن هذا الشرب مختص بيوم واحد وليلة واحدة، وليس على سبيل التعبير عن الأيام والليالي بيوم وليلة.

و-اللام بمعنى "من" :

ترد اللام في اللغة بمعنى (من)، نحو قول جرير :

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ُ *
*
وَنَحْنُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
أَفْضَلُ (744) *

وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضعين اثنين، نحو قوله (745) :

كَفَى بِالَّذِي تَوْلِيْنَهُ لَوْ تَجَنَّبَا *
*
شِفَاءً لِسُقْمٍ بَعْدَ مَا عَادَ أَشْيَبَا *

فقوله: (لو تجنبنا شفاءً لسُقْمٍ) جملةٌ فعليةٌ شرطيةٌ، نمطها :

لو+فعل+فاعل+مفعول لأجله+جار+مجرور

وبنيتها الأساسية: لو تجنبنا شفاءً من سقم

ومن خلال البنيتين يتضح إحلال اللام محل (من)، فبالإضافة إلى الشفاء من السقم حلت اللام محل (من)، لتضيف إلى التبويض المستفاد من (من) أن هذا الشفاء قد اختص بالسقم وأصبح حقاً له (للأعشى) دون غيره، حيث إن الشاعر يخاطب في هذه القصيدة بنى عبدان عامة وعمرو بن المنذر ابن عبدان خاصة، ويخاطب محبوبته في البداية على عادة الجاهليين قائلاً: "إن ما تولينه من الهجر والصدود والإيذاء لحقيق بأن يزهده فيك ويبرئه من حبك لو أنه يستطيع تجنباً وقد علاه الشيب" (746).

ثانياً: الحروف الثنائية :

1-حرف الجر "عن" :

أ-عن بمعنى "الباء" :

تقع عن في اللغة بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ (747) أي بالهوى (748)، وقد ورد هذا الإحلال في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله (749) :

(744) يُنْظَر: معنى اللبيب ص 281، والبيت من الطويل.

(745) الديوان 1/163 ويُنْظَر: أيضاً 8/257 0

(746) السابق ص 162 حيث الشرح 0

(747) سورة النجم، الآية 3 0

(748) الرماني: معاني الحروف ص 95، تحقيق د. عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د0ت0

ذَاكَ شَبَّهْتُ نَاقَتِي عَنْ يَمِينِ الرَّعْنِ * * * رَعْنٌ بَعْدَ الْكَلَالِ وَالْإِعْمَالِ (750)

*

فقوله: (شَبَّهْتُ نَاقَتِي عَنْ يَمِينِ الرَّعْنِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ صورةً نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+جار ومجرور+مضاف إليه

وبنيتها الأساسية: شبهت ناقتي بيمين الرعن، فقد حلت (عن) محل (الباء)، أي أنه بالإضافة إلى معنى الالتصاق المستفاد من الباء أضيف معنى آخر من إحلال (عن)، وهو المجاوزة، أي أنه رغم تعب الناقة فإنها تطوى الجبال وتتخطاها، حيث إن الشاعر يريد أن يقول إن "ذلك الحمار الغليظ النشيط أشبه شيء بناقتي حين تجرى بجانب الجبل بعد الكلال والإعمال" (751).

ب- عن بمعنى "على" :

ترد (عن) بمعنى (على) في اللغة، "نحو قول الشاعر :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَيْي، وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَحْرُونِي * * *

*

أراد على (752)، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضعين نحو قوله (753) :

وَكُلُّ دِلَاصٍ كَالْأَصَاةِ حَصِينَةٍ * * * تَرَى فَضْلَهَا عَنْ رَبِّهَا يَتَذَبَذَبُ

*

فقوله: (ترى فضلها عن ربها) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورةً نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+جار ومجرور+مضاف إليه

وبنيتها الأساسية: ترى فضلها على ربها يتذبذب، ومن هنا يلاحظ أن (عن) حلت محل (على) للجمع بين المعنيين، فإذا كانت (على) تفيد استعلاء جمال الدروع اللينة على لابسها وظهور هذا الجمال للعيان، فإن (عن) عندما حلت محل (على) أفادت معنى آخر وهو أن جمال هذه الدروع اللينة الملساء التي تغطي جسم لابسها وتحميه وتتذبذب عليه أطرافها وتبرق متموجة كأنها الغدران قد تجاوز جمالها بريق هذه الغدران المتموجة.

(749) الديوان 32/57 ويُنظر: أيضاً 45/157 0

(750) الرعن: رعن الجبل أنفه الشاخص منه 0

(751) السابق ص 56 حيث الشرح 0

(752) يُنظر: معاني الحروف ص 95 ، والبيت من البسيط.

(753) الديوان 28/255، ويُنظر: أيضاً 2/355 0

ج- عن بمعنى "من" :

ترد عن بمعنى (من) في اللغة، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁵⁴⁾ :

سَادَ وَالْفِي قَوْمَهُ سَادَةً * * * وَكَابِرًا سَادُوكَ عَن كَابِرٍ

*

فقوله: (سادوك عن كابر) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مفعول+جار ومجرور

وبنيتها الأساسية: سادوك من كابر، والمعنى على وجود (من) أن قوم عامر بن الطفيل قد سادوا قوم علقمة بن علاثة سيداً من بعد سيد، أي أن السيد من قوم ذوى سيادة منذ البداية. فلما جاءت (عن) أضافت معنى آخر، وهو الإنابة، أي أن السيد نائب عن سابقه في السيادة، حيث إن الشاعر يهجو علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل في المنافرة، التي جرت بينهما قائلاً: "ساد وكان قومه من قبل سادة، ولقد سادوك سيداً من بعد سيد"⁽⁷⁵⁵⁾.

(2) من :

أ- من بمعنى "عن" :

يرى الكوفيون أن (من) تأتي بمعنى (عن)، نحو: رميت من القوس، أي عن القوس⁽⁷⁵⁶⁾، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽⁷⁵⁷⁾ :

أَتْرَحَلُ مِنْ لَيْلَى وَلَمَّا تَرَوِّدِ * * * وَكُنْتَ كَمَنْ قَضَى اللَّبَانَةَ مِنْ دَدِ

*

فقوله: (أترحل من ليلَى) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ استفهاميةٌ، صورة نمطها :

حرف استفهام+فعل+فاعل+جار ومجرور

وبنيتها الأساسية: أترحل عن ليلَى، ومن هنا يلاحظ أن (من) حلت محل (عن)، وذلك لإفادة معنى ابتداء الغاية، أي أن بداية الرحيل من عند ليلَى بالإضافة إلى المعنى المستفاد من (عن)، وهو المجاوزة، حيث إن الشاعر يقول في مقدمة مدحه للنعمان بن المنذر "أترحل عن ليلَى بغير زاد، وكأنك قضيت من اللهو حاجتك وبلغت المراد"⁽⁷⁵⁸⁾.

ب- من بمعنى (على) :

⁽⁷⁵⁴⁾ السابق 18/191 0

⁽⁷⁵⁵⁾ السابق ص 192 0

⁽⁷⁵⁶⁾ يُنظر: معانى الحروف ص 98، ومغنى اللبيب ص 423 0

⁽⁷⁵⁷⁾ الديوان 1/239، ويُنظر: أيضاً 28/66، 69/93 0

⁽⁷⁵⁸⁾ السابق ص 238 حيث الشرح 0

وردت من بمعنى (على) في شعرا الأعشى في موضع واحد هو قوله (759) :

يُرَاوِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ * * كِ طَوْرًا سَجُودًا وَطَوْرًا جُؤَارًا (760)

*

فقوله: (يُرَاوِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه، وبنيتها الأساسية: يراوح على صلوات، أي أن حرف الجر (من) قد حل محل (على) للجمع بين المعنيين، والمعنى أن الراهب المعتكف في هيكله أمام صليبه، والذي تنطلق كل أعماله من صلواته التي يقدر على المحافظة عليها، فهو دائبٌ عليها سجوداً وتضرعاً إلى الله-ليس بأعظم تقي من ممدوح الأعشى "قيس بن معد يكرب".

ج- من بمعنى (في) الظرفية :

وردت (من) بمعنى (في) الظرفية في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله (761) :

قَدْ نَخَضِبُ الْعَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ * * وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا

الْبَطْلُ (762)

*

فقوله: (قد نخضب العير من مكنون فائله) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بقد، وصورة نمطها:

قد+فعل+فاعل+مفعول+جار ومجرور+مضاف إليه+مضاف إليه

والبنية الأساسية: قد نخضب العير في مكنون فائله، ومعنى ذلك أن حرف الجر (من) حل محل (في)، فأفاد ابتداء الغاية، أي أن ابتداء الضرب كان في العرق الذي يجري من الجوف إلى الفخذ بالإضافة إلى ما أفادته (في) من استغراق الضرب لكل أجزاء هذا العرق.

د- من بمعنى "الباء" :

ورد حرف الجر (من) بمعنى (الباء) في شعر الأعشى في موضع واحد هو قوله (763):

وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ * * يَوْمٌ مِنْ الشَّرِّ مُسْتَطَارٌ

*

(759) السابق 0 63/103

(760) جؤاراً: متضرعاً

(761) الديوان 60/113 ويُنتظر: أيضاً 211/133، 0 59/6

(762) العير: السيد، الفائل: العرق الذي يجري من الجوف إلى الفخذ، مكنون الفائل: الدم

(763) الديوان 4/331، ويُنتظر: المقتضب 331/2، ومعنى اللبيب ص 0 424

فقوله (وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمَ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، وصورة نمطها:

فعل+جار ومجرور+جار ومجرور+فاعل

وبنيتها الأساسية: وحل يوم بالحي بجديس، أي أن حرف الجر (من) حل محل (الباء)، للدلالة على أن بداية يوم الشر المستطار كانت في جديس، أضف إلى ذلك معنى الباء وهو أن هذا الشر المستطار للاحق بهم ملصق بهم لا محالة.

3- في :

أ-في بمعنى "من" :

ورد حرف الجر (في) بمعنى (من) في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁶⁴⁾ :

يُسَافِعُ وَرَقَاءَ غُورِيَّةً * * لِيُدْرِكَهَا فِي حَمَامٍ تُكْنَنُ (765)

*

فقوله (لِيُدْرِكَهَا فِي حَمَامٍ تُكْنَنُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ تعليليةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: حرف تعليل+فعل+فاعل+مفعول به+جار ومجرور+نعت.

وبنيتها الأساسية: ليدركها من حمام تكنن، أي أن حرف الجر (في) قد حل محل (من)، لإفادة أن الإدراك كان حالة كونها "الورقاء" موجودة ضمن حمام تكنن، أضف إلى ذلك المعنى

المستفاد من (من) وهو أن الإدراك كان أخذاً من حمام تكنن، أي أن الفرس الأسود الذي يهبه قيس بن معد يكرب مع المائة من الإبل الضخام- وقد حُمِلَ عليه الغلام بعد جهد، ويصرفه إلى قطع البقر، فينقض كأثفه باز أزرق المخلب قد عَوَدَ الصيد فَمَرِن- يطارد حمامة ورقاء بين أسراب من حمامٍ تُكْنَنُ.

ب- في بمعنى "إلى" :

ورد حرف الجر (في) بمعنى (إلى) في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁶⁶⁾ :

وَأَنْتَ الَّذِي عَوَّدْتَنِي أَنْ تَرِيشَنِي * * وَأَنْتَ الَّذِي آوَيْتَنِي فِي
ظِلَالِكَا (767)

(764) السابق 0 48/71

(765) يسافع: يلاطم، ورقاء: الحمامة التي تتصف بالكدر في لونها كأنها الرماد 0 تكنن : جمع

تكننه بمعنى قطع أو جماعات 0

(766) الديوان 0 21/141

(767) تريشني: تغمرني بفضلك، حيث إن الرشاء: حبل الدلو، راشه: أعانه وأغناه 0

فقوله: (أويتى في ظلالكا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعد، وصورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+جار ومجرور، وبنيتها الأساسية: أويتى إلى ظلالكا، أي أن حرف الجر (في) قد حل محل "إلى"، لإفادة أن الإيواء كان في ظل هودة بن على الحنفي وعطائه، بالإضافة إلى المعنى المستفاد من (إلى)، وهو أن انتهاء غاية الإيواء كان إلى الظل، أي إليه وفيه، حيث يقول الشاعر: ولقد عودتني أن تفيض عليّ من فضلك وأظلتني بظلك، وأنت مولع بالعتاء وأنا مولع بالثناء، وذلك في سياق مدح الأعشى لهودة بن عليّ الحنفي.

ج- في بمعنى "الباء" :

ورد حرف الجر (في) بمعنى الباء في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله⁽⁷⁶⁸⁾ :

أَهْوَى لَهَا ضَابِيءٌ فِي الْأَرْضِ * * * لِلْحَمِّ قَدَمًا خَفِي الشَّخْصِ قَدْ
مُفْتَحِصٌ * * * خَشَعًا (769)

فقوله: (أهوى لها ضابيءٌ في الأرضِ مُفْتَحِصٌ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها: فعل+جار ومجرور+فاعل+جار ومجرور+تعت.

وبنيتها الأساسية: أهوى لها ضابيء بالأرض مفتحص. لكن الشاعر عدل عن هذه البنية إلى البنية السطحية، حيث حلت (في) محل (الباء)، لإفادة الظرفية بالإضافة إلى الإلصاق المستفاد من الباء، حيث إن الشاعر يصف ناقته "ببقرة وحش تتشد ولدها الفقيد، عرض لها وحش قد لصق بالأرض، متخذاً له فيها وكراً ينتظر الصيد في نهم للحمه، وقد فنى جسمه من الهزال ودق شخصه من شدة الجوع"⁽⁷⁷⁰⁾.

د- في بمعنى "مع" :

تعد المصاحبة إحدى المعاني العشرة التي يكتنفها حرف الجر (في)، نحو قوله تعالى: ﴿انخلوا في أمم﴾⁽⁷⁷¹⁾، أي معهم، وقيل التقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف، وقوله: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾⁽⁷⁷²⁾، أي معهم، وقيل: هي بمعنى مع، نحو قوله تعالى: ﴿فأدخلي في عبادي﴾⁽⁷⁷³⁾... أي حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى: ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي⁽⁷⁷⁴⁾. وقد وردت (في) بمعنى (مع) في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁷⁵⁾ :

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُنِي * * * شَاوٍ مِثْلُ شُلُولٍ شُلْشُلُ
شَوْلُ * * *

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * * * أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ

⁽⁷⁶⁸⁾ الديوان 29/155، ويُنظر: أيضاً 17/365، والمقتضب 0 331/2

⁽⁷⁶⁹⁾ ضابيء: وحش لازق بالأرض، مفتحص: متخذاً له جحراً، خفي الشخص: ناكل الجسم 0

⁽⁷⁷⁰⁾ الديوان ص 156 حيث الشرح 0

⁽⁷⁷¹⁾ سورة الأعراف، الآية 38 0

⁽⁷⁷²⁾ سورة القصص، الآية 79 0

⁽⁷⁷³⁾ سورة الفجر، الآية 29 0

⁽⁷⁷⁴⁾ يُنظر: مغنى اللبيب ص 223، شرح الكافية 279/4-280، خزنة الأدب 0 354/8

⁽⁷⁷⁵⁾ الديوان 109/ شاو: الذى يشوى اللحم، المشل: الجيد السوق للإبل، وكذلك الشلول،

شلشل: المتحرك الخفيف في العمل، الشول: الذى يحمل الشىء 0

الحَيْلُ

*

فالنَّاطِرُ فِي قَوْلِهِ: (وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتْبَعُنِي شَاوٌ مِثْلُ شَلُولٍ شُلُّشُلٌ شَوْلٌ فِي فَتْيَةٍ) يَجِدُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ جَمَلَةٌ فَعَلِيَّةٌ خَبْرِيَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ، وَصُورَةٌ نَمَطُهَا :

قَدْ +فعل+فاعل+جار ومجرور+حال "جملة فعلية"+نعت متكرر+جار ومجرور

وَبِنَيْتِهَا الْأَسَاسِيَّةِ: وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتْبَعُنِي شَاوٌ مِثْلُ شَلُولٍ شُلُّشُلٌ شَوْلٌ مَعَ فَتْيَةٍ.

وَمِنْ هُنَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ قَدْ دَخَلَهَا عُنْصُرٌ تَحْوِيلٌ بِإِحْلَالِ (فِي) مَحَلِّ (مَعَ)، أَيْ أَنَّ (فِي) بِمَعْنَى (مَعَ)، وَذَلِكَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالْمَصَاحِبَةِ، حَيْثُ إِنَّ الشَّاعِرَ يَتَحَدَّثُ عَنِ شَبَابِهِ وَرَفَقَائِهِ مِنْ أَصْحَابِ اللَّذَّةِ وَالْفَتَى، فَقَدْ كَانَ يَغْدُو مَعَهُمْ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُهُ غِلَامٌ خَفِيفٌ نَشِيطٌ، وَذَلِكَ لِإِفَادَةِ أَنَّهُ مَعَهُمْ وَفِيهِمْ فِي حَالَةِ هَذِهِ الرَّفَقَةِ.

هـ- أَوْ بِمَعْنَى "إِلَى" :

يَأْتِي حَرْفُ الْعَطْفِ (أَوْ) بِمَعْنَى (إِلَى) وَيَنْتَصِبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهُ بِأَنَّ مَضْمَرَهُ، نَحْوُ "لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي" وَقَوْلُهُ :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى * * * فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا
لصَابِرٍ (776) *

وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي شِعْرِ الْأَعْشَى فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي قَوْلِهِ (777) :

لَيْثٌ لَدَى الْحَرْبِ أَوْ تَدُوخٌ لَهُ * * * قَسْرًا وَبَدَّ الْمُلُوكَ مَا فَعَلَا (778)
*

فَقَوْلُهُ: (لَيْثٌ لَدَى الْحَرْبِ أَوْ تَدُوخٌ لَهُ قَسْرًا جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ خَبْرِيَّةٌ مُثَبَّتَةٌ، صُورَةٌ نَمَطُهَا:

مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ +خَبْرٌ +ظَرْفٌ +مُضَافٌ إِلَيْهِ +حَرْفُ عَطْفٍ +جَمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ (فَعْلٌ +فَاعِلٌ) +جَارٌ وَمَجْرُورٌ +حَالٌ، وَبِنَيْتِهَا الْأَسَاسِيَّةِ: لَيْثٌ لَدَى الْحَرْبِ إِلَى أَنَّ تَدُوخٌ لَهُ قَسْرًا.

فَمِنْ خِلَالِ الْمَقَارِنَةِ بَيْنَ الْبِنْيَتَيْنِ يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّ (أَوْ) حَلَّتْ مَحَلَّ (إِلَى) وَنُصِبَ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا بِأَنَّ مَضْمَرَهُ وَجُوبًا لَا بِالْعَطْفِ؛ لِتَخْلُصِهِ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَمَا بَعْدَ أَوْ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ مَجْرُورٍ بِأَوْ، الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى)، وَهَذَا الْإِحْلَالُ لِلتَّنْصِيبِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ وَالْإِنْتِهَاءِ (779)؛ أَيْ أَنَّ مَمْدُوحَ الْأَعْشَى "سَلَامَةُ ذُو فَائِشٍ" يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّجَاعَةِ وَالْخُسُوعِ وَالذَّلِّ لَهُ فِي الْحَرْبِ إِلَى أَنَّ تَنْتَهِي.

(776) يُنْظَرُ: مَعْنَى اللَّيْبِ ص 94 ، وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

(777) الدِّيْوَانُ 24/287 0

(778) تَدُوخٌ: تَخَضُّعٌ وَتَذَلُّ، قَسْرًا: كَرْهًا وَقَهْرًا 0

(779) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ 4/78-79 0

فشجاعته ممتدة إلى حصول الذل والخضوع له كرهاً على ذلك وقهراً، بالإضافة إلى أن هذا الإحلال أيضاً قد أسهم في توافق النحو مع الشعر، فاستقام وزن المنسرح وصحت القافية كما هو الحال فيما سبق من شواهد في هذا المبحث، فحرف العطف (أو) يقابله في الوزن سبب خفيف، وحرف الجر إلى يقابله وتد مجموع وهو ما يؤدي إلى عدم تحقق التفعيلة الثانية "مفعلات" في الشطر الأول بعد حذف الرابع الساكن من (مفعولات).

ثالثاً: الحروف الثلاثية :

1- إلى :

أ- إلى بمعنى "في" :

ورد حرف الجر (إلى) بمعنى (في) الظرفية في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله (780) :

إِذْ هِيَ الْهَمُّ وَالْحَدِيثُ وَإِذْ تَعَى * * * صَى إِلَى الْأَمِيرِ ذَا الْأَقْوَالِ

*

فقوله: (تعصى إلى الأمير) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدي، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+مفعول به، وبنيتها الأساسية: تعصى في الأمير، حيث حل حرف الجر (إلى) محل (في) ليفيد أن غاية العصيان وانتهائه كان موجهاً إلى صاحب الأمر، بالإضافة إلى ما أفاده حرف الجر (في) من الظرفية، أي أن هذا العصيان كان في سبيل الشاعر، ونظير ذلك قوله النابغة :

فَلَا تَتْرُكَنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي * * * إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ

أَجْرِبُ (781)

ب- إلى بمعنى "الباء" :

ورد حرف الجر (إلى) بمعنى (الباء) في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله (782) :

كُلُّ عَامٍ يُقُودُ حَيْلًا إِلَى حَيْدٍ * * * لِ دِفَاقًا غَدَاةً غِبِّ الصِّقَالِ (783)

*

(780) الديوان 0 11/53

(781) يُنظر: خزانة الأدب 9/465-466 ، والبيت من الطويل.

(782) الديوان 0 62/61

(783) غب الشيء : عاقبته أو ما بعده، الصقال بالعصا: الضرب والتأديب وللناقة : إضمارها

فقوله: (يقود خيلاً إلى خيل) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+جار ومجرور، والبنية الأساسية: يقود خيلاً بخيل، أي أن حرف الجر (إلى) قد حل محل الباء لإفادة معنى الإلصاق المستفاد من الباء، بالإضافة إلى معنى إلى، فالشاعر يُخبرنا بأنَّ الأسود بن المنذر اللخمي له كل عام غزوة يقود إليها خيلاً موصولة بخيلٍ، تتدفق في الصباح على حومة القتال.

ج- إلى بمعنى "مع":

ذهب بعض النحويين إلى أن (إلى) تكون بمعنى (مع)، نحو قول العرب: الذود إلى الذود إبل، أي مع الذود. وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (784)، أي مع أموالكم (785)، وقد ورد هذا الإحلال في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله (786):

وَكَانَ شَيْءٌ إِلَىٰ شَيْءٍ فَفَرَّقَهُ * * دَهْرٌ يُعُودُ عَلَىٰ تَشْتِيتِ مَا
جَمَعَا *

فقوله: (وكان شيء إلى شيء) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

فعل+فاعل+جار ومجرور

وبنيتها الأساسية: وكان شيء مع شيء، أي أن حرف الجر (إلى) قد حل محل (مع)، ليفيد أن انتهاء غاية الشيء إلى شيء آخر. يضاف إلى ذلك المعية المستفادة من حرف الجر (مع)، حيث إن الأعشى في سياق حديثه عن محبوبته سعاد، فيقول: "كنا وشملاًنا مجتمع، وقلوبنا متألفة، ففرقنا الدهر، الذي يكر على ما جمع بالأمس، ليشتته اليوم" (787).

2- على:

أ- على بمعنى "عن":

ورد حرف الجر (على) بمعنى (عن) في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله (788):

شَدَّدْتُ عَلَيْهَا كُورَهَا فَتَشَدَّدْتُ * * تَجُورُ عَلَىٰ ظَهْرِ الطَّرِيقِ
وَتَهْتَدِي *

فقوله: (تجور على ظهر الطريق) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

-
- (784) سورة النساء الآية 2 0
(785) معاني الحروف ص 115 0
(786) الديوان 7/151 0
(787) السابق ص 152 حيث الشرح 0
(788) السابق 10/239. وكورها: رحلها، ويُنظر: المقتضب 2/320 0

فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه، وبنيتها الأساسية: تجور عن ظهر الطريق، أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال (على) محل (عن)، فالفعل (جار) يتعدى بـ(عن) أيضاً، حيث إن "الجور نقيض العدل والجور: ترك القصد في السير، والفعل جار بجور، وكل

ما مال فقد جار وجار عن الطريق: عدل"⁽⁷⁸⁹⁾. وذلك لإفادة معنى الاستعلاء بالإضافة إلى المجاوزة، حيث إن الشاعر يقول عن ناقته إنه شد عليها الرحل، فنهضت به مسرعة تحرف عن ظهر الطريق تارة وتعود تارة أخرى للرشاد⁽⁷⁹⁰⁾.

ب- على بمعنى "في" :

ورد حرف الجر (على) بمعنى (في) في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁹¹⁾:

وَرِيْعَ الْفَوَادُ لِعِرْ قَانِهَآ * * وَهَاجَتْ عَلَي النَّفْسِ أَذْكَارَهَا

*

فقوله: (وهاجت على النفس أذكارها) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها: فعل +فاعل مستتر+جار ومجرور+مفعول به+ مضاف إليه، وبنيتها الأساسية: وهاجت في النفس أذكارها، أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال حرف الجر (على) محل (في) وذلك لإفادة معنى الاستعلاء، بالإضافة إلى معنى الظرفية المستفاد من حرف الجر (في)، حيث إن الشاعر في سياق حديثه عن آثار ديار صاحبتة "ميثاء". وعندما عرفها ربع لعرفانها فؤاده وهاجت الدار في نفسه ذكرياته مع محبوبته، فإحلال (على) محل (في) أفاد أن هذه الذكريات متغلبة على نفسه، متمكنةٌ منها.

ج- على بمعنى "من" :

ورد حرف الجر "على" بمعنى "من" في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽⁷⁹²⁾:

أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْتِقًا عَلَيَّ * * عَلَيَّ وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أَنْسَأَنْ (793)

*

فقوله: (أليس أخو الموت مستوتقاً عليّ) جملةٌ اسميةٌ طلبيةٌ استفهاميةٌ منسوخةٌ بناسخ فعلي، صورة نمطها :

همزة استفهام+ليس+اسمها+مضاف إليه+خبرها+جار ومجرور

وبنيتها الأساسية: أليس أخو الموت مستوتقاً مني؛ أي أن حرف الجر (على) قد حل محل(من) للدلالة على أن الموت متسلط عليه قريب منه، حيث إن الشاعر يريد إخبار المتلقي بأنه يعرف أن الموت مستوتق منه وإن أجله إلى حين.

⁽⁷⁸⁹⁾ اللسان، مادة (جور)0

⁽⁷⁹⁰⁾ الديوان ص238 حيث الشرح0

⁽⁷⁹¹⁾ السابق 2/367 0

⁽⁷⁹²⁾ الديوان 6/65 0

⁽⁷⁹³⁾ أنسأَنْ: أَجَّلُ إلى حين0

3- حتى بمعنى "إلى" :

الغالب في "حتى" أن تأتي لانتهاء الغاية الزمانية جارة لما بعدها بمنزلة "إلى" معنى وعملاً، غير أن (إلى) "لا يدخل ما بعدها مع ما قبلها إلا إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها، نحو "قرأت القرآن من أوله إلى آخره" أو خروجه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمْثُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (794)، وقد جاءت حتى بمعنى (إلى) في شعر الأعشى في ستة وعشرين موضعاً، نحو قوله (795) :

كَلَّا زَعَمْتُمْ بِأَنَّا لَا نُقَاتِلُكُمْ ** إِنَّا لَأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتِلْ

*

حَتَّى يَظَلَّ عَمِيدُ الْقَوْمِ مُتَكَبِّراً ** يَدْفَعُ بِالرَّاحِ عَنْهُ نِسْوَةً ُ

عُجْلُ (796)

*

فقوله: (إِنَّا لَأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتِلْ حَتَّى يَظَلَّ عَمِيدُ الْقَوْمِ مُتَكَبِّراً يَدْفَعُ بِالرَّاحِ عَنْهُ نِسْوَةً ُ عُجْلُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها :

إن+اسمها+جار ومجرور+مضاف إليه+حرف نداء+منادى+مضاف إليه+خبر إن+حرف جر+فعل ناسخ+اسم+مضاف إليه+خبر+حال "جملة فعلية".

والبنية الأساسية: إنا لأمثالكم يا قومنا قتل إلى أن يظل عميد القوم متكبراً

ومن خلال مقارنة البنيتين نجد أن (حتى) قد جاءت في البنية السطحية بمعنى (إلى) متعلقة بقوله "قتل"، وأُضْمِرَت "أن" وجوباً مع نصب الفعل "يظل"، "وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس" (797).

والفعل هنا منصوب وجوباً؛ لأنه في حالة المستقبل بالنظر إلى زمن التكلم (798)، وإذا كانت (إلى) أصل الحروف الثلاثة "إلى"، حتى، اللام" في إفادتها الانتهاء، فإن الشاعر رغم ذلك أحل (حتى) محل (إلى)، للجمع بين المعنيين؛ أي احتمال استمرار القتال إلى أن يظل سيد القوم متكبراً على مرفقيه خائر القوى ثم يتوقف عند هذا الحد، واحتمال استمراره أيضاً حالة كون سيد القوم متكبراً على مرفقيه تدافع عنه النساء التكالي، وهو ما استُقيِد من (حتى)؛ لأن الغاية فيها داخلة في الحكم الذي قبلها. والمعنى "تزعمون أننا لسنا لكم بأكفاء وأننا لا ننهض لقتالكم بل إننا لقتال أمثالكم أنداد حتى يظل سيد الحي تدفع عنه النساء بأكفهن لئلا يُقتل؛ لأن

(794) سورة البقرة، الآية 187، ويُنظر: المقتضب 38/2، ومغنى اللبيب ص 104 0

(795) الديوان 57/111-58، ويُنظر: _____ ر:

أيضاً _____ 153/67، 223/15، 281/22، 355/26، 3/29، 21/403،

0 10/21، 417/409

(796) عُجْلُ: جَمْعُ عَجُولٍ وَهِيَ الْمَرْأَةُ التَّكَلِي 0

(797) مغنى اللبيب ص 168-169 0

(798) يُنظر: السابق ص 170 0

من يدفع عنه من الرجال قُتل. وقيل المعنى: يدفعن لثلا يوطأ بعد القتل. وهو المناسب لقوله: "أصابه هندوانى"، أي سيف منسوب إلى الهند⁽⁷⁹⁹⁾، في قوله بعد ذلك :

أَصَابَهُ هِنْدُوَانِيٌّ فَأَقْصَدَهُ *
* أَوْ ذَابِلٌ مِنْ رِمَاحِ الْخَطِّ *
مُعْتَدَلٌ *

وكل ذلك صدد تعداد الشاعر للقبائل التي عادوها من قبل، فقهروها أثناء حديثه ليزيد بن مسهر أبي ثابت الشيباني.

سمات إحلال الحروف فيما بينها "تعليقٌ ومناقشةٌ" :

بعد هذا العرض لإحلال الحروف فيما بينها نصل إلى إمكانية القول بأن إحلال حرف محل آخر مترتبٌ على القول بالتضمين والإحلال في الفعل إن وجد أو الجمع بين معنى الحرفين، سواء وجد الفعل أو لم يوجد، وأن إحلال حرف محل آخر ليس فيه إحلال بدقة المعنى، بل يؤدي إلى الاتساع في الجانب الدلالي وثرائه عن طريق الجمع بين المعنيين، بالإضافة إلى إسهام هذا الإحلال في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري.

وبناءً على ذلك، فإنه يمكن القول إن أهم ما يتسم به الإحلال فيما بين الحروف في شعر الأعشى هو ثراء الجانب الدلالي عن طريق الجمع بين المعنيين، معنى الحرف المذكور والحرف المحذوف، أضف إلى ذلك استقامة الوزن وتصحيح القافية، فمئذ قليل لا يخفي علينا أن إحلال حتى محل (إلى) في قول الأعشى :

حَتَّى يَظَلَّ عَمِيدُ الْقَوْمِ مُتَكَبِّراً *
* يَدْفَعُ بِالرَّاحِ عَنْهُ نِسْوَةً عَجُلٌ *
*

قد أدى إلى ثراء الجانب الدلالي في النص على نحو ما سبق، وأنه قد أسهم في استقامة وزن البسيط، وهو الأمر الذي ترتب عليه استقرار القافية برويها المرفوع في مكانها الذي أراده الشاعر، فلا يخفي علينا أن تقطيع الشطر الأول من البيت هكذا :

حَتَّى يَظَلَّ / لَعْمِي / نَلْقَوْمِمْ / تَكْنُنُ

مستفعلن فعِلُنْ مستفعلن فعِلُنْ

أما لو قال: إلى أن يظل، فإن هذه التفعيلة ستتحول إلى وتدين مجموعين بينهما سبب خفيف بعدم حذف ألف (إلى) لعدم اتباعها بساكن في هذه الحالة، وهو الأمر الذي يترتب عليه انكسار وزن البسيط، وليس ذلك من علل الزيادة والترجيل والتدويل والتسبيح" حتى يقال بصحته.

ومن الملاحظ أن القول بإسهام إحلال حرف محل آخر في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري -على نحو ما سبق- ليس على إطلاقه، فعلى سبيل المثال عندما تحل الحروف الأحادية محل بعضها، فإن هذا لا يُقصد من ورائه إلا الغاية الدلالية فقط، نحو إحلال الفاء محل الواو، وإحلال اللام محل الباء، وكذلك الحال في الحروف الثنائية نحو إحلال (عن) محل (من)، و(من) محل (عن).

وإذا كان تعاور حروف المعاني فيما بينهما قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري، ومن ثم تألفهما مع المعنى، فإنه يمكن القول: إن هذا الإحلال في شعر الأعشى يتسم بأنه لم يكن ضرورة شعرية، وفي هذا ما يدحض تسمية كل من القراز القيرواني وابن عصفور لهذا الأمر ضرورة، وذلك في كتاب كليّ منهما "الضرائر"، حيث إن ذلك يعد من مقومات الإبداع اللغوي الفنى؛ لذا يقول أحد المحدثين -وهو ما نوافقه عليه- :

(799) يُنظر: الديوان ص 112 حيث الشرح، وخزانة الأدب 9/461 0

"وتتاول هذه الظاهرة وبعضاً من هذه الشواهد كل من القزاز القيروانى وابن عصفور الإشبيلي في كتابيهما "الضرائر"، وقد عزوا هذا الاستخدام الخاص إلى اضطرار الشاعر لإتمام الوزن وإحكام الصناعة الشعرية، لكن السيوطى احتشد لهذه الظاهرة، وأحصى فيها عدداً كبيراً من الشواهد والتراكيب العربية المستخدمة، سواء أكانت شعراً أم نثراً أم آيات القرآن الكريم أم أحاديث نبوية شريفة أم أمثال عربية، وبهذا لا تُعدُّ هذه الظاهرة مقصورة على لغة الشعر، بل هي ظاهرة عامة في الاستخدام العربى، وهي نمط من أنماط إبداع اللغة وإحدى صور هذا الإبداع"⁽⁸⁰⁰⁾. أضف إلى هذا أن الوزن والقافية ليسا منفصلين عن المعنى، بل يعدان جزءاً من إنتاج الدلالة النصية.

(800) د. ممدوح الرمالى: العربية والوظائف النحوية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996، ص 109، ويُنظر: أيضاً نفس المرجع، ص 275-276، حيث يعد ذلك من الاتساع في الوظائف النحوية، ويُنظر: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص 233-0 266

المبحث الرابع

الإحلال بين الجملة والمفرد

لعلّه مما يلفت النظر أن المباحث السابقة قد تناولت إحلال الأسماء محل الأسماء وإحلال الأفعال محل الأفعال وإحلال الحروف محل الحروف، ولم يُعْرَض للإحلال في الجمل، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية محل المفرد أو إحلال الاسم محل الفعل؛ لذا جاء هذا المبحث متضمناً أمرين :

أولاً: إحلال الجمل محل المفرد.

ثانياً: إحلال المصادر محل الأفعال.

أولاً: إحلال الجمل محل المفرد :

تخلُ الجملة محل الاسم المفرد، وهو ما يُعرّف في الدرس النحوي بالتعاقب، حيث تعاقب الجمل ذات المحل الإعرابي الاسم المفرد، فلقد "أتاح النظام اللغوي لعدد من الوظائف النحوية أن تُشغَل إما بالمفرد وإما بالجملة. ويؤدي شغل هذه الوظيفة النحوية أو تلك بالجملة إلى طول الجملة الأساس، وهي الجملة الكبرى أو المركبة، التي تكون الجملة المعاقبة للمفرد عنصراً فيها، وذلك لأن هذه الجملة قد تستطيل هي الأخرى بالوسائل اللغوية المتاحة، فيؤدي ذلك إلى تعقد البناء"⁽⁸⁰¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن إحلال الجملة محل المفرد يؤدي دوراً مهماً في المعنى، فعلى سبيل المثال عندما يكون الخبر جملة فعلية، فإن الفعل مع فاعله "الجملة" يقوم بدور لا يستطيع الاسم القيام به، فالاسم يقتضى الثبوت، والفعل يقتضى التجدد والحدوث، يقول عبد القاهر: "فمن البين في ذلك قول الأعشى⁽⁸⁰²⁾ :

لَعَزِي نَقْدَ لَاحَتْ عِيُونَُ كَثِيرَةٌ

إلى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَضْطَلِيَانِهَا

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدى وَالْمُحَلَّقُ

(801) بناء الجملة العربية ص 59، ويُنظر: الجملة في الشعر العربي ص 82 0
(802) الديوان 51، 52/273، 274، واليفاع: الأرض المرتفعة، المقرور: من أصابه البرد، المحلَّق: اسم شخص 0

معلومٌ أنه لو قيل: إلى ضوء نار متحرقة لَنَبَاً عنه الطبع، وأنكرته النفس ثم لا يكون ذلك النبو وذلك الإنكار من أجل القافية، وأنها تقسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال، وكذلك قوله :

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ * * * بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

*

وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً، وإذا قيل مُتَحَرِّقَةً كان المعنى أن هناك ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة وجرى مجرى أن يقال: إلى ضوء نار عظيمة، في أنه لا يفيد فعلاً يفعل...⁽⁸⁰³⁾.

وقد طُبِعَ شعر الأعشى بإحلال الجملة محل المفرد في ألف وأربعمائة وتسعة وسبعين موضعاً، تنوعت ما بين الخبر والحال والنعته والمضاف إليه والمفعول به، وفيما يلي عرضٌ لذلك:

أ-الخبر :

تأتى الجملة خبراً عن المبتدأ معاقبة المفرد، آخذة حكمه، يقول ابن يعيش: "اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعة؛ ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً"⁽⁸⁰⁴⁾. وقد جاء ذلك في شعر الأعشى في مائتين وعشرين موضعاً، سواء أكانت خبراً للمبتدأ أم خبراً لناسخ فعلى أو حرفي⁽⁸⁰⁵⁾، فخير المبتدأ نحو قوله⁽⁸⁰⁶⁾ :

بُحُورٌ تُنْقَوْتُ النَّاسَ فِي كُلِّ لَزْبَةٍ * * * أَبُوكَ وَأَعْمَامُ هُمْ هَوْلَانِكَا

*

فقوله (وأعمام هم هؤلانكا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، جاء الخبر فيها جملة اسمية معاقبة المفرد، نمطها :

مبتدأ+خبر "جملة اسمية" (مبتدأ "هم" +خبر "هؤلانكا")

ونحو قوله⁽⁸⁰⁷⁾ :

أَهْوَذَ وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَاجِدٌ * * * وَبَحْرُكَ فِي النَّاسِ يَغْلُو الْبُحُورَا

*

⁽⁸⁰³⁾ دلائل الإعجاز ص176-177 , والبيت من الكامل.

⁽⁸⁰⁴⁾ شرح المفصل 88/1 ويتضح من هذا النص أن ابن يعيش يرى أن المفرد أصل والجملة فرع، وهذا الرأي فيه نظر، فليس كل موضع تأتي فيه الجملة يجوز تقديره بالمفرد0 وقد رفض الرضى ذلك، وهو ما نوافق عليه0 يُنظر: شرح الكافية 307/1، والإنبابة في الدرس النحوى ص156 حيث رفض ذلك أيضاً0

⁽⁸⁰⁵⁾ يُنظر: الـديوان، نحـو: 28/107/71/63

0 20،23/423، 29/415، 7/11،407/34،399/2،305/29،251/205

⁽⁸⁰⁶⁾ السابق 24/141 0

⁽⁸⁰⁷⁾ نفسه 36/147 0

فقوله: (وبحرك في الناس يعلو البحورا) جُملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، جاء فيها الخبر جملة فعلية معاقبة المفرد، نمطها:

مبتدأ+جار ومجرور + خبر "جملة فعلية" (فعل+فاعل+مفعول)

ومثال خبر الناسخ قوله⁽⁸⁰⁸⁾ :

عَطَاءَ الْإِلَهِ فَإِنَّ الْإِلَّهَ * * * هَ يَسْمَعُ فِي الْغَامِضَاتِ السِّرَارِ

*

فقوله: (فإنَّ الإلهَ يسمع في الغامضات السِّرارًا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بناسخ حرفي، جاء الخبر فيها جملة فعلية معاقبة المفرد، نمطها :

حرف ناسخ+المسند إليه+المسند "جملة فعلية" (فعل+فاعل+جار ومجرور+مفعول به).

والملاحظ على هذه الجملة التي حلت محل المفرد أنها اشتملت على رابط يربطها بالمسند إليه يعود إلى اسم إن، الذي هو في الأصل مبتدأ، "ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه"⁽⁸⁰⁹⁾.

ولا يخفي ما للجملة الفعلية هنا من أثر في المعنى، حيث إنَّ التعبير بالجملة الفعلية المبدوءة بالفعل يسمع فيه دلالة على استمرار سماع المولى عز وجل وإجابته نجوى المتضرع إليه. أضف إلى ذلك أن إحلال الجملة خبراً محل المفرد للتأكيد؛ أي التأكيد على استمرار سماع المولى سبحانه وتعالى للبر وإجابته نجوى المتضرع إليه، يقول ابن أبي الربيع: "والخبر إذا كان جملة وضعت موضع المفرد، ومثال ذلك: زيد ضربته، فضربته في موضع مضروب. وكان الأصل: زيد مضروب لى. فوضع موضعه لِمَا في ذلك من التوكيد، ووجه التوكيد أن زيدا ذكرته ظاهراً ومضمرأ، فهو أكد من أن تقول: ضربت زيدا، أو زيد مضروب لى"⁽⁸¹⁰⁾.

ب-الحال :

تعاقب جملة الحال المفرد فتحل محله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾⁽⁸¹¹⁾، وذلك جائز؛ لأن "مضمون الحال قيد لعاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد"⁽⁸¹²⁾، فإذا قلت: جاء زيد وثوبه نظيف، في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبه، فكما أن نظيفاً نُصِبَ بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب، والعامل فيها ذلك

⁽⁸⁰⁸⁾ السابق 0 40/99

⁽⁸⁰⁹⁾ شرح المفصل 0 89-88/1

⁽⁸¹⁰⁾ ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي 553/1، تحقيق د. عياد بن عيد الثببتي،

بيروت، لبنان 1986 0

⁽⁸¹¹⁾ سورة يوسف، الآية 16 0

⁽⁸¹²⁾ شرح الكافية 0 40/2

الفعل... وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، نقول: جاء زيد يضحك، أي ضاحكاً وضربت زيدا يركب، أي راكباً، قال الله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِخْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾⁽⁸¹³⁾، وقال الشاعر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ * * * تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

*

والمراد عاشياً⁽⁸¹⁴⁾.

وقد وردت الحال جملة معاقبة للمفرد في شعر الأعشى متنوعة ما بين الاسمية والفعلية ذات المضارع المثبت والمنفي والماضي المثبت مسبقاً بقد أو غير مسبوق بها، وذلك في ثلثمائة وأربعة مواضع، نحو قوله⁽⁸¹⁵⁾ :

وَأَقْبَلَنْ يُعْرِضَنْ نَحْوَ امْرِئٍ * * * إِذَا كَسَبَ الْمَالَ لَمْ يَخْتَزِنْ

*

فقوله: (وأقبلن يعرضن) جملة فعلية خبرية مثبتة، تتضمن جملة فعلية أخرى جاءت في موضع الحال المفرد، ونمطها:

فعل+فاعل+حال "جملة فعلية" (فعل+فاعل)

وكان من الممكن أن يقول: وأقبلن عارضين، لكنه أثر التعبير بالجملة الفعلية هنا للدلالة على استمرار وتجدد الظهور حالاً بعد حال، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي متحدثاً عن مجيء الخيل بعد الحرب محملة بالأسلاب، مظهرة ومبرزة ما عليها بين يدي ممدوحه، الذي إذا كسب المال لم يختزنه، بل ينفق.

والملاحظ على هذه الجملة اشتمالها على رابط لفظي "الضمير"، وهذا شرط فيها؛ "لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بد فيها مما يعلقها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة"⁽⁸¹⁶⁾.

ومثال الحال جملة اسمية قوله⁽⁸¹⁷⁾ :

إِذَا أَنَا حَيِّتُ لَمْ يَرْجِعُوا * * * تَحِيَّتُهُمْ وَهُمْ غَيْرُ صُمْ

*

فقوله: (لم يرجعوا تحييتهم وهم غير صم) جملة فعلية خبرية منفية، تتضمن حالاً جملة اسمية حلت محل المفرد، فاستطال التركيب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإسهام في استطالة الصورة الشعرية في القصيدة، وهذا شأن كل جملة تعاقب المفرد، ونمطها :

⁽⁸¹³⁾ سورة القصص، الآية 25 0
⁽⁸¹⁴⁾ شرح المفصل 69/2، والبيت من الطويل.
⁽⁸¹⁵⁾ الديوان 68/73 ويُنظَرُ:

أيضاً 7،8/283، 43/20، 265/21، 247/15، 171/8، 129/21، 85/55
 0 7/38، 421/37، 377/2، 347/343، 40/329

⁽⁸¹⁶⁾ شرح المفصل 66/2 0

⁽⁸¹⁷⁾ الديوان 22/87 0

تم+فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+حال جملة اسمية (مبتدأ+خبر+مضاف إليه)

وتجدر الإشارة إلى أن الشاعر قد عبر بالجملة الاسمية هنا أيضاً رغم استطاعته أن يقول (لم يرجعوا تحيتهم غير صم) للتأكيد على أنهم هم دون غيرهم ليس بهم صمم. والملاحظ أن هذه الجملة الحالية قد تراكبت مع جملتها فاشتملت على رابط لفظي الواو والضمير معاً، وجاءت الحالية الزمن بالنسبة للفعل، أي أنها مصاحبة للفعل أو قريبة منه⁽⁸¹⁸⁾ وكما يتضح من وصف نمطها فهي خبرية، وكونها خبرية واجب؛ "لأن مقصود المَجِيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: جاءني زيد ركبياً، أن المَجِيء، الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب، الذي هو مضمون الحال، ومن ثم قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى"⁽⁸¹⁹⁾.

ج- النعت :

تعاقب الجملة المفرد حالة كونها نعتاً ومنعوتها نكرة، ولها موضع المفرد من الإعراب، نحو: مررت برجل يضرب، فقولنا يضرب في موضع ضارب، ولا يُنعت بالجملة معرفة، فإن أردنا وصف المعرفة بالجملة أتينا بالذي، وجعلنا الجملة في صلته، فنقول: مررت بمحمد الذي أبوه منطلق، فقد توصلنا بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلنا بأي إلى نداء ما فيه الألف واللام، نحو يا أيها الرجل⁽⁸²⁰⁾.

وقد ورد النعت بالجملة معاقبة المفرد في شعر الأعشى في أربعمائة وسبعة وسبعين موضعاً⁽⁸²¹⁾ متنوعة ما بين الاسمية والفعلية، سواء أكانت في محل رفع أم نصب أم جر، نحو قوله⁽⁸²²⁾ :

وَعَلَّقَتْهُ فِتَاهُهُ مَا يُحَاوِلُهَا * * * مِنْ أَهْلِهَا مَيِّتٌ يُهْدِي بِهَا وَهْلٌ

*

فقوله: (مَا يُحَاوِلُهَا مِنْ أَهْلِهَا مَيِّتٌ يُهْدِي بِهَا وَهْلٌ) جملة فعلية خبرية منفية بـ"ما"، نمطها: حرف نفي+فعل+مفعول به+جار ومجرور+مضاف إليه+فاعل+نعت جملة فعلية (فعل+فاعل)+جار ومجرور+نعت مفرد.

والملاحظ من هذا النمط أن النعت قد جاء جملة فعلية معاقبة المفرد، فكان من الممكن أن يقول (مَيِّتٌ هَادٍ بِهَا)، لكنه عدل عن ذلك إلى التعبير بالجملة، وبخاصة الفعلية، لبيان أن من أهل هذه الفتاة -التي يتحدث عنها- مَنْ يحبها حتى قتله حبها وأذهل عقله، وما زال في هذيانه حتى أصبح صفة ثابتة له، ورغم ذلك فإنها لا تلتفت إليه.

⁽⁸¹⁸⁾ يُنظر: في ذلك: شرح المفصل 65/2 وما بعدها، وبناء الجملة العربية ص 135، 134

حيث وسائل ترابط الجملة الحالية بجملتها 0

⁽⁸¹⁹⁾ شرح الكافية 40/2، وحول إجراء الحال مجرى الظرف يُنظر: شرح المفصل 68/2 0

⁽⁸²⁰⁾ يُنظر: شرح المفصل 54/3، وشرح الكافية 298/2 0

⁽⁸²¹⁾ يُنظر: السديوان، نحو 79/53، 153/6، 157/19، 42/18،

203، 251/43، 11، 4/9، 39/273، 42/293، 20/303

0 21/423، 7/411، 12/399، 10/22، 351/327

⁽⁸²²⁾ السابق 18/107، والوهل: الذاهب العقل 0

وقد جاء المنعوت نكرة كما جاءت الجملة محتملة للصدق والكذب، فشرط الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب "تحرراً من الأمر والنهي والاستفهام، نحو: قم واقعد ولا تقم ولا تقعد، وهل يقوم زيد. فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا صلوات؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص" (823)، وقد اشتملت هذه الجملة على الضمير فحدث الربط بين الموصوف وصفته مما أدى إلى اتصاف الموصوف بمضمون الصفة" (824).

ومثال النعت بالجملة الاسمية قوله (825) :

نَارَعْتُهُمْ فُضِبَ الرِّيحَانَ مُتَكِبًا * * * وَقَهْوَةً مَرَّةً رَاوَوْقَهَا خَصِلُ

*

فقوله: (رَاوَوْقَهَا خَصِلُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ نمطها: مبتدأ+مضاف إليه+خبر، وقعت نعتاً للكلمة (قهوة) المعطوفة بدورها على كلمة (فضب)، وكان بإمكان الشاعر أن يقول: خضل راووقها، لكنه عدل عن ذلك إلى التعبير بالجملة الاسمية حتى يستطيل البناء وتسهم الجملة في إبراز الصورة الشعرية، فالشاعر في سياق حديثه مع (هزيرة) مخبراً إيّاها بشبابه، فقد كان يجلس إلى فتية كسيوف الهند مضاءً، قد أرسلوا أنفسهم في لذاتها، وقد تناثرت قضبان الريحان، يتنازعها الندمان، وهم يتناقلون كؤوساً لا تجف، دائمة الندى من كثرة استعمالهم، وهذا ما تغيد الجملة الاسمية أضف إلى ذلك الإسهام في استقامة وزن البسيط وتصحيح القافية، ومن ثم التألف مع المعنى؛ لذا فإن "التركيب في الشعر يتوافق فيه جانباً النحو والشعر معاً، وهما معاً يتآلفان مع المعنى، الذي يريد الشاعر توصيله إلى قارئيه، وما يأتي به الشاعر أدل على ما يريد قوله وأكثر ملاءمة للسياق" (826).

د- المضاف إليه :

يُعدُّ المضاف إليه من الوظائف النحوية التي تحل فيها الجملة محل المفرد معاقبة له، ويُفهم ذلك من قول ابن يعيش عن "إذ" و"إذا": "فأما "إذ" و"إذا" فظرفان من ظروف الزمان أيضاً، ويضافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه إضافته إلى المفرد، نحو: صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس. وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل، وإذ وإذا لا تضافان إلا إلى الجمل" (827) وكذلك "لما" عند من قال باسميتها و"حيث" فإنهما لا يضافان إلا إلى الجمل (828) أي أن "إذ، إذا، لماً، حيث" تضاف جميعها إلى الجمل لزوماً.

أما ما يجوز إضافته للجملة فهو أسماء الدهر، نحو "أسماء الزمان ظرفاً كانت أو أسماء، نحو ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ (829) ونحو ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ ﴾ (830) ونحو ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ، يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ (831) ونحو ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا

(823) شرح المفصل 3/53 0

(824) شرح الكافية 3/299-301 0

(825) الديوان 109/39 0

(826) بناء الجملة العربية ص 280، 282 0

(827) شرح المفصل 3/17، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الأبواب في شرح غوامض

الكتاب لابن خروف ص 209-210 0

(828) يُنظر: المقتضب 2/54، ومعنى اللبيب ص 547-548 0

(829) سورة مريم، الآية 33 0

(830) سورة إبراهيم، الآية 44 0

(831) سورة غافر، الآية 16، 15 0

يَنْطِقُونَ ﴿ (832) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول ثان في الثانية وبديل منه في الثالثة وخبر في الرابعة، وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم" (833) وأضاف سيبويه كلمة "ذى" إلى هذه الأسماء وكلمة "آية"، مستشهداً بقول الأعشى :

بِآيَةٍ تُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُعْتًا * * * كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا (834)

*

وقد ورد هذا النمط من الإحلال في شعر الأعشى في أربعمئة وثلاثة وثلاثين موضعاً جاءت فيها إذ ملازمة للإضافة في سبعة وثمانين موضعاً (835) ومن بين هذه المواضع تسعة موضع أضيفت فيها "إذ" إلى الجملة الاسمية (836)، وجاءت "حيث" ملازمة للإضافة أيضاً في تسعة مواضع، إلى الجملة الفعلية (837)، وجاءت "إذا" ملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية في مائتين وتسعة وثمانين موضعاً (838) أما "لما" فقد أضيفت إلى الجملة أيضاً عند مَنْ قال باسميتها في ستة وثلاثين موضعاً (839)، وردت فيها مضافة إلى الجملة الفعلية.

أمّا ما يجوز إضافته إلى الجمل وهو ما كان بمعنى إذ في كونه ظرفاً ماضياً مبهماً (غير محدود) "حين، يوم، لدن"، فقد ورد في اثني عشر موضعاً، حيث جاءت (حين) في ثمانية مواضع (840) و(يوم) في موضعين (841) و(لدن) في موضعين أيضاً (842)، حيث جاءت (لدن)

في الأول مضافة إلى جملة على تقدير حذف الفعل، وفي الثاني مضافة إلى الجملة المسبوقة بحرف مصدرى "أن؛ لأنها" إذا أضيفت إلى الجملة تخضت للزمان لما تقدم أن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجملة إلا "حيث" ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى لَمَّا لم يتمخض "لدن" في الأصل للزمان (843).

(832) سورة المرسلات، الآية 35 0

(833) مغنى اللبيب ص 547 0

(834) الكتاب 117/3-119، وتجدر الإشارة إلى أنني لم أجد هذا البيت في ديوان الأعشى 0

(835) يُنظر: الديوان، نحو: 11/85، 9/60، 137/33، 211/70، 221/11،

34/263، 15/327، 30/329، 26/347، 415/421، 1/25 0

(836) السابق 11/53،

71/93، 54/211، 60/221، 70/259، 11/277، 1/347، 15/26،

(837)

السابق 99/185، 30/297، 7/333، 7/345، 20/377، 21/379، 36/387، 6/7

0

(838) السابق، نحـو: 87/121، 18/181، 20/261، 29/281، 25/347، 36/401، 35/6 0

(839) السابق، نحـو: 71/141، 43/221، 17/279، 6/339، 9/393، 36/413، 4/24 0

(840)

السابق 63/99، 70/185، 31/203، 5/207، 4/211، 34/221، 67/387، 12/

0 11

(841) السابق 341/393، 44/4 0

(842) السابق 165/345، 19/24 0

فمثال ما لزم الإضافة إلى الجمل قوله⁽⁸⁴⁴⁾ :

هُوَ دَانَ الرَّبَابَ إِذْ كَرِهُوا الِ * * ذِينَ دِرَاكًا بَغْرُورًا وَصِيَالِ

*

فقوله: (هودان الرباب إذ كرهوا الدين) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها:

مبتدأ+خبر (فعل+فاعل+مفعول به)+ظرف زمان "إذ"+ مضاف إليه (جملة فعلية ذات فعل ماض "فعل+فاعل+مفعول").

والملاحظ من خلال هذا النمط أن "إذ" أضيفت إلى الجملة الفعلية بعدها، فعاقبت هذه الجملة المفرد، والمعنى: إذ كراهيتهم الدين، أي حين كراهيتهم الطاعة، لكنه عدل إلى التعبير بالجملة لبيان أن ممدوحه الأسود بن المنذر اللخمي قد حمل "الرباب" على الطاعة حين وقوع حَدَثٍ كراهيتهم الطاعة بغزوة وصيال، فسقام كأس الموت؛ أي أن "إذ" لما كانت مبهمة في الأزمنة الماضية جميعها احتاجت إلى جملة توضحها، فعاقبت المفرد⁽⁸⁴⁵⁾، أضف إلى ذلك إسهام هذه الجملة في طول البناء وتعقد التركيب.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽⁸⁴⁶⁾ :

إِنَّ لُقَيْمًا وَإِنَّ قَيْلًا * * وَإِنَّ لُقْمَانَ حَيْثُ سَارُوا

*

لَمْ يَدَعُوا بَعْدَهُمْ عَرِيْبًا * * فَغَنَيْتُ بَعْدَهُمْ نِزَارُ

*

فقوله: (إِنَّ لُقْمَانَ حَيْثُ سَارُوا لَمْ يَدَعُوا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخة مؤكدة بمؤكد واحد، تضمنت جملة مضافة إلى "حيث"، نمطها :

إن+اسمها+ظرف مكان+مضاف إليه(جملة فعلية مثبتة ذات فعل ماض "فعل+فاعل"+ خبر إن "جملة فعلية" والمعنى: حيث سيرهم.

فالملاحظ أن الشاعر صدد حديثه فيما بينه وبين بنى جُحدر، يرى أن لُقَيْمًا وَقَيْلًا ولقمان قد مضوا حيث سيرهم. وجعل الجملة بعد حيث معاقبة للمفرد لإزالة إبهامها، فهي (حيث) "تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت، وعلى كل مكان، فأبْهَمَتْ حيث وقعت عليها جميعاً، فضاھت بإبهامها في الأمكنة إذ المبهمة في الأزمنة الماضية كلها. فكما كانت إذ مضافة إلى جملة توضحها أوضحت حيث بالجملة التي توضح بها إذ من ابتداء وخبر وفعل وفاعل"⁽⁸⁴⁷⁾. والملاحظ أن هذه الإضافة وهذا الإحلال قد أسهما في تأزر النظام النحوي مع النسيج الشعري فاستقام وزن مجزوء البسيط وصحت القافية.

(843) شرح الكافية 0 220/3

(844) الديوان 0 63/61

(845) يُنظر: شرح المفصل 0 96-95/4

(846) الديوان 20/333، والعريب: المتحدث بالعربية 0

(847) شرح المفصل 0 91/4

ومثال ما يجوز إضافته إلى الجمل قوله (848) :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ مِثْلُ حَبْوَةٍ يَوْمَ فَارَقَهُ صِحَابُهُ * * * وَهِيَ يَوْمَ فَارَقَهُ صِحَابُهُ

*

فقوله (إِنَّ الرِّزِيَّةَ مِثْلُ حَبْوَةٍ يَوْمَ فَارَقَهُ صِحَابُهُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ مؤكدةٌ، بـ"يَوْمَ"، نمطها: حرف ناسخ+اسم+خبر+مضاف إليه+ظرف زمان+مضاف إليه (جملة فعلية مثبتة فعلها ماض "فعل+مفعول+فاعل")+مضاف إليه.

والملاحظ من خلال هذا النمط أن الظرف (يوم) قد أُضيفَ إلى الجملة بعده جوازاً على التأويل، والمعنى (أي البنية الأساسية): يوم فراق صحابه، وقد تحولت في بنية السطح إلى: يوم فراقه صحابه، أي أن الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر "فراق"، "إذا قلت: هذا يوم يقوم زيد، أو يوم زيد قائم، وإنما تريد قيام زيد، فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل ومدلولاتها معانٍ وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني، والأزمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان، نحو قولك: القتال اليوم... فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة، إذ الإضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز إضافته" (849)، وذلك صدد مدحه لرجل من كندة يدعى ربيعة بن حبوة، فيقول: "إن الرزة الفادح لهو مثل ذلك اليوم الذي فارق فيه (حبوة) أصحابه وتخلوا عنه في القتال حتى نُهِتَ متاعه" (850).

وما يراه ابن يعيش في نصه السابق يراه الرضى أيضاً-وهو ما أتفق فيه معهما- فيقول بخصوص الظروف جائزة الإضافة إلى الجملة "الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها؛ لأن معنى يوم قَدِمَ زيد: يوم قدومه، ولو كان مضافاً في الحقيقة إلى ظاهر الجملة وهي خبر لكانَ المعنى: يوم هذا الخبر المعين. وأيضاً الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولابد في الإضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة" (851)، لذا فهذه الجملة في بيت الأعشى معاقبة للمفرد "فراق".

وبناءً على ما سبق يمكن القول من خلال هذا النمط السابق وبقية أنماط ما جاز إضافته إلى الجملة في شعر الأعشى إن ما أُضيفَ إلى الجملة لم يكن إلا زماناً، وذلك طبقاً لتفسيرات النحاة بناءً على ما بين أيديهم من نصوص. لكن لماذا هذا الشرط؟ يجيب الرضى قائلاً: "وإمّا جائزة الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زماناً مضافاً إلى جملة مُسْتَقَادُ منها أحد الأزمنة الثلاثة، اشترط ذلك ليناسب المضاف إليه في الدلالة على مطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين. وإنما احتيج إلى هذا التناسب؛ لأن الإضافة على غير الأصل، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملة، فعلى هذا لا يجوز إضافة مكان إلى جملة؛ لأن الجملة لا يُسْتَفَادُ منها أحد الأمكنة معيّناً كما يُسْتَفَادُ منها أحد الأزمنة. فإذا تقرر هذا قلنا: الأصل أن يُضَافَ الزمان إلى الفعلية لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فإذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية. والاسمية المضاف إليها إما أن يُسْتَفَادَ منها يكون ثانياً جزئياً فعلاً، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَتُونَ﴾ (852)، أو يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة، وإن كان جزأها اسمين، إما في الماضي نحو: أتيتك حين الحجاج أمير، أو في المستقبل،

(848) الديوان 44/341 0

(849) شرح المفصل 16/3 بتصرف يسير 0

(850) الديوان ص 340 حيث الشرح 0

(851) شرح الكافية 175/3-176 0

(852) سورة الذاريات، الآية 13 0

نحو: لَأَخَذْنَاكَ حِينَ لَا شَيْءَ لَكَ، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾⁽⁸⁵³⁾، وقال المبرد في الكامل: لا يضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على "إذ" الواجبة الإضافة إلى الجمل"⁽⁸⁵⁴⁾.

لذلك فإن ما جاز إضافته إلى الجملة في شعر الأعشى كانت إضافته إلى الجملة الفعلية دون غيرها حيث ورد ذلك في اثني عشر موضعاً أُشيرَ إليها آنفاً، بالإضافة إلى أن ما لزم الإضافة إلى الجملة كانت إضافته إلى الاسمية في تسعة مواضع فقط، وهو الأمر الذي يؤكد ما سبق ذكره من إيثار الأعشى التعبير بالفعل.

ولعله من الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه لما أُضيفَ الظرف إلى الجملة في كل ما سبق عرضه في شعر الأعشى، ولما كان لهذه الجملة أثرٌ في المعنى مما جعل النحو يتألف مع النظم الشعري واللذان يتألفان بدورهما مع المعنى، فإنه نتيجة لهذا الإحلال حدث الربط بين الجملة والظرف مما أدى إلى التماسك على مستوى الجملة والنص في شعر الأعشى.

ولنتساءل، هل كان هذا التماسك نتيجة الربط بالضمير أم بغيره؟ الواقع أن هذا الربط قد حدث بإضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها⁽⁸⁵⁵⁾.

هـ- المفعول به :

تأتى الجملة مفعولاً به معاقبة للمفرد، محلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة باباب القول، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾⁽⁸⁵⁶⁾ وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه، الثاني: باب ظن وأعلم، الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص باباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبي⁽⁸⁵⁷⁾. وقد جاءت الجملة مفعولاً به معاقبة المفرد في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً، متخذة نمطين :

النمط الأول : باب الحكاية بالقول دون مرادفه :

جاء هذا النمط في اثنتين وأربعين موضعاً، جاءت فيها الحكاية ظاهرة غير خفية؛ لأنه "من الجمل المحكية ما قد يخفي، فمن ذلك في المحكية بعد القول ﴿فَحَقَّقْ عَلَيْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾⁽⁸⁵⁸⁾ والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم"⁽⁸⁵⁹⁾.

ويلاحظ على هذه المواضع الواقعة بعد القول أيضاً أنها لا تحتتم شيئاً آخر غير الحكاية كما هو الحال في إجراء القول مجرى الظن، كما أن القول قد عمل فيما بعده في كل هذه المواضع المحكية به. وقد تنوعت الجملة المحكية بالقول الواقعة مفعولاً به محل المفرد ما بين الخبرية والطلبية، والخبرية بدورها تنوعت ما بين الفعلية المثبتة والمنفية، حيث جاء ذلك في تسعة عشر

(853) سورة غافر، الآية 16 0

(854) شرح الرضى 0 172/3

(855) يُنظر: السابق 0 180-179/3

(856) سورة المطرفين، الآية 17، ويُنظر: معنى اللبيب ص 538 0

(857) يُنظر: معنى اللبيب ص 546-538 0

(858) سورة الصافات، الآية 31 0

(859) معنى اللبيب ص 540 0

موضوعاً⁽⁸⁶⁰⁾ والاسمية تنوعت بدورها ما بين الاسمية المجردة والمنسوخة، حيث جاء ذلك في ثلاثة عشر موضعاً⁽⁸⁶¹⁾، والطلبية تنوعت ما بين الأمر والنداء والاستفهام، حيث جاء ذلك في عشرة مواضع⁽⁸⁶²⁾، فمثال الخبرية قوله⁽⁸⁶³⁾ :

قَالُوا الرُّكُوبُ: فَقُلْنَا تِلْكَ عَادَتْنَا * * * أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ

*

فقوله: (فقلنا تلك عادتنا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ تتضمن جملةً اسميةً خبريةً مثبتةً في محل نصب مفعول به، معاقبة للمفرد؛ لأن المفعول به في الأصل يأتي مفرداً، وصورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به (جملة اسمية "مبتدأ+خبر") +مضاف إليه

فالشاعر في سياق خطابه ليزيد بن مسهر -أبي ثابت- الشيباني، معدداً مفاخر قومه في أيامهم الحربية وبخاصة يوم (العين)، فيريد أن يقول: "وما يوم (العين) بسر، فقد كان في ضحوة النهار، ليس فينا إلا فارس متمكن لا يميل على سرج الفرس، ولا تنقصه عدة القتال، وهو خير محارب راكباً وراجلاً"⁽⁸⁶⁴⁾ وتلك عادتهم ثابتة لهم لا تتغير، وذلك يفهم من هذا البيت وسابقه حيث يقول :

نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ العَيْنِ ضَاحِيَةٌ * * * جَنَبِي "فُطَيْمَةٌ" لَا مِيلٌ وَلَا عَزْلُ

*

ومن خلال صورة هذا النمط السابق يلاحظ أن الجملة المعاقبة اسميةٌ خاليةٌ من التوكيد ليدل على أن عادتهم في القتال راكبين وراجلين حقيقةً لا يستطيع أحد إنكارها.

وهذا الأمر لا يستقيم له إذا عبر عنه بالاسم المفرد فقط؛ لذا لجأ إلى التعبير بالجملة الاسمية الخالية من التوكيد لينزل غير المنكر منزلة المنكر لعدم الاعتداد بإنكاره، وجاء الخبر حكماً على المبتدأ لإفادة لازم الفائدة.

ومثال الطلبية قوله⁽⁸⁶⁵⁾ :

فَقَالَ لِلْمَلِكِ سَرِّحْ مِنْهُمْ مِائَةً * * * رِسَالاً مِنْ القَوْلِ مَخْفُوضاً وَمَا

⁽⁸⁶⁰⁾ يُنظر: الديوان نحو: 19/237، 10/231، 36/21، 135/51، 107/1، 91/77، 0 14/4، 11، 371/359، 20/6، 303، 5/245

⁽⁸⁶¹⁾ السابق نحو

و 24/26، 289/6، 7، 141/34، 139/24، 131/13، 129/66، 119/113

0 23/3، 5، 423/2، 325/321

⁽⁸⁶²⁾ السابق:

35/52، 183/19، 177/1، 171/67، 169/9، 161/13، 151/25، 143/107

0 32/10، 329/231 ،

⁽⁸⁶³⁾ السابق 66/113 ، ويُنظر : الجمل في النحو للخليل ص 193 ، حيث قوله : " رفع "

تنزلون" على معنى :أو أنتم تنزلون فإننا معشرٌ نُزِّلُ " .

⁽⁸⁶⁴⁾ السابق ص 112 حيث الشرح 0

⁽⁸⁶⁵⁾ السابق 0 67/161

فقوله: (فقال للملك سرح) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ تتضمن جملةً طلبيةً جاءت معاقبةً للمفرد في محل نصب مفعول به، حيث إن الشاعر في سياق بيانه لفضل ممدوحه "هوذة بن علي الحنفي" إذ شفع لبنى تميم عند كسرى يوم "الصفقة"، حيث جاء هوذة يلتمس من الملك أن يسرح مائة منهم في هوادة ولين، فاستجاب له؛ لذا فإنه لو عبر بالاسم المفرد لَمَا استقام له الالتماس الظاهر من هذه الجملة الطلبية.

النمط الثاني: باب ظن وأعلم :

ورد إحلال الجملة محل المفرد في باب ظن وأعلم في محل نصب على المفعولية في موضعين⁽⁸⁶⁷⁾ أحدهما بعد الفعل حسب في صيغة المضارع والآخر بعد الفعل علم في صيغة الماضي، نحو قوله⁽⁸⁶⁸⁾ :

فَلَا تَحْسَبْنِي لَكُمْ كَافِرًا * * وَلَا تَحْسَبْنِي أَرِيدُ الْغِيَارًا

*

فقوله: (لا تحسبنى أريد الغيارا) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ تتضمن جملةً فعليةً خبريةً مثبتةً ذات فعل متعد، جاءت معاقبةً للمفرد في محل نصب مفعول به، صورة نمطها :

لا+فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان (جملة فعلية "فعل+فاعل+مفعول)

ومن خلال هذا النمط يُلاحظ أن المفعول الثاني جملةٌ فعليةٌ فعلها مضارع، وأن الأصل هو التعبير بالاسم المفرد، حيث يمكن القول إن البنية الأساسية هي: ولا تحسبنى مُعَيَّرًا. فالشاعر في سياق تأكيده الولاء لممدوحه قيس بن معد يكرب، وعدل عن التعبير بالمفرد إلى التعبير بالجملة الفعلية مكان المفعول به الثاني لبيان ثبات عدم تحوله عن عهده لقيس، وأنه لن يستبدل به أحداً غيره، أي أن ذلك لن يتجدد، أضف إلى ذلك أن هذا الإحلال قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري، وقد تألفا معاً مع المعنى الذي يريد الشاعر توصيله إلى المتلقي، فلو قال الشاعر مثلاً: (ولا تحسبنى مغيراً) لَمَا استقام وزن المتقارب، ولَمَا صحت القافية برويها المراد.

ثانياً: إحلال المصادر محل الأفعال :

يُخَدَفُ عامل المفعول المطلق وجوباً ويُقَام المصدر مقامه، لكثرة الاستعمال، وقد اختلف القول في هذا الإحلال⁽⁸⁶⁹⁾ يقول ابن عقيل: "واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل، فزيداً في قولك: (ضرباً زيداً) منصوب بضرباً على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف وهو (اضرب)، فعلى القول الأول ناب ضرباً عن اضرب في الدلالة

⁽⁸⁶⁶⁾ رسلاً: في لين وهوادة0

⁽⁸⁶⁷⁾ الديوان0 18/44،403/99

⁽⁸⁶⁸⁾ الديوان0 44/99

⁽⁸⁶⁹⁾ حول إحلال المصدر محل الفعل والرأى في ذلك، يُنظر: شرح الكافية197/2، مغنى

الليبي ص292 وما بعدها، شرح ابن عقيل1/564، الإنابة في الدرس النحوى عند ابن

هشام ص66-240،72-2460

على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل⁽⁸⁷⁰⁾ أي أن المصدر نائب عن الفعل في المعنى والعمل إذا قام بعمله-وهو ما يرجحه ابن عقيل- وينوب عنه في المعنى فقط على رأي من ذهب إلى أن المصدر لا يقوم بعمل الفعل، ومن هنا يمكن القول أيضاً إنه إذا كان المصدر الذي يحل محل فعله نائباً عنه في العمل "فالمصدر نائب عن الفعل في المعنى والعمل والموقع، وإذا لم يكن نائباً في العمل فهو نائب عنه في المعنى فقط"⁽⁸⁷¹⁾.

وقد جاء هذا النمط من إحلال المصادر المنصوبة محل الأفعال في شعر الأعشى في ثمانية عشر موضعاً⁽⁸⁷²⁾، كلها غير نائية عن الفعل في العمل، أي أنها نائية عنه في المعنى فقط، نحو قوله⁽⁸⁷³⁾ :

وَلِيَّ ابْنِ عَمِّ مَا يَزَا * * لُ لِسْعِرِهِ خَبَبًا رِكَابُهُ
*
سَحًا وَسَاحِيَةً وَعَمَّ * * ا سَاعَةً ذَلَقْتُ ضِبَابُهُ⁽⁸⁷⁴⁾
*

فالشاعر في سياق مدحه لرجل من كندة يقال له (ربيعة بن حبوة) فيشير "إلى ابن عم له لا تزال الإبل تخب حاملة معها ما يقرضه من شعر في هجائه، يتوالى متتابعاً وقد ذلق لسانه بما يحمل قلبه من الحقد"⁽⁸⁷⁵⁾ والملاحظ في البيت الثاني أن كلمة (سحاً) مصدر للفعل (سَحَّ)، فَسَحَّ الماء سحاً: سال منحدرًا، واستنشده قصيدة فسَحَّها على سحاً أي كَرَّها مسرعاً⁽⁸⁷⁶⁾ وهذا المصدر قد حل محل فعله، أي جاء نائباً عنه في المعنى لا العمل؛ لأنه مصدر غير عامل.

فالبنية الأساسية أو ما يريد الشاعر قوله (إن هذا الشعر يسح سحاً)، لكنه عدل إلى التعبير بالمصدر؛ لأن ما يحمله الفعل (سح أو يسح) غير متطابق تماماً مع (سحا). فالشاعر أراد معنى آخر يوضح فيه بيان مدى تتابع هجاء ابن عمه له وبيان السرعة في ذلك ولفت الانتباه إلى سرعة التتابع دون الزمن أو من يقوم بهذا الحدث والاهتمام بذلك، والدلالة على أن تتابع الهجاء لا يقتصر على وقت محدد أو زمن معين.

وفي ذلك يقول أحد الباحثين في تعليقه على قول الشاعر :

عَلَى حِينِ أَلْهِي النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم * * فَنَذَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ
*

⁽⁸⁷⁰⁾ شرح ابن عقيل 1/564 0
⁽⁸⁷¹⁾ الإناابة في الدرس النحوى ص 72 0
⁽⁸⁷²⁾ يُنْظَرُ: _____: الديوان 71/77، 46/79، 14، 3/81، 28/41،
179/181، 6/29، 135/151، 26/155، 11/34،
183/195، 30/337، 23/45، 15/373، 8/379، 20/413 0
⁽⁸⁷³⁾ السابق 23/337 0
⁽⁸⁷⁴⁾ الضباب: الأحقاد 0
⁽⁸⁷⁵⁾ الديوان ص 340 0
⁽⁸⁷⁶⁾ اللسان، مادة (سح) 0

"وحين قال الشاعر: (فندلا زريق المال) لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل)، وإنما أراد معنى إفساحياً آخر انفعالياً فيه من الحث والحض على العجلة والخفة من محاولة الهرب ما عززه الشاعر بقوله: ندل الثعالب. وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجردة... ونحن نرى من ذلك الكثير في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَضْرِبِ الرِّقَابِ ﴾ وقوله⁽⁸⁷⁷⁾: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ ﴾⁽⁸⁷⁸⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن التعبير بالمصدر في قول الأعشى قد أدى إلى الاختصار والتأكيد، أي اختصار قوله (يسح سحاً) والتأكيد على ذلك التابع السريع. وهذا الاختصار قد أدى إلى توافق النحو مع الشعر فاستقام وزن مجزوء الكامل في هذا الشاهد، يقول الألويسي: "ونكر غير واحد أن فيما دُكر اختصاراً وتأكيداً ولا كلام في الاختصار، وأما التأكيد فظاهر القول به أن المصدر بعد حذف عامله مؤكد، وقال الحمصي في حواشي التصريح: إن المصدر في ذلك مؤكد في الأصل وأما الآن فلا؛ لأنه بمنزلة الفعل الذي سد هو مسده، فلا يكون مؤكداً، بل كل مصدر صار بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون مؤكداً ولا مبيّناً لنوع"⁽⁸⁷⁹⁾.

وممّا سبق يتبين لنا أن إحلال المصدر محل الفعل يضيف معنى يفوق ما يضيفه الفعل للأسلوب، ومن هنا فإن الشاعر حينما ينيب المصدر عن الفعل، فإنه يريد توصيل معنى ما يرتبط بالسياق إلى المتلقي.

سمات الإحلال بين الجملة والمفرد في شعر الأعشى :

إذا أردنا أن نشير إلى سمات الإحلال بين الجملة والمفرد في شعر الأعشى بعد هذا العرض، فيمكن القول فيما يخص إحلال الجملة محل المفرد إن هذه الجملة المعاقبة للمفرد غالباً ما تكون داخل جملة أخرى على نحو ما سبق في التحليل، وهنا يتداخل بناء الجملة مما يؤدي إلى طولها، وربما يستغرق هذا الطول عدة أبيات. وهذه الجملة الطويلة قد تكون الصورة الشعرية الكبرى في القصيدة غالباً، مما يؤدي إلى التماسك النصي في شعر الأعشى، وقد ظهر ذلك على مدار التحليل نحو الإتيان بالفعل في بيت وفاعله أو مفعوله في البيت التالي أو بعده ببيتين، أو يأتي بفعل الشرط في بيت ويأتي بجوابه بعد بيت أو بيتين⁽⁸⁸⁰⁾ ومثال استطالة الجملة الإتيان بالمبتدأ "ناعية" في بيت وخبره بعده ببيتين، حيث وُصف المبتدأ بجملة "تَشُدُّ اللَّفَاقَ" و"تَنْوُطُ التَّمِيمَ" و"عُطِفَ عليها جملة "تأبى الغبوق"، ثم يأتي الخير "ملكنت" في البيت الثالث، وذلك في قوله⁽⁸⁸¹⁾ :

فَيَارُبَّ نَاعِيَةٍ مِنْهُمْ	**	تَشُدُّ اللَّفَاقَ عَلَيْهَا إِزَارًا
	*	
تَنْوُطُ التَّمِيمَ وَتَأْبَى الْغَبُوبَ	**	قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا
	*	
مَلَكْتَ فَعَانَقْتُهَا لَيْلَةً	**	تَنْصُ الْفُعُودَ وَتَدْعُو بِسَارًا
	*	

⁽⁸⁷⁷⁾ سورة محمد، الآية 4، ص 93 0

⁽⁸⁷⁸⁾ الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص 245، والآية من سورة محمد، الآية 8.

⁽⁸⁷⁹⁾ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 60/26 0

⁽⁸⁸⁰⁾ يُنظر: الديوان ص 45 حيث مقدمة المحقق 0

⁽⁸⁸¹⁾ السابق 41/99-43 0

وذلك صدد مدحه لقيس بن معد يكرب ومطالبته لقومه أن يحالفوا قيساً في وجه الملك الطاغية "فكم حيّ قد أذله هذا الملك الجبار، فسبى نساءهم، وفيهن الغانية المترفة الممثلة الجسم، فهي لضخامة أرفافها تأنزرت بثوبين قد لُفقا أحدهما إلى الآخر، وهي لفرط جمالها تعلّق الثّمائم دفعاً لحسد الحاسدين، وصيانة لجمالها من أعين الشريرين: يغلبها النوم فلا تشرب خمر النساء إلا بعد أن يرتفع النهار. فجعلها هذا الملك في أهلها، فصارت إليه سبية مملوكة، يستمتع بجمالها معانقاً، فلا تزال تتحامل على نفسها محاولة النهوض حين تدعو الله مبتهلة إليه"⁽⁸⁸²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب الذي يسهم في الترابط بين الأبيات يعرف بالاستدارة، أي "توالى مجموعة متلاحمة من الأبيات، تجرى على نظام متسق، يقوم فيه كل بيت بنفسه في معناه، ولكن المعنى العام لا يتم إلا بالبيت الأخير منها. وقد أكثر الأعشى من هذا الأسلوب في شعره-وتأثر به الأخطل فيه- وهو أسلوب مشوق يثير السامع، ويبعثه على تتبع الكلام حتى نهايته ومداه"⁽⁸⁸³⁾، ولذلك يقول الدكتور محمد حماسه: "والذي أراه أجدى لدراسة الشعر القديم أن تتطلق الدراسة أول الأمر من بنائه اللغوي. وبناءه اللغوي يعنى بناء جملة وطريقة تركيبها. وسوف نرى أن الجملة تطول في هذا الشعر حتى تستغرق عدة أبيات فتكون بذلك صورة متماسكة الأطراف"⁽⁸⁸⁴⁾، وهذا ما حدث عند الأعشى على نحو ما سبق.

وفيما يخص إحلال المصادر محل الأفعال، فإن أهم ما يتسم به هذا الإحلال الاختصار والتأكيد المرتبطان بالسياق على نحو ما سبق.

وفيما يخص الإحلال بين الجملة والمفرد سواء أكان إحلال الجملة محل المفرد أم إحلال المصدر محل الأفعال فإنه يمكن الإشارة- بالإضافة إلى ما تقدم إلى أن هذا الإحلال يتسم بإسهامه غالباً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري فاستقام الوزن وصحت القافية، ومن ثم تألف الجانبان مع المعنى.

(882) السابق ص 98، ويُنظر: أيضاً 31/243-31/391-14/33-17 0

(883) السابق ص 45 حيث مقدمة المحقق 0

(884) بناء الجملة العربية ص 252، ويُنظر: أيضاً ص 298 0

المبحث الخامس

إحلال الحروف محل الأسماء

يتناول هذا المبحث إحلال الحروف محل الأسماء، أي أن الحرف قد يخرج عن معناه الأصلي، لا ليحل محل حرف آخر، بل ليستعمل بمعنى الاسم، وقد ورد هذا الأمر عند الأعشى في موضعين متخذاً نمطين اثنين هما :

أولاً: الكاف بمعنى مثل :

تجىء الكاف الجارة اسماً بمعنى مثل "ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبُرْدِ الْمُثَمَّمِ"⁽⁸⁸⁵⁾، ولعله مما يستلقت النظر أنه حكم "أنها اسمٌ؛ لأن الأسماء إنما عُرِفَتْ بمعانيها، وأنت إذا قلت: زيد كعمرو أو زيد مثل عمرو، فالمعنى واحد، فهذا باب المعنى... وأما اللفظ، فقد قيل في الكلام والأشعار ما يوجب لها أنها اسم"⁽⁸⁸⁶⁾. وتتعين اسميتها إذا انجرت كما في قوله :

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبُرْدِ الْمُثَمَّمِ

وإذا ارتفعت كما في قوله :

أَتَتَّهُونَ وَهَلْ يَنْهِي ذَوِي شَطَطٍ * * كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

*

أو على الابتداء، نحو: كذا عندي درهماً، على ما قال بعضهم، واستدل بقولهم: إن كذا درهماً مالك، برفع مالك، والأولى أن يُدْعَى تركيب كذا... وما ذكره من رفع مالك، غير دال على مدعاه، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي"⁽⁸⁸⁷⁾ وقد ورد ذلك في قول الأعشى"⁽⁸⁸⁸⁾ :

هَلْ تَتَّهُونَ؟ وَلَا يَنْهِي ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ⁽⁸⁸⁹⁾

فقوله: (ولا يَنْهِي ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّغْنِ) جملة فعلية خبرية منفية بلا، نمطها :

حرف نفي+فعل+مفعول به+ مضاف إليه+فاعل+مضاف إليه

⁽⁸⁸⁵⁾ مغنى اللبيب ص 238-239، ويُنظر: المقتضب 4/140-350، 141، وضرائر الشعر

لابن عصفور ص 301 0

⁽⁸⁸⁶⁾ الأصول في النحو 1/439 0

⁽⁸⁸⁷⁾ شرح الكافية 4/323-324 0

⁽⁸⁸⁸⁾ الديوان 61/113، ويُنظر: شرح القوائد التسع المشهورات 2/726، ومسالك النحاة في

وجوه الروايات ص 44 0

⁽⁸⁸⁹⁾ تجدر الإشارة إلى أن رواية البيت في الخصائص 2/370، والأصول في النحو 1/439

وشرح المفصل وغيرها مختلفة عن رواية الديوان، فمنهم من يضع مكان (هل) همزة

الاستفهام، ومكان (لا) لن، لكنني أخذت برواية الديوان 0

والبنية الأساسية هي: ولا ينهي مثل الطعن ذوى شطط، أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بإحلال الكاف محل (مثل)، حيث إنها فاعل قليست الكاف هنا حرف جر، بل هي اسم بمنزلة مثل، كالتي في قوله :

عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْرَعَهُ الرَّجْرُ، فكأنه قال :

وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ، فيرفعه بفعله⁽⁸⁹⁰⁾.

وفي هذا الصدد يقول ابن عصفور أيضاً: "ومثال بيت الأعشى قول امرئ القيس:

وَأَنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ * * * وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلِبٍ

*

فجعل الكاف فاعلة بـ "يفخر" والدليل على أنها فاعلة في البيتين أنه لا بد للفعل من فاعل. فلا يجوز أن يكون محذوفاً ويكون تقديره في البيت الأول: ناه كالطعن، وفي البيت الثاني: فاجر كفاخز ضعيف؛ لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أو لا يقام. فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك؛ لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه، وإن قدر قائماً مقامه لزم أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلاً، فلما تعذر حذف الفاعل على التقديرين لم يبق إلا أن تكون الكاف هي الفاعلة، عوملت معاملة "مثل"؛ لأن معناها كمعناه، وحكم لها بحكمه بدلاً من حكمها للضرورة⁽⁸⁹¹⁾.

ومما سبق يمكن القول أيضاً إن القول بأن الفاعل موصوف محذوف أقيمت الصفة مقامه ضعيف فيه نظر، يقول ابن يعيش: "ولا يصح أن يكون الفاعل حرفاً. وقد قيل إن الفاعل ههنا موصوف محذوف والتقدير: ولن ينهي ذوى شطط شيء كالطعن، ثم حذف الموصوف، وذلك ضعيف؛ لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه بحيث يعمل فيه عامل الموصوف والموصوف ههنا فاعل والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً"⁽⁸⁹²⁾.

⁽⁸⁹⁰⁾ الخصائص 2/370، سر صناعة الإعراب 1/283، ويُنظر: أيضاً: المقتضب 4/141، الكامل في اللغة والأدب 1/44، الأصول في النحو 1/439، شرح الكافية 4/324، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 188، معاني الحروف ص 47، خزانة الأدب 9/453-0 454

⁽⁸⁹¹⁾ ضرائر الشعر ص 301-302، والبيت من الطويل.

⁽⁸⁹²⁾ شرح المفصل 8/43، ويُنظر: : الأصول في النحو 1/440-0

↑ (900)، أي حالة بعد حالة (901)، وذلك نحو قول الأعشى، والذي ورد في موضع واحد (902).

ثُمَّ وَصَلَتْ صِرَّةً بِرَبِيعٍ * * * حِينَ صَرَفَتْ حَالَةً عَنْ حَالٍ

*

فقوله: (صَرَفَتْ حَالَةً عَنْ حَالٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها:

فعل+فاعل+مفعول+حرف جر+اسم مجرور

والبنية الأساسية هي: صرفت حالة بعد حال، أي أن (عن) حلت محل (بعد) فجاءت مرادفة لها.

فالشاعر في سياق مدحه للأسود بن المنذر اللخمي قائلاً له: "لقد ملكت نواصي "دودان" و"ذبيان" حين كرهوا البأس، ولم يصيروا للقتال، واتصل في حربهم الشتاء بالربيع حتى بدلتهما حالاً بعد حال" (903). ولما كان بإمكانه القول (صرفت حالة بعد حال) فإن عدوله عن هذا دلالة على أن هذه الحالة جاءت بعد تلك مجاوزة لها.

والجدير بالذكر أن البيت الذي معنا من بحر الخفيف، وتقطيعه هكذا:

ثُمَّ وَصَلَتْ / تَصْرُفَتْ / بِرَبِيعٍ

فاعلاتن مُتَّفَعِلُنَّ فاعلاتن

حِينَ صَرَفَتْ / تَحَالَتَنْ / عَنْ حَالٍ

فاعلاتن مُتَّفَعِلُنَّ فالاتن

فالعرض صحيحة والضرب صحيح (فاعلاتن) رغم حذف الثالث، ولو قال الشاعر: (حالة بعد حال) لما أثر هذا على وزن البيت، ولتحققت (فاعلاتن) دون حذف الثالث، ومن هنا فإن هذا الإحلال لم يكن إلا لمجرد التوصل إلى الدلالة المعينة التي أراد الأعشى توصيلها إلى المتلقي دون السعي إلى استقامة وزن أو تصحيح قافية، ففي كلتا الحالتين يستقيم الوزن وتصح القافية.

سمات إحلال الحروف محل الأسماء:

لعلَّه من المفيد بعد هذا العرض الإشارة إلى أن إحلال الحروف محل الأسماء في شعر الأعشى على الصورة التي ورد بها كان من أجل خدمة المعنى، فلم يكن إحلال الكاف محل (مثل) من قبيل الضرورة الشعرية التي نَفَرَ منها ابن جنى على نحو ما سبق في تمهيد هذا البحث، بل يُعَدُّ ذلك من عناصر الإبداع الفني في شعره، حيث تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري، فاستقام وزن

(900) سورة الانشقاق، الآية 19 0

(901) مغنى اللبيب ص 197 0

(902) الديوان 70/63 0

(903) السابق ص 62 حيث الشرح 0

البسيط في البيت على نحو ما ورد في هذا الإحلال، وهو الأمر الذي ترتب عليه تصحيح القافية واستقرارها في مكانها برويها المرفوع، الذي أراده الشاعر، ومن ثم تألفهما مع المعنى؛ لذا فإن هذا الأمر يُعدُّ من خصائص لغة الشعر.

وفيما يخص إحلال (عن) محل (بعد)، فإنه يمكن القول إن هذا الأمر على نحو ما ورد في الشاهد الوحيد على ذلك قد اتسم بالجمع بين المعنيين، أعنى معنى (عن) وهو المجاوزة، ومعنى (بعد)، أي أن هذه الحالة جاءت بعد الأخرى ومجاورة لها، وهو الأمر الذي أدى إلى ثراء المعنى.

حصاد الإحلال وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى :

بعد هذا العرض نصل إلى نهاية معايشتنا لقضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى بمباحثها الخمسة، فنؤكد - بجانب ما ورد في ثنايا الفصل على أمور أظهرتها هذه المباحث مجتمعة، وذلك على النحو التالي :

لقد ظهر من خلال التعرض للمعاني اللغوية والاصطلاحية للإحلال والتضمن والتناوب في تمهيد البحث أنها تدور جميعاً في فلك واحد، هو قضية الإحلال في الدرس النحوي، وهذا ما ظهر من خلال المباحث السابقة.

أسهمت أنماط الإحلال التي تم عرضها على مدار الفصل في تحقق الترابط بين أجزاء الجملة، ومن ثم النص كله في شعر الأعشى، كما هو الحال في الإحلال بين الظاهر والمضمر، وإحلال المفعول به محل الفاعل، حيث إن المفعول به لا يرتبط بالفعل وحده، ولكنه يرتبط أيضاً بمن يقع منه الفعل، حيث إنه بإحلال المفعول به محل الفاعل يكون قد أخذ نفس الإعراب، كما أن الفعل تغيرت صورته طبقاً لما يراه النحاة، "والذي أقصده هنا هو الارتباط اللغوي؛ ولذلك عند عدم إرادة ذكر الفاعل لا بد أن تتغير صيغة الفعل، فيسمى المبنى للمجهول، وتتغير علامة المفعول ووظيفته، فيزفَعُ ويصير نائب فاعل. ولهذا عندما يُقال "مقيدات الفعل" فالمقصود مقيدات الفعل بوصفه واقعاً من الفاعل أو واصفاً له.

وبما أن الفعل مرتبط بفاعله حتى قال النحاة إنهما كالشيء الواحد، وقد رتبوا على ذلك أحكاماً كثيرة، فإن كل مقيد للفعل يُعدُّ مقيداً للفاعل وكل مقيد للفاعل يُعدُّ مقيداً للفعل وكذلك كل مقيد لعنصر آخر يتقيد به الفعل أو الفاعل⁽⁹⁰⁴⁾.

وبذلك يظهر لنا الترابط والتماسك بين أجزاء الجملة ومن ثم النص في شعر الأعشى، وأن هذا الترابط يؤدي إلى ثراء الجانب الدلالي في شعره.

يُشكّل المتلقي بما أوتى من أدوات عنصراً رئيساً في إدراك مواضع الإحلال، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فهم التركيب ومن ثم النص، أي فكه تركيبياً من أجل إعادة بنائه دلاليًا.

ظهر من خلال مباحث الفصل أن ثمة علاقة بين قضية الإحلال في التراكيب النحوية في شعر الأعشى وقضية الحمل على المعنى، وقد ظهر ذلك جلياً في الأفعال التي تتعدى في أصل وضعها اللغوي بحرف جر معين وترد في السياق متعدية بغيره.

(904) بناء الجملة العربية ص 115-116 0

أسهمت أنماط الإحلال بمباحثها المعروضة على مدار الفصل في توافق النظام النحوي مع النسخ الشعري، ومن ثم تألفهما مع المعنى في شعر الأعشى، فاستقام الوزن وصد
النحوية تُعدُّ أحد عناصر الاتساع في الدرس الذ
مع المعنى يؤكد أن قضية الإحلال في التراكيب

الفصل الثالث

قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى

المبحث الأول

الزيادة في الفعل

وردت زيادة الأفعال في شعر الأعشى متخذة نمط كان الزائدة، حيث إنها تُزاد في الشعر والنثر، ولها مواضع اتفق النحاة على زيادتها فيها بين ما وفعل التعجب وبين الصفة والموصوف، وبين العاطف والمعطوف وبين الجار والمجرور، وبين المسند والمسند إليه، وبين الموصول وصلته، وبين اسم الشرط وفعله، وبين ما المصدرية وما في خبرها⁽⁹⁰⁵⁾.

فقد أشار المبرد إلى زيادتها في قوله: "إن زيدا كان منطلقاً، نصبت (زيداً) بإن، وجعلت ضميره في (كان) و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن). وإن شئت رفعت منطلقاً، فيكون رفعة على وجهين :

أحدهما: أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام، نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخزْشَب الكَمَلَةَ من بنى عبيس لم يُوجَدَ كان مثلهم، على إلغاء (كان)... وقوله ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾⁽⁹⁰⁶⁾، إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد. فكان التقدير -والله أعلم- كيف نكلم من هو في المهد صبياً، ونصب صبياً على الحال... والوجه الآخر: في جواز الرفع في قولك: (إن زيدا كان منطلقاً) على أن تضمير المفعول في (كان) وهو قبيح، كأنك قلت: إن زيدا كانه منطلق⁽⁹⁰⁷⁾.

ولمَّا استقرت شعر الأعشى لم أجد زيادة لكان إلا ثلاثة في مواضع⁽⁹⁰⁸⁾ بين اسم إن وخبرها، وبين الموصول وصلته وبين الفعل والفاعل، ومن ذلك ما يلي :

1- زيادة كان بين الموصول وصلته :

وردت (كان) زائدة بين الموصول وصلته في موضع واحد، هو قوله⁽⁹⁰⁹⁾ :

يُكْرِمُهَا مَاتَوْتُ لَدَيْهِ وَيَجُ * * * زِيَهَا بِمَا كَانَ خُفُّهَا عَمِلًا

*

فقوله: (ما كان خُفُّها عملاً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها:

ما+كان "زائدة"+مبتدأ+مضاف إليه+خبر جملة فعلية "فعل+فاعل مستتر"

والبنية الأساسية: ما خفها عملاً

اسم موصول+مبتدأ+مضاف إليه+خبر جملة فعلية

⁽⁹⁰⁵⁾ يُنظر في ذلك: الكتاب 2/1، 153/73، الخصائص 317/1، الأصول في

النحو 258/2، شرح المفصل 15/7،، خزنة الأدب 2.7/9-211 .

⁽⁹⁰⁶⁾ سورة مريم، الآية 29 .

⁽⁹⁰⁷⁾ المقتضب 116/4-118 .

⁽⁹⁰⁸⁾ يُنظر: الديوان 359/285، 4.5/14، 32/4 .

⁽⁹⁰⁹⁾ الديوان 14/285 .

ومن هنا نتبين أن (كان) زائدة بين (ما) وصلتها بلفظ الماضي، حيث إنها ليست ناقصة، وزيادتها هنا لتأكيد زمن الماضي في التركيب؛ أي تأكيد مكافأة الممدوح للإبل بما عملت أخفافها، وما لقيت من متاعب. فالشاعر يمدح سلامة ذا فائش قائلاً: "تقيم المطايا عنده مكرمة ما أقامت، ويجزيها بما عملت أخفافها، وما لقيت من متاعب وصعاب"⁽⁹¹⁰⁾، هذا بالإضافة إلى أن هذه الزيادة قد أسهمت في استقامة وزن المنسرح، ومن ثم استقرار القافية.

2- زيادة (كان) بين الفعل والفاعل :

وردت (كان) زائدة بين الفعل والفاعل في شعر الأعشى في موضع واحد، في قوله⁽⁹¹¹⁾:

وَأَي بِلَاءِ الصِّدْقِ لَأَقْدُ بَلْوَتُمْ

فَمَا فُقِدَتْ كَانَتْ بَلِيَّةٌ مُبْتَلَى

فقوله: (فَمَا فُقِدَتْ كَانَتْ بَلِيَّةٌ مُبْتَلَى) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفية، ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها :

حرف نفي (ما)+جملة فعلية (فعل مبنى للمجهول+كان الزائدة+نائب فاعل)+مضاف إليه، والبنية الأساسية هي : فَمَا فُقِدَتْ بَلِيَّةٌ مُبْتَلَى.

ومن هنا تظهر زيادة (كان) بين الفعل والفاعل، لتوكيد كون النفي في زمن الماضي وتقويته، حيث إن الشاعر في سياق حديثه إلى أبناء عمومته (بنى عجل بن لُحَيْم) يُذَكِّرُهُم بحسن صنيع قومه، وما أسلفوا إليهم من إحسان، مفاخرًا، قائلاً: "قلقد اخترتمونا يا قوم، وجريتم سعينا في مواطن الجد، التي تكشف عن الرجال، فلم يضع اختبار المختبر"⁽⁹¹²⁾، وهذه الزيادة كسابقتها، أسهمت في استقامة وزن الطويل، واستقرار كلمة القافية في مكانها برويها المراد. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن (كان) في بيتي الأعشى سابقى الذكر وما لم يُذَكَّرْ هنا يمكن طرحها من التركيب، فتقول: ويخرجها بما خفها عملا، و"فما فقدت بلية مبتلى"، وذلك لأنها "لا تؤسس الدلالة على الزمن الماضي، بل تؤكد وتقويه"⁽⁹¹³⁾.

أما إذا كانت دالة على الزمن الماضي في التركيب، فليس دخولها كخروجها، وهنا تكون زائدة لازمة لا يستغنى عنها⁽⁹¹⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الزيادة في الأفعال قليلة، مما جعل النحويين يركزون على زيادة (كان) كما هو الحال عند ابن السراج والمبرد، فإنه لا يجوز لأحد المحدثين أن يقول: "لم أقف على نحوى قال بزيادة الأفعال، وهي تعيد معنى سوى الفعل (قل)، بالإضافة إلى تصريحه بأن الفعلين (ليس، ويأبى) فعلا زائدان"⁽⁹¹⁵⁾، فأنتى له التصريح بذلك!؟

وقد أستخدم في الرد عليه قول الدكتور إبراهيم عبدالله رفيده، حيث قال: "واستثناء قلَّ من إفادة الأفعال معنى غير صواب، ولم يذكر لنا مصدره في هذا الاستثناء مما يجعلنا نحكم بعدم صحته. ومع هذه البداءة الواضحة يحكم بزيادة فعلين: ليس، ويأبى، لإفادتهما الحصر مع إلا، كما زعم، قال: (فستقف على هذين الفعلين لإيضاح الحصر بهما، وبيان كونهما زائدين)، فهو بينى القول بهذه الزيادة على إفادتها الحصر، ويقيسهما على (ما) و(إلا) -مما سبق ذكره وبيان فساده؛ ولذلك، فهو يقول: "الفعل (ليس) والأداة (إلا) أفادا الحصر، وليس لهما وظيفة أخرى غير هذا المعنى"، وهو كلام في غاية السقوط لبنائه على قياس باطل، وعلى

⁽⁹¹⁰⁾ السابق ص 284 حيث الشرح.

⁽⁹¹¹⁾ السابق 32/4.5 .

⁽⁹¹²⁾ السابق ص 4.4 حيث الشرح.

⁽⁹¹³⁾ ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 195 .

⁽⁹¹⁴⁾ السابق نفسه.

⁽⁹¹⁵⁾ د. كاظم إبراهيم كاظم: الصلة في القرآن الكريم "دراسة نحوية" ص 38. وما بعدها، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد التاسع، طرابلس، ليبيا 1992 .

غير أصل لغوى، ولفساد المعنى بإسقاط "ليس" و"إلا" منه، ولو قلنا في جملته الأخيرة (لهما وظيفة المعنى) لضاع المعنى الذي يريده، بل لأصبح معناها مضحكاً⁽⁹¹⁶⁾، وهذا النقد هو ما نوافق الدكتور رفيدة عليه.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن زيادة (كان) بلفظ الماضي دون لفظ المضارع في شعر الأعشى قد قُصِدَ به عدم العمل، حيث إنه لم يحتج إلى اسم وخبر وجاء مؤكداً لزمن الماضي غير دال على زمن الماضي، لأنه مستفاد من التركيب⁽⁹¹⁷⁾، لكن بقي علينا أن نشير إلى أنه يمكن القول إن "السبب في زيادة الفعل الناسخ دون الأفعال الأخرى، التي تدل على الزمن والحدث معاً، أن الفعل الناسخ لا يدل إلا على الزمن فقط، وعند دخوله على الجملة الاسمية فإنه يشربها معنى الزمن خالصاً دون الحدث"⁽⁹¹⁸⁾.

⁽⁹¹⁶⁾ د. إبراهيم عبدالله رفيدة: أبحاث منقودة ص 439-44، مجلة كلية الدعوة الإسلامية،

العدد الثالث عشر، طرابلس، ليبيا 1996 .

⁽⁹¹⁷⁾ يُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 192 .

⁽⁹¹⁸⁾ السابق ص 192-193 .

المبحث الثاني

الزيادة في الحروف

أُشِيرَ فيما سبق إلى أن الزيادة تدخل الحروف أكثر من الأفعال والأسماء، وقد ذكر ابن يعيش في شرحه "أن الحروف التي تزداد ستة، وهي: من، والباء، وما، ولا، وإن المكسورة الساكنة النون، وأن المفتوحة الهمزة الساكنة النون"⁽⁹¹⁹⁾، لكن ثمة حروفاً أخرى تزداد كالكاف مثلاً، وهذه الحروف كلها تُزاد لضرب من ضروب الاتساع كما يرى ابن جني⁽⁹²⁰⁾، ويمكن العرض لِمَا ورد منها في شعر الأعشى فيما يلي:

أولاً: زيادة "الباء" :

تأتي الباء في اللغة العربية لمعان كثيرة أهمها الإلصاق، حتى إن سيبويه لم يذكر معنى سواه، أضف إلى ذلك أنها تأتي زائدة، يقول سيبويه: "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً، حيث نفي الانطلاق والذهاب"⁽⁹²¹⁾، ويزاد حرف الجر في الكلام، فلا يخرج الاسم المجرور به عن وظيفته النحوية، والمقصود بزيادته هنا زيادته في الإعراب لا زيادته في المعنى؛ لأن له دلالة خاصة يقوم بها"⁽⁹²²⁾.

ولذلك فالباء تُعدُّ أكثر الحروف زيادة، وذلك إذا لم يكن شيء من معاني الباء جميعها مقصوداً إفادته بالتركيب على أن يكون جزءاً أساسياً من معناه الأصلي، فإن الباء لو أتى بها حينئذ، فإنها تكون زائدة، ويكون وجودها وعدم وجودها على سواء بالنظر إلى المقصود الأصلي من الكلام، أما من حيث مقتضيات البلاغة، فإن لهذه الباء وأخواتها مما يُطلق عليه اصطلاحاً حروف الزيادة شأنًا كبيراً في تحقيق تلك المطالب البلاغية.

ثم إن الباء التي تزداد في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام نوعان :

الأول: أن تكون في مقام النفي، وذلك بأن تدخل في خبر "ليس" أو خبر "ما" الحجازية التي تعمل عملها.

الثاني: أن تكون في مقام الإثبات، وهي التي تدخل على كلمة "حسب" بمعنى كاف، وكذلك التي تدخل على فاعل "كفي"⁽⁹²³⁾.

وقد أوضح ابن يعيش معنى هذه الزيادة في قوله: "قد زيدت الباء في أماكن، ومعنى قولنا زيدت، أي أنها دخلت لمجرد التأكيد من غير إحداث معنى كما كانت ما وإن ونحوهما كذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾⁽⁹²⁴⁾ وقولنا: فَمَا إِنَّ طِبُّنَا جبن وزيادتها قد جاءت في موضعين :

أحدهما: أن تزداد مع الفضلة، وأعنى بالفضلة المفعول وما أشبهه، وهو الغالب.

⁽⁹¹⁹⁾ شرح المفصل 8/129، 128 .

⁽⁹²⁰⁾ الخصائص 1/317 .

⁽⁹²¹⁾ الكتاب 4/225 ويُنظر أيضاً: 2/26، 175، 293، 316 .

⁽⁹²²⁾ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 347 .

⁽⁹²³⁾ د. عبدالرحمن تاج: القول في الباء التي تزداد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن

الكريم، ص 25-26 .

⁽⁹²⁴⁾ سورة آل عمران، الآية 159 .

والآخر: أن تزداد مع أحد جزأي الجملة التي لا تتعقد مستقلة إلا به⁽⁹²⁵⁾، وقد وردت الباء زائدة في شعر الأعشى في سبعة وخمسين موضعاً:

[أ] زيادة الباء في الفاعل :

يرى ابن هشام "أن الباء تزداد في الفاعل زيادة واجبة مثل "أحسن بزيد" في قول الجمهور، بمعنى أحسن زيد، وزيادة غالبية في فاعل كفي، نحو قوله تعالى: ﴿كَفِي بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽⁹²⁶⁾، ومن مجيء فاعل كفي هذه مجرداً عن الباء قول سُخَيْم :

كفي الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيًا⁽⁹²⁷⁾

وقد أتت الباء زائدة في شعر الأعشى في فاعل كفي في موضعين، نحو قوله⁽⁹²⁸⁾:

كَفِي بِالذِي تُولِيْنَهُ لَوْ تَجَنَّبَا * * * شِفَاءً لِسُقْمٍ بَعْدَمَا عَادَ أَشْيَبَا

*

فقوله: (كفي بالذي) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها :

فعل+حرف جر زائد+فاعل، والبنية الأساسية هي :

كفي الذي

فعل+فاعل

ومن هنا نتبين دخول عنصر التحويل بالزيادة في الجملة، حيث زيدت الباء، والدليل على زيادتها أنها لو حذفنا لن ينقص المعنى الأصلي الذي أراده الشاعر للتركيب، وليس معنى ذلك أنها مجردة من كل معنى، فإنه ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبيرٌ اصطلاحى، يُطلق على الكلمة إذا لم تُستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر تقتضى البلاغة بمراعاته، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده⁽⁹²⁹⁾.

والذي يدل على أن الباء هنا زائدة للتأكيد أنها لو حُذفت لن يتأثر المعنى، حيث إنها وقعت لتأكيد المعنى المفهوم، وهو قول الشاعر: "إن ما تولينه من الهجر والصدود والإيذاء لحقيق بأن يزهده فيك ويبرئه من حبك لو أنه يستطيع تجنباً، وقد علاه الشيب"⁽⁹³⁰⁾. ومن هنا ندرك أن الزيادة سبيل من سبل الاتساع في معنى التراكيب النحوية.

[ب] زيادة الباء في المفعول به :

ورد حرف الجر "الباء" زائداً في المفعول به في شعر الأعشى في ستة مواضع⁽⁹³¹⁾ منها ثلاثة مواضع كان المفعول فيها مصدرًا مؤولاً من أن والفعل⁽⁹³²⁾، ومثال ذلك قول الأعشى⁽⁹³³⁾:

⁽⁹²⁵⁾ شرح المفصل 138/8 .

⁽⁹²⁶⁾ سورة الرعد، الآية 43 .

⁽⁹²⁷⁾ يُنظر: معنى اللبيب ص144، ويُنظر سر صناعة الإعراب 1/141، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص117-123 .

⁽⁹²⁸⁾ الديوان 1/163، ويُنظر أيضاً 33/243 .

⁽⁹²⁹⁾ القول في الباء التي تزداد في فصح الكلام ص26 .

⁽⁹³⁰⁾ الديوان ص162 حيث الشرح، ويُنظر: الكتاب 1/175، 92 .

⁽⁹³¹⁾ السابق 89/155، 35/159، 27/2.5، 55/2، 9.2/23، 345-24/25 .

⁽⁹³²⁾ السابق 155/159، 27/2.5، 55/2 .

أَخُو الْحَرْبِ لَا ضَرْعٌ وَاهِنٌ * * * وَلَمْ يَنْتَعِلْ بِقِبَالِ خَدْمِ (934)

*

فقوله: (وَلَمْ يَنْتَعِلْ بِقِبَالِ خَدْمِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

لم+فعل+فاعل مستتر+حرف جر زائد+مفعول+نعت

والبنية الأساسية: ولم ينتعل قبالةً خدماً

ومن خلال البنيتين ندرك أن الباء حرف جر زائد جاء لتوكيد معنى النفي في الجملة، أي تأكيد أن ممدوح الأعشى ليس بالضعيف ولا باللابس النعل قد انقطعت سيوره فهو خبير.

بالحروب راسخ القدم، هذا بالإضافة إلى إسهامه في استقامة وزن المتقارب، واستقرار كلمة القافية في مكانها برويها المراد. والجدير بالذكر أنه إذا كان المرادى قد نص على "أن ما

يمكن تخريجه على غير الزيادة، لا يُحكّم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من هذه الشواهد (شواهد الزيادة) ممكن على التضمين أو حذف المفعول⁽⁹³⁵⁾، فإن ما ورد في شعر الأعشى من زيادة الباء مع المفعول لا يمكن تخريجه على التضمين أو حذف المفعول، وهذا ما ينطبق على الشاهد الذي معنا.

[ج] زيادة الباء في الخبر :

تُرَادُ الباء في الخبر "إذا كان غير موجب، وهذا ينقاس، نحو "ليس زيد بقائم"، وقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁹³⁶⁾، وكذلك إذا كان موجباً، وهذا يتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾⁽⁹³⁷⁾، وقول الحماسي :

ومنعكما بشيء يُسْتَطَاع⁽⁹³⁸⁾

وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في تسعة وأربعين موضعاً، منها عشرون موضعاً في خبر (ما) العاملة عمل ليس⁽⁹³⁹⁾ وسبعة وعشرون موضعاً في خبر ليس⁽⁹⁴⁰⁾، وموضع واحد في خبر المبتدأ المنفي بـ"لا"، وموضع واحد في خبر (كان)⁽⁹⁴¹⁾. فمثال زيادة الباء في خبر "ما" قول الأعشى⁽⁹⁴²⁾:

(933) السابق 35/89، ويُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 349-

35.

(934) ضرع: ضعيف، بقبال: سيور النعل، خدّم: منقطع، والمعنى أن ممدوحه خبير بالحروب، ليس بالضعيف الوهن ولا باللابس النعل، قد انقطعت سيوره، ولكن قدمه راسخة.

(935) الجنى الدانى ص 52، ويُنظر ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، ص 122-123.

(936) سورة البقرة، الآية 74.

(937) سورة يونس، الآية 27.

(938) مغنى اللبيب ص 149، ويُنظر: سر صناعة الإعراب 1/138، وشطر البيت من الوافر.

(939) يُنظر: الديوان، نحو 1.3/79، 175/24، 227/64، 28/47، 391/347، 17/36،

6/395.

(940) يُنظر: السابق نحو 14/119، 21/45، 227/195، 2/355، 12/359، 2/4.3.

(941) السابق 19/231.

(942) السابق 28/227.

فَمَا مَيِّتَةٌ إِنْ مِتُّهَا غَيْرَ عَاجِزٍ * * * بَعَارٍ إِذَا مَا غَالَتِ النَّفْسَ غَوْلُهَا

*

فقوله: (فَمَا مَيِّتَةٌ إِنْ مِتُّهَا غَيْرَ عَاجِزٍ بَعَارٍ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ، صورة نمطها:

ما + اسمها+أداة شرط+ جملة فعلية+حال+مضاف إليه+حرف جر زائد+خبرها والبنية الأساسية هي : فما مَيِّتَةٌ إِنْ مِتُّهَا غير عاجزٍ عاراً.

ما+اسمها+حرف شرط+جملة فعلية+حال+مضاف إليه+خبرها

ومن هنا نتبين أن "الباء" زيدت في خبر "ما" (بعار)، والراجع أن هذه الباء "دخلت لتوكيد النفي، وذلك أن الكلام يطول ويُتسى أوله فلا يُعلم أكان أوله نفي أم لا، فجاءوا بالباء لتكون إشعاراً بأن أول الكلام نفي، وهذا قول عامة البصريين"⁽⁹⁴³⁾.

أي أن الشاعر يؤكد نفي كون موته غير دليل عارا، إذا غال نفسه ما يفول الأعمار، أي ما يغتال النفس من الهلاك.

ويضيف السيوطي مبيِّناً فائدة زيادة الباء في خبر ما قائلاً "وفائدة زيادتها دفع توهم أن الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أو الكلام فيتوهمه موجباً، فإذا جىء بالباء ارتفع التوهم؛ ولذا لم تدخل في خبرها الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم، ولا: ما زيد إلا بخارج"⁽⁹⁴⁴⁾، ففي قول الأعشى بالإضافة إلى توكيد النفي دفعت توهم كون موته غير دليل عاراً، أي دفع توهم أن الكلام موجب.

ومثال زيادتها في خبر ليس قوله⁽⁹⁴⁵⁾ :

فَقَالَ تَزِيدُونَنِي تِسْعَةً * * * وَلَيْسَتْ بِعَدَلٍ لِأَنَّادِهَا

*

فقوله: (وليست بعدل) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها :

ليس+اسم ليس+حرف جر زائد+خبرها

والبنية الأساسية:

ليست عدلاً

ليس+اسمها+خبرها

⁽⁹⁴³⁾ الرماني: معاني الحروف ص4،، ويُنظر أيضاً: د. على على حسن علوان: ما النافية ودراستها في القرآن الكريم، ص 668-681، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد التاسع 1989 .

⁽⁹⁴⁴⁾ همع الهوامع/1/136 .

⁽⁹⁴⁵⁾ الديوان/119/14 .

فقد دخلها عنصر تحويل بزيادة الباء في خبر ليس، لتوكيد النفي، وهو عدم وفاء الشاعر بثمن خابية الخمر، التي طلب شراءها من الخمار، حيث إن الأعرشى يمدح سلامة ذا فائش، "ويعرض علينا ما كان بينه وبين الخمار في أسلوب قصصى، وينظر إلى الخابية الضخمة، فيقول للخمار مشيراً إليها (هذه هَاتِيهَا)، ما أريد غيرها، وخذ فيها ما شئت، وببذل له في ثمنها ناقة ببضاء في حبل عبدها القائم على خدمتها. ولكن الخمار يتلأأ في إجابتهم، وقد علم شدة حرصهم على هذه الخمر، فيقول: بل تزيدوننى فوقها تسعة، وما أراكم توفون ثمنها بشيء" (946).

والجدير بالذكر أن الباء في الشواهد التي معنا من شعر الأعرشى ليست للربط كما نص برجستراسر (947)؛ لأنه "يمكن حذفها دون أن يحدث خلل تركيبى" (948) في الجملة، سواء في قول الشاعر: فما ميتة إن متها غير عاجز بعار، أو في قوله: وليست بعدل لأنادها، وغير ذلك مما أخصى على مدار الديوان، "ولعله يقصد بالربط هنا توكيد الإسناد بين جُزْأَي الجملة" (949)، وليست هذه الباء نافية كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس (950)؛ لأن النفي هنا مستفاد من "ما" و"ليس"، ثم جاء بالباء الزائدة لتؤكد مضمون التركيب المنفي، وهذه هي وظيفة الحرف الزائد هنا" (951).

ثانياً: زيادة "من":

تُزاد "من" في اللغة العربية مؤثرة في الدلالة، "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة "ما" إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتانى من رجل، وما رأيت من أحد، لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن؛ لأن هذا موضع تبييض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال، وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال" (952)، ورغم أن المبرد قد صرح بعدم زيادتها وعدم زيادة الكلمة عموماً (953)، فإنه عاد وأقر بالزيادة، فقال: "وتكون زائدة، لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع، ويكون دخولها كسقوطها" ويقول أيضاً: "وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل من لإبانة هذا المعنى" (954).

وتأتى "من" زائدة إما للتصيص على العموم في نحو "ما جاءنى من رجل"، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة؛ ولهذا يصح أن يُقال "بل رجلان"، ويمتدح ذلك بعد دخول من، أو توكيد العموم في نحو "ما جاءنى من أحد، أو من ديار" فإن أحداً ودياراً صيغتا عموم (955)، ولزيادة (من) عند البصريين شرطان هما: أن يكون المجرور بها نكرة، وأن يسبقها نفي أو شبهه (956) وي زيد ابن هشام شرطاً ثالثاً، وهو كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ (957). وبعيداً عن الخلاف في مواضع زيادتها (958)، فقد وردت زائدة في شعر الأعرشى للنص على العموم وتأكيد في سياق النفي في حالة كون مجرورها مفعولاً أو مبتدأ أو خبراً في سبعة

(946) السابق ص 12 .

(947) التطور النحوى ص 137 .

(948) ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 115 .

(949) السابق نفسه.

(950) من أسرار اللغة ص 196، 195، ويُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 115 .

(951) ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 115، ويُنظر المرجع نفسه، ص 112-118 في

تفصيل ذلك.

(952) الكتاب 2/316 .

(953) المقتضب 1/45، ويُنظر أيضاً 4/53 من المرجع نفسه.

(954) المقتضب 4/136، وانظر 4/42، 4/137، 52. حيث أقر في الموضوعين الأخيرين زيادتها.

(955) السابق 4/42، ويُنظر العلامة الإعرابية في الجملة ص 347-348، وشرح

المفصل 8/137-138 .

(956) يُنظر: شرح ابن عقيل 3/16-17 .

(957) يُنظر: مغنى اللبيب 425-426 .

(958) يُنظر: مغنى اللبيب 425-426، والجنى الدانى 316، الملقى: رصف المباني

ص 324-325 .

عشر موضعاً، كما زيدت في سياق الإيجاب قبل المفعول في موضع واحد⁽⁹⁵⁹⁾ وهو ما يخالف اشتراط البصريين سبقها بالنفي أو شبهه، وذلك على النحو التالي :

[أ] زيادة "من" قبل المفعول :

وردت "من" زائدة قبل المفعول في شعر الأعشى في تسعة مواضع، نحو قوله⁽⁹⁶⁰⁾ :

وَمَا إِنْ أَرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ * * * يُغَادِرُ مَنْ شَارِحٍ أَوْ يَفْنُ

*

فقوله: (يغادر من شارح أو يفن) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها :

فعل+فاعل مستتر+حرف جر زائد+مفعول به+حرف عطف+معتوف

والبنية الأساسية هي:

يغادر شارحاً أو يفنا

فعل+فاعل+مفعول به+حرف عطف+معتوف

لكن هذه البنية دخلها عنصر تحويل بزيادة "من"، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: يغادر من شارح أو يفن، وذلك لسبقها بالنفي في قوله: "وما إن أرى"، وكون المجرور بها

نكرة "شارح"، لذا فإنه يمكن أن يُلمح فيها معنى التبويض، بالإضافة إلى توكيد العموم والشمول في سياق النفي؛ أي توكيد أن أحداث الدهر ونوائبه ما تغادر من صغير أو كبير، أي تأكيد عدم ترك أحداث الدهر لأي إنسان.

[ب] زيادة "من" قبل المبتدأ :

ورد حرف الجر "من" زائداً قبل المبتدأ في شعر الأعشى في خمسة مواضع، نحو قوله⁽⁹⁶¹⁾ :

لِبَيْتِكَ إِذْ بَعْضُهُمْ بَيْتُهُ * * * مِّنَ الشَّرِّ مَا فِيهِ مِنْ مُسْتَكَنَّ

*

فقوله: (ما فيه من مستكن) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ، صورة نمطها :

ما+خبر مقدم "شبه جملة"+حرف جر زائد+مبتدأ مؤخر

⁽⁹⁵⁹⁾ يُنظر: الديوان 3/3.9 في قوله :

فَلِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ عِصَابَةٍ أَشَدَّ عَلَى أَيْدِي السُّقْعَاءِ مِنَ النَّيِّ
⁽⁹⁶⁰⁾ الديوان 4/65 ويُنظر أيضاً: 23/12، 187/67، 185/62، 73/36، 73/57، 3/3.9 .

⁽⁹⁶¹⁾ الديوان 54/71 ويُنظر أيضاً: 5/1، 287/26، 267/13، 193/67، واللغة وبناء الشعر ص 48-49 .

ما مستكن فيه

ما+مبتدأ+خبر "شبه جملة"

لكن هذه البنية دخلها عنصر تحويل بزيادة "من" في البناء الظاهري، لتأكيد العموم في سياق النفي، أي تأكيد أن المحزون واللاجئ يجد الملجأ في بيت قيس بن معد يكرب الكندي حين لا يكون في بيت بعض الناس من الشر مستكن "مُسْتَكْرًا"، أي نوع من الاستتار على العموم.

[ج] زيادة "من" في الخبر :

وردت "من" زائدة في الخبر في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله⁽⁹⁶²⁾ :

وَمَا ذَاكَ مِنْ جُرْمٍ عَظِيمٍ جَنَيْتِهِ * * * وَلَا أَنْ تَكُونِي جِنْتٍ فِينَا
بِبَائِقَةٍ (963) *

فقوله: (وما ذاك من جرم عظيم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ، صورة نمطها :

حرف نفي "ما"+مبتدأ+حرف جر زائد+خبر+نعت

والبنية الأساسية: وما ذاك جرم عظيم، ثم دخلها تحويل بزيادة "من" بعد النفي بـ"ما"، ومجىء مجرورها نكرة؛ لتأكيد النفي، أي تأكيد أن طلب الشاعر من صاحبه مفارقتة لم يكن من ذنب عظيم ارتكبه أو خطب فادح اقترفته.

وتجدر الإشارة إلى أن القول بزيادة "من" بالإضافة إلى التوكيد أساسه "ابتغاء الهدف العام للزيادة، وهو الوصول إلى أركان الجملة أو أصلها المقدر، وهي دراسة الأساس فيها النص المقدس والشاهد الشعري"⁽⁹⁶⁴⁾.

ثالثاً: زيادة "إن" :

تُرَادُ "إن" مكسورة الهمزة ساكنة النون في اللغة العربية، غير مؤثرة من الناحية الإعرابية فيما بعدها، سواء أكانت زائدة بعد "ما" النافية في حالة دخولها على جملة فعلية أو اسمية-حيث تمنع ما الحجازية عن عملها في الجملة الاسمية- وقبل صلة "ما" أم بعد "ألا" الاستثنائية أم بعد ما المصدرية⁽⁹⁶⁵⁾، وقد جاءت زائدة بعد "ما" النافية في شعر الأعشى في اثني عشر موضعاً، منها سبعة مواضع دخلت فيها "إن" على الجملة الفعلية⁽⁹⁶⁶⁾ وخمسة مواضع على الجملة الاسمية⁽⁹⁶⁷⁾، نحو قوله⁽⁹⁶⁸⁾ :

⁽⁹⁶²⁾ السابق 3/313 ويُنظر أيضاً: 333/193، 339/28، 33/17 .

⁽⁹⁶³⁾ البائقة: المصيبة.

⁽⁹⁶⁴⁾ قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ص 297 .

⁽⁹⁶⁵⁾ يُنظر: الكتاب 3/2، 4/421، 153/22، 222-، المقتضب 2/263، شرح

المفصل 8/129 وما بعدها، ومعنى اللبيب ص 38 .

⁽⁹⁶⁶⁾ يُنظر: الديوان نحو 4/65، 36/81، 16/135، 34/329، 1/367 .

⁽⁹⁶⁷⁾ السابق نحو 69/67، 251/13، 39، 21/38 .

⁽⁹⁶⁸⁾ السابق 4/65 .

وَمَا إِنَّ أَرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ * * * يُعَادِرُ مِنْ شَارِحٍ أَوْ يَفْنُ

*

فقوله: (وما إن أرى الدهر) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، ذات فعل متعد، صورة نمطها:

ما+إن+فعل+فاعل+مفعول به

والبنية الأساسية :

وما أرى الدهر

ما +فعل+فاعل+مفعول به

وقد دخلها عنصر تحويل بزيادة "إن" بعد "ما" النافية، وذلك لتأكيد النفي المستفاد من "ما"، وهو أن أحداث الدهر لا تغادر صغيراً أو كبيراً كما يرى الشاعر، أي تأكيد هذه النظرة للشاعر تجاه الدهر.

وإذا كانت "إن" زائدة عند البصريين لتأكيد النفي، والكوفيون يرون أنها بمعنى "ما"، وجاءت لتأكيد النفي⁽⁹⁶⁹⁾، أي أن كليهما للنفي؛ فإن قول الكوفيين غير مستقيم "قالصواب أن "إن" بعد "ما" زائدة و"ما" وحدها للنفي، إذ لو كانت "إن" أيضاً للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً"⁽⁹⁷⁰⁾ فيتحول معنى قول الأعشى إلى أنه يرى الدهر في نوائبه يُفَرِّق بين الشاب والشيخ أو بين الصغير والكبير، ومن هنا نخلص إلى أنها "إن" زائدة لتأكيد معنى النفي المستفاد من "ما"، بالإضافة إلى إسهام هذه الزيادة في استقامة وزن المتقارب واستقرار كلمة القافية "يفن" في مكانها، فلو لم تُزد "إن" لَمَا استقام وزن المتقارب.

رابعاً: زيادة "لا" :

تُعَد "لا" من حروف الصلة الزائدة الملغاة تأكيداً، "التي لا - تجرُّ احترازاً عن الحروف الزائدة الجارة- المهمله وضعاً، كما كانت (ما) كذلك؛ لأنها أحتها في النفي، كلاهما يعمل عمل ليس، قال الله تعالى: ﴿لَيْلًا يَلْمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَتَذَكَّرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽⁹⁷¹⁾، فلا زائدة، والمعنى: ليعلم، ألا ترى أنه لولا ذلك لانعكس المعنى"⁽⁹⁷²⁾، وزيادتها في شعر الأعشى كما يأتي :

أ- "لا" زائدة بعد الواو العاطفة مسبوقة بنفي أو نهي :

وردت "لا" زائدة بعد الواو العاطفة، مسبوقة بنفي متنوع ما بين نفي بلم أو لا أو غير أو ما، وكذلك المسبوقة بنهي في شعر الأعشى في اثنين وأربعين موضعاً، نحو قوله⁽⁹⁷³⁾:

وَجَارٍ أَجَاوِرُهُ إِذْ شَتَّوْ * * * تْ غَيْرِ أَمِينٍ وَلَا مُؤْتَمِّنٍ

⁽⁹⁶⁹⁾ يُنظر: شرح المفصل 129/8، الإنصاف في مسائل الخلاف 636/2-64، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ص 185-181 .

⁽⁹⁷⁰⁾ شرح المفصل 13/8 . .

⁽⁹⁷¹⁾ سورة الحديد، الآية 29 .

⁽⁹⁷²⁾ السابق 136/8، ويُنظر: د. سمير أحمد عبدالجواد: الإهمال: دراسة تفصيلية نحوية ص 163، 153، ط 1، مطبعة السعادة، القاهرة 1411هـ-1991م، والمقتضب 47/1 .

⁽⁹⁷³⁾ الديوان 32/69، ويُنظر أيضاً: 73

1.7/165، 2.7/24، 261/24، 285/38، 16/17، 41/329، 15/385، 6/419، 26/415 .

*

فقله: (إِذْ شَتَوْتُ غَيْرِ أَمِينٍ وَلَا مُؤْتَمَنٍ) جملةٌ فعليةٌ ظرفيةٌ، ذات فعل لازم، صورة نمطها :

إذ+جملة فعلية "فعل+فاعل"تعت لكلمة "جار"+مضاف إليه+حرف عطف+لا+معطوف

والبنية الأساسية: إذ شتوت غير أمين ومؤتمن، أي أن هذه البنية قد دخلها تحويل بزيادة "لا" بعد الواو العاطفة المسبوقة بنفي، فتحولت في البناء الظاهر إلى ما هي عليه في البيت، وذلك لتأكيد النفي؛ يقول المبرد: "ولا المؤكدة تدخل في النفي لمعنى، تقول: ما جاءني زيد ولا عمرو، إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه؛ لأنك لو قلت: لم يأتني زيد وعمرو- وقد أتاك أحدهما- لم تكن كاذباً فلا في قولك: لا يقيم زيد ولا يقيم عمرو، يجوز أن تكون التي للنهي، وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في النفي"⁽⁹⁷⁴⁾.

ف "لا" في الموضع الذي معنا زائدة، أكدت نفي واحتمال كون الذنب الذي يجاوره الشاعر في برد الشتاء أميناً أو مؤتمناً؛ لذا فلتست مع ابن هشام في قوله: "وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو "ما جاءني زيد ولا عمرو" ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل "ما جاءني زيد وعمرو"، احتتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء، فإذا جاء بلا صار الكلام نصاً في المعنى الأول"⁽⁹⁷⁵⁾. فلتست أدري لم حكم ابن هشام بعدم زيادتها، فالواو قد جعلت الاسميين-زيد وعمرو، وأمين ومؤتمن في قول الأعشى السابق-مشتركين في النفي، شأنها في ذلك شأن اشتراكهما في الإثبات، نحو: جاءني زيد وعمرو، وبناء على ذلك فلا حاجة لـ (لا) النافية، فإذا وجدت في التركيب على نحو ما نحن بصدد، فالأولى الحكم بزيادتها، وذلك لتأكيد النفي المرتبط بالتركيب⁽⁹⁷⁶⁾.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن زيادة لا المسبوقة بأن المصدرية، نشير إلى أن "لا" الزائدة بعد الواو المسبوقة بالنفي بلا كانت أكثر تردداً في شعر الأعشى من أي نفي سبقها، حيث ورد ذلك في سبعة عشر موضعاً⁽⁹⁷⁷⁾، وكانت "لا" النافية السابقة لـ"لا" الزائدة واجبة

التكرار في ستة عشر موضعاً⁽⁹⁷⁸⁾ لمجيء ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة، ولم تعمل فيها⁽⁹⁷⁹⁾، ومجينة فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً⁽⁹⁸⁰⁾ ومجينه مفرداً، سواء أكان خبراً أم صفة⁽⁹⁸¹⁾، أم حالاً⁽⁹⁸²⁾.

ب- "لا" زائدة بعد "أن" المصدرية :

تزداد "لا" بعد "أن" المصدرية الناصبة للفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَلْمَأَ يَلْمَأَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾⁽⁹⁸³⁾، أي: لأن يعلم⁽⁹⁸⁴⁾، وقد جاء هذا النمط من زيادتها في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله⁽⁹⁸⁵⁾ :

⁽⁹⁷⁴⁾ المقتضب 134،135/2. ويُنظر: العين 349/8 باب اللفيف من اللام.

⁽⁹⁷⁵⁾ مغنى اللبيب ص 322 .

⁽⁹⁷⁶⁾ يُنظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، ص 17-171 .

⁽⁹⁷⁷⁾ الديوان، نحو 41/329، 16/285، 9/65، 259/61، 113/36، 61/57، 26/415، 15/385

⁽⁹⁷⁸⁾ يُنظر: مغنى اللبيب 319-322 حول وجوب تكرار لا النافية للجنس.

⁽⁹⁷⁹⁾ الديوان 1/24، 317/165

⁽⁹⁸⁰⁾ السابق 16/285 .

⁽⁹⁸¹⁾ السابق 17/329، 9/261، 41/259، 65/157، 3/71، 113/61، 1.5/61

26/415، 15/41، 385

⁽⁹⁸²⁾ السابق 31/36، 2.7/57

وَمَا بِهَا أَنْ لَا تَكُو * * نَ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى يَسَارَةٍ

*

إِلَّا هَوَانِكَ إِذْ رَأَتْ * * مِنْ دُونَهَا بَاباً وَدَارَهُ (986)

*

فالحرف "لا" في قوله: (أن لا تكون) زائد بعد "أن" الناصبة للفعل، والمعنى: وما بها أن تكون من الثواب على يساره، حيث إن الشاعر يتحدث في سياق هجائه لشيبان بن شهاب الجحدرى مقدماً لقصيدته بمقدمة طويلة، يتغنى فيها بصاحبته (غفارة) وبذكرات شبابه، فيقول مخاطباً نفسه: وما منعها أن تسخو فتثيبك على حبك، وقد استطار إلا أن أمرك كان هيئاً عليها، وقد حال من دونها الباب واحتوتها الدار، فالحرف "لا" زائد هنا لتوكيد النفي الذي تضمنه الفعل "تكون"، وقد أفصح صاحب الكشاف عن هذا الغرض الدلالي لزيادة "لا" فقال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾⁽⁹⁸⁷⁾: فلا زائدة توكيداً للنفي المعنوي الذي تضمنه (منعك) بدليل الآية الأخرى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾⁽⁹⁸⁸⁾، فإن قلت ما فائدة زيادتها؟

قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه، وتحقيقه، كأنه قيل... ما منعك أن تحقق السجود، وتلزمه نفسك إذ أمرتك؛ لأن أمرى لك بالسجود أوجبه عليك إيجاباً، وحثمه عليك حتماً لا بد لك منه⁽⁹⁸⁹⁾، ويقول الزركشى: "وقد ترد "لا" زائدة تقوية للكلام، نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا، أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾، وتوضيحه الآية الأخرى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾⁽⁹⁹⁰⁾.

خامساً: زيادة "ما" كافة وغير كافة :

تراد "ما" في اللغة العربية نثراً وشعراً، فلا تكون حشواً خالية من أي معنى، وإلا كان الاستغناء عنها أفضل، أي أنها تتسلخ عن معانيها الوضعية، فلا تكون مستعملة في شيء منها، وإنما يؤتى بها لتأكيد معنى مستفاد من غيرها مما وقع في التركيب نفسه.

ومعلومٌ أن "ما" لها معان كثيرة، فتكون استنهامية واسماً موصولاً، وموصولاً حرفياً "مصدرية"، وشرطية، وناقية، وهذه أهم معانيها وأشهرها، فإذا وردت في تركيب مجردة عن معانيها كلها، وكان لا يمكن أن تكون مستعملة في شيء منها على أن يكون جزءاً أساسياً من المعنى المراد من التركيب، فإنها تكون مزيدة⁽⁹⁹¹⁾.

(983) سورة الحديد، الآية 29 .

(984) الكتاب 222/4، ويُنظر: الجمل في النحو للخليل ص 301 – 302

(985) الديوان 18، 19/2.5، ويُنظر أيضاً: 18/187، 4/19، 379/231

(986) اليساره: السهولة والغنى، الدارة: الأرض السهلة تحيط بها الجبال.

(987) سورة الأعراف، الآية 12، ويُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 374/1 حيث يرفض

زيادة لا في هذه الآية، ويجعلها ناقية، والتأويل عنده: ما منعك من السجود، فأحوجك أن لا

تسجد، فترك ذكر أحوجك استغناء بمعرفة السامعين، والراجح زيادتها مؤكدة للنفي قبلها.

وَيُنظر معاني القرآن للفراء 374/1، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 165 .

(988) سورة ص، الآية 75 .

(989) الكشاف 68/2، ويُنظر: الجمل في النحو للخليل ص 301 – 302 ، والفراء: معاني

القرآن 374/1 والإهمال "دراسة تفصيلية نحوية ص 65 .

(990) الزركشى: معنى لا إله إلا الله ص 78-79، تحقيق علي محيى الدين على القره داغى،

ط 1، دار بوسلامه للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 1984، ويُنظر: مغنى اللبيب ص 327 .

وزيادتها تكون كافة- إما عن عمل الرفع أو كافة عن عمل النصب والرفع أو كافة عن عمل الجر- وغير كافة، وهي نوعان، عوض وغير عوض⁽⁹⁹²⁾، وفيما يلي عرض لأنماط زيادتها في شعر الأعشى على النحو التالي :

[1] زيادة "ما" كافة :

تأتي "ما" زائدة كافة على ثلاثة أنواع :

أحدها: الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، كثر، طال، وعلة ذلك شبهة برب، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها كقوله:

قَلَّمَا يَبْرُخُ اللَّيْبُ إِلَى مَا * * * يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

*

وقد ورد هذا النوع من زيادة (ما) في شعر الأعشى في موضعين بعد الفعل طال، نحو قوله⁽⁹⁹³⁾ :

فَاصْبِرْ فَإِنَّكَ طَالَمَا * * * أَعْمَلْتَ نَفْسَكَ فِي الْخَسَارَةِ⁽⁹⁹⁴⁾

*

فـ "ما" في قوله "طالما" انسلخت عن معانيها الوضعية، وليست مستعملة في شيء منها، إنما أتت بها لتأكيد المعنى المستفاد من الفعل طال، حيث إن الشاعر في سياق هجائه لشيبان بن شهاب الجحدي، ثم يقدم لقصيدته بمقدمة طويلة، يتغنى فيها بصاحبته (عفار) ويذكريات شبابه، فيقول لنفسه: فاصبر فإنك طالما-أي كثيراً ما- أفنيت عمرك في الخسارة، ويضاف إلى ذلك أن زيادة (ما) جعلت الفعل (طال) مستغنياً عن الفاعل، وأوجبت دخوله على جملة فعلية.

⁽⁹⁹¹⁾ د. عبدالرحمن تاج: القول في "ما" الزائدة، ص 23، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة 1975، ويُنظر: الجني الداني ص 322-331، وحول التفصيل في زيادة "ما" يُنظر أيضاً: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 129-153 .
⁽⁹⁹²⁾ يُنظر: شرح المفصل 131/8-136، مغنى اللبيب ص 4.3-414، خزانة الأدب 582/9.

⁽⁹⁹³⁾ مغنى اللبيب ص 4.8-41.. والبيت من الخفيف، فأما قول المرار بن سعيد الفقعسي :
(الطويل)

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال سيبويه ضرورة، فقل وجه الضرورة أن حقاها أن يليها الفعل صريحا. والشاعر أولاها فعلا مقدرًا، وأن "وصال" مرتفع بيدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور، وقيل وجهها أنه قدم الفاعل. ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر. وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله: ... فهلا نفس ليلي شفيعها، وزعم المبرد أن "ما" زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن "ما" مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة. يُنظر: مغنى اللبيب 4.3، 4.4، الكتاب 3/1، 115/31، الخصائص 1/169 .

⁽⁹⁹⁴⁾ الديوان 21/2.5، وانظر 3/3.1 .

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بياناً وأخواتها. وقد ورد هذا النمط عند الأعشى في تسعة عشر موضعاً، منها أربعة مواضع مع (إنَّ) (995)، والباقي مع (كأنَّ)، نحو قوله (996):

مَا بَيْنَ عَانَةَ وَالْفُرَاتِ كَأَنَّمَا * * حَشَّ الْغَوَاةَ بِهَا حَرِيْقًا مَوْقَدًا

*

ف(ما) في قوله: "كأنما حش الغواة" زائدة كفت "كأنَّ" عن العمل وهيئتها للدخول على الفعل، والذي يدل على أنها زائدة، كفت كأن، أنها ليست لمعنى من معانيها الأصلية، بل أنت لمجرد تأكيد المعنى المستفاد من التركيب، وهو أن الشاعر في سياق حديثه لكسرى حين أراد منهم رهائن، قائلاً له: "ولنفاتلك على ما تشاء وتختار، ولنبعثها على المتمردين الطغاة حرباً لا تهدأ بين (عانة) و(الفرات)، كأنها النار المستعرة، يمدّها الغواة بالحطب والأخشاب" (997).

والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف هي رب، والكاف والباء محدثة معها معنى التقليل، كقوله:

فَلَيْنَ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا * * لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ حَطِيبُ

*

وكذلك مع "من" ... وأما الظروف، فأحدها بعد... والثاني بين... والثالث والرابع حيث، وإذ (998).

فأما عن ورود "ما" زائدة كافة عن عمل الجر في شعر الأعشى، فقد وردت في أربعة مواضع، أحدها بعد حرف الجر "من" والثاني بعد الباء والثالث والرابع بعد الظرف "بعد"، فأما شاهدها مع الحرف، فقوله (999):

فَقَبْلَكَ مَا أَوْفَى الرَّقَادُ لِحَارِهِ * * فَأَنْجَاهُ مِمَّا كَانَ يَخْشَى وَيَرْهَبُ

*

فالحرف "ما" في قوله: (فأنجاه مما كان يخشى) زائد كاف، حيث كفت (ما) حرف الجر (من) عن مباشرة عمله، فجاءت منسلخة عن معانيها الأصلية مؤدية للتوكيد للمعنى المستفاد من التركيب، أي تأكيد قول الشاعر للحارث بن وعله في سياق هجائه له: "أتفاخر مزهوا بوفائك مرة للجار؟ إنَّ هذا لشيء عجاب! فلقد وفي (الرقاد) قبلك لجاره، فأنجاه مما كان يخشى ويهاب" (1000).
وأما شاهدها مع الباء فقوله (1001):

(995) يُنْظَرُ: السابق: 2.1/129، 277/21، 287/21، 7/27، ويُنْظَرُ

الكتاب 4/2، 418، 221/138، والمقتضب 51/1.

(996) السابق: 31/281

وانظر 7.115/1، 129/22، 6.173/6، 16.177/16، 38.179/38، 53.6، 8.27/193،

15/253، 271.281/27، 32.4.3/32، 8.415/6، 13.6، وقوله حَشَّ: حش

النار، أي أطعمها الحطب، ويُنْظَرُ: شرح القصائد التسع المشهورات 71/2.

(997) السابق ص 28. حيث الشرح.

(998) يُنْظَرُ: مغنى اللبيب ص 4.9-41. وخزانة الأدب 582/9، والبيت من الخفيف.

(999) الديوان 18/253، والرقاد هو عمرو بن عبدالله بن جعدة بن كعب.

(1000) السابق ص 252 حيث الشرح.

عَلَى أَنَّهَا إِذْ رَأَتْنِي أَقَا * * * دُ قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا

*

فقوله: (قالت بما قد أراه بصيرا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها :

فعل+فاعل+حرف جر+ما الكافة+مفعول به (جملة فعلية خبرية مؤكدة بقد)

والبنية الأساسية: قالت قد أراه بصيرا، فالملحوظ أن "ما" زائدة كافة للباء عن عمل الجر، مما أهلها للدخول على الجملة الفعلية محدثة معها معنى التعليل، أي تعليل رؤية صاحبة الأعشى له بصيرا حين رآته في يد قائده، وقد أصيب في بصره بعد غيبة وانقطاع، بالإضافة إلى تأكيد هذا المعنى⁽¹⁰⁰²⁾.

وأما شاهدها مع الظرف، فقوله⁽¹⁰⁰³⁾ :

تَلَا فَاهُمَا بِشْرُ مِنْ الْمَوْتِ بَعْدَمَا * * * جَرَتْ لَهُمَا طَيْرُ النُّحُوسِ بِأَشَامٍ

*

فالـحرف (ما) في قوله: (بَعْدَمَا جَرَتْ) زائد كاف أيضا، منسلخ عن معانيه الأصلية بعد الظرف "بعد"، مؤدٍ لتوكيد المعنى المستفاد من التركيب، حيث إن الشاعر في سياق هجائه عمير بن عبيدالله بن المنذر بن عبدان معدداً فضل قومه على بني سعد بن قيس، فيقول: "ونحن الذين فكنا سيديكم، فأطلقناهما بعد أن أسلمتموهما للعدو. أنقذهما "بشر" من الموت، بعدما أصابهما النحس وأدركهما الشؤم"⁽¹⁰⁰⁴⁾ أضف إلى ذلك استقامة وزن الطويل بهذه الزيادة، فلو لم يُزد الشاعر (ما) لجاءت العروض على وزن (فَعُول)، وهو ما لم يرد بهذا البحر.

[2] زيادة "ما" غير كافة :

تُرَاؤُ "ما" زائدة غير كافة على ضربين عوض وغير عوض⁽¹⁰⁰⁵⁾. ولما استقرت شعر الأعشى لم أعتز على زيادتها عوضاً، فكان ورودها زائدة غير كافة يندرج تحت ضرب غير العوض، وذلك على النحو التالي :

(أ) "ما" بين العامل والمعمول :

وردت "ما" زائدة بين العامل والمعمول في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله⁽¹⁰⁰⁶⁾ :

(1001) السابق 24/145 .

(1002) رغم أن ابن هشام قال إنها تفيد التعليل، فإن ابن جني يرى أنها هنا بمعنى البدل، فقوله:

بما قد أراه بصيراً، أي الضعف المشاهد الآن وسوء البصر بدل ما قد مضى من القوة وصحة البصر. يُنظر الخصائص 175/2 وهامش 5 للمحقق.

(1003) الديوان 59/177 ويُنظر أيضاً: 22/333 .

(1004) السابق ص 176 .

(1005) يُنظر: معنى اللبيب ص 41-414 .

(1006) الديوان 25/327، وانظر 1.9/1.7، 197/22، 57/34، وشرح المفصل 37/4،

وخزانة الأدب 351/8 في تعليقه على قول الأعشى:

إِذَا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالُ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفِي وَنَنْتَعِلُ،

وشرح القصائد التسع 71/2، 7.1 .

تَنَائِي وَتَدْنُو كُلِّ ذَلِكَ مَا * * شَتَّى فَلَا تُعْطَى وَلَا تَبْخَلْ

*

فقوله: (كُلُّ ذَلِكَ مَا شَتَّى) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ+مضاف إليه+ما+خبر

والبنية الأساسية هي :

كُلُّ ذَلِكَ شَتَّى

مبتدأ+مضاف إليه+خبر

ومن خلال البنيتين تظهر زيادة (ما) لتوكيد المعنى المستفاد من التركيب، أي تأكيد أنَّ صاحبة الشاعر في تَقَلُّبٍ دائمٍ، فهي تصدُّ تارةً وتُقبَلُ أخرى، وتترك المحب بين اليأس والرجاء، لا هي تعطي فيرضى، ولا هي تبخل فيستريح.

(ب): "ما" بعد "إن" المخففة من الثقيلة :

وردت (ما) زائدة بعد (إن) المخففة من الثقيلة في شعر الأعشى في خمسة مواضع، نحو قوله⁽¹⁰⁰⁷⁾ :

وَأَقْرَرْتُ عَيْنِي مِنَ الْغَانِيَا * * تِ إِمَّا نِكَاحًا وَإِمَّا أَرْنُ (1008)

*

فالبنية الأساسية لقوله: (إِذَا نِكَاحًا وَإِمَّا أَرْنُ) هي: إن نكاحاً وإن أرن، أي أن (ما) زائدة بعد (إن) المخففة من الثقيلة لتأكيد المعنى المستفاد من التركيب، أي توكيد قول الأعشى إن ممدوحه قيس بن معد يكرب الكندي قد أمتع نفسه من الغانيات بين زوج وخليط مرتكباً للزنى، أضف إلى ذلك أن هذه الزيادة قد أسهمت في استقامة وزن المتقارب وصحة كلمة القافية في مكانها.

ج: (ما) بعد أدوات الشرط :

تزداد (ما) بعد أدوات الشرط، سواء أكانت جازمة أم غير جازمة، ولما استقرت شعر الأعشى بديوانه وجدتها زائدة بعد الجازم في أربعة مواضع، منها موضعان بعد "إن"⁽¹⁰⁰⁹⁾ وموضعان بعد "متى"⁽¹⁰¹⁰⁾، نحو قوله⁽¹⁰¹¹⁾ :

⁽¹⁰⁰⁷⁾ السابق 16/67 ويُنظر أيضاً 95/95، 13/3 .

⁽¹⁰⁰⁸⁾ أرن: من الزنى والأصل أرنى نسبة إلى الزنا، أي يكون خليلاً، والمعنى أنه أمتع نفسه من الغانيات، سواء أكان زوجاً أم خليلاً مرتكباً للزنى.

فَإِمَّا تَرِينِي عَلَى آلَةٍ * * قَلَيْتُ الصَّبِيَّ وَهَجَرْتُ التَّجَارَا

*

فَقَدْ أَخْرَجَ الْكَاعِبَ الْمُسْتَرَا * * ةً مِنْ خِدْرِهَا وَأَشْيَعُ الْقَمَارَا (1012)

*

فقوله: (فَإِمَّا تَرِينِي... فَقَدْ أَخْرَجَ الْكَاعِبَ) جملةٌ فعليةٌ شرطيةٌ، جاءت فيها "ما" زائدة بعد أداة الشرط الجازمة "إن" - مثل قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ (1013) - وذلك لتوكيد قول الشاعر لصاحبه متحسراً: "إن ترينى على ما أنا فيه من شدة، قد قليت الصبي وهجرت الحوانيت، فلقد أدبت للشباب حقه... فقد كنت أستبى الحسان، فأخرج الكاعب المختارة من خدرها، وكنت أهلك المال في الميسر وأشيع القمار حيث حللت" (1014)، أي توكيد معنى الشرط، ويفصح ابن يعيش عن هذا الأمر في قوله: "قد تزد ما مع إن الشرطية مؤكدة، نحو قولك: إما تأتني آتك، والأصل: إن تأتني آتك، زيدت ما على إن لتأكيد معنى الجزاء" (1015).

والجدير بالملاحظة أن (إن) الشرطية عندما أكدت بما لم يؤكد فعل الشرط بالنون، لكي يناسب المعنى (1016)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّطُكُمُ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ (1017)، وكان عدم التوكيد في الموضع الذي معنا والموضع الآخر أيضاً، وقد يكون ذلك للحفاظ على الوزن الشعري، كما تجدر الإشارة إلى أنه بتتبع شواهد الأعشى في بطون الكتب وجدت له بيتاً اختلفت روايته عن الديوان، وهذه الرواية تشير إلى زيادة (ما) أيضاً بعد إن الشرطية، فقد ورد قوله (1018) :

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٍ * * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَلْوَىٰ بِهَا

*

(1009) الديوان 15/95، ويُنظر خزانة الأدب 351/8.

(1010) السابق 13/185، 36/243.

(1011) السابق 1/95.

(1012) الآلة: الشدة، قليت: كرهت، التجارا: يقصد تجار الخمر، المستراه: المختارة حسناً

وجملاً.

(1013) سورة الأنفال، الآية 58.

(1014) الديوان ص 94 حيث الشرح.

(1015) شرح المفصل 5/9.

(1016) يُنظر: الكتاب 3/514-515، والعكبرى: التبيان 3/638. وشرح الكافية 4/488.

(1017) سورة الأنفال، الآية 57.

(1018) الديوان 3/221.

وفي بطون الكتب برواية مختلفة أيضًا وهي (1019) :

فَأَمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَتُّهُ * * * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

*

وهو الأمر الذي يمكن القول من خلاله إن اختلاف الرواية قد يكون له أثر في القول بالزيادة من عدمها على نحو ما سبق.

وأما عن زيادة (ما) بعد شرط غير جازم، فقد ورد ذلك في شعر الأعشى في ستة وسبعين موضعاً، نحو قوله (1020) :

وَإِذَا مَا الضَّلَالُ خِيفَ وَكَانَ أَدُ * * * وَرَدُّ خِمْسًا يَرْجُوْنَهُ عَن لِيَالِ

*

وَاسْتَحْتِ الْمُعَيَّرُونَ مِنَ الْقَوُ * * * م وَكَانَ النَّطَافُ مَا فِي الْعَزَالِي

*

مَرَحَتْ حُرَّةٌ كَقَنْطَرَةِ الرُّو * * * مِي تَقْرِي الْهَجِيرَ بِالْإِرْقَالِ

*

فقوله: (وإذا ما الضلال خيف... مرحت حرة) جملةٌ شرطيةٌ نمطها :

أداة شرط+جملة اسمية+جملة فعلية، وصورة هذا النمط :

إذا ما + جملة اسمية "خيرها جملة فعلية"+جملة فعلية "ذات فعل لازم"، والبنية الأساسية هي: إذا الضلال خيف... مرحت حرة. ومن خلال هذا الأصل يتضح أن "ما" زائدة بعد إذا، وفي هذا الأمر يقول ابن يعيش: "فإن "ما" معها زائدة؛ لأن الحكم بعد دخول ما على ما كان قبل، وذلك أنه لا يجازى بها إلا في ضرورة شاعر. هذا مذهب أهل البصرة؛ وذلك لأنها لوقت معلوم، والذاكر لها كالمعترف بأنها كائنة، لا محالة، وأصل الجزاء أن لا يكون معلوماً، وقد جوزى بهما في الشعر، نحو قول الفرزدق :

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ * * * وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلُ السَّيْفَ

يَضْرِبُ

*

(1019) يُنظر: على سبيل المثال: الكتاب 46/2، شرح المفصل 9/5، 6، 41/95، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص 114، ووصف المباني 316، ومعاني الحروف للرماني ص 131، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 14 .

(1020) الديوان 23/55 ويُنظر أيضاً

3/69، 191/135، 249/22، 3.3/12، 423/35، 16/29، والخمس: ورود الماء

بعد خمسة أيام، المغيرون: الذين يُعَيَّرُونَ الراحلة بعد تعبها، والنطاف: جمع نطفة، وهي ما تبقى في أسفل الآنية من الماء، العزالي: القرب، قنطرة الرومي: برج من بناء الروم، الهجير: الأرض الملتهبة، الإرقال: ضرب من عدو الإبل.

وهو قليل، قال سيبويه: والجيد ما قال كعب بن زهير :

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا * * * مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا
مَدَّعُورًا⁽¹⁰²¹⁾ *

ونشير إلى أن الهدف من وراء زيادة "ما" بعد إذا هو "إفادة توكيد معنى الشرط، والمعنى العام في كل شرط هو ربط جواب الشرط ربطاً؛ يفيد ترتيب الجواب على ذلك الفعل، فإذا زيدت "ما" على أداة الشرط، فإنها تفيد توكيد ذلك الربط وتقوية ذلك الترتيب"⁽¹⁰²²⁾، بالإضافة إلى إفادة "أن جواب إذا" وشرطها يقعان في زمنين متجاورين حتى كأنهما مقترنان في زمن واحد"⁽¹⁰²³⁾.

أي أن الشاعر بزيادته لـ "ما" بعد "إذا" في هذا الشاهد، أراد توكيد معنى الشرط، وهو أن نشاط هذه الناقة الحرة الضخمة مترتب على الخوف من الضلال، واشتداد الحال بالمسافرين، بالإضافة إلى وقوع الجواب والشرط في زمنين متجاورين، فمجرد الخوف من الضلال يلاحقه في الزمن نشاط هذه الناقة الحرة الضخمة، ويظهر ذلك من شرح الدكتور محمد حسين، حيث يقول: "إن الشاعر يقول: وإذا خيف الضلال، واشتد بالمسافرين الحال، لا يرجون الوصول للماء قبل خمس من الليال، فراحوا يستحثون الذي يستبدل راحلته المتعبة، وقد نفذ الماء، فلم يبق منه إلا الأوشال، نشطت هذه الناقة الحرة الضخمة، وكأنها قنطرة من قناطر الروم، تفرى الأرض الملتهبة فرياً بالإرقال"⁽¹⁰²⁴⁾.

ووقوع الجواب والشرط في زمنين متجاورين في قول الأعشى السابق-أي مجرد الخوف من الضلال يلاحقه في الزمن نشاط هذه الناقة الحرة الضخمة-ليس شيئاً مستغرباً؛ أي أن اللجوء إلى الناقة ليس شيئاً مستغرباً، "فالناقة هي التي يتسع رحابها لهؤلاء المهمومين المجهدين، فهي "الناقة الأم"- على حد تعبير أستاذنا الدكتور مصطفى ناصف- التي تقسح صدرها لأبنائها المتعبين من رحلة الحياة الشاقة، فتمنحهم السكنية والأمن والسلام، ولعل هذا هو السر في أن الشعراء القدماء جميعاً، كانوا يلجأون إلى الناقة عند احتضار الهم وإرادة تسليته، والاستعانة عليه، والتلهي عنه، وقد وُصِفَت الناقة بأنها "أم رئال"، ودائماً توصف بالقوة والضعامة والعظمة كالبنيان الشامخ الذي يسع الجميع"⁽¹⁰²⁵⁾.

وبناءً على ما سبق من زيادة "ما"، سواءً أكانت مع أدوات الشرط الجازمة أم مع أدوات الشرط غير الجازمة فإنها قد أكدت الربط بين جملة الشرط والجواب، مؤدية وظيفة دلالية واضحة ومناسبة لدلالة التركيب الأساسية، فهي تفيد معنى الشرط من حيث الربط والترتيب؛ لأنها تُلَمِّح إلى أحد معانيها الأصلية، وهي إفادتها الشرط، ومن هنا فقد تحققت المناسبة الدلالية بين الزائد، وما زيد فيه- على نحو ما سبق- حيث روعى أنها في الأصل قد تستعمل شرطاً، وبذلك تكون قد انسلخت عن معنى الشرط أصالة؛ لأنها أفادت توكيد هذا الشرط وتقويته، وهذا التوكيد ليس من قبيل التوكيد اللفظي أو التوكيد بالتكرير⁽¹⁰²⁶⁾.

(1021) شرح المفصل 134/8 ، والبيت الأول من الطويل والثاني من الخفيف.

(1022) القول في "ما" الزائدة ص 24 .

(1023) على النجدي ناصف: من أسرار الزيادة في القرآن الكريم ص 6.، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الحادي والأربعين، 1978 .

(1024) الديوان ص 54 .

(1025) اللغة وبناء الشعر ص 1.9 .

(1026) يُنظر : ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 138، حيث أوافق على هذا الرأي المخالف لرأي مالك يوسف المطلبي في كتابه "في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ص 243"، والذي يرى فيه أن هذا التوكيد من قبيل التوكيد اللفظي.

تُرَادُ "ما" بين الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (1027) - وإن كان الدكتور عبدالرحمن تاج يرى عدم زيادتها في هذه الآية (1028) - فيعود الجار إلى ما بعد (ما)، "وعمله فيه دليل على أنها ملغاة زائدة والمعنى... فبرحمة من الله، إذ لا يسوغ حملها على ظاهر النفي، إذ يصير المعنى إنك لنت لهم برحمة من الله" (1029). وإذا كان الدكتور تاج لا يرى زيادتها هنا، وإذا كان قول ابن يعيش السابق يرى فيه زيادتها، فإن ابن القيم الجوزية "يرى أن "ما" الزائدة عند النحاة ليست زائدة في السياق القرآني، وإنما لها معنى تدل عليه، ولا يصح الكلام إلا به، فهناك فرق بين قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ وقوله: "برحمة"، وكذلك من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ وقولك: فبنقضهم، وما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم، ويخلص من ذلك إلى تقرير أنه ليس في القرآن حرف زائد، وإنما كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب" (1030).

فالواضح أنها زائدة، وهذا قول أكثر النحاة (1031)، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤيد أحد الباحثين في رؤيته بزيادة ما في الآيتين السابقتين لإفادة التنبيه، أي للتنبيه السامع، وتمسك القارئ أن يعبر من الجار إلى المجرور مباشرة، ويتوقف عند ذلك المجرور الذي يترتب عليه معنى بعده، وهذا المعنى هو نتيجة لهذا المجرور، ففي الآية ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ نجد أن اللين مترتب عن الرحمة، التي لان بها جانبه عَلَيْهِ السَّلَامُ. وكذلك نجد أن اللعن الذي حل ببني إسرائيل مترتب عن نقضهم للميثاق (1032). وإذا كان ذلك كذلك، فإن "ما" وردت زائدة في شعر الأعشى متخذة هذا النمط في موضعين، نحو قوله (1033) :

إِلَىٰ مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ * * * وَإِنَّ لِمَا كَلِّ شَيْءٍ قَرَارًا

*

فقوله: (وَإِنَّ لِمَا كَلِّ شَيْءٍ قَرَارًا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بيان، صورة نمطها: إن+خبر مقدم "حرف جر+ما الزائدة+اسم مجرور"+ مضاف إليه+مبتدأ مؤخر، والبنية الأساسية هي: إن قراراً لكل شيء. ومعنى ذلك أن "ما" زائدة بعد حرف الجر "اللام"، وذلك لتوكيد المعنى المستفاد من غيرها مما دُكِرَ في التركيب، أي توكيد صُحْبَةِ الشاعر لممدوحه قيس بن معد يكرب في بعض غاراته ورجوع الملوك إلى صاحبه قيس بعد فك أسره، واستقراره بعد الاضطراب، وأن لكل نبأ مستقراً (1034)، وتنبيه السامع وتمسك القارئ أن يعبر من الجار إلى المجرور مباشرة، ولكن عليه أن يتوقف عند المجرور (كل شيء)، الذي يترتب عليه معنى بعده، وهو أن كل شيء لا بد له من مستقر.

وتجدد الإشارة إلى أن مواضع زيادة "ما" في جميع أنماطها السالفة الذكر قد أسهمت في توافق النظام النحوي مع النسخ الشعري، فاستقام الوزن، وصحت القافية على نحو ما أراد الأعشى، ففي البيت الذي معنا إذا قال الشاعر: (وإن لكل) لتحولت التفعيلة الثانية (فعلولن) إلى (فعو) بحذف السبب الخفيف، والحذف علة نقص، وهو يقع أصالة في العروض والضرب.

(1027) سورة آل عمران، الآية 159، ويُنظر: المقتضب 48/1 .

(1028) القول في "ما" الزائدة ص 27-29 .

(1029) شرح المفصل 134/8 .

(1030) د. طاهر حموده: ابن قيم الجوزية "جهوده في الدرس اللغوي ص 124، دار الجامعات

المصرية، الإسكندرية 1976، ويُنظر بدائع الفوائد 152/2 .

(1031) يُنظر: الكتاب 221/4، والمقتضب 186/1، الألوسى: روح المعاني 6/4، 8/1.5،

ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 127/2 .

(1032) ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 13 .

(1033) الديوان 51/1.1 ويُنظر أيضاً 3/85 .

(1034) يُنظر: السابق ص 155 حيث الشرح.

سادساً: زيادة الكاف :

ترد الكاف زائدة في التركيب النحوي للتوكيد، نحو توكيد النفي أو توكيد الاستثناء، وغير ذلك، فمن ورودها لتوكيد النفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (1035)، والتقدير: ليس شيء مثله، "إذ لو لم تُقَدَّرْ زائدة صار المعنى ليس شيء مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيد لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة تانياً، قاله ابن جنى، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا "مثلك لا يفعل كذا"، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد مثل، كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ (1036)، قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير أ.هـ. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت (1037). وبناءً على ذلك فالكاف ترد زائدة في لغتنا، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضع واحد في سياق الاستثناء في قوله (1038):

الْيَتُّ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا * * * رُهْنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

*

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً * * * نَعَشُ وَيَرْهَنَكَ السِّمَّاكَ الْفَرْقَدَا

*

إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ * * * وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيَشْهَدَا

*

فقوله: (لا نعطيه من أبنائنا رهناً... إلا كخارجة) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، فعلها متعدٍ إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، صورة نمطها :

لا+فعل+فاعل مستتر+مفعول به أول+ جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به ثان+حرف استثناء+حرف زائد+مستثنى.

والبنية الأساسية: لا نعطيه من أبنائنا رهناً إلا خارجة، أي أن الكاف زائدة بين حرف الاستثناء والمستثنى "خارجة" الذي استثنى من قوله "لا نعطيه من أبنائنا" وذلك لتوكيد الاستثناء، أي تأكيد استثناء أمر خارجة من عدم الاستجابة لكسرى في تقديم الرهائن من أبنائهم حين أراد منهم رهائن.

وتحريف المعنى: "أليت أن لا نجيبه إلى ما يسألنا من تقديم رهائن من أبنائنا، لنعرضهم للتلذذ كالذين أتلفهم وأذاهم من قبل حتى ترهنه نجوم (نعش) أبناءها، أو يرهنه (السِّمَّاك) (الفرقد) إلا ما سبق من أمر (خارجة) الذي يكلف نفسه أن يحضر حين أُغيب" (1039).

(1035) سورة الشورى، الآية 11 .

(1036) سورة البقرة، الآية 137 .

(1037) معنى اللبيب ص 237، ويُنظر: الأصول في النحو 1/294، والجنى الدانى ص 9،.

وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص 126-129 .

(1038) الديوان 281/25-27 .

(1039) السابق ص 28. حيث الشرح، ويُنظر: في زيادة الكاف الكتاب 1/368،

المقتضب 4/418، والأصول في النحو 1/294، وسر صناعة الإعراب 1/3.2 .

وبالإضافة إلى توكيدها معنى الاستثناء، فإن هذه الزيادة قد أسهمت في استقامة وزن الكامل، ومن ثم استقرار القافية وتصحيحها.

سمات الزيادة في شعر الأعشى "تعليق ومناقشة" :

إذا أردنا أن نتحدث عن سمات الزيادة في شعر الأعشى سواء أكانت زيادة في الأفعال أم في الحروف، فإن ذلك يكمن في النقاط التالية :

لقد اتسمت مواضع الزيادة في شعر الأعشى بأن الزائد قد جاء لمعنى، وليس دخوله كخروجه؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وأن ما زيد من كلمات في شعره قد أفاد معنى زائداً على ما يُستفاد من التراكيب لو كانت مجردة من تلك الكلمات. أضف إلى ذلك أن هذه الزيادة كانت مشعرة بمعنى يناسب معنى ما زيدت لتوكيده.

وبناءً على ما سبق من إفادة الكلمة الزائدة معنى زائداً على ما يستفاد من التركيب لو كان مجرداً من تلك الكلمة، فإنه لا يصح أن نعد "كل كلمة تقيّد توكيد المعنى المستفاد من غيرها تكون زائدة، فإن كلمات كثيرة لا يراد بها شيء غير التوكيد، ولا يمكن اعتبارها زائدة، وذلك مثل إنَّ الناسخة، فإنها وضعت لتوكيد الحكم المستفاد من اسمها وخبرها؛ ولذلك سُميت حرف توكيد، ومثلها لام الابتداء، فإنها لتقوية الحكم المستفاد من جملتها، وكذلك ألفاظ

التوكيد المعروفة في النحو في باب التوكيد، ولا شيء من ذلك كله يمكن أن يقال إنه زائد... فالكلمة التي تقيّد التوكيد تعتبر زائدة إذا كان لها في اللغة معنى أصلي غير التوكيد قد سلّخت عنه وأصبحت لا تقيّد-في مقام الزيادة- إلا توكيد المعنى الذي استقيّد من غيرها.

فالتوكيد ليس هو معنى الكلمة الأصلي كما هو الحال في "إنَّ" و"لام الابتداء"، وإنما هو شيء قد أفادته بعد أن جُرِّدَتْ من معناها الأصلي، فالمعنى الأصلي للكلمة لم يصبح من مقومات أصل المعنى المراد من التركيب، بحيث يكون جزءاً من هذا المعنى، فإن أصل المراد من التركيب حاصل، ولو لم تدخل فيه تلك الكلمة، وإذاً يكون معنى انسلاخ الكلمة الزائدة من معناها الأصلي، أنها لا تدخل في التركيب لتؤدى هذا المعنى، على أن يكون جزءاً جوهرياً من المعنى المراد من ذلك التركيب"⁽¹⁰⁴⁰⁾.

وفيما سبق ما يمكن جعله رداً على أحد الباحثين في قوله: "فلماذا لم يضع النحاة (لام الابتداء) وألفاظ التأكيد و(إنَّ) مع حروف الزوائد ما دامت ألفاظ التأكيد وظيفتها التأكيد والحروف الزائدة وظيفتها التأكيد"⁽¹⁰⁴¹⁾. وكذلك رداً على الرضى في شرحه للكافية، حيث يقول: "قيل: إنما سُميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُدْ شَيْئاً لَمَّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إنَّ) و(لام الابتداء) وألفاظ التأكيد اسماً كانت أولاً زوائد ولم يقولوا به"⁽¹⁰⁴²⁾.

ويمكن القول أيضاً: إن النحاة لم يضعوا (لام الابتداء) وألفاظ التأكيد و(إنَّ) مع حروف الزوائد ما دامت ألفاظ التأكيد وظيفتها التأكيد والحروف الزائدة وظيفتها أيضاً التأكيد؛ لأن الكلمة التي تقيّد التوكيد تعتبرها زائدة- على نحو ما سبق- في حالة وجود معنى أصلي لها في اللغة، انسلخت عنه، وأصبحت لا تقيّد في حالة الزيادة إلا توكيد المعنى الذي استقيّد من غيرها، حيث إن التوكيد "ليس هو معنى الكلمة الأصلي كما هو الحال في "إنَّ" و"لام الابتداء"، وإنما هو شيء قد أفادته بعد أن جُرِّدَتْ من معناها الأصلي"⁽¹⁰⁴³⁾؛ لذا لا يمكن اعتبار "إنَّ" و"لام الابتداء" من الحروف الزائدة في التراكيب النحوية.

- (1040) د. عبدالرحمن تاج: حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ص 24، 25 .
(1041) محمد محيي الدين أحمد محمود: قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم ص 231، رسالة ماجستير بآداب القاهرة، 1987 .
(1042) شرح الكافية 4/432-433 .
(1043) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ص 24 .

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور كاظم إبراهيم كاظم قد وقع في الخطأ السابق نفسه، فعد (إِنَّ) مكسورة الهمزة من حروف الزيادة لإفادتها التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ﴾⁽¹⁰⁴⁴⁾، وكذلك لام الابتداء في خبر إن⁽¹⁰⁴⁵⁾، وهو الأمر الذي جعل الدكتور إبراهيم عبدالله رفيده يسبقنا إلى رصد هذا الخطأ ونقده⁽¹⁰⁴⁶⁾.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن ما سبق من القول بأن الزيادة عنصر من عناصر التوكيد في التركيب، وليس كل حرف يفيد التوكيد يعتبر زائداً يدعمه تناول بعض الباحثين للزيادة ضمن أساليب التوكيد في القرآن الكريم⁽¹⁰⁴⁷⁾، وأن قول الدكتور كاظم بزيادة (إِنَّ) و(لام الابتداء) وغير ذلك شبيهه بالتطبيق الحرفي للمنهج التوليدي التحويلي، الذي يختلف مفهوم الزيادة فيه عنه عند العرب⁽¹⁰⁴⁸⁾.

اتَّسَمَتْ الزيادة في الحروف بالترخص في العلامة الإعرابية كما هو الحال في حروف الجر الزائدة من أجل التوكيد وغيره، وهو الأمر الذي يؤكد أن حرف الجر الزائد استعمالٌ عربي لم تجف عنه اللغة بل قبلت به رغبة في تحقيق معنى ما يرنو إليه المبدع⁽¹⁰⁴⁹⁾.

يُضَافُ إلى ذلك أن هذه العناصر الزائدة من الناحية الوزنية والشعرية، وصحت كلمات القافية في مكانها، في توافق النظام النحوي مع البناء الفني، فاستقام الوزن والقافية جزء من إنتاج الدلالة.

(1044) سورة الطلاق، الآية 3 .

(1045) يُنظر: الصلة في القرآن الكريم ص218 وما بعدها.

(1046) يُنظر: أبحاث منقودة ص436-437 .

(1047) يُنظر: عبدالرحمن المطردى: أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ص355-392 ط1،

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته-ليبيا، 1986 .

(1048) لذلك نرى الدكتور خليل عمايره يُعَدُّ (إِنَّ) و(لام الابتداء) من حروف الزيادة في الجملة

العربية تبعاً لمنهج تشومسكي ومدرسته، وهذه النظرة- التي لا نوافق عليها في العربية- جعلت

بعض الباحثين يطلقون على طريقته- المعتمدة على طريقة تشومسكي ومدرسته بعد أن أدخل

عليها تعديلاته- طريقة الدكتور خليل عمايرة المعدلة وساروا عليها في تحليل التراكيب

النحوية في بحوثهم، لذا فإنه من خلال ما سبق نُقِرُّ باختلاف مفهوم الزيادة لدى التوليديين

التحويليين عنه عند العرب، فكل من النحويين بناء حضارى له خصائصه المختلفة. يُنظر: د.

خليل عمايرة: في التحليل اللغوي ص216، ومطاوع محمد العامودي: الجملة الخبرية في

شعر امرئ القيس-دراسة وصفية في ضوء المنهج التوليدي التحويلي ص1.3 وما بعدها،

رسالة دكتوراه بأداب عين شمس؛ إشراف أ.د. رمضان عبدالنواب 1988 .

(1049) يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص35-351، والخطابي: بيان

إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للخطابي والرماني والجرجاني)

ص45،46،47، تحقيق محمد خلف الله، د. زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط2،

1968 .

الفصل الرابع

قضية إعادة الترتيب وعلاقتها

بالدلالة في شعر الأعشى

المبحث الأول

إعادة الترتيب في الجملة الاسمية

إذا أردنا أن نعرض لإعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى، فإنه يمكن القول إن ترتيب الكلمات داخل التراكيب فيما بين طرفي الإسناد ومكملات الجملة على هيئة ما مبعثه إظهار غرض المبدع؛ لأن هذه الألفاظ عنوان المعاني التي أرادها. يتضح ذلك من قول ابن جنى: "وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتُهدبها وتراعيا وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها. فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها إلى إظهار أغراضها ومراميتها أصلحها ورتبها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب"⁽¹⁰⁵⁰⁾. ولما كان موضوع هذا المبحث إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، فإن الحديث سينقسم إلى إعادة الترتيب بين عنصرى الجملة الاسمية غير المنسوخة ثم إعادة الترتيب في الجملة الاسمية المنسوخة.

أولاً: إعادة الترتيب بين عنصرى الجملة الاسمية غير المنسوخة

الجملة الاسمية غير المنسوخة أو ما يسمى لدى المحدثين بالمركب الاسمي الإسنادى هي ما تركب من مبتدأ وخبر، أي من مسند إليه ومسند، تربطهما علاقة إفادة المعنى؛ لذا يقول ابن يعيش: "الإسناد ليس مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"⁽¹⁰⁵¹⁾.

والناظر في الجملة الاسمية من حيث الترتيب بين عنصريهما يجد أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات :

أ-جواز التقديم والتأخير .

ب-وجوب التأخير .

ج-وجوب تقدم الخبر .

وهذه الحالات الثلاث يمكن إجمالها في صورتين اثنتين هما :

الصورة الأولى: الترتيب الحر أو الجائز .

الصورة الثانية: الترتيب المقيد أو الملتزم⁽¹⁰⁵²⁾، وفيما يلي عرض لهاتين الصورتين .

الصورة الأولى: الترتيب الحر أو الجائز :

إنَّ المقصود بهذه الصورة جواز تقديم الخبر وتأخيره، وذلك في حالة عدم وجود مانع يمنع ذلك، أي إذا أمن اللبس، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنه يُستحب أن يقول: قائمٌ زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقبلاً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمروٌ على ضربٍ مُرتفعٍ، وكان الحد أن يكون مقبلاً، ويكون زيد مؤخرًا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء

⁽¹⁰⁵⁰⁾ الخصائص 1/216-217 0

⁽¹⁰⁵¹⁾ شرح المفصل 1/20 0

⁽¹⁰⁵²⁾ يُنظر: المركب الاسمي الإسنادى وأنماطه من خلال القرآن الكريم ص55 وما بعدها0

فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنئوك⁽¹⁰⁵³⁾. ويقول المبرد: "وتقول: منطلق زيد، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير؛ لأن (زيداً) هو المبتدأ"⁽¹⁰⁵⁴⁾.

وقد أشار ابن الأنباري إلى أن الكوفيين يذهبون "إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو "قائم زيد، وذهب عمرو"، والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو"، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة"⁽¹⁰⁵⁵⁾.

وحجة الكوفيين في أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة أنه يؤدي إلى أن تُقَدِّم ضمير الاسم على ظاهره، أي أن الخبر يشتمل على ضمير المبتدأ، وبذلك يتقدم الضمير على مرجعه، وهو غير جائز، أما البصريون فلا يمنعون ذلك لمجيئه كثيراً في كلام العرب وأشعارهم⁽¹⁰⁵⁶⁾ أضف إلى ذلك أن مرجع الضمير إن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة. والخبر المقصود في هذه الصورة إما أن يكون مفرداً أو جملة اسمية أو شبه جملة في حالة كون المبتدأ معرفة أو نكرة لها مسوغ آخر سوى تقدم الخبر شبه الجملة. وقد جاءت هذه الصورة في شعر الأعشى في ثلاثمائة وتسعة وسبعين موضعاً كما يلي :

أ- الخبر المفرد :

ورد الخبر مفرداً في شعر الأعشى في مائتين وخمسة وخمسين موضعاً جائز التقديم والتأخير، سواء أكان المبتدأ معرفة أم نكرة لها مسوغ للابتداء بها، وسواء أكان التركيب تاماً كما هو الحال في الشواهد المذكورة فيما بعد أم مجتزأً كما هو الحال صدد حذف المبتدأ جوازاً، نحو قوله⁽¹⁰⁵⁷⁾ :

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ * * * وَرَنْدُكَ أَتَقْبُ أَرْزَادِهَا

*

فقوله: (وَرَنْدُكَ أَتَقْبُ أَرْزَادِهَا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، وصورة نمطها :

مبتدأ+مضاف إليه+خبر+مضاف إليه مكرر

وهذا الترتيب يمكن إعادته بحيث يتحول إلى :

وأَتَقْبُ أَرْزَادِهَا رَنْدُكَ

مبتدأ+مضاف إليه مكرر+خبر+مضاف إليه

ومعنى ذلك أن هذا الترتيب جائز، أي أن الخبر يمكن تقديمه وتأخيره على نحو ما أورده الشاعر، ولا يؤثر ذلك على صلاح المعنى، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لسلامة ذى فائش متجهاً إلى قبائل حمير -قوم الممدوح- فيقول: "إن أصلحتم أمركم

⁽¹⁰⁵³⁾ الكتاب 127/2 0

⁽¹⁰⁵⁴⁾ المقتضب 127/4، ويُنظر الخصائص 384/2 0

⁽¹⁰⁵⁵⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف 65/1 0

⁽¹⁰⁵⁶⁾ يُنظر: السابق 65-66 0

⁽¹⁰⁵⁷⁾ الديوان 43/123 ويُنظر أيضاً: 18/67،

109/97، 147/68، 177/39، 53/36، 11/199، 21/223، 5/251،

295/273، 325/44، 359/54، 6/11، 371/13، 15/391،

403/393، 411/6، 421/13، 423/6، 24/2، 23، وذلك على سبيل المثال،

بالإضافة إلى المواضع التي أُحصيت صدد حذف المبتدأ جوازاً في أول فصل الحذف 0

وملتم هذه الحروب التي تهلكون فيها أبناءكم وتتساقونهم، وجدتموه خيركم في السلم وأوراكم زناداً⁽¹⁰⁵⁸⁾، وقد أحرّ الشاعر قوله (أتقّب أزيادها) وجعله خبراً، كى يكون حكماً على المبتدأ، أضف إلى ذلك امتتاله للقافية برويها المراد.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹⁰⁵⁹⁾ :

وَلَيْلٍ يَقُولُ الْقَوْمُ مِنْ ظُلْمَاتِهِ * * * سَوَاءٌ بَصِيرَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا

*

فقوله: (سَوَاءٌ بَصِيرَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، وصورة نمطها:

خبر+مبتدأ+مضاف إليه+حرف عطف+اسم معطوف+مضاف إليه

والبنية الأساسية لها:

بصيرات العيون وعورها سواء

مبتدأ+مضاف إليه+حرف عطف+اسم معطوف+مضاف إليه+خبر

وقد دخلها عنصر تحويل عن طريق إعادة الترتيب، فتحولت في البنية الظاهرة إلى: سواءٌ بصيرات العيون وعورها، أي أنه ترتيب اختياري، عدل فيه الشاعر عن الأصل حتى يتأزر النظام النحوي مع النسخ الشعري بتأخير المبتدأ مع معطوفه، متفقاً مع قافية الأبيات. وجواز التأخير هنا له تأثيره على الدلالة أيضاً، فالشاعر يقول: "وكم من ليل مظلم مدلهم يستوى فيه الأعمى والبصير"⁽¹⁰⁶⁰⁾؛ أي أنه يؤكد استواء الأعمى والبصير في الليل المظلم بالإضافة إلى تَمَكُّن الخبر بتقديمه في ذهن المتلقي، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَخْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾⁽¹⁰⁶¹⁾.

ب-الخبر جملة اسمية :

يرد الخبر في اللغة العربية جملة اسمية محتملاً التقديم والتأخير، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في عشرين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁰⁶²⁾ :

طَوِيلُ الْيَدَيْنِ رَهْطُهُ غَيْرُ ثَنِيَّةٍ * * * أَشْمُ كَرِيمٌ جَارُهُ لَا يَرْهَقُ

*

⁽¹⁰⁵⁸⁾ السابق ص124 حيث الشرح 0
⁽¹⁰⁵⁹⁾ السابق 23/423، ويُنظر: الجملة في الشعر العربي ص37-40، حيث بيان دور الاستثارة الممتعة في بناء الجملة 0
⁽¹⁰⁶⁰⁾ السابق ص422 حيث الشرح 0
⁽¹⁰⁶¹⁾ سورة الجاثية، الآية 21، ويُنظر: الجملة في الشعر العربي ص13-14 0
⁽¹⁰⁶²⁾ الديوان 61/275، ويُنظر أيضاً 89/71، 93/54، 109/42، 121/66، 17/44، 157/141، 217/24، 225/44، 235/28، 263/9، 267/10، 276/10، 8، 10/37، 14/361، 19/413، 26/11، 409/399، 60/295 0

فقوله: (طَوِيلُ الْيَدَيْنِ رَهْطُهُ غَيْرُ ثَنِيَّةٍ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: مبتدأ محذوف+خبر+مضاف إليه+خبر جملة اسمية "مبتدأ+مضاف إليه+ خبر"+ مضاف إليه. وإذا نظرنا إلى هذا الترتيب وجدناه ترتيباً غير إجباري، بل اختياري، حيث يمكن إعادة ترتيبه، فنقول:

رَهْطُهُ غَيْرُ ثَنِيَّةٍ أَبُو مَسْمَعٍ

خبر جملة اسمية مقدم (مبتدأ+مضاف إليه+خبر+مضاف إليه)+مبتدأ مؤخر .

ومن الملاحظ أنَّ الجملة في حالة إعادة ترتيبها قد عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً "المبتدأ المؤخر". وهذا جائز غير ممنوع عند البصريين؛ لأنه إن تأخر لفظاً، فهو متقدم رتبة، ويوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "وأما قولهم إنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمرة على الظاهر إنما يُمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو: ضرب غلامه زيداً. وأما إذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به، نحو: ضرب غلامه زيد، ألا ترى أن الغلام ههنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل. فهو إذن تقدم لفظاً مؤخر تقديرًا وحكمًا"⁽¹⁰⁶³⁾.

لكن الشاعر لجأ إلى الترتيب الأول، أي أنه نكر المسند إليه أولاً لدلالة معينة وهي تقرير الحكم المستفاد من الخبر للمبتدأ أو تقويته، فهو يمدح المحلق بن حنتم بن شداد بن ربيعة (أبامسمع) قائلاً إنه "طويل الباع لا تقصر يده عن تناول مكرمة وإن بعدت، ليس رهطه ممن يجيئون في المكان الثاني من قومهم. فهم السادة غير شك. أبيُّ كريم، لا يغشى جازه الشُّرُّ، ولا يسمو إليه الأذى"⁽¹⁰⁶⁴⁾، أي أنه يقرّر ويقوى أن رهط ممدوحه ليسوا ممن يجيئون في المكان الثاني من قومهم.

ج- الخبر شبه الجملة :

ورد الخبر شبه جملة في شعر الأعشى محتملاً التقديم والتأخير في حالة كون المبتدأ معرفة أو نكرة لها مسوغ آخر سوى تقدم شبه الجملة في مائة وستة مواضع. فمثال الخبر شبه الجملة المقدم على المبتدأ المعرفة قوله⁽¹⁰⁶⁵⁾ :

لَكَ الْوَيْلُ أَفْسِ الطَّرْفَ بِالْعَيْنِ حَوْلَنَا * * * عَلَى حَدَرٍ وَأَبْقِ مَا فِي سِقَائِكَ

*

فقوله: (لك الويل) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

خبر "جار ومجرور"+مبتدأ "معرفة"

والبنية الأساسية لهذه الجملة هي:

الويل لك

مبتدأ+خبر

وبذلك يكون قد دخلها عنصر تحويل بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ جوازاً لغرض دلالي، وهو أنه لما كان في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي، واصفاً الصحراء مشيراً إلى أن "رئيس الرهط إذ يدنو من صاحبه، وقد خشى الهلاك يقول فيها: لك الويل،

(1063) شرح المفصل 0 92/1

(1064) الديوان ص 274 حيث الشرح 0

(1065) السابق 7/139 ويُنظر أيضاً 39/59، 24/87، 44/109، 21/129،

30/141، 42/167، 185/177، 4/52، 221/219، 2/47، 20/223،

4/229، 15/235، 34/263، 51/265، 27/291، 27/353، 0 12/411

يُنظر من حولك في حذر واحرص على ما في سقائك من ماء فالطريق أماننا طويل بعيد⁽¹⁰⁶⁶⁾ أراد تخصيص المسند بالمسند إليه، فقدم الخبر، أي أن الويل مختص ولاحق بصاحبه إذا لم يحرص على ما في سقائه من ماء.

وإذا كان الخبر شبه الجملة قد تقدم على المبتدأ المعرفة في عشرين موضعاً على نحو ما سبق، فإن الخبر شبه الجملة (الظرف بنوعيه والجار والمجرور) المتقدم على النكرة ذات المسوغات الأخرى غير تقدم شبه الجملة قد ورد في ستة وثمانين موضعاً، نحو قول الأعشى⁽¹⁰⁶⁷⁾ :

عَلَيْهِ سِلَاحُ امْرِئٍ مَاجِدٍ * * * تَمَهَّلَ فِي الْحَرْبِ حَتَّى
* * * * * اتَّخَنُ (1068)

فقوله: (عليه سلاح امرىء ماجد) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها :

خبر مقدم + مبتدأ + مضاف إليه + نعت

وصورته : خبر "شبه جملة" + مبتدأ "نكرة مضافة" + مضاف إليه + نعت.

وتوضيح ذلك أن البنية الأساسية للجملة هي: سلاح امرىء ماجد عليه. وقد دخلها عنصر تحويل اختياري بإعادة الترتيب حيث تقدم المسند على المسند إليه غير المعرف بالألف واللام، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: عليه سلاح امرىء ماجد.

ولا غبار على الشاعر في هذا الترتيب حيث إن الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة مضافة يمكن الابتداء بها بسبب الإضافة. وقد لجأ الشاعر إلى هذا الترتيب؛ لأنه يريد تخصيص ممدوحه قيس بن معد يكرب الكندي بسلاح رجل قد طال تمرسه بالقتال حتى خبر الحرب وامتنح، وأن ذلك له دون غيره، وهو الأمر الذي لا يفي به الترتيب المعتاد، حيث إن "التقديم والتأخير ملمح من ملامح العربية سمحت به، ومهدت له العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثير من الأبواب النحوية، وقد اكتسبت اللغة العربية بالتقديم والتأخير مرونة وضرباً من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفي والكلام المسجوع، وهما في حاجة إلى لون من التصرف في القول بحكم الصنعة، مع الدلالة في الوقت نفسه على ضروب أخرى من المعانى لا يفيدها الترتيب المألوف"⁽¹⁰⁶⁹⁾.

الصورة الثانية: الترتيب الواجب :

يُعدُّ الترتيب الواجب الصورة الثانية لإعادة الترتيب في الجملة الاسمية بعد الترتيب الحر أو الجائز - كما سبق - فنجد أحياناً مبتدأ وقد ذكر أولاً في مكانه وجوباً، نظراً لظروف التركيب، ونجد أحياناً أخرى خبراً قد قُدِّم على المبتدأ وجوباً، ويمكن العرض لطرفي هذه الصورة فيما يلي :

⁽¹⁰⁶⁶⁾ السابق ص 138 حيث الشرح 0

⁽¹⁰⁶⁷⁾ السابق 71/75 ويُنظر أيضاً 91:50، 17/129، 12/151، 15/187،

48/195، 66/211، 4/229، 22/253، 3/309، 29/327، 17/345،

3/367، 11/393، 2/401، 15/401، 19/413 0

⁽¹⁰⁶⁸⁾ اتخن: أى صار صلباً غليظاً 0

⁽¹⁰⁶⁹⁾ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 328 0

أولاً: وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر :

ثمة مواضع يجب فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في مائة وأربعين موضعاً، يمكن عرضها على النحو التالي :

أ- وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر مخافة اللبس :

يكون ذلك في حالة كون المبتدأ والخبر معرفتين، نحو: زيد أخوك، حيث يمكن الابتداء بأي الجزأين "ويختلف المعنى باختلاف الغرض. فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك، قلت: زيد أخوك. ولا يصح لك أن تقول "أخوك زيد" وإذا عرف أحاً له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: "أخوك زيد" ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك"⁽¹⁰⁷⁰⁾، وفي ذلك يقول المبرد: "علم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: زيد أخوك، فالخبر هو الابتداء في المعنى"⁽¹⁰⁷¹⁾، وكذلك إذا كان كُلاً من المبتدأ والخبر نكرتين كلتيهما صالحة للابتداء بها، نحو: "أفضل منك أفضل مني" فلا قرينة تميز المبتدأ من الخبر، أما في حالة وجودها فالترتيب حر على نحو ما مر بنا، نحو قول الفرزدق⁽¹⁰⁷²⁾ :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا * * * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

*

فقد قَدَّمَ الخبر (بنونا) على المبتدأ تقديمًا اختياريًا لظهور القرينة، وقد وردت هذه الصورة في شعر الأعشى في ثلاثة وخمسين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁰⁷³⁾ :

هَوَ الوَاهِبُ المِائَةِ المُصْطَفَا * * * ة كَالنَّخْلِ زَيْنَهَا بِالرَّجَنِ (1074)

*

فقوله: (هو الواهب) جملة اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ "معرفة" + خبر "معرفة"

وقد تقدم فيها المبتدأ المعرفة على الخبر المعرفة وجوباً؛ لأننا إذا بدأنا بكلمة (الواهب) سيختلف الغرض تماماً، فالغرض الدلالي من تقديم المبتدأ وجوباً هنا يكمن في تمكين الخبر في ذهن المتلقي وتقوية الحكم وتقريره للمبتدأ، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي، ويريد إثبات وتقرير أن ممدوحه يهب المائة من الإبل الضخام كأنها النخل قد حبست في العلف فزانها اليمّان.

وكذلك قوله⁽¹⁰⁷⁵⁾ :

⁽¹⁰⁷⁰⁾ بناء الجملة العربية ص 84، ويُنظر: شرح التصريح 1/172، 171، 0

⁽¹⁰⁷¹⁾ المقتضب 4/127، 0

⁽¹⁰⁷²⁾ يُنظر: معنى اللبيب ص 588-589، والبيت من الطويل.

⁽¹⁰⁷³⁾ الديوان 71/40 ويُنظر أيضاً: 101/50، 121/16، 157/45، 199/10،

0 17/417، 12/407، 4/391، 9، 12/37، 387/347، 26/271، 32/249

⁽¹⁰⁷⁴⁾ الرجن: الإقامة 0

هُمُ الْخَضَارِمُ إِنْ غَابُوا وَإِنْ شَهِدُوا * *
وَلَا يُرَوْنَ إِلَى جَارَاتِهِمْ *
خُنْعًا (1076)

فقوله: (هم الخضارم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

مبتدأ "معرفة" + خبر "معرفة"

وقد جاءت على هذا الترتيب؛ لأن كلا من المبتدأ والخبر معرفة، وهذا التقديم الإيجازي للمبتدأ يهدف الشاعر من ورائه إلى تمكين الخبر أيضًا في ذهن المتلقي وتقوية الحكم المستفاد من الخبر وتقريره للمبتدأ، فالشاعر في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي، مثنياً على قومه مخصصاً صفة الكرم بهم هنا، وذلك لا ينفي أن يكون غيرهم يتصف بها؛ لذا يقول أستاذه: "إن المبدع هنا لا يزعم أنه ليس هناك من يتفرد بهذه الصفة، ويتسم بها غيرهم، فهو لا يعرض بقوم آخرين، فيبغى أن يكونوا أصحابها، هذا محال، وإنما أراد أن يفهم بأنهم هم الخضارم، أي الكرماء وأيضاً الشجعان وقت الحروب، وأن ذلك دأبهم، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم، لينبه السامع لهم، ويعلم قُصده إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه بذلك من الشك" (1077).

أي أنه "لا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ وأن ذلك محكوم به فيكون خبراً، فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن، وأن اللبس محتمل وجب إزالته، إما بالقرينة التي تتبعه وتبدهه، وإما بالتزام الترتيب ليقدم المبتدأ أو يتأخر الخبر ليكون هذا التقديم دليلاً على أنه المبتدأ ووسيلة إلى تعيينه لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ.

إن الأمر عند النحاة ليس أمر صناعة ولكنه فهم المعنى من حيث إن هذا محكوم عليه وهذا محكوم به وتقديم أيهما جائز عند عدم اللبس، أما عند اللبس فيجب إزالته باتباع الترتيب الطبيعي" (1078)، وهذا ما التزم به الأعشى.

والجدير بالذكر أن هذا التقديم الإيجازي يُعدُّ أحد وسائل الترابط بين عنصرى الإسناد في المركب الاسمي الإسنادي؛ لأن المبتدأ كما نعرف يرتبط بالخبر عن طريق الإسناد الخبري الذي تتعاون معه أمور كثيرة، تعمل في مجملها على وضوح الترابط، ومن بينها لزوم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر مخافة اللبس (1079).

ب- إذا كان الخبر جملة فعلية :

إذا ورد خبر المبتدأ جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع، فإنه يمتنع تقديمه والالتزام بالترتيب بين عنصرى الإسناد لعدم تحول الجملة الاسمية إلى جملة فعلية. وفي هذه الحالة يلتبس المبتدأ بالفاعل ولا سيما إذا كان ضميراً مستتراً، أما إذا كان ضميراً بارزاً فيجوز التقديم، ويشير المبرد إلى الالتزام بالترتيب في هذه الحالة بقوله: "أن يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، ونظير

(1075) الديوان 0 43/157

(1076) الخانع: المريب الفاجر والغادرو

(1077) د. محمود سليمان ياقوت: علم الجمال اللغوى ص 438، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية 1995 0

(1078) د. عبدالعزيز عبده أبو عبدالله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل 488/1،

ط 1، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، 1391هـ/1982م 0

(1079) يُنظر: بناء الجملة العربية ص 82-84 0

ذلك: زيد يذهب غلامه" (1080) أي أن المبتدأ اسم، والخبر فعل مشتمل على ضمير يعود على المبتدأ. وقد وردت هذه الحالة في شعر الأعشى في سبعة وأربعين موضعاً، نحو قوله (1081):

هُوَ دَانَ الرَّبَابِ إِذْ كَرِهُوا الدِّيَّ * * * نَ دِرَاكًا بَغْرَوَةً وَصِيَالٍ (1082)

*

فقوله: (هودان الرباب) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

مبتدأ+خبر "جملة فعلية ذات فعل ماضٍ متعد"

وقد لجأ فيها الشاعر إلى تقديم المبتدأ تقديمًا واجبًا؛ لأن الخبر جملة فعلية لو تقدم، لتغيرت الجملة إلى جملة فعلية، وبذلك لا يحقق الغرض الذي هدف إليه؛ لأن غرض الجملة الفعلية يختلف عن غرض الجملة الاسمية، فالشاعر في سياق مدحه للأسود بن المنذر اللخمي مشيرًا إلى أنه حمل "الرباب" على الطاعة وملكهم حين كرهوا الطاعة بالغزوات المتتابعة المتلاحقة هادفًا إلى أن هذا الفعل ثابت ومقرر لممدوحه غير متغير.

ج- إذا كان المبتدأ له الصدارة:

يلزم تقديم المبتدأ على الخبر تقديمًا واجبًا إذا كانت له الصدارة بنفسه-كأسماء الاستفهام والشرط أو مضافًا لأحدهما وكذلك "ما" التعجبية و"كم" الخبرية لأنهما يتصدران الجملة- أو بغير ذلك كاتصاله بما له الصدارة، نحو لام الابتداء. وقد وردت هذه الحالة في شعر الأعشى في سبعة وعشرين موضعاً، نحو قوله (1083):

وَمَنْ يُطِعِ الْوَأَشِيْنَ لَا يَتْرُكُوا لَهُ * * * صَدِيقًا وَإِنْ كَانَ الْحَبِيبَ الْمُقْرَبَا

*

فقوله: (ومن يطع الوأشين لا يتركوا له صديقاً) جملةٌ اسميةٌ شرطيةٌ نمطها:

اسم شرط+جملة فعلية مثبتة+جملة فعلية منفية

وصورته: مَنْ+جملة فعلية مثبتة (ذات فعل مضارع متعد)+جملة فعلية (منفية بـ"لا" ذات فعل مضارع متعد)، أي أن المبتدأ قد قُدم وجوباً؛ لأنه ملازم للصدارة لكونه اسم شرط، والخبر جملة الشرط بعده، حيث إن دلالة الشرط لا تتعلق بعنصر واحد من عنصري

(1080) المقتضب 128/4، ويُنظر: شرح الكافية 1/258 0

(1081) الديوان 63/61 ويُنظر أيضًا: 73:

15/269، 27/215، 23/35، 181/37، 155/21، 137/59، 97/0 4/12، 419/417، 2/415، 29، 30/405، 3/355، 15/10، 327/301

(1082) الرباب هم ضبة بن أد بن طابخة، وتيم وعدى وعوف-وهو عكل- وثور، وكل هؤلاء بنو عبد مناة بن أد بن طابخة ابن رشيق: العمدة 2/195 0

(1083) الديوان 37/167، ويُنظر:

أيضًا: 2، 4/169، 129/66، 147/55، 58، 93/2، 91/66، 77/9، 73/65، 36/21، 243/223، 1/213، 52/197، 34/193، 25/28، 191/181، 30/405، 9، 14/399، 8/395، 11/331، 28/291، 22/37، 287/271

32، وشرح الكافية 1/256-257 0

الجملة أو بأحد أجزاء الكلام، بل بنوع الجملة كلها؛ ولذلك يلزم النظام اللغوي أن يتصدر العنصر الدال على هذا المعنى الطارئ الذي يتسلط على الجملة كلها، وهنا يجب أن يتقدم كل ماله صدر الكلام من الاستفهام والشرط⁽¹⁰⁸⁴⁾.

والشاعر هنا في سياق هجائه لعمر بن المنذر بن عبدان قائلاً: إنه "عمر بن المنذر" أطاع الواشين حتى أفسدوا ما بينه وبين كل صديق حتى الحبيب القريب، لذا قدم المبتدأ متفقاً مع النظام اللغوي حتى يعلم المتلقي منذ البداية بهذا الأمر، فلا يقع في خيرة.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹⁰⁸⁵⁾ :

وَلَمَوْتُ خَيْرٌ لِمَنْ نَالَهُ * * إِذَا الْمَرْءُ أُمَّتُهُ لَمْ تَدُمُ

*

فقوله: (وَلَمَوْتُ خَيْرٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها: مبتدأ+خبر، وصورته:

لام الابتداء+مبتدأ "معرفة"+خبر "نكرة"

وقد قُدم فيها المبتدأ وجوباً امتثالاً للنظام اللغوي، حيث إنه يقضى بوجوب تقديم ما دخلت عليه لام الابتداء مع عدم جواز تأخره؛ لأنها-كما نعرف-تفيد التوكيد، وهذا التوكيد مثله مثل الشرط والاستفهام يُنصَّب على الجملة كلها؛ لذا وجب تقديمه، وهذه العناصر التي تتصدر الكلام وجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتقي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام، ونوع الكلام كونه استفهاماً أو شرطاً أو توكيداً إلى آخره⁽¹⁰⁸⁶⁾.

فالشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب متحدثاً عن ابنته واصفاً لها قصر (الحضر)، الذي حاول صاحبه استنقاذه وتحريه، فهاجم (شاهبور) ليلاً على غير طائل، وراح يدعو قومه مستثيراً، يطلب إليهم أن يموتوا كراماً بأسياقهم⁽¹⁰⁸⁷⁾. فلما كان في سياق الإشارة إلى أن الموت بالسيوف أكرم من حياة الذل احتاج إلى التأكيد بلام الابتداء، ولزم ذلك تقديم المبتدأ.

د- وجوب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر محصوراً :

يجب تقديم المبتدأ إذا ورد الخبر محصوراً بإلا أو إنما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾⁽¹⁰⁸⁸⁾ و﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُهُ﴾⁽¹⁰⁸⁹⁾، أي أن الخبر محصور فيه أو مقصور عليه، والتقديم واجب، ولا يتقدم الخبر إلا في ضرورة الشعر، أي في لغة الشعر، نحو قول الكميّ :

فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * * عَلَيَّهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ

⁽¹⁰⁸⁴⁾ يُنظر: بناء الجملة العربية ص 85 0

⁽¹⁰⁸⁵⁾ الديوان 66/93 0

⁽¹⁰⁸⁶⁾ يُنظر: حاشية الصبان 211/1-212، وبناء الجملة العربية ص 85 0

⁽¹⁰⁸⁷⁾ يُنظر: الديوان ص 92 حيث الشرح 0

⁽¹⁰⁸⁸⁾ سورة فاطر، الآية 23 0

⁽¹⁰⁸⁹⁾ سورة النساء، الآية 166 0

وقد وردت هذه الحالة في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، موضعان منها مع "إنما" وموضع مع النفي بـ "ما" والاستثناء بـ "إلا"، نحو قوله⁽¹⁰⁹¹⁾ :

وَأَسْتِ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * * * وَأَيْمًا الْعِزَّةَ لِلْكَائِرِ

*

فقوله: (وَأَيْمًا الْعِزَّةَ لِلْكَائِرِ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بالقصر، وصورة هذا النمط:

إنما+مبتدأ+خبر "جار ومجرور"

وقد قَدِّمَ فيها المبتدأ على الخبر وجوباً لتصدر أداة القصر، أي أن الخبر محصور فيه أو مقصور عليه والمبتدأ محصور أو مقصور حتى لا يلتبس المحصور فيه بالمحصور، وفي هذه الجملة قد تم قصر "العزة" وهي المبتدأ على الموصوف "للكائر" وهو الخبر، للدلالة على أن هذه الصفة "العزة" لا يتصف بها إلا صاحب الكثرة، وهذا ما يسمى لدى البلاغيين بقصر الصفة على الموصوف، فالشاعر في سياق هجائه لعلقة بن علاثة ومدحه لعامر بن الطفيل قائلاً لعلقة: فيم تزعم أنك أعز من عامر وليس قومك أكثر من قومه، وإنما العزة لصاحب الكثرة؟ وهذا التأكيد باستخدام القصر لا يدع مجالاً للشك في أن هذه الصفة خاصة بصاحب الكثرة دون غيره.

ولو قدم الشاعر الخبر على المبتدأ لتغير المعنى الذي يريده؛ لذا فإن "الحصر هنا معنى طارئ على أصل الجملة، ومعنى ذلك يجب أن يقدم النظام اللغوي ما يكفل الوضوح في كل حالة، ولو أباح النظام اللغوي هنا تقديم الخبر لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بأن المبتدأ هو المحصور فيه"⁽¹⁰⁹²⁾.

ثانياً: وجوب تقديم الخبر :

يُعدُّ وجوب تقديم الخبر على المبتدأ أو ما يسمى بالتزام الخروج على الترتيب الأصلي الحالة الثانية من حالات الترتيب المقيد، ويمكن العرض لأنماطه الواردة في شعر الأعشى في أربعة وخمسين موضعاً كما يلي :

[أ] وجوب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الصدارة :

ورد هذا النمط في شعر الأعشى في ثمانية مواضع، نحو قوله⁽¹⁰⁹³⁾ :

مَتَى الْقُتُودُ وَالْفِتَانُ بِأَدْ * * * وَاحِ شِدَادٍ تَحْتَهُنَّ قَوَائِمٌ
عُجَلٌ (1094)

⁽¹⁰⁹⁰⁾ يُنظر: شرح ابن عقيل 1/235، وشرح الكافية 1/258، والبيت من الطويل.

⁽¹⁰⁹¹⁾ الديوان 27/193 ويُنظر أيضاً: 227/287، 7/280

⁽¹⁰⁹²⁾ بناء الجملة العربية ص 85 0

⁽¹⁰⁹³⁾ الديوان 29/327 ويُنظر

أيضاً: 103/91، 15/191، 68/263، 25/331، 40/10، 337/18، 421/3 0

*

فقوله: (متى القنود) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

خبر "اسم استفهام"+مبتدأ، وبنيتها الأساسية: القنود متى، ولكن دخلها عنصر تحويلي عن طريق إعادة الترتيب حيث تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً لكونه اسم استفهام، وأسماء الاستفهام لها الصدارة؛ لأن الاستفهام من المعاني التي تنصب على الجملة كما أشرنا من قبل "فالاستفهام في مثل هذه التراكيب يدخل في إطاره الخبر والمبتدأ جميعاً، ولو كان الاستفهام يُنصبُ على المبتدأ وحده لوجب تقديم الخبر أيضاً حتى لا يدخل في إطار الاستفهام"⁽¹⁰⁹⁵⁾.

فالشاعر هنا في سياق حديثه مع محبوبته "فُتَيْلَة" مخبراً إياها بقدرته على قطع حبل الوصل متسانلاً متى الرحيل والقطع فوق ناقة إذا وُضِعَ الرجل المكسو بالجلود فوق هيكلها الضخم المتين تحمله أربع شداد سراع، فهي العدة والعتاد⁽¹⁰⁹⁶⁾، فإذا التزم الشاعر بالترتيب الأصلي تحول الكلام إلى حالة مغايرة لغرضه من هذا التقديم المتفق مع النظام اللغوي.

[ب] اشتغال المبتدأ على ضمير عائد على جزء من الخبر :

يجب تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁽¹⁰⁹⁷⁾ فالمبتدأ "أقفالها" قد تم تأخيره لاتصاله بضمير يعود على شيء في الخبر، ولو قدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز-باستثناء المواضع التي ذكرها ابن هشام⁽¹⁰⁹⁸⁾- وقد وردت هذه الحالة في شعر الأعشى في أربعة مواضع، نحو قوله⁽¹⁰⁹⁹⁾ :

م لِكْلِ ذِي كَرَمٍ نِصَابُهُ * * إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ

*

فقوله: (لكل ذي كرم نصابه) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

خبر مقدم+مضاف إليه+مبتدأ مؤخر+مضاف إليه، والبنية الأساسية.

نصابه لكل ذي كرم

مبتدأ +مضاف إليه+خبر+مضاف إليه مكرر

وقد دخلها عنصر تحويل إجباري عن طريق إعادة الترتيب فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: لكل ذي كرم نصابه؛ وذلك لأنه لو قدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك

⁽¹⁰⁹⁴⁾ القنود: جمع قنود وهو خشب الرحل-الفتان: غشاء الرحل المصنوع من الجلد-ألواح:

العظم العريض بالجسم-عجل: سريعة السير

⁽¹⁰⁹⁵⁾ بناء الجملة العربية ص 86، ويُنظر: شرح الكافية 1/259-260 0

⁽¹⁰⁹⁶⁾ يُنظر: الديوان ص 328 حيث الشرح 0

⁽¹⁰⁹⁷⁾ سورة محمد، الآية 24 0

⁽¹⁰⁹⁸⁾ يُنظر: مغني اللبيب ص 635 وما بعدها، وشرح الكافية 1/261 0

⁽¹⁰⁹⁹⁾ الديوان 50/341، ويُنظر أيضاً: 215/213، 251/5، 21/4 0

غير جائز هنا، أضف إلى ذلك علاقة هذا التقديم بالدلالة، فالشاعر يريد أن يقول: "وإن يكن كريماً ابن كريم فإنما يرجع كل كريم إلى معدنه، ويصدر عن أصله ومنبته"⁽¹¹⁰⁰⁾، فلو قُدِّم المبتدأ لتغير ما يهدف إليه من هذا المعنى، بالإضافة إلى أنه "لو تقدم المبتدأ في هذه الحالة وهو ملتبس بضمير يعود على شيء في الخبر، لأصبح الضمير غير مخصص في العود على صاحبه واحتمل غيره؛ ولذلك يلزم النظام اللغوي في مثل هذه الحالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ"⁽¹¹⁰¹⁾.

والجدير بالذكر هنا أن تأخر المبتدأ لخدمة بناء الجملة حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة يضاف إليه الإسهام في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري بإقامة الوزن وتحقيق القافية، فلو لم يتأخر المبتدأ لَمَا استقام وزن مجزوء الكامل.

[ج] المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ والخبر شبه جملة :

يلزم النظام اللغوي مستعملى اللغة بتقديم الخبر وجوباً في حالة كون المبتدأ نكرة محضة ليس لها مسوغ من مسوغات الابتداء بها، والخبر شبه جملة "ظرف أو جار ومجرور" إصلاحاً للفظ حتى لا يوقع تأخيره في لبس⁽¹¹⁰²⁾. وقد جاءت هذه الحالة أو هذا النمط في شعر الأعشى في اثنتين وأربعين موضعاً، منها أربعة مواضع تقدم فيها الخبر المحذوف على المبتدأ النكرة المحضة، التي ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، وذلك في سياق العطف⁽¹¹⁰³⁾. ويمثل هذا النمط قول الأعشى⁽¹¹⁰⁴⁾ :

وَهِيَ تَتَلُو رَخْصَ الْعِظَامِ ضَيْبًا * * * فَاتِرَ الطَّرْفِ فِي قُوَاهُ انْسِرَاقُ

*

فقوله: (في قواه انسراق) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها :

خبر+مبتدأ "نكرة"، وصورته :

خبر "شبه جملة"+مضاف إليه+مبتدأ مؤخر "نكرة"

والبنية الأساسية هي:

⁽¹¹⁰⁰⁾ السابق ص 340 حيث الشرح 0

⁽¹¹⁰¹⁾ بناء الجملة العربية ص 87 0

⁽¹¹⁰²⁾ يُنظر: الخصائص 1/300-301، وشرح الكافية 1/260 0

⁽¹¹⁰³⁾ يُنظر: الديوان 59/43، 42، 41 وخزانة الأدب 9/571 وما بعدها 0

⁽¹¹⁰⁴⁾ السابق 13/261 ويُنظر أيضاً المواضع 69/85، 38/109، 8/31-153، 19/33،

14/353، 2/329، 30، 42، 345/52، 319/7، 11، 295/24، 259/215

.15/407، 5/401، 9/23، 359

انسراق في قواه مبتدأ+خبر "جار ومجرور"+مضاف إليه

وقد دخلها عنصر تحويل وجوباً، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: في قواه انسراق؛ لأن المبتدأ نكرة محضة ليس لها مسوغ للابتداء بها، والخبر شبه جملة. ولهذا التقديم علاقة بالدلالة، فالشاعر في سياق تصوير "قُتَيْلَة" بظبية تحت أعصان الأراك تتبع طفلاً لها ضيلاً، لين العظام، فاتر الطرف، ضعيف القوى، فلو تأخر الخبر وقال: (انسراق في قواه) لتوهم المتلقي أن الجار والمجرور صفة، وأصبح في حاجة إلى الخبر، حيث إن المبتدأ النكرة يحتاج إلى التخصيص، ثم الخبر بعد ذلك للحكم على المبتدأ بعد تخصيصه، والمعروف أن النكرة في حاجة إلى الصفة التي توضحها أكثر من احتياجها إلى الخبر، ولذلك تقدم الخبر وجوباً حتى لا يلتبس بالصفة إذا تأخر.

والجدير بالذكر أن هذا التقديم والتأخير قد أسهم في استقامة وزن الخفيف، واستقرار كلمة القافية في مكانها برويها، وهو حرف القاف المضمومة، فنقطيع الشطر الثاني من البيت هو:

فَاتِرَ طَطَّرَ / فِي قُؤَا / هُنْسِرَاقُو
فاعلاتن متفعّلن فاعلاتن

فلو قال الشاعر: انسراق في قواه، لأدى ذلك إلى انكسار الوزن، وعدم استقرار كلمة

القافية في مكانها.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹¹⁰⁵⁾:

وَبَلَدَةٍ مِثْلِ ظَهْرِ التُّرْسِ مُوحِشَةٍ * * * لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي حَافَاتِهَا زَجَلٌ

*

فقوله: (لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي حَافَاتِهَا زَجَلٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ،

نمطها :

خبر+مبتدأ، وصورته :

(1105) السابق 0 31/109

خبر "شبه جملة" + جار ومجرور مكرر + مضاف إليه + مبتدأ

والبنية الأساسية لها: زجل للجن بالليل في حافاتها، وقد دخلها عنصر تحويل وجوباً بإعادة الترتيب، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: للجن بالليل في حافاتها زجل، أي أن المبتدأ "زجل" قد تأخر، وتقدم عليه خبره "للجن"، والمبتدأ هنا نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر "الجار والمجرور المختص"، وبعد هذا البيت قوله⁽¹¹⁰⁶⁾ :

لَا يَتَنَمَّى لَهَا بِالْقَيْظِ يَرْكَبُهَا ** إِلَّا الَّذِينَ لَهُمْ فِيمَا أَتُوا مَهْلٌ

*

جَاوَزْتُهَا بِطَلِيحِ جَسْرَةٍ سُرْحٍ ** فِي مِرْفَقَيْهَا إِذَا اسْتَعْرَضَتْهَا فَتَلٌ

*

وفيها كلمة "مهل" مبتدأ مؤخر، خبره "لهم" وكلمة "فتل" مبتدأ مؤخر كذلك خبره "في مرفقيها"، وذلك لخدمة غرضين معاً، أولهما: تصحيح بناء الجملة، فالنكرة هنا لا تكون مبتدأ إلا إذا تأخرت. والآخر: إقامة الوزن وتصحيح القافية، حيث اشتملت الكلمة على حرف الروى "اللام"، والحركة التي تتطلبها القافية معاً⁽¹¹⁰⁷⁾، أضف إلى ذلك علاقة هذا التقديم الواجب بالدلالة، وهو عدم التباس الخبر بالصفة، حتى يستطيع الشاعر الحكم على المبتدأ بما يريده. وبعد هذا العرض تجدر الإشارة إلى أنه لم يرد في شعر الأعشى الخبر مقدماً في حالة كون المبتدأ محصوراً بإنما وبالنفي والاستثناء، وبمقارنة هذه الحالة موضع الحديث بحالة تقديم المبتدأ في حالة كون الخبر محصوراً بإنما أو بالنفي والاستثناء يمكن القول: إن الأعشى كان يميل في شعره إلى جعل الخبر محصوراً فيه أو مقصوراً عليه، وجعل المبتدأ محصوراً أو مقصوراً، وذلك وفاءً بأغراضه الدلالية التي يريد تضمينها شعره وبثها للمتلقى.

ثانياً: إعادة الترتيب في الجملة الاسمية

المنسوخة

الحديث عن إعادة الترتيب في الجملة الاسمية المنسوخة يمكن تقسيمه إلى قسمين:

⁽¹¹⁰⁶⁾ السابق 0 32،33/109

⁽¹¹⁰⁷⁾ يُنظر: بناء الجملة العربية ص 268 0

أ- إعادة الترتيب في الجملة الاسمية ذات الناسخ الفعلى.

ب- إعادة الترتيب في الجملة الاسمية ذات الناسخ الحرفى.

[أ] الجملة الاسمية ذات الناسخ الفعلى :

إنَّ الجملة الاسمية ذات الناسخ الفعلى لا يجوز فيها تقديم أسماء هذه الأفعال الناقصة عليها؛ لأن المرفوع بعدها كالفاعل، حيث إنها مشبهة للفعل، لكن خبرها يجوز تقديمه؛ لأنه كمفعول الفعل. والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل والفعل أيضاً، أما معمول خبر هذه الأفعال فيجوز أن يلي الفعل إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً⁽¹¹⁰⁸⁾؛ لذا سيتفرع الحديث عن إعادة الترتيب في الجملة الاسمية ذات الناسخ الفعلى إلى قسمين هما :

الأول: إعادة الترتيب في خبر الأفعال الناقصة.

الآخر: إعادة الترتيب في معمول خبر الأفعال الناقصة.

وذلك على النحو التالي :

(1) إعادة الترتيب في خبر الأفعال الناقصة :

إن الناظر في إعادة الترتيب في خبر الأفعال الناقصة يجده إما أن يكون واجب التأخير أو واجب التوسط بين الناسخ واسمه أو التقدم عليهما أو جائز التأخر عن العامل والتقدم عليه والتوسط بينه وبين الاسم، وفيما يلي عرض لما جاء في شعر الأعشى :

أولاً: وجوب تأخير الخبر :

ورد خبر الناسخ الفعلى في شعر الأعشى واجب التأخر في اثنين وثمانين موضعاً في حالة كونه جملة فعلية أو مفرداً، ويمكن العرض له من خلال نمطين اثنين :

النمط الأول: ناسخ فعلى+الاسم+الخبر "جملة"

ورد هذا النمط في واحد وخمسين موضعاً متخذاً صورة: ناسخ فعلى+الاسم+الخبر جملة فعلية "ذات فعل ماضٍ أو مضارع"، ويمثلها قول الأعشى⁽¹¹⁰⁹⁾ :

فَأَصْبَحْتُ لَا أَقْرَبُ الْغَانِيَا * * تِ مُرْدَجِرًا عَن هَوَايِ اَزْدَجَارَا

*

فقوله: (أَصْبَحْتُ لَا أَقْرَبُ الْغَانِيَا) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ فعلى "أصبح"، التزم فيها الشاعر بالترتيب الأسمى الإيجابى؛ لأن الخبر جاء جملة فعلية منفية بـ "لا"، مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ، وذلك لعدم حدوث لبسٍ ما، يؤثر

⁽¹¹⁰⁸⁾ يُنظر في ذلك: الخصائص 2/1، 384/188، وشرح المفصل 7/113 وما بعدها، وشرح

الكافية 2/145 وأوضح المسالك 1/218 وما بعدها 0

⁽¹¹⁰⁹⁾ الديوان 6/95 ويُنظر أيضاً: 12/65، 14/113، 195/159، 59/58، 40/58،

21/247، 16/289

15/19، 413/8، 403/4، 387/28، 383/19، 20، 375/34، 361/329

0 6/419، 29/415

على مراد الشاعر، حيث إنه "رجع إلى نفسه متعزياً، وتماسك مزدجراً، فأصبح لا يقرب الغانيات"⁽¹¹¹⁰⁾، معبراً عن ذلك باستخدام النفي للدلالة على عدم اقترابه من الغانيات، أضف إلى ذلك استخدام الفعل المضارع للدلالة على استمرار هذا النفي.

وتجدر الإشارة من خلال الإحصاء السابق الخاص بوقوع خبر الناسخ الفعلي جملة أن الخبر في حالة كون بنائه جملة فعلية قد تَغَلَّبَ على نفسه في حالة كون بنائه جملة اسمية-والذي لم يرد في شعر الأعشى خبراً لناسخ فعلي، سواء أكان مركباً اسمياً خالصاً "المسند والمسند إليه اسمان" أم مركباً اسمياً تمثل فيه الجملة الفعلية جزءاً من هذا المركب الاسمي الواقع خبراً- وإذا كان الخبر هو الحكم المنصب على المبتدأ أو الاسم، والاسم هو المحكوم عليه، فإن الشاعر يلجأ في حالة إرادته الحكم على المبتدأ بحدوثه في زمن ما إلى المركب الفعلي، أما في حالة إرادته الحكم على المبتدأ بالثبوت والتقرير، فإنه يلجأ إلى المركب الاسمي. وهذه الملاحظة تكاد تنصب على شعر الأعشى كله؛ لذا يقول الدكتور حماسة: "ولعل مرد ذلك إلى الحركة التي تُفهم من الحدث في الفعل وتنوع هذا الحدث في الزمن على اختلافه، وكلا الحدث والزمن يؤديهما الفعل بصيغته ومادته ومقيداته الأخرى والأدوات الداخلة عليه. أما الجملة الاسمية فإنها تنزع غالباً إلى "التقرير"، وهو ثابت.

والشعر بطبيعته نزاع إلى التصوير، والتصوير أميل إلى الحركة منه إلى الثبات. ولعل هذا يُفسِّر بدء القصائد القديمة معظمها بالجملة الفعلية. ففي ديوان الأعشى مثلاً إحدى وثمانون قصيدة وقطعة كلها إلا سبع عشرة منها تبدأ بالفعل، حتى تلك التي لا تبدأ بالجملة الفعلية تأتي في معظمها الجملة الفعلية في نعت المبتدأ النكرة أو تخبر عن المبتدأ، إلخ، ومن الملاحظ أن القصائد التي تبدأ بالجملة الاسمية تعطي معنى أقرب إلى الحقائق الثابتة المستقرة كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا طَوُّنٌ هَذَا الزَّمَنُ * * * عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنَّ

*

وقوله:

لَا فَشْلٌ فِي وَلَا سِقَاطُ

لَيْسَ أَوْانَ يُكْرَهُ الْخِلَاطُ

وقوله يهجو بني قميئة بن سعد :

إِنَّ بَنِي قَمِيئَةَ بَنِ سَعْدِ

كُلُّهُمْ لِمَلْصَقِ وَعَبْدِ

وقوله يمدح بني شيبان بن ثعلبة :

فَدَى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي * * * وَرَاكِبُهَا يَوْمَ اللَّقَاءِ وَقَلَّتِ (1111)

*

النمط الثاني : ناسخ فعلي+الاسم+الخبر "مفرد".

وقد ورد هذا النمط في واحد وثلاثين موضعاً متخذاً صورتين :

الصورة الأولى: ناسخ فعلي+اسم "معرفة"+خبر "معرفة"، ويمثلها قول الأعشى⁽¹¹¹²⁾ :

(1110) السابق ص 94 حيث الشرح 0

(1111) بناء الجملة العربية ص 286-287 0

إِذَا كَانَ هَادِي الْفَتَى فِي الْبِلَاءِ * * دِ صَدْرَ الْفَنَاءِ أَطَاعَ الْأَمِيرًا

*

فقوله: (كَانَ هَادِي الْفَتَى فِي الْبِلَاءِ صَدْرَ الْفَنَاءِ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ فعلي، صورة نمطها :

كان+اسمها+مضاف إليه+ جار ومجرور+خبرها+مضاف إليه

ومن خلال هذه البنية نلاحظ أن كلاً من الاسم والخبر مُعْرَفٌ بالإضافة ولا يصح تقديم الخبر على الاسم؛ لأنهما استويا في التعريف، ولا توجد قرينة معنوية أو لفظية تميز أحدهما من الآخر، حتى لا يختلط المحكوم بالمحكوم عليه ومن ثم يلتبس المعنى على المتلقي؛ لذا التزم الشاعر هنا بهذا الترتيب حتى يفى بغرضه الدلالي، وهو أن الفتى إذا احتاج لأن يتلمس طريقه بعكازته، لم يكن له بد من أن يطيع قائده ويسلم أمره إليه، يقول له مرة خذ يمينه ويقول له أخرى خذ يسره، وهو متحير لا يعلم مما حوله شيئاً⁽¹¹¹³⁾.

الصورة الثانية :

أداة نفي + ناسخ فعلي + الاسم + إلا + الخبر، ويمثلها قول الأعشى⁽¹¹¹⁴⁾ :

وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتِ * * مَنِ الْحوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

*

فقوله: (وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ منفيةٌ باستخدام "ما"، و"إلا"، جاء الخبر فيها واجب التأخر عن الناسخ واسمه لكونه مفرداً محصوراً بإلا، أي واقعاً في الحصر، والمحصور فيه بإلا يجب اتصاله بها وتأخره عنها، فإذا تقدم ضاع الغرض الدلالي الذي أراده الشاعر من الحصر، حيث إنه يريد حصر نكران وتجاهل محبوبته له في الشيب والصلع.

ثانياً: وجوب توسط الخبر بين الناسخ واسمه أو التأخر عنهما معاً :

يجب توسط الخبر بين الناسخ واسمه أو التأخر عنهما معاً وعدم تقديمه على العامل في حالة كون العامل مسبوqاً بأداة لها الصدارة، ويلاحظ عدم جواز الفصل بينهما وبين العامل الناسخ بأي فاصل، وذلك نحو الاستفهام بالحرف "هل" مثل: هل أضحت السماء صافية؟ فهنا يجب تأخر الخبر، وقد يتوسط في قولنا: هل أضحت صافية السماء⁽¹¹¹⁵⁾؟ حيث إن للاستفهام "صدر الكلام

⁽¹¹¹²⁾ الديوان 27/145 ويُنظر أيضاً: 59/ 63، 65/42، 11/73، 5/77، 77/75،

83/79، 22، 87/15، 121/53، 131/18، 32/23، 31/147، 68/161،

46/209

231/229، 295/3، 339/11، 349/6، 357/28، 377/1، 393/9، 39/

395، 10/397، 11، 9/13، 12 0

⁽¹¹¹³⁾ يُنظر : السابق ص 146 حيث الشرح 0

⁽¹¹¹⁴⁾ السابق 2/151 ويُنظر أيضاً 201/139، 261/3، 355/21، 5/19، 0

⁽¹¹¹⁵⁾ يُنظر: همع الهوامع 1/118، النحو الوافي 1/571 0

لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها" (1116). وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في اثني عشر موضعاً ورد الخبر فيها متأخراً عن العامل واسمه، نحو قوله (1117) :

أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْتِقًا * * عَلَيَّ وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أَنْسَأَنْ

*

فقوله: (أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْتِقًا) جملةٌ اسميةٌ استفهاميةٌ منسوخةٌ، تقدمها الاستفهام بالهمزة، ولا يصح الفصل بين الهمزة والعامل؛ لذا وجب تأخير الخبر كما يجوز أن يتوسط بين العامل والاسم أيضاً فنقول: أليس مستوتقاً أخو الموت، وقد ورد شاهدان في شعر الأعشى يندرجان تحت هذه الحالة "توسط الخبر بين العامل والاسم" (1118).

ونشير إلى أن هذا التأخر أو التوسط بالنسبة للخبر وعدم تقدمه على العامل له علاقة بالجانب الدلالي؛ لأنه إذا تقدم على العامل لن ينصب مفهوم النفي والتقرير على الجملة بركنيها بل على الاسم وحده، حيث إن الشاعر يريد الإدلاء بأن الموت مستوتق منه وإن أجله إلى حين من الدهر.

ثالثاً: وجوب توسط الخبر بين الناسخ واسمه أو التقدم عليهما :

يجب توسط الخبر بين الناسخ واسمه أو التقدم عليهما إذا لم يكن هناك مانع من التقدم، "وذلك:

1- حين يكون الاسم مضافاً لضمير يعود على شيء متصل بالخبر، فمثال التوسط: أمسى في البستان حارسه، وبات مع الحارس أخوه. ومثال التقدم عليهما بغير مانع: في البستان أمسى حارسه، ومع الحارس بات أخوه. فقد توسط الخبر أو تقدم لكيلا يعود الضمير الذي في الاسم على شيء متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز هنا.

2- حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر، كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفي، فمثال التوسط: ما كان حاضراً إلا على، ومثال التقدم على العامل: ما حاضراً كان إلا على؛ لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر" (1119)، وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، فمثال ما كان الاسم فيه مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر قوله (1120) :

إِذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللَّقَاحَ مُعَجَّلًا * * وَأَمَسْتُ عَلَى آفَاقِهَا غَبْرَاتِهَا

*

فقوله: (وَأَمَسْتُ عَلَى آفَاقِهَا غَبْرَاتِهَا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، بنيتها الأساسية:

وَأَمَسْتُ غَبْرَاتِهَا عَلَى آفَاقِهَا

(1116) شرح المفصل 0 113/7

(1117) الديوان 6/65 وَيُنْظَرُ أَيْضًا: 129/ 151، 169/18، 201/8، 14/2،

257، 7/16، 3/267، 17/289، وَيُنْظَرُ: د. عفاف حسانين: في أدلة النحو

ص 271-272، ط 1، القاهرة 1977 0

(1118) السابق 19/129، 3/267 0

(1119) النحو الوافي 571/1-572. وَيُنْظَرُ: شرح التصريح على التوضيح 188/1 0

(1120) الديوان 35/137 وَيُنْظَرُ: 17/215 0

ناسخ فعلى+اسمه+مضاف إليه+خبره "جار ومجرور" +مضاف إليه

وقد دخلها عنصر تحويل وجوباً بتقديم الخبر "على آفاقها" على الاسم، أي توسطه بين العامل الناسخ واسمه، أضف إلى ذلك أنه يجوز تقديمه على العامل الناسخ أيضاً فنقول: على آفاقها أمست غبراتها، لعدم وجود مانع قبل العامل كما هو الحال فيما له صدر الكلام.

ونشير إلى أن سبب هذا التقدم أو التوسط الإيجازي هو التخلص من عود الضمير الموجود في الاسم على شيء متأخر لفظاً ورتبة، وهو ما لا يجوز هنا، وتوضيح ذلك أن الشاعر يريد القول إنهم يبذلون أموالهم في السنة الشديدة القحط، فيسرع الراعي إلى إبله يُؤويها من البرد إذا أمست غيرة الأرض نتيجة هبوب الرياح المحملة بالتراب والرمال على أطرافها؛ أي على آفاق الأرض، ولو انعكس الكلام لَمَا وصل الشاعر إلى مراده ولعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أضف إلى هذا أن تأخير الخبر وجوباً أسهم في استقامة وزن الطويل وصحة القافية بروبيها المراد.

ولعلك تسألني أين مرجع الضمير في قوله "آفاقها وغبراتها"؟ أقول إن مرجع الضمير هنا من النوع المحدد غير الصريح؛ لذلك فإنه يُفهم من سياق الكلام أن المرجع هو "الأرض".

ومثال ما كان الاسم فيه واقعاً في الحصر قوله (1121):

وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا الصَّبِيَّ * * * وَالْأَعْقَابَ امْرِيءٍ قَدْ أَثِمَّ

*

فقوله: (وما كان ذلك إلا الصبي) جملةٌ اسميةٌ منسوخة، دخلها الحصر في الاسم عن طريق النفي والاستثناء، وبنيتها الأساسية: وما كان الصبي إلا ذلك، فدخلها عنصر تحويل عن طريق إعادة الترتيب، فُقِّم الخبر وأُخِّر الاسم؛ لأنه محصور، ولو بقى على حاله مقدماً لأدى ذلك إلى فساد المعنى، فالشاعر يرى أن تخبط الإنسان واندفاعه إلى الغي والهوى طيش شباب يُعاقب عليه اليوم بما أسرف في الإثم.

وَلَعَلَّه من المفيد الإشارة إلى أن الشاعر قد لجأ هنا إلى استخدام النفي والاستثناء؛ لأنه "إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب- غير (ليس، وزال، وأخواتها الثلاثة)- فإن النفي يقع على الخبر، فتزول نسبته الرجعة إلى الاسم، ففي مثل: ما كان السارق خائفاً-وقع النفي على الخوف، وسلبت نسبته الرجعة إلى السارق، فإذا أردنا إثبات هذا الخبر، وجعل نسبته موجبة مع وجود أداة النفي أتينا قبله بكلمة "إلا"، فنقول: ما كان السارق إلا خائفاً؛ لأنها تنقض معنى النفي وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به" (1122).

وفي الشاهد الذي معنا إذا استعمل الشاعر (ما) فقط وقال: ما كان الصبي ذلك، وقع النفي على الخبر وزالت نسبته الرجعة إلى الاسم؛ أي أن هذا الهوى والغى لم يكن طيش الشباب. فلما أراد إثبات الخبر وجعل نسبته موجبة مع وجود أداة النفي أتى بـ(إلا) قائلاً: ما كان الصبي إلا ذلك، فأصبح الهوى والغى محصوراً فيه، وهو يريد غير ذلك، أي يريد جعل الصبي محصوراً فيه؛ لذا قدم الخبر متوسطاً بين العامل الناسخ والاسم، وأُخِّر الاسم فجعله محصوراً فيه حتى يتحقق مراده، وهو حصر كل ما ارتكبه من الغي واتباع الهوى في مرحلة صباه وطيش شبابه.

رابعاً: جواز التأخر عن العامل والتقدم عليه والتوسط بينه وبين الاسم :

تجدر الإشارة إلى أن خبر الأفعال الناسخة إذا كان غير جملة، أي مفرداً أو شبه جملة ولا تنطبق عليه حالات وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معاً أو وجوب تقديمه عليهما معاً أو وجوب توسطه بينهما أو وجوب تقديمه على العامل الناسخ أو التوسط بينه وبين الاسم، أو وجوب توسطه بينهما أو تأخره عنهما- مما عرضنا له في شعر الأعشى، وما لم نعرض؛ لأنه لم يقع في شعره-يجوز فيه الأمور الثلاثة، أي يجوز فيه التأخر عن العامل فقط، نحو: كان التلميذ مجتهداً، أو التقدم عليه، نحو مجتهداً كان الخطيب،

(1121) السابق 0 5/85

(1122) يُنظر: النحو الوافي 0 590/1

أو التوسط بينه وبين الاسم، نحو كان مجتهداً التلميذ⁽¹¹²³⁾ وذلك ما عدا "ليس" فإنه تنطبق عليها جميع الأحكام السابقة باستثناء تقديم خبرها عليها، فقد منعه بعضهم وأجازها بعضهم، نحو ابن جنّي في قوله: "ومما يصح ويجوز تقديمه... خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس، نحو: زيداً ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخوك"⁽¹¹²⁴⁾ والمنع أولى. وبناء على ما سبق واستقراء شعر الأعشى وجدت أن الجمل المنسوخة بناسخ فعلى، والتي تندرج تحت هذه الحالة قد أخذت نمطين اثنين هما :

النمط الأول :

ناسخ فعلى+اسم+خبر، أي أن خبر الناسخ جاء متأخراً عن العامل، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في مائة واثنين وخمسين موضعاً، نحو قوله⁽¹¹²⁵⁾ :

وَإِذَا مَا الضَّلَالُ خِيفَ وَكَانَ أَلْ * * * وَرُدُّ خِمْسًا يَرْجُونَهُ عَن لَيَالِ

*

فقوله: (كان الورد خمساً) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها :

كان+اسمها+خبرها

وهو ترتيب اختياري؛ لأنه يمكننا القول: كان خمساً الورد، وخمساً كان الورد، دون أن يؤثر هذا الترتيب على الصحة النحوية للجملة أو الجانب الدلالي، حيث إن الشاعر يريد القول: "وإذا خيف الضلال، واشتد بالمسافرين الحال، لا يرجون الوصول للماء قبل خمس من الليال... نشطت هذه الناقة الحرة الضخمة... تفرى الأرض الملتهية"⁽¹¹²⁶⁾.

النمط الثاني :

ناسخ فعلى+خبر+اسم، أي أن الخبر جاء متوسطاً بين العامل الناسخ والاسم وقد ورد ذلك في عشرين موضعاً، يلاحظ فيها أن الخبر المتوسط جاء مفرداً وشبه جملة، سواء أكان جاراً ومجروراً أم ظرفاً، والاسم نكرة محضة أو غير محضة، نحو قوله⁽¹¹²⁷⁾:

فَأَصْبِرِي النَّفْسَ إِنَّ مَا حُمَّ حَقُّ ُ * * * لَيْسَ لِلصَّدْعِ فِي الرَّجَاجِ اتِّقَاقُ

*

فقوله: (لَيْسَ لِلصَّدْعِ فِي الرَّجَاجِ اتِّقَاقُ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ بناسخ فعلى، نمطها:

ناسخ فعلى+خبر+اسم، وصورة نمطها :

⁽¹¹²³⁾ يُنظَر: الخصائص 384/2 وهمع الهوامع 331/2-372 وشرح المفصل 113/7،

والنحو الوافي 572/1-573 0

⁽¹¹²⁴⁾ الخصائص 384/2-385. ويُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثامنة

عشرة 1/160.

⁽¹¹²⁵⁾ الديوان 23/55 ويُنظَر أيضاً: 8/77،

139/111، 163/46، 191/9، 201/11، 219/15، 12/231، 2/277،

0 7/8، 16، 421/417، 1/3، 415/10، 391/45، 379/307

⁽¹¹²⁶⁾ السابق ص 54 حيث الشرح 0

⁽¹¹²⁷⁾ السابق 18/261، ويُنظَر أيضاً: 63/ 67، 111، 129/ 53، 131/ 31، 18،

8/26، 309/299، 39/263، 19/277، 6/255، 43/209، 54/159،

0 1/419، 13/2، 417/387، 22/6، 337/ 313،

ليس+خبرها "جار ومجرور"+اسمها

وبنيتها الأساسية: ليس اتفاق للصدع في الزجاج، أي أن الخبر قد توسط بين العامل الناسخ والاسم، وهذا التوسط لا يؤثر على الصحة النحوية للجملة، لكنه لا يعدم الصلة بالجانب الدلالي، حيث إن الشاعر يريد التأكيد على أن الصدع في الزجاج لا يلتئم مرة أخرى؛ لذا قَدِّم الخبر "الصدع" وأخَّر الاسم محققاً بذلك غرضاً آخر، وهو إقامة الوزن وتصحيح القافية، وذلك لاشتمال كلمة "اتفاق" على حرف الروى "القاف" وحركة الروى وهي الضمة.

وَلَعَلَّهُ من المفيد الإشارة إلى أنه من خلال الإحصاءات السابقة الخاصة بإعادة الترتيب في خبر الجملة الاسمية ذات الناسخ الفعلي تبين أن الشاعر قد التزم بالترتيب الأصلي وجوباً أو جوازاً في مائتين وستة وأربعين موضعاً، وخرج عن الترتيب الأصلي وجوباً أو جوازاً في ثلاثة وعشرين موضعاً؛ لذا نرى أن مواضع إعادة الترتيب التي فيها خروج عن الترتيب الأصلي أقل من الالتزام بالترتيب الأصلي، وهو الأمر الذي يؤكد أن الخروج عن الأصل في التراكيب والانتساع فيها في شعر الأعشى كان لأغراض دلالية مرتبطة بالسياق يرنو إليها الشاعر.

(2) إعادة الترتيب في معمول خبر الأفعال الناقصة :

تجدر الإشارة إلى أن معمول خبر هذه الأفعال لا يجوز أن يلي العامل "كان وأخواتها"، فلا يقال: كان طعامك زيداً أكلاً، ولا كان طعامك أكلاً زيداً، وعليه أكثر البصريين، وهذا الحكم كما يرى السيوطي غير مختص بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز أن يلي كان وأخواتها، نحو أصبح على الشجرة العصفور مغرداً، وأمسى فوق الشجرة العصفور نائماً⁽¹¹²⁸⁾.

وقد ورد معمول الخبر في شعر الأعشى مقدماً تالياً للعامل الناسخ في حالة كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً في خمسة وعشرين موضعاً، نحو قوله⁽¹¹²⁹⁾ :

أَضْحَى بِعَانَةِ زَاخِرًا

فِيهِ الْغُنَاءُ مِنَ الْمَسَائِلِ

فقوله: (أضحى بعانة زاخراً) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ بناسخ فعلي، وصورة نمطها :

أضحى+الاسم+جار ومجرور "معمول الخبر"+خبر

وبنيتها الأساسية :

أضحى هو زاخراً بعانة

ناسخ فعلي+الاسم+الخبر+جار ومجرور، ثم دخلها عنصراً تحويل، الأول إضمار الاسم والثاني وهو موضع الشاهد تقديم معمول الخبر وجعله تالياً للعامل، فتحوّلت في البنية الظاهرة إلى: أضحى بعانة زاخراً. وهذا التقديم للمعمول من أجل إرادة التأكيد على أن

⁽¹¹²⁸⁾ يُنظر: همع الهوامع/1-375-376، شرح المفصل/7-114، شرح ابن عقيل/1-279-

280، شرح التصريح على التوضيح/1-189-190 0

⁽¹¹²⁹⁾ الـديوان/6-389 ويُنظـر

أيضاً/59-63، 44-77، 75-81، 8-115، 33-117/30، 4-17/1،

199/195، 231/4، 247/4، 257/19، 329/20، 337/7، 379/34، 22/

0 8، 13/2، 417/22، 415/9، 413/2، 387/2، 10، 383

نهر الفرات في (عانة) في حالة كونه جياشاً بالماء، تتحدّر إليه السيول مزبدة بما تحمل من أوراق ومن عيدان وغير ذلك ليس بأجود عطاء من (الحضرمي) صاحب النعم والأفضال⁽¹¹³⁰⁾ وهو ممدوحه مسروق بن وائل.

وبذلك يكون تقديم معمول خبر الأفعال الناقصة في شعر الأعشى قد جاء متفقاً مع النظام النحوي للجملة في العربية محققاً الغرض الدلالي من وراء هذا التقديم، أضف إلى ذلك أن معمول الخبر لم يتقدم على أي من هذه الأفعال في شعر الأعشى لإمكانية تقديم الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾⁽¹¹³¹⁾ "قلولا جواز تقديم الخبر على نفس الفعل لما جاز تقديم معموله عليه، وذلك أن أنفسهم معمول يظلمون وهو الخبر"⁽¹¹³²⁾.

[ب] إعادة الترتيب في الجملة الاسمية ذات الناسخ الحرفي :

لما كانت الحروف الناسخة قد أشبهت الفعل واقتصررت وظيفتها على الدخول على الجملة الاسمية جرت مجرى الفعل المتعدي، فنصبت الاسم ورفعت الخبر مشبهة بذلك الفعل الذي تم تقديم مفعوله على فاعله، وعملت حملاً على الفعل فأصبح الفعل أصلاً وهي فرع له، ولكن الأصول دائماً معهودة بالاتساع فيها دون الفروع، وذلك فيما يُضطَّح عليه بالاتساع في أصول الأبواب النحوية؛ لذا نجد المفعول يقدم على الفعل والفاعل، ومع أن الحروف الناسخة قد أشبهت الفعل إلا أنه امتنع تقديم خبرها واسمها عليها، حتى يتميز الأصل عن الفرع، بالإضافة إلى أنها لا تتصرف، ولا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً⁽¹¹³³⁾ كما أن معمول خبر هذه الحروف لا يجوز تقديمه عليها إلا إذا كان شبه جملة أيضاً، وتفصيل ذلك في شعر الأعشى كما يلي :

(1) إعادة الترتيب في خبر هذه الحروف :

خبر هذه الحروف له ثلاث حالات من حيث تقديمه أو تأخيره على الاسم وهي: وجوب تأخيره إذا كان مفرداً أو جملة، والثانية وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة وكان الاسم مشتقاً على ضمير يعود على شيء في الخبر، أما الثالثة فهي جواز الأمرين في حالة كونه شبه جملة غير ما سبق، ولم يمنع مانع من التقدم، وفيما يلي عرضٌ لِمَا ورد من هذه الحالات في شعر الأعشى.

أولاً: وجوب تأخير الخبر :

ورد خبر الناسخ الحرفي واجب التأخير في شعر الأعشى في ثلثمائة وتسعة وستين موضعاً، سواء أكان خبراً مفرداً أم جملة "اسمية أو فعلية" أم شبه جملة، وليس في الاسم ضمير يعود على شبه الجملة مع وجود مانع من التقدم، وقد اتخذ ذلك ثلاثة أنماط هي :

النمط الأول:

ناسخ حرفي+الاسم+الخبر "مفرد" وقد ورد في ثمانية وسبعين موضعاً مقتصراً في كل هذه المواضع على استخدام إن، أن، كأن، ويمثله قوله⁽¹¹³⁴⁾ :

كَأَنَّ ثِيَابَ الْقَوْمِ حَوْلَ عَرِينِهِ * * * تَبَابِيْنُ أَنْبَاطٍ إِلَى جَنْبِ

⁽¹¹³⁰⁾ السابق، ص 388، حيث الشرح 0

⁽¹¹³¹⁾ سورة الأعراف، الآية 177 0

⁽¹¹³²⁾ شرح المفصل، 113/7 0

⁽¹¹³³⁾ يُنظر: الكتاب 2/143، 142، 131، والمقتضب 4/109، وشرح الكافية 1/289،

0 375/4

⁽¹¹³⁴⁾ الديوان 23/241 ويُنظر ر أيضاً: 91:

113/181، 46/227، 24/273، 20/49،

12/323، 13/357، 1/361، 4/383، 13/393، 5/403، 9/407،

0 18/9، 13/423، 9/421، 8/417

مُحَصِّد (1135)

*

فقوله: (كَأَنَّ ثِيَابَ الْقَوْمِ حَوْلَ عَرِينِهِ تَبَابِينُ أَنْبَاطٍ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ حرفي، صورة نمطها :

كأن+اسمها+مضاف إليه+ظرف مكان+مضاف إليه مكرر+خبر+مضاف إليه

ومن خلال هذه البنية نجد أن الشاعر قد التزم بالترتيب الأصلي، حيث جاء الخبر متأخراً عن الاسم، لأنه مفرد، وفي هذه الحالة يجب مراعاة الترتيب الأصلي بينهما، فإذا تقدم الخبر لن يعمل الحرف الناسخ، بالإضافة إلى وقوع اللبس في الجانب الدلالي الذي يريد الشاعر توصيله إلى المتلقي-في حالة تقديم الخبر- وهو قوله: "كأن ثياب القوم من حول عرينه، وقد تمزقت، فلم يبق منها إلا قطع متناثرة، سراويل الملاحين القصيرة، قد أُلقيت منشورة على حبل محكم الفتل"⁽¹¹³⁶⁾ وذلك في سياق مدحه للنعمان بن المنذر وتشبيهه بالأسد.

النمط الثاني :

حرف ناسخ+الاسم+الخبر "جملة"، وقد ورد في مائة وثمانية وعشرين موضعاً، استخدم الأعشى فيها إنَّ، أُنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعل، متخذاً صورتين اثنتين :

الأولى: حرف ناسخ+الاسم+الخبر "جملة اسمية"، وقد وردت في أربعة مواضع، يمثلها قوله⁽¹¹³⁷⁾:

إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ لِكُلِّ ذِي كَرَمٍ نِصَابُهُ

**

*

م لِكُلِّ ذِي كَرَمٍ نِصَابُهُ

فقوله: (إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ لِكُلِّ ذِي كَرَمٍ نِصَابُهُ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ حرفي، عبارة عن :

إن+اسمها+نعت+مضاف إليه+خبرها "جار ومجرور خبر مقدم+مضاف إليه مكرر+مبتدأ مؤخر+مضاف إليه، وبنيتها الأساسية: إن الكريم ابن الكريم نصابه لكل ذي كرم، وقد أشرنا إلى هذا الأصل فيما سبق⁽¹¹³⁸⁾، لكن الذي يهمنا أن الخبر هنا قد جاء جملة اسمية والتزم الشاعر بتأخيره، لأنه لو تقدم لن يعمل الحرف الناسخ، بالإضافة إلى عدم صحة الأسلوب والتأثير على الجانب الدلالي؛ لأن الشاعر يريد القول في سياق مدحه لربيعة بن خبوة: "إن يكن كريماً ابن كريم، فإنما يرجع كل كريم إلى معدنه، ويصدر عن أصله ومنبته"⁽¹¹³⁹⁾.

الأخرى: حرف ناسخ+الاسم+الخبر "جملة فعلية ذات فعل ماضٍ أو مضارع"، وقد وردت هذه الصورة في مائة وأربعة

وعشرين موضعاً؛ يمثلها قول الأعشى⁽¹¹⁴⁰⁾ :

(1135) التباين: سراويل صغيرة يلبسها الملاحون والمصارعون، أنباط: قوم كانوا بالعراق، وسموا

بذلك لكثرة الماء بأرضهم، محصد: جيل محكم الفتل0

(1136) الديوان، ص240، حيث الشرح0

(1137) السابق50/341 ويُنظر أيضاً141/225، 14/55، 7/6، 0

(1138) يُنظر: ص283 من هذا البحث0

(1139) يُنظر: الديوان ص340 حيث الشرح0

(1140) السُّبُحُ السابق14/55 ويُنظر

أيضاً99/77، 113/4، 143/40، 173/62، 29/28، 37، 205/8، 22/27، 241/227

15/377، 47، 361/6، 341/42، 301/21، 273/16، 22، 241/227

0 20/3، 423/20، 415، 18/37، 403

وَكَاَنَّ السُّمُوطَ عَكَّفَهَا السِّدَّ * * كُ بَعِطْفِي جَيِّدَاءُ أُمَّ غَزَالٍ

*

فقوله: (وَكَاَنَّ السُّمُوطَ عَكَّفَهَا السِّدَّ) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ حرفي عبارة عن: كان+اسمها+خبر جملة فعلية "فعل ماض+مفعول+فاعل"، ومن خلال هذه البنية نجد أن الشاعر قد أَخَّرَ الخبر تأخيراً إجبارياً؛ لأنه لو تقدم لن يعمل الناسخ، وستحول الجملة إلى حالة غير الصحيح نحويًا، أضف إلى ذلك تغير الجانب الدلالي الذي يريده، حيث يقول: 'يالروعة القلائد وقد أمسكها السلك، فكأنما عُقِلَتْ بجيد غزال' (1141).

ومن خلال ما سبق يُلاحظ غلبة خبر الناسخ الحرفي في حالة كونه جملة فعلية عنه في حالة كونه جملة اسمية، وذلك واضح من الإحصاء السابق، وهذا يؤيد ما قلناه آنفاً من كثرة التعبير بالجملة الفعلية في شعر الأعشى لما يبته الفعل من تنوع وحركة في الأحداث.

النمط الثالث :

حرف ناسخ+الاسم+مانع+الخبر، أي أن الخبر واجب التأخر لمانع يمنعه من التقدم، وقد جاء هذا النمط في شعر الأعشى في ثلاثة وستين موضعاً، منها خمسون موضعاً في حالة كون الحرف متصلًا بضمير (1142) إذ إنه لا يجوز أن يتقدم على العامل مع الحفاظ على نفس

الإعراب، أضف إلى ذلك عدم جواز الفصل بينهما، وسبعة مواضع في حالة اتصال لام الابتداء بالخبر (1143)، وذلك نحو قوله (1144) :

وَإِنِّي لَتَرَّاكَ الصَّغِينَةَ قَدْ أَرَى * * قَدَّاهَا مِنَ الْمَوْلَى فَلَا أَسْتَثِيرُهَا

*

فقوله: (إني لتراك الصغينة) جملةٌ اسميةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ حرفي، صورة نمطها: إن+الاسم+ضمير متصل+لام الابتداء+ الخبر + مضاف إليه، وقد التزم الشاعر فيها بتأخير الخبر تأخيراً إجبارياً، وذلك لاجتماع مانعين اثنين فيها:

الأول: اتصال الضمير بالحرف الناسخ؛ ولذلك لا يجوز تقديمه على "إن" مع الحفاظ على نفس الإعراب، كما لا يجوز تقديم الخبر والفصل بين "إن" والضمير .

الأخر: دخول لام الابتداء "المزحلقة" على خبر "إن"، والمعروف أن خبر إن "إذا دخلت عليه لام الابتداء فلا بد أن يكون مؤخرًا ومثبتاً وألا يكون جملة فعلية ذات فعل ماض متصرف غير مقرون بكلمة "قد"، وألا تكون الجملة الفعلية شرطية" (1145)، وقد تحقق كل ذلك في الجملة التي معنا، لذلك تأخر الخبر، وكذلك بقية الجمل في الديوان، والتي جاءت فيها لام الابتداء في خبر "إن" فقط دون بقية أخواتها اتساقاً مع النظام النحوي للعربية.

(1141) السابق، ص54، حيث الشرح 0

(1142) يُنظر: السابق نحو 113/75، 179/76، 261/66، 289/12، 313/19، 2/18،

0 15/9، 423/17، 421/403، 9/393، 5/383

(1143) السابق 15/17، 423/2، 403/48، 381/18، 273/13، 237/7، 133/115

0

(1144) السابق 15/423 0

(1145) النحو الوافي 660-659/1 وما بعدها، وهامش 639/11 0

وَأَعْلَهُ من المفيد الإشارة إلى أن هذا التأخير له علاقته بالدلالة، وهو توكيد مضمون الجملة، بالإضافة إلى إزالة الشك عن هذا المضمون المثبت، وتوضيح ذلك أن الشاعر يريد توكيد كونه متغاضباً عن حقد ذي القربى، ولا يستثيره، وقد بدت آياته، أضف إلى ذلك إزالة أي نوع من أنواع الشك في هذا المضمون.

ثانياً: جواز تقديم الخبر على الاسم :

إذا كان الخبر ليس مفرداً أو جملة، أي شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) جاز أن يتقدم على الاسم، أي يتوسط بين الاسم والحرف الناسخ في حالة عدم وجود مانع، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فأنحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: قائماً كان زيد، وكان قائماً زيد، ولم يجز ذلك في هذه الحروف، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يجوز أن تقول: إن منطلق زيداً، ويجوز أن تقول: إن في الدار زيداً؛ وذلك لأنهم قد توسعوا في الظروف، وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال"⁽¹¹⁴⁶⁾، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في اثنين وعشرين موضعاً، نحو قوله⁽¹¹⁴⁷⁾

عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتُ فَأَعْتَمِضِي * * يَوْمًا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا

*

فقوله: (فإنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا) جملة اسمية خبرية مؤكدة بأداة واحدة، وصورة هذا النمط: إنَّ+خبر مقدم (جار ومجرور)+مضاف إليه+اسم إنَّ، والبنية الأساسية:

إن مضطجعاً لجنب المرء، أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل اختياري عن طريق إعادة الترتيب، حيث توسط الخبر بين الناسخ الحرفي واسمه، لكونه شبه جملة مع عدم وجود مانع من التقدم على الاسم، فتحولت في بنية السطح إلى: فإن لجنب المرء مضطجعاً.

ويمكن القول إن الشاعر قدم الجار والمجرور هنا للتأكيد على أن الموت لا محالة لاحق للإنسان، أضف إلى ذلك ما اقتضته لغة الشعر فتأزر النظام النحوي مع النسج الشعري بتأخير الاسم وتقديم الخبر، فاستقام وزن البسيط وصحت القافية.

وبعد هذا العرض لإعادة الترتيب في خبر الجملة الاسمية ذات الناسخ الحرفي والاستعانة بالجانب الإحصائي، فإنه من خلال هذا الإحصاء يظهر لنا تفوق استعمال الأعشى للجملة الاسمية المنسوخة بالحرف ذات الخبر المتقدم جوازاً في حالة كونه شبه جملة مع عدم وجود مانع، وعلّة ذلك التفوق هي الحفاظ على الصحة النحوية للتركيب.

⁽¹¹⁴⁶⁾ شرح المفصل 1/103، ويُنظر أيضاً: المقتضب 4/109-110، 2/354، وشرح الكافية 1/289.

⁽¹¹⁴⁷⁾ الـديوان 151/12

ويُنظر: 53/77، 9/99، 13/101، 34/169، 50/185، 8/8،

227/231، 25/237، 11/245، 5/247، 7/283، 18/319، 1/337، 4/

345، 17/16، 6/423، 5/24، 0

ومن هنا يمكن القول إن الأعشى في حالة استعماله للجملة الاسمية المنسوخة بالحرف قد لجأ إلى الالتزام بالترتيب الأصلي بين أجزاء الجملة أكثر من الخروج على هذا الترتيب من أجل الحفاظ على الصحة النحوية للتركيب مع الوفاء بغرضه الدلالي، أما عندما يسمح له النظام اللغوي بإعادة الترتيب فكان يلجأ إلى تقديم المسند لتحقيق دلالات بلاغية معينة مرتبطة بسياق النص على نحو ما سبق تحليله.

(2) إعادة الترتيب في معمول خبر هذه الحروف :

معمول خبر الحروف الناسخة لا يجوز تقديمه عليها، أما إذا كان شبه جملة، نحو: إن في البيت الضيف جالسٌ، جاز أن يتقدم على الاسم متوسطاً بينه وبين الناسخ؛ لذا يقول سيبويه: "وتقول: إن بك زيداً مأخوذ، وإن لك زيداً واقف، من قيل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن "بك" ولا "لك" مستقرين لعبدالله، ولا موضعين، ألا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبدالله إذا قلت: زيد وأنت تريد الوقوف، ومثل ذلك: إن فيك زيداً لراغب. قال الشاعر:

فَلَا تَلْحِنِي فِيهَا فَإِنَّ بُحْبُهَا * * أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلِهِ

*

كانك أردت إن زيداً راغب، وإن زيداً مأخوذ، ولم تذكر فيك ولا بك، فألغينا هاهنا كما ألغينا في الابتداء⁽¹¹⁴⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن معمول الخبر إذا كان شبه جملة أو غير ذلك يجوز تقدمه على الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم، فتقول: إن المتعلم-كتابك- قارئ، وإنه يعلمك منتفع⁽¹¹⁴⁹⁾.

ونشير إلى أنه بعد استقراء شعرا الأعشى لم أعر على معمول غير ظرف أو جار ومجرور لخبر الحروف الناسخة متقدماً على الاسم. وعليه فبيت سيبويه السابق الذكر يعد من لغة الشعر، ويعضد ذلك قول أحد المحدثين: "إنما لم يجز أن يلي هذه الأحرف معمول خبرها؛ لأنها عملت حملاً على الفعل، فهي فرع عليه، ولكنها لا تتصرف تصرف الأفعال، وإذا كانت لا تتصرف تصرف الأفعال، وإذا كانت لا تتصرف في نفسها فلا يجوز التصرف في معمولها، وقد أجزت تقدم الخبر على الاسم إذا كان ظرفاً أو مجروراً؛ لأنهم قد توسعوا في الظروف لكثرة استعمالها، وإذا كان تقدم الخبر مقيداً بكونه ظرفاً أو مجروراً، فمعمول الخبر أولى بالمنع، وخاصة إذا كان معمول غير ظرف أو مجرور، وترتب على تقدمه الفصل بين "إن" ومعمولها، وواضح أن المجيزين لم يجدوا شاهداً سوى البيت الذي ذكره سيبويه، والبصريون لا يطمنون إلى شاهد واحد، وعليه فالبيت ضرورة شعرية⁽¹¹⁵⁰⁾ وهي ما نسميه لغة الشعر.

وقد ورد معمول الخبر "شبه الجملة" المتقدم على الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم في شعر الأعشى في اثنين وعشرين موضعاً، نحو قوله⁽¹¹⁵¹⁾ :

هَزْكَوْلَةٌ فُنُقٌ دُرْمٌ مَرَأْفُهَا * * كَأَنَّ أَخْمَصَهَا بِالشَّوْكِ

مُنْتَعِلٌ (1152)

(1148) الكتاب 132/2-133، والبيت من الطويل.

(1149) يُنظر: النحو الوافي 1/640 0

(1150) د. أحمد عبدالعزيز: التقديم والتأخير عند النحاة ص 24-25 0

(1151) الديوان 12/105 ويُنظَر

أيضاً: 111/87، 141/24، 143/57، 155/22، 25، 36/8،

173/169، 179/12، 185/33، 187/15، 263/8، 265/24، 273/36، 50/

24، 17/399، 19/18، 421/403، 20/423 0

*

فقوله: (كَأَنَّ أَحْمَصَهَا بِالشُّوكِ مُتَّعِلٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ ذات ناسخ حرفي، وصورة نمطها :

كأن+اسمها+مضاف إليه+جار ومجرور "معمول الخبر"+خبرها

والبنية الأساسية: كأن أحمصها منتعل بالشوك، أي أن معمول الخبر "بالشوك" قد قدم متوسطاً بين الاسم والخبر للتأكيد على أن قدمي محبوبته الصغيرتين قد جفا بطناهما على الأرض لا يكادان يمسانهما، كأنهما مبطنتان بالشوك⁽¹¹⁵³⁾ أضف إلى ذلك إسهام هذا التقديم في إقامة وزن البسيط وتصحيح القافية، فتأزر النظام النحوي مع النسخ الشعري، وتوضيح ذلك أن تقطيع البيت هكذا:

هَرَكُولْتُنْ / فُنُقُنْ / دُرْمُومَرَا / فِقُّهَا

مستفعلن فَعِلُنْ مستفعلن فَعِلُنْ

كَأَنَّأَخْ / مَصَّهَا / بِشُّوكُمُنْ / تَعْلُو

مُتَّفِعِلُنْ فَعِلُنْ مستفعلن فَعِلُنْ

فلو قال الشاعر :

كأن أحمصها منتعل بالشوك

لأدى ذلك إلى دخول الطي "حذف الرابع الساكن" في التفعيلة قبل الأخيرة (مستفعلن)، فتتحول إلى (مفتعلن)، وهذا جائز، لكن التفعيلة الأخيرة لن تستقيم، حيث إنها تتحول إلى (مُتَّفِعِلُنْ)، وهو ما يترتب عليه عدم استقامة وزن البسيط، ومن ثم عدم صحة القافية بروبها المراد، وهو حرف اللام المضمومة.

المبحث الثاني

إعادة الترتيب في الجملة الفعلية ومكملاتها

تدخل قضية إعادة الترتيب الجملة الفعلية ومكملاتها كما تدخل الجملة الاسمية على نحو ما سبق عرضه. وعند الحديث عن تلك القضية هنا في شعر الأعشى نجد أن ذلك الأمر يقتضى الحديث عن نمطين من الترتيب، أحدهما: الترتيب الحر، والآخر: الترتيب المقيد، وذلك صدد الحديث عن الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به، بالإضافة إلى تناول الترتيب بين

(1152) الهركولة: عزيمة السوركين، الفُنُقُ: المنعمة المترفة، دُرْمُومَرَا: مرافقها: أى أن اللحم وارى

العظم، الأحمص: ما دخل من باطن القدم فلم يمس الأرض⁰

(1153) الديوان ، ص106، حيث الشرح⁰

المفاعيل، سواء أكان ذلك في باب أعطى أم في باب ظن، ثم تقديم متعلق الفعل عليه ثم رتبة الحال مع عاملها.

أولاً: الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به

يُعدُّ ورود الجملة الفعلية على صورة "فعل+فاعل+مفعول" هو الأصل في الاستخدام النحوي، لكن المفعول به قد يتقدم على فاعله أو فعله جوازاً، استناداً على القرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية أو تاء التانيث والقرائن المعنوية، أما في حالة عدم استطاعة التعبير عن المعنى بهذه الطرق، فيجب الالتزام بالترتيب الأصلي، وهو ما يسمى بالترتيب المقيد، وذلك نتيجة وجود مانع يمنع العدول عن الصورة الواردة، فبناء الجملة "قد يلزم باتباع الرتبة المقررة في مواضع، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى.

ومدار ذلك كله هو الترابط ومقتضيات السياق. ولا يمكن القول بأن هذه الكلمة أو تلك مقدمة من تأخير أو مؤخرة من تقديم إلا إذا كان النظام المعروف لها هو غير الذي نراه عليها. وهناك الرتبة المحفوظة أو الملتزمة أو المقيدة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر. وهناك الرتبة الحرة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر. وقد يعرض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يقيدها، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها، بحيث تؤدي إلى غموض أو التباس، وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر حيث تخفي العلامة الإعرابية⁽¹¹⁵⁴⁾.

وإذا كان التقديم والتأخير يدخل الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم، فإنه يدخل الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول أيضاً، وهذا ما صرح به المبرد في باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله، حيث قال: "واعلم أن التقديم والتأخير والإظهار والإضمار في هذا الباب مثله في الفاعل، يجوز فيه ما جاز في ذلك، تقول: أعطى زيد درهماً وأعطى درهماً زيداً، ودرهماً أعطى زيداً، وزيد أعطى درهماً، تجرّيه مجرى ذلك الباب⁽¹¹⁵⁵⁾ وفيما يلي عرضٌ لِمَا ورد في شعر الأعشى.

أ- الترتيب الحر :

أُتَّصَحَّ فيما سبق أن الترتيب الحر في الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل والمفعول يستند على القرينة اللفظية، نحو العلامة الإعرابية وتاء التانيث، بالإضافة إلى القرينة المعنوية، والناظر في شعر الأعشى يجد أن المواضع التي يمكن أن تندرج تحت هذا النمط قد بلغت ثلثمائة

(1154) بناء الجملة العربية ص 78-79، ويُنظر أيضاً: الخصائص 2/382، والعناصر الأساسية للمركب الفعلي ص 299-203 0

(1155) المقتضب 4/53، ويُنظر: الخصائص 1/296-2، 2/384، وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة ص 117 وما بعدها، فقد بين القزويني الغاية من تقديم معمولات الفعل على بعض 0

وثمانين موضعاً، منها ثلثمائة وخمسة وأربعون موضعاً⁽¹¹⁵⁶⁾ تتسم بالحرية في ظل العلامة الإعرابية. أما بقية المواضع⁽¹¹⁵⁷⁾ فتتسم بالحرية اعتماداً على القرينة الإعرابية مع قرينة تاء التأنيث. ورغم ذلك فإن الشاعر آثر الترتيب الأصلي، وهو :

فعل+فاعل+مفعول، في ثلثمائة وثمانية وستين موضعاً، وخرج عن هذا الترتيب مستخدماً الحرية في ثلاثة عشر موضعاً، جاء نمطها: فعل+مفعول+فاعل، وذلك في تسعة مواضع⁽¹¹⁵⁸⁾ وفي بقية المواضع استخدم نمط: مفعول+فعل+فاعل⁽¹¹⁵⁹⁾.

فمثال ما جاء موافقاً للترتيب الأصلي قوله⁽¹¹⁶⁰⁾ :

وَحَانَ النَّعِيمُ أَبَا مَالِكٍ * * وَأَيُّ امْرِئٍ لَمْ يَخْنَهُ الزَّمَنُ

*

فقوله: (وَحَانَ النَّعِيمُ أَبَا مَالِكٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه، وهذه هي البنية الأساسية، والشاعر يمكنه القول: (وخان أبا مالك النعيم)، لكنه يريد بيان أهمية خيانة النعيم لممدوحه قيس بن معد يكرب الكندي "أبا مالك"، وقد ظنه يدوم، فجاء بالجملة على هذا الترتيب مع ملاحظة قيام العلامة الإعرابية بدور كبير هنا؛ لأنه يمكننا وضع كل من الفاعل والمفعول مكان الآخر، أضف إلى هذا أن الالتزام بهذا الترتيب أدى إلى عدم انكسار وزن المتقارب.

ومثال استخدامه للحرية في الترتيب قوله⁽¹¹⁶¹⁾ :

قَدْ نَالَ أَهْلَ شَبَامٍ فَضْلُ سُودِيهِ * * إِلَى الْمَدَائِنِ خَاصُّ الْمَوْتِ

⁽¹¹⁵⁶⁾ يُنظر: الديوان، نحو 71/53، 3، 97/1، 131/48، 159/24، 219/29، 46/64،

281/245، 299/10، 327/35، 19، 347/7، 365/27، 375/25،

0 14/14، 16، 423/9، 417/10، 415/411، 21/34، 403

⁽¹¹⁵⁷⁾

السابق 53/55، 7، 5، 73/4، 13، 79/64، 83/25، 24، 105/20، 4، 115/54،

37/123، 2/11، 119

، 48، 51/32، 149/20، 25، 147/5، 145/17، 143/3، 141/17، 133/38، 129

0 5/14، 395/10، 299/17، 259/27، 181/4، 6، 10، 165/ 151

⁽¹¹⁵⁸⁾

السابق 73/161، 64/165، 74/189، 27/221، 7/237، 5/243، 14/299، 14/36،

2/411

⁽¹¹⁵⁹⁾ السابق 67/23-137، 24/413، 37/23، 0

⁽¹¹⁶⁰⁾ السابق 65/9، 0

⁽¹¹⁶¹⁾ السابق 161/74، ويُنظر: 411/ 2، والمقتضب 3/95-96، 0

فقوله: (قَدْ نَالَ أَهْلَ شَبَامٍ فَضْلُ سُودِدِهِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها :

قد+فعل+مفعول+مضاف إليه+فاعل+مضاف إليه مكرر

والبنية الأساسية: قد نال فضل سُودده أهل شبام، أي أن هذا الأصل قد دخله عنصر تحويل عن طريق إعادة الترتيب، فتحول في بنية السطح إلى: قد نال أهل شبام فضل سُودده.

والجدير بالذكر أن ما ساعد الشاعر على استخدام هذا الترتيب هو قرينة العلامة الإعرابية، فمجيء الفتحة على كلمة (أهل) دل على أنها مفعول به، ومجيء الضمة على كلمة (فضل) دل على أنها فاعل، وذلك ليبين للمتلقى أن ممدوحه (هوذة بن علي الحنفي) قد انتشر فضله وعم الناس من شبام في اليمن جنوباً حتى المدائن، فقدم (أهل شبام) معتمداً على القرينة الإعرابية بالإضافة إلى استقامة وزن البسيط.

وإذا كان الترتيب الحر في المثالين السابقين قد اتخذ صورة :

فعل+مفعول+فاعل، فإن صورته في حالة كونه: مفعول+فعل+فاعل، قد وردت عند الأعشى أيضاً في ثلاثة مواضع، تقدم فيها المفعول على الفعل في حالة عدم كونه مؤكداً بالنون في موضع واحد منها، نحو قوله⁽¹¹⁶³⁾ :

يَمَّمْتُ خَيْرَ فِتَى فِي النَّاسِ كُلِّهِمْ * * * الشَّاهِدِينَ بِهِ أَعْنَى وَمَنْ غَابَا

*

فقوله: (الشاهدين به أعنى) جملة فعلية ذات فعل متعد، صورة نمطها :

مفعول به+جار ومجرور+فعل+فاعل "مستتر"، والبنية الأساسية :

أعنى الشاهدين به

فعل+فاعل+مفعول+جار ومجرور

ومن ثم يتبين لنا أن ثمة تحويلاً اختيارياً قد دخل هذه الجملة اعتماداً على القرينة الإعرابية، ليبين أفضلية (إياس بن قبيصة الطائي) على الناس الحاضرين منهم أولاً ثم من غاب منهم؛ لذا قدم المفعول به "الشاهدين".

(1162) شبام: بلد قديم باليمن، السؤدد: السيادة، ادراع: لبس الدرع "القميص" 0

(1163) السابق 23/413 ويُنظر أيضاً: 187/137، 20/37، 21، 0

أمّا الموضعان اللذان قُدِّمَ فيهما المفعول به معمولاً للفعل المؤكّد بالنون، فذلك نحو قوله (1164) :

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكَنَّهُ * * وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

*

فقوله: (والله فاعبدا) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها :
مفعول+فعل+فاعل، والبنية الأساسية: فعل+فاعل+مفعول، أي أن هذه البنية دخلها عنصر تحويل بتقديم المفعول به على عامله المؤكّد بالنون الخفيفة التي قُلِبَتْ ألفاً، وذلك للتأكيد على اختصاص المولى عز وجل بالعبادة دون غيره وعدم عبادة الأوثان، ورغم أن الرضى قد قال إنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المؤكّد بالنون (1165) فإنه قُدِّمَ في شعر الأعشى للدلالة السابقة التي يريدها الشاعر بالإضافة إلى المحافظة على استقامة وزن الطويل فيكون وزن الشطر الثاني كالآتي :

وَلَا تَعُ / بُدْأَوْثَانًا / نَوَالِدًا / هَفَعْبُدَا

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

أضف إلى ذلك تصحيح القافية برويها المراد، فيكون التقديم من خصائص لغة الشعر.

ومما ورد عنده مستخدماً فيه الترتيب الحر معتمداً على القرينة الإعرابية وقرينة تاء التأنيث قوله (1166) :

وَمَا دَنْبُهُ أَنْ عَاقَتِ الْمَاءَ بِأَقْرُ * * وَمَا إِنَّ تَعَافُ الْمَاءَ إِلَّا لِيُضْرَبَا

*

فقوله: (عَاقَتِ الْمَاءَ بِأَقْرُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:
فعل+مفعول+فاعل، والبنية الأساسية: فعل+فاعل+مفعول، ومن ثم فقد دخل الجملة تحويل اختياري اعتماداً على قرينة العلامة الإعرابية وقرينة تاء التأنيث لبيان أن الماء هو الذي يُتْرَكُ من جانب البقر، لا لعب فيه، ولكن لابتعاد الثور عنه فتبتعد البقر أيضاً، فكلماً أراد الراعى دفع

(1164) السابق 20/187 ويُنظر: المقتضب 12/3 وهامش رقم 6 من نفس الصفحة، وشرح

الكافية 1/153، 116 0

(1165) يُنظر: شرح الكافية 1/116، 153، المقتضب 12/3 وهامش رقم 6 0

(1166) الديوان 27/165 0

البقر إلى الماء يضرب الثور على ظهره؛ ليدفعه إلى الحوض فتقبل بإقباله، أضف إلى هذا أن تقديم المفعول وتأخير الفاعل إلى موقع العروض قد أسهم في استقامة وزن الطويل.

ومِمَّا سبق يمكن القول إن الشاعر آثر استعمال نمط الجملة الفعلية التي اتخذت صورة: فعل+فاعل+مفعول، ولم يستخدم الحرية في إعادة ترتيب هذه الصورة إلا في مواضع قليلة للحصول على معنى معين لا يظهر إلا بإعادة الترتيب إلى: فعل+مفعول+فاعل، مفعول+فعل+فاعل، أو السعى إلى توافق النظام النحوي عن طريق التقديم مع النسج الشعري من أجل استقامة الوزن وتصحيح القافية.

ب- الترتيب المقيد :

يُقصد بالترتيب المقيد في الجملة الفعلية التزام صورة معينة، لا نستطيع التصرف فيها كما هو الحال في الطرق الثلاثة السابقة في الترتيب الحر، نتيجة لوجود علة ما في التراكيب، متخذاً ثلاثة أنماط هي :

النمط الأول: فعل+فاعل+مفعول.

النمط الثاني: فعل+مفعول+فاعل.

النمط الثالث: مفعول+فعل+فاعل، وهذا النمط "الثالث" يأتي دائماً على هذه الهيئة، وليس معدولاً عن أصل ما؛ للتعبير عما يريد المبدع من معانٍ، ويأتي لعله ما كأن يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً؛ لأنه اسم استفهام أو اسم شرط، فهذه الأسماء لها الصدارة في التركيب، أو جاء المفعول مضافاً لاسم له الصدارة، وكذلك إذا ذكر المفعول به في أول الجملة لكونه ضميراً منفصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹¹⁶⁷⁾، فلو تأخر لأصبح متصلاً ولتغير غرض التقديم هنا. وكذلك يُذكر المفعول قبل الفعل في حالة كون عامله مقروناً بفاء الجزاء في جواب أما الشرطية التفصيلية، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾⁽¹¹⁶⁸⁾، أي: أمّا+المفعول+الفاء+الفعل، أو كان الفعل فعل أمر مقروناً بالفاء وانتصب المفعول به بفعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾⁽¹¹⁶⁹⁾، أي: المفعول به+الفاء+فعل أمر، وفيما يلي عرض لما ورد في شعر الأعشى من هذه الأنماط :

النمط الأول :

(1167) سورة الفاتحة، الآية 5 0

(1168) سورة الضحى، الآية 9 0

(1169) سورة المدثر، الآية 3 0

يتم في هذا النمط الالتزام بالترتيب الأصلي: فعل+فاعل+مفعول، وإذا كنا قد أشرنا في الترتيب الحر إلى أن هذا النمط هو الأصل، فإن ثمة فرقا بينهما، ففي الترتيب الحر يمكن العدول عنه، أما في الترتيب المقيد أو الإجمالي فلا يمكن العدول عنه لخفاء العلامة الإعرابية مع عدم وجود قرينة أخرى غيرها، نحو: قابل يحيى عيسى، فلا يمكن تحديد الفاعل من المفعول إلا بالرتبة أو مجيء الفاعل ضميراً متصلاً غير منحصر، أي لا حصر فيه، أو مجيء المفعول ضميراً متصلاً ولو تقدم لأصبح منفصلاً مع تغيير المعنى، ويجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾⁽¹¹⁷⁰⁾ أو مجيء المفعول محصوراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾⁽¹¹⁷¹⁾، فقد ورد المفعول محصوراً بإلا؛ لذلك يجب تأخيره لعدم تغيير المعنى، وكذلك إذا جاء الفاعل مضافاً إلى المصدر المقدر بأن والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾⁽¹¹⁷²⁾، فقد تأخر المفعول به وجوباً؛ لأن الفاعل أضيف إلى المصدر المقدر بأن والفعل⁽¹¹⁷³⁾ وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في أربعين موضعاً، وتأخر فيها المفعول به عن الفاعل لكونه ضميراً غير منحصر في مائة وأربعة وخمسين موضعاً⁽¹¹⁷⁴⁾ وتأخر المفعول به، لأنه ضمير متصل في مائتين وسبعة وتسعين موضعاً⁽¹¹⁷⁵⁾ وتأخر لكونه محصوراً في ثمانية مواضع⁽¹¹⁷⁶⁾ ولكون الفاعل مضافاً إلى المصدر المقدر بأن والفعل في موضع واحد⁽¹¹⁷⁷⁾.

فمثال تأخر المفعول به عن الفاعل لكون الفاعل ضميراً غير منحصر قوله⁽¹¹⁷⁸⁾ :

ثُمَّ وَصَلْتَ صِرَةً بِرَبِيعٍ * * * حِينَ صَرَفْتَ حَالَةً عَنْ حَالِ

*

فقوله: (وَصَلْتَ صِرَةً بِرَبِيعٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل "ضمير متصل"+مفعول به+جار ومجرور، ومن خلال هذه البنية يتضح لنا تأخر المفعول به عن الفاعل تأخراً إجبارياً لا يمكن العدول عنه، لكون الفاعل ضميراً متصلاً غير منحصر والمفعول اسماً ظاهراً.

⁽¹¹⁷⁰⁾ سورة الفتح، الآية 8 ويُنظر الأصول في النحو/2 245 0

⁽¹¹⁷¹⁾ سورة آل عمران، الآية 69 0

⁽¹¹⁷²⁾ سورة البقرة الآية 251 0

⁽¹¹⁷³⁾ يُنظر: شرح الكافية/1 190-237، 196-239 0

⁽¹¹⁷⁴⁾ يُنظر: الديوان، نحو/61 67، 52 87، 13 99، 26 125، 39 161، 4 185، 72/

205، 1 227، 23 263، 26 289، 34 303، 12 319، 15 337، 11/

351، 16 361، 10 377، 13 405، 42 423، 30 19 0

⁽¹¹⁷⁵⁾ يُنظر: السابق نحو 55 67/21،

71 101، 24 121، 49 129، 15 157، 17 31،

167 173، 4 195، 34 205، 45 213، 17 229، 7 261، 4 273، 20 44،

285 303، 18 329، 21 343، 42 367، 12 389، 8 409، 5 421، 18 423، 2/

25، 15 0

⁽¹¹⁷⁶⁾ السابق/151 153، 2 157، 23 159، 40 237، 53 417، 7 423، 17 21 0

0

⁽¹¹⁷⁷⁾ السابق/217 37 0

⁽¹¹⁷⁸⁾ السابق/63 70 0

ومثال تأخر المفعول لكونه ضميراً متصلاً قوله⁽¹¹⁷⁹⁾ :

وَإِذَا مَا الضَّلَالُ خِيفَ وَكَانَ الذِّ *
وَرُدُّ خَمْسًا يَرْجُونَهُ عَن *
لَيَالٍ (1180) *

فقوله: (يرجونه) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها :
فعل+فاعل+مفعول به "ضمير متصل"، ومن خلال هذه البنية يتضح لنا أن المفعول به قد تأخر
عن الفاعل وجوباً، ولا يمكن العدول عن هذا الترتيب لكون المفعول ضميراً متصلاً لو تقدم
لانفصل ولتغير المعنى، أضف إلى ذلك مجيء الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً غير منحصر.

والجدير بالذكر أن تأخر المفعول به في شعر الأعشى لكونه ضميراً متصلاً كثيراً ما
تجتمع معه العلة الأخرى، وهي مجيء الفاعل ضميراً متصلاً غير منحصر.

ومثال تأخر المفعول به لكونه محصوراً قوله⁽¹¹⁸¹⁾ :

وَمَاءٍ صَرٍ لَمْ أَلْقَ إِلَّا الْقَطَا بِهِ *
وَمَشْهُورَةَ الْأَطْوَاقِ وَرُقَاً *
نُحُورَهَا (1182) *

(1179) السابق 0 23/55

(1180) خمساً: ورود الماء بعد خمسة أيام 0

(1181) السابق 0 21/423

(1182) ماء صر: طال مكثه فتغير طعمه، القطا: جمع قطة: طائر يقرب من الحمام، ورقاً:

أبيض 0

فقلوه: (لم ألق إلا القَطَا بِهِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، صورة نمطها :

لم+فعل+فاعل+إلا+مفعول به+جار ومجرور

ومن خلال هذه الصورة يتضح تأخر المفعول به تأخراً إجبارياً لكونه محصوراً بإلا، ولا يمكن العدول عن هذه الصورة حفاظاً على المعنى الذي يريده الشاعر، وهو أنه كثيراً ما يقطع القفر الموحش من الصحراء لا يلقى فيه إلا الماء الراكد، والقطا الرمادى النحور ذات الأطواق.

وَأَلَّه من المفيد الإشارة إلى أن المفعول به إذا كان قد جاء متأخراً وجوباً في شعر الأعرشى في اثني عشر موضعاً في حالة كونه محصوراً، فإنه لم يرد في شعره في حالة كونه متقدماً محصوراً متخذاً نمط :

أداة نفي+فعل+إلا+مفعول+فاعل

ولا غرابة في ذلك، فهو جائز إذا كان الحصر باستخدام "إلا"، وذلك لمعرفة المحصور بكونه واقعاً بعد إلا، نحو قول الشاعر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ * * * فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا * *

وقد أجاز أكثر البصريين والكسائي وابن مالك هذه الصورة اعتماداً على السماع وظهور القصد، بخلاف إنما، فلا يجوز تقديم المحصور حتى لا يلتبس بغير المحصور⁽¹¹⁸³⁾.

ومثال تأخر المفعول لكون الفاعل مضافاً إلى المصدر المقدر بأن والفعل والذي ورد في موضع واحد هو قوله⁽¹¹⁸⁴⁾ :

وَتَقْوَاهُ الْخَيْلَ حَتَّى يَطُو * * * لَ كَرُّ الرُّوَاةِ وَإِيغَالُهَا * *

(1183) يُنظر: همع الهوامع 1/515-516، شرح ابن عقيل 2/100-104، العناصر الأساسية للمركب الفعلي ص 304-305، والبيت من الطويل.
(1184) السابق 0 37/217

فكلمة (الخيال) في قوله (وتقواده الخيل) مفعول به للمصدر المقدر بأن والفعل "تقواده" وقد تأخر تأخراً واجباً، لا يمكن العدول عنه كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ﴾⁽¹¹⁸⁵⁾ لعدم تغيير المعنى الذي يريده الشاعر، وهو أن ممدوحه إياس بن قبيصة الطائي يقود الخيل في القتال حتى يطول كُرُّ الفائمين عليها، وإيغالهم في الغزو والترحال.

وممّا سبق بيانه من خلال الإحصاء يتبين لنا أن شعر الأعشى قد خلا من التزام الترتيب الأصلي: فعل+فاعل+مفعول، المسبب بخفاء قرينة العلامة الإعرابية، وما يترتب على ذلك من لبس في المعنى، وأنّ ما وقع في شعره ملتزماً فيه الترتيب الأصلي كان لسبب آخر غير هذا بجانب ظهور قرينة العلامة الإعرابية.

النمط الثاني :

هذا النمط يتم فيه العدول عن الترتيب الأصلي متخذاً صورة :

فعل+مفعول+فاعل، أي أن الأصل هكذا دائماً ولا يمكن تغييره، وذلك لعلّة نحوية أدت إلى تقدم المفعول لفظاً لا رتبة، وتأخر الفاعل، كأن يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾⁽¹¹⁸⁶⁾، أو وقوع الفاعل في أسلوب الحصر أو القصر فيقصر عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللّٰهُ ﴾⁽¹¹⁸⁷⁾، فإن ما قبل إلا محصور فيما بعدها، ولو قدم الفاعل بلا "إلا" انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور، وقوله: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾⁽¹¹⁸⁸⁾، أو يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً⁽¹¹⁸⁹⁾.

وهذا النمط ورد في شعر الأعشى في مائة وستين موضعاً، جاء فيها تقدم المفعول على الفاعل لاشتماله على ضمير يعود على المفعول في واحد وعشرين موضعاً⁽¹¹⁹⁰⁾ وتقدمه لوقوع

(1185) سورة النساء، الآية 161 0

(1186) سورة المائدة، الآية 119 0

(1187) سورة آل عمران، الآية 7 0

(1188) سورة فاطر، الآية 28 0

(1189) يُنظر: الخصائص 1/294 وشرح الكافية 1/196-197 0

(1190) يُنظر: السديوان، نحو 93/135، 62/137، 22/167، 31/241، 39/16،

0 12/11، 421/421، 38/293

الفاعل محصوراً بيلاً فقط مع عدم وروده محصوراً وإنما في موضعين اثنين⁽¹¹⁹¹⁾ وتقدمه لكونه ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً في مائة وسبعة وثلاثين موضعاً⁽¹¹⁹²⁾.

فمثال تُقدّم المفعول لاشتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول قوله⁽¹¹⁹³⁾ :

وَمِثْلُ ابْنِ عَمْرٍو يَوْمَ أَسْفَلَ شَاحِبٍ * * * يَزِيدُ وَالْأَهْتُ خَيْلَهُ عُدْرَاتُهَا
*

فقوله: (أَلْهَتْ خَيْلَهُ عُدْرَاتُهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة

نمطها:

فعل+مفعول به+مضاف إليه+فاعل+مضاف إليه

والبنية الأساسية:

ألهمت عذراتها خيله

فعل+فاعل+مضاف إليه+مفعول به+مضاف إليه

أي أن هذه البنية دخلها عنصر تحويل بتقديم المفعول على الفاعل؛ لأن الفاعل يشتمل على ضمير يعود على المفعول، ولو لم يتقدم المفعول، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، يضاف إلى ذلك تغير المعنى الذي يريده الشاعر، حيث إنه يريد الإدلاء بأن من قومه ورجال قبيلته يزيد بن عمرو، إذ تمرح خيله في أعرافها "شعر الناصية" يوم (أسفل شاحب). وقد أسهم هذا التقديم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، فصحت القافية، واستقام وزن الطويل. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الضمير في قوله "عذراتها" قد عاد على لفظ "الخيل" وهو متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة، أي عاد الضمير من الفاعل على المفعول، فقد شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخر، نحو: "خاف ربه عمر"،

⁽¹¹⁹¹⁾ السابق 0 14/6،261/127

⁽¹¹⁹²⁾ السابق، نحو 141/79،179/27،215/32،243/14،279/16،14/36،

0 2/24،419/413،18/399،31/347

⁽¹¹⁹³⁾ السابق 0 28/135

وذلك لأن النية في الفاعل تقديمه على المفعول، فهو متقدم رتبة، وإن تأخر لفظاً⁽¹¹⁹⁴⁾ وهذا ما لم يرد في شعر الأعشى.

ومثال تقدم المفعول لوقوع الفاعل محصوراً قوله⁽¹¹⁹⁵⁾ :

هي الهمُّ لا تدنو ولا يستطيعُها * * * من العيسِ إلا النَّاجِيَاتُ الرَّوَاسِمُ
*

فقوله: (ولا يستطيعُها من العيسِ إلا النَّاجِيَاتُ الرَّوَاسِمُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعلٍ متعدٍّ، صورة نمطها :

لا+فعل+مفعول به+جار ومجرور+إلا+فاعل+نعت

ومن خلالها يتبين لنا أن المفعول به قد تقدم على الفاعل نظراً لمجىء الفاعل محصوراً بإلا، أي مقصوراً عليه، لذا وجب تأخره؛ لأنه لو تقدم لتغير المعنى الذي يريده الشاعر، وهو بيان أن محبوبته بعيدة لا تدنو، ولا يستطيع اللحاق بها إلا ناقة سريعة من الرواسم التي تؤثر في الأرض.

ومثال تقدم المفعول لكونه ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً قوله⁽¹¹⁹⁶⁾ :

بِمنَّةٍ قَفْرَةٌ تُتَعَاوَرَهَا الصَّيْفُ

فُ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبَاً وَشَمَالِ

فقوله: (تعاورها الصيف) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍّ، صورة نمطها:

فعل+مفعول به "ضمير متصل"+فاعل

وهذه الصورة ترشدنا إلى أن المفعول به قد تقدم على الفاعل، والسبب في ذلك أنه ضمير متصل، والفاعل اسم ظاهر؛ لذا وجب تأخر الفاعل، ولا يجوز تقدمه؛ لأنه لو تقدم لتغير

⁽¹¹⁹⁴⁾ يُنظر: شرح ابن عقيل 492/1، ود. جمال مصطفى ناصف: التقديم والتأخير في

معمولات الفعل، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد السادس

عشر 1420هـ-2000م، ص 691-692 0

⁽¹¹⁹⁵⁾ الديوان 6/127 0

⁽¹¹⁹⁶⁾ السابق 2/53 0

المعنى. أضف إلى ذلك أن المفعول المتقدم يمثل أهمية عند الشاعر، فالضمير "المفعول به" عائد على الدمنة التي تمثل آثار محبوبته، فهذه الآثار تمثل أهمية عنده من منطلق أنها الرابط بينه وبين محبوبته بعدما رحلت؛ لذلك فإنى مع الدكتور أحمد مطلوب حين قال في تعليقه على مثل هذا النمط معلقاً على نص الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: "ونكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه ليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم إذ كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثلاً، وكذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارة المشهورة: "قتل الخارجي زيد" فالحلال بين والحرام بين، والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحة جلية وفي غيرها لا يصح أن يغير أحدهما مكانه. فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا مبرر له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة منَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها، غير أنا قد نقبلها في الشعر، وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص⁽¹¹⁹⁷⁾.

وذكر أنواعاً أخرى لتقديم المفعول وأرجعها إلى الفاصلة والحرص على موسيقاها كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾⁽¹¹⁹⁸⁾ وقوله: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ﴾⁽¹¹⁹⁹⁾... وليس التقديم في هذه الأمثلة بواجب كالأنواع الثلاثة، ولكنه مما يدخل في باب حرية الجملة العربية، وهو غير ما أراده الدكتور إبراهيم أنيس وحدده منهجه في دراسة اللغة وهو منهج صارم لا يهتم بالنظم والاتساق في العبارة كثيراً، ولا يلتفت إلى ما يريده المعنى ويهدف إليه، بل لا يلتفت إلى ما جاء في كتب النحاة مثل⁽¹²⁰⁰⁾: "ضرب زيداً عبدالله، وكان سيبويه قد قال عنه: "وهو عربى جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى"⁽¹²⁰¹⁾.

وقال ابن جنى: "إن المفعول قد شاع واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا على إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً..."⁽¹²⁰²⁾.

النمط الثالث :

- (1197) من أسرار اللغة ص 244 0
(1198) سورة طه، الآية 67 0
(1199) سورة الحجر، الآية 61 0
(1200) بحوث لغوية ص 45-47 0
(1201) الكتاب 34/1 0
(1202) الخصائص 295/1-297 0

هذا النمط يتم فيه العدول عن الترتيب الأصلي أيضاً وجوباً متخذاً صورة: مفعول+فعل+فاعل، ولا يمكن تغييره؛ لأن المفعول المقدم اسم من أسماء الصدارة، وقد ورد هذا النمط في شعر الأعشى في موضع واحد هو قوله⁽¹²⁰³⁾ :

وَكَائِنٌ دَفَعْنَا عَنْكُمْ مِنْ عَظِيمَةٍ * * وَكُرْبَةٍ مَوْتٍ قَدْ بَتَّنَا عِقَالَهَا

*

فقوله: (وكائن دفعنا عنكم من عظيمة) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها: مفعول به+فعل+فاعل+جار ومجرور مكرر، ومن خلالها يتبين لنا أن المفعول به "كائن" مقدم وجوباً على الفعل؛ لأنه من الأسماء التي لها الصدارة، ولا يجوز تأخره، هذا بالإضافة إلى أن تقديمه قد دل على تركيز الشاعر على كثرة دفع قومه للملمات عن بني عبّادِ أبنئِ ضبيعةٍ وكثرة تفريجهم للكرب التي أصابتهم وكادت تهلّكهم.

وَمِمَّا سبق نرى أنه إذا كان المفعول به في شعر الأعشى قد جاء بعد الفاعل أو قبله، أي بين الفعل وفاعله، أو قبل الفعل نفسه، سواء أكان الالتزام بأي وضع من هذه الأوضاع الثلاثة اختياريّاً أم إجباريّاً، فإنه قد أدى إلى معنى من التماسك والترابط بين أجزاء الجملة بل وبين أجزاء النص، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بورود الجملة على الهيئة التي جاء بها الشاعر، مسهماً بذلك في الاتصال اللغوي بين المبدع والمتلقي. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه لم يرد في شعر الأعشى ما ظاهره تقدم الفاعل على المفعول في حالة كون الفاعل متصلاً بضمير يعود على المفعول المتأخر "إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول" لفساد تقدم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى⁽¹²⁰⁴⁾.

ثانياً: الترتيب بين المفاعيل

⁽¹²⁰³⁾ الديوان 08/393

⁽¹²⁰⁴⁾ يُنظر: الخصائص 294/1 وما بعدها حيث يرى ابن جنى أن الهاء في قوله (جزى ربه عنى عدى بن حاتم) عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة ويرى أنه لما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُجْرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عدى بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدماً عليه مفعول فجاز ذلك 0

نعلم أن الفعل ينقسم إلى لازم ومتعد، والمتعدي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام، أولها: ما يتعدى إلى مفعول به واحد، وثانيها: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو ظن وأخواتها، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وذلك يعرف باب أعطى. وثالثها: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو أعلم وأرى. وإذا كان الحديث عن الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به قد سبق، فإنه يتبقى الحديث عن الترتيب بين المفاعيل، ونتيجة لاستقراء شعر الأعشى، فإن الحديث هنا سيقصر على الترتيب بين المفاعيل في باب أعطى وباب ظن وأخواتها.

أ- الترتيب في باب أعطى :

يشير الواقع اللغوي إلى أنه إذا تعدى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالحالة الأولى، وهي الأصل أن يتقدم ما هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت الطالب جائزة، فقد قُدِّمَ (الطالب) على (الجائزة)؛ لأنه فاعل في المعنى، فهو الآخذ للجائزة، وهذا الأصل يلزم اتباعه بسبب مخافة اللبس، أو بسبب كون المفعول في المعنى محصوراً فيه، نحو: ما أعطيت التلميذ إلا كتاباً، فالمفعول في المعنى "المفعول الثاني" مقصور عليه؛ ولذلك وجب تقديم الفاعل في المعنى "التلميذ"، أو بسبب كون الفاعل في المعنى ضميراً متصلاً، والمفعول في المعنى اسماً ظاهراً، نحو: أعطيتك درهماً. أما الحالة الثانية، وهي خلاف الأصل، ففيها يجب تقديم المفعول في المعنى، كأن يكون الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: أعطيت الحقيبة صاحبها، فلو قُدِّمَ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أو كان الفاعل في المعنى محصوراً "مقصوراً عليه" نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً، أو يكون المفعول في المعنى ضميراً والفاعل في المعنى اسماً ظاهراً، نحو: الدرهم أعطيته بكرةً. وفيما عدا ذلك يجوز تقديم أيهما، نحو: أعطيت زيداً ماله، فيجوز: أعطيت ماله زيداً؛ لأن الضمير إن عاد على متأخر لفظاً، فقد عاد على متقدم رتبة، لأن المال فاعل في المعنى، فهو الذي أُعطي لزيد⁽¹²⁰⁵⁾. وما جاء في شعر الأعشى من هذه الأفعال قد وجب فيه تقديم الفاعل في المعنى (المفعول الأول)، وذلك في ستة مواضع، نحو قوله⁽¹²⁰⁶⁾ :

(1205) يُنظر: شرح ابن عقيل 2/153-155، والهامش بتحقيق محمد محيي الدين 2/154-

155، شرح الأشموني 2/166 0

(1206) الديوان 19/253، ويُنظر أيضاً 167/99، 43/35 0

فَأَعْطَاهُ حِلْسًا غَيْرَ نِكْسٍ أَرَبَهُ * * * لُوَأَمًا بِهِ أَوْفِي وَقَدْ كَادَ
يَذْهَبُ (1207) *

فقوله: (فأعطاه حلساً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مفعول أول+مفعول ثان، وهذه البنية تشير إلى تقدم المفعول الأول وجوباً؛ لأنه ضمير متصل والثاني اسم ظاهر ولو تأخر لانفصل وأصبح اسماً ظاهراً، حيث إن الضمير عائد على (الجار) في قوله (1208) :

فَقَبْلَكَ مَا أَوْفِي الرُّقَادُ لِحَارِهِ * * * فَأَنْجَاهُ مِمَّا كَانَ يَخْشَى
وَيَرْهَبُ (1209) *

ووجود الضمير أفضل للمعنى من تكرار الاسم الظاهر.

وإذا كان المفعول الأول قد تقدم في هذا المثال؛ لأنه ضمير متصل والثاني اسم ظاهر، فإن هذه العلة قد تجتمع مع الأخرى، نحو قوله (1210):

فَإِنْ أَنَا عَنْكُمْ لَا أَصَالِحَ عَدُوِّكُمْ * * * وَلَا أُعْطِيهِ إِلَّا جِدَالًا
وَمَحْرَبًا (1211) *

فقوله: (ولا أعطه إلا جدالاً ومحرباً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها :

حرف نفي "لا"+فعل+فاعل+مفعول أول+إلا+مفعول ثان+معطوف

وهذه الصورة تشير إلى وجوب تقدم المفعول الأول وتأخر الثاني لسببين، الأول: أن المفعول الثاني مقصور عليه، الآخر: أن المفعول الأول ضمير متصل والثاني اسم ظاهر، وهذا التقدم يسهم في إبراز المعنى الذي يريد الشاعر إيصاله للمتلقى وهو أن الأعشى يخبر بني سعد ابن قيس بأنه لن يكون إلا وفاقاً للقرابة والنسب، فإن بُعد عنهم فلن يصالح عدوهم، ولن يعطه إلا الجدل وشدة الغضب في الحرب، أي بيان أن العدو هو الآخذ دون غيره والتأكيد على ذلك،

(1207) المجلس: القدح الرابع في الميسر، نكس: السهم المكسور الرأس، لوأماً: سهم لأم، أي عليه ريش يلائم بعضه بعضاً، أربه: ربه وأربه: جمعه وألزمه0

(1208) الديوان 0 18/253

(1209) الرقاد: عمرو بن عبدالله بن جعدة بن كعب0

(1210) الديوان 0 28/165

(1211) محرباً: مصدر ميمى من حرب الرجل أى اشتد غضبه وبكسر الميم تعنى الشديد في الحرب0

وقصر الأخذ على الجدل وشدة الغضب في الحرب. ومما سبق يتضح لنا أنه لم يرد في شعر الأعشى خروج عن أصل الترتيب بين المفعولين في باب أعطى حفاظاً على المعنى الذي يريده على النحو الذي بيّن.

ب- الترتيب في باب "ظن" :

يتبع الترتيب بين المفعولين في (باب ظن) الترتيب في الجملة الاسمية، حيث إنها أصل التركيب المحتوى على ظن قبل تحوله من مركب اسمي إسنادي إلى مركب فعلي، وذلك على النحو الذي أتبع صدد الحديث عن الترتيب في الجملة الاسمية غير المنسوخة.

وقد ورد تركيب ظن وأخواتها في شعر الأعشى في ثلاثة عشرة موضعاً لم يتم فيها الخروج عن الترتيب الأصلي: فعل+فاعل+مفعول أول+مفعول ثان، فجاء المفعول الأول واجب التقديم في موضع واحد؛ لأنه بالنظر إلى التركيب الأصلي وجد أن الخبر جملة فعلية⁽¹²¹²⁾ وجاء جائز التقديم والتأخير في اثني عشر موضعاً⁽¹²¹³⁾؛ لأنه بالنظر إلى البنية الأصلية للمفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر وجد أن الخبر مفرد والمبتدأ معرفة، وفي هذه الحالة يجوز تقديم الخبر وتأخيره، لذا فإن المفعول الثاني يجوز فيه التقديم والتأخير، لكن الشاعر اتبع الأصل في الترتيب في كل المواضع.

ويلاحظ أن مواضع الوجوب والجواز قد جاءت مع الأفعال حسب، علم، وجد، ألفي، جعل، أما الفعل (رأي) الوارد في شعر الأعشى فليس متعدياً لمفعولين؛ لأنه من قبيل الرؤية البصرية، وذلك نحو قوله⁽¹²¹⁴⁾ :

فَلَا تَحْسَبْنِي لَكُمْ كَافِرًا * * * وَلَا تَحْسَبْنِي أُرِيدُ الْغِيَارَا

*

(1212) الديوان 0 44/99

(1213) السابق 0 117/99، 121/44، 165/16، 191/29، 195/16، 243/18، 283/44، 35/

0 33، 35

(1214) السابق 0 44/99

فقوله: (وَلَا تَحْسَبْنِي أُرِيدُ الْغِيَارًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعل متعدٍ إلى مفعولين، صورة نمطها :

لا+تحسب+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان "جملة فعلية"، وهذه الصورة تشير إلى أن المفعول الثاني جملة فعلية ذات فعل مضارع؛ لذا لا يجوز تقديمه على المفعول الأول لعدم تحول الجملة الأصلية قبل دخول "حسب" إلى جملة فعلية⁽¹²¹⁵⁾ بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من انفصال الضمير.

وفي قوله: (لا تحسبني لكم كافريناً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين، صورة نمطها :

لا+فعل+فاعل+جار ومجرور+مفعول به ثان، وهذه الصورة تشير إلى أن المفعول الأول معرفة والثاني نكرة، وإذا نظرنا إلى المفعولين وجدنا أن الأول ضمير متصل والثاني اسم ظاهر، وقد أثر الشاعر الالتزام بهذا الترتيب حتى لا ينفصل الضمير المتصل بالفعل، فكلما كان الاتصال ممكناً كان أفضل من الانفصال، أضف إلى ذلك المحافظة على المعنى الذي يريده في الحالتين، وعدم حدوث اللبس، وهذا المعنى هو تأكيد لممدوحه قيس بن معد يكرب أنه لن يتحول عن عهده، ولن يستبدل به أحداً غيره فهو لا يريد ذلك.

وفي المحافظة على المعنى يقول المبرد في حديثه عن الترتيب بين مفعولى ظن وأخواتها: "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضعاً عن المعنى. فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه إن قدمته فتقديمه حسن، نحو قولك: ظننت في الدار زيدا وعلمت خلفك زيدا"⁽¹²¹⁶⁾.

ثالثاً: الترتيب بين المفعول وعامله

إذا أردنا أن نتحدث عن الترتيب بين المفعول وعامله وجدنا أن كل الصور السابق ذكرها في النمط الأول من الترتيب المقيد والتي يمتنع فيها تقديم المفعول على الفاعل للأسباب المذكورة هناك يمتنع فيها أيضاً تقديم المفعول على الفعل، غير أن هناك أسباباً أخرى يمتنع فيها تقديم المفعول على عامله نظراً لكون العامل فعل تعجب أو يكون المفعول مصدراً مؤولاً من (أن) المشددة أو المخففة أو يقع المفعول في صلة حرف مصدرى ينصب الفعل أو يكون مفعولاً به

(1215) يُنظر في ذلك: المقتضب 4/128، شرح المفصل 7/78 0

(1216) السابق 3/95 0

لفعل مسبوق بلام الابتداء وليس قبلها (إنَّ) أو يكون الفعل مسبوqاً بقَد أو بلام القسم أو يكون المفعول مفعولاً به لفاعل مؤكّد بالنون أو يكون الفعل مسبوqاً بسوف أو قلما أو ربما.

وقد وردت هذه الصورة (فعل+فاعل+مفعول) في ثلاثة وخمسين موضعاً⁽¹²¹⁷⁾ بسبب سبق الفعل بقَد أو لام القسم أو لام الابتداء أو مجيء المفعول به مصدراً مؤولاً من أنَّ المشددة أو المخففة. وبذلك تصبح مواضع امتناع تقديم المفعول على عامله بعد ضم المواضع السابق ذكرها في النمط الأول من الترتيب المقيد خمسمائة وثلاثة عشر موضعاً، نحو قوله⁽¹²¹⁸⁾:

أَمَّا لِصَاحِبِ نِعْمَةٍ طَرَحَتْهَا * * * وَوَصَالِ رِخْمٍ قَدْ نَضَحَتْ بِإِلَهِهَا

*

فقوله: (قَدْ نَضَحَتْ بِإِلَهِهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدة، صورة نمطها :

قد+فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه، ومن خلال هذه الصورة نرى تأخر المفعول به وجوباً بسبب أن الفعل سبق بـ(قد)، وهي من خصائص الدخول على الجملة الفعلية، فلو تقدم لأصبحت الجملة غير صحيحة دلاليّاً، والسبب في ذلك أن التوكيد واقع على الفعل والفاعل، فتأخر المفعول حافظ على المعنى الذي يريده الشاعر في سياق تصويره لما يشن ممدوحه قيس ابن معد يكرب من غارات بعيدة المدى، فيقول: "ترى الخيل فيها شعناً قد أجهدتها التعب، ولم تقو صغارها على متابعتها فغادرتها في الطريق، فوصلها ممدوحه، كأنها كانت يابسة قبلها فنذاها"⁽¹²¹⁹⁾. أضف إلى ذلك أن الشاعر قد استفاد من التأخر الإجباري للمفعول في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري بتصحيح القافية واستقامة الكامل.

وإذا كان المفعول به في الإحصاء السابق يمتنع تقديمه على عامله فإنه قد ورد أيضاً في شعر الأعشى جائز التقديم على عامله وذلك في ثلاثمائة وثمانية وستين موضعاً ذكّرت آنفاً في الترتيب الحر بين الفاعل والمفعول، فهذه المواضع يتسم فيها الترتيب بالحرية لعدم وجود مانع، ومما يدل على ذلك استعماله لهذه الحرية في قوله :

يَمَّمْتُ خَيْرَ فِتَى فِي النَّاسِ كُلِّهِمْ * * * الشَّاهِدِينَ بِهِ أَعْنَى وَمَنْ غَابَا

*

⁽¹²¹⁷⁾ يُنظر: السابق، نحو 25/4، 205/60، 151/35، 113/41، 109/40، 81/59، 2/229

0 3/11، 421/17، 417/8، 413/1، 393/4، 357/12، 335/7، 301/283

⁽¹²¹⁸⁾ السابق 0 41/81

⁽¹²¹⁹⁾ يُنظر: السابق ص 80 حيث الشرح، هامش 41 ص 81 0

وقد سبق تحليله في موضعه صدد الحديث عن الترتيب الحر في الجملة الفعلية وفيما يلي عرض لتقديم متعلق الفعل عليه على النحو التالي.

رابعاً: تقديم متعلق الفعل

يشير الواقع اللغوي إلى أن الأصل في ترتيب متعلق الفعل هو أن يكون بعد الفعل، لكن هذا المتعلق سواء أكان ظرف زمان أو مكان أم جاراً ومجروراً قد يتقدم على الفعل لغرض دلالي ما، نحو قوله تعالى: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ (1220)، وقد ورد تقدمه في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً، منها سبعة وثلاثون موضعاً كان متعلق الفعل فيها جاراً ومجروراً⁽¹²²¹⁾ وموضعان كان المتعلق فيهما ظرف زمان⁽¹²²²⁾ وخمسة مواضع كان المتعلق فيها ظرف مكان⁽¹²²³⁾، فمثال المتعلق في حالة كونه جاراً ومجروراً قوله⁽¹²²⁴⁾ :

مِنْ دِيَارٍ بِالْهَضْبِ هَضْبَ الْقَلِيبِ * * فَاضَ مَاءِ الشُّنُونِ فَيَضَ
* * * * *
الْغُرُوبِ

ففي قوله : (مِنْ دِيَارٍ بِالْهَضْبِ هَضْبَ الْقَلِيبِ فَاضَ مَاءِ الشُّنُونِ) تقدم الجار والمجرور متعلقاً بالفعل (فاض)، حيث إن البنية الأساسية هي :

فاض ماء الشنون فيض الغروب من ديار بالهضب هضب القليب، وقد دخلها عنصر تحويل بتقديم الجار والمجرور لبيان المصدر والمكان الذي فاضت عينا الشاعر بالدموع فيه، فقد وقف على ديار محبوبته في (هضب القليب) ففاضت عيناه بالدموع، لذا فإن تقديم المتعلق هنا يمثل أهمية لدى الشاعر أراد الإعلام عنها بالتقديم حيث كانت محبوبته بهذا المكان.

والجدير بالذكر أن تقديم المتعلق في حالة كونه ظرف مكان أو زمان يفيد التركيز على المكان أو الزمان الذي وقع فيه الفعل؛ لذلك يعتمد بناء الجملة "في ترابط الفعل مع المفعول فيه على وقوع الحدث الذي يدل عليه الفعل فيه، سواء... أكان "المفعول فيه" أم "الظرف وهما بمعنى

(1220) سورة طه، الآية 55، ويُنظر: الأصول في النحو/246/0

(1221) الـديوان،

نحو 75/61، 129/15، 137/76، 151/26، 161/32، 189/12، 5/69، 7/213

263/233، 287/6، 299/35، 343/4، 23، 361/15، 363/5، 383/25، 6/

393، 413/1، 23/11، 0

(1222) السابق 251/253، 8/11، 0

(1223) السابق 53/55، 6/167، 22/209، 32/47، 46، 0

(1224) السابق 383/1، 0

واحد؛ ولذلك أيضًا اشترط أن يكون الاسم الذي يشغل وظيفة المفعول متضمنًا معنى "في" وهي حرف الجر الذي يفيد الظرفية بالمعنى اللغوي، على أن يكون هذا المتضمن مطردًا. ويكاد ينصرف مفهوم التعلق في التحليل النحوي إلى تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل أو ما فيه معناه⁽¹²²⁵⁾ ومثال تقديم المتعلق في حالة كونه ظرفاً قوله⁽¹²²⁶⁾ :

وَهُنَاكَ يَصْدُقُ ظَنُّكُمْ * * * أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ *
*

فالبنية الأساسية لقوله: (وَهُنَاكَ يَصْدُقُ ظَنُّكُمْ) هي :

ويصدق ظنكم هناك

فعل+فاعل+مضاف إليه+ظرف مكان

أي أن هذه البنية قد دخلها عنصر تحويل بتقديم متعلق الفعل عليه "هناك" لغرض دلالي هدف إليه الشاعر، وهو صدق وقوع الظن هناك، أي التركيز والتأكيد على التحديد المكاني لوقوع الفعل، فالشاعر في سياق توجيه حديثه إلى شيبان بن شهاب الجحدرى، الذي يتهمه بتهيين الشربين الحيين وبإغراء هذا نفر من بنى فزارة، قائلاً له: "وعند ذاك يصدق ما ظننت وما أردت من قطع صلوات القرابة. فلن تكون إلا الحرب، لا اجتماع ولا زيارة⁽¹²²⁷⁾، ومن هنا يكون الفعل قد ترابط مع المفعول فيه في شعر الأعشى اعتماداً على وقوع الحدث الذي يدل عليه الفعل فيه، سواء أكان الظرف زمانياً أم مكانياً، أضف إلى ذلك رد الخطأ في تعيين من وقع عليه الفعل وتخصيصه⁽¹²²⁸⁾.

والجدير بالذكر أن تقديم متعلق الفعل سواء أكان جاراً ومجروراً أم ظرفاً قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، فالبيت الأول السابق من بحر الخفيف، وهذا التقديم قد أسهم في تصحيح القافية برويها المراد، وهو حرف الباء المكسورة. أما البيت الثاني، فهو من مجزوء الكامل، وتقطيعه هكذا :

وَهُنَاكَ يَصْ / دُقْظُنُّكُمْ أَنْ لَجْتَمَا / عَوْلَا زِيَارَهُ

(1225) بناء الجملة العربية ص 122-123 0

(1226) الديوان 0 47/209

(1227) السابق ص 208 حيث الشرح 0

(1228) يُنظر: السكاكي: مفتاح العلوم ص 131-133، ط 2، مكتبة الحلبي، القاهرة 1990

مَتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلِنْ

مُتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلَاتِنْ

أي أن العروض صحيحة، والضرب مُرْقَلُ "زيد في آخره سبب خفيف"، فالترفيل هو زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، ولو قال الشاعر :

ويصدق ظنكم هناك

لما استقام مجزوء الكامل على النحو السابق.

خامساً: رتبة الحال مع عاملها

يجوز في الحال مع عاملها التقديم والتأخير إذا كان العامل فعلاً، أما مع غيره فلا يجوز، يقول المبرد: "واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير... فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه لم تتقدم الحال على العامل؛ لأن هذا الشيء لا يعمل مثله في المفعول" (1229).

وقد ورد الحال في شعراً لأعشى في تسعة وستين موضعاً، تقدم فيها وجوباً في موضع واحد (1230) وتأخر وجوباً في موضعين (1231) وجائز التقديم والتأخير في سبعة وستين موضعاً (1232) منها ثلاثة مواضع تقدم فيها الحال (1233) أما بقية المواضع فقد تأخر فيها الحال عن عامله الفعل، فمثال التقدم الوجوبي قوله (1234) :

فَقُلْتُ لِلشَّرْبِ فِي "دُرْنَى" وَقَدْ ثَمَلُوا * * شِيمُوا، وَكَيْفَ يَشِيمُ الشَّارِبُ
* * * الثَّمَلُ؟

فقوله: (وكيف يشيم الشارب الثمل) جملةٌ فعليةٌ استفهاميةٌ، نمطها :

أداة استفهام+جملة فعلية، وصورة هذا النمط :

(1229) المقتضب 4/168-170، ويُنظر شرح المفصل 2/57، شرح الكافية 2/27، 24، 0

(1230) الديوان 107/25، 0

(1231) السابق 53/291، 15/29، 0

(1232) السابق،

نحو 71/95، 42/121، 5/145، 29/181، 21/205، 18/239، 24/259، 31/3،

42/329

، 275/283، 60/295، 15/57،

0 14-13/403، 20/13، 401/8، 399/10، 389/345

(1233) السابق 71/95، 46/183، 5/30، 0

(1234) السابق 107/25، 0

كيف+جملة فعلية (فعل+فاعل)+نعت

والبنية الأساسية هي : يشيم الشارب التَّمْلُ كيف؟ أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل إجباري بتقديم الحال على عاملها وصاحبها؛ لأن لها صدر الكلام، وهذا التقديم يسهم في إثراء الجانب الدلالي، حيث إنه يوضح حالة التعجب من شيم الشارب التَّمْل، والتأكيد على هذه الحالة.

ومثال التأخر وجوباً قوله (1235) :

وَلَقَدْ أَجْزِمُ حَبْلِي عَامِداً ** بَعْفَرْنَاةٍ إِذَا الْأُلُ مَصَّح (1236)

*

فقوله: (وَلَقَدْ أَجْزِمُ حَبْلِي عَامِداً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ بقَد، صورة نمطها :

لقد+فعل+فاعل+مفعول+مضاف إليه+حال، ومن خلال هذا البنية نلاحظ تأخر الحال (عامداً) وجوباً عن عاملها وصاحبها لوجود مانع، وذلك للتأكيد على أن الشاعر جدير بأن يقطع حبال الود عامداً، وذلك في سياق وصفه لصبره على الرحلة في الصحراء.

ومثال التقديم الجائز قوله (1237) :

جَرِيًّا يَلُودُ رِبَاعُهَا مِنْ ضُرِّهَا ** بِالْخَيْمِ بَيْنَ طَوَارِفِ

وَهَوَادِي (1238)

*

ففي قوله: (جريباً يلود رباعها من ضرها) تقدمت الحال (جريباً) على عاملها "يلود" وصاحبها "رباعها" جوازاً للتأكيد على المعنى الذي يبرزه الحال، أي التأكيد على حال صغار الإبل عندما تلوذ من شدة البرد بالخيام جريباً تزج بنفسها في مداخلها، وذلك في سياق فخره بالمجد الباقي لقومه، وقد تقدمت الحال هنا لعدم وجود مانع لها.

ويلاحظ في جميع المواضع التي تم استقراؤها في شعر الأعشى أن الحال ترابط مع عامله الفعل عن طريق ترابطه مع صاحبه حيث إن "صاحبه قد يتربط مع الفعل من خلال

(1235) السابق 0 29 /291

(1236) أَجْزِمُ: أقطع، عفرناة: الناقة الشديدة القوة، الأل: السراب، مَصَّح: ذهب وانقطع

(1237) الديوان 0 30/183

(1238) الرباع: ولد الناقة في أول الإنتاج، الطوارف: جوانب الخباء إذا رُفَعَت للنظر إلى الخارج، الهوادي: العمود في مقدم الخباء

الفاعلية أو المفعولية... لأن الحال كما يقول النحاة قيد للفعل، فوقع الفعل من فاعله أو على مفعوله يكون بذكر الحال من أحدهما أو منهما مقيداً بهذه الهيئة⁽¹²³⁹⁾.

ولو طَبَّقْنَا ذلك على المثال السابق في قوله (جرباً يلوذ رباعها من ضرها) لوجدنا أن الحال "جرباً" قد ترابط مع صاحبه "رباعها" عن طريق النصب حيث إن الحال لا بد أن يكون منصوباً، أضف إلى ذلك أن الحال دال على هيئة صاحبه مقيد للفعل، فالمعنى أن الصغار تلوذ متخذة هيئة الجرى، وليست الدلالة على الهيئة آتية من شيء خارج عن نطاق الجملة، بل على العكس من ذلك تماماً، فإننا نجد أن بناء الجملة على هذا النحو هو الذي يوجه هذه الكلمة إلى أن تصير دالة على الهيئة⁽¹²⁴⁰⁾.

والجدير بالملاحظة أيضاً أن ترتيب الحال مع عامله وصاحبه قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، ففي البيت الأخير الذي معنا يتضح منه أنه من بحر الكامل، وتقطيعه هكذا :

جَرَيْنُ يَلُؤُ / ذُرْبَاعُهَا / مِنْضُرِّهَا * * بِلُحَيْمَيْ / نَطَوَارِفِنِ / وَهَوَادِي
*
مُتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلُنْ * * مُتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلُنْ مُتَقَاعِلُنْ
*

فالعروض صحيحة، والضرب مقطوع، أي أن الضرب حُذِفَ منه ساكن الوجد المجموع وسُكِّنَ ما قبله، ولو قال الشاعر مثلاً :

يلوذ رباعها جرباً من ضرها

لما استقام الوزن على نحو ما سبق، وهو ما يؤكد إسهام ترتيب الحال مع عامله أو صاحبه في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري في شعر الأعشى.

المبحث الثالث

⁽¹²³⁹⁾ بناء الجملة العربية ص 126 0

⁽¹²⁴⁰⁾ يُنظر: السابق ص 128، ص 126-129 حيث الحديث عن ترابط الحال بجملة 0

إعادة الترتيب باستخدام الفصل

يُعرف الفصل في اللغة بأنه الحاجز بين الشئيين⁽¹²⁴¹⁾، وفي الاصطلاح بأنه الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية⁽¹²⁴²⁾، ويؤدي الفصل دوراً مهماً في قضية إعادة الترتيب، حيث إن النحاة قد تناولوه ضمن القضايا التي تدخل الجملة، سواء أكانت فعلية أم اسمية. ويلاحظ أنه يكون بعنصر ليس ركناً من أركان الجملة؛ لأنه إذا كان ركناً من أركانها لا يُعدُّ فصلاً، بل يعد من قبيل تقديم الكلام بعضه على بعض. وإذا كان "الفصل يمكن دراسته في ضوء وضع كل كلمة في موقعها الصحيح الذي يترتب عليه الحصول على المعنى"⁽¹²⁴³⁾، فإن عدم وضعها في مكانها الصحيح يترتب عليه وجود تراكيب غير صحيحة نحوياً⁽¹²⁴⁴⁾، وهو الأمر الذي دعا دي بوجراند إلى اعتبار الفصل من عناصر الترابط في البناء السطحي⁽¹²⁴⁵⁾.

وإذا كان الفصل النحوي يكون بين المتلازمين، نحو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والنعت والمنعوت... إلخ بجملة غير أجنبية أو بما دونها، فإن الاعتراض أو ما يسمى بالفصل البلاغي يكون بجملة أجنبية، ويفرق ابن جنى بينهما، فيقول: "وأما قول الآخر :

مُعَاوَى لَمْ تَزَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا * * * وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدِّينِ شَاكِرًا

*

فَحَسَنٌ جَمِيلٌ، وذلك أن شاعر هذه قبيلة وتقديره: معاوى لم ترع الأمانة شاعر فارعها أنت وكن حافظاً لله والدين، فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن وفصيح الكلام. ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل :

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - * * * أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٌ

*

(1241) المخصص 164/13 0

(1242) يُنظر: اللغة والحداثة ص 140 0

(1243) قضايا التقدير النحوي ص 312 0

(1244) يُنظر: أ- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسبويه ص 126-134 0

B-Bach: An introduction to Transformational Grammar، p.11،12.

(1245) يُنظر: النص والخطاب والإجراء ص 341 0

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن⁽¹²⁴⁶⁾.

أي أن ما ذكره ابن جنى في نصه هذا من قبيل الاعتراض، لأنه اعترض بين الفعل والفاعل بجملة أجنبية كاملة أو أكثر كما في البيت الأول، أما الفصل فيكون بما دون الجملة أو جملة غير أجنبية، يقول الدكتور تمام حسان: "والفرق بين الفصل النحوي والاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية، ويكون الاعتراض بجملة أجنبية كاملة تسمى الجملة المعارضة"⁽¹²⁴⁷⁾ ثم يزيد الأمر وضوحاً في موضع آخر بقوله:

"نعود إلى موضوع الفصل بقسميه فنبدأ في الفصل النحوي حين وضع النحاة للجملة النحوية نمطاً جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبياً عنها وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبي، وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعارضة لما لها من استقلال في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام. فالقضية كما ترى هي قضية الحفاظ على قرينة التضام أن يحيط بالكلام لبس بسبب الترخص في تطبيقها"⁽¹²⁴⁸⁾.

ثم يمثل الدكتور تمام مجموعة من الشواهد القرآنية، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ (الكهف96)، فصل بين فعل الأمر "أتوني" ومفعوله "قطراً" بجواب الأمر. وإنما جعلنا ذلك فصلاً مع أن الفاصل جملة تامة التكوين؛ لأنها على رغم تمام تكوينها لم تستوف شروط الجملة المعارضة، وبخاصة شرط كونها أجنبية عن السياق ولا محل لها من الإعراب.

ومن الواضح أن الفعل "أفرغ" مجزوم في جواب الأمر، ومن ثم يكون جواباً لا اعتراضاً. ويجوز في الجملة أيضاً أن تكون من قبيل التنازع، ولكن التقدير الأول أوضح ولا يحتاج إلى القول بالحذف... هذا الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بفواصل هو دون الجملة، إلا أن تكون الجملة ذات محل إعرابي، فإنها تعد كالمفرد؛ لأنها حلت محله

⁽¹²⁴⁶⁾ الخصائص 331/1-332 ويُنظر: د. مدحت السيد زيادة: الجملة الاعتراضية في

التركيب النحوي "مواضعها وأحكامها ص128 وما بعدها، حولية كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر 1997، والبيتان من الطويل.

⁽¹²⁴⁷⁾ البيان في روائع القرآن ص176، ويُنظر: الخصائص 338/1، وبناء الجملة العربية

ص 70 0

⁽¹²⁴⁸⁾ السابق ص 178 0

واتخذت لنفسها إعرابه، فالفصل بها كالفصل بالمفرد. أما إذا كانت الجملة أجنبية على التركيب ولا محل لها من الإعراب، وكانت مستقلة بإفادتها، فإن الفصل بها يسمى الاعتراض⁽¹²⁴⁹⁾.
وثمة مواضع لا يجوز فيها الفصل في الجملة، وإن ورد في بعضها فلضرورة الشعر على حد قول ابن عصفور "لغة الشعر كما أشرنا فيما سبق"⁽¹²⁵⁰⁾، نحو الفصل بين صيغة المبالغة وما عملت فيه والفصل بين العامل والمعمول بحرف الاستفهام وبين المضاف والمضاف إليه وبين لا والمنفي وبين الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه وبين الجار ومجروره.

وبعد استقراء شعر الأعشى وجد الباحث أن مواضع الفصل في شعره طبقاً للمفهوم السابق عرضه قد بلغت أربعمئة وسبعة وثلاثين موضعاً، يمكن عرضها فيما يلي :

أولاً: الفصل في الجملة الاسمية

ورد الفصل في الجملة الاسمية المجردة والمنسوخة في تسعة وأربعين موضعاً كما يلي :

أ- الفصل في الجملة الاسمية غير المنسوخة :

ورد الفصل في الجملة الاسمية غير المنسوخة في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعاً، متخذاً سبعة أنماط هي :

النمط الأول : الفصل بين المبتدأ والخبر بالجار والمجرور :

ورد هذا النمط في أربعة مواضع جاء الخبر في واحد منها مقدماً، نحو قوله⁽¹²⁵¹⁾ :

وَفِي الْحَرْبِ مِنْهُ بَلَاءٌ إِذَا * * * عَوَانُ تَوَقَّدَ أَجْدَالُهَا

*

فقوله: (وفي الحرب منه بلاءٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

خبر مقدم+جار ومجرور+مبتدأ مؤخر

والبنية الأساسية: بلاء في الحرب منه، أي أن هذه الجملة قد دخلها عنصر تحويل بتقديم الخبر، أضيف إلى ذلك الفصل بالجار والمجرور بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر لبيان اختصاص البلاء في الحرب بممدوحه إياس بن قبيصة الطائي، وقد أسهم هذا الفصل في

⁽¹²⁴⁹⁾ السابق ص 178-179 0

⁽¹²⁵⁰⁾ يُنظر: ضرورة الشعر ص 192 وما بعدها 0

⁽¹²⁵¹⁾ الديوان 35/217 ويُنظر أيضاً 231/211، 395/70، 8/21 0

استقامة وزن المتقارب، فلا يخفي علينا أنه لو قال: (بلاء في الحرب منه إذا) لأدى ذلك إلى انكسار الوزن وذهاب الغرض الدلالي.

النمط الثاني: الفصل بين المبتدأ والخبر بالجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، جاء الخبر في موضعين منها مقدماً⁽¹²⁵²⁾، نحو قوله⁽¹²⁵³⁾:

تَخَامُصُكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ غَيْرُ طَائِلٍ *
عَلَى سَاعَةٍ مَا خَلْتُ فِيهَا *
تَخَامُصَا *

فقوله: (تَخَامُصُكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ غَيْرُ طَائِلٍ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها

مبتدأ+مضاف إليه+جار ومجرور+مضاف إليه+خبر+مضاف إليه، ومن خلال هذه البنية يتضح لنا الفصل بين المبتدأ والخبر لبيان أن النكوص صادر ممن يهجوهم الشاعر "بنى الأحوص" ثم جاء الجار والمجرور لبيان مصدر التجافي، أي أنه تجافٍ عن حقهم دون غيرهم، وكل ذلك من أجل إبراز المعنى العام وهو أن الشاعر لا يرى أن نكوصهم عن حقهم سيجددهم نفعاً يوم لا ينبغي للكريم أن ينكص على عقبيه⁽¹²⁵⁴⁾.

النمط الثالث: الفصل بين المبتدأ والخبر بالجار والمجرور والظرف :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹²⁵⁵⁾ :

وَالصَّبْرُ مِنْهُ قَدِيمًا شِيمَةٌ خُلِقُ *
وَرَزْدُهُ فِي الْوَفَاءِ الثَّاقِبِ الْوَارِي *
* *

فقوله: (وَالصَّبْرُ مِنْهُ قَدِيمًا شِيمَةٌ خُلِقُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة

نمطها: مبتدأ+جار ومجرور+ظرف+خبر+خبر، والبنية الأساسية: الصبر شيمة خلق منه قديماً، ومن هنا يتضح تقديم الجار والمجرور والظرف والفصل بهما بين المبتدأ والخبر، وذلك لبيان أن

⁽¹²⁵²⁾ السابق 0 14/58، 133/73

⁽¹²⁵³⁾ السابق 22/201 ويُنظر 0 35/6، 271/53

⁽¹²⁵⁴⁾ السابق ص 200 حيث الشرح 0

⁽¹²⁵⁵⁾ السابق 0 21/231

الصبر عادة ممدوحة (شريح بن حصن بن عمران بن السموع)، وخلقه منذ قديم الزمن؛ لذا لا يبيع شرفه وذكره بين الناس ليشتري العار.

النمط الرابع: الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف والمضاف إليه والجار والمجرور :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله (1256) :

كَأَنَّ احْتِدَامَ الْجَوْفِ فِي حَمَى شِدِّهِ * * وَمَا بَعْدَهُ مِنْ شِدِّهِ عَلَى قُمْمِ

*

فقوله: (وما بعده من شده على قُمم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

مبتدأ+ظرف مكان+مضاف إليه+جار ومجرور+مضاف إليه+خبر+مضاف إليه، أي أن الشاعر قد فصل بين المبتدأ والخبر بهذه الوسائل لبيان تحديد المكان والتأكيد عليه، وذلك يتضح من الظرف والجار والمجرور، أضف إلى ذلك بيان اختصاص الحمار المتحدّث عنه بشدة العدو ويتضح ذلك من المضاف إليه.

النمط الخامس: الفصل بين المبتدأ والخبر بالنعته والجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله (1257) :

إِذَا تَقَوْمٌ يَصُوغُ الْمِسْكَ أَصْوَرَةً * * وَالزَّنْبِقُ الْوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا

شَمِلُ (1258)

*

فقوله: (الزنبق الورد من أردانها شمل) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ+نعته+جار ومجرور + مضاف إليه+خبر، ومن خلال هذه الصورة يتضح الفصل بين ركني الجملة بالنعته والجار والمجرور والمضاف إليه لبيان أن هذه الرائحة الطيبة تُشمُّ، وذلك واضح من كلمة "الورد"، وهذه الرائحة منتشرة، وليبيان مبعث انتشارها والتأكيد على ذلك فصل بقوله "من أردانها"، أي من أردانها هي دون غيرها، أي أن الشاعر باستعماله للجار والمجرور هنا يريد

(1256) السابق 23/171 0

(1257) السابق 13/105 0

(1258) أصورة: الأصورة جمع صُوار، وهو الوعاء الذي يُحرق فيه المسك - الزنبق: نبات له زهر

طيب الرائحة طويل -الأردان: جمع رَدَن، وهو الخز والغزل - شمل: منتشر 0

توجيه المتلقي إلى أفق مكاني، أي توجيه التلقى وجهته المكانية، وهنا تكون إشارة حرف الجر مُحَرَكَة لتوقع المتلقي حتى أنه يصبح من المؤلف المتكرر أن يجد بعد حرف الجر اسماً يشير إلى مكان ما وهو الأردن⁽¹²⁵⁹⁾، أضف إلى ذلك أن هذا الفصل أدى إلى وقوع الخبر "شمل" في القافية، وهو الأمر الذي أسهم في استقامة البسيط وتصحيح القافية.

النمط السادس: الفصل بين المبتدأ والخبر بالنعته والجار والمجرور والبدل والمضاف إليه والاسم المعطوف :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹²⁶⁰⁾ :

جُنْدُكَ التَّالِدُ العَتِيقُ مِنَ السَّاءِ ** دات أَهْلِ القَبَابِ وَالْأَكَالِ

*

عَيْرُ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الهَيْءِ ** جَى وَلَا عَزَلٍ وَلَا أَكْفَالِ

*

فقوله: (جُنْدُكَ التَّالِدُ العَتِيقُ مِنَ السَّاءِ دات أَهْلِ القَبَابِ وَالْأَكَالِ عَيْرُ مِيلٍ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ+مضاف إليه+نعته متكرر+جار ومجرور+بدل+مضاف إليه+اسم معطوف+خبر+مضاف إليه، ومن خلال هذه الصورة يظهر الفصل بين ركنيها بالنعته والجار والمجرور والبدل والمضاف إليه والاسم المعطوف لبيان أن جند ممدوحه الأسود بن المنذر اللخمي يتميزون بالعراقة والسيادة، يدل على ذلك الجار والمجرور "من السادات"، أضف إلى ذلك بيان كرم منبتهم، ثم عطف بقوله "والأكال" لبيان أن عطاء الملوك يعمهم، ومن هنا يظهر لنا أن التابع دال على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، ثم يأتي الخبر في البيت الثاني "غير ميل"، أي لا يميلون على سُج الجياد.

النمط السابع: الفصل بين الخبر ومعموله بالجار والمجرور والمضاف إليه :

⁽¹²⁵⁹⁾ يُنظر: د. مصطفى الضبع: استراتيجية المكان ص358، الهيئة العامة لقصور الثقافة،

القاهرة 1998 0

⁽¹²⁶⁰⁾ الديوان 56/61-57 0

وقد ورد هذا النمط في موضع واحد أيضاً في قوله (1261) :

وَهُوَ الدَّافِعُ عَنْ ذِي كُرْبَةِ * * * أَيْدَى الْقَوْمِ إِذَا الْجَانِي اجْتَرَحَ

*

فقوله: (وَهُوَ الدَّافِعُ عَنْ ذِي كُرْبَةِ أَيْدَى الْقَوْمِ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: مبتدأ+خبر+جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به+مضاف إليه، والبنية الأساسية لهذه الجملة هي: وهو الدافع أيدي القوم عن ذي كربة، أي أن الشاعر قد لجأ إلى الفصل في البنية الظاهرة بين الخبر "الدافع" ومعموله "أيدي القوم" بالجار والمجرور والمضاف إليه للتأكيد على أن دفع ممدوحه "إياس بن قبيصة" أيدي المطاردين

يكون عن الإنسان المكروب الجاني، أضيف إلى ذلك أن هذا الفصل قد أسهم في استقامة الرمل، ومن ثم صحت القافية.

ب-الفصل بين عناصر الجملة الاسمية المنسوخة بياناً أو إحدى أخواتها :

ورد هذا النوع من الفصل في شعر الأعشى في خمسة وعشرين موضعاً، استخدم فيها إن، أن، كأن، وقد اتخذت هذه المواضع عشرة أنماط هي :

النمط الأول: الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور :

ورد هذا النمط في ستة مواضع، نحو قوله (1262) :

وَنَدَامَى بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ الـ * * * شَرَبَ مِنْهُمْ مَصَاعِبُ

* * * أَفْنَاقُ (1263)،

فقوله: (كَأَنَّ الشَّرْبَ مِنْهُمْ مَصَاعِبُ أَفْنَاقُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها: كأن+اسم+جار ومجرور+خبر+نعت، ومن خلال هذه الصورة يتضح الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور لإظهار التكريم لجماعة الشاربين من هؤلاء الفتيان دون غيرهم، فالشاعر في سياق الحديث عن إقامته بنجران متشوقاً إلى قومه مفتخراً بهم، فيقول: "يُنَادِمْنَا فِتْيَانُ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّهُمْ الْفُحُولُ الْمَكْرَمَةُ عِنْدَ أَصْحَابِهَا، لَا تَرْكَبُ وَلَا يَمْسُهَا حَبْلٌ" (1264) أي أن الفصل بالجار والمجرور جاء للتحديد المكاني بالإضافة إلى المحافظة على استقامة وزن الخفيف.

(1261) السابق 0 21/289

(1262) السابق 50/265 ويُنظر أيضاً 143/103، 217/60، 277/8، 375/28، 25/3

(1263) الشرب: جماعة الشاربين-مصاعب أفناق: الفحول التي لا تركب ولا تمس لكرامتها عند

أصحابها

(1264) السابق ص 264 حيث الشرح 0

النمط الثاني: الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في ثمانية مواضع، جاء الخبر مقدماً فيها في موضعين⁽¹²⁶⁵⁾، نحو قوله⁽¹²⁶⁶⁾:

أَلَا أْبَلِّغَا عَنِّي حُرَيْثًا رِسَالَةً * * * فَإِنَّكَ عَن قَصْدِ الْمَحَجَّةِ أَنْكَبُ

*

فقوله: (فَأِنَّكَ عَن قَصْدِ الْمَحَجَّةِ أَنْكَبُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها: إن+اسمها+جار ومجرور+مضاف إليه+خبرها، ومن هذه البنية يتضح الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور والمضاف إليه لبيان أن الحارث بن ولة "الذي يهجو الأعشى" لا يلزم الطريق المستقيم متجاوزاً إياه.

النمط الثالث: الفصل بين الاسم والخبر بالظرف والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في موضعين، نحو قوله⁽¹²⁶⁷⁾ :

وَكَاثَنَهَا بَعْدَ الْكَلَالِ * * * لِ مُكَدَّمُ مِنْ حُمْرِ عَاقِلٍ (1268)

*

فقوله: (وَكَاثَنَهَا بَعْدَ الْكَلَالِ مُكَدَّمُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها : كأن+اسمها+ظرف+مضاف إليه+خبرها، أي أن الشاعر فصل في هذه الجملة بين اسم كأن وخبرها بالظرف "بعد" لتحديد الزمن، ثم فصل بالمضاف إليه لتحديد الزمان بالظرف والمضاف إليه، لبيان أن ناقته تشبه الحمار المعضض من حمر (عاقل) بعد التعب، أي بعد أن أجهدها الرحلة.

النمط الرابع: الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور والظرف والمضاف إليه :

وقد ورد في موضع واحد، هو قوله⁽¹²⁶⁹⁾ :

فَإِنَّكَ فِيمَا بَيْنَنَا فِي مُورَعٍ * * * بِخَيْرٍ وَإِنِّي مُوَلِّعٌ بِتَنَائِكَا

*

⁽¹²⁶⁵⁾ السابق 0 8/12، 185/169

⁽¹²⁶⁶⁾ السابق 16/253 ويُنظر 0 13/50، 421/13، 341/3، 12، 225/105

⁽¹²⁶⁷⁾ السابق 17/399 ويُنظر 0 23/241

⁽¹²⁶⁸⁾ مكدم: مُعَضِّضٌ - عاقل: موضع: 0

⁽¹²⁶⁹⁾ الديوان 0 22/141

فقوله: (فَأَيْتُكَ فِيمَا بَيَّنَّنَا فِي مُوزَعُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها: إن+اسمها+جار ومجرور+ظرف مكان+مضاف إليه+جار ومجرور+خبرها، ومن هنا يتضح الفصل بين اسم إن وخبرها بالجار والمجرور والظرف والمضاف إليه لتحديد الزمان بالظرف والمضاف إليه، وإبراز المكان بواسطة الجار والمجرور، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي قائلاً له: "لقد عودتني أن تقيض علي من فضلك، وأظلمتني بظلك، فأنت مولعٌ بالعطاء وأنا مولعٌ بالثناء" (1270).

النمط الخامس: الفصل بين الاسم والخبر بالنعته :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله (1271) :

وَقَدْ صَادَتْ فُؤَادَكَ إِذْ رَمْتَهُ * * * فَلَوْ أَنَّ امْرَأً دَنِفًا يَصِيدُ

*

فقوله: (أَنَّ امْرَأً دَنِفًا يَصِيدُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها:

إن+اسمها+نعته+خبرها "جملة فعلية"، أي أن الشاعر فصل بين اسم أن وخبرها بالنعته لبيان صفة المرء الذي يتمناه الشاعر أن يصيد، وذلك في سياق حديثه عن صاحبه (قتيلة)، قائلاً "رمت فؤادك بلحاظها فصادته، فليت الذي أسقمه الحب وأضناه يستطيع أن يصيد" (1272).

النمط السادس: الفصل بين الاسم والخبر بالنعته والجار والمجرور :

وقد ورد في موضع واحد في قوله (1273) :

وَإِنْ أَجْلَبَتْ صِهْيُونُ يَوْمًا عَلَيْكُمَْا * * * فَإِنَّ رَحَى الْحَرْبِ الدَّكُوكِ رَحَاكُمَْا

*

فقوله: (فَإِنَّ رَحَى الْحَرْبِ الدَّكُوكِ رَحَاكُمَْا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها: إن+اسمها+مضاف إليه+نعته+خبرها+مضاف إليه، ومن خلالها يتضح الفصل بين الاسم والخبر بالمضاف إليه والنعته لكي يتم تعريف المضاف واتساحه ثم يأتي النعت الذي ينعت الحرب بأنها مدمرة لا تبقى شيئاً، مخاطباً بني نجران بأنه إذا اجتمعت عليهم جموع الروم من (صهيون)، فهم أكفأ لكل حرب مدمرة طحون لا تبقى على شيء. أضف إلى ذلك إسهام الفصل هنا في استقامة وزن الطويل، ومن ثم تصحيح القافية.

النمط السابع: الفصل بين الاسم والخبر بالنعته والجار والمجرور :

وقد ورد في موضع واحد في قوله (1274) :

(1270) السابق ص 140 حيث الشرح 0

(1271) السابق 2/371 0

(1272) السابق ص 370 حيث الشرح 0

(1273) السابق 4/313 0

(1274) السابق 24/373 0

كَأَنَّ الْمُكْرَةَ الْمَعْبُوطَ مِنْهَا * * * مَدَوْفُ الْوَرَسِ أَوْ رُبُّ عَقِيدٍ

*

فقوله: (كَأَنَّ الْمُكْرَةَ الْمَعْبُوطَ مِنْهَا مَدَوْفُ الْوَرَسِ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها: كأن+اسمها+نعت+جار ومجرور+خبرها+مضاف إليه، ومن خلالها يتضح الفصل بين اسم كأن وخبرها بالنعت زيادة في إيضاح المنعوت "المكره"، أي أنه أكره على الذبح وعبط الذبيحة ونحرها من غير علة وهي سميئة، أضف إلى ذلك إفادة الجار والمجرور لتحديد المكان، أي أن المرقّ الدسم الغليظ صادر من هذه الناقة، التي يتحدث عنها الأعشى قاطعاً الصحراء بها، كأنه مسحوق (الورس) الأصفر المطبوخ.

النمط الثامن: الفصل بين الاسم والخبر بالاسم المعطوف :

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، نحو قوله (1275) :

سُلَافٍ كَأَنَّ الرَّعْفَرَانَ وَعَنْدَمًا * * * يُصَقِّقُ فِي نَاجُودِهَا ثُمَّ
تَقُطَّبُ (1276) *

فقوله: (كَأَنَّ الرَّعْفَرَانَ وَعَنْدَمًا يُصَقِّقُ فِي نَاجُودِهَا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها :

كأن+اسمها+معطوف+خبرها "جملة فعلية"+جار ومجرور+مضاف إليه، ومن خلالها يتضح الفصل بين اسم إن وخبرها بالاسم المعطوف لبيان أن خالص الخمر الرائق عندما يخلط بصيغ العندم الذي له عروق حمر كأنها الزعفران الأصفر، أي أن لفظ (العندم) هنا قد انعطف على ما قبله في معنى التشبيه وأصبح دالاً على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه كما بينا.

النمط التاسع: الفصل بين الخبر المقدم والاسم المؤخر بالجار والمجرور :

وقد ورد في موضع واحد في قوله (1277) :

فَبَانَ بِحَسَنَاءَ بَرَّاقَةٍ * * * عَلَى أَنَّ فِي الطَّرْفِ مِنْهَا فُتُورًا

*

فقوله: (أَنَّ فِي الطَّرْفِ مِنْهَا فُتُورًا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها :

أَنَّ+خبرها+جار ومجرور+اسمها، والبنية الأساسية: أن فتوراً في الطرف منها، أي أن الشاعر فصل بالجار والمجرور بين خبر أن المقدم واسمها المؤخر، وذلك لبيان أن فتور الطرف من صاحبه دون غيرها، فهي حسناء براقاة فاترة الطرف.

النمط العاشر : الفصل بين العامل الناسخ من ناحية وخبره المقدم واسمه من ناحية أخرى بالجار والمجرور:

(1275) السابق 14/253 ويُنظر أيضاً 11/16، 411/345 0

(1276) سلاف: ما سال قبل عصر الخمر-العندم: شجر له عروق حمر يصيغ به 0

(1277) الديوان 0 16/145

وقد ورد في موضع واحد هو قوله (1278) :

وَقَالِيْبِ أَجْنٍ كَأَنَّ مِنَ الرِّيشِ * * شِ بِأَرْجَائِهِ لُقُوطَ نِصَالٍ (1279)

*

فقوله: (كَأَنَّ مِنَ الرِّيشِ بِأَرْجَائِهِ لُقُوطَ نِصَالٍ) جملة اسمية خبرية مثبتة منسوخة، صورة نمطها: كأن+جار+مجرور+خبرها+مضاف إليه+اسمها+مضاف إليه، والبنية الأساسية: كأن لقوط نصال من الريش بأرجائه، ومن هنا يتضح تقديم الخبر على الاسم إسهماً في تصحيح الوزن والقافية بالإضافة إلى التأكيد على أن منثور الريش بأرجائه، ثم فصل بين كأن واسمها وخبرها بالجار والمجرور للتأكيد على أن الذي يعلو ماء هذه الآبار الزاكدة هو ريش الطيور وكأنه منثور النبال.

ج- الفصل بين عناصر الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها :

ورد هذا النوع من الفصل في شعر الأعشى في سبعة عشر موضعاً، استخدم فيها كان، وأمسي، وأصبح، وبات، وزال، وليس، وجاء ذلك في خمسة أنماط هي :

النمط الأول: الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور :

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، نحو قوله (1280) :

أَضْحَى بِعَانَةَ زَاخِرًا * * فِيهِ الْغُثَاءُ مِنَ الْمَسَائِلِ (1281)

*

فقوله: (أَضْحَى بِعَانَةَ زَاخِرًا) جملةُ اسميةُ خبريةُ منسوخةُ مثبتةُ، صورة نمطها: أضحى+اسمها+جار+مجرور+خبرها، والبنية الأساسية: أضحى هو زاخراً بعانة، ومن خلال البنيتين يتضح حذف اسم أضحى أولاً بالإضافة إلى تقديم الجار والمجرور فاصلاً بين الاسم والخبر للتأكيد على التحديد المكاني، حيث إن الشاعر في سياق مدحه لمسروق بن وائل قائلاً: ليس الفرات وقد أضحى في (عانة) جباشاً بالماء، تتحدر إليه السيول مزبدة بما تحمل من أوراق ومن عيدان... بأجود عطاءً من (الْحَضْرَمِيِّ) صاحب النعم والأفضال (1282).

النمط الثاني: الفصل بين الاسم والخبر بالجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد في ثمانية مواضع، جاء الخبر مقدماً في موضع واحد منها (1283)، نحو قوله (1284) :

(1278) السابق 0 9/53

(1279) القليب: البئر-أجن: آسن راكد-النصل: حديد السيف والرمح والسهم 0

(1280) الديوان 6/389 ويُنظَرُ أيضاً: 75/63، 117/81، 0 14/30

(1281) عانة: بلد على الفرات 0

(1282) الديوان 0 6/65

(1283) السابق 0 17/215

(1284) السـابق 7/257 ويُنظَرُ

أيضاً: 0 13/18، 413/3، 381/27، 351/20، 145/33، 141/81

فَإِنْ كُنْتَ مِنْ وُدِّهَا يَائِسًا ** وَأَجْمَعْتَ مِنْهَا بِحَجِّ قَلُوصًا

*

فَقَرَّبَ لِرَحْلِكَ جُلْدِيَّةً ** هَيُوبُ السُّرَى لَا تَمَلُّ

النَّصِيصَا (1285) *

فقوله: (كُنْتُ مِنْ وُدِّهَا يَائِسًا) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها:

كان+اسمها+جار ومجرور+مضاف إليه+خبرها، والبنية الأساسية: كنت يائساً من ودها، أي أن الشاعر فصل بين اسم كان وخبرها بالجار والمجرور لبيان كُنه اليأس، وأن هذا اليأس من الود، وزيادةً في بيان أن هذا اليأس من ود محبوبته أتى بالمضاف إليه العائد عليها، فكل هذا الفصل للتأكيد على أن اليأس من ود محبوبته دون غيرها.

النمط الثالث: الفصل بين الاسم والخبر بالظرف والمضاف إليه والجار والمجرور :

ورد في موضع واحد في قوله (1286) :

أَجْدَكَ وَدَّعْتَ الصَّبَى وَالْوَلَائِدَا ** وَأَصْبَحْتَ بَعْدَ الْجَوْرِ فِيهِنَّ

قَاصِدًا *

فقوله: (وأصبحت بعد الجور فيهن قاصداً) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها: أصبح+اسمها+ظرف+مضاف إليه+جار ومجرور+خبرها، والبنية الأساسية: أصبحت قاصداً بعد الجور فيهن، أي أنه فصل بين اسم أصبح وخبرها بالظرف الدال على الزمان هنا والمضاف إليه للتأكيد على أن التحول إلى القصد كان بعد الانحراف والإسراف، أضف إلى ذلك الفصل بالجار والمجرور لتحديد المكانى للمعنى السابق، وهو الميل إلى القصد بعد الإسراف في النساء وتوديعهن.

النمط الرابع: الفصل بين الاسم والخبر بالاسم المعطوف :

ورد في موضعين في قوله (1287) :

يَا لَيْئِنَهَا وَجَدْتُ بِي مَا وَجَدْتُ بِهَا ** وَكَانَ حُبُّهُ وَوَجْدُهُ دَامَ فَانْقَعًا

*

فقوله: (وَكَانَ حُبُّهُ وَوَجْدُهُ دَامَ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها :

(1285) القلوص: من الإبل الشابة بمنزلة الجارية من النساء0 جلدية: سريعة شديدة0 لا تمل

النصيصة: لا تمل أن تُستحث0

(1286) الديوان1/115، أجذك: هل أنت جاد أوهل أجد منك هذا0 الولائد: الجوارى0

(1287) السابق3/415، و يُنظر1/359 0

كان+اسمها+معطوف+خبرها "جملة فعلية"، ومن خلالها يتضح الفصل بين الاسم والخبر بالاسم المعطوف "وَجُدُّ" لبيان أن هذا الحب الذي كان يجمع بينهما كان حباً شديداً، أي زيادة في بيان قدر الحب بينهما، وبذلك يكون الحكم قد أُسَيِّدَ إلى المعطوف والمعطوف عليه على السواء، وكان التابع دالاً على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه.

النمط الخامس: الفصل بين الفعل الناسخ من ناحية واسمه وخبره من ناحية أخرى بالجار والمجرور :

وقد ورد في موضع واحد في قوله (1288) :

وَلِيَّ ابْنِ عَمِّ مَا يَزَا * * * لُ لِشِعْرِهِ خَبِيْباً رِكَابُهُ *
*

فقوله: (مَا يَزَالُ لِشِعْرِهِ خَبِيْباً رِكَابُهُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخٍ فعلي، صورة نمطها: ما يزال+جار ومجرور+خبر+اسم، أي أنه فصل بين الفعل الناسخ "ما يزال" من ناحية وبين خبره واسمه من ناحية أخرى بالجار والمجرور للدلالة على أن الإبل تُخَبُّ حاملة معها ما يقرضه ابن عمه من شعر-دون غيره- في هجائه، بالإضافة إلى أن هذا الفصل وتقديم الخبر قد أسهما في استقامة مجزوء الكامل، ومن ثم تصحيح القافية، فتوافق النحو مع النسيج الشعري ثم تألف الجانبان مع المعنى.

ثانياً: الفصل بين أركان الجملة الفعلية

جاء الفصل بين أركان الجملة الفعلية في شعر الأعرشى في ثلاثمائة واثنين وسبعين موضعاً يمكن عرضها فيما يأتي :

[1] الفصل بين الفعل والفاعل :

ورد الفصل بين الفعل والفاعل في مائة وثلاثة وأربعين موضعاً متخذاً ستة أنماط هي:

النمط الأول: الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور: ورد هذا النمط في مائة وثلاثة عشر موضعاً، نحو قوله (1289) :

فَلَيْنِ شَطِّ بِي الْمَزَارِ لَقَدْ أَغْدُ * * * دُوا قَلِيلِ الْهُمُومِ نَاعِمِ بَالِ *
*

فقوله: (شَطِّ بِي الْمَزَارِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها :

فعل+جار ومجرور+فاعل، والبنية الأساسية هي: شط المزاربي، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل بتقديمه للجار والمجرور فاصلاً به بين الفعل والفاعل للتأكيد على أن زيارة ديار محبوبته أصبحت شيئاً صعب المنال، لبعده هذه الديار عنه.

النمط الثاني: الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور والمضاف إليه:

(1288) السابق 0 22/337

(1289) السابق 10/53، ويُنظَر

أيضاً 16/261، 13/ 50، 221/37، 157/48، 137/29، 125/9، 109/14، 95/77،
0 20/4، 423/6، 421/2، 401/14، 397/2، 371/14، 357/37، 325/281

فعل+ظرف مكان+مضاف إليه+فاعل، والبنية الأساسية تكسر رماح بيننا، أي أن الشاعر فصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور لبيان التحديد المكاني بالإضافة إلى بيان المقصود من المضاف عن طريق المضاف إليه، فهو في سياق هجائه ليزيد بن مسهر الشيباني قائلاً: "إنه لا سبيل إلى انتهاكم عمّا أنتم فيه من طمع فينا إلا بنشوب حرب مريرة فيما بيننا، تتكسر فيها الرماح والسيوف."

النمط الخامس: الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والمضاف إليه والجار والمجرور :

وقد ورد في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹²⁹⁵⁾ :

فَجَادَتْ عَلَى الْهَامَزِ وَسَطَ بِيوتِهِمْ * * شَائِبُ مَوْتٍ أَسْبَلَتْ
* * * * * واستهلت (1296)

فقوله: (فَجَادَتْ عَلَى الْهَامَزِ وَسَطَ بِيوتِهِمْ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+جار ومجرور+ظرف+مضاف إليه مكرر+فاعل، والبنية الأساسية: فجادت شأبيب على الهامز وسط بيوتهم، ومن هنا يتضح الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور والظرف والمضاف إليه لبيان أن المطر الذي انهزم من السماء عذاب يخص (الهامز)، وهذا ما أبرزه الجار والمجرور، كما أن الفصل بالظرف أوضح المكان وهو وسط البيوت، وهذا ما أوضحه المضاف إليه.

النمط السادس: الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور والمفعول المطلق والمضاف إليه:

وقد ورد في موضعين، نحو قوله⁽¹²⁹⁷⁾ :

وَلَمْ يَسَعِ فِي الْأَقْوَامِ سَعِيكَ وَاحِدٌ * * * * * وَلَيْسَ إِنَاءٌ نَدَى كَانَاكَا
* * * * *

فقوله: (وَلَمْ يَسَعِ فِي الْأَقْوَامِ سَعِيكَ وَاحِدٌ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها: لم+فعل+جار ومجرور+مفعول مطلق+مضاف إليه+فاعل، والبنية الأساسية: (وَلَمْ يَسَعِ وَاحِدٌ فِي الْأَقْوَامِ سَعِيكَ) ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور للتحديد المكاني، ثم جاء المفعول المطلق مع المضاف إليه لبيان نوع السعي، حيث إن المفعول المطلق مبين للنوع، فالشاعر في سياق مدحه لهوذة بن علي الحنفي مخبراً إيَّاه بأنّه لم يسع مثله في الأقوام ساع ولم يُطعمَ كريمٌ في مثل إنائه.

[2] الفصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول من جانب آخر :

ورد هذا الفصل في شعر الأعشى في مائة واثنين وثمانين موضعاً متخذاً أربعة عشر نمطاً كما يلي :

النمط الأول: الفصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالجار والمجرور:

وقد ورد في مائة وثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹²⁹⁸⁾ :

(1295) السابق 14/311 ويُنظر 39/20، 305/201
(1296) جادت السماء: أمطرت 0 شأبيب: جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر 0 أسبل المطر:
هطل 0 استهلت: اشتد انصباؤه مع صوت 0
(1297) الديوان 18/141 ويُنظر 29/141 0

مَتَى مَا تَتَاخَى عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ * * * تُرِيحِي وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا

*

فقوله: (وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به، والبنية الأساسية: وتلقى يدًا من فواضله. ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالجار والمجرور والمضاف إليه بهدف التحديد المكاني للحدث وإيضاح المقصود من المضاف بالمضاف إليه، فالشاعر في سياق خطابه مع ناقته قائلاً لها: "متى ما تتأخى عند بابي تجدى الراحة بعد إعياء، وتُعَوِّضِي عَمَّا لَقِيتِ بِفَوَاضِلِهِ وَنَدَاهُ"⁽¹³⁰²⁾، أضف إلى ذلك أنَّ هذا الفصل جعل المفعول به متأخراً إلى القافية، فأسهم في تصحيحها واستقامة وزن الطويل.

النمط الرابع : الفصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالظرف :

وقد ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹³⁰³⁾ :

مُتَبَارِيَاتٍ فِي الْأَعْنَةِ شُرْبًا * * * حَتَّى تُقِيءَ عَشِيَّةً أَنْفَالَهَا (1304)

*

فقوله: (تُقِيءَ عَشِيَّةً أَنْفَالَهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :

فعل+فاعل+ظرف+مفعول به+مضاف إليه

والبنية الأساسية هي: تُقِيءُ أَنْفَالَهَا عَشِيَّةً، أي أنَّه فصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالظرف للتأكيد على زمن الحدث المستفاد من الفعل "تُقِيءُ"، أي أنَّ الخيل تتابع يتبارى أصحابها في الأعنة حتى تعود في العشية آخر اليوم محملة بالغنائم.

النمط الخامس : الفصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالظرف والجار والمجرور

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³⁰⁵⁾ :

عَرَفْتَ الْيَوْمَ مِنْ تَيًّا مَقَامًا * * * بَجَوٍّ أَوْ عَرَفْتَ لَهَا خِيَامًا

*

فقوله: (عَرَفْتَ الْيَوْمَ مِنْ تَيًّا مَقَامًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :

فعل+فاعل+ظرف+جار ومجرور+مفعول به

(1302) السابق: ص186 حيث الشرح 0

(1303) السابق 47/83 0

(1304) شُرْبًا: جمع شازب، وهو الضامر 0 الأنفال: الغنائم 0

(1305) السابق: 1/245 0

وَتَرَاهَا تَشْكُو إِلَيَّ وَقَدْ آتَى
 * * لَتٌ طَلِيحاً تُحْدَى صُدُورَ
 * النِّعَالِ (1310)

نَقَبَ الْخُفَّ لِلْسُرَى فَتَرَى الْأَذَى
 * * سَاعَ مِنْ حِلِّ سَاعَةٍ وَارْتِحَالَ
 *

فقوله: (تَشْكُو إِلَيَّ وَقَدْ آتَى لَتٌ طَلِيحاً تُحْدَى صُدُورَ النِّعَالِ نَقَبَ الْخُفَّ لِلْسُرَى) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعد إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :

فعل+فاعل+جار ومجرور+حال "جملة فعلية"+حال "جملة فعلية"+مفعول به+مضاف إليه+جار ومجرور، وبنيتها الأساسية: تشكو نقب الخف للسرى إلى وقد آتت طليحاً تحدى صدور النعال، أي أن الشاعر فصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول به من جانب آخر بالجار والمجرور وجملتين حاليتين، لبيان الحالة التي عليها الحدث وقت وقوعه، أي أن ناقة الشاعر تشكو إليه، وقد رجعت معيبة، أعيانها الإجهاد وخفها المشقق المقرح، وقد كسى بنعال الحديد نتيجة رفته من طول السير.

النمط التاسع: الفصل بين الفعل والمفعول به من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور :

وقد ورد في ثلاثة عشر موضعاً تقدم فيها المفعول، نحو قوله⁽¹³¹¹⁾ :

أَثَارَ لَهُ مِنْ جَانِبِ الْبَرْكِ غُدْوَةٌ
 * * هُنَيْدَةٌ يَحْدُوهَا إِلَيْهِ رُعَاتُهَا (1312)
 *

فقوله: (يَحْدُوهَا إِلَيْهِ رُعَاتُهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل متعد إلى مفعول به واحد، صورة نمطها: فعل+مفعول به+جار ومجرور+فاعل+مضاف إليه، والبنية الأساسية: يحدها رعاتها إليه، أي أنه فصل بين الفعل والمفعول به المقدم لكونه ضميراً متصلاً-من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور تحديداً لمكان الحدث المستفاد من الفعل، أي أن الفرد من قوم الأعشى عندما يأتي إليه قريبه وقد أصابه الضر يستقبله ويسوق إليه دون غيره قطعاً فيه مائة ناقة يحدها رعاتها، وقد أسهم هذا الفصل في استقامة وزن الطويل وصحة القافية برويها، وهو حرف التاء المضمومة.

النمط العاشر : الفصل بين الفعل والمفعول به من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور والمضاف إليه:

وقد ورد في عشرة مواضع، نحو قوله⁽¹³¹³⁾ :

(1310) طليحاً: معيبة متعبة 0 النعال: ما يوقى به الحافر أو الخف من حديد أو جلد 0

(1311) الديوان 27/135، ويُنظَرُ
 أيضاً: 107/137، 15/189، 32/195، 1/273، 43/361، 50/22،
 0 14/2، 423/383

(1312) البرك الإبل الباركة 0 هنيذة: مائة من الإبل 0

(1313) السابق 17/55، ويُنظَرُ أيضاً: 107/107،
 17/66، 171/12، 161/54، 119/18، 111/
 0 5/57، 351/14، 275/8، 257/251

فَاذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْحِدُّ * * * مُ عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي

*

فقوله: (عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها: فعل+مفعول به، جار ومجرور+مضاف إليه+فاعل+مضاف إليه، والبنية الأساسية: عدانى أشغالى عن ذكركم، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل، ففصل بين الفعل والمفعول به المقدم-لكونه ضميراً متصلًا- من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور والمضاف إليه لبيان أن الصرف والابتعاد وسبب المجاوزة يكمن في أشغال الشاعر، وقد أسهم المضاف إليه في بيان المقصود من المضاف عن طريق إكسابه التعريف، وهو الأمر الذي جعل المعنى الذي أراده الأعشى جلياً، وهو قوله: "اذهبي يا جبيرة ووداعاً، ما صرفنى عنك الحلم والحجا، ولكن شغلنى عنك أشغالى"⁽¹³¹⁴⁾. ولا شك أن هذا الفصل قد أسهم في استقامة وزن الخفيف، وصحة القافية في مكانها برويها المراد.

النمط الحادى عشر : الفصل بين الفعل والمفعول به المقدم والفاعل المؤخر بالجار والمجرور والمضاف إليه والمعطوف والبدل: وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³¹⁵⁾:

فَصَبَّحَهُمْ بِالْحِنُوِّ حِنُوِّ قُرَاقِرٍ * * * وَذِي قَارَهَا مِنْهَا الْجُنُودُ ففَلَّتِ

*

فقوله: (فَصَبَّحَهُمْ بِالْحِنُوِّ حِنُوِّ قُرَاقِرٍ وَذِي قَارَهَا مِنْهَا الْجُنُودُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :

فعل+مفعول به+جار ومجرور+بدل+مضاف إليه+اسم معطوف+مضاف إليه مكرر+جار ومجرور+فاعل، والبنية الأساسية: فصحبهم الجنود بالحنونو قراقر وذى قارها منها، أي أن الشاعر أثر الفصل بين الفعل والمفعول به من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور لبيان التحديد المكانى، الذي ازداد اتضاحاً بمجىء البدل والمضاف إليه، ثم يأتي الاسم المعطوف مشاركاً المعطوف عليه في الحكم على السواء والدلالة على المعنى المقصود بالنسبة مع متبوعه، ثم يأتي الجار والمجرور مرة أخرى للدلالة على أن جنود بنى ذهل بن شيبان عندما نزلوا على (الهامرز) وجنوده صباحاً فجأة في (حنو قُرَاقِر) و(ذى قار) حطّوا جمعهم ونالوا منهم دون غيرهم كل منال.

النمط الثانى عشر: الفصل بين الفعل والمفعول به من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالظرف والمضاف إليه:

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³¹⁶⁾ :

فَصَبَّحَتْهُ عِنْدَ الشُّرُوقِ عُذِيَّةٌ * * * كِلَابُ الْفَتَى الْبَكْرِيِّ عَوْفِ بْنِ

أَرْقَمًا *

(1314) السابق ص 54 حيث الشرح 0

(1315) السابق 12/311 0

(1316) السابق 22/345 0

فقوله: (فَصَبَّحَهُ عِنْدَ الشُّرُوقِ غُدْيَةً كِلَابُ الْفَتَى الْبَكْرِيِّ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :

فعل+مفعول به+ظرف+مضاف إليه+ظرف+فاعل+مضاف إليه+نعت، والبنية الأساسية: فَصَّبَحَهُ كِلَابُ الْفَتَى الْبَكْرِيِّ عِنْدَ الشُّرُوقِ غُدْيَةً، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل والمفعول به من جانب والفاعل المؤخر من جانب آخر بالظرف والمضاف إليه، ليبين أنه لما أضاء الصبح قام هذا الثور الذي يصفه من وكره مبادراً، وقد حان انطلاقه من مكانه، فصبحته كلاب (عوف بن أرقم) الصائد، وكان ذلك عند شروق الشمس. وزيادة في التحديد أتى بالظرف "غدوة" ليبين أن هذا الأمر كان ما بين الفجر وطلوع الشمس، أي أن الفصل بهذه الوسائل كان من أجل التحديد الزمني للحدث المستفاد من الفعل (صَبَّحَ).

النمط الثالث عشر: الفصل بين الفعل والمفعول به المقدم من جانب والفاعل من جانب آخر بالمفعول لأجله: وقد ورد في موضع واحد في قوله (1317) :

حَتَّى تَحْمَلَ مِنْهُ الْمَاءَ تَكْلِفَةً * * رَوْضُ الْقَطَا فَكْتَيْبُ الْغَيْتَةِ
* السَّهْلُ (1318)

فقوله: (تَحْمَلَ مِنْهُ الْمَاءَ تَكْلِفَةً رَوْضُ الْقَطَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :
فعل+جار ومجرور+مفعول به+مفعول لأجله+فاعل+مضاف إليه، والبنية الأساسية: (تحمل روض القطا الماء منه تكلفة)، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل والمفعول المقدم لأهميته والفاعل المؤخر بالمفعول لأجله لبيان أن سبب تحمل الرياض والوديان ذات الأشجار والربا والجبال للماء الذي عمها هو ضيق فجاج الأرض بهذا الماء الغزير، أضف إلى ذلك الفصل بين الفعل والمفعول بالجار والمجرور "منه" لبيان أن هذا الماء الذي غمر هذه الأماكن من العارض الهطل.

النمط الرابع عشر : الفصل بين الفعل من جانب والمفعول به المقدم والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور:

وقد ورد في أربعة مواضع، نحو قوله (1319) :

أَكْبَّ عَلَيْهِ مِصْقَلَتَيْهِ يَوْمًا * * أَبُو عَجْلَانَ يَشْحَدُهُ فَتَانَا (1320)
*

فقوله: (أَكْبَّ عَلَيْهِ مِصْقَلَتَيْهِ يَوْمًا أَبُو عَجْلَانَ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول به واحد، صورة نمطها :
فعل+جار ومجرور+مفعول به+مضاف إليه+ظرف+فاعل+مضاف إليه، والبنية الأساسية: أَكْبَّ أَبُو عَجْلَانَ مِصْقَلَتَيْهِ عَلَيْهِ يَوْمًا، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل من جانب والمفعول به المقدم والفاعل المؤخر من جانب آخر بالجار والمجرور "عليه" للتأكيد على التحديد المكاني للحدث المستفاد من الفعل "أكب"، أي أن أبا عجلان قد انكب على مصقلتي السيف يكشف صدها بهما يوماً كاملاً غير متوان، وهذه السيوف المصقولة هي التي يستعملها قوم الأعشى ضد أعدائهم.

(1317) السابق 0 29/109

(1318) تكلفة: أى تكلف ذلك لما ضاق به الموضوع الآخر 0 الغينة: الأرض الغنية بالأشجار 0

(1319) الديوان 10/237 ويُنظَرُ 237/129، 251/10، 7/14 0

(1320) المصقلة: ما يجلى به السيف لإزالة الصدأ 0 فتانا: بدل من (أبو عجلان)، أى أكبَّ عليه

"على السيف" فتانا(أبو عجلان) يوماً كاملاً يجليه لإزالة صدئه 0

[3] الفصل بين الفعل ونائب الفاعل :

ورد الفصل بين الفعل ونائب الفاعل في شعر الأعشى في عشرين موضعاً متخذاً أربعة أنماط هي :

النمط الأول: الفصل بين الفعل ونائب الفاعل بالجار والمجرور :

وقد ورد هذا النمط في أربعة عشر موضعاً، نحو قوله⁽¹³²¹⁾ :

وَمَنْ لَا تُضَاعُ لَهُ ذِمَّةٌ * * * فَيَجْعَلَهَا بَيْنَ عَيْنِ ضِمَارًا⁽¹³²²⁾

*

فقوله: (تُضَاعُ لَهُ ذِمَّةٌ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها: لا+فعل+جار ومجرور+نائب فاعل، والبنية الأساسية: لا تُضَاعُ ذِمَّةٌ له، أي أن الشاعر فصل بين الفعل ونائب الفاعل بالجار والمجرور لبيان أن ممدوحه دون غيره لا يُضَيِّعُ في نهاره عهداً له أخذَه في أمسه، بالإضافة إلى أنَّ الفصل يؤدي إلى عدم انكسار وزن المتقارب.

النمط الثاني: الفصل بين الفعل ونائب الفاعل بالجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، نحو قوله⁽¹³²³⁾ :

وُقُوفاً وَرَاءَ الطَّغْنِ وَالخَيْلِ تَحْتَهُمْ * * * تُشَدُّ عَلَى أَكْتَافِهِنَّ القَوَادِمُ

*

فقوله: (تُشَدُّ عَلَى أَكْتَافِهِنَّ القَوَادِمُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها: فعل+جار ومجرور+مضاف إليه+نائب فاعل، والبنية الأساسية: تشد القوادم على أكتافهن، ومن هنا يتضح الفصل بين الفعل ونائب الفاعل بالجار والمجرور والمضاف إليه، وذلك للتأكيد على التحديد المكاني للحدث المستفاد من الفعل واتساح المقصود من المضاف بالمضاف إليه، فالشاعر يصف مبيت القوم في قتال مرير بخيولهم، قد شُدَّت رءوسهم فوق أكتافهم شداً. أضف إلى ذلك أن هذا الفصل أدى إلى تأخر نائب الفاعل إلى القافية مما أدى إلى استقامة وزن الطويل وتصحيح القافية.

النمط الثالث: الفصل بين الفعل ونائب الفاعل بالظرف :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹³²⁴⁾ :

فَمَا أَنْتَ إِنْ دَامَتْ عَلَيْكَ بِخَالِدٍ * * * كَمَا لَمْ يُخَلِّدْ قَبْلُ سَاسَا وَمَوْرَقُ

⁽¹³²¹⁾ الـديوان 54/101 ويُنتظَر أيضاً _____:

23/9، 327/14، 287/13، 269/30، 235/62، 217/113

0 29/8، 339/335

⁽¹³²²⁾ ضمارة: ما غاب "خلاف العيان" 0

⁽¹³²³⁾ الـديوان 14/127 ويُنتظَر 0 8/25، 371/215

⁽¹³²⁴⁾ السابق 0 5/267

*

فقوله: (لَمْ يُخَلِّدْ قَبْلُ سَامَا وَمُورِقُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها: لم+فعل+ظرف+نائب فاعل+اسم معطوف، والبنية الأساسية: لم يُخَلِّدْ سَامَا وَمُورِقُ قَبْلُ، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل ونائب الفاعل بالظرف "قبل"، وذلك لبيان التحديد الزماني للحدث المستفاد من الفعل، فالشاعر في سياق حديثه عن تفاهة الدنيا وهوانها، فيرى أنه ليس بالمخلد، فما خلد من قبله (ساسان) ملك الفرس ولا (مورق) ملك الروم، كما أسهم هذا الفصل في استقامة وزن الطويل وصحة القافية.

النمط الرابع: الفصل بين الفعل ونائب الفاعل بالظرف والمضاف إليه والجار والمجرور :

وقد ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹³²⁵⁾ :

وَإِنْ أَدْنُ مِنْكُمْ لَا أَكُنْ دَا تَمِيمَةَ * * * يُرَى بَيْنَكُمْ مِنْهَا الْأَجَالِدُ
مُنْقَبَا (1326)

فقوله: (يُرَى بَيْنَكُمْ مِنْهَا الْأَجَالِدُ مُنْقَبَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها: فعل+ظرف+مضاف إليه+جار ومجرور+نائب فاعل، والبنية الأساسية: يرى الناس الأجلد متقبا بينكم منها، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل فاصلاً بين الفعل ونائب الفاعل بالظرف والمضاف إليه والجار والمجرور للتحديد المكاني للحدث المستفاد من الفعل، فالشاعر يريد القول بأنه إن دنا من سعد بن قيس كان المقرض بينهم دون غيرهم يقطع جلودهم بنهش أعراضهم ونبش سيئاتهم.

[4] الفصل بين المفعول الأول والمفعول الثاني :

ورد الفصل بين المفعولين في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعاً متخذاً أربعة أنماط يمكن بيانها فيما يلي :

النمط الأول: الفصل بين المفعول الأول والثاني بالجار والمجرور :

ورد هذا النمط في سبعة مواضع، نحو قوله⁽¹³²⁷⁾ :

وَلَمَّا لُقِيَتْ مَعَ الْمُخْطِرِينَ * * * وَجَدَتْ إِلَاهَ عَلَيْهِمْ قَدِيرًا

فقوله: (وَجَدَتْ إِلَاهَ عَلَيْهِمْ قَدِيرًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعل متعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مفعول به أول+جار ومجرور+مفعول به ثان، والبنية الأساسية: وجدت الإله قديراً عليهم، ومن هنا يتضح دخول الفصل بين المفعول الأول والمفعول الثاني بالجار والمجرور للتأكيد على أن قدرة الله واقعة عليهم دون شك في ذلك، أي أن

(1325) السابق 0 29/165

(1326) ذا تميمة: المقرض والمقص 0

(1327) الديوان 43/147 ويُنظر أيضاً: 115/95، 119/8، 237/5، 243/8، 35/7، 0

المولى عز وجل قادر أن يذيقهم "تميم" بأس هودّة بن على الحنفي ممدوح الأعشى، ويعينه عليهم، أضف إلى ذلك أن هذا الأصل جعل المفعول الثاني يتأخر إلى القافية، مُصَحَّحاً إيّاها مسهماً في استقامة وزن المتقارب.

النمط الثاني: الفصل بين المفعول الأول والمفعول الثاني بالجار والمجرور والمضاف إليه:

وقد ورد في أربعة مواضع، نحو قوله⁽¹³²⁸⁾ :

الْيَتُّ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أُنْبَائِنَا * * * رُهْنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

*

فقوله: (لَا نُعْطِيهِ مِنْ أُنْبَائِنَا رُهْنًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، صورة نمطها :

لا+فعل+فاعل+مفعول به أول+جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به ثان، والبنية الأساسية: لا نعطيه رهنًا من أبنائنا، لكن الشاعر عدل عن هذا الأصل بتقديم الجار والمجرور والمضاف إليه والفصل بهما بين المفعولين للتأكيد على عدم إعطاء قوم الأعشى رهائن لكسرى من أبنائهم حتى لا يتعرضوا للأذى والفساد كالذين أتلّفهم وآذاهم من قبل.

النمط الثالث: الفصل بين المفعول الأول والثاني بالظرف والمضاف إليه :

وقد ورد في موضعين، نحو قوله⁽¹³²⁹⁾ :

تَحْسِبُ الرَّقَّ لَدَيْهَا مُسْنَدًا * * * حَبَشِيًّا نَامَ عَمْدًا فَانْبَطَحَ

*

فقوله: (تَحْسِبُ الرَّقَّ لَدَيْهَا مُسْنَدًا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مفعول به أول+ظرف+مضاف إليه+مفعول به ثان، والبنية الأساسية: تحسب الرق مسنداً حبشياً لديها، ومن هنا يتضح الفصل بين المفعولين بالظرف والمضاف إليه "لديها" للتركيز على المكان والاهتمام به، أي أن الشاعر يريد أن يقول: إن الخمر التي يصبها الساقى من رفاق الخمر التي حملها التجار في (باطية) واسعة سوداء من أنية (الحيرة)، تتوسط الندماء كأنها حبشى رقد على الأرض فانبطح.

النمط الرابع: الفصل بين المفعول الأول والثاني بالنعته :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹³³⁰⁾ :

وَإِذْ تَحْسِبُ الْحَبَّ الدَّخِيلَ لَجَاجَةً * * * مِنَ الدَّهْرِ لَا تَمْنَى بِشِيءٍ

(1328) السابق 25/279 ويُنظر أيضاً: 0 3/18، 411/64، 353/113

(1329) السابق 42/293 ويُنظر 0 19/64، 423/113

(1330) السابق 0 4/225

يُزِيلُهَا (1331)

*

فقوله: (تَحْسِبُ الحُبَّ الدَّخِيلَ لِحَاجَةِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مفعول به أول+نعت+مفعول به ثانٍ، والبنية الأساسية: تحسب الحب لِحاجة، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل إلى الفصل بين المفعولين بالنعت في سياق بكائه على أطلال محبوبته (ميثاء) لبيان أن الحب مُسْتَقَرٌّ في قلبه داخل في أعماقه لا يبليه الليل ولا النهار.

[5] الفصل بين القول ومقوله :

ورد الفصل بين القول ومقوله في شعر الأعشى في ثلاثة عشر موضعاً متخذاً خمسة أنماط، هي :

النمط الأول: الفصل بين القول ومقوله بالجار والمجرور :

وقد ورد في سبعة مواضع، نحو قوله⁽¹³³²⁾ :

وَمَنْكُوحَةٍ غَيْرِ مَمْهُورَةٍ * * وَأُخْرَى يُقَالُ لَهُ فَادِهَا *
*

فقوله: (يُقَالُ لَهُ فَادِهَا) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها : فعل+جار ومجرور+مقول القول "جملة فعلية"، والبنية الأساسية: يقال فادها له، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل حفاظاً على المعنى، ففصل بين القول ومقوله بالجار والمجرور لبيان أن مقول القول "فادها" قد قيل لممدوح الأعشى "سلامة ذى فائش" دون غيره، فكم في بيته من سبية قد أحرزها لم يدفع فيها مهراً، وأخرى يطلب أهلها أن يفتدوها بالمال، بالإضافة إلى أن هذا الفصل قد أسهم في استقامة وزن المتقارب وصحة القافية.

النمط الثاني: الفصل بين القول ومقوله بالجار والمجرور والمضاف إليه :

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹³³³⁾ :

فَقُلْتُ لِمِنْصَفِنَا أَعْطِهِ * * فَلَمَّا رَأَى حَضْرَ شُهَادِهَا *
*

فقوله: (فَقُلْتُ لِمِنْصَفِنَا أَعْطِهِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه+مقول القول "جملة فعلية"، والبنية الأساسية: فقلت أعطه لمنصفنا، ومن هنا يتضح الفصل بين القول ومقوله بالجار والمجرور

(1331) الدخيل: المتغلغل في أعماق البدن - اللجاجة: التمادى في العناد إلى ما زُجر عنه من

الفعل 0

(1332) الـ ديوان 50/125

ويُنظَرُ 0 32/44، 329/13، 293/67، 191/26، 161/13، 121/119

(1333) السابق 15/121، ويُنظَرُ 0 23/13، 443/143

والمضاف إليه حتى لا يحدث لبس في المعنى، أضيف إلى ذلك بيان أن القول بالإعطاء كان للخادم دون غيره، أي قوله للخادم وهو على شوق وعجل بالوقت أن يضيع في هذه المساومة المملة: أعطه ما يريد، أي أنه أمر الخادم بأن يعطى الخمار ما يريد.

النمط الثالث: الفصل بين القول ومقوله بالظرف والجملّة المضافة والجملّة الوصفية:

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³³⁴⁾ :

قَالَتْ سُمَيَّةُ إِذْ رَأَتْ * * بَرْقًا يَلُوحُ عَلَى الْجِبَالِ

*

يَا حَبَّذَا وَاْدَى النَّجْدِ * * رِ وَ حَبَّذَا قَيْسُ الْفَعَالِ

*

فقوله: (قالت سمية إذ رأت برقاً يلوح على الجبال يا حبذا وادى النجد) جملة فعلية خبرية ذات فعل متعد، صورة نمطها :

فعل+فاعل+ظرف+مضاف إليه "جملة فعلية"+نعت "جملة فعلية"+مقول القول، والبنية الأساسية: قالت سمية يا حبذا وادى النجد إذ رأت... إلخ، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل إلى الفصل بالظرف والجملّة المضافة لبيان زمن الحدث المستفاد من الفعل "قالت" وما صاحبه، أي لتخصيص الظرف، ثم فصل بالجملّة الوصفية لبيان صفة الأشياء المصاحبة للحدث وقت وقوعه، أي أن (سمية) محبوبة الأعشى قالت إذ لاح لها البرق من فوق الجبال: يا حبذا وادى (النجد)، وحبذا (قيس) رجل الخير والأفضل، وذلك في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب.

النمط الرابع: الفصل بين القول ومقوله بالمضاف إليه والظرف والجملّة المضافة :

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³³⁵⁾ :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلِ * * أَرَانَا سَوَاءً وَمَنْ قَدْ يَتِمُّ

*

فقوله: (تقول ابنتي حين جدّ الرحيل أرانا سواءً) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعد، صورة نمطها :

فعل+فاعل+مضاف إليه+ظرف "اسم زمان مبهم"+مضاف إليه "جملة فعلية"+مقول القول، والبنية الأساسية: تقول ابنتي أرانا سواءً ومن قد يتم حين جدّ الرحيل، ولكن الشاعر عدل عن هذا الأصل إلى الفصل بين القول ومقوله بالمضاف إليه والظرف والجملّة المضافة، وذلك لاتضاح المضاف بالمضاف إليه وبيان وقت الحدث، ثم تخصيص الظرف بالجملّة المضافة إليه، وكل ذلك قد ساعد في إيصال المعنى الذي يريده الأعشى إلى المتلقي، وهو أن ابنته تقول له عندما عزم على الرحيل: "أقم ولا تبرح، فإننا بخير ما دمت مقيماً. فإذا أضمرتك البلاد جفانا الناس وقطعتنا الأرحام، فنحن والأيتام سواء"⁽¹³³⁶⁾.

(1334) السابق 1/391-2

(1335) السابق 51/91

(1336) السابق ص 90 حيث الشرح 0

وقد ورد في موضعين اثنين، نحو قوله⁽¹³⁴⁴⁾ :

فَلَا تَحْرِمَنِي نَدَاكَ الْجَزِيلَ * * * فَإِنِّي امْرُؤٌ قَبْلَكُمْ لَمْ أَهَنْ

*

فقوله: (فَأِنِّي امْرُؤٌ قَبْلَكُمْ لَمْ أَهَنْ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها: إنَّ+اسمها+خبرها+ظرف+مضاف إليه+نعت "جملة فعلية منفية"، والبنية الأساسية: فإنى امرؤ لم آهن قبلكم، لكن الشاعر عدل عن هذه البنية إلى الفصل بين النعت ومنعوته بالظرف والمضاف إليه تأكيداً على زمن وقوع الحدث المستفاد من النعت وتحديده، أي أن الأعرشى لم تَعْلَقْ به إهانةً قبل وقت مخاطبته لممدوحه قيس بن معد يكرب الكندي؛ لذا يطلب منه ألا يحرمه جزيل نداءه.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الفصل بين النعت ومنعوته في شعر الأعرشى كان بما ليس معمولاً لواحد منهما، "وذلك جائز في الشعر، فإن كان الفصل بينهما بمعمول أحدهما جاز في الكلام والشعر، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾⁽¹³⁴⁵⁾، التقدير: ذلك حشر يسير علينا، ففصل بين (حشر) وصفته بـ "علينا"؛ لأنه معمول للصفة"⁽¹³⁴⁶⁾.

رابعاً: الفصل بين المؤكّد والمؤكّد

ورد الفصل بين المؤكّد والمؤكّد في شعر الأعرشى في موضع واحد، متخذاً نمط الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بالظرف والمضاف إليه، وذلك في قوله⁽¹³⁴⁷⁾ :

وَأَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلُّهُ * * * وَكُنْتَ لَقَى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

*

فقوله: (وَأَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلُّهُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخ حرفي، صورة نمطها: حرف ناسخ+اسم+خبر "فعل+فاعل"+ظرف مكان+مضاف إليه+توكيد معنوي+مضاف إليه، ومن خلال هذه الصورة يتضح أن الشاعر قد فصل بين المؤكّد (البحر)

والتوكيد (كله) بالظرف والمضاف إليه (دونك)، وذلك في سياق توجيه حديثه لقيس بن مسعود ابن قيس بن خالد الشيباني حين وفد على كسرى بعد ذى قار، فيقول له: ليت بيننا وبينك البحر كله، أو ليتك كنت متاعاً تافهاً ملقى في عرض الطريق، تجرى عليه السيول، فتكتسه وتجرفه⁽¹³⁴⁸⁾، وذلك للتأكيد على تمنى الشاعر أن لو كان حال البحر بينهم وبين قيس دون غيره، أي للتأكيد على التحديد المكاني المستفاد من الظرف والمضاف إليه.

وإذا كان ذلك كذلك فإنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الفصل قد أسهم في استقامة وزن الطويل، فلو قال الشاعر :

وليتك حال البحر كله دونك

لأدى ذلك إلى انكسار وزن البيت في تفعيله العروض، حيث إنَّ تقطيعه هكذا :

عَكَّلَهُو

زُدُونْ

كَمَا نَلْبِخْ

وَأَيْتْ

⁽¹³⁴⁴⁾ السابق 83/75 ويُنظر 8/85 0

⁽¹³⁴⁵⁾ سورة ق، الآية 44 0

⁽¹³⁴⁶⁾ ضرائر الشعر ص 204-205 ويُنظر: الخصائص ص 398/2 وهمع الهوامع 116/2،

وظاهرة الفصل في الجملة العربية ص 183-184 0

⁽¹³⁴⁷⁾ الديوان 3/233 0

⁽¹³⁴⁸⁾ يُنظر: السابق ص 232 حيث الشرح 0

فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ

أمّا في حالة عدم الالتزام بالفصل فإن تقطيعه سيكون هكذا :

وَلَيْتُ كَمَا لِلْبَيْحِ زُكُلُنْ هُوَؤُونَكَ
فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مُسْتَفْعِلُنْ

وهذا غير وارد بالطويل، لذا يمكن القول إن الفصل بين المُوَكَّد والمُؤَكَّد قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسخ الشعري.

خامساً: الفصل في سياق العطف

يُعدُّ الفصل في سياق العطف يشبه الجملة وغير ذلك من الأمور التي يلجأ إليها المبدع لغرض دلالي ما أو لحاجة الشعر في بناءه إلى وضع كلمة ما في مكان ما بجانب الغرض الدلالي، من الأمور الواردة وقد أجاز ابن مالك ذلك، فيقول: "وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور، ولا يُحصَّ بالشعر خلافاً لأبي علي" (1349) وقد ورد الفصل في سياق العطف في شعر الأعشى في ثمانية مواضع، تنوعت ما بين الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف مع حرف العطف والفصل بين حرف العطف والمعطوف كما يلي :

[أ] الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف مع حرف العطف :

وقد جاء ذلك في ستة مواضع متخذاً ثلاثة أنماط هي :

النمط الأول: الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالجار والمجرور :

وقد ورد في أربعة مواضع، نحو قوله (1350) :

كَأَنَّكَ لَمْ تَشْهَدْ قَرَابِينَ جَمَّةً * * * تَعَيْتُ ضَبَاعُ فِيهِمْ
وَعَوَاسِلُ (1351) * وَعَوَاسِلُ (1351)

فقوله: (تَعَيْتُ ضَبَاعُ فِيهِمْ وَعَوَاسِلُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+معطوف، والبنية الأساسية: تعيت ضباوع وعواسل فيهم، ومن هنا يتضح الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف مع حرف العطف بالجار والمجرور لبيان أن قيس بن مسعود لم يشهد القتلى الكثيرين من أشرف الفرس، وقد بُعِثَتْ جثثهم في الصحراء تعيت فيهم-دون غيرهم- الضباوع والذئاب، أي اشتراك الضباوع والذئاب معاً في العبث بحثت هؤلاء الفرس.

النمط الثاني: الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف مع حرف العطف بالجار والمجرور والظرف :

ورد هذا النمط في موضع واحد، في قوله (1352) :

(1349) ابن مالك: تسهيل الفوائد 178، ويُنظر: ظاهرة الفصل في الجملة العربية، ص 187 0
(1350) الديوان 4/233 ويُنظر 313/291، 359/36، 10/4 0
(1351) القرابين: ما يتقرب به إلى الله والمقصود به هنا القتلى في الحروب 0 العواسل: الذئاب وأصل العسلان: الاضطراب 0
(1352) الديوان 30/243، وخامت: نكصت وجبت 0

بَأُصَدِّقَ بِأَسَا مِنْكَ يَوْمًا وَنَجْدَةً *
 إِذَا خَامَتِ الْأَبْطَالُ فِي كُلِّ *
 مَشْهَدِ *

فقد فصل الشاعر في هذا البيت بين المعطوف عليه (بأساً) والمعطوف (نجدة) مع حرف العطف بالجاء والمجرور والظرف، وهذا المعطوف عليه واقع تمييزاً لأفعل التفضيل الواقع خبراً لـ(ما)، التي سبقت في البيت الحادى والعشرين من هذه القصيدة، حيث يقول:

فَمَا مُخْدِرُ وَرْدُ كَأَنَّ جَبِينَهُ *
 يُطَلِّي بِوَرْسٍ أَوْ يُطَانُ بِمُجَسَدِ *
 *

وذلك في سياق مدحه للنعمان بن المنذر، للتأكيد على أنه ليس الأسد في خدره، وكأنَّ جبينه قد طلَّى بصنِّغ (الورس) الأصفر، أو ضَمَّخَ بالزعفران... إلخ بأصدق من النعمان بأساً ونجدة، إذا اشتد الحرج وجبن الأبطال، فلاذوا بالهروب والفرار، ووجه هذا التأكيد أنه

تأكيد على التحديد المكانى المستفاد من الجار والمجرور، والزمن غير المحدد المستفاد من الظرف (يوماً). هذا بالإضافة إلى إسهام هذا الفصل في استقامة وزن الطويل وعدم انكساره.

النمط الثالث: الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف مع حرف العطف بالنعته والمضاف إليه والجملة الحالية :

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³⁵³⁾ :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ كَالرُّدَيْنِيِّ ذِي الْجُبِّ *
 سَوَّاهُ مُصْلِحُ التَّنْقِيفِ *
 *
 أَوْ إِنَاءِ النَّضَارِ لِأَحْمَهُ الْقَيْ *
 نُنُ وَدَارَى صُدُوعُهُ بِالْكَتِيفِ *
 *

فقوله: (بَيْنَمَا الْمَرْءُ كَالرُّدَيْنِيِّ ذِي الْجُبِّ سَوَّاهُ مُصْلِحُ التَّنْقِيفِ) فصل فيه الشاعر بين المعطوف عليه والمعطوف بالنعته والمضاف إليه لتمييز المنعوت "المعطوف عليه" من غيره؛ أي أن الرمح المشبه به ذو جبة، وهي حديدة السنان التي يُدْخَلُ فيها الرمح، ثم فصل بالجملة الحالية لبيان حال هذا الرمح، فقد قَوَّمَهُ مثقفه، ثم يأتي بالمعطوف في البيت الثاني "إناء النضار لأحمة القين، أي إناء الذهب صاغه الصائغ، وكل هذه الوسائل ساعدت الشاعر في إيصال مبتغاه إلى المتلقي، وهو قوله: "ما أعجب! الأيام بينما

(1353) السابق 18/365-19 والردينى: الرمح المنسوب إلى امرأة كانت تصلح الرماح0 التنقيف: للرمح بمعنى تسويتها وإصلاح سنانها وتحديدها0 الكتيف: الضبة، وهى من أدوات الحدادة والصياغة0 صدوعه: شقوقه0

المرء كالرمح ذى السنان الماضى قومه متقفه أو إناء الذهب صاعه الصائغ، وأعمل فيه أدواته، حتى خفيت منه مواضع اللحم، إذا بدهره المضلل المأفون ينقله من حال إلى حال، وإذا هو من بعد المشى يهدج في خطو متقارب قصير⁽¹³⁵⁴⁾.

[ب] الفصل بين حرف العطف والمعطوف :

ورد هذا الضرب من الفصل متخذاً نمطين هما :

النمط الأول: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور:

وقد ورد في موضع واحد في قوله⁽¹³⁵⁵⁾ :

مُورَّثَةٌ مَالاً وَفِي الْحَمْدِ رَفْعَةً * * * لِمَا صَاعَ فِيهَا مِنْ قُرْوٍ نِسَائِكَا

*

فإذا نظرنا إلى قوله: (مُورَّثَةٌ مَالاً وَفِي الْحَمْدِ رَفْعَةً) تبين لنا الفصل بين حرف العطف (الواو) والمعطوف (رفعة) بالجار والمجرور لبيان أن الغزوة المتحدث عنها، يعود منها ممدوحه بالمال والمجد الذي يعوضه عما عانى من البعد عن نسائه اللاتي يتربحن عودته في شوق، أضف إلى ذلك ما لهذا الفصل من أثر في استقامة وزن الطويل.

النمط الثاني: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف :

ورد هذا النمط في موضع واحد في قوله⁽¹³⁵⁶⁾ :

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبُهُ أَرْضِيَةِ الْإِ * * * خِمْسٍ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلًا

*

ففي قوله: (وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلًا) فصل الشاعر بين الواو وبين المعطوف "أديمها" بالظرف "يومًا"، وذلك للتأكيد على أن الوقت عامل ذو أهمية بالنسبة للأرض في تغييرها، فقد "يعتريها الخصب حيناً، فتكسوها الزهور، كأنها في حلة من برود اليمين الزاهية الألوان، ويعتريها القحط حيناً آخر، فإذا هي مجدبة يتقشر أديمها من الجفاف"⁽¹³⁵⁷⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عصفور قد تعرض لهذا الشاهد معتبراً إياه من الضرائر معلقاً عليه بقوله: "ومنه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف أو المجرور... وقول الأعشى أيضاً :

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبُهُ أَرْضِيَةِ الْإِ * * * عَصْبٍ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلًا

*

(1354) السابق ص364، حيث الشرح 0

(1355) السابق 31/141 ويُنظر: همع الهوامع 141/2 0

(1356) السابق 4/283 0

(1357) السابق ص282، حيث الشرح 0

وهو عند الفارسي والمحققين من النحويين من قبيل الضرائر لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف، لأن حرف العطف عطف ثلاثة أشياء على ثلاثة أشياء: فعطف "يوماً" على يوم المتقدم الذكر، و"أديمها" على الضمير المنصوب المتصل بـ"ترى"، و"نغلا" على موضع "كشبه أردية العصب". والتقدير: تراها يوماً كشبه أردية العصب، وترى يوماً أديمها نغلا.

وإذا عُطِفَ بحرف عطف أكثر من اسم واحد على مثله، لم يسع أن يقال: إنه قد فصل بالمعطوف الأول من حرف العطف وما بعده، بدليل أنك تقول: أعطيت زيدا درهماً وبكراً ديناراً في فصيح الكلام. فالجواب أن تقول: إن حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه بدلالة قولهم: "وهو، وهي، بسكون الهاء في فصيح الكلام تشبيهاً لها بـ"عضد وكبد". فكما لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف. وأعنى بذلك الاسم الذي ليس بظرف ولا مجرور، دليل ذلك أن العامل إذا كان له معمولان أحدهما ظرف أو مجرور، كانت مرتبة المفعول أن يتقدم عليه. فكما أن مرتبة ما ليس بظرف ولا مجرور أن يلي العامل، فكذلك مرتبته أن يلي ما يقوم مقام العامل، وهو حرف العطف⁽¹³⁵⁸⁾.

وإذا كان ابن عصفور يعتبر ذلك من قبيل ضرورة الشعر اعتماداً على رأي الفارسي، فإن ابن جني لم يعده ضرورة واكتفي في تعليقه على هذا البيت بقوله: "فإنه أراد: تراها يوماً كمثل أردية العصب وأديمها يوماً آخر نغلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله، وهو (ها) من تراها"⁽¹³⁵⁹⁾. وهذا ما أجازه عبد القاهر الجرجاني على قبح⁽¹³⁶⁰⁾، وأجازه ابن مالك، وخصه بالشعر على نحو ما تقدم لكثرة ما وقع من ذلك في القرآن الكريم⁽¹³⁶¹⁾، أي أنه ليس من ضرورة الشعر على نحو ما عده النحاة، بل من لغة الشعر الخاصة به لكثرة ذلك فيه⁽¹³⁶²⁾، وأن ذلك يُعدُّ من قبيل الترخص في قرينة التضام لظروف موقعية سياقية مختلفة⁽¹³⁶³⁾، إذا لم يترتب على ذلك إخلال بالمعنى، وهذا ما عبر عنه أستاذنا الدكتور تمام حسان بمبدأ "تضافر القرائن" وإهدار بعضها عند أمن اللبس⁽¹³⁶⁴⁾.

سادساً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

نعلم من خلال تفسير النحويين لما وقعت عليه أيديهم من موروث لغوي أن الأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما متلازمان، "فكلما ازداد الجزاء اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"⁽¹³⁶⁵⁾. هذا مع ملاحظة وقوعه في الاختيار وضرورة الشعر على حد تعبيرهم، أضف إلى ذلك أنه إذا استعمل ينبغي أن لا يؤدي إلى وجود تراكيب غير صحيحة نحويًا، نحو: لا مثل بها زيد، والصحيح نحويًا أن يُقال لا مثل زيد بها⁽¹³⁶⁶⁾.

⁽¹³⁵⁸⁾ ضرائر الشعر ص 206-207 0

⁽¹³⁵⁹⁾ الخصائص ص 397/2 0

⁽¹³⁶⁰⁾ عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق محمد خفاجي، مكتبة

القاهرة 1، 521/1980، ويُنظر: ظاهرة الفصل في الجملة العربية ص 185-190 0

⁽¹³⁶¹⁾ السليبي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د. الشريف عبدالله على الحسيني،

ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية 2، 799/1986 0

⁽¹³⁶²⁾ يُنظر: لغة الشعر ص 242 0

⁽¹³⁶³⁾ يُنظر: السابق ص 232، واللغة العربية معناها ومبناها ص 223 0

⁽¹³⁶⁴⁾ يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص 223، 193 0

⁽¹³⁶⁵⁾ الخصائص ص 392/2 0

⁽¹³⁶⁶⁾ يُنظر: الكتاب 2، 279، والتراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسبويه ص 127 0

وأمام هذه المسألة اختلف البصريون والكوفيون، فبينما يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، أي أنهم يجيزونه في السعة والاختيار، فإن البصريين يرون أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض ويخصونه بضرورة الشعر⁽¹³⁶⁷⁾ على حد تعبيرهم. ورغم هذا الخلاف فقد وقع الفصل بالظرف وحرف الجر وغيرها في الشعر، وخرج على أنه من ضرورات الشعر⁽¹³⁶⁸⁾. وقد ورد هذا الفصل في شعر الأعشى في موضع واحد، فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف مع حرف العطف، وذلك قوله⁽¹³⁶⁹⁾:

وَلَا بَرَاءَةَ لِلْبَرَى * * ءِ وَلَا عَطَاءَ وَلَا خُفَارَةَ

*

إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا * * هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُرَّارَةِ⁽¹³⁷⁰⁾

*

ففي قوله: (وَلَا عَطَاءَ وَلَا خُفَارَةَ إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُرَّارَةِ) نراه قد فصل بين المضاف "علالة" والمضاف إليه "سابح" بالمعطوف مع حرف العطف "أو بداهة"، والبنية الأساسية: إلا علالة سابح نهد الجزيرة أو بداهته، ورغم أن هذا الفصل بسبب استقامة الكلام "حاجة الشعر في بنائه الفنى إلى مرونة وضع الكلمات مع مراعاة انسجامها مع القواعد النحوية"⁽¹³⁷¹⁾، فإنه قد دل على اشتراك المعطوف "بداهة" مع المعطوف عليه "علالة" في معنى الاستثناء المنقطع من حكم صدق ظن عدم الاجتماع والزيارة في البيت السابق على هذين البيتين، وهو قوله:

وَهُنَاكَ يَصْدُقُ ظَنُّكُمْ * * أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ

*

وذلك صدد هجائه لشيبان بن شهاب الجدرى. والمعنى بعد هذا الفصل هو "وعند ذاك يصدق ما ظننت وما أردت من قطع صلات القرابة. فلن تكون إلا الحرب. لا اجتماع ولا زيارة. ولا براءة لبريء ولا إسجاح ولا انقياد ولا حرمة ولا جوار. لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم، يستنفذ القتال العلالة الباقية من نشاطه"⁽¹³⁷²⁾.

⁽¹³⁶⁷⁾ يُنظر: الجمل في النحو للخليل ص 78 ، الإنصاف ص 427 وما بعدها "المسألة الستون"، والخصائص 3/19-22، والمقتضب 4/376، وهمع الهوامع 2/52-53، شرح المفصل 2/108، العلامة الإعرابية في الجملة ص 334 وما بعدها، والنحو وكتب التفسير 2/938، د. جودة أبو المجد بدوى: الفصل بين المتلازمين ص 455 وما بعدها، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد الثالث عشر 1993 0

⁽¹³⁶⁸⁾ يُنظر: الكتاب 1/179، الخصائص 2/406، 392، شرح المفصل 3/19-23، ضرائر الشعر ص 194 0

⁽¹³⁶⁹⁾ الديوان 209/49 0

⁽¹³⁷⁰⁾ الخفارة: الدمام، من خفره أى أجاره وحماه وأمنه 0 العلالة: البقية من الشىء 0 البداهة:

المفاجأة 0 السابح: فرس يسبح بيديه في العُدْو. نهد: ضخم القوائم 0 الجزيرة: أطراف

الجزور، وهى اليدان والرجلان والرأس، سميت بذلك، لأن الجزار يأخذها، فهى جزارته 0

⁽¹³⁷¹⁾ العلامة الإعرابية في الجملة ص 336 0

⁽¹³⁷²⁾ الديوان ص 208، حيث الشرح، ويُنظر: خزانة الأدب 1/172-4، 404/173-404

406، ومسالك النحاة في وجوه الروايات ص 131-134 0

وقد ذكر ابن عصفور هذا الفصل في سياق حديثه عن تقديم بعض الكلام على بعض مشيراً إلى أن هذا الفصل يضارع الفصل بالظرف والمجرور، فقال: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة ومثله في الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف... ومثله قول الأعشى... يريد: إلا علالة قارح نهد الجزارة أو بدهاته" (1373).

ورغم استحسان ابن عصفور لهذا الفصل، فإن الفارقي على النقيض من ذلك، فيقول في تعليقه على قول أبي الحسن بن كيسان :

تَمُرُّ عَلَى مَا نَسْتَمِرِّ وَقَدْ شَفَتْ * * * غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

*

توجيه إعرابه: أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف، وهو من أفحش ما جاء في الشعر ودعت إليه ضرورة، وتقدير الكلام: وقد شفت غلائل صدورها عبد القيس منها، وترتيبه: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها (1374)، لكن محقق الكتاب "سعيد الأفغانى" أشار إلى أن المؤلف "الفارقي" بالغ في إنكاره، وليس الأمر كما قال، وإنما هذا الفصل لغة صحيحة ليست بالشائعة الكثيرة (1375).

وهذا ما نوافقه عليه، ويؤيده ما أورده ابن الأنباري في الإنصاف تجاه الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر مع مجروره (1376)، وما قاله ابن جني بخصوص بيت الأعشى موضع الحديث حيث يقول: "ومنه بيت الأعشى :

إِلَّا بُدَاهَةَ أَوْ عُلا * * * لَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

*

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بدهاة) و(قارح)، وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه (1377).

وبناءً على ذلك فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بغير الظرف وحرف الخفض على نحو ما ورد عند الأعشى ليس ضرورة بدليل استشهاد الكوفيين على جوازه في الشعر بقراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (1378)، وهو الأمر الذي دعا أستاذنا-وهو ما نوافقه عليه- أن يقول في تعليقه على هذه الآية:

(1373) ضرائر الشعر ص 194 0

(1374) الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 201، والبيت من الكامل.

(1375) السابق ص 201 هامش 3 0

(1376) الإنصاف: المسألة الستون ص 249 0

(1377) الخصائص ص 409/2 ويقصد بمذهب غيره المبرد في المقتضب 227/4 حيث يرى أنه من

قبيل حذف المضاف من الأول "علالة" لدلالة الثاني عليه "علالة قارح" أو "علالة سابع"

كما في رواية الديوان، ويُنظر: أوضح المسالك 158/3-174، وظاهرة الفصل في الجملة

العربية ص 174-178 0

(1378) سورة الأنعام، الآية 137، ويُنظر: الإنصاف: المسألة الستون، والنحو وكتب

التفسير 938/2.

"ونحن نستدل بهذا على أن وجوده في الشعر ليس ضرورة كما زعم النحاة، ولكن التعبير الدقيق أن يقال إنه من الترخص في قرينة التضام في الشعر"⁽¹³⁷⁹⁾، حيث إن "النظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متفاوتة على إحكام تماسك الجملة، على أن هذا الترخص نفسه جزء من النظام اللغوي يُسْمَحُ به في الموضوع المعين لأداء غرض مخصوص، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثاً وتلاعياً، ولكنه يؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين"⁽¹³⁸⁰⁾، وهذا ما ظهر لنا من خلال الموضوع السابق ذكره عند الأعشى.

تعليق ومناقشة :

ظهر من خلال الإحصاءات السابقة على مدار المبحث أن الفصل وقع في الجملة الفعلية في ثلثمائة واثنين وسبعين موضعاً، ووقع في الجملة الاسمية في تسعة وأربعين موضعاً. وهذا التفوق العددي بالنسبة للفصل في الجملة الفعلية عنه في الاسمية يؤكد كثرة استخدام الشاعر للفصل في السياق الدال على الأحداث، أي الدال على الحركة لبيان أمر ما يتعلق بالحدث المستفاد من الفعل، وقلة استخدامه للفصل في حالة الثبات والاستقرار المفهوم عادة من الجملة الاسمية.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن استخدام الأعشى للفصل في شعره قد جاء متفقاً مع الواقع اللغوي ممثلاً لغة الشعر، والمعنى الذي حدده درس النحوي للفصل، مفرقاً بينه وبين الاعتراض البلاغي أو ما يسمى بالفصل البلاغي⁽¹³⁸¹⁾ من منطلق أن الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية لها محل من الإعراب، أما الاعتراض فيكون بجملة أجنبية كاملة ولا محل لها من الإعراب.

وبناءً على هذا المفهوم للفصل نرى أن ثمة خلطاً بين الفصل والاعتراض لدى أحد المحدثين عند تناوله للاعتراض في شعر البارودي، حيث إنه جعل من قبيل الاعتراض الاعتراض بالجملة الحالية بين عناصر الجملة بأقسامها المختلفة رغم أن الجملة الحالية ليست أجنبية عن الجملة الواقعة فيها ولها محل من الإعراب⁽¹³⁸²⁾.

وهذا الاشتباه بين المعترضة والحالية نَبَّهَ إليه ابن هشام في قوله: "كثيراً ما تشتهب المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور، أحدها: أن تكون غير خبرية كالأمرية-كالدعائية... وكالقسمية... وكالتنزيهية... وكالاستهامية، الثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتفيس... والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء... والرابع: أن يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع، كقول المتنبي:

يَا حَادِيَّ عِيرَهَا - وَأَحْسَبُنِي *
*
أَوْجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقُدَهَا *
*

⁽¹³⁷⁹⁾ لغة الشعر ص 236، ويُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة ص 334-337، والجمل في النحو للخليل ص 78 - 79، حيث إنه لم ينص على أن ذلك ضرورة، مستشهداً بالشعر وآية الأنعام.

⁽¹³⁸⁰⁾ العلامة الإعرابية في الجملة ص 337
⁽¹³⁸¹⁾ حول بعض مواضع الاعتراض في شعر الأعشى يُنظر الديوان 20/67-
101، 107/21، 111-25/45، 125/26، 133/57، 137/56، 32/1،
157، 45/33، 167/159، 225/54، 5/38، 12/17، 359/253، 2/381،
0 13-11/407

⁽¹³⁸²⁾ يُنظر: د. فتح الله سليمان: الأسلوبية "مدخل نظري ودراسة تطبيقية ص 183 حتى 198 بالإضافة إلى أنه ضَمَّنَ هذه الصفحات جعل من قبيل الاعتراض الاعتراض بالمفعول لأجله وبالجار والمجرور وبالظرف وبالمضاف إليه وبالحال المفرد، والخلط نفسه على نحو ما وُضِّحَ أعلاه عند الدكتور محمد الهادي الطرابلسي 0 يُنظر: خصائص الأسلوب في الشوقيات ص 293 0

قَفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ، فَلَا * * أَقَلَّ مِنْ نَظَرَةٍ أَرْوَدُهَا" (1383)

*

وهذا الخلط نفسه نجده عند باحث آخر، حيث عد الاعتراض بين المفعول الأول والثاني بالجملة الاسمية المعترضة التي لا محل لها من الإعراب من قبل الفصل غير منتبه إلى أن الاعتراض يعد من وسائل إطالة بناء الجملة⁽¹³⁸⁴⁾، وليس من قبيل الفصل النحوي الذي هو أحد وسائل إعادة الترتيب، فيقول على سبيل المثال: "ومن ذلك قول الأعشى⁽¹³⁸⁵⁾ :

وَمَنَّا الَّذِي أَعْطَاهُ فِي النَّاسِ رَبُّهُ * * عَلَيَّ فَاقَّةٍ وَلِلْمُلُوكِ هِبَاتُهَا -

*

نِسَاءُ بَنِي شَيْبَانَ يَوْمَ أُورَاةٍ * * عَلَيَّ النَّارِ إِذْ تُجَلَى بِهَا
فَتَيَاتُهَا (1386) * *

فجملة "وللملوك هياتها" اعتراضية فصل بها بين مفعولى "أعطى"، وهما "ها" و"نساء"؛ ولذا ذكر "الفارسي" أن جملة وللملوك هياتها معترضة بين الفعل ومفعوله⁽¹³⁸⁷⁾ وهو الأمر الذي ترتب عليه تعميم الحديث عن الفصل عند هذا الباحث، حيث إنه خلط بين الفصل الضروري لاستقامة الكلام والفصل الذي يأتي لغرض خاص كالاتراض والفصل الناتج عن حرية الترتيب بين الوظائف في الجملة.

وإذا كان الفصل في شعر الأعشى باعتباره أحد مظاهر إعادة الترتيب قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري بتصحيحه للوزن والقافية على نحو ما سبق، فإنه يمكن القول إن عدم استخدام الأعشى للفصل أيضًا قد أسهم في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري بالإضافة إلى مراعاة ما يريد تحقيقه للمعنى من عدم الفصل، نحو قوله⁽¹³⁸⁸⁾ :

الرَّفِيبَيْنِ بِالْحِوَارِ فَمَا يُغُ * * تَالُ جَارُ لُهُمْ بِظَهْرِ الْمَغِيبِ

*

(1383) معنى اللبيب ص516-521 ، والبيتان من المنسرح.

(1384) يُنْظَرُ: بناء الجملة العربية ص70-71 0

(1385) الديوان 0 33-32/137

(1386) البيتان يشيران إلى يوم أواراة الأول، وهو للمنذر بن ماء السماء على بكر0 الديوان

ص137 هامش 0 34-30

(1387) مأمون عبدالحليم محمد وجيه: ظاهرة الفصل في الجملة العربية ص54، وتجدر الإشارة

إلى أن نص البيتين مخالف لما ورد بالديوان، فنصهما به (0(33-32/137)

وَمَنَّا الَّذِي أَعْطَاهُ فِي الْجَمْعِ رَبُّهُ * * عَلَيَّ فَاقَّةٍ وَلِلْمُلُوكِ هِبَاتُهَا

سَبَايَا بَنِي شَيْبَانَ يَوْمَ أُورَاةٍ * * عَلَيَّ النَّارِ إِذْ تُجَلَى بِهَا فَتَيَاتُهَا

(1388) الديوان 0 9/383

فقوله: (فَمَا يُغْتَالُ جَارٌ لَهُمْ بَطْهَرِ الْمَغِيبِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ، ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها :

ما+فعل+تائب فاعل+جار ومجرور متكرر+مضاف إليه، ومن خلال هذه البنية نرى أنه كان بإمكان الشاعر الفصل بين الفعل وتائب فاعله بالجار والمجرور "لهم" أو بالجار والمجرور المتكرر والمضاف إليه "لهم بظهر المغيب" للتأكيد على أن بنى الحارث إذا لجأ إليهم المستجير وسكن في جوارهم لا يجرو صاحب الثأر على أن يغتاله في الخفاء ولا سيما أنه استجار بهم فأصبح جاراً لهم دون غيرهم. لكنه أثر الالتزام بالأصل فلم يفصل من أجل الإبقاء على وزن الخفيف وعدم انكساره وتصحيح القافية، بالإضافة إلى التأكيد على أنه يريد بيان وقوع الفعل على نائب فاعله، وليس التأكيد على زمانه أو مكانه.

وبناءً على ما سبق أيضاً، فإنه يمكن القول إن الفصل في شعر الأعشى باعتباره مظهراً من مظاهر إعادة الترتيب قد أسهم في إبراز المعنى الذي يريد الشاعر إيصاله إلى المتلقي، ولا سيما أن ما استخدم فيه ليس غريباً على سياق الجمل الوارد فيها، ومن هنا تظهر لنا فاعلية المعنى النحوي الدلالي في شعره، أضف إلى ذلك التماسك النصي بين أجزاء النص الواحد.

أهم سمات قضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى :

إذا كانت التراكيب النحوية لها بناء متفق عليه، وهو ما اصطاح عليه بالبنية الأساسية أو الأصل أو الرتبة المحفوظة، فإن للتقديم والتأخير-الذي تتمحور حوله قضية إعادة الترتيب-بنية أساسية قد يخرج عنها المبدع لغرض ما، وقد يلتزم بها مخافة الغموض أو الإلباس⁽¹³⁸⁹⁾.

إذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكن القول إن قضية إعادة الترتيب في شعر الأعشى قد اتسمت-ولا سيما في الترتيب الحر-بالاعتماد على أمرين مهمين هما: العلامة الإعرابية، وحرية الرتبة، وذلك الترتيب على نحو ما بيّن معتمداً على هذين الأمرين ترتب عليه استقامة الوزن العروضي وتصحيح القافية غالباً-بالإضافة إلى تحقق ما هدف إليه الأعشى من معان دلالية ترتبط بسياق النص، حيث إن "آخر البيت محكوم بمقطع معين لا بد من تكراره في كل بيت؛ لأن القافية تحويه، ومن هنا تتنازع الجملة عوامل أخرى غيرها في النشر، تعمل على ضبطها وعدم مخالفة توالي النظام المقطعي والنظام القافوي فيها. ومن هنا تعمل هذه العوامل الجديدة في كثير من الأحيان على اختيار كلمات معينة يتوافر لها ما يعين على هذا الضبط الإيقاعي في المقاطع الصوتية، وتعمل في الوقت نفسه على دفع بعض العناصر إلى الصدارة وتأخير بعضها الآخر حتى تستقر القافية في موضعها المقدر متأخية مع مثيلاتها في القصيدة غير نائية ولا جافية، ومتلائمة مع السياق الدلالي للقصيدة بما يبذله الشاعر من جهد في تنظيم علاقاتها النحوية المتوافقة في البناء التصويري والمعطى السياقي"⁽¹³⁹⁰⁾.

والملاحظ أن ذلك التقديم والتأخير لم يعق وضوح المعنى، بل كان واضحاً يسمح للمتلقى بفهمه، سواء أكان ذلك التقديم والتأخير مما يقبله القياس، نحو تقديم المفعول به على الفاعل أو الفعل أو تقديم الخبر على المبتدأ أو غير ذلك أم كان من التقديم والتأخير الذي يسهله الاضطرار-على حد قول ابن جني⁽¹³⁹¹⁾- نحو الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والذي ورد في موضع واحد في شعر الأعشى، وكان المعنى معه واضحاً خالياً من اللبس، حيث إن "لغة الكلام تقتضى عنصرى الوضوح والمطابقة، وإن لغة الأدب تقتضيهما ومعهما عنصر الجمال"⁽¹³⁹²⁾.

وبناءً على ذلك، فإنه إذا كان بالإمكان أن "يُنظر إلى الكفاءة اللغوية على أنها المعرفة المطلوبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة أو فهمها، والكفاءة التخاطبية يُنظر إليها على أنها المعرفة المطلوبة لبيان ما تقصد إليه هذه الجمل عندما نتحدث بها

(1389) يُنظر في ذلك على سبيل المثال: بناء الجملة العربية ص 216، 204، 79، 0

(1390) الجملة في الشعر العربي ص 13-14، 0

(1391) يُنظر: الخصائص 382/2، ولغة الشعر ص 290، 0

(1392) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص 60، دار الثقافة، الدار البيضاء،

بطريقة ما في سياق معين⁽¹³⁹³⁾ فإن قضية إعادة الترتيب بمباحثها المختلفة في شعر الأعشى قد أسهمت في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي وبيان كفاءة الأعشى اللغوية "الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة"⁽¹³⁹⁴⁾، بجانب كفاءته

التخاطبية Pragmatic Competence

ومن هنا يمكن القول إنه "إذا كانت اللغة تسهم في عملية التخاطب بتزويد المتخاطبين بالمادة اللغوية الخام، فإن الكفاءة اللغوية للمخاطب كفيلة بالقيام بتركيب الرسالة المبلغة تركيباً سليماً لأداء مهمة الإبلاغ والإفادة إحدائاً وإفهاماً، وتتكفل كفاءته التخاطبية بنجاحه في استخدام القولات اللغوية استخداماً مناسباً للسياقات المختلفة ومعيناً على تحصيل غاية التفاهم بينه وبين مخاطبيه"⁽¹³⁹⁵⁾.

وانطلاقاً من الكفاءة اللغوية للمخاطب، والتي تأخذ على عاتقها القيام بتركيب الرسالة المبلغة تركيباً لأداء مهمة الإبلاغ والإفادة، فإن قضية إعادة الترتيب في شعر الأعشى قد اتسمت بإسهامها في الحفاظ على الصحة النحوية للتراكيب، حيث التزم الأعشى بالترتيب الأصلي في حالة احتمال حدوث نوع من عدم الصحة النحوية لو قدم عنصراً من عناصر الجملة، أما في حالة سماح النظام اللغوي بالخروج عن الترتيب الأصلي فلا مانع من استعماله لديه، ومن هنا فقد تحققت العلاقة بين إعادة الترتيب والصحة النحوية في شعره.

وقد اتسمت قضية إعادة الترتيب في شعر الأعشى أيضاً بإسهامها في تحقيق الترابط بين عنصرى الإسناد الخبرى، سواء أكان ذلك عن طريق لزوم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر بأنماطه المختلفة أم عن طريق الترتيب الحر بأنماطه المختلفة، وهو ما يمكن أن يُقال في الإسناد الفعلي، حيث إن الرتبة تعتبر من وسائل التماسك على مستوى التراكيب النحوية، ومن ثم النص كله.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال الإحصاءات السابقة على مدار الفصل نبين أن الالتزام بالترتيب الأصلي كان أكثر من الخروج عن الأصل، وذلك أمر متوقع؛ لأن الشاعر لا يتسع في الكلام خارجاً عن النمط الأساسي إلا في مواضع معينة تحقيقاً لغرض ما يسعى إليه.

وإذا كانت قضية إعادة الترتيب في شعر الأعشى قد اتسمت بالحرية في المواضع المتسمة بذلك، ومن ثم إسهامها في تحقيق الترابط بين أجزاء الجملة اعتماداً على قرينة الرتبة، فإن ذلك يُعزى إلى تعاون العلامة الإعرابية، التي بدا مسلكها متضافرة مع غيرها من القرائن اللفظية أيضاً، نحو قرينة الرتبة مما أدى إلى الحفاظ على قرينة الإسناد-وهي قرينة معنوية، وهو ما يمكن أن ينسحب على القضايا السابقة- ومن ثم وجد الأعشى في ذلك وسيلته من أجل إقامة الوزن وتحقيق القافية على نحو ما سبق الإشارة إليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه إمكانية القول بإسهام قرينة الإعراب بما فيها من موقع إعرابي وحالة إعرابية وعلامة إعرابية في ترابط أجزاء الجملة بالتعاون مع قرينة الرتبة⁽¹³⁹⁶⁾. وإذا كان ذلك كذلك، فإن فيه مسوغاً لعدم الحديث عن دور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء الجملة في الفصل التالي-دفعاً للإطالة ولا سيما أن الشعر لا يتميز عن النثر في هذا الجانب-سواء أكان ذلك بين العناصر الإسنادية أم غير الإسنادية، وقصر الحديث على الترخص في العلامة الإعرابية وتعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى.

(1393) محمد محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ص129، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا 1993 0

(1394) Aspects of The Theory of syntax. P.4.

(1395) وصف اللغة العربية دلاليًا ص131، ويُنظر دلائل الإعجاز ص364 0

(1396) يُنظر في ذلك: بناء الجملة العربية ص74-168، والعلامة الإعرابية في الجملة ص309-317.

الفصل الخامس

قضية الإعراب وعلاقتها

بالدلالة في شعر الأعشى

المبحث الأول

الترخص في العلامة الإعرابية

يُعَدُّ الترخُّص في العلامة الإعرابية أمراً واقعاً في اللغة إذا أُمنَّ اللبس حيث يلجأ إليه الشاعر لأمر ما، قد يختص بالبناء الشعري أو السياق كما سيتضح فيما هو آت. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترخُّص إذا كان قد وصف من جانب النحاة بالضرورة، فإن ذلك ينبغي أن يعاد فيه النظر؛ لأنهم ما قالوا ذلك إلا لعدم فصلهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، فها هو ابن السراج، قد وصل به الأمر إلى جعل هذا الترخُّص من قبيل اللحن، فيقول في باب ضرورة الشاعر: "فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية ولا لإقامة وزن، بأن يُحرِّك مجزوماً أو يُسكِّن معرباً، وليس له أن يُخرِّج شيئاً عن لفظه إلا أن يكون يخرجه إلى أصل قد كان له، فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجته عن قياس لزمه أو إطاره استمر به أو استخفاف لعله واقعة"⁽¹³⁹⁷⁾، ورغم ذلك فإنه عقد باباً فيما بعد عنوانه تغيير وجه الإعراب للقافية⁽¹³⁹⁸⁾.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الترخُّص في العلامة الإعرابية ليس مقصوراً على القافية حيث حركة الروى التي توجَّه تركيب البيت، بل يدخل الحشو والعروض تخفيفاً لغرض يتصل بالبناء الشعري، يقول ابن مالك: "وأما قول الشاعر:

تَامَتْ فَوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ * * * إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

*

فهو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً، كما قرأ أبو عمرو ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و﴿يُنْصِرُكُمْ﴾، وكما قرأ بعض السلف: ﴿وَزُئِلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾⁽¹³⁹⁹⁾ بسكون اللام⁽¹⁴⁰⁰⁾.

وقد ورد هذا الترخُّص عند الأعشى في آخر الاسم المعرب، سواء أكان بتسكين آخره أم بطرح العلامة الإعرابية، ومجىء حركة أخرى مكانها، كما ورد الترخُّص في آخر الفعل المضارع الصحيح والمعتل الآخر.

أولاً: الترخُّص في آخر الاسم المعرب :

⁽¹³⁹⁷⁾ الأصول في النحو 436-435/3 0

⁽¹³⁹⁸⁾ السابق 471/3 وما بعدها، وقارن بالخصائص 85/1 ويُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 209-245 والعلامة الإعرابية ص 385-401، ولغة الشعر ص 269-279، وبناء الجملة العربية، ص 395-397، ود. أحمد علم الدين الجندى: اللهجات العربية في التراث، القسم الأول: في النظامين الصوتي والصرفي ص 245، 246، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس 1978، حيث يرى أن تسكين حركة الإعراب للتخفيف ظاهرة تميمة، ومن جاورها كبكر بن وائل، وتغلب ومن لف لفهما، حيث إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وهو ما يهدف إليه البدوى بعكس الحجاز المتحضرة، التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان 0

⁽¹³⁹⁹⁾ سورة الزخرف، الآية 80 0

⁽¹⁴⁰⁰⁾ ابن مالك: شرح التسهيل 401/3، والبيت من البسيط.

أ-تسكين آخر الاسم المعرب :

يرد الاسم المعرب مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهذه الحركة قد يعتريها الترخص بحذفها وتسكين آخر الاسم، سواء أكانت ضمة أم كسرة أم فتحة، ومن ذلك "قول الشاعر :

رُحِبْتَ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا ** وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنْ الْمُنْزَرِ

*

وقول الآخر :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ ** بِالِدَوِّ أُمَّتَالِ السَّفِينِ الْعُومِ" (1401)

*

فالناظر في البيت الأول —مثلاً— من نص سيبويه يجد أن كلمة (هناك) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة "بيد أنها اتصلت بضمير المخاطب، فطال العنصر اللغوي، فلجأت اللغة إلى التخفيف بإسكان حرف الإعراب المرفوع لجريانه مجرى "عضد" وفي مثل هذه الحالة التي تفقد فيها العلامة الإعرابية، فإن اللغة تتكى على الرتبة لتوضيح الحالة الإعرابية وما دامت الحالة الإعرابية قد اتضحت، فلا عبرة بالأثر اللفظي المتمثل في العلامة الإعرابية" (1402).

وإذا كان سيبويه يرى أن هذا الترخص قد يجوز في الحرف المرفوع والمجرور، وأنه لم يجيء في النصب (1403) حتى وصل الأمر بابن رشيق أيضاً إلى أن عد ذلك من أفتح الحذف (1404) فإن كل هذه الصور قد وردت في شعر الأعشى كما يأتي :

1- حذف الضمة وتسكين آخر الاسم :

ورد حذف الضمة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في العروض والضرب في اثنتين وسبعين موضعاً، منها ثمانية مواضع (1405) حُذِفَتْ فِيهَا الضمة وسُكِنَ آخر الاسم في العروض. والملاحظ أن هذه العروض كانت عروض الطويل أو المتقارب أو الرمل، كما أن الكلمة التي دخلها الترخص قد شغلت وظائف نحوية متنوعة ما بين الفاعل والمبتدأ المؤخر، والخبر سواء أكان خبراً للناسخ الحرفي (إن) أم خبراً لمبتدأ، وكذلك المعطوف المرفوع.

(1401) الكتاب 203/4 ويُنظر: الخصائص 74/1 وما بعدها، والأصول في النحو 158/3 فقد

عرض لباب "ما يسكن استخفافاً في الاسم والفعل، والعمدة 274/2-275، والبيت الأول

من السريع والثاني من الرجز.

(1402) عطيه المحمودى: ظاهرة الاتساع في الدرس النحوى، رسالة ماجستير بدار العلوم،

القاهرة 1990، ص 100 0

(1403) الكتاب 203/4، ويُنظر: أيضاً المرجع 204/4 0

(1404) يُنظر: العمدة 274/2 0

(1405) يُنظر: _____:

الديوان 0 1،6/1،419/7،407/1،367/40،313/23،147/12،145/143

أما بقية المواضع وعددها أربعة وستون موضعاً، فقد كان الترخص فيها في الضرب وبالتحديد في حركة الروى، والملاحظ عليها أيضاً أن البحر العروضى هنا قد تنوع ما بين الطويل والسريع والرمل ومجزوء الكامل والرجز، كما أن الوظيفة النحوية التي شغلتها الكلمات موضع الترخص قد تنوعت، فشملت الفاعل⁽¹⁴⁰⁶⁾ والمبتدأ المؤخر⁽¹⁴⁰⁷⁾، سواء أكان مبتدأ لخبر أم اسماً مؤخراً لناسخ فعليّ مثل تزل؛ يكن، ليس-والخبر⁽¹⁴⁰⁸⁾ -سواء أكان خبراً لمبتدأ أم خبراً لناسخ حرفي مثل لكن-والاسم المعطوف المرفوع⁽¹⁴⁰⁹⁾ والنعنة⁽¹⁴¹⁰⁾.

فمثال ما ورد الترخص فيه في العروض قوله⁽¹⁴¹¹⁾ :

إِذَا نَزَلَ الْحَى حَلَ الْجَحِيشُ * * شَقِيًّا غَوِيًّا مُبِينًا غَيُورًا

*

فكلمة (الجحيش) فاعل للفعل (حل)، أي أنها مرفوعة، لكنها جاءت ساكنة الآخر، حيث خرجت العلامة الإعرابية عن مسارها المفترض لها إلى مسار آخر هو التسكين، لتساير عروض المتقارب مسارها المرسوم لها. فعروض المتقارب تتصف بكثرة استخدامهما محذوفة "فعو" أو مقصورة "فَعُولٌ" حيث تأتي العروض عبارة عن وتد متضاعف على حد تعبير حازم القرطاجنى، أي متحركان بعدهما ساكن⁽¹⁴¹²⁾ رغم أن القصر علة جارية مجرى الزحاف. ولا تأتي عروضه كاملة إلا في بداية القصيدة غالباً على سبيل التصريح كما فعل الأعشى نفسه في أول القصيدة التي منها هذا البيت، حيث يقول⁽¹⁴¹³⁾ :

غَشِيَتْ لِلَيْلَى بِلَيْلٍ حُدُورًا * * وَطَالَبَتَّهَا وَنَدَرَتْ النُّدُورًا

*

- ⁽¹⁴⁰⁶⁾ يُنْظَرُ :
السابق 15،20،28/59،60،327/54،295/31،32،40،91/9،89/65،329/329
0 17/6،11،2،409/20،21،407/2،399/30،33،397/329
⁽¹⁴⁰⁷⁾
السابق 17،21،329/1،7،327/2،6،325/2،319/10،313/85،329/329
.11/38،42،339
⁽¹⁴⁰⁸⁾ السابق 0 24،27/10،12،327/5،325/31،42،313/29،89/1،87/85،329/329
⁽¹⁴⁰⁹⁾
السابق 1،5/30،40،397/4،5،329/3،325/1،319/41،313/24،293/87،329/329
0
⁽¹⁴¹⁰⁾
السابق 1/1،325/41،319/45،48،293/15،19،91/23،87/1،67/65،329/329
0 19/37،399/29،329/327،1،6،13
⁽¹⁴¹¹⁾ السابق 0،12/143،329/329 : ويُنظر : الاشتقاق لابن دريد 2 / 286 حيث إشارته إلى أنَّ الجحيش : المتباعد من الناس ، ونزل فلانٌ جحيشًا : إذا تباعد .
⁽¹⁴¹²⁾ يُنظر : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص261،262، ود. شعبان صلاح: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، هامش 33 ص46، ط3، دار الثقافة العربية، القاهرة 1998 0
⁽¹⁴¹³⁾ الديوان 0 1/143

وهذا الأمر يرجع-كما يرى ابن رشيق- إلى "مبادرة الشاعر القافية"، ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلام موزون غير منثور؛ ولذلك وقع في أول الشعر⁽¹⁴¹⁴⁾.

والجدير بالملاحظة أن هذا الترخص ومجىء العروض مقصورة "فعول" على الصورة التالية:

إِدَانُ / زَلُّخِي / يَحْلَلُ / جَجِيشُ شَقِيْنُ / عَوِيْنُ / مَبِيْنُ / عَيُوْرُنُ
فَعُوْلُ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ

يمكن تفسيره بأن الشاعر أراد من ورائه إفهام المتلقي بأنه ثمة اتصالٌ بين شطري البيت إنشاداً ومعنى، فعروض المتقارب- كما سبق- "ينوء إيقاعه بكثرة استخدام "فعول" عروضاً، والتي في ورودها عروضاً إichاء بالاتصال، وهي تتبادل في موضع العروض مع "فعو" المكان⁽¹⁴¹⁵⁾ كما تتبادل الموضع مع "فعولن" أيضاً كما في البيت الذي معنا.

وإذا كانت النهاية الساكنة هنا في العروض فيها "إحكام لمقطع العروض وختام له، موضحة لِسكَنَةِ العروض، مع ملاحظة أن ثمة تبايناً نسبياً في قيمة السكتة مع (فعو) عنه مع (فعولن)؛ لأنها مع الوند حيث تكون النهاية (فعو) أوضح من السبب، حيث تكون النهاية (فعولن)، فسكتة الوند أفصح إيقاعاً من سكتة السبب⁽¹⁴¹⁶⁾، وإذا عرفنا أن العروض في البيت الذي معنا مقصورة "فعول" نتيجة تسكين لام فعول، فإن في ذلك اتضاحاً وإفصاحاً عن الإيقاع أكثر من "فعو".

والمعنى على هذا أن المرأة التي يتحدث عنها الأعشى يخشى زوجها مخالطة الناس بها، وقد ثارت في نفسه الظنون، وأن هذا الجحيش (الزوج المعتزل بها عن الناس)، لا يتوقف به الحال عند هذا الحد، بل هو شقى غوى غيور، ففي ذلك إichاء بأن الشقاء والغيرة وغير ذلك متصل بما قبله، أي أنه عندما نزل الحى (الناس) حل الجحيش شقى غوياً... إلخ.

وهذا الأمر يتضح أكثر في البيت السابق على هذا البيت رغم أن الكلمة التي تشغل موضع العروض، وتُرَخِّص فيها منصوبة، وموضوعنا الحديث عن الترخص في الضمة بتسكينها، فيقول:

لَهَا مَلِكٌ كَانَ يَحْشَى الْقِرَافَ * * إِذَا خَالَطَ الظَّنُّ مِنْهُ الضَّمِيرَا

*

فإذا وقفنا على العروض بظهور الفتحة قد يفهم المتلقي أن زوج هذه المرأة يخشى مخالطة الناس مطلقاً، لكن الترخص في الفتحة فيه إيهام بأن هذه الخشية ليست على إطلاقها، بل إذا تسربت الشكوك إلى نفسه. وهذا ما تكرر في هذه القصيدة في أحد عشر موضعاً، لكن حركة الإعراب لم تقتصر على الضمة بل شملت الكسرة والفتحة⁽¹⁴¹⁷⁾ في الاسم والفعل على السواء.

وإذا عرفنا أن بحر المتقارب "بحر تبدو فيه ظاهرة التدوير سمة من سمات إيقاعه وأن الإفصاح عن سكتة العروض ليس مطلباً من لوازم المتقارب⁽¹⁴¹⁸⁾، أدركنا أن وراء هذا التسكين غرضاً ما يرنو إليه الشاعر على نحو ما سبق.

(1414) العمدة 1/174 0

(1415) د. أحمد كشك: التدوير في الشعر "دراسة في النحو والمعنى والإيقاع" ط 1، القاهرة،

1989، ص 29 0

(1416) السابق، ص 105 0

(1417) يُنظر: السديوان 6/10، 143/147، 23، 19، 42/39، 37، 33، 32،

ويُنظر: أيضاً 7/419، 367 / 6، 1 0

وبالإضافة إلى ذلك فإن الترخص في العلامة الإعرابية في الموضع الذي معنا يمكن تفسيره بأن الشاعر لجأ إليه أيضاً لإتاحة القول بتعدد وجوه الإعراب، وهو الأمر الذي يترتب عليه هنا اختلاف في الدلالة، إيداناً بأن الشاعر كان يقصد المعنيين إثراء للمعنى الدلالي. وتوضيح ذلك أن كلمة (الجحيش) تحتل النصب على الظرفية، وتعني حينئذ المكان المنفرد، أي أن هذا الرجل يحل مكاناً منفرداً بزوجته، وعلى ذلك يكون فاعل الفعل (حل) ضميراً مستتراً يعود على كلمة (ملك) في البيت السابق.

وتحتل الرفع أيضاً على الفاعلية، أي زوجها المعتزل بها عن الناس⁽¹⁴¹⁹⁾، أي أن زوجها إذا نزل بالحي يكون شقياً غوياً مبيناً غيوراً. وبناء على ذلك يمكن القول إن الترخص في العلامة الإعرابية يُعدُّ سبباً من أسباب القول بتعدد وجوه الإعراب في الشعر.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ليس العلة الوحيدة من وراء الترخص بتسكين الاسم المعرب المضموم، فقد يتصل الأمر بالبناء الشعري على نحو ما ورد في عروض الطويل ساكنة الآخر في قول الأعشى⁽¹⁴²⁰⁾ :

يَا جَارَتِي بِنِي فَأَنَّكَ طَالِقَةٌ * * كَذَلِكَ أُمُورِ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

*

فكلمة (طالقة) خبر إن مرفوع، ولو تركها الشاعر على الرفع لتحولت التفعيلة (كطالقه) إلى (كطالقتن) أي مُفاعلتن، وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقق عروض الطويل المقبوضة (مفاعلن). أضف إلى ذلك تحقق التصريح الذي هدف إليه الشاعر؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة. والمعنى اذهبي يا صاحبتى، فأنت طالق، وكذلك تعرض للناس في حياتهم شئون وتجدُّ أمور ما بين الليل والنهار.

وكذلك ما ورد من بحر الرمل في قوله⁽¹⁴²¹⁾ :

حَاظَ الْقَلْبَ هُمُومٌ وَحَزْنٌ * * وَإِكَارٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَطْمَأَنَّ

*

فكلمة (حزن) معطوفة على (هموم) المرفوعة، ولو تركها الشاعر مرفوعة، لكانت وحزناً، أي أربع حركات وساكن، وعليه فلن تتحقق عروض الرمل؛ لذا لجأ الشاعر إلى التسكين لتكون التفعيلة (وَحَزْنٌ=فَعْلًا) محذوفة السبب الخفيف من آخرها، بالإضافة إلى تحقق التصريح؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة أيضاً، والمعنى أن قلب الأعشى قد خالطته الهموم والأحزان، وهاجته الذكرى بعد أن ظن أنه قد اطمأن وسلا.

ومثال الترخص في الضمة في الضرب قوله⁽¹⁴²²⁾ :

(1418) التدوير في الشعر ، ص105 0
(1419) يُنظر: الخصائص 153/2 هامش 2 واللسان مادة (جحش) 0
(1420) الديوان 1/313 0
(1421) السابق 1/407 0
(1422) السابق 1،2/397 0

هَلْ أَنْتَ يَا مِصْلَاتُ مُبْدُ * * تَكَرُّ غِدَاةُ غَدٍ فَرَا حِلِّ

*

إِنَّا لَدَى مَلِكٍ بِشَبِّ * * وَهَ مَا تَغِبُ لَهُ النَّوَافِلُ (1423)

*

فالواضح من البيتين أن كلتا الكلمتين (زاحل، النوافل) مرفوعتان. فالأولى معطوفة على (مبتكر) مرفوعة، والأخرى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لجأ إلى تسكين كل منهما، وهو ما سار عليه في قصيدته هذه التي بلغت ثمانية عشر بيتاً، تنوعت فيها العلامة المُتَرَخَّصُ فيها ما بين الضمة والفتحة والكسرة.

وهذا الترخص في العلامة الإعرابية يمكن تفسيره بأن الشاعر ألزم نفسه منذ البداية بعلّة من علل الزيادة، والتي لا تدخل إلا ضرب البحور المجزوءة، وهي الترفيل، والتريفيل-كما نعرف- يعنى زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، والعلّة إن لحقت بضرب بيت من أبيات القصيدة وجب استعمالها والتزامها في سائر أبياتها. وتفصيل ذلك أن تقطيع البيت الأول هو :

هل أنتيا	مصلا تمب	تكرن غدا	تغدن فزاحل
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن	متفاعلاتن

فلو لجأ الشاعر إلى رفع كلمة (فزاحل) لَمَا سَنَقَمَتْ لَهُ تَفْعِيلَةٌ (متفاعلاتن) على الترفيل برويها الساكن؛ ولذلك لجأ إلى تسكين الاسم المعرب المضموم، وهو ما التزمه في بقية الأبيات، سواء أكانت الكلمة المعربة مرفوعة أم مجرورة⁽¹⁴²⁴⁾، حتى تتحقق وحدة القافية اللامية بهذا الروى الساكن.

ونظراً لأن الشعر هو موضع الترمم والغناء وبخاصة في قافيته، أي في أواخر الأبيات نرى ابن جني يقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع... والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمس والحشد عليها أوفي وأهم. وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"⁽¹⁴²⁵⁾. وهو ما اتضح لنا في شعر الأعشى في الفصول السابقة، فنطق بقافية القصيدة بما يتفق مع المجرى الذي اختاره لقصيدته⁽¹⁴²⁶⁾. والمعنى في البيتين السابقين أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب قائلاً: هل أنت راحل صباح غد أيها الرجل الشجاع؟ إنا لدى ملك ب (شبوّة)، هذا الملك لا تفتُرُ عنا صلته ولا تنقطع.

2- حذف الكسرة وتسكين آخر الاسم :

(1423) المصلا ت: الرجل الشجاع، زحل: تنحى وبعده، لا تغب: لا تنقطع ولا تتأخر، النوافل:

الهبات، والجدير بالذكر أن (تَغِبُ) وردت هكذا بالديوان، وأظنه خطأ مطبعياً والصواب

تغب، وذلك حتى تتحقق التفعيلة (متفاعلن) 0

(1424) يُنْظَرُ: على سبيل المثال: الديوان 401/397، 6، 7، 19/4-21 0

(1425) الخصائص 85/1 0

(1426) يُنْظَرُ: اللغة وبناء الشعر ص 235 0

أُشِيرَ فيما سبق في الحديث عن حذف الضمة وتسكين آخر الاسم إلى أن الترخص كما يكون في الضمة يكون في الكسرة أيضاً آخر الاسم المعرب، وقد ورد هذا الترخص في شعر الأعشى في مائة وسبعة وخمسين موضعاً، منها ستة عشر موضعاً⁽¹⁴²⁷⁾، كان الترخص فيها في عروض المتقارب، الذي بلغت مواضعه خمسة عشر موضعاً، والرمل الذي تُرَخِّصُ في عروضه مرة واحدة. وأخذت هذه المواضع موقع المضاف إليه والنعت والمجرور بحرف الجر .

أمّا بقية المواضع فقد كان الترخص فيها في الضرب، حيث حركة الروى في بحور المتقارب والرمل والسريع والرجز ومجزوء الكامل⁽¹⁴²⁸⁾، وقد شغلت الكلمات المترخص فيها في الضرب أيضاً وظائف المضاف إليه والمبتدأ المؤخر المجرور لفظاً والاسم المجرور والنعت والمعطوف المجرور. فقد جاء المضاف إليه في أربعة وسبعين موضعاً⁽¹⁴²⁹⁾ والمبتدأ المؤخر المجرور لفظاً في خمسة مواضع⁽¹⁴³⁰⁾ والاسم المجرور في اثنين وعشرين موضعاً⁽¹⁴³¹⁾ والنعت في عشرين موضعاً⁽¹⁴³²⁾ والاسم المعطوف المجرور في عشرين موضعاً أيضاً⁽¹⁴³³⁾.

فمثال الترخص في العروض قوله⁽¹⁴³⁴⁾ :

مَا تَعِيفُ الْيَوْمَ فِي الطَّيْرِ الرَّوحُ * * * مِنْ غُرَابِ الْبَيْنِ أَوْ تَيْسِ بَرَحٍ

*

فكلمة (الرَّوح) نعت مجرور لكلمة (الطير) وعلامة جره الكسرة، لكن هذه الكسرة تُرَخِّصُ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعري، حيث إن هذا البيت هو أول بيت في القصيدة، ولا يسع الجر الشاعر إلى سلك التصريع، الذي درج على استعماله في أغلب قصائده؛ لذا لجأ إلى التسكين، فكانت عروض البيت (فاعن) تابعة لضربه، أي أن كلا منهما قد دخله الحذف، فتحول من (فاعلتن) إلى (فاعن) ومن هنا تحقق الإيقاع بين الشطرين، وكان الإفصاح "عن نغم الشطر الأول كي يكون صدى يتردد موازياً الصدى الذي يحدثه نغم الشطر الثاني"⁽¹⁴³⁵⁾.

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لإياد بن أبي قبيصة الطائي قائلاً له: بأي شيء تخبرك الطير الراجعة إلى أوكارها من غراب ينقع للبين، أو تيسٍ يمرُّ من يسارك؟

ومثال الترخص في الكسرة في الضرب قوله⁽¹⁴³⁶⁾ :

قَالَتْ سُمَيَّةُ مَنْ مَدَحَ * * * تَ فَقُلْتُ مَسْرُوقَ بَنِّ وَايِلَ

⁽¹⁴²⁷⁾ يُنظر: الديوان 143/147، 6/213، 43، 42، 39، 33، 12/287، 27، 25، 16، 9/367، 4/1،

16/369 وذلك في القصائد أرقام 0 12، 21، 64

⁽¹⁴²⁸⁾ يُنظر: الديوان حيث القصائد أرقام 78، 76، 70، 54، 46، 41، 36، 4، 2 0

⁽¹⁴²⁹⁾ يُنظر: السابق نحو 65/67، 10، 8، 89، 81، 39، 35، 18، 14/291، 30/389، 9/25،

0 20، 27/409

⁽¹⁴³⁰⁾ السابق 67/287، 54، 38، 13/8، 5 0

⁽¹⁴³¹⁾ يُنظر: السابق نحو 67/287، 73، 40، 19، 17/311، 22/389، 3/407، 4/409، 4/25، 18.

⁽¹⁴³²⁾ يُنظر: السابق، نحو 65/89، 7/287، 35/319، 1/389، 5/407، 5/10، 3 0

⁽¹⁴³³⁾ يُنظر: السابق 65/287، 4، 2/295، 9/389، 56/407، 3/11، 13/26 0

⁽¹⁴³⁴⁾ السابق 1/287 وعاف الطير: زجرها تفاعلاً أو تشاؤماً، الروح: المتفرقة أو الرائحة إلى أوكارها 0

⁽¹⁴³⁵⁾ التدوير في الشعر ص 30 0

⁽¹⁴³⁶⁾ الديوان 1، 2/389. والمقاول: لقب لرؤساء حمير وأشرفهم 0

*

* * عُدِّي لِعَيْبِي أَشْهُرًا

* إِنِّي لَدَى خَيْرِ الْمَقَاوِلِ

*

فالناظر في البيتين السابقين يجد أن كلاً من كلمتي (وائل، المقاول) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، لكن الشاعر ترخص فيها بالتسكين بسبب البناء الشعري، كي يستقيم له وزن مجزوء الكامل المرقل (متفاعلاتن)، ويسلس له حرف الروى الساكن، الذي اختاره لنفسه من بداية القصيدة، والوزن والقافية كلاهما جزء من عملية الإبداع، ومن ثم المعنى الدلالي.

3- حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم :

ورد حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعاً، منها ستة مواضع في العروض⁽¹⁴³⁷⁾ من بحرى المتقارب ومجزوء الكامل، وقد شغلت الكلمات موقع الترخص المفعول به والنعت وخبر كان والظرف. أما بقية المواضع فكانت في الضرب حيث الروى⁽¹⁴³⁸⁾، وذلك في مجزوء المتقارب والسريع والرجز. وقد شغلت الكلمات موضع الترخص وظائف المفعول به والنعت والحال والمعطوف المنصوب.

فمثال الترخص في العروض قوله⁽¹⁴³⁹⁾ :

* * وَأَصْبَحْتُ لَا أَسْتَطِيعُ الْكَلَامَ

* سِوَى أَنْ أُرَاجِعَ سِمْسَارَهَا

*

فكلمة (الكلام) مفعول به للفعل (أستطيع) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، التي تَرَحَّصَ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعري، أي لاستقامة وزن المتقارب حتى تصبح تفعيلة العروض (فعلول)، أضف إلى ذلك الإيحاء بالاتصال بين شطرى البيت إنشاداً ومعنى على نحو ما سبق. والمعنى أن الشاعر في سياق الحديث عن محبوبته (ميتاء) مشيراً إلى أنه قد أصبح لا يستطيع التحدث إليها أو تتحدث إليه إلا عن طريق رسول.

ومثال الترخص في القافية حيث الروى قوله⁽¹⁴⁴⁰⁾ :

* * إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السَّرَى

* وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ

*

⁽¹⁴³⁷⁾ السابق 12/4، 369/1، 255/37، 203/10، 11، 12، 147/143

القصيدتين 0 12، 20

⁽¹⁴³⁸⁾ السابق 36، 39/7، 329/56، 319/20، 27، 91/46، 87/12، 75/63

القصائد 0 2، 4، 46، 52

⁽¹⁴³⁹⁾ السابق 12/369 والسمسار: الرسول بين المحبين 0

⁽¹⁴⁴⁰⁾ السابق 20/87 والعصم: العهود 0

فقوله: (وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيْ عَصْمٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به.

ومن خلال هذه الصورة يتبين لنا أن كلمة (عصم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. لكن الشاعر ترخص فيها بتسكينها بسبب من البناء الشعري، وهو استقامة ضرب المتقارب الذي دخله الحذف (فعو)، ولو لم يُسكَّن لكانت التفعيلة (فَعْلُ)، لكن التسكين أسهم في اتفاق حرف الروي مع روى القصيدة، ومن ثم تأزر النظام النحوي مع النسخ الشعري، فلولا "هذه الحرية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني، من هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر" (1441).

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب مخبراً المتلقي بأنه يطيل السير إلى قيس رغم ما يلاقيه من عناء في رحلته، ماراً بالقبائل والأحياء أخذاً منها العهود. وبناءً على ما سبق فإن "الإيقاع جزء من عملية إبداعية لدى الشاعر" (1442) يلجأ في سبيل إظهارها للمتلقى إلى النظام النحوي الذي يبيح له الترخص في العلامة الإعرابية وفاءً بمتطلبات العملية الإبداعية.

ب- ما طرحت فيه العلامة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى :

إذا كان الترخص -على ما سبق- في الاسم المعرب بطرح حركة الإعراب ومجىء السكون مكانها، فإن الترخص هنا كان بطرح الحركة ومجىء حركة أخرى غير السكون مكانها، حيث ورد ذلك في خمسة مواضع، منها ثلاثة مواضع اتخذت صورة طرح الكسرة ومجىء الفتحة مكانها. أما الموضعان الآخران فأحدهما طُرِحَتْ فيه الضمة وجيء مكانها بالكسرة، والثاني طرحت فيه الفتحة وجيء مكانها بالكسرة أيضاً (1443)، وذلك نحو قوله (1444):

يَاهُودُ يَا حَيْرَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ * * * بَحَرَ الْمَوَاهِبِ لِلْوَرَادِ وَالشَّرَعَا

*

فكلمة (الشرعا) مجرورة عطفاً على كلمة (الوراد)، لكن الشاعر ترخص في الكسرة وجاء مكانها بالفتحة تمثيلاً مع مجرى الروي المفتوح المطلق الذي اتبعه الشاعر من بداية القصيدة.

والجدير بالذكر أن سيويوه عندما تعرض لمثل هذا الترخص حمله على المعنى -وهو ما نوافقه عليه- فيقول في تعليقه على قول القطامي :

فَكَرَّتْ تَبَتَّغِيهِ فَوَافَقَتْهُ * * * عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

*

وقول ابن قيس الرقيات :

(1441) د. تمام حسان: الأصول ص 80 0

(1442) التدوير في الشعر ، ص 38 0

(1443) يُنظر: الديوان 5/6/119 0

(1444) السابق 56/159 ويُنظر: أيضاً 25/22، 345/345 0

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا * * * وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

*

"وإنما نصب هذا؛ لأنه حين قال (وافقته) وقال (لن تراها) فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى" (1445). وهذا ما وافقه عليه ابن جنى في خصائصه وأنكره المبرد (1446).

ولو طَبَّقْنَا هذا على قول الأعشى السابق لوجدنا أن كلمة الشرعا (مورد الشارين) لما كانت داخلة في معنى مشى هوذة بن على الحنفي على قدمه وكونه خير من يمشى وكونه بحر الهبات، نصبها الشاعر حملاً على المعنى، لكن المهم هو الاحتياج إلى القافية أولاً على حد قول أستاذي (1447).

والمعنى أن الأعشى يخاطب ممدوحه قائلاً له: يا هوذ يا خير من يمشى على قدم ويا بحر الهبات للواردين، ومورد الشارين أنت الغيث الذي يحيا به الناس الذين نكبهم الدهر من الأرامل والأيتام، وذلك يتضح من خلال ترتيب المحقق للأبيات، حيث أتى في الشرح بعد البيت الذي معنا بالبيت السادس والأربعين بالقصيدة والذي يقول فيه الأعشى :

عَيْتُ الْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ كُلَّهُمْ * * * لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ إِلَّا ضَرًّا أَوْ نَفْعًا

*

وهو الأمر الذي نوافق محقق الديوان عليه (1448).

ثانياً: الترخص في آخر الفعل المضارع :

جاء الترخص في آخر الفعل المضارع في ثلاثة وعشرين موضعاً، حيث جُزِمَ المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم، وجُزِمَ المضارع المعتل في غير موضع الجزم، أضف إلى ذلك عدم جُزِمَ المضارع في موضع الجزم، وتقصيل ذلك فيما يلي :

أ-جزم المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم :

ورد هذا النمط من الترخص في الفعل المضارع في شعر الأعشى على ضربين هما:

1- ما حذفته منه الضمة وجيء مكانها بالسكون :

جاءت هذه الصورة في تسعة عشر موضعاً، منها موضعان في عروض السريع والمتقارب، وخمسة عشر موضعاً في الضرب (1449) في بحرى المتقارب والسريع، وموضعان في حشو الطويل (1450) فمما ورد في العروض قوله (1451) :

(1445) الكتاب 284/1 ، والبيت الأول من الوافر، والثاني من الخفيف.

(1446) يُنظر: الخصائص 249/2 والمقتضب 285/3، وشرح المفصل 126/1، واللغة وبناء

الشعر ص 232-233 0

(1447) يُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 233 0

(1448) يُنظر: الديوان ص 158، 157 حيث الشرح 0

أَقْصِرْ فَكُلُّ طَالِبٍ سَيِّمَلُ * * * إِنَّ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَبِيبِ عَوَلٌ

*

فقوله: (كُلُّ طَالِبٍ سَيِّمَلُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

مبتدأ+مضاف إليه+خبر (فعل+فاعل)

والملاحظ أن الفعل (سَيِّمَلُ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لم يأت به مرفوعاً، وذلك لأنه يريد أن تكون سكتة العروض محل الراحة عن طريق التصريع، وقد أسعفته العلامة الإعرابية بالترخص فيها، فَسَكَّنَ آخر الفعل، حيث إن التصريع "ينفي الاتصال ويطلب القطع ويحرص على الموازنة التامة مع الضرب"⁽¹⁴⁵²⁾.

ومن ثَمَّ لم تضع سكتة العروض إنشادياً، وعندما ينعدم مبرر عدم الاتصال والسكتة على العروض إنشادياً، فإن الشاعر لا يلجأ إلى الترخص في العلامة الإعرابية، بل يستعمل التدوير، الذي بلغ في هذه القصيدة أربع عشرة مرة؛ لذا يقول الدكتور أحمد كشك في حديثه عن التدوير في السريع: "وفي نطاق إحصائية العصر الجاهلي دور 15 مرة من جملة 184 بيتاً، وقد كان للأعشى النصيب الأوفى من هذا التدوير، حيث دور 14 مرة"⁽¹⁴⁵³⁾.

والمعنى على هذا أنه يُحَدِّثُ نفسه قائلاً: أما للجري وراء النساء وطلب الغانيات من نهاية؟ كُفَّ عن ذلك وانتته، فطالب النساء حقيق أن يمل، إذا انعدم إخلاص حبيبه، ولم يبادلته الحب"⁽¹⁴⁵⁴⁾.

ومثال حذف الضمة والتسكين في القافية قوله⁽¹⁴⁵⁵⁾ :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ مَعَشِرٍ * * * صُبَاةِ الْحُلُومِ عُدَاةِ عُشْمٍ

*

إِذَا أَنَا حَيِّتُ لَمْ يَرْجِعُوا * * * تَحِيَّتَهُمْ وَهُمْ غَيْرُ صُمَّ

*

⁽¹⁴⁴⁹⁾ يُنْظَرُ: السابق 65/69، 1/85، 36/87، 8، 4/89، 23/89، 37، 36/91، 38/50،

145، 51/19، 325/407، 2، 3، 407/9، 1، 3، 78، 52، 12، 4، 2،

0

⁽¹⁴⁵⁰⁾ يُنْظَرُ: السابق 15/381، 28/17، 0

⁽¹⁴⁵¹⁾ السابق 1/325 ويُنْظَرُ: أيضاً 19/145، والكتاب 4/204، والخصائص 1/2، 74، 73/432،

0

⁽¹⁴⁵²⁾ التدوير في الشعر، ص 83، 0

⁽¹⁴⁵³⁾ السابق ص 83، 0

⁽¹⁴⁵⁴⁾ يُنْظَرُ: الديوان ص 324 حيث الشرح 0

⁽¹⁴⁵⁵⁾ السابق 87/23، وصبابة الحلوم: فيهم جهل وطيش، الغشوم: الظالم، الإدلاج: سير الليل

كله 0

وَأَدْلَاجٌ لَيْلٍ عَلَى خَيْفَةٍ ** وَهَاجِرَةٌ حَرُّهَا يَحْتَدِمُ

*

فقوله: (حرها يحتدم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: مبتدأ+مضاف إليه+ خبر (فعل+فاعل). والملاحظ أن الفعل (يحتدم) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بتسكينها، أي أنه جزم المضارع في غير موضع الجزم، وذلك بسبب من البناء الشعري، وهو اتفاق حرف الروي مع روى القصيدة الساكن الذي هدف الشاعر من ورائه إلى جعل سكتة القافية محل الراحة.

والمعنى أن الشاعر يخاطب ممدوحه قيس بن معد يكرب قائلاً له: كم دون بيتك من عادة غاشمين، إذا حَيَّيتهم لم يردوا التحية وما بهم من صمم. وكم دون الوصول إليك من سير في الليل المخيف وفي الهاجرة الملتهبة شديدة الحر.

2- ما حذف من آخره الفتحة وجيء مكانها بالسكون :

ورد هذا الضرب من الترخص في آخر الفعل المضارع في أربعة مواضع، منها ثلاثة بضرب المتقارب وواحد بضرب السريع، وذلك رغم أن سيبويه قال: "ولم يجيء هذا في النصب"⁽¹⁴⁵⁶⁾ أي الترخص في الفتحة، وهذا نحو قوله ⁽¹⁴⁵⁷⁾:

تَخْشَى عَلَيْهِ أَنْ تَبَاعَدَ أَنْ ** تَعْنَى بِهِ مَكَانَهُ فَيَضُلُّ

*

فالفعل (يضل) مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، لكن الشاعر ترخص في الفتحة، وجاء مكانها بالسكون حتى يسلس له ضرب السريع برويه الساكن، وبذلك يتفق روى البيت مع روى القصيدة، والمعنى أنه يتحدث عن ظبي صغير شبيه بصاحبته، هذا الظبي لا تزال أمه ترعاه بعينها تخشى عليه أن يضل إذا ابتعد عنها.

ب- جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم :

إذا كان المضارع صحيح الآخر قد جُزِمَ في غير موضع الجزم، نحو قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ** إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

⁽¹⁴⁵⁶⁾ الكتاب 4/204 0

⁽¹⁴⁵⁷⁾ الديوان 11/325 ويُنظر: أيضاً 89/89، 91/34، 53/43، وذلك بالقصيدتين 4، 52،

ويُنظر: الخصائص 2/341 0

*

وقول لبيد :

تَرَكَ أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضِهَا ** أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَّفُوسِ
حَمَامُهَا (1458) *

فإن ما ورد في شعر الأعشى كان مضارعاً معتلاً مجزوماً في غير موضع الجزم، وذلك في قوله⁽¹⁴⁵⁹⁾ :

حَتَّى إِذَا انْجَلَى الصَّبَاحُ وَمَا ** إِنَّ كَادَ عَنْهُ لَيْلُهُ يَنْجَلُ
* *

فالفاعل (ينجلي) مضارع معتل الآخر بالياء مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، لكن الشاعر لجأ إلى جزمه بحذف حرف العلة وتسكين اللام، مراعاة لحرف الروى وحركته، ولكي تتحقق له سكتة القافية محل الراحة، رغم استخدامه للتضمنين بين هذا البيت والبيت التالي له.

والجدير بالذكر هنا أن جزم المضارع المعتل في غير موضع جزمه هنا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الشعراء والأعشى واحد منهم كانوا لا يبالون بالإعراب في سبيل حركة الروى، أي أن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم من رعاية قوانين الإعراب، ولابد أن هذا كان عرفاً سائغاً بينهم، ولو كانت للإعراب تلك الأهمية القصوى التي أسبغها عليه النحاة، لما ضحى به الشعراء في سبيل شيء جائز غير محظور⁽¹⁴⁶⁰⁾.

ج- ما طُرِحَتْ فِيهِ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ وَجِءَ مَكَانَهَا بِحَرَكَةٍ أُخْرَى غَيْرِ السُّكُونِ :

ورد هذا النمط من طرح العلامة الإعرابية في آخر الفعل المضارع في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، وتفصيل ذلك فيما يلي :

1- ما طرحت فيه الفتحة وجرى مكانها بالضممة :

طرحت الفتحة في آخر المضارع وجرى مكانها بالضممة في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁴⁶¹⁾ :

هُرَيْرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَأَمَ لَائِمٌ ** غَدَاةً غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ
* *

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ نَوَيْتُهُ ** تَقَضَّى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

⁽¹⁴⁵⁸⁾ يُنظَر: الكتاب 204/4 والخصائص 432/73، 74، 2/1، والمحتسب 196/1،

279 طبعة عطا ، والبيت والأول من السريع والثاني من الكامل.

⁽¹⁴⁵⁹⁾ الديوان 0 34/329

⁽¹⁴⁶⁰⁾ لغة الشعر ص 0 276

⁽¹⁴⁶¹⁾ الديوان 0 2/127

*

فقوله: (وَيْسَامُ سَائِمٌ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل، والملاحظ فيها أن الفعل يسأم جاء مرفوعاً، رغم أن حقه النصب⁽¹⁴⁶²⁾. وتقصيل ذلك أن كلمة (تَقْضَى) اسم مرفوع على أنه اسم (كان)، و(لبانات) مضاف إليه، والواو عاطفة، والفعل (يسأم) منصوب بأن مضمرة، حتى يكون المصدر المنسبك من أن والفعل معطوفاً على المصدر (تَقْضَى)، لكن الشاعر ترخص في هذه الفتحة بالضمة مما يترتب عليه منذ الوهلة الأولى القول بأن الأعرشى عطف فعلاً (يسأم) على اسم (تقضى)، وإذا أمكن تخريج ذلك على أن الواو استئنافية والفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة أمكننا القول إن الشاعر قد ترخص هنا لإيصال معنى ما إلى المتلقي الذي يشاركه في تشكيل المعنى، وهو أن المعنى قد انتهى عند كلمة (لبانات)، ثم استأنف على سبيل الاستطراد فقال: ويسأم سائم.

والمعنى أن الأعرشى يذكر صاحبه هريرة في بدايته لهذه القصيدة، التي يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني مطالباً نفسه بتوديع هريرة، وإن لام اللائمون، فيخاطب نفسه مالك لا تفعل؟ أنت حزين ساكت لفراقها؟ ألم يكفك عام طويل أقمته معها؟ إن حولاً كاملاً لحقيق بأن يشفي نفسك ويقضى حاجتك. ثم يستطرد قائلاً: ويسأم سائم.

2- ما طرحت فيه الضمة وجيء مكانها بالفتحة :

وردت هذه الصورة في موضع واحد في قوله⁽¹⁴⁶³⁾ :

وَأَدْفَعُ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ وَأَعِيرُكُمْ * * * لِسَانًا كَمِقْرَاضِ الْخَفَاجِيِّ مِلْحَبًا

*

هَنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ * * * وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الْإِلَهُ فَيُعْقِبَا

*

فالفعل (فيعقبا) ورد منصوباً وكان حقه الرفع، وهذا يعد ترخساً في الضمة من قِبَل الشاعر، حتى تكون حركة الروى متناسبة مع روى القصيدة المطلقة بالفتح.

والملاحظ أن سيبويه يدخل هذا الترخص في إطار الضرورة الشعرية في مقابلة النثر، فيقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر. ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأْتُرِكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * * * وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

*

وقال الأعرشى وأنشدناه يونس :

⁽¹⁴⁶²⁾ يُنظر: في ذلك: الكتاب 423/1 والمقتضب 27/1-2، 26/28-27، والإفصاح في

شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص 340-341، وخصائص الأسلوب في الشوقيات

ص 475 0

⁽¹⁴⁶³⁾ الديوان 32/167 0

ثُمَّ لَا تَجْرُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ * * * وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهٌ فَيُعْتَبَا

*

وهو ضعيف في الكلام⁽¹⁴⁶⁴⁾.

فإذا كان سيبويه قد وصف هذا الترخص بالضرورة، فإن ذلك بالنظر إلى أن هذا ضعيف في الكلام، أي في قواعد النثر، وفي ذلك يقول أستاذنا: "والكلام هنا في مقابل الشعر، أي أن نصب المضارع غير سائغ في النثر إذا كان بعد الفاء غير المسبوقة بنفي أو طلب محضين. وإذا عاملنا الاضطرار" على أنه نوع من نظام الشعر الخاص كان ذلك مدعاة إلى فصل نظام الشعر وحده؛ لأن الحكم بالاضطرار هنا ناتج عن مراعاة قواعد النثر، والشاعر هنا مضطر أن ينطق بحركة الروي بما يتناسب مع القصيدة كلها، فهو إذن اضطرار موسيقي أو قل: اضطرار شعري لا نحوي⁽¹⁴⁶⁵⁾.

والمعنى أن الأعشى في سياق توجيه حديثه إلى بنى سعد بن قيس مبيناً لهم أنه سيدافع عن أعراضهم وسيُسخر لسانه القاطع في خدمتهم، كأنه المقرض، وليس ذلك ابتغاء جزاء أو ثواب منهم، وإنما ثوابه فيما يفعل على الله.

3- ما طُرِحَتْ فِيهِ الضَّمَّةُ وَجِئَ مَكَانَهَا بِالْكَسْرِ :

وردت هذه الصورة من طرح العلامة الإعرابية في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁴⁶⁶⁾ :

فَلَا تَحْسَبْنِي كَافِرًا لَكَ نِعْمَةً * * * عَلَيَّ شَهِيدٌ شَاهِدُ اللَّهِ فَاشْهَدِ

*

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يُبْصِرُ الْأَرْضَ طَرْفُهُ * * * مَتَى مَا يُشِغُهُ الصَّحْبُ لَا يَتَوَحَّدِ

*

فالفعل (يتوحد) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بكسر مجرى الروي تمشياً مع النظام الصوتي الخاص الذي رسمه لنفسه منذ البداية في هذه القصيدة، لأن "الكلمة في آخر البيت لا بد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب، ومن حيث التماثل الصوتي والحركي مع بقية الأبيات من جانب آخر، فهي تخدم في اتجاهين متعاورين، تركيب البيت النحوي، وإيقاع القصيدة الصوتي⁽¹⁴⁶⁷⁾.

والمعنى أن الشاعر في سياق الاعتذار عن إقلاقه من زيارته لضعف بصره قائلاً له: ولكن مثلي ممن لا تبصر عينه الأرض، ولا يستطيع أن يميز الطريق يحتاج إلى صديق أو رفيق بصاحبه ويؤنس وحدته.

ثالثاً: ما طُرِحَتْ فِيهِ الْعَلَامَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ لِلْإِقْوَاءِ أَوْ الْإِصْرَافِ :

(1464) الكتاب 39/3-40، ويُنظر: الأصول في النحو 471/3، وبيت غير الأعشى من الوافر.

(1465) اللغة وبناء الشعر ص 228. ويُنظر: لغة الشعر، ص 270-273 0

(1466) الديوان 36/243 0

(1467) اللغة وبناء الشعر ص 217 0

يمكن الإشارة قبل الحديث عمّا طُرِحت فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف إلى أن الإقواء هو "اختلاف مجرى حركة الروى بين الضم والكسر، فإذا كان الاختلاف بين الفتح من جهة وبين الضم أو الكسر من جهة أخرى سمي إصرافاً"⁽¹⁴⁶⁸⁾.

وإذا كان ابن سلام الجمحي قد قال: "ولم يقو من هذه الطبقة ولا من أشباههم إلا النابغة في بيتين..."⁽¹⁴⁶⁹⁾، فإن كلاً من الإقواء والإصراف قد وقعا في شعر الأعشى، وذلك في قوله⁽¹⁴⁷⁰⁾ :

لَهَا كَبِيدٌ مَلَسَاءُ ذَاتُ أَسِرَّةٍ * * وَنَحْرُ كَفَانُورِ الصَّرِيفِ الْمُمَثَّلِ
*
يَجُولُ وَشَاخَاهَا عَلَى أَحْمَصَيْهِمَا * * إِذَا انْقَلَّتْ جَالاً عَلَيْهَا يُجَلِّجُ
*

هذا هو موضع الإقواء في شعره، أما الإصراف فقد ورد في موضعين، نحو قوله⁽¹⁴⁷¹⁾:

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا * * غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا
*
هذا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * مَا بِالْهَذَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا
*

فالواضح من المثالين السابقين أن الشاعر قد خالف مجرى حركة الروى من الكسر إلى الضم ومن الفتح إلى الضم، ومن خلالهما وغيرهما مما لم نذكره يتضح أن الأعشى قد نطق فيهما وفقاً للنظام النحوي، وهو الأمر الذي يراه العروضيون خطأً في الشعر، أي من عيوب القافية، وأمام هذا الأمر يقول الدكتور محمد حماسة: "هل كان الشعراء ينطقون وفقاً للإعراب فتختلف القوافي أو كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري؟"

إذا قلنا إن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري، فإن العروضيين والنحويين يعدون ذلك خطأً منهم في اللغة. وإذا قلنا إنهم كانوا ينطقون وفقاً للنظام النحوي، فإن ذلك يعد منهم خطأً في الشعر. ويبدو أن كثيرين قد استراحوا إلى خطأ الشعراء في الشعر حتى لا تتكسر قوافين الإعراب، وقد نسوا أن قوافين الشعر عند الشعراء لا تفترق عن قوافين اللغة، وأنها جميعاً سليقة واحدة، يصوغها الشاعر دون إهمال لبعض جزئياتها، وليس هناك تقاضل بين أجزاء هذه "السليقة الشعرية"، بل إن الشعراء عند التفصيل والتفضيل نراهم يفضلون الجانب الشعري على ما سواه"⁽¹⁴⁷²⁾.

⁽¹⁴⁶⁸⁾ التبريزي: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق عمر يحيى، د. فخر الدين قباوه، المكتبة

العربية، حلب 1970، ص 239 0

⁽¹⁴⁶⁹⁾ طبقات فحول الشعراء 67/1-68، ويُنظر: أيضاً اللغة وبناء الشعر ص 236 0

⁽¹⁴⁷⁰⁾ الديوان 16/403 0

⁽¹⁴⁷¹⁾ السابق 2/77 ويُنظر: أيضاً 10/317 0

⁽¹⁴⁷²⁾ اللغة وبناء الشعر ص 237 0

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد استشهد بقول الأعشى :

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا * * * غَضِبَى عَلَيَّكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

*

هذا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * * مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا

*

في التذييل على دعواه، وأن في حرص الشاعر على الضمة في (زوالها) هجران للتماثل في القافية وما فيه من انسجام⁽¹⁴⁷³⁾، إذا كان ذلك كذلك، فإن في العدول إلى الضمة معنى ما يقصده الشاعر، وهو أن التفكير في ارتحال محبوبته (سمية) وتحولها وصودها قد زال، وهو أمر بدهي بمرور الوقت ولا سيما أنها رحلت معرضة، فلا داعي للتفكير فيها. ووجود مثل هذا المعنى في التحول إلى الضمة؛ أي من وراء الإقواء هو ما دعا الدكتور محمد حماسه إلى تعليقه على قول الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد عرضه لقول الأعشى السابق بقوله: "ولكن القصة التي استدل بها على إثبات مراده قد رأينا أنها دليل على أن الشعراء ينطقون وفقاً لما يتطابق مع القوافي لا لما يقتضيه الإعراب. وإذا كانت الفتحة ليست إعراباً ولا دليلاً عليه بل الضمة والكسرة فقط عندهما علما الإعراب، فلا بد أن يكون العدول إلى الضمة لمعنى مطلوب وقصد مراد، ولا يكون العدول إليها خالياً من دلالة الإعراب بل لمجرد توافق القوافي"⁽¹⁴⁷⁴⁾.

أمّا في قول الأعشى (بجلجل) بالرفع إقواءً على نحو ما سبق، فإن الشاعر قد خالف في القافية محافظاً على سلامة الإعراب لمعنى ما يقصده أيضاً من وراء هذه المخالفة في حركة الروي، وهو أنه في سياق الحديث عن محبوبته (قتيلة) واصفاً محاسنها مبيهاً أن بطنها لمساء تتكسر بشرتها متشنية من أثر السمن، وصدرها كلوح المرمر المسنون، قد جوده صانعه، وبالغ في صفقه، يجول وشاحها على جانبي خصرها النحيل حين تنتشى متخلعةً في حركة لا تستقر⁽¹⁴⁷⁵⁾.

فلما كان الشاعر يريد الدلالة على أن الوشاحين يجولان في حركة لا تستقر، أتى بالفعل (بجلجل) في حالة الرفع لدلالة الفعل على الحركة، والفعل لا يُجْرُ حتى تتفق حركته مع حركة روى القصيدة، أضف إلى ذلك أنه لو أتى باسم مكان الفعل حتى يمكن جره، فإنه لن يفي بغرضه في الدلالة على الحركة وعدم الاستقرار، وملائمة ما مر من معنى في البيت، وهو ما أكد عليه قدامة بن جعفر فيما أسماه "نعت انتلاف القافية مع ما يدل على سائر البيت" وهو "أن تكون القافية معلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له وملائمة لما مر فيه"⁽¹⁴⁷⁶⁾.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن اختلاف مجرى القافية كما في الإقواء أو الإصراف، ليس خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره، فالأعشى في المثالين المذكورين أنفاً قد خالف موسيقى القافية للمحافظة على الإعراب، وإفهام المتلقي معنى ما يريد، وهو الأمر الذي يخالف قول أستاذنا الدكتور رمضان عبدالنواب، إذ يقول: "ويمكننا أن نعد من اللحن كذلك ما يسمى لدى العروضيين بالإقواء. والإقواء في رأي اللغويين المحدثين، ليس في الحقيقة من الخطأ في الموسيقى كما يريد أصحاب العروض أن

(1473) يُنظر: إحياء النحو ص93، واللغة وبناء الشعر ص240 0

(1474) اللغة وبناء الشعر ص241 0

(1475) يُنظر: الديوان ص402 حيث الشرح 0

(1476) نقد الشعر ، ص168-169 0

يحملونا على هذا الفهم، بل هو في الواقع خطأ نحوي⁽¹⁴⁷⁷⁾ وهو ما دعا الدكتور محمد حماسه إلى مخالفته حيث يرى أن الشاعر لم يقل بهذا إلا لاقتناعه بأن الإعراب دال كل الدلالة على المعنى... فضلاً عن أن تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة⁽¹⁴⁷⁸⁾، وهو الأمر الذي يدل على أن ما سبق عرضه على هذا النحو في شعر الأعشى لم يكن ضرورة شعرية، بل كان لمعنى ما هدف إليه على نحو ما سبق عرضه

هذا هو الترخص المعدل ويمكن نسخ كل جزئية في مكانها

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

تمهيد

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديهم واتبع طريقهم إلى يوم الدين، أمّا بعدُ،

فإن الترخص في العلامة الإعرابية يُعدُّ أمراً واقعاً في اللغة إذا أمِنَ اللبس، حيث يلجأ إليه الشاعر لأمر ما، قد يختص بالبناء الشعري أو السياق كما سيتضح فيما هو آت. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترخص إذا كان قد وصفت من جانب النحاة بالضرورة، فإن ذلك ينبغي أن يعاد فيه النظر؛ لأنهم ما قالوا ذلك إلا لعدم فصلهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، فما هو ابن السراج، قد وصل به الأمر إلى جعل هذا الترخص من قبيل اللحن، فيقول في باب ضرورة الشاعر: "فأمّا ما لا يجوز للشاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية ولا لإقامة وزن، بأن يُحرّك مجزوماً أو يُسكّن معرباً، وليس له أن يُخرّج شيئاً عن لفظه إلا أن يكون يخرج به إلى أصل قد كان له، فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه عن قياس لزمه أو إطراد استمر به أو استخفاف لعلّة واقعة"⁽¹⁴⁷⁹⁾، ورغم ذلك فإنه عقد باباً فيما بعد عنوانه تغيير وجه الإعراب للقافية⁽¹⁴⁸⁰⁾.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الترخص في العلامة الإعرابية ليس مقصوراً على القافية حيث حركة الروى التي توجّه تركيب البيت، بل يدخل الحشو أيضاً والعروض تخفيفاً، وذلك لغرض يتصل بالبناء الشعري، يقول ابن مالك: "وأما قول الشاعر:

تَامَتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْرُنُكَ مَا صَنَعْتُ * * * إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

*

⁽¹⁴⁷⁷⁾ فصول في فقه العربية، ص 91-0
⁽¹⁴⁷⁸⁾ لغة الشعر، ص 279، ويُنظر: المناقشة المستفيضة للإقواء والقول بأنه ليس ضرورة في

اللغة وبناء الشعر، ص 235-245، ولغة الشعر، ص 272-279-0

⁽¹⁴⁷⁹⁾ الأصول في النحو، 3/435-436-0

⁽¹⁴⁸⁰⁾ السابق 3/471 وما بعدها، وقارن بالخصائص 85/1 ويُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 209-245
والعلامة الإعرابية ص 385-401، ولغة الشعر ص 269-279، وبناء الجملة العربية، ص 395-397، ود. أحمد علم الدين الجندی: اللهجات العربية في التراث، القسم الأول: في النظامين الصوتي والصرفي ص 246، 245، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس 1978، حيث يرى أن تسكين حركة الإعراب للتخفيف ظاهرة تميمية، ومن جاورها كبكر بن وائل، وتغلب ومن لف لفهما، حيث إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وهو ما يهدف إليه البدوي بعكس الحجاز المتحضرة، التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان 0

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ * * بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ (1486)

*

فالناظر في البيت الأول -مثلاً- من نص سيبويه يجد أن كلمة (هناك) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة "بيد أنها اتصلت بضمير المخاطب، فطال العنصر اللغوي، فلجأت اللغة إلى التخفيف بإسكان حرف الإعراب المرفوع لجريانه مجرى "عضد" وفي مثل هذه الحالة التي تفقد فيها العلامة الإعرابية، فإن اللغة تتكئ على الرتبة لتوضيح الحالة الإعرابية، وما دامت الحالة الإعرابية قد اتضحت، فلا عبرة بالأثر اللفظي المتمثل في العلامة الإعرابية" (1487).

وإذا كان سيبويه يرى أن هذا الترخص قد يجوز في الحرف المرفوع والمجورور، وأنه لم يجيء في النصب (1488) حتى وصل الأمر بابن رشيق أيضاً إلى أن عد ذلك من أقبح الحذف (1489) فإن كل هذه الصور قد وردت في شعر الأعشى كما يأتي :

1- حذف الضمة وتسكين آخر الاسم :

ورد حذف الضمة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في العروض والضرب في اثنتين وسبعين موضعاً، منها ثمانية مواضع (1490) حُذِفَتْ فيها الضمة وسُكِّنَ آخر الاسم في العروض. والملاحظ أن هذه الضمة كانت في عروض الطويل أو المتقارب أو الرمل، كما أن الكلمة التي دخلها الترخص قد شغلت وظائف نحوية متنوعة ما بين الفاعل والمبتدأ المؤخر، الخبر سواء أكان خبراً للناسخ الحرفي (إنَّ) أم خبراً لمبتدأ، وكذلك المعطوف المرفوع.

أمَّا بقية المواضع وعددها أربعة وستون موضعاً، فقد كان الترخص فيها في الضرب وبالتحديد في حركة الروى، والملاحظ عليها أيضاً أن البحر العروضي هنا قد تنوع ما بين الطويل والسريع والرمل ومجزوء الكامل والرجز، كما أن الوظيفة النحوية التي شغلتها الكلمات موضع الترخص قد تنوعت، فشملت الفاعل (1491) والمبتدأ المؤخر (1492)، سواء أكان مبتدأ لخبر أم اسماً مؤخرًا لناسخ فعلى

(1486) الكتاب 203/4، ويُنظر: الخصائص 74/1 وما بعدها، والأصول في النحو 158/3، فقد عرض ابن السراج لباب "ما يُسكَّن استخفافاً في الاسم والفعل، والعمدة ، 275-274/2 ، والبيت الأول من السريع والثاني من الرجز .

(1487) عطيه المحمودى: ظاهرة الاتساع في الدرس النحوى، ص 100 0

(1488) الكتاب 203/4، ويُنظر: أيضاً المرجع نفسه 204/4 0

(1489) يُنظر: العمدة 274/2 0

(1490) يُنظر: السديوان، 12/143 ، 23/145 ، 40/147 ، 1/313 ، 7/367 ، 1/407 ، 1/419 ، 6 ، وتجدد الإشارة إلى أن الرقم على يمين الخط المائل يشير إلى رقم الصفحة بالسديوان ، والرقم الآخر يشير إلى رقم البيت بالصفحة .

(1491) يُنظر: السابق ، 9/65 ، 31/89 ، 32 ، 40 ، 54/91 ، 59/295 ، 60 ، 15/327 ، 20 ، 28 ، 30 /329 ، 33 ، 2/397 ، 20/399 ، 21 ، 6/407 ، 11 ، 2 ، 17/409 .

(1492) السابق 10/85 ، 2/313 ، 2/319 ، 6 ، 1/325 ، 7 ، 17/327 ، 21 ، 38/329 ، 42 ، 11/339 .

مثل نزال؛ ويكن، وليس-والخبر⁽¹⁴⁹³⁾-سواء أكان خبراً لمبتدأ أم خبراً لناسخ حرفي مثل لكن-والاسم المعطوف المرفوع⁽¹⁴⁹⁴⁾ والنعته⁽¹⁴⁹⁵⁾.

فمثال ما ورد الترخص فيه في العروض قوله⁽¹⁴⁹⁶⁾ :

إِذَا نَزَلَ الْحَى حَلَ الْجَحِيشِ * * شَقِيًّا غَوِيًّا مُبِينًا غَيُورًا
*

فكلمة (الجحيش) فاعلٌ للفاعل (حل)، أي أنها مرفوعة، لكنها جاءت ساكنة الآخر، حيث خرجت العلامة الإعرابية عن مسارها المفترض لها إلى مسارٍ آخر هو التسكين، لتساير عروض المتقارب مسارها المرسوم لها. فعروض المتقارب تتصف بكثرة استخدامهما محذوفة "فعو" أو مقصورة "فَعُولٌ" حيث تأتي العروض عبارة عن وتد متضاعف على حد تعبير حازم القرطاجني، أي متحركان بعدهما ساكن⁽¹⁴⁹⁷⁾ رغم أن القصر علة جارية مجرى الزحاف. ولا تأتي عروضه كاملة إلا في بداية القصيدة غالباً على سبيل التصريح كما فعل الأعشى نفسه في أول القصيدة التي منها هذا البيت، حيث يقول⁽¹⁴⁹⁸⁾ :

عَشِيَّتَ اللَّيْلِ بَلِيلِ خُدُورًا * * وَطَالَبَتَهَا وَنَذَرَتِ النُّدُورًا
*

وهذا الأمر يرجع-كما يرى ابن رشيق- إلى "مبادرة الشاعر القافية"، ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلامٍ موزونٍ غير منثور؛ ولذلك وقع في أول الشعر⁽¹⁴⁹⁹⁾.

والجدير بالملاحظة أن هذا الترخص ومجيء العروض مقصورة "فعول" على الصورة التالية:

إِدَانُ / زُلْخِي / يُحَلَّنُ / جَحِيشُ شَقِيْنُ / غَوِيْنُ / مُبِيْنُنُ / غَيُورُنُ
فَعُولُ فَعُولُنُ فَعُولُنُ فَعُولُ فَعُولُنُ فَعُولُنُ فَعُولُنُ فَعُولُنُ

يمكن تفسيره بأن الشاعر أراد من ورائه إفهام المتلقي بأنه ثمة اتصالٌ بين شطري البيت إنشاداً ومعنى، فعروض المتقارب- كما سبق - ينوء إيقاعه بكثرة استخدام "فعول" عروضاً، والتي في ورودها عروضاً إحياء بالاتصال، وهي تتبادل في موضع العروض مع "فعو" المكان⁽¹⁵⁰⁰⁾ كما تتبادل الموضع مع "فعولن" أيضاً كما في البيت الذي معنا.

⁽¹⁴⁹³⁾ السابق 1/85 ، 29/87 ، 31/89 ، 42 ، 5/313 ، 10/325 ، 12 ، 24/327 ، 27 .

⁽¹⁴⁹⁴⁾ السابق 24/87 ، 41/293 ، 1/313 ، 3/319 ، 4/325 ، 5 ، 30/329 ، 40 ، 1/397 ، 5 .

⁽¹⁴⁹⁵⁾ السابق 1/65 ، 23/67 ، 15/87 ، 19 ، 45/91 ، 48 ، 41/293 ، 1/319 ، 1/325 ، 6 ، 13 ، 29/327 ، 37/329 ، 19/399 .

⁽¹⁴⁹⁶⁾ السابق 12/143 0

⁽¹⁴⁹⁷⁾ يُنظر: حازم القرطاجني منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص 262، 261، ود. شعبان صلاح: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، هامش 33 ص 46 .

⁽¹⁴⁹⁸⁾ الديوان 1/143 0

⁽¹⁴⁹⁹⁾ العمدة 1/174 0

وإذا كانت النهاية الساكنة هنا في العروض فيها "إحكاماً لمقطع العروض وختاماً له، موضحة لسكّنة العروض، مع ملاحظة أن ثمة تبايناً نسبياً في قيمة السكّنة مع (فعو) عنه مع (فعولن)؛ لأنها مع الوند حيث تكون النهاية (فعو) أوضح من السبب، حيث تكون النهاية (فعولن)، فسكّنة الوند أفصح إيقاعاً من سكّنة السبب"⁽¹⁵⁰¹⁾، وإذا عرفنا أن العروض في البيت الذي معنا مقصورة "فعول" نتيجة تسكين لام فعول، فإن في ذلك اتضاحاً وإفصاحاً عن الإيقاع أكثر من "فعو".

والمعنى على هذا أن المرأة التي يتحدث عنها الأعشى يخشى زوجها مخالطة الناس بها، وقد ثارت في نفسه الظنون، وأن هذا الجحيش (الزوج المعتزل بها عن الناس)، لا يتوقف به الحال عند هذا الحد، بل هو شقى غوى غيور، ففي ذلك إيحاءً بأن الشقاء والغيرة وغير ذلك متصل بما قبله، أي أنه عندما نزل الحى (الناس) حل الجحيش شقياً غوياً... إلخ.

وهذا الأمر يتضح أكثر في البيت السابق على هذا البيت رغم أن الكلمة التي تشغل موضع العروض، وتُرْخِّص فيها منصوبة، وموضوعنا الحديث عن الترخيص في الضمة بتسكينها، فيقول:

لَهَا مَلِكٌ كَانَ يَخْشَى الْقِرَافَ * * * إِذَا خَالَطَ الظَّنُّ مِنْهُ الضَّمِيرَ *
*

فإذا وقفنا على العروض بظهور الفتحة قد يفهم المتلقي أن زوج هذه المرأة يخشى مخالطة الناس مطلقاً، لكن الترخيص في الفتحة فيه إيهامٌ بأن هذه الخشية ليست على إطلاقها، بل إذا تسربت الشكوك إلى نفسه. وهذا ما تكرر في هذه القصيدة في أحد عشر موضعاً، لكن حركة الإعراب لم تقتصر على الضمة بل شملت الكسرة والفتحة⁽¹⁵⁰²⁾ في الاسم والفعل على السواء.

وإذا عرفنا أن بحر المتقارب "بحرٌ تبدو فيه ظاهرة التدوير سمة من سمات إيقاعه، وأن الإفصاح عن سكّته العروض ليس مطلباً من لوازم المتقارب"⁽¹⁵⁰³⁾، أدركنا أن وراء هذا التسكين غرضاً ما يرنو إليه الشاعر على نحو ما سبق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترخيص في العلامة الإعرابية في الموضع الذي معنا يمكن تفسيره بأن الشاعر لجأ إليه أيضاً لإتاحة القول بتعدد وجوه الإعراب، وهو الأمر الذي يترتب عليه هنا اختلافٌ في الدلالة، إيداناً بأن الشاعر كان يقصد المعنيين إثراء للمعنى الدلالي. وتوضيح ذلك أن كلمة (الجحيش) تحتمل النصب على الظرفية، وتعني حينئذ المكان المنفرد، أي أن هذا الرجل يحل مكاناً منفرداً بزوجته، وعلى ذلك يكون فاعل الفعل (حل) ضميراً مستتراً يعود على كلمة (ملك) في البيت السابق.

وتحتمل الرفع أيضاً على الفاعلية، أي زوجها المعتزل بها عن الناس⁽¹⁵⁰⁴⁾، أي أن زوجها إذا نزل بالحي يكون شقياً غوياً مبيهاً غيوراً. وبناء على ذلك يمكن القول إن الترخيص في العلامة الإعرابية يُعدُّ سبباً من أسباب القول بتعدد وجوه الإعراب في الشعر.

(1500) د. أحمد كشك: التدوير في الشعر "دراسة في النحو والمعنى والإيقاع"، ص 29 0

(1501) السابق، ص 105 0

(1502) يُنظر: الديوان 6/143، 10، 19/145، 23، 32/147، 33، 37، 39، 40، 42،

ويُنظر أيضاً 7/367، 1/419، 6.

(1503) التدوير في الشعر، ص 105 0

(1504) يُنظر: الخصائص 153/2 هامش 2، واللسان مادة (جحش) 0

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ليس العلة الوحيدة من وراء الترخص بتسكين الاسم المعرب المضموم، فقد ينصل الأمر بالبناء الشعري على نحو ما ورد في عروض الطويل ساكنة الآخر في قول الأعشى⁽¹⁵⁰⁵⁾ :

يَا جَارَتِي بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَهُ * * كَذَلِكَ أُمُورِ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهُ

*

فكلمة (طالقة) خبر إن مرفوع، ولو تركها الشاعر على الرفع لتحولت التفعيلة (كطالقه) إلى (كطالقتن) أي مُفَاعَلَتْنِ، وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقق عروض الطويل المقبوضة (مفاعلن). أضف إلى ذلك تحقق التصريح الذي هدف إليه الشاعر؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة. والمعنى اذهبي يا صاحبتى، فأنت طالق، وكذلك تعرض للناس في حياتهم شؤون وتجد أمور ما بين الليل والنهار.

وكذلك ما ورد من بحر الرمل في قوله⁽¹⁵⁰⁶⁾ :

خَالَطَ الْقَلْبَ هُمُومٌ وَحَزْنٌ * * وَإِكَارٌ بَعْدَ مَا كَانَ اطمَانٌ

*

فكلمة (حزن) معطوفة على (هموم) المرفوعة، ولو تركها الشاعر مرفوعة، لكانت وحزنان، أي أربع حركات وساكن، وعليه فلن تتحقق عروض الرمل؛ لذا لجأ الشاعر إلى التسكين لتكون التفعيلة (وَحَزْنٌ=فِعْلًا) محذوفة السبب الخفيف من آخرها، بالإضافة إلى تحقق التصريح؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة أيضًا، والمعنى أن قلب الأعشى قد خالطته الهموم والأحزان، وهاجته الذكرى بعد أن ظن أنه قد اطمأن وسلا.

ومثال الترخص في الضمة في الضرب قوله⁽¹⁵⁰⁷⁾ :

هَلْ أَنْتَ يَا مِصْلَاتٌ مُدُّ * * تَكَرُّرٌ غَدَاةٍ غَدٍ فَرَّاحِلِن

*

إِنَّا لَدَى مَلِكٍ بِشَبِّ * * وَهَ مَا تَغِبُّ لَهُ النَّوْافِلِن (1508)

*

(1505) الديوان 0 1/313

(1506) السابق 0 1/407

(1507) السابق 1/397، 2 .

(1508) المصلاات: الرجل الشجاع، زحل: تتحى وبعد، لا تغب: لا تنقطع ولا تتأخر، النوافل: الهبات، والجدير بالذكر أن (تغب) وردت هكذا بالديوان، وأظنه خطأ مطبعياً والصواب تغب، وذلك حتى تتحقق التفعيلة (متفاعلن) 0

فالواضح من البيتين أن كلتا الكلمتين (زاحل، النوافل) مرفوعتان. فالأولى معطوفة على (مبتكر) مرفوعة، والأخرى فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لجأ إلى تسكين كلٍ منهما، وهو ما سار عليه في قصيدته هذه التي بلغت ثمانية عشر بيتًا، تتوعت فيها العلامة المُتَرخِّص فيها ما بين الضمة والفتحة والكسرة.

وهذا الترخيص في العلامة الإعرابية يمكن تفسيره بأن الشاعر ألزم نفسه منذ البداية بعلّة من علل الزيادة، والتي لا تدخل إلا ضرب البحر المجزوءة، وهي الترفيل، والتريفيل-كما نعرف- بمعنى زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، والعلّة إن لحقت بضرب بيت من أبيات القصيدة وجب استعمالها والتزامها في سائر أبياتها. وتفصيل ذلك أن تقطيع البيت الأول هو :

هل أنتيا	مصلاتمب	تكرن غدا	تغدن فزاحل
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن	متفاعلاتن

فلو لجأ الشاعر إلى رفع كلمة (فزاحل) لَمَا استقامت له تفعيلة (متفاعلاتن) على الترفيل برويها الساكن؛ ولذلك لجأ إلى تسكين الاسم المعرب المضموم، وهو ما التزمه في بقية الأبيات، سواء أكانت الكلمة المعربة مرفوعة أم مجرورة⁽¹⁵⁰⁹⁾، حتى تتحقق وحدة القافية اللامية بهذا الروي الساكن.

ونظرًا لأن الشعر هو موضع الترنم والغناء، وبخاصة في قافيته، أي في أواخر الأبيات نرى ابن جني يقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع... والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمس والحشد عليها أوفي وأهم. وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"⁽¹⁵¹⁰⁾. وهو ما اتضح لنا في شعر الأعشى في الفصول السابقة، فنطق بقافية القصيدة بما يتفق مع المجرى الذي اختاره لقصيدته⁽¹⁵¹¹⁾. والمعنى في البيتين السابقين أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب قائلاً: هل أنت راحلٌ صباح غد أيها الرجل الشجاع؟ إنا لدى ملك ب (شبوّة)، هذا الملك لا تُفترُّ عنا صلته ولا تنقطع.

2- حذف الكسرة وتسكين آخر الاسم :

أشيرَ فيما سبق في الحديث عن حذف الضمة وتسكين آخر الاسم إلى أن الترخيص كما يكون في الضمة يكون في الكسرة أيضًا آخر الاسم المعرب، وقد ورد هذا الترخيص في شعر الأعشى في مائةٍ وسبعة وخمسين موضعًا، منها ستة عشر موضعًا⁽¹⁵¹²⁾، كان الترخيص فيها في عروض المتقارب، الذي بلغت مواضعه خمسة عشر موضعًا، والرمل الذي تُرَخِّص في عروضه مرة واحدة. وأخذت هذه المواضع موقع المضاف إليه والنعت والمجرور بحرف الجر.

أمّا بقية المواضع فقد كان الترخيص فيها في الضرب، حيث حركة الروي في بحور المتقارب والرمل السريع والرجز ومجزوء الكامل⁽¹⁵¹³⁾، وقد شغلت الكلمات المترخّص فيها في الضرب أيضًا وظائف المضاف إليه والمبتدأ المؤخر المجرور لفظًا والاسم

⁽¹⁵⁰⁹⁾ يُنظر: على سبيل المثال: الديوان 4/397، 6، 19/401 - 21 .

⁽¹⁵¹⁰⁾ الخصائص 0 85/1

⁽¹⁵¹¹⁾ يُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 235 0

⁽¹⁵¹²⁾ يُنظر: الديوان 6/143، 12/147، 33، 39، 42، 43، 9/213، 16، 25، 27،

1/287، 4/367، 16/369، وذلك في القوائد أرقام 12، 21، 64 0

⁽¹⁵¹³⁾ يُنظر: الديوان حيث القوائد أرقام 2، 4، 36، 41، 46، 54، 70، 76، 78 .

المجورر والنعت والمعطوف المجورر . فقد جاء المضاف إليه في أربعة وسبعين موضعاً⁽¹⁵¹⁴⁾ والمبتدأ المؤخر المجورر لفظاً في خمسة مواضع⁽¹⁵¹⁵⁾ والاسم المجورر في اثنين وعشرين موضعاً⁽¹⁵¹⁶⁾ والنعت في عشرين موضعاً⁽¹⁵¹⁷⁾ والاسم المعطوف المجورر في عشرين موضعاً أيضاً⁽¹⁵¹⁸⁾.

فمثال الترخص في العروض قوله⁽¹⁵¹⁹⁾ :

مَا تَعَيْفُ الْيَوْمَ فِي الطَّيْرِ الرَّوْحُ * * مِنْ غُرَابِ الْبَيْنِ أَوْ تَيْسٍ بَرَحُ

*

فكلمة (الرَّوْح) نعتٌ مجرورٌ لكلمة (الطير)، وعلامة جره الكسرة، لكن هذه الكسرة تَرَخَّصُ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعري، حيث إن هذا البيت هو أول بيت في القصيدة، ولا يسع الجر الشاعر إلى سلك التصريع، الذي درج على استعماله في أغلب قصائده؛ لذا لجأ إلى التسكين، فكانت عروض البيت (فاعلن) تابعة لضربه، أي أن كلاً منهما قد دخله الحذف، فتحول من (فاعلاتن) إلى (فاعلن)، ومن هنا تحقق الإيقاع بين الشطرين، وكان الإفصاح "عن نغم الشطر الأول كي يكون صدى يتردد موازياً للصدى الذي يحدثه نغم الشطر الثاني"⁽¹⁵²⁰⁾.

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لإياس بن أبي قبيصة الطائي قائلاً له: بأي شيء تخبرك الطير الراجعة إلى أوكارها من غراب ينعق للبين، أو تيسٍ يمُرُّ من يسارك؟

ومثال الترخص في الكسرة في الضرب قوله⁽¹⁵²¹⁾ :

قَالَتْ سُمَيَّةٌ مَنْ مَدَحَ * * تَ فَقُلْتُ مَسْرُوقَ بَنِّ وَائِلِ

*

عُدِّي لِغَيْبِي أَشْهُرًا * * إِنِّي لَدَى خَيْرِ الْمَقَاوِلِ

*

فالناظر في البيتين السابقين يجد أن كلاً من كلمتي (وائِل، المقاول) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامة جره الكسرة، لكن الشاعر ترخص فيها بالتسكين بسبب البناء الشعري، كي يستقيم له وزن مجزوء الكامل المرفل (متفاعلاتن)، ويسلس له حرف الروي الساكن، الذي اختاره لنفسه من بداية القصيدة، والوزن والقافية كلاهما جزء من عملية الإبداع، ومن ثم المعنى الدلالي.

⁽¹⁵¹⁴⁾ يُنظر: السابق ، نحو 8/65 ، 10 ، 14/67 ، 18 ، 35 ، 39 ، 81 ، 30/89 ، 25/291 ، 9/389 ، 20/409 ، 27 .

⁽¹⁵¹⁵⁾ السابق 13/67 ، 38 ، 54 ، 5/287 ، 8 .

⁽¹⁵¹⁶⁾ يُنظر: السابق ، نحو 17/67 ، 19 ، 40 ، 73 ، 22/289 ، 3/311 ، 4/389 ، 4/407 ، 18/409 ، 25 .

⁽¹⁵¹⁷⁾ يُنظر: السابق، نحو 7/65 ، 35/89 ، 1/287 ، 5/319 ، 5/389 ، 3/407 ، 10 .

⁽¹⁵¹⁸⁾ يُنظر: السابق 2/65 ، 4 ، 9/287 ، 56/295 ، 3/389 ، 11 ، 13/407 ، 26/409 .

⁽¹⁵¹⁹⁾ السابق 1/287 وعاف الطير: زجرها تغاؤلاً أو تشاؤماً، الروح: المتفرقة أو الرائحة إلى أوكارها0

⁽¹⁵²⁰⁾ التدوير في الشعر ص 30 0

⁽¹⁵²¹⁾ الديوان 1/389 ، 2. والمقال: لقب لرؤساء حمير وأشرفهم0

3- حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم :

ورد حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعًا، منها ستة مواضع في العروض⁽¹⁵²²⁾ من بحرى المتقارب ومجزوء الكامل، وقد شغلت الكلمات موقع الترخص المفعول به والنعت وخبر كان والظرف. أما بقية المواضع فكانت في الضرب حيث الروى⁽¹⁵²³⁾، وذلك في مجزوء المتقارب والسريع والرجز. وقد شغلت الكلمات موضع الترخص وظائف المفعول به والنعت والحال والمعطوف المنصوب.

فمثال الترخص في العروض قوله⁽¹⁵²⁴⁾ :

وَأَصْبَحْتُ لَا أَسْتَطِيعُ الْكَلَامَ * * سِوَى أَنْ أُرَاجِعَ سِمْسَارَهَا

*

فكلمة (الكلام) مفعولٌ به للفعل (أستطيع) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، التي تُرَخِّصُ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعري، أي لاستقامة وزن المتقارب حتى تصبح تفعيلة العروض (فعول)، أضف إلى ذلك الإيحاء بالاتصال بين شطرى البيت إنشادًا ومعنى على نحو ما سبق. والمعنى أن الشاعر في سياق الحديث عن محبوبته (ميتاء) مشيرًا إلى أنه قد أصبح لا يستطيع التحدث إليها أو تتحدث إليه إلا عن طريق رسول.

ومثال الترخص في القافية حيث الروى قوله⁽¹⁵²⁵⁾ :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السَّرَى * * وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمَ

*

فقوله: (وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمَ) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+جار ومجرور+مضاف إليه+مفعول به.

ومن خلال هذه الصورة يتبين لنا أن كلمة (عصم) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. لكن الشاعر ترخص فيها بتسكينها بسبب من البناء الشعري، وهو استقامة ضرب المتقارب الذي دخله الحذف (فعو)، ولو لم يُسَكِّنْ لكانت التفعيلة (فَعْلٌ)، لكن التسكين أسهم في اتفاق حرف الروى مع روى القصيدة، ومن ثم تآزر النظام النحوي مع النسيج الشعري، فلولا "هذه الحرية ما أمكن

⁽¹⁵²²⁾ السابق 10/143 ، 11 ، 12 ، 37/147 ، 1/203 ، 4/255 ، 12/369 ، وذلك في القصيدتين

0 20 ، 12

⁽¹⁵²³⁾ السابق 12/63 ، 46/75 ، 20/87 ، 27 ، 56/91 ، 7/319 ، 36/329 ، 39 ، وذلك في

القوائد 2 ، 4 ، 46 ، 52 .

⁽¹⁵²⁴⁾ السابق 12/369 والسمسار: الرسول بين المحبين 0

⁽¹⁵²⁵⁾ السابق 20/87 والعصم: العهود 0

مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني، ومن هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر⁽¹⁵²⁶⁾.

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب مخبرًا المتلقي بأنه يطيل السير إلى قيس رغم ما يلاقيه من عناء في رحلته، مارًا بالقبائل والأحياء أخذًا منها العهود. وبناءً على ما سبق فإن "الإيقاع جزءٌ من عملية إبداعية لدى الشاعر"⁽¹⁵²⁷⁾ يلجأ في سبيل إظهارها للمتلقى إلى النظام النحوي الذي يبيح له الترخص في العلامة الإعرابية وفاءً بمتطلبات العملية الإبداعية.

ب- ما طرحت فيه العلامة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى :

إذا كان الترخص -على نحو ما سبق- في الاسم المعرب بطرح حركة الإعراب ومجيء السكون مكانها، فإن الترخص هنا كان بطرح الحركة ومجيء حركة أخرى غير السكون مكانها، حيث ورد ذلك في خمسة مواضع، منها ثلاثة مواضع اتخذت صورة طرح الكسرة ومجيء الفتحة مكانها. أما الموضعان الآخران فأحدهما طُرِحَتْ فيه الضمة وجيء مكانها بالكسرة، والثاني طرحت فيه الفتحة وجيء مكانها بالكسرة أيضًا⁽¹⁵²⁸⁾، وذلك نحو قوله⁽¹⁵²⁹⁾:

يَاهُودُ يَا خَيْرَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ * * * بَحَرَ الْمَوَاهِبِ لِلْوَرَادِ وَالشَّرْعَا

*

فكلمة (الشرعا) مجرورة عطفاً على كلمة (الوراد)، لكن الشاعر ترخص في الكسرة وجاء مكانها بالفتحة تمشياً مع مجرى الروي المفتوح المطلق الذي اتبعه الشاعر من بداية القصيدة.

والجدير بالذكر أن سيبويه عندما تعرض لمثل هذا الترخص حمله على المعنى-وهو ما نوافقه عليه- فيقول في تعليقه على قول القطامي :

فَكَرَّتْ تَبْتَعِيهِ فَوَافَقَتْهُ * * * عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

*

وقول ابن قيس الرقيات :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا * * * وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبَا

*

⁽¹⁵²⁶⁾ د. تمام حسان: الأصول ص 80 0

⁽¹⁵²⁷⁾ التدوير في الشعر ، ص 38 0

⁽¹⁵²⁸⁾ يُنظَر: الديوان 5/119 ، 6 0

⁽¹⁵²⁹⁾ السابق 56/159 ويُنظَر: أيضًا 22 /345 ، 25 .

"وإنما نصب هذا؛ لأنه حين قال (وافقته) وقال (لن تراها) فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى"⁽¹⁵³⁰⁾. وهذا ما وافقه عليه ابن جنى في خصائصه وأكثره المبرد⁽¹⁵³¹⁾.

ولو طَبَّقْنَا هذا على قول الأعشى السابق لوجدنا أن كلمة الشرعا (مورد الشاربيين) لَمَّا كانت داخلة في معنى مشى هودّة بن على الحنفي على قدمه وكونه خير من يمشى وكونه بحر الهبات، نصبها الشاعر حملاً على المعنى، لكن المهم هو الاحتياج إلى القافية أولاً على حد قول أستاذي⁽¹⁵³²⁾.

والمعنى أن الأعشى يخاطب ممدوحه قائلاً له: يا هودّ يا خير من يمشى على قدم ويا بحر الهبات للواردين، ومورد الشاربيين أنت الغيث الذي يحيا به الناس الذين نكبهم الدهر من الأرامل والأيتام، وذلك يتضح من خلال ترتيب المحقق للأبيات، حيث أتى في الشرح بعد البيت الذي معنا بالبيت السادس والأربعين بالقصيدة، والذي يقول فيه الأعشى :

غَيْثُ الْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ كُلِّهِمْ * * * لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ إِلَّا ضَرًّا أَوْ نَفْعًا

*

وهو الأمر الذي نوافق محقق الديوان عليه⁽¹⁵³³⁾.

ثانياً: الترخص في آخر الفعل المضارع :

جاء الترخص في آخر الفعل المضارع في ثلاثة وعشرين موضعاً، حيث جُزِمَ المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم، وجُزِمَ المضارع المعتل في غير موضع الجزم، أضف إلى ذلك عدم جُزِمَ المضارع في موضع الجزم، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أ-جزم المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم :

ورد هذا النمط من الترخص في الفعل المضارع في شعر الأعشى على ضربين هما:

1- ما حذف منه الضمة وجيء مكانها بالسكون :

جاءت هذه الصورة في تسعة عشر موضعاً، منها موضعان في عروض السريع والمتقارب، وخمسة عشر موضعاً في الضرب⁽¹⁵³⁴⁾ في بحرى المتقارب والسريع، وموضعان في حشو الطويل⁽¹⁵³⁵⁾ فَمِمَّا ورد في العروض قوله⁽¹⁵³⁶⁾ :

أَقْصِرْ فَكُلُّ طَالِبٍ سَيِّمَلُ * * * إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَبِيبِ عَوْلُ

*

⁽¹⁵³⁰⁾ الكتاب 1/284 ، والبيت الأول من الوافر، والثاني من الخفيف.

⁽¹⁵³¹⁾ يُنظر: الخصائص 2/249 والمقتضب 3/285، وشرح المفصل 1/126، واللغة وبناء الشعر ، ص

232-233 0

⁽¹⁵³²⁾ يُنظر: اللغة وبناء الشعر ص 233 0

⁽¹⁵³³⁾ يُنظر: الديوان ص 157 ، 158 ، حيث الشرح 0

⁽¹⁵³⁴⁾ يُنظر: السابق 1/65 ، 36/69 ، 4/85 ، 8 ، 14 ، 23/87 ، 36/89 ، 37 ، 38 ، 50/91 ،

51 ، 19/145 ، 1/325 ، 3 ، 2/407 ، 9 ، وذلك في القصائد رقم 2 ، 4 ، 12 ، 52 ، 78 .

⁽¹⁵³⁵⁾ يُنظر: السابق 28/165 ، 17/381 .

⁽¹⁵³⁶⁾ السابق 1/325 ، ويُنظر: أيضاً 19/145، والكتاب 4/204، والخصائص 1/73 ، 74 ، 2 / 432 0

فقوله: (كُلُّ طَالِبٍ سَيَمَلُّ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها:

مبتدأ+مضاف إليه+خبر (فعل+فاعل)

والملاحظ أن الفعل (سَيَمَلُّ) مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لم يأت به مرفوعاً؛ وذلك لأنه يريد أن تكون سكتة العروض محل الراحة عن طريق التصريح، وقد أسعفته العلامة الإعرابية بالتخصيص فيها، فسكّن آخر الفعل، حيث إن التصريح "ينفي الاتصال، ويطلب القطع ويحرص على الموازنة التامة مع الضرب"⁽¹⁵³⁷⁾.

ومن ثم لم تضع سكتة العروض إنشادياً، وعندما ينعدم مبرر عدم الاتصال والسكتة على العروض إنشادياً، فإن الشاعر لا يلجأ إلى الترخيص في العلامة الإعرابية، بل يستعمل التدوير، الذي بلغ في هذه القصيدة أربع عشرة مرة؛ لذا يقول الدكتور أحمد كشك في حديثه عن التدوير في السريع: "وفي نطاق إحصائية العصر الجاهلي دور 15 مرة من جملة 184 بيتاً، وقد كان للأعشى النصيب الأوفى من هذا التدوير، حيث دور 14 مرة"⁽¹⁵³⁸⁾.

والمعنى على هذا أنه يُخَدِّث نفسه قائلاً: أما للجرى وراء النساء وطلب الغانيات من نهاية؟ كُف عن ذلك وانت، فطالب النساء حقيق أن يمل، إذا انعدم إخلاص حبيبه، ولم يبادل الحب⁽¹⁵³⁹⁾.

ومثال حذف الضمة والتسكين في القافية قوله⁽¹⁵⁴⁰⁾ :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ مَعَشِرٍ * * * صُبَاةِ الْحُلُومِ عُدَاةٍ عُشْمُ
* * *
إِذَا أَنَا حَيَّيْتُ لَمْ يَرْجِعُوا * * * تَحِيَّيْتُهُمْ وَهُمْ غَيْرُ صُمْ
* * *
وَإِذَا لَاحَ لَيْلٍ عَلَى خِيْفَةٍ * * * وَهَاجِرَةٌ حَرُّهَا يَحْتَدِمُ
* * *

فقوله: (حرها يحتدم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: مبتدأ+مضاف إليه+خبر (فعل+فاعل). والملاحظ أن الفعل (يحتدم) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بتسكينها، أي أنه جزم المضارع في غير موضع الجزم، وذلك بسبب من البناء الشعري، وهو اتفاق حرف الروي مع روى القصيدة الساكن الذي هدف الشاعر من ورائه إلى جعل سكتة القافية محل الراحة.

⁽¹⁵³⁷⁾ التدوير في الشعر ، ص 83 0

⁽¹⁵³⁸⁾ السابق ص 83 0

⁽¹⁵³⁹⁾ يُنظَر: الديوان ص 324 حيث الشرح 0

⁽¹⁵⁴⁰⁾ السابق 23/87، وصباة الحلوم: فيهم جهل وطيش، الغشوم: الظالم، الإدلاج: سير الليل كله 0

والمعنى أن الشاعر يخاطب ممدوحه قيس بن معد يكرب قائلاً له: كم دون بيتك من عادة غاشمين، إذا حَيَّيتهم لم يردوا التحية وما بهم من صمم. وكم دون الوصول إليك من سير في الليل المخيف وفي الهاجرة الملتهبة شديدة الحر.

2- ما حذف من آخره الفتحة وجيء مكانها بالسكون :

ورد هذا الضرب من الترخص في آخر الفعل المضارع في أربعة مواضع، منها ثلاثة بضرب المتقارب وواحد بضرب السريع، وذلك رغم أن سيبويه قال: "ولم يجيء هذا في النصب"⁽¹⁵⁴¹⁾ أي الترخص في الفتحة، وهذا نحو قوله ⁽¹⁵⁴²⁾:

تَخْشَى عَلَيْهِ أَنْ تَبَاعَدَ أَنْ * * تَغْنَى بِهِ مَكَانَهُ فَيَضِلُّ

*

فالفعل (يضل) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، لكن الشاعر ترخص في الفتحة، وجاء مكانها بالسكون حتى يسلس له ضرب السريع برويه الساكن، وبذلك يتفق روى البيت مع روى القصيدة، والمعنى أنه يتحدث عن ظبي صغير شبيه بصاحبته، هذا الظبي لا تزال أمه ترعاه بعينها تخشى عليه أن يضل إذا ابتعد عنها.

ب- جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم :

إذا كان المضارع صحيح الآخر قد جُزِمَ في غير موضع الجزم، نحو قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ * * إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

*

وقول لبيد :

تَرَاكُ أُمَّكِنَّةً إِذَا لَمْ أَرْضِهَا * * أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ

جَمَامُهَا (1543) *

⁽¹⁵⁴¹⁾ الكتاب 4/204 0

⁽¹⁵⁴²⁾ الديوان 11/325 ويُنظر: أيضًا 34/89 ، 43 ، 53/91 ، وذلك بالقصيدتين 4 ، 52 ، ويُنظر:

الخصائص 2/341 0

⁽¹⁵⁴³⁾ يُنظر: الكتاب 4/204 والخصائص 1 / 73 ، 74 ، 432/2 ، وبيت امرئ القيس من السريع

والثاني من الكامل.

فإن ما ورد في شعر الأعشى كان مضارعاً معتلاً مجزوماً في غير موضع الجزم، وذلك في قوله⁽¹⁵⁴⁴⁾ :

حَتَّى إِذَا انْجَلَى الصَّبَاحُ وَمَا * * * *
إِنْ كَادَ عَنْهُ لَيْلُهُ يَنْجَلُ

*

فالفعل (ينجلي) مضارعٌ معتل الآخر بالياء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، لكن الشاعر لجأ إلى جزمه بحذف حرف العلة وتسكين اللام، مراعاة لحرف الروى وحركته، ولكي تتحقق له سكتة القافية محل الراحة، رغم استخدامه للتضمين بين هذا البيت والبيت التالي له.

والجدير بالذكر هنا أن جزم المضارع المعتل في غير موضع جزمه هنا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الشعراء والأعشى واحدٌ منهم كانوا لا يبالون بالإعراب في سبيل حركة الروى، أي أن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم من رعاية قوانين الإعراب، ولا بد أن هذا كان عرفاً سائغاً بينهم، ولو كانت للإعراب تلك الأهمية القصوى التي أسبغها عليه النحاة، لما ضحى به الشعراء في سبيل شيء جائز غير محظور⁽¹⁵⁴⁵⁾.

ج- ما طُرِحَتْ فِيهِ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ وَجِيءَ مَكَانَهَا بِحَرَكَةٍ أُخْرَى غَيْرِ السَّكُونِ :

ورد هذا النمط من طرح العلامة الإعرابية في آخر الفعل المضارع في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، وتفصيل ذلك فيما يلي :

1- ما طرحت فيه الفتحة وجيء مكانها بالضمة :

طرحت الفتحة في آخر المضارع وجيء مكانها بالضمة في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁵⁴⁶⁾ :

هُرَيْرَةٌ وَدَعَّهَا وَإِنْ لَأَمَّ لَائِمٌ * * * *
غَدَاةً غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

*

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ نَوَيْتَهُ * * * *
تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

*

فقوله: (وَيَسَامُ سَائِمٌ) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل، والملاحظ فيها أن الفعل يسأم جاء مرفوعاً، رغم أن حقه النصب⁽¹⁵⁴⁷⁾. وتفصيل ذلك أن كلمة (تَقْضِي) اسم مرفوع على أنه اسم (كان)، و(لبانات) مضاف إليه، والواو عاطفة، والفعل (يسأم) منصوبٌ بأن مضمرة، حتى يكون المصدر المنسبك من أن والفعل معطوفاً على المصدر (تَقْضِي)، لكن الشاعر ترخص في هذه الفتحة بالضمة مما يترتب عليه منذ الوهلة الأولى القول بأن الأعشى عطف فعلاً (يسأم) على اسم (تقضى)، وإذا أمكن تخريج ذلك على أن الواو استئنافية والفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة أمكننا القول إن الشاعر قد ترخص هنا

⁽¹⁵⁴⁴⁾ الديوان 34/329 0

⁽¹⁵⁴⁵⁾ لغة الشعر ص 276 0

⁽¹⁵⁴⁶⁾ الديوان 2/127 0

⁽¹⁵⁴⁷⁾ يُنظر: في ذلك: الكتاب 423/1 والمقتضب 27/1-28، 26/2-27، والإفصاح في شرح أبيات

مشكلة الإعراب، للفارقي، ص 340-341، وخصائص الأسلوب في الشوقيات، لمحمد الهادي

الطرابلسي، ص 475 0

لإيصال معنى ما إلى المتلقي الذي يشاركه في تشكيل المعنى، وهو أن المعنى قد انتهى عند كلمة (البانات)، ثم استأنف على سبيل الاستطراد فقال: ويسأم سائم.

والمعنى أن الأعشى يذكر صاحبه هريرة في بدايته لهذه القصيدة، التي يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني مطالباً نفسه بتوديع هريرة، وإن لام اللائمون، فيخاطب نفسه مالك لا تفعل؟ أنت حزين ساكت لفراقها؟ ألم يكفك عام طويل أقمته معها؟ إن حولاً كاملاً لحقيق بأن يشفي نفسك ويقضى حاجتك. ثم يستطرده قائلاً: ويسأم سائم.

2- ما طُرِخت فيه الضمة وجيء مكانها بالفتحة :

وردت هذه الصورة في موضع واحد في قوله⁽¹⁵⁴⁸⁾ :

وَأَدْفَعُ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ وَأُعِيرُكُمْ * * * لِسَانًا كَمِقْرَاضِ الْخَفَاجِيِّ مِلْحَبًا

*

هِنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ * * * وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَاهُ فَيُعِقِبَا

*

فالفاعل (فيعقبا) ورد منصوباً وكان حقه الرفع، وهذا يعد ترخساً في الضمة من قِبَل الشاعر، حتى تكون حركة الروى متناسبة مع روى القصيدة المطلقة بالفتح.

والملاحظ أن سيبويه يدخل هذا الترخص في إطار الضرورة الشعرية في مقابلة النثر، فيقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر. ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأَتُّرِكَ مَنَزَلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * * * وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

*

وقال الأعشى وأشدناه يونس :

ثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ * * * وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَاهُ فَيُعِقِبَا

*

وهو ضعيف في الكلام⁽¹⁵⁴⁹⁾.

فإذا كان سيبويه قد وصف هذا الترخص بالضرورة، فإن ذلك بالنظر إلى أن هذا ضعيف في الكلام، أي في قواعد النثر، وفي ذلك يقول أستاذنا: "والكلام هنا في مقابل الشعر، أي أن نصب المضارع غير سائغ في النثر إذا كان بعد الفاء غير المسبوقة بنفي أو طلب محضين. وإذا عاملنا الاضطرار" على أنه نوع من نظام الشعر الخاص كان ذلك مدعاة إلى فصل نظام الشعر وحده؛ لأن

(1548) الديوان 0 32/167

(1549) الكتاب 39/3-40، ويُظنر: الأصول في النحو 471/3، وبيت غير الأعشى من الوافر.

الحكم بالاضطرار هنا ناتج عن مراعاة قواعد النثر، والشاعر هنا مضطر أن ينطق حركة الروى بما يتناسب مع القصيدة كلها، فهو إذن اضطرار موسيقى أو قل: اضطرار شعري لا نحوي⁽¹⁵⁵⁰⁾.

والمعنى أن الأعشى في سياق توجيه حديثه إلى بنى سعد بن قيس مبيناً لهم أنه سيدافع عن أعراضهم وسيُسخر لسانه القاطع في خدمتهم، كأنه المقرض، وليس ذلك ابتغاء جزاء أو ثواب منهم، وإنما ثوابه فيما يفعل على الله.

3- ما طرحت فيه الضمة وجيء مكانها بالكسرة :

وردت هذه الصورة من طرح العلامة الإعرابية في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁵⁵¹⁾ :

فَلَا تَحْسَبْنِي كَافِرًا لَكَ نِعْمَةً * * * عَلَيَّ شَهِيدٌ شَاهِدٌ اللَّهُ فَاشْهَدِ

*

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يُبْصِرُ الْأَرْضَ طَرْفُهُ * * * مَتَى مَا يُشْغُهُ الصَّحْبُ لَا يَتَوَحَّدِ

*

فالفاعل (يتوحد) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بكسر مجرى الروى تمشياً مع النظام الصوتي الخاص الذي رسمه لنفسه منذ البداية في هذه القصيدة، لأن "الكلمة في آخر البيت لا بد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب، ومن حيث التماثل الصوتي والحركي مع بقية الأبيات من جانب آخر، فهي تخدم في اتجاهين متعاونين، تركيب البيت النحوي، وإيقاع القصيدة الصوتي⁽¹⁵⁵²⁾.

والمعنى أن الشاعر في سياق الاعتذار عن إقلاله من زيارته لضعف بصره قائلاً له: ولكن مثلى ممن لا تبصر عينه الأرض، ولا يستطيع أن يميز الطريق يحتاج إلى صديق أو رفيق بصاحبه ويؤنس وحدته.

ثالثاً: ما طرحت فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف :

يمكن الإشارة قبل الحديث عمّا طرحت فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف إلى أن الإقواء هو "اختلاف مجرى حركة الروى بين الضم والكسر، فإذا كان الاختلاف بين الفتح من جهة وبين الضم أو الكسر من جهة أخرى سمي إصرافاً"⁽¹⁵⁵³⁾.

وإذا كان ابن سلام الجمحي قد قال: "ولم يقو من هذه الطبقة ولا من أشباههم إلا النابغة في بيتين..."⁽¹⁵⁵⁴⁾، فإن كلاً من الإقواء والإصراف قد وقعا في شعر الأعشى، وذلك في قوله⁽¹⁵⁵⁵⁾ :

⁽¹⁵⁵⁰⁾ اللغة وبناء الشعر ص228. ويُنظر: لغة الشعر، ص 270-273 0

⁽¹⁵⁵¹⁾ الديوان 36/243 0

⁽¹⁵⁵²⁾ اللغة وبناء الشعر ص217 0

⁽¹⁵⁵³⁾ التبريزي: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق عمر يحيى، د. فخر الدين قباوه، المكتبة العربية،

حلب 1970، ص239 0

⁽¹⁵⁵⁴⁾ ابن سلام : طبقات فحول الشعراء 67/1-68، ويُنظر: أيضاً: اللغة وبناء الشعر ص236 0

⁽¹⁵⁵⁵⁾ الديوان 16/403 0

لَهَا كَبْدُ مَلَسَاءِ ذَاتِ أُسْرَةٍ * * * وَنَحْرُ كَفَاثُورِ الصَّرِيفِ الْمُمْتَلِ

*

يَجُورُ وَشَاخَاهَا عَلَى أَخْمَصَيْهِمَا * * * إِذَا انْفَتَلَتْ جَالًا عَلَيْهَا يُجَلِّجُ

*

هذا هو موضع الإقواء في شعره، أما الإصراف فقد ورد في موضعين، نحو قوله⁽¹⁵⁵⁶⁾:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةَ أَجْمَالِهَا * * * غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

*

هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * * مَا بِأَلِهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا

*

فالواضح من المثالين السابقين أن الشاعر قد خالف مجرى حركة الروى من الكسر إلى الضم ومن الفتح إلى الضم، ومن خلالهما وغيرهما مما لم نذكره يتضح أن الأعراس قد نطق فيهما وفقاً للنظام النحوي، وهو الأمر الذي يراه العروضيون خطأً في الشعر، أي من عيوب القافية، وأمام هذا الأمر يقول الدكتور محمد حماسة: "هل كان الشعراء ينطقون وفقاً للإعراب فتختلف القوافي أو كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري؟"

إذا قلنا إن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري، فإن العروضيين والنحويين يعدون ذلك خطأً منهم في اللغة. وإذا قلنا إنهم كانوا ينطقون وفقاً للنظام النحوي، فإن ذلك يعد منهم خطأً في الشعر. ويبدو أن كثيرين قد استراحوا إلى خطأ الشعراء في الشعر حتى لا تتكسر قوافين الإعراب، وقد نسوا أن قوافين الشعر عند الشعراء لا تقترب عن قوافين اللغة، وأنها جميعاً سليقة واحدة، يصوغها الشاعر دون إهمال لبعض جزئياتها، وليس هناك تفاضل بين أجزاء هذه "السليقة الشعرية"، بل إن الشعراء عند التفصيل والتفضيل نراهم يفضلون الجانب الشعري على ما سواه⁽¹⁵⁵⁷⁾.

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد استشهد بقول الأعراس :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةَ أَجْمَالِهَا * * * غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

*

هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * * مَا بِأَلِهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا

*

⁽¹⁵⁵⁶⁾ السابق 2/77 ويُنظر: أيضاً 10/ 317 0

⁽¹⁵⁵⁷⁾ اللغة وبناء الشعر ص 237 0

في التديل على دعواه، وأن في حرص الشاعر على الضمة في (زوالها) هجران للتماثل في القافية وما فيه من انسجام⁽¹⁵⁵⁸⁾، إذا كان ذلك كذلك، فإن في العدول إلى الضمة معنى ما يقصده الشاعر، وهو أن التفكير في ارتحال محبوبته (سمية) وتحولها وصدودها قد زال، وهو أمر بدهي بمرور الوقت ولا سيما أنها رحلت معرضة، فلا داعي للتفكير فيها. ووجود مثل هذا المعنى في التحول إلى الضمة؛ أي من وراء الإقواء هو ما دعا الدكتور محمد حماسه إلى تعليقه على قول الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد عرضه لقول الأعشى السابق بقوله: "ولكن القصة التي استدل بها على إثبات مراده قد رأينا أنها دليل على أن الشعراء ينطقون وفقاً لما يتطابق مع القوافي لا لما يقتضيه الإعراب. وإذا كانت الفتحة ليست إعراباً ولا دليلاً عليه بل الضمة والكسرة فقط عندهما علما الإعراب، فلا بد أن يكون العدول إلى الضمة لمعنى مطلوب وقصد مراد، ولا يكون العدول إليها خالياً من دلالة الإعراب بل لمجرد توافق القوافي"⁽¹⁵⁵⁹⁾.

أمّا في قول الأعشى (بجلجل) بالرفع إقواءً على نحو ما سبق، فإن الشاعر قد خالف في القافية محافظاً على سلامة الإعراب لمعنى ما يقصده أيضاً من وراء هذه المخالفة في حركة الروي، وهو أنه في سياق الحديث عن محبوبته (قتيلة) واصفاً محاسنها مبيناً أن بطنها لمساء تنكسر بشرتها منتثية من أثر السمن، وصدورها كلوح المرمر المسنون، قد جوده صانعه، وبالغ في صقله، يجول وشاحها على جانبي خصرها النحيل حين تنتثي متخلعةً في حركة لا تستقر⁽¹⁵⁶⁰⁾.

فلما كان الشاعر يريد الدلالة على أن الوشاحين يجولان في حركة لا تستقر، أتى بالفعل (بجلجل) في حالة الرفع لدلالة الفعل على الحركة، والفعل لا يُجرُّ حتى تتفق حركته مع حركة روى القصيدة، أضف إلى ذلك أنه لو أتى باسم مكان الفعل حتى يمكن جره، فإنه لن يفي بغرضه في الدلالة على الحركة وعدم الاستقرار، وملائمة ما مر من معنى في البيت، وهو ما أكد عليه قدامة بن جعفر فيما أسماه "تعت ائتلاف القافية مع ما يدل على سائر البيت" وهو "أن تكون القافية معلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له وملائمة لما مر فيه"⁽¹⁵⁶¹⁾.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن اختلاف مجرى القافية كما في الإقواء أو الإصراف، ليس خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره، فالأعشى في المثالين المذكورين أنفاً قد خالف موسيقى القافية للمحافظة على الإعراب، وإفهام المتلقي معنى ما يريد، وهو الأمر الذي يخالف قول أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، إذ يقول: "ويمكننا أن نعد من اللحن كذلك ما يسمى لدى العروضيين بالإقواء. والإقواء في رأي اللغويين المحدثين، ليس في الحقيقة من الخطأ في الموسيقى كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم، بل هو في الواقع خطأ نحوي"⁽¹⁵⁶²⁾ وهو ما دعا الدكتور محمد حماسه إلى مخالفته حيث يرى أن الشاعر "لم يقل بهذا إلا لاقتناعه بأن الإعراب دال كل الدلالة على المعنى... فضلاً عن أن

⁽¹⁵⁵⁸⁾ يُنظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص93، واللغة وبناء الشعر، ص240 0

⁽¹⁵⁵⁹⁾ اللغة وبناء الشعر، ص241 0

⁽¹⁵⁶⁰⁾ يُنظر: الديوان ص402 حيث الشرح0

⁽¹⁵⁶¹⁾ قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص168-169 0

⁽¹⁵⁶²⁾ د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص91 0

تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة⁽¹⁵⁶³⁾، وهو الأمر الذي يدل على أن ما سبق عرضه على هذا النحو في شعر الأعشى لم يكن ضرورة شعرية، بل كان لمعنى ما هدف إليه على نحو ما سبق عرضه.

الخاتمة

هكذا نأتي إلى خاتمة البحث في موضوع الترخُّص في العلامة الإعرابية في شعرا الأعشى، فنشير إلى مايلي :

إن حرف الروى بما يحمل من مجرى واحد، وما يتصل بذلك من قضايا نحوية وشعرية لدى الأعشى قد أظهر أن الشعر العمودي فنٌّ مستقل، له خصائصه التي تميزه عن النثر، حتى استحق أن تكون له لغة، يسطَّح عليها بلغة الشعر، وهو الأمر الذي دعا المرزبانى إلى التصريح بأنه "ليس كلُّ مَنْ عقد وزنًا بقافية قد قال شعراً، الشعر أبعد من ذلك مرماً وأعرُّ انتظاماً"⁽¹⁵⁶⁴⁾.

ولذلك كان من حق الشاعر صلاح عبدالصبور أن يقول: "ولمَّا كان الشعر لا يُكْتَبُ بالأفكار، وأيضًا لا يكتب بالصور العيانية كالأحلام، ولكن بالكلمات، فلا بد من اللجوء إلى رموز الكلام، لكي يُستطاع وصف هذا العالم الجديد المتفتح فجأة"⁽¹⁵⁶⁵⁾. ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد اتضح على مدار هذا الفصل أن الروى رمز من رموز الكلام في شعر الأعشى، يكشف عن اختصاص الشعر بنظام معين على نحو ما ورد في الترخُّص في الاسم المعرب، سواء أكان بتسكين آخره أم بطرح العلامة الإعرابية ومجيء علامة أخرى مكانها، وعلى نحو ما ورد ترخصاً في آخر المضارع الصحيح الآخر أو المعتل الآخر. وما ذلك إلا لأن "اتحاد حركة الروى في القصيدة يؤدي إلى طريقة تركيب البيت الشعري تصويراً وتركيباً بحيث تتوافق حركته-إذا كانت للإعراب أو البناء أو غيرهما- مع الحركة التي يختارها الشاعر مجرى لروى قصيدته"⁽¹⁵⁶⁶⁾.

وإذا كان من الملاحظ أن الأعشى كان ينطق بقافيته طبقاً لما يتفق مع مجراه الذي اختاره لقصائده، فإن فيما ورد ظاهره أن فيه مخالفة بين روى القصيدة لم يكن رعاية للإعراب فحسب بل من أجل إيصال معنى ما يريده إلى المتلقي، وهو الأمر الذي يؤكد أنه استأذنا بعد أن عرض لمسائل على نحو ما عُرض في محث الترخُّص، فيقول: "على أنى أريد أن أستدل من هذه الظواهر السابقة على أن الشعراء كانوا ينطقون قوافي قصائدهم بما يتناسب مع المجرى الذي اختاروه لهذه القصائد رفعاً أو نصباً أو جراً، ولا يتصور أن الشاعر كان في القصيدة الواحدة يخالف بين حركات الروى رعاية للإعراب"⁽¹⁵⁶⁷⁾، بل كان يخالف مراعاة للمعنى على نحو ما وضح في ثنايا الفصل، فقد اتضح أن الأعشى كانت رعاية النسق الموسيقي عنده أهم من قوانين الإعراب على نحو ما سبق صدد الحديث عن جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول إن ما جاء في شعر الأعشى ظاهره الترخُّص- أي ما طرحت فيه العلامة الإعرابية ولا سيما إذا أُمنَّ اللبس، فسكَّنت أو جاء غيرها مكانها- لا يمت إلى الضرورة بصله بدليل أن إطراح العلامة الإعرابية قد ورد في قراءات

⁽¹⁵⁶³⁾ لغة الشعر ، ص279، ويُنظر: المناقشة المستفيضة للإقواء والقول بأنه ليس ضرورة في اللغة وبناء

الشعر، ص 235-245، ولغة الشعر، ص 272-279 0

⁽¹⁵⁶⁴⁾ المرزبانى : الموشَّح في مأخذ العلماء على الشعراء ، ص 400 0

⁽¹⁵⁶⁵⁾ صلاح عبدالصبور: ديوان صلاح عبدالصبور، المجلد الثالث ، ص28 0

⁽¹⁵⁶⁶⁾ اللغة وبناء الشعر ص216 0

⁽¹⁵⁶⁷⁾ السابق ص235 0

القرآن الكريم⁽¹⁵⁶⁸⁾، ولعل سر تمسك النحاة بالقول بأنه ضرورة "هو الاعتقاد بأن الحركة الإعرابية وحدها هي القرينة الوحيدة في الدلالة على المعنى، وإهمالهم للقرائن الأخرى"⁽¹⁵⁶⁹⁾، ولعل الوصف بالترخص أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغة إذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغاية بيانية... وهذه الأغراض البيانية غير مطردة؛ ولذلك لا يمكن وضع قاعدة خاصة بهذا الترخص؛ ولأن إطلاقه يفتح الباب أمام الابتكار والتجديد ما دام مستعمله جارياً على سنن الفصحى أخذاً نفسه بما أخذ به أصحابها أنفسهم، وإذا شاع الاستعمال الجديد واستقر، وأقرته الجماعة اللغوية فلا بأس من اعتداده قاعدة في هذا المجال"⁽¹⁵⁷⁰⁾.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغاية بيانية، فقد اتضح من خلال بحث هذا الموضوع في شعر الأعشى أن ثمة أغراضاً بيانية من ورائه، أضف إلى ذلك إسهامه في توافق النظام النحوي مع النسخ الشعري.

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى :

- إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1937 .

د. أحمد علم الدين الجندي :

- اللهجات العربية في التراث، القسم الأول "في النظامين الصوتي والصرفي"، الدار

العربية للكتاب، ليبيا-تونس 1978 .

د. أحمد كشك :

- التدوير في الشعر العربي "دراسة في النحو والمعنى والإيقاع"، الطبعة

الأولى، القاهرة، 1989 .

الأعشى "ميمون بن قيس" :

- ديوان الأعشى، تحقيق د. محمد محمد حسين، ط2، مؤسسة الرسالة،

بيروت، لبنان 1968.

التبريزي "الخطيب التبريزي"، ت 5.2 هـ :

- الوافي في العروض والقوافي، تحقيق عمر يحيى، د. فخر الدين

قباوه، المكتبة العربية، حلب، سوريا، 197 .

د. تمام حسان :

⁽¹⁵⁶⁸⁾ يُنظر: لغة الشعر، ص 277-279، ود. شعبان صلاح: شعر أبي تمام "دراسة نحوية"، ص 138

وما بعدها 0

⁽¹⁵⁶⁹⁾ لغة الشعر، ص 278 0

⁽¹⁵⁷⁰⁾ العلامة الإعرابية في الجملة، ص 401 0

- الأصول، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1982 .
ابن جنى "أبو الفتح عثمان بن جنى ت392هـ" :
- الخصائص، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986-1988 .
حازم القرطاجنى"ت684هـ" :
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه،
الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، 1986 .
- ابن رشيق "أبو على الحسن بن رشيق القيروانى الأزدي" ت456هـ" :
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، لبنان 1981 .
د. رمضان عبد التواب :
- فصول في فقه العربية، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجى، القاهرة 1997 .
ابن السراج "أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ت 316هـ" :
- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، الطبعة الثالثة،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988 .
ابن سلام الجمحى ت231هـ :
- طبقات فحول الشعراء، إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربى،
دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1969 .
سيبويه "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت18هـ" :
- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربى للطباعة
والنشر، القاهرة 1968.
د. شعبان صلاح :
- شعر أبى تمام "دراسة نحوية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية،
القاهرة 1991م.

- موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية، القاهرة 1998.

صلاح عبد الصبور:

- ديوان صلاح عبد الصبور، المجلد الثالث، ط2، دار العودة، بيروت، لبنان، 1977.

د. عبد السلام السيد حامد :

- الشكل والدلالة "دراسة نحوية للفظ والمعنى"، دار غريب، القاهرة، 2..2 .

د. عطية المحمودي:

- ظاهرة الاتساع في الدرس النحوي، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 199 .

الفارقي "أبو نصر الحسن بن أسد ت 487هـ" :

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي، ليبيا، 1974 .

قدامة بن جعفر "أبو الفرج ت 337هـ" :

- نقد الشعر، تحقيق/ كمال مصطفى، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1978 .

ابن مالك " جمال الدين محمد بن عبد الله ت 672 هـ "

- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق محمد

عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ، 1..2 م .

- المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285هـ" :

-المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عَضِيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

د. محمد حماسة عبد اللطيف :

- بناء الجملة العربية، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة199.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، نشر جامعة الكويت1983.

- لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة1996 .

- اللغة وبناء الشعر، المكتب الفني للتجهيزات والطباعة، القاهرة، ط1، 1992 .

د.محمد الهادي الطرابلسي :

- خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية1981م.

المرزبانى "أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزبانى "ت384هـ" :
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1995 .

ابن منظور "أبو الفضل جمال الدين ت711هـ" :
- لسان العرب، تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

ابن يعيش "موفق بن على بن يعيش ت643" :
- شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1411هـ، 199م.

المبحث الثاني

تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة

القسم الأول: وجوه الإعراب المحتملة للكلمة في سياق الجملتين الاسمية والفعلية⁽¹⁵⁷¹⁾

أولاً: وجوه الإعراب المحتملة للكلمة في الجملة الاسمية المجردة والمنسوخة :

وردت بعض الكلمات تحتل أكثر من وجه إعرابي، وذلك في سياق الجملة الاسمية المجردة من الناسخ، والجملة الاسمية المنسوخة بناسخ حرفي أو فعلي. ويمكن عرض ذلك فيما يلي :

أ- ما يحتمل وجهين تتفق فيهما علامة الإعراب :

1- الاحتمال بين المبتدأ والخبر :

⁽¹⁵⁷¹⁾ يُنظر: ظاهرة الاحتمالات الإعرابية في جزء عم وعلاقتها بالدلالة، حيث تناول باحثها أغلب هذه التقسيمات على مدار الرسالة⁰

ورد احتمال كون الكلمة مبتدأ أو خبراً في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁵⁷²⁾:

إِذَا مَا هُمْ جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ * * فَأَحْلَامُ عَادٍ وَأَيْدِي هُضْمٍ

*

فكلمة (أحلام) تحتمل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً، وتقدير الكلام: فهم أحلام عاد، وتحتمل أن تكون مبتدأ لخبر محذوف جوازاً، والتقدير: فأحلام عادٍ هُضْمٌ. وقد بدا أن الاختلاف في تقدير المحذوف هو السبب في تعدد وجوه الإعراب في كلمة أحلام⁽¹⁵⁷³⁾.

والمعنى مع الاحتمالين لا يختلف كثيراً، فالمعنى على احتمال كون (أحلام) خبراً عن المبتدأ أن الشاعر يريد تمكين الخبر في ذهن المتلقي، وتقوية الحكم المستفاد منه، وتقديره للمبتدأ؛ أي الإشارة إلى أن قوم قيس بن معد يكرب (بنى معاوية) يتميزون بتمكن رجاجة الأحلام منهم، وأن ذلك مقرر لهم دون غيرهم وقت السلم، وعلى احتمال كون كلمة (أحلام) خبراً، فإنه يشير إلى أنهم (بنى معاوية) حُكِمَ عليهم برجاجة الأحلام، أي كأن رجاجة الأحلام لم توجد إلا لهم، وذلك وقت السلم؛ أي أن كل أخلاقهم وقت السلم عبارة عن أحلام راجحة.

2- الاحتمال بين المبتدأ والمعطوف :

يمثل أسلوب العطف دوراً كبيراً في التراكيب النحوية، ومن ذلك احتمال كون الكلمة المعطوفة على أخرى في جملة اسمية أن تكون معطوفة وأن تكون مبتدأ لخبر محذوف دل عليه المنكور في الجملة السابقة. وقد ورد هذا الاحتمال في شعر الأعشى في أربعة وأربعين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁵⁷⁴⁾ :

وَمُسْتَجِيبٍ تَخَالُ الصَّنَجَ يُسْمِعُهُ * * إِذَا تَرْجِعُ فِيهِ الْقَيْنَةُ الْفُضْلُ (1575)

*

فقوله: (ومستجيب) بالجر يحتمل العطف على كلمة (فتية) قبل ذلك في قوله⁽¹⁵⁷⁶⁾ :

⁽¹⁵⁷²⁾ الديوان 48/91، ويد هضوم: "تجود بما لديها" 0

⁽¹⁵⁷³⁾ يُنظر: حذف المبتدأ بعد فاء الشرط في المبحث الأول من الفصل الأول، ودلالات

التراكيب ص 250-251 0

⁽¹⁵⁷⁴⁾ الديوان 42/109 ويُنظر: أيضاً 39/59، 109/107، 44/23، 3/127،

129، 133/4، 17/14، 20/135، 48/175، 49/265، 23/327،

0 1/9، 357/343

⁽¹⁵⁷⁵⁾ الْفُضْلُ: التي تليس ثوباً واحداً كأنها متبذلة 0

⁽¹⁵⁷⁶⁾ الديوان 38/109 0

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُنِي *
 شَاوٍ مِثْلُ شُلُولٍ شُلُشْلُ ُ *
 شَوْلُ *
 فِي فِتْيَةِ كَسِیُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا *
 أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ *
 الْحَيْلُ *

ويكون العطف حينئذ من قبيل عطف المفردات، والمعنى أن الأعشى كان له رفقاء من أصحاب اللذة، يغدو معهم إلى مكان الخمر، يتبعه غلام خفيف نشيط يحمل الأشياء، ويشوى اللحم. هؤلاء الفتية كسيوف الهند مضاء، لم يمنعوا أنفسهم من لذاتها؛ لأنهم يعلمون أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل، وأثناء ذهابه تجد معه أيضاً العود الذي يجيب الصنج ويشاكله.

وتحتل كلمة (مستجيب) أيضاً الرفع على أنها مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: وعندنا مستجيب، والجملة حينئذ تكون استئنافية، والمعنى على ذلك يكون استطراداً من الشاعر، أي أنه لما ذكر أنه يذهب إلى الحانوت يتبعه غلام خفيف نشيط وفتية أغرقوا أنفسهم في ملذاتها، استطرد قائلاً: وعندنا أيضاً أو معنا العود الذي يجيب الصنج، ويشاكله عندما تتشط القيان-التي تلبس ثوباً واحداً كأنها مبتذلة-للغناء على نغمات العود وجرس الصنج.

وفي ذلك يقول البغدادي: "ومستجيب إلخ، أي وعندنا مستجيب، وأراد به العود، أي أنه يجيب الصنج، فكأن الصنج دعاه فأجابه. قال أبو عمرو: يعنى بالمستجيب العود، شبه صوته بصوت الصنج، فكأن الصنج دعاه فأجابه. وروى بالجر، فيكون معطوفاً على فتية قبله بأربعة أبيات" (1577).

ومثال ذلك أيضاً قوله (1578):

فِدَاءٌ لِقَوْمٍ قَاتَلُوا بِخَفِيَّةٍ *
 فَوَارِسَ عَوْصٍ إِخْوَتِي وَبَنَاتِي *
 *

فكلمة (بناتي) تحتل العطف على كلمة (إخوتي)، ويكون العطف حينئذ من قبيل عطف المفردات؛ أي أن العطف أشرك الثاني في إعراب الأول (إخوتي)، فكان مرفوعاً بالضممة المقدرة، التي منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لياء المتكلم. وتحتل أيضاً أن تكون مبتدأً خبر محذوف، دل عليه الأول، والتقدير: وبناتي فداء، ويكون العطف حينئذ من قبيل عطف الجمل، فتكون جملة (وبناتي فداء) لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة (فداء إخوتي)،

(1577) خزانة الأدب : 8 / 356 0

(1578) الديوان، 357 / 1 0

الابتدائية التي لا محل لها من الإعراب، وتكون الواو حينئذ قد جمعت بين مضموني الجملتين في الحصول، "وهذا هو الأقرب، فإنها كما تجمع بين الرجلين في المجيء في نحو قولك: جاء زيد وعمرو، فهكذا تجمع بين الجملتين في الوجود والحصول" (1579).

والمعنى على الوجهين أن الشاعر يمدح شيبان بن شهاب الجحدري ومطر بن شريك الشيباني قائلاً: إننى أمدى هؤلاء الفوارس، الذين قاتلوا بنى عوف في المكان المسمى (خَفِيَّة) بإخوتي وبنأتي، والجدير بالملاحظة أن القول بالحذف هنا كان السبب الرئيس في احتمال الابتداء والعطف.

3- الاحتمال بين الحال والخبر :

ورد الاحتمال بين الحال والخبر في حالة اتفاق العلامة الإعرابية في شعر الأعشى في موضع واحد، احتملت فيه الكلمة أن تكون حالاً وأن تكون خبراً للفعل الناقص (بات)، في قوله (1580) :

تَشُبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا * * * وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ
*
رَضِيْعِي لِبَانَ ثَدْيٍ أُمِّ تَحَالَفَا * * * بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَأ
* * * نَتَقَرَّقُ (1581)

فقوله: (وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ رَضِيْعِي لِبَانَ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ بناسخ فعلى (بات)، صورة نمطها :

ناسخ فعلى + خبر "جار ومجرور" + اسم + حرف
عطف + معطوف + حال + مضاف إليه

وإذا كانت كلمة (رضيعی) تُعْرَبُ حالاً، وقوله (على النار) خبر بات، فإنها تحتل أيضاً النصب على أنها خبر بات، وقوله (على النار) في محل نصب حال، والمعنى أن الندى (الكرم)

(1579) الطراز، ص222، ويُنظر: شرح المفصل 8/90 0

(1580) الديوان 52/275-53 0

(1581) الظرف (عوض) يحتمل فيه أكثر من وجه سنشير إليها فيما بعد حين الحديث عن الجملة الفعلية؛ لأنه واقع في سياق جملة فعلية (تحالفا000)، والندى: الكرم، والمحلَّق: المحلق بن جشم الكلابي، أسحم: الليل 0

والمحلق قد باتا على النار حالة كونهما رضعا لِيَاناً واحداً من ثدى أمٍّ واحدةٍ، وذلك مبالغة من الأعشى في وصف (المحلق) بالكرم.

والمعنى على الاحتمال الثاني أن الندى والمحلق قد باتا أخوين رضعا لِيَاناً واحداً من ثدى أم واحدة، وذلك في حالة كونهما متحالفين على النار (1582).

4- الاحتمال بين النعت والبذل :

نظراً لخباء العلامة الإعرابية في آخر بعض الأسماء، كالأسماء المبنية والاسم المقصور... إلخ، فإن احتمال تعدد الأوجه الإعرابية قد يعتري هذه الكلمات أحياناً، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1583) :

وَأَنَّ أَخَاكَ الَّذِي تَعْلَمِينَ * * * لِيَالِيْنَا إِذْ نَحُلُّ الْجِفَارَا

*

تَبَدَّلَ بَعْدَ الصَّبَى حِكْمَةً * * * وَقَفَّعَهُ الشَّيْبُ مِنْهُ خِمَارَا

*

فكلمة (الذي) تحتمل أن تكون نعتاً لكلمة (أخاك) موضحة صفة فيه، وهي كونها تعرفه، وتحتمل أن تكون بدلاً مطابقاً، وبذلك تكون فضلة مقصودة بالحكم، والمعنى أيضاً أن الشاعر "يقول لصاحبه مُتَحَسِّرًا: إِنَّ صَاحِبَكَ الَّذِي قَدْ عَرَفْتَهُ فِي لِيَالِي (الجفار) قد غيرته الأيام. فقد اعتراه الشيب- وإن كان له كارها- وأحل به أنقاله، وبدّله من جهالة الصبي حكمة الشيوخ" (1584).

ب- ما يحتمل وجهين تختلف فيهما علامة الإعراب :

1- الاحتمال بين الخبر والحال :

ورد الاحتمال بين الخبر والحال في حالة اختلاف العلامة الإعرابية في شعر الأعشى في الكلمة المفردة في موضعين اثنين، أولهما في خبر الفعل (أغدو)، بناءً على اعتباره ناقصاً أو تاماً، والثاني في خبر الناسخ الحرفي (كأن)، نحو قوله (1585) :

(1582) يُنظر: البطلوسى: كتاب شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق عبدالله الناصير، ص 70-

72 دار علاء للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا 2000 0

(1583) الديوان، 7/95 0

(1584) السابق، ص 94 حيث الشرح 0

(1585) السابق، 10/53، ويُنظر: أيضاً: 15/ 55 0

فَلَيْنَ شَطَّ بِي الْمَرَارُ لَقَدْ أَغَّ

ذُو قَلِيلِ الْهُمُومِ نَاعِمِ بَالٍ

فقوله: (لقد أغدو قليل الهموم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مؤكدةٌ، صورة نمطها: لقد+فعل ناقص+اسم+خبر، والجدير بالذكر أن كلمة (قليل) في هذه الجملة تحتل أن تكون منصوبة على الخبرية للفعل (أغدو)، إذا كان ناقصاً، وتحتل أن تكون منصوبة على الحال إذا كان الفعل (أغدو) تاماً⁽¹⁵⁸⁶⁾.

والمعنى أن الشاعر في مقدمة قصيدته في مدح الأسود بن المنذر اللخمي، فيرى أنه إذا كانت ديار محبوبته قد بُعدت فربما يتحول من إنسان متقل بالهموم إلى إنسان قليل الهموم مرتاح البال، وتصبح هذه حاله، فعلى الاحتمال الأول يكون المعنى على سبيل الإخبار بهذا المعنى، وعلى الاحتمال الثاني يكون الهدف بيان حالته مع بُعد ديار محبوبته.

2- الاحتمال بين الخبر والمفعول :

قد ترد بعض الكلمات مرفوعة على الخبرية، وتحتل أن تكون مفعولاً، وهو الأمر الذي يؤثر في تصنيف الجملة، فيحتل أن تكون اسمية أو فعلية، وهذا التعدد ورد في شعر الأعشى بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف، فقد يحتل أن يكون المحذوف مبتدأ ويحتل أن يكون فعلاً، وقد ورد ذلك في سبعة وخمسين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁵⁸⁷⁾ :

نَقَطْعُ الْأَمْعَزِ الْمُكْوَكِبِ وَخَدًا ** بِنَوَاجِ سَرِيْعَةِ الْإِيْعَالِ

*

عَنْتَرِيْسُ تُتَعَدُّ إِذَا مَسَّهَا السَّوْ ** طُ كَعَدُوِ الْمُصَلِّصِلِ الْجَوَالِ

*

فالشاعر في سياق حديثه عن ناقته ومدى تحملها، فيرى أنها تقطع الأرض الغليظة الملتهبة بخطى واسعة وقوائم سريعة الإيغال، وفاعل الفعل (تقطع) مستتر تقديره (هي) يعود على كلمة (حرة) في البيت الخامس والعشرين، السابق على هذا البيت، حيث يقول:

⁽¹⁵⁸⁶⁾ الجدير بالملاحظة أن الأفعال التي وردت في شعر الأعشى محتملة التمام والنقصان قد انحصرت في الفعلين (غدا، بات) فجاء (غدا) في أربعة مواضع بصيغة الماضي، وفي موضع واحد بصيغة المضارع وكذلك بـ 0 يُنْظَرُ:

الديوان 0 13/4،413/58،299/37،275/12،123/115

⁽¹⁵⁸⁷⁾ الـ 27-26/57 ويُنْظَرُ: على سبيل

المثلث 20/48،141/44،125/12،59/53

/24،411/13،361/18،325/16،303/4،285/5،251/60،213/197

.10/6،421

مَرِحَتْ حُرَّةٌ كَقَنْطَرَةِ الرَّوِّ * * مِي تَقْرِي الْهَجِيرَ بِالْإِرْقَالِ

*

وبناءً على ذلك، فإن كلمة (عنتريس) تحتل أن تكون خيراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي عنتريس، وتحتل أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعنى عنتريساً، والجملة في كلتا الحالتين لا محل لها من الإعراب استئنافية، وقد بدا أن الاختلاف في تقدير المحذوف هو الذي دعا إلى هذا التعدد الإعرابي. والمعنى على الاحتمالين أن هذه الناقة صلبة تعدو إذا مسها السوط مثل عدو حمار الوحش الجوال.

ومثال ذلك أيضاً قوله (1588) :

وَدَّعْ هُرَيْرَةٌ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ * * وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

*

غَرَاءُ فَرَعَاءُ مَصْفُوقٌ عَوَارِضُهَا * * تَمْشِي الْهُوَيْئِي كَمَا يَمْشِي الْوَجَى الْوَجِلُ

*

فكلمة (غراء) وردت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي غراء، وتحتل أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: أعنى غراء (1589). والجدير بالملاحظة أن الذي دعا هنا أيضاً إلى تعدد وجوه الإعراب هو الاختلاف في تقدير المحذوف، والمعنى على الاحتمالين أن الأعشى يرى أن هريرة ذات بشرة وضيئة بيضاء وشعر غزير مسترسل، عوارضها مصقولة، متمهلة في مشيتها حتى يُخَيَّلُ إلى الناظر أنها تسير في أرض وحلة، فهي تخشى الزلزال.

3- الاحتمال بين الخبر والتمييز :

ورد الاحتمال بين الخبر والتمييز في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1590):

إِذَا تُعَالِجُ قِرْنًا سَاعَةً فَتَرْتُ * * وَاهْتَرَّ مِنْهَا ذَنْوُبُ الْمَثْنِ وَالْكَفَلُ

*

صِفْرُ الْوِشَاحِ وَمِلْءُ الدَّرْعِ بِهَكْنَةٍ * * إِذَا تَأْتَى يَكَادُ الْخَصْرُ يَنْحَزِلُ

*

فكلمة (بهكنة) وردت مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف مع حرف العطف والتقدير: وهي بهكنة؛ لأن أصل الكلام: وملاء الدرع وبهكنة، والمعنى على ذلك أن الشاعر قد حكم على محبوبته هريرة بضخامة جسمها، حيث إن الخبر حكم على المبتدأ.

(1588) السابق، 0 2/ 105

(1589) يُنْظَرُ: شرح القصائد التسع المشهورات 0 687/2

(1590) الديوان 8/105. وقرناً: صاحباً، صفر الوشاح: دقيقة الخصر، تأتي: تتأتى وتترفق 0

وتحتل أن تكون منصوبة على التمييز، وكلمة ملء خبر لمبتدأ محذوف أو تكون معطوفة على كلمة (صفر)، وذلك لأن كلمة (ملء) مبهمة تحتاج إلى تمييز، فلما وصفها بأنها دقيقة الخصر، حيث إن وشاحها يجفو عن خصرها، فلا يمسه لدقته، استطرد قائلاً بأنها تملأ قميصها. وللمتلقى أن يتساءل: بماذا تملأ قميصها؟ فتأتى كلمة (بهكنة)، لتجيب عن هذا التساؤل وتوضح الإبهام في كلمة (ملء)، أي أنها تملأ قميصها ضخامة، يقول الرضى: "والمبهم المحتاج إلى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه؛ لأنك لو جئت بالضمير بدل المضمرة، وقلت: ملء الإنباء، ومثل زيد، لاحتاج الكلام أيضاً إلى التمييز لإبهام المثل والملء، أي قدر ما يملأ به الشيء، فرجلاً تفسير مثل، وزيداً تفسير ملء" (1591).

4- الاحتمال بين البديل والظرف :

ورد هذا الاحتمال في موضع واحد في قول الأعشى (1592):

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةَ أَجْمَالِهَا * * * غَضِبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

*

هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * * مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالِهَا

*

فكلمة (النهار) في البيت الثاني تحتل الرفع على أنها بدل من اسم الإشارة (هذا)، وبذلك يكون هو المقصود بالحكم، وتحتل النصب على الظرفية؛ أي أن الارتحال كان في النهار، وهو الأمر الذي أدى إلى تجمع الهموم على الشاعر. يقول البغدادي: "النهار يجوز فيها الرفع على جعله وصفاً لهذا، وحذف الراجع من خبر المبتدأ، كأنه قال: هذا النهار بدا لها فيه.

فأما فاعل بدا، فيكون ضمير المصدر، أي بدا البداء، وقوله "من همها" حال من هذا الفاعل- ويجوز النصب، وهذا ما رواه أبو الحسن، وكذلك أبو عمرو الشيباني، وهو ما صرح به أبو على في الإيضاح الشعري... وَمَنْ نَصَبَ النَّهَارَ فَفِيهِ وَجْهَانُ :

أحدهما: أن يكون على حد زيداً مررت به، والآخر أن يكون ظرفاً لبدا، كأنه قال:

بدا لها البداء من همها في هذا النهار. ويجوز أن يكون قوله هذا فيمن نصب النهار إشارة إلى الارتحال، كأنه لما قال: رحلت قال: هذا الارتحال بدا لها النهار، فيكون في بدا ذكر يعود إلى المبتدأ الذي هو (هذا)، وكان المعنى عليه، لأن المعنى هذا الارتحال والمفارقة قد بدا لها في النهار، فما بالها بالليل يعتادنا خيالها، هلا فارقتنا بالليل كما فارقتنا بالنهار" (1593).

5- الاحتمال بين البديل والمفعول به :

ورد الاحتمال بين البديل والمفعول به في سياق الجملة الاسمية مجردة ومنسوخة في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعاً، نحو قوله (1594) :

فَإِنِّي وَتَوْبَى رَاهِبِ اللَّجِّ وَالتِّي * * * بَنَاهَا قُصَى وَالْمُضَاضُ بِنُ

(1591) شرح الكافية، 2/ 58-59 0

(1592) الديوان، 77/ 2 0

(1593) خزنة الأدب، 4/ 261-260 0

(1594) الديوان، 44/175، ويُنظر: أيضاً 141/ 187، 197/24، 57/16، 35/207،

0 8/19، 399/13، 391/20، 385/5، 369/15، 325/285، 5/251، 9/233

*
 جُرْهُمُ
 *
 لَتَرْتَحِلْنَ مِنِّي عَلَى ظَهْرٍ
 *
 لئن جَدَّ أَسْبَابُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَنَا
 *
 شَيْهَمَ (1595)

فكلمة (راهب) وردت مجرورة على أنها بدل من كلمة (ثوبى)، فكانت هي المقصودة بالحكم مفيدة تفسير متبوعها وتوضيحه، وتحتمل أيضاً النصب على تقدير: أعنى راهب اللج والتي بناها قصى والمضاض بن جرهم، كأنه لما قال: إبنى وثوبى، تعرض لسؤال مضمونه، ما ثوباك؟ فقال: أعنى راهب اللج... إلخ، والأولى الجر على البذل على أساس أن كلمة (راهب) والمعطوف عليها (التي) تفسير للمتبوع (ثوبى)، المضاف إلى ياء المتكلم التي سكنت لاستقامة وزن الطويل.

والمعنى على الاحتمالين أنه يقسم براهب اللج ويعمله الصالح، ويقسم بالكعبة، التي بناها قصى وابن جرهم، لئن جدت العداوة بينه وبين خصمه عمير بن عبدالله بن المنذر بن عيدان، واستحکم العداة ليرتلن خصمه على ظهر القنفذ الشائك⁽¹⁵⁹⁶⁾.

ج- ما يحتمل ثلاثة أوجه تختلف فيها علامة الإعراب :

1- الخبر والمفعول به والبدل :

ورد احتمال تعدد وجوه الإعراب في بعض الكلمات محتملة الخبر والمفعول به والبدل في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹⁵⁹⁷⁾ :

*
 وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ ثَنَاءٍ وَمِدْحَةٍ
 *
 فَأَعْنَى بِهَا أَبَا قُدَامَةَ عَامِداً

*
 فَتَى لَوْ يُبَادَى الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا
 *
 أَوْ الْقَمَرَ السَّارِيَ لِأَلْقَى الْمَقَالِدَا

فكلمة (فتى) في البيت الثاني تحتمل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو فتى، أي أن هودة بن على الحنفي (أبو قدامة)، الذي يمدحه الشاعر رجل له مكانة من الشرف، لدرجة أنه لو نادى الشمس، لألقت قناعها وكلمته، ولو خاطب القمر، لألقى إليه المقاليد وأطاعه. والاحتمال الثاني أن تكون بدلاً من (أبا قدامة) على سبيل التفسير، والاحتمال الثالث أن تكون منصوبة على المفعولية على تقدير: أعنى فتى، والجدير بالذكر أن الذي سوغ هذه الاحتمالات في هذا الموضع خفاء العلامة الإعرابية على آخر الاسم المقصور (فتى).

2- الخبر والنعت والمفعول :

ورد الاحتمال بين الخبر والنعت والمفعول به في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁵⁹⁸⁾ :

(1595) شيهم: القنفذ مكسو الجلد بالشوك 0
 (1596) يُنظر: الديوان ص174 حيث الشرح 0
 (1597) السابق: 11/ 115، ويُنظر أيضاً 249/ 32/30، 0
 (1598) السابق 0 24/253

وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصِّياحِ مَصُونَةٌ * * سِرَاعٌ إِلَى الدَّاعِي تَتُوبُ وَتُرْكَبُ

*

عَنَاجِيحٌ مِنْ آلِ الصَّرِيحِ وَأَعَوْجِ * * مَغَاوِيرُ فِيهَا لِلْأَرِيْبِ

مُعَقَّبُ (1599)

*

فكلمة (عناجيج) وردت مرفوعة على أنها نعت لكلمة (مصونة)، التي هي صفة لموصوف محذوف (أفراس)، أي أفراس مصونة لوقت الحاجة، ثم تأتي كلمة (عناجيج)، لتوضح أن هذه الأفراس-التي وصفت بعد ذلك بالسرعة-ضامرة البطون؛ ولذلك فهي سريعة.

وبجانب ذلك ونظراً للاختلاف في إمكانية تقدير المحذوف، فإنها تحتل أن تكون خيراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي عناجيج، أي الحكم عليها بأنها ضامرة البطن، وتحتل النصب على أنها مفعول به، والتقدير: أعنى عناجيج، والتركيز حينئذ يكون على المفعول به (عناجيج)، والجملة على هذين التقديرين في محل رفع نعت، وتحتل الاستئناف، فلا محل لها من الإعراب، وذلك على سبيل الاستطراد من الشاعر في بيان صفات هذه الأفراس في سياق هجائه للحارث بن ولة مستعرضاً خصال قومه، فإذا حل بهم أحد الغرياء، فإنه "يحل في جوارهم آمناً، تحميه خيل ادخرت للشدائد، تسرع إلى المستغيث، وتركب الوعر والصعاب، ضامرة من سلالة (الصريح) و(أعوج)، تندفع إلى القتال، جريئة لا تهاب، ولا يأمن الفرسان الحاذقون بالقتال أن تكرر عليهم المرة بعد المرة لا ينالها كلال" (1600).

3- الخبر والبدل والحال :

ورد هذا الاحتمال بين الخبر والبدل والحال في موضع واحد في قول الأعشى (1601):

وَعَلَّقَتْنِي أَخِيرَى مَا تُلَائِمُنِي * * فَاجْتَمَعَ الْحُبُّ حُبًّا كُلُّهُ تَبِلٌ

*

فكلمة (حِبًّا) وردت منصوبة على الحال، وتحتل الرفع على تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير: فاجتمع الحب هو حب كله تبل، والجملة حينئذ تكون في محل نصب حال، وتحتل الاستئناف على سبيل الاستطراد في بيان ماهية هذا الحب.

وتحتل كلمة (حِبًّا) أيضاً أن تكون بدلاً من (الحب) على سبيل التفسير والبيان، ويؤيد ذلك أنها رويت بالرفع في شرح النحاس للقوائد التسع المشهورات (1602).

(1599) مصونة: أي أفراس مصونة لوقت الحاجة، عناجيج: ضمير، الصريح وأعوج: فرسان

مشهوران

(1600) الديوان ، ص252 ، حيث الشرح

(1601) السابق 19/107

(1602) شرح القوائد التسع المشهورات 695/2

ومِمَّا يُؤيد ما سبق من احتمالات أن النحاس في تعليقه على هذا البيت يقول: "وعلقتي: معناه أحببتى (أي أحببتى ولم أحبها) والتي أحبها لا أصلُ إليها، ومعنى "تلائمني": توافقتي... والرواية (حُبُّ) بالرفع على أن يكون بدلاً من الحب، ويجوز أن يكون مرفوعاً بمعنى كله حب تبل أو بمعنى هو حب كله تبل، ويجوز نصبه على الحال، كما تقول: جاءني زيد رجلاً صالحاً⁽¹⁶⁰³⁾.

والجدير بالذكر من خلال هذا الموضوع أنه يمكن القول إن اختلاف الرواية يمكن أن يكون سبباً للقول بتعدد وجوه الإعراب على نحو ما ورد من رواية لهذا الشاهد في شرح النحاس⁽¹⁶⁰⁴⁾.

4- البديل والنعته والمفعول :

ورد احتمال تعدد وجوه الإعراب في شعر الأعشى ما بين البديل والنعته والمفعول في أربعة مواضع، نحو قوله⁽¹⁶⁰⁵⁾ :

فَكَانَتْ سَرِيَّتَهُنَّ الَّتِي * * تَرُوقُ العُيُونُ وَتَقْضِي السِّفَارَا

*

فالواضح أن (كان) في هذا البيت ناقصة، والمعنى: فكانت خيراتهن، أي أن ناقة الأعشى لما كان يقوم على خدمتها اثنتين، أحدهما يعد لها رطب النباتات والبقول، والآخر يجمع لها الخضار، لما كان ذلك كذلك كانت ناقته خير النوق الخمس، التي كانت عنده.

ويأتي الاسم الموصول (التي) المبنى، فيحتمل التعدد في إعرابه بسبب فقدان العلامة الإعرابية على آخره، فيحتمل أن يكون في محل نصب بدلاً من كلمة (سريتهن) على سبيل التفسير والبيان، ويحتمل أن يكون نعتاً، والمعنى أن ناقته كانت خيرهن وأجلدهن، تروق الأنظار وتتهض بالأسفار الشاقة. ويحتمل أن يكون مفعولاً به على تقدير: أعنى التي تروق العيون- والمعنى حينئذ يكون فيه تركيز على المفعول به، أي على الناقة التي تروق الأنظار وتتهض بالأسفار الشاقة.

د- الاحتمالات في النعت :

1- الاحتمال بين الاتباع والقطع :

الجدير بالذكر أن النعوت إذا تكررت لمنعوت واحد، وكان لا يتضح إلا بها كلها، وجب اتباعها، وإن كان يتضح بدونها جاز فيها الاتباع والقطع، وإن كان يتعين ويتضح ببعضها دون بعض، جاز فيما لا يتضح به الاتباع والقطع، ووجب فيما يتضح به الاتباع. والقطع هو إعراب النعت خيراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف⁽¹⁶⁰⁶⁾، وقد ورد النعت محتملاً للاتباع والقطع في شعر الأعشى في خمسة عشر موضعاً، منها ثمانية مواضع في سياق الجملة الاسمية⁽¹⁶⁰⁷⁾ وسبعة مواضع في سياق الجملة الفعلية⁽¹⁶⁰⁸⁾، وقد حرصت على تناول النعت المحتمل للاتباع والقطع في الجملتين الاسمية والفعلية هنا حرصاً على الوحدة الموضوعية وعدم التكرار، وذلك نحو قوله⁽¹⁶⁰⁹⁾ :

⁽¹⁶⁰³⁾ السابق 2/696 0

⁽¹⁶⁰⁴⁾ يُنْظَرُ أيضاً: الديوان الموضوع 58/61، حيث اِخْتُلِفَ في كلمة (دروع)، خزانة

الأدب 9/569-572 0

⁽¹⁶⁰⁵⁾ السابق 23/97، ويُنْظَرُ أيضاً 25/181-27 0

⁽¹⁶⁰⁶⁾ يُنْظَرُ في ذلك: الكتاب 2/62، 150-72، 153 0

⁽¹⁶⁰⁷⁾ يُنْظَرُ الـديوان 107/127، 14/147، 4/235، 35/261، 10/20-

0 3/21، 397/21، 365

⁽¹⁶⁰⁸⁾ السابق 69/75، 34/79، 80/343، 19/6 0

⁽¹⁶⁰⁹⁾ السابق 361/20-21 0

قَدْ تَجَاوَزَتْهَا وَتَحْتَى مَرُوحٌ * * * عَنْتَرِيْسُ نَعَابَةٌ مِعْنَاقُ

*

عَرْمِسُ تَرْجُمُ الْإِكَامَ بِأَخْفَا * * * فِي صِلَابٍ مِنْهَا الْحَصَى أَفْلَاقُ

*

فقوله: (وَتَحْتَى مَرُوحٌ عَنْتَرِيْسُ نَعَابَةٌ مِعْنَاقُ عَرْمِسُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: خبر مقدم (طرف مكان+مضاف إليه)+مبتدأ مؤخر+نعت متكررة، والمتفحص لهذه النعت يجد أن المنعوت (مروح)، الذي هو صفة لموصوف محذوف يتضح بدون النعت (عرمس)؛ لأن معنى عرمس الصخرة والناقة الصلبة، ومعنى الصلابة سبق من خلال كلمة (عنتريس)، التي تعنى الناقة الصلبة الشديدة؛ لذا فإنه يجوز فيه الاتباع، فيكون مرفوعاً، ويحتمل القطع، فيكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي عرمس، ويحتمل النصب على تقدير: أعنى عرمساً، وحينئذ تحتمل كلتا الجملتين الناتجتين عن التقدير أن تكونا في محل رفع نعت، أو لا محل لهما من الإعراب على سبيل الاستئناف والاستطراد من الشاعر في وصف الناقة.

ومثال ذلك أيضاً قوله (1610) :

يَطُوفُ بِهَا سَاقٍ عَلَيْنَا مُتَوِّمٌ * * * خَفِيْفٌ ذَفِيْفٌ مَا يِرَالُ مُقَدَّمَا

*

فقوله: (يَطُوفُ بِهَا سَاقٍ عَلَيْنَا مُتَوِّمٌ خَفِيْفٌ ذَفِيْفٌ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+جار ومجرور+فاعل+جار ومجرور+نعت متكرر، والملاحظ أن كلا النعتين (متوم، خفيف) لا يتضح المنعوت بدونهما، وأن النعت (ذفيف) يمكن أن يتضح المنعوت بدونها، حيث إن معناه مسرع، والإسراع واضح من كلمة خفيف، وبناء على ذلك يجوز فيه الاتباع رفعاً والقطع، فيكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ذفيف، أو منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أعنى ذفيفاً، والجملتان الناتجتان عن التقدير تحتملان أن تكونا في محل رفع نعت، أو لا محل لهما من الإعراب على سبيل الاستئناف والاستطراد من الشاعر.

والمعنى على الاتباع والقطع أن الخمر المتحدث عنها يطوف بها الساقى ذو اللؤلؤتين في أذنه، خفيف يسرع في رشاقة، قد شد على أنفه وفمه خرقة بيضاء.

2- الاحتمال تبعاً للفظ أو المحل :

ورد النعت في شعر الأعشى في موضعين محتملاً أكثر من وجه إعرابي حملاً على اللفظ أو المحل بسبب القول بالإعراب المحلي، وهو ما يعرف بالإجراء على الموضع، يقول سيبويه: "وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى⁽¹⁶¹¹⁾، وأن يكون آخره على أوله، ليكون

(1610) السابق 6/343، والمتوم: الذى وضع في أذنيه لؤلؤتين، مفدّم: شد على أنفه وفمه خرقة

بيضاء

(1611) أشار محقق الكتاب إلى أن (عليك المعنى) في النسخة (ط) هو: عليه المعنى، يُنظر:

هامش 1، 67/1.

حالهما في الباء سواء، كحالهما في غير الباء مع قرينه منه، وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا هذا جرحاً ضيّباً خرباً، ونحوه، فكيف ما يصح معناه⁽¹⁶¹²⁾. ويتضح ذلك في قول الأعشى⁽¹⁶¹³⁾ :

أُووِلُّ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِهِ * * لَيْسَ قَضَائِي بِالْهَوَى الْجَائِرِ

*

فقوله: (ليس قضائي بالهوى الجائر) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها :

ليس+اسمها+مضاف إليه+حرف جر زائد+خبرها+نعت

ومن خلال هذه الصورة يلاحظ أن النعت (الجائر) قد جاء مجروراً حملاً على لفظ كلمة (الهوى) المجرورة لفظاً، نظراً لوجود حرف الجر الزائد (الباء)، ويحتمل بجانب ذلك النصب حملاً على موضع الخبر (الهوى)، لكن الشاعر اختار الجر حتى يتفق حرف الروي المجرور مع روي القصيدة، فاستقامت القافية، ويلاحظ أن وزن السريع لم يتأثر في كلتا الحالتين؛ لأن الجر والرفع كلاهما حركة، وهذا الاحتمال يمكن خلاله القول بأن التعدد في وجوه الإعراب يسهم في تآزر النظام النحوي مع النسيج الشعري. والمعنى على الاحتمالين أن الأعشى يريد أن يقول: إنه يرُدُّ الحكم إلى وجهه الصحيح من الصواب والحق دون عدول عنه، ولا يصدر فيه الهوى الجائر المنحرف عن الصواب.

3- ما يحتمل في معمول اسم الفاعل وتابعه :

يُضَافُ اسم الفاعل إلى مفعوله، فيجوز نصبه وجره، وإذا ورد هذا المفعول "المعمول" مجروراً، فإن تابعه يجوز فيه الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع أو على إضمار فعل⁽¹⁶¹⁴⁾، وقد ورد اسم الفاعل في شعر الأعشى مضافاً إلى مفعوله المنصوب في كل المواضع التي بلغت أحد عشر موضعاً، وجاء تابع معمول اسم الفاعل منصوباً في كل المواضع أيضاً، وكان هذا التابع نعتاً في المواضع جميعها، وذلك نحو قوله⁽¹⁶¹⁵⁾ :

الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْهَجَانَ وَعَبَدَهَا * * عُوذاً تَرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

*

فكلمة (الواهب) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هو الواهب، وكلمة (المائة) مفعول به لاسم الفاعل، ويجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تشبيهاً بقوله: الحسن الوجه، وعلى ذلك يجوز في التابع (الهجان) والمعطوف على (الهجان)، وهو كلمة (عبيدها) الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل، وإن كان نصب الهجان حملاً على اللفظ أولى، أي حملاً على لفظ كلمة المائة⁽¹⁶¹⁶⁾، ويؤيد ذلك رواية ابن السراج لهذا الموضع بجر كل من (الهجان) و(عبيدها) بناء على إمكانية جر كلمة (المائة)، وعلق عليه بقوله: "قاماً قولهم: الواهب المائة الهجان وعبيدها، وإنما أرادوا: عبد المائة، كما تقول: كل شاة وسخلها بدرهم"⁽¹⁶¹⁷⁾.

وفي ذلك يقول الفارقي أيضاً: "وأما (عبيدها) ففيه وجهان: منهم من نصب وإن كان الأول مجروراً، حملة على المعنى، أي: (الواهب عبيدها)؛ لأنه لا يجوز أن ينجر (عبيدها) بما انجرت به المئة، لو قلت: (الواهب عبيدها) لم يجز"⁽¹⁶¹⁸⁾. وأمام قول

⁽¹⁶¹²⁾ الكتاب 66/1-67، ويُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة ص 303-304 0

⁽¹⁶¹³⁾ الديوان 32/193، ويُنظر أيضاً 3/309 0

⁽¹⁶¹⁴⁾ يُنظر الكتاب 171/1، وشرح الرضى على الكافية 3/424-425 0

⁽¹⁶¹⁵⁾ الديوان 25/79، ويُنظر أيضاً 41/71، 40/89، 26/79، 40/89، 59/101،

37، 347، 60، 391/389، 13/12، 3، 4، 397/4 0

⁽¹⁶¹⁶⁾ يُنظر: 0 شرح الرضى على الكافية 3/425 0

⁽¹⁶¹⁷⁾ الأصول في النحو 1/135، ويُنظر: المقتضب 4/62 0

⁽¹⁶¹⁸⁾ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 329 0

الفارقي: "لأنه لا يجوز أن ينجر (عدها) بما انجرت به المنة" لا يسع الباحث إلا أن يقول: يجوز أن ينجر (عدها) بما انجرت به المنة؛ لأنها معطوفة على (الهجان)، والهجان يجوز فيها الوجيهان، فيمكن جرهما عطفاً على الهجان، والمعنى على الوجهين أن ممدوح الأعشى، وهو قيس بن معد يكرب يهب المائة من الإبل المختارة، تتبعها أطفالها تسعى خلفها.

ه-الاحتمالات في المعطوف :

ورد التابع حالة كونه معطوفاً محتملاً وجهين من الإعراب أو أكثر تبعاً لتعدد إعراب المعطوف عليه على نحو ما سبق في المسائل التي عُرِضَتْ آنفاً⁽¹⁶¹⁹⁾، لكن ما يهمنا هنا الاحتمال في المعطوف إذا كان معطوفاً على المجرور بحرف الجر الزائد، وقد ورد في شعر الأعشى في تسعة مواضع في سياق الجملة الاسمية، نحو قوله⁽¹⁶²⁰⁾ :

إِنْ تَرَجِعَ الْحُكْمَ إِلَى أَهْلِهِ * * * فَلَسْتَ بِالْمُسْتَى وَلَا النَّائِرِ

*

فقوله: (لَسْتَ بِالْمُسْتَى وَلَا النَّائِرِ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ، صورة نمطها :

ليس+اسمها+حرف جر زائد+خبرها+حرف عطف+حرف نفي+اسم معطوف

وهذا الاسم المعطوف (النائر) ورد مجروراً حملاً على لفظ الخبر (المستى)، ويجوز فيه النصب حملاً على المحل، ومن هنا يمكن القول إن السبب في القول بتعدد وجوه الإعراب هنا هو القول بالإعراب المحلى، وقد اختار الشاعر وجه الجر تبعاً لروى القصيدة، وهو حرف الراء المجرورة⁽¹⁶²¹⁾، وهو الأمر الذي يؤكد أيضاً دور تعدد وجوه الإعراب في تأزر النظام النحوي مع النسيج الشعري. والمعنى على الاحتمالين أن الشاعر في سياق هجائه لعقمة بن عاتلة قائلاً له: فإن رجعت الحكم إلى أهله، فما أنت بين الناس في شيء، تلقى بينهم الشرور والحقد والعداوة⁽¹⁶²²⁾.

ثانياً: وجوه الإعراب المحتملة في الكلمة في الجملة الفعلية ومكملاتها :

أ-الاحتمالات الإعرابية في الفعل :

وردت الاحتمالات الإعرابية في الفعل منحصرة في الفعل المضارع، فكان محتملاً الجزم والنصب والرفع، أو محتملاً الجزم والنصب كما يلي :

1- المضارع المحتمل الجزم والنصب والرفع :

ورد الفعل المضارع في شعر الأعشى محتملاً الجزم والنصب والرفع في ثلاثة مواضع في حالة كونه معطوفاً بالواو على جواب الشرط، وذلك في قوله⁽¹⁶²³⁾ :

⁽¹⁶¹⁹⁾ يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ الْمَعْطُوفِ فِي

المواضع 207/79، 215/25، 229/35، 233/26، 9/7، 255/251، 26/4، 28-

0 38/347

⁽¹⁶²⁰⁾ السابق 35/193 ويُنْظَرُ: أيضاً 185/77، 12، 11، 10، 9، 4، 195/8، 395/8، 6/41،

0

⁽¹⁶²¹⁾ يُنْظَرُ: السابق 4/195

⁽¹⁶²²⁾ يُنْظَرُ: السابق ص 194، حيث الشرح 0

⁽¹⁶²³⁾ السابق 163/10، 9، 46/175، ويُنْظَرُ: شرح المفصل 55/7 شرح ابن عقيل 4/39 0

مَتَى يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَجِدُ لَهُ	**	عَلَى مَنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالِيهِ
	*	مُغَضَّبًا
وَيُحْطَمُ بِظُلْمٍ لَا يَزَالُ يَرَى لَهُ	**	مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
	*	
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِءْ	**	يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ
	*	كَبْكَبًا (1624)

فالفعل (يُحْطَمُ) ورد مجزوماً معطوفاً على جواب الشرط في البيت السابق عليه، والواو للعطف، وبجانب ذلك، فإنه يحتمل النصب بأن مضمره الواو للمعية، ويحتمل الرفع على الاستئناف. وقد اختار الشاعر الجزم على اعتبار الواو عاطفة لإشراك ما بعدها في حكم ما قبلها، أي في حكم جواب الشرط، وذلك صدد شكواه من أبناء عمومته وقرب مَنِيَّتِهِ، والمعنى أن الرجل إذا اغترب عن أهله سجد نفسه وحيداً بين قوم يعتزون بأنصارهم من جماعتهم، ولا يجد من يغضب له أو ينصره، إذا خاصم أحدهم، فهم يد واحدة عليه، يحطمونه بجورهم، ولا يزال كل يوم صريع ظلم جديد يتقاذفه جراً وسحباً⁽¹⁶²⁵⁾.

أمّا على النصب واعتبار الواو للمعية، فلا إشراك لما بعدها في حكم ما قبلها، وأما على الاستئناف، فإن المعنى سيكون على سبيل الاستطراد من الشاعر، ويلاحظ أن اختيار الجزم أيضاً قد أسهم في تحقق وزن الطويل كما يأتي: ويحطم/ فعولن، بَطْلَمٍ لَأ/ مفاعيلن.

والفعل (تُدْفَنُ) أيضاً ورد معطوفاً على جواب الشرط، شأنه شأن (يحطم)، يجوز فيه الرفع والجزم والنصب، فالرفع على الابتداء، والنصب على تقدير: أن تدفن، والجزم حملاً على الجواب، ومما يؤيد إمكانية نصبه رواية النحاس له بالنصب، فيقول: "نصب (وتدفن)،"

ويجوز فيه الجزم والرفع، فالنصب على إضمار "أن" والجزم على العطف، والرفع على الابتداء، والمعنى أنه مَنْ اغترب ذل، فإن أحسن دُفِنَ، وإن أساء أُدْبِعَ، وصارت السيئة ناراً في رأس الجبل يُشْهَرُ بها⁽¹⁶²⁶⁾.

ويُعلّق عليه ابن خروف بقوله: "شاهده فيها نصب تدفن بعد الواو بالحمل على الجواب، والرفع فيه رواية على القطع، ولو أمكن الجزم لجاز"⁽¹⁶²⁷⁾.

(1624) مَجْرًا وَمَسْحَبًا مصدران ميميان من الفعلان جر وسحب، كبكب: اسم جبل 0

(1625) يُنْظَرُ: الديوان ص 162، حيث الشرح 0

(1626) شرح أبيات سيويه ص 168 0

(1627) شرح كتاب سيويه ص 176. ويُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء 2/289 0

والجدير بالذكر أن الشاعر اختار وجه الرفع لعلاقته بالمعنى على سبيل قطع هذا المعنى عما قبله والابتداء به، بالإضافة إلى أن الرفع قد أسهم في استقامة وزن الطويل كما يلي :

وُثِدْفَ / نُمِهُوْضَصَا / لَحَاثْ / وَإِنْ يُبْسِي

فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ

فلو اختار الشاعر الجزم لَمَا تحققت التفعيلة الثانية (مفاعيلُنْ)، رغم إمكانية تحققها في حالة اختيار النصب أيضاً، لكن المعول على المعنى، أي قطعة عما قبله والابتداء به.

2- المضارع المحتمل للجزم والنصب :

إذا كان المضارع المعطوف على جواب الشرط الجازم يحتمل الجزم والرفع والنصب، فإن المضارع المقترن بالفاء أو الواو، متوسطاً بين الشرط والجواب، يجوز فيه وجهان فقط، هما الجزم والنصب⁽¹⁶²⁸⁾. وقد ورد هذا النمط من الاحتمال في تعدد وجوه الإعراب في شعر الأعشى في موضع واحد، هو قوله⁽¹⁶²⁹⁾ :

أَيَا سَيِّدِي نَجْرَانَ لَا أُوصِيئُكُمْ * * * بِنَجْرَانَ فِيمَا نَابَهَا وَاعْتَرَاكُمَا

*

فَإِنْ تَقَعَلَا خَيْرًا وَتَرْتَدِيَا بِهِ * * * فَإِنَّكُمَا أَهْلٌ لِدَاكِ كَلَاكُمَا

*

فالفاعل (ترتديا) ورد معطوفاً على فعل الشرط (تقعلا)، ونظراً للاختلاف في العامل في الفعل، فإنه يحتمل الجزم عطفاً على فعل الشرط والنصب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمعنى مع العطف على سبيل إشراك ما بعد الواو في حكم ما قبلها، وعلى النصب فلا إشراك في الحكم. وعلى الاحتمالين فالشاعر في سياق مدحه يزيد وعبدالمسيح الحارثيين قائلاً لهما: لستم في حاجة إلى الوصية بنجران فيما ينوبها من محن، وما يعتريكما من خطوب، فإن تقعلا الخير وترتدياه، فأنتم أهل لذلك وأنتم به جديرون⁽¹⁶³⁰⁾.

ب- الاحتمالات الإعرابية في الفاعل :

إذا أردنا أن نتحدث عن الاحتمالات الإعرابية للفاعل، فإنه يمكن الحديث-بناء على استقرار الديوان- عن الاحتمالات في تعيين فاعل الفعل، والاحتمال بين الفاعل والخبر والفاعل والظرف، والاحتمال بين الفاعل والمبتدأ، حيث ينحصر هذا الاحتمال في (إذا) إذا أتى بعدها اسم، وهذا الاحتمال ناتج عن نظرة البصريين والكوفيين للاسم الذي بعد (إذا)، هل هو اسم أم فعل؟ ولما كان مثل هذا الاحتمال لا يترتب عليه دلالة معينة ترتبط بالسياق-باستثناء اعتبار الجملة فعلية أو اسمية-أو بالبناء الشعري، فإن هذا النمط من الاحتمال لن يُعْرَضَ له، ويمكن العرض لبقية الاحتمالات على النحو التالي :

(1628) يُنظر: الكتاب 3/87-93 0

(1629) الديوان 2/313 0

(1630) يُنظر: السابق 312، حيث الشرح 0

1- الاحتمالات في تعيين فاعل الفعل :

ورد الاحتمال في تعيين فاعل الفعل في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹⁶³¹⁾:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا * * غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا
*
هذا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * * مَا بِأَلْهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا
*

ففي البيت الثاني ورد الاحتمال في تعيين فاعل الفعل بدا، فيحتمل أن يكون فاعله ضمير المصدر، أي بدا البداء، ويكون شبه الجملة (من همها) حالاً من هذا الفاعل، ويحتمل أن يكون الفاعل كلمة (همها) على اعتبار زيادة (من) في الواجب على رأي الأُفخش، ويجوز أن يكون (من همها) صفة للفاعل المحذوف، كأنه قال بدا لها بدءاً من همها⁽¹⁶³²⁾.

والمعنى على الاحتمال الأول أن هذا النهار قد بدا البداء حالة كونها مهمومة، رغم انصرام الليل، وعلى الاحتمال الثاني أن هذا النهار قد بدا فيه همها رغم انصرام الليل، والجدير بالذكر أن الفعل زال أيضاً يحتمل أن يكون فاعله كلمة (زوالها) رغم أنه يترتب على ذلك عدم اتفاق الروي مع روى القصيدة، ويحتمل أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على (الهم)؛ لأن ذكره قد تقدم، كأنه قال: زال الهم زوالها، وإن كنا نرجح وجه رفع كلمة (زوالها) على الفاعلية رغم ما فيه من الإقواء، لأنه أتى للدلالة على معنى، على نحو ما سبق بيانه في المبحث السابق؛ لأن الشاعر يريد إخبار المتلقي بأن رحيل سمية وانتقالها وصدودها قد زال.

2- الاحتمال بين الفاعل والخبر :

ورد الاحتمال بين الفاعل والخبر في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁶³³⁾ :

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ * * وَسُؤَالِي فَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالِي
*
دِمْنَةُ قَفْرُهُ تَعَاوَرَهَا الصَّيْدُ * * فُ بَرِيحِينَ مِنْ صَبَاً وَشَمَالِ
*

فكلمة (دِمْنَةُ) تحتمل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هي دمنة، أي أن الأطلال عبارة عن آثار الناس الخالية من أي شيء، تتقاذفها رياح الصيف، وفاعل الفعل (تَرُدُّ) حينئذ ضميرٌ مستترٌ يعود على الأطلال، وتحتمل أيضاً أن تكون فاعلاً للفعل ترد على سبيل التضمنين بين البيتين، ولا سيما أن الموقف النفسى، الذي يعيشه الشاعر لا يؤمن بحدود البيت الذي تشكل القافية

(1631) السابق 2/77 ويُنظر أيضاً 21/285، وشرح الأشموني 0 533-529/1

(1632) يُنظر: خزانة الأدب 0 255، 260/4

(1633) الديوان: 0 2/53

ضابطاً إيقاعياً له؛ ولذلك فإن ذات الشاعر تتفكك من هذه الحدود وتجعل بناء الجملة ممتداً، ليتجاوز البيت الأول إلى البيت الثاني، فالموقف النفسي يتدخل في تشكيل بناء الأبيات، وبخاصة إذا كان الشاعر يتحدث عن الأطلال وسؤالها، وكيف وقوف الرجل الكبير باكياً متسائلاً، وهو يعلم علم اليقين أن الأطلال لا تجيبه؛ لأنها تمثل التهدم والموت.

وهو موقف جليل جعل عاطفة الشاعر تمتد لتشمل أكثر من بيت، إذ إنَّ الفصل بين الفعل والفاعل في بيتين له دلالة على مستوى البناء وعلى المستوى النفسي، فعلى مستوى البناء يظل كل بيت محتاجاً إلى الآخر، وهذا يعني تداخل الأبيات ضمن وحدة معنى لا يجوز خلخلتها. أما على المستوى النفسي، فإنَّ العاطفة المنداحة، لا تتوقف عند حدود الضابط الإيقاعي للبيت (أي القافية) وإنما تتجاوز ذلك إلى ما بعده⁽¹⁶³⁴⁾.

3- الاحتمال بين الفاعل والظرف :

ورد الاحتمال بين الفاعل والظرف في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁶³⁵⁾ :

إِذَا نَزَلَ الْحَى حَلَ الْجَحِيشُ * * شَقِيًّا غَوِيًّا مَبِينًا غِيُورًا

*

يُقُولُ لِعَبْدِيهِ حُنًّا النَّجَا * * وَغُضًّا مِنَ الطَّرْفِ عَنَّا وَسِيرًا

*

فكلمة (الجحيش) فاعل للفعل (حل)، والمعنى أن الشاعر يتحدث عن محبوبته وزوجها، وذلك في مقدمة مدحه لهوذة بن علي الحنفي، فيقول: إن زوجها كان إذا نزل الحى مكاناً انفرد بها بعيداً، تأكل الغيرة نفسه، فهو شقى غوى، وإذا رحل الحى (الناس) أمر عبديه أن يتقدما مسرعين، وأن يغضبا طرفيهما حتى لا يرياها⁽¹⁶³⁶⁾.

والملاحظ أن الشاعر قد سَكَّنَ آخر الفاعل مترخفاً في علامة الإعراب للدلالة على أن كلمة (الجحيش) حالة الرفع على الفاعلية تعنى الزوج المعتزل عن الناس، وتحتمل النصب على الظرفية، وتعنى حينئذٍ المكان المنفرد، وبناء على ذلك فإن الوجه الثاني المُحتمل فيها هو النصب على الظرفية، أضف إلى ذلك أن هذا الترخص بتسكين آخر الاسم المعرب قد أسهم في استقامة وزن المتقارب؛ ومن ثم إسهام النظام النحوي في تأزره مع النسيج الشعري.

د- الاحتمالات في مكملات الجملة وتوابعها :

1- الاحتمالات في المفعول به :

أ- الاحتمال بين المفعول به والحال :

ورد الاحتمال في المفعول به بين كونه مفعولاً، وكونه حالاً في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁶³⁷⁾ :

(1634) د. موسى سامح ربابعة: ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى: دراسة في المفهوم والوظيفة، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، الآداب (1) 1416 هـ/1996م، ص 58

(1635) الديوان 0 12/143

(1636) يُنظر: السابق ص 144، حيث الشرح 0

(1637) السابق 0 64/73

تُبَارِي الرَّجَاجَ مَعَاوِيرَهَا * * شَمَاطِيطٌ فِي رَهْجٍ كَالدَّخَنِ (1638)

*

فكلمة (شماطيط) وردت منصوبة محتملة النصب على المفعولية، على تقدير: أعنى شماطيط، أي أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي، مستعرضاً أمارات شجاعة قيس، مخبراً أنه بينما القوم يتمارون ويتجادلون فيما هم صانعون، اندفعت الخيل عليهم، والرأي مشتبه لم يستبن، واندفع الفرسان تتقدمهم رماحهم⁽¹⁶³⁹⁾. ثم يستأنف الشاعر الحديث بالجملة الاستثنائية (أعنى شماطيط) مستطرداً؛ أي أن الفرسان عبارة عن فرق وجماعات. والاحتمال الثاني النصب على الحالية؛ أي أن الفرسان المغاوير تندفع متقدمة رماحها حالة كونها فرقاً وجماعات.

ب- الاحتمال بين البديل والمفعول به :

ورد احتمال الكلمة للبديل والمفعول به في شعر الأعشى في ستة وعشرين موضعاً، تنوعت ما بين اتفاق العلامة مع الاحتمالين أو اختلافها تبعاً للمبديل منه، نحو قوله⁽¹⁶⁴⁰⁾ :

لَا تَشْكِي إِلَيَّ وَأَنْتَجِي الْأَسَدَ * * * وَدَ أَهْلَ النَّدَى وَأَهْلَ الْفَعَالِ

*

فقوله: (وَأَنْتَجِي الْأَسَدَ أَهْلَ النَّدَى) جملةٌ فعليةٌ طلبيةٌ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+بديل+مضاف إليه

والملاحظ من هذه الجملة أن كلمة (أهل) منصوبة على البديل من (الأسود)، وتحتل أيضاً النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: أعنى أهل الندى.

⁽¹⁶³⁸⁾ الرجاج: جمع زج بضم الزاي، أي الحديد التي في أسفل الرمح، شماطيط: فرقاً

وجماعات، الرهج: الغبار، الدخن: الدخان

⁽¹⁶³⁹⁾ يُنْظَرُ: الديوان ص72، حيث الشرح

⁽¹⁶⁴⁰⁾ الســـــ: سبق 37/57 ويُنْظَرُ

أيضاً 3/30، 133/38، 123/21، 99/72، 79/56، 75/61

/10، 275/23، 237/6، 227/9، 225/20، 185/44، 153/28، 149/145

/5، 423/1، 8، 421/15، 383/19، 369/2، 353/25، 311/6، 291/53، 287

والمعنى على الاحتمال الأول أن البديل توضيح وتفسير للمبدل منه، أي أن الشاعر يخاطب ناقته قائلاً لها لا تشتكى إلى والتمسى الخير والرزق من الأسود (الأسود بن المنذر اللخمي)، وَمَنْ الْأَسْوَدُ؟ إنه أهل الكرم والأفعال الحسنة. أما على الاحتمال الثاني، فإن الجملة (أعنى أهل الندى) استئنافية، وحينئذ يكون المعنى على سبيل الاستطراد من الشاعر في بيان صفات الأسود بن المنذر اللخمي. والملاحظ هنا أن المعنيين النحويين (البديل والمفعول به) قد اشتركا في علامة إعرابية واحدة مما أدى إلى القول بتعدد وجوه الإعراب، وإذا كان ذلك كذلك، فإن ثمة مواضع أخرى احتملت البديل والمفعول مع اختلاف العلامة الإعرابية تبعاً للمبدل منه (1641).

ولعله من الفائدة بمكان الإشارة إلى أن اختيار وجه دون الآخر في حالة احتمال البديل والمفعول له علاقة باستقامة القافية، نحو قوله (1642) :

تَرَاهَا إِذَا أَدَلَجَتْ لَيْلَةً * * هَبُوبَ السَّرَى بَعْدَ إِسَادِهَا
*
كَعَيْنَاءَ ضَلَّ لَهَا جُوذُرُ * * بَقُنَّةٍ جَوٍّ فَأَجْمَادِهَا (1643)
*

فكلمة (جَوٍّ) بديل مطابق من كلمة (قُنَّة) المجرورة بالباء، مع احتمالها النصب على تقدير: أعنى جَوٍّ، أي ذلك المكان المسمى (جو)، لكن الشاعر اختار وجه الجر على البديل، فجاءت كلمة (أجمادها) مجرورة، وهو الأمر الذي ترتب عليه اتفاق روى البيت مع غيره من أبيات القصيدة، مما يسهم في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري. والمعنى أن البقرة التي تشبه ناقه الأعشى هي بقرة ضل صغيرها في قنة "جو" بين صخورها الغليظة، فبانة وحيدة مستوحشة.

ج- الاحتمال بين المفعول به والبديل والخبر :

(1641) يُنظر: السابق، على سبيل المثال 0 72/56،75/61

(1642) السابق 0 30-29/123-121

(1643) إسادها: هياجها، ويقال: آسد بين القوم: أفسد، وآسد الكلب بالصيد إساداً؛ هيجه وأغراه، عيناء: بقرة الوحش ذات العين الواسعة السوداء، الجوذر: ولدها، الأجماد: الأرض الغليظة 0

ورد الاحتمال بين البديل والمفعول به والخبر في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1644) :

فَلَأَقَى الْمَوْتَ مُكْتَنِعًا ** وَذُهْلًا دُونَ مَا زَعَمَا

*

أَبَاةَ الضَّيْمِ لَا يُعْطُو نَ مَنْ عَادُوهُ مَا حَكَمَا

فكلمة (أبأة) تحتل أن تكون بدلاً من كلمة (ذهلاً) على سبيل البيان والتوضيح، وتحتل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هم أبأة الضيم، أو النصب، والتقدير: أعنى أبأة الضيم، وذلك على سبيل قطع المعنى عما قبله والاستئناف؛ أي أن قوم ذهل بن شيبان بن بكر يرفضون الذل ولا ينزلون على حكم الأعداء.

د- الاحتمال بين الفاعل والمفعول به والحال :

ورد هذا الاحتمال في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1645) :

فَجَالَ عَلَيْنَا بِإِبْرِيْقِهِ ** مَحْضَبُ كَفِّ بِفِرْصَادِهَا

*

فكلمة (مخضب) تحتل الرفع على أنها فاعل الفعل (جال)، والضمير في (إبريقه) حينئذ عائد على متأخر لفظاً مقدم رتبة، وتحتل النصب على تقدير: أعنى مخضب كف، وذلك على سبيل الاستطراد والاستئناف، وفاعل (جال) حينئذ ضميرٌ مستترٌ يعود على كلمة (أزيرق) المذكورة في البيت الثاني عشر من هذه القصيدة في قوله :

تَنَحَّلَهَا مِنْ بَكَارِ الْقَطَافِ ** أُزِيرِقُ آمِنُ إِكْسَادِهَا (1646)

*

ومما يؤيد ذلك أن الأسلوب ابتداءً من هذا البيت مبنى على الحوار بين الأعشى والخمار (أزيرق) في أسلوب قصصي، أما الاحتمال الثالث، فهو النصب على الحال؛ أي أن الخمار يجول على الأعشى ومن معه بإبريقه، وقد تخضبت كفه بما يحمل من خمر حمراء.

(1644) الديوان 15/351، ومكتنعاً: منكمشاً0

(1645) السابق 21/121، والفرصاد: التوت وهو أحمر0

(1646) بكار القطاف: أول ما يقطف، أزيرق: الخمار، جعله أزرق لأنه علجٌ ليس عربياً أو

لزرقه عينيه0

2- الاحتمالات في المعطوف :

أ- الاحتمال بين العطف والابتداء :

ورد الاحتمال بين العطف والابتداء في سياق الجملة الفعلية في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1647) :

وَالهَوَزَبُ العُودَ أَمْتَطِيهَ بِهَا ** وَالعَنْتَرِيَسَ الوَجْنَاءَ وَالجَمَلَا

*

فَخَذِيهَ نَضْحَ العَبْدِيَّةِ الجُلَلَا ** يَنْضَحُ بالبُولِ والغُبَارِ عَلَي

*

فقوله: (يَنْضَحُ بالبُولِ والغُبَارِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل+جار ومجرور+حرف عطف+اسم معطوف.

والملاحظ على هذه الجملة أن المعطوف فيها (الغبار) قد ورد مجروراً عطفاً على كلمة (البول)، وذلك على سبيل إشتراك الواو لما بعدها في حكم ما قبلها، والمعنى على ذلك أن الشاعر يمتطي الإبل المسنة، والناقة الصلبة الضخمة والجمال يرشح بالبول بالغبار على فخذيه كما ترشح الإبل العبدية المسنة؛ أي المنسوبة إلى قبائل عبد القيس.

وتحتمل كلمة (الغبار) أيضاً الرفع على الابتداء، وشبه الجملة (على فخذيه) متعلق بمحذوف في محل رفع خبر، والجملة الاسمية (والغبار على فخذيه) في محل نصب حال من الضمير في الفعل (ينضح)، والمعنى على ذلك أن الأعشى يمتطي الجمال يرشح بالبول، وقد لصق به الغبار كما ترشح الإبل العبدية المسنة.

ب- الاحتمال بين العطف والفاعل :

ورد الاحتمال بين المعطوف والفاعل بسبب الاشتراك في العلامة الإعرابية، أو بسبب فقدان العلامة الإعرابية في المعطوف المبني أحياناً⁽¹⁶⁴⁸⁾ أو بسبب القول بالترخص في العلامة الإعرابية أحياناً أخرى⁽¹⁶⁴⁹⁾، وذلك في واحد وثلاثين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁶⁵⁰⁾ :

(1647) الديوان 0 10/285

(1648) يُنظر: السابق، على سبيل المثال 0 7/10، 199/151

(1649) يُنظر: السابق 0 20/205

(1650) السبق 28/57 ويُنظر

أيضاً 29/1، 141/8، 9، 10، 11، 12، 133/22، 127/5، 121/119

عَنْتَرِيْسُ تَعْدُو إِذَا مَسَّهَا السَّوُّ ** طُ كَعَدُو الْمُصَلِّصِلِ الْجَوَّالِ

*

لَا حَهُ الصَّيْفُ وَالصِّيَالُ وَإِشْفَا ** قُ عَلَى صَعْدَةٍ كَقَوْسٍ

الضَّالِ (1651) *

فقوله: (لَا حَهُ الصَّيْفُ وَالصِّيَالُ وَإِشْفَا قُ عَلَى صَعْدَةٍ) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعد،
صورة نمطها :

فعل+مفعول+فاعل+حرف عطف+معطوف مكرر+جار ومجرور

ومن خلال هذه الصورة يمكن القول: إن المعطوف (الصيال) و(إشفاق) يجوز فيه بجانب العطف الرفع أيضًا على الفاعلية على نية تكرار العامل، أي لاحه الصيف ولاحه الصيال ولاحه إشفاق على صعدة، والمعنى على الاحتمالين أن ناقة الأعشى صلبة، تعدو إذا مسها السوط كما يعدو حمار الوحش، الذي يطوف في عدم استقرار، وهذا الحمار قد أهزله وأضره وغيره الصيف المتصف بالجفاف ويُبْس الكلاً، وأهزله الطراد والإشفاق على أتان ناحلة، كأنها قوس من شجر الضال.

ج- الاحتمال بين العطف ونائب الفاعل :

إذا كان الاحتمال يقع في الاسم المعطوف بين العطف والفاعل، فإنه من البدهي وقوع الاحتمال أيضًا بين العطف ونائب الفاعل. وقد ورد هذا النمط من الاحتمال في شعرا الأعشى في موضعين اثنين، نحو قوله (1652) :

فَإِذَا جَادَتْ الدُّجَى وَضَعُوا الْقِدَّ ** حَ وَجَنَّ التِّلَاعُ وَالْآفَاقُ

*

،24/233 ،2/21،26،229/3،227/20،213/44،205/22،175/145

0 40/37،329/52،281/275 ،37/263 ،26/255

(1651) المصلصل: حمار الوحش لكثرة نهيقه، لاحه: أضره، الصيال: مصاولة الفحول من حمر

الوحش، الصعدة: القناة المستوية0

(1652) الديوان 42/265 ويُنظر: 39/217 وجَنَّ التلاع: حَسَنَ نباتها وغطاها، الآفاق: نواحي

الأرض0

فقوله: (وجن التلاع والآفاق) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل مبنى لغير الفاعل، صورة نمطها :

فعل+نائب فاعل+حرف عطف+معطوف

والملاحظ من خلال هذه الصورة أن كلمة (الآفاق) قد وردت مرفوعة عطفاً على (التلاع)، وبجانب ذلك تحتل الرفع على أنها نائب فاعل على تقدير: وجن الآفاق، والمعنى على الاحتمالين أن قوم الأعشى (بنى قيس) يضعون القداح ويبطلون الميسر، وقد أخصب الناس، إذا جادت الأمطار، فعم الزرع الآفاق، وغطى الزهر الربى والمرتعات.

د- الاحتمال بين العطف والمفعول به :

ورد الاحتمال بين العطف والمفعول به في الاسم المعطوف في شعر الأعشى في أربعة وستين موضعاً، نحو قوله⁽¹⁶⁵³⁾ :

فَجَاءَ الْقَيْلُ هَامِرُزُّ * * * عَلِيْهِمْ يُقْسِمُ الْقَسَمَا

*

يَذُوقُ مُشْعَشَعًا حَتَّى * * * يُفِيءُ السَّبْيَ وَالنَّعْمَا

*

فَلَأَقَى الْمَوْتَ مُكْتَبِعًا * * * وَذُهْلًا دُونَ مَا زَعَمَا⁽¹⁶⁵⁴⁾

*

فقوله: (فَلَأَقَى الْمَوْتَ مُكْتَبِعًا وَذُهْلًا) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+حال+حرف عطف+معطوف، والملاحظ من خلال هذه الصورة أن كلمة (ذهلاً) وردت منصوبة عطفاً على (الموت)، وبجانب ذلك تحتل النصب على تقدير: ولأقى ذهلاً، والمعنى على الاحتمالين أن (الهامرز) عندما جاء قوم ذهل بن شيبان يوم

⁽¹⁶⁵³⁾ السابق 14/351 ويُنظر على سبيل المثال: 55/ 83، 48/19، 24/97، 20/153

0 13/1، 417/33، 411/27، 375/35، 303/27، 249/4، 223/185

⁽¹⁶⁵⁴⁾ القيل: الملك، هامرز: من قواد الفرس في يوم ذى قار، ولم يكن ملكاً، ولكنه قصد بالقيل الرئيس، مشعشعاً: الخمر الممزوجة بالماء 0

معنى تحمل كمعنى تكلف⁽¹⁶⁵⁷⁾، والمعنى على هذا الاحتمال أن روض القطا وكثيب الغينة قد تحمل الماء الناتج عن السحاب تحملاً، ففي ذلك تأكيد للعامل، أي تأكيد لهذا التحمل.

د- الاحتمال في سياق النداء :

يرد الاحتمال في تابع المنادى المبني على الضم، فيحتمل أن يكون منصوباً مراعاة للمحل، وأن يكون مرفوعاً مراعاة للفظ، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁶⁵⁸⁾ :

يَا هُوذُ يَا خَيْرَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ ** بَحْرَ الْمَوَاهِبِ لِلْوُرَادِ وَالشَّرْعَا
*

فكلمة (بحر) وردت منصوبة على البدل مراعاة لمحل المبدل منه (هوذ)، وتحتمل الرفع أيضاً على البدل مراعاة للفظ المبدل منه، والسبب في ذلك هو القول بالإعراب المحلى، المعتمد على مراعاة الجانب العقلي⁽¹⁶⁵⁹⁾.

والمعنى على الاحتمالين أن الأعشى يمدح هوذة بن علي الحنفي قائلاً له: يا هوذ، يا خير من يمشى على قدم ويا بحر الهبات والعطايا للواردين ومورد الشاربين، أنت الغيث الذي يحيا به مَنْ دهمهم الدهر من الأرامل والأيتام⁽¹⁶⁶⁰⁾.

ه- الاحتمال في المضاف إلى الظرف (لدى) :

تَجُرُّ (لدى) ما بعدها بالإضافة، سواء أكان مفرداً أم جملة، فالمفرد يُجْرُ لفظاً، والجملة تقديراً، وإذا كان مجرورها (غدوة)، فيجوز فيه النصب والجر والرفع⁽¹⁶⁶¹⁾، وقد وردت (غدوة) بعد (لدى) في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله⁽¹⁶⁶²⁾:

فَأَطْلَقَ عَنْ مَجْنُوبِهَا فَاتَّبَعْنَهُ ** كَمَا هَيَّجَ السَّامِي الْمُعَسِّلُ حَشْرَمَا
*

⁽¹⁶⁵⁷⁾ شرح القصائد التسع المشهورات، 0 714/2

⁽¹⁶⁵⁸⁾ الديوان 0 56/159

⁽¹⁶⁵⁹⁾ يُنظَر: العلامة الإعرابية في الجملة ص 303 0

⁽¹⁶⁶⁰⁾ يُنظَر: الديوان ص 158، حيث الشرح 0

⁽¹⁶⁶¹⁾ يُنظَر: شرح الرضى على الكافية 222/3، وشرح ابن عقيل 69-68/3 0

⁽¹⁶⁶²⁾ الديوان 24/345، ومجنوبها: قيادتها إلى جنبه، المعسل: جامع العسل، والخشرم:

جماعة النحل والزنابير 0

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى آتَى اللَّيْلُ دُونَهُ * * وَجَشَّمَ صَبْرًا رَوْقَهُ فَتَجَشَّمَا

*

فقد وردت (غدوة) بعد (لن) منصوبة على التمييز وهذا اختيار ابن مالك؛ لأن لن تدل على زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة⁽¹⁶⁶³⁾، أضيف إلى ذلك "كثرة استعمال لن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية، وكون دال لن قبل النون الساكنة تُفْتَحُ وتُضَمُّ وتُكْسَرُ... ثم قد تحذف نونه، فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبديلها، وشابهت النون التتوين من جهة جواز حذفها، فصار لن غدوة في اللفظ كراقود خلاً، فنصبها تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول، الذي هو الأصل، نحو: ضارب زيدا"⁽¹⁶⁶⁴⁾.

ويمكن أن يكون النصب على أنها خبر لكان الناقصة المحذوفة، والتقدير: من لن كانت الساعة غدوة حتى أتى الليل، أو على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: لن غدا غدوة. وإذا كانت (غدوة) منصوبة على التمييز تكون لن مفردة، أي غير مضافة. أما إذا كانت منصوبة على أنها خبر لكان أو مرفوعة، تكون حينئذ مضافة إلى الجملة. ويجوز جر غدوة، وحينئذ تكون (لن) مضافة للمفرد، وهو القياس؛ لأن الأصل فيها الإضافة⁽¹⁶⁶⁵⁾.

وأما جواز الرفع، فقد حكاه الكوفيون على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: من لن كانت غدوة، أي: وجدت غدوة⁽¹⁶⁶⁶⁾. والمعنى على كل الاحتمالات أن الشاعر في سياق وصفه لثور، انطلقت عليه كلاب (عوف بن أرقم الصائد) متتبعة إياه، كأنها جماعة من النحل، قد هيجها جامع العسل، الذي يرتقى الجبال في طلبه، وظلت تطارده منذ الصباح المبكر، حتى أقبل الليل، فلم يجد بدا من الثبات، وجشَّم قرنه الصبر على القتال فتجشمه⁽¹⁶⁶⁷⁾.

ز - الاحتمال في الظرف :

(1663) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، 3/ 69 0

(1664) شرح الرضى على الكافية 3/ 222 0

(1665) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل 3/ 69 0

(1666) السابق نفسه 0

(1667) يُنْظَرُ: الديوان ص 346، حيث الشرح 0

ورد الاحتمال في تعدد وجوه الإعراب في شعر الأعشى في الظرف في موضع واحد في قوله(1668) :

رَضِيَعِي لِبَانٍ ثَدْيٍ أُمَّ تَحَالَفَا *
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَنْفَرَقُ *
*

فكلمة (عوض)، أي أبد الدهر ظرف مبنى على الضم مثل قط وقبل وبعد، أي أنه من أسماء الدهر، يحتمل وجهين "أحدهما: أن يكون بدلاً من "أسحم"، ويكون القول فيه، كأنه قال: عوض قسمنا الذي نُقسم به، أي أنهما تحالفا بالليل أو بالثدي الذي رَضعا منه (أسحم)، وهو قسمهما الذي يقسمان به.

والوجه الثاني: أن يكون القسم بالأسحم، فتكون الباء فيه باء القسم، فتكون "عوض" ظرفاً، كأنه قال: لا ننفَرَقُ عوض، أي: لا ننفرق طول دهرنا"(1669).

"ومن جعل "عوض" اسم صنم، جاز في إعرابه ثلاثة أوجه :

أحدها: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: عوض قسمنا الذي نقسم به. ويجوز أن يكون في موضع نصب على أن نُقَدِّرَ فيه حرف الجر، وتحذفه، كقولك: يمين الله لأفعلن.

ويجوز أن يكون في موضع خفض، على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الأوجه، ومن اعتقد هذا لزمه أن يجعل الباء في قوله: "بأسحم" بمعنى "في" ويعنى بالأسحم: الليل أو الرحم. ولا يجوز أن تكون الباء في هذا الوجه للقسم؛ لأن القسم لم يقع بالأسحم، إنما وقع بـ "عوض" الذي هم الصنم"(1670).

القسم الثاني: وجوه الإعراب المحتملة في مواقع الجمل وأشباه الجمل :

أولاً: وجوه الإعراب المحتملة في مواقع الجمل الاسمية :

(1668) السابق 0 53/275

(1669) كتاب شرح أبيات الجمل ص73 بتصرف 0

(1670) السابق نفسه 0

أ- الجمل المحتمل فيها أكثر من محل إعرابي :

1- ما يحتمل محل الرفع من وجهين :

احتملت الجملة الاسمية محل الرفع من وجهين في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله (1671)

:

يَا مَنْ يَرَى عَارِضاً قَدْ بَتُّ أَرْقُبُهُ * * كَأَنَّما الْبَرْقُ فِي حَافَاتِهِ الشُّعْلُ

*

فقوله: (في حافاتهِ الشُّعْلُ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

خبر مقدم (جار ومجرور)+مضاف إليه+مبتدأ مؤخر

والملاحظ أنها تحتمل محل الرفع من وجهين، الأول: أنها خبر كأن واسمها (البرق) على اعتبار (ما) زائدة للتوكيد. والآخر أنها في محل رفع خبر المبتدأ (البرق) على اعتبار (ما) كافة، والمعنى على الاحتمالين أن الشاعر يصف سحاباً عارضاً، قد بات يتتبعه ليرى أين سينزل بمائه، هذا السحاب يلمع في حافاتهِ البرق كأنه الشعل.

2- ما يحتمل محل الرفع والنصب :

ورد هذا النمط من الاحتمالات الإعرابية في موضعين اثنين، نحو قوله (1672) :

وَعُلِّقْتَنِي أَخَيْرَى مَا تُلَائِمُنِي * * فَاجْتَمَعَ الْحُبُّ حُبًّا كُلُّهُ تَبْلٌ

*

فجملة (كله تبل) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ+مضاف إليه+خبر

وهذه الجملة تحتمل أن تكون في محل نصب نعت لكلمة (حُبًّا) المنصوبة على الحال، وتحتمل أن تكون نعتاً في محل رفع لكلمة (حُبًّا) في حالة كونها بدلاً مرفوعاً من الحب أو مرفوعة على

(1671) الديوان 22/107. وسأذكر في نهاية الحديث بياناً مجدولاً بالجملة الاسمية المحتملة

لتعدد الوجوه الإعرابية في شعر الأعشى 0

(1672) السابق 19/107، ويُنظر: أيضاً 44/157 0

من الإعراب أيضاً. والمعنى على الاحتمالين أن حسنها قد اكتمل فلا جمال فوقها، وإن له فيها لشعراً مختاراً.

2- الاحتمال بين التعليل والاستئناف :

ورد الاحتمال في الجملة الاسمية بين التعليل والاستئناف في اثني عشر موضعاً، نحو قوله⁽¹⁶⁷⁶⁾ :

نَامَ الْخَلِيٌّ وَبِثُّ اللَّيْلِ مُرْتَفِقًا * * أَرَعَى النُّجُومَ عَمِيداً مُثْبِتاً أَرْقَا
*
أَسْهُو لِهَمِّي وَدَائِي فَهِيَ تُسَهِّرُنِي * * بَانَتْ بِقَلْبِي وَأَمْسَى عِنْدَهَا
* غَلَقًا (1677)

فقوله: (فهي تسهرني) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مُثْبِتَةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ+خبر (جملة فعلية ذات فعل متعد)

وهذه الجملة تحتل أن تكون تعليلية لا محل لها من الإعراب، أي تعليلية لما يلزم الأعشى من هم، فقد بات ليله ساهراً لا ينام لِمَا أثقله من الهموم نتيجة التفكير في حبيبته التي ذهبت بقلبه. وتحتل أيضاً أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب، والمعنى على هذا الاحتمال يكون استطراداً من الشاعر، أي أن خَلِيَ البال من الهموم قد نام، أما الأعشى، فقد اتكأ على مرفقيه ينظر ساكناً، قد أثقلته الهموم، ثم يستطرّد قائلاً: فهي تسهرني، فقد عادني الداء وذهبت حبيبتي بقلبي.

3- الاحتمال بين التعليلية والتفسيرية :

ورد هذا الاحتمال في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹⁶⁷⁸⁾:

⁽¹⁶⁷⁶⁾ الديوان 2/415 ويُنظر أيضاً 91/151، 93/179، 12/195، 10/205، 21/42،

2/213، 7/225، 10/231، 0 1/2، 313/309،

⁽¹⁶⁷⁷⁾ غلقاً: رهينة 0

⁽¹⁶⁷⁸⁾ الديوان 31، 32/167، ويُنظر أيضاً 355/105، 4/1، 0

وَأَذْفَعُ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ وَأُعِيرُكُمْ * * لِسَانًا كَمِقْرَاضِ الْخَفَاجِيِّ مَلْحَبًا

*

هُنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ * * وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الْإِلَهُ

* فَيُعَقِّبَا (1679)

فقوله: (ولكن سيجزيني الإله) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ تحتمل أن تكون تفسيرية لا محل لها من الإعراب على سبيل الاستطراد، حيث إن الأعراب في سياق توجيهه خطابه إلى بنى سعد بن قيس متعهداً أنه سيدافع عن أعراضهم ويضع في خدمتهم لساناً قاطعاً، كأنه المقرض، وأنه لا يرغب بذلك جزاءً، ثم يستطرده، فيقول: ولكن الله سيجزيني على الخير خيراً. وتحتمل أيضاً أن تكون تعليلية لا محل لها من الإعراب؛ أي أنه لا يرغب بما يفعل ثواباً أو جزاءً منهم؛ لأن ثوابه فيما يفعل على الله وحده.

ج- الجمل التي لها محل أو أكثر على إعراب ولا محل لها على آخر :

وردت في شعر الأعشى جمل اسمية تحتمل أن يكون لها محل من الإعراب، وتحتمل ألا يكون لها محل من الإعراب على وجه آخر، وذلك في اثنين وثلاثين موضعاً؛ يمكن عرضها كما يلي :

1- الاحتمال بين العطف والاستئناف :

الاحتمال بين العطف على المحل والاستئناف في الجمل الاسمية ورد في شعر الأعشى في خمسة عشر موضعاً، نحو قوله (1680) :

وَأَنْ يُسْتَضَافُوا إِلَى حُكْمِهِ * * يُضَافُوا إِلَى هَادِنٍ قَدْ رَزَّنَ

*

وَمَا إِنْ عَلَى قَلْبِهِ غَمْرَةٌ * * وَمَا إِنْ بَعْظَمٍ لَهُ مِنْ وَهْنٍ

*

(1679) الخفاجي: نسبة إلى خفاجة، وهي حى من بنى عامر، ملحياً: قاطعاً، أعقبه: جازاه

بخير 0

(1680) الديوان، 69، 39، 38، 0

وَمَا إِنَّ عَلَى جَارِهِ تَلْفَةٌ * * يُسَاقِطُهَا كَسِقَاطِ اللَّجْنِ (1681)

*

فالجمل (وَمَا إِنَّ عَلَى قَلْبِهِ غَمْرَةٌ وَمَا إِنَّ بَعْظِمَ لَهُ مِنْ وَهْنٍ وَمَا إِنَّ عَلَى جَارِهِ تَلْفَةٌ) جملٌ اسميةٌ خبريةٌ منفيةٌ تحتمل أن تكون في محل جر عطفاً على جملة (قد رزن)، التي هي في محل جر صفة لكلمة (هادن)، وتحتمل أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب، استطراداً من الشاعر في بيان صفات المحتكم إليه.

والمعنى على الاحتمالين أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب الكندي، ويرى أن قيساً إن لجأت إلى حكمه مستغيثاً، فقد لجأت إلى جبل ثابت البناء، صلب لا يبرز تحت الشدائد، ولا تنقل عليه، ماضى العزيمة ليس بعظمه وهن، مأمون الغدر، لا يسقط على جاره التلف، كما تسقط العصا تُدَقُّ بها أوراق (اللجن) (1682).

2- الاحتمال بين النعت والاستئناف :

تحتمل الجملة الاسمية في شعر الأعشى أحياناً أن تكون في محل جر أو نصب أو رفع نعتاً، وتحتمل أن تكون استئنافية لا محل لها، وقد ورد هذا الاحتمال في ثمانية مواضع، نحو قوله (1683) :

يَا مَنْ يَرَى عَارِضاً قَدْ بَتُّ أَرْقُبُهُ * * كَأَنَّمَا الْبَرْقُ فِي حَافَاتِهِ الشَّعَلُ

*

لَهُ رِدَافٌ وَجَوْزٌ مُفَامٌ عَمَلٌ * * مُنْطَقٌ بِسِجَالِ الْمَاءِ مُتَّصِلٌ

*

فقوله: (لَهُ رِدَافٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

(1681) استضاف به: استعاث، هادن: ثابت، التلفة: الهلاك، اللجن: ورق من أوراق الشجر

يُدَقُّ، وَيُخَلِّطُ بِدَقِيقٍ أَوْ شَعِيرٍ ثُمَّ يَتَّخِذُ عِلْفًا لِلْمَاشِيَةِ 0

(1682) يُنْظَرُ: الديوان ص 68 حيث الشرح 0

(1683) السُّ: السابق 23/107 ويُنْظَرُ

أيضاً 22/15، 247/15، 231/31، 33، 187/15، 109/21، 87/67

خبر مقدم (جار ومجرور)+مبتدأ مؤخر

وهذه الجملة تحتمل أن تكون نعتاً في محل نصب لكلمة (عارضاً)، والمعنى أن هذا السحاب العارض- الذي بات الأعشى يتتبعه، والذي يلمع البرق في حافات كانه الشعل- يتّصف بأن له ذيلاً، أي أنه متصل الأجزاء-وتحتمل الجملة أيضاً أن تكون استئنافية على سبيل الاستطراد من الشاعر في وصف هذا السحاب العارض الذي بات يرقبه.

3- الاحتمال بين الحال والاستئناف :

ورد هذا النمط من الاحتمال في شعر الأعشى في ستة مواضع، نحو قوله⁽¹⁶⁸⁴⁾:

فَأَظْعَنْتَ وَتَرَكَ مِنْ دَارِهِمْ * * وَوَتَرَكْتَ فِي دَارِهِمْ لَمْ يُقِمِ

*

تَوَّمُ دِيَارَ بَنِي عَامِرٍ * * وَأَنْتَ بِآلِ عَقِيلٍ فَعِمٌ⁽¹⁶⁸⁵⁾

*

فقوله (تَوَّمُ دِيَارَ بَنِي عَامِرٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+مضاف إليه

وهذه الجملة تحتمل أن تكون في محل نصب حال من الضمير في قوله (فأظعننت) والمعنى أن قيس بن معد يكرب، الذي يمدحه الشاعر قد أظعن ثأره؛ أي أخذ بثأره من ديار بني عامر بن عقيل باستنقاده لابن عمه قيسبة بن كلثوم من أسرهم، في حالة كونه مقبلاً غير هياب، فانقم لنفسه ولم يترك ثأره مقيماً في دارهم.

والمعنى على الاستئناف أن الأعشى يصف قيساً بأنه أخذ بثأره من بني عامر على وجه السرعة حتى أن ثأره (ابن عمه) لم يُقِمِ طويلاً عندهم، ثم يستطرده مبيناً أنه قصد ديار بني عامر، وهو ما زال مقيماً بين قومه باليمامة عند آل عقيل (عقيل بن كعب بن ربيعة)⁽¹⁶⁸⁶⁾.

(1684) السابق 29/87، ويُنظر: 87/81، 223/40، 26، 371/25، 12/27، 0

(1685) أظعنه: نقله ورحله، لأنه أخذ بثأره، فَعِمٌ: مقيمٌ 0

(1686) يُنظر: الديوان ص 86، حيث الشرح 0

4- الاحتمال بين الحالية والتفسيرية :

ورد هذا النمط من الاحتمال في محل الجملة الاسمية في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله (1687) :

ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَيْهَا أَنَّيَ * * * مُعْذِرٌ عُدْرِي فَرْدِيهِ بِأَنْ
*

فقوله: (أَنْيَ مُعْذِرٌ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ منسوخةٌ، صورة نمطها:

أن+اسمها+خبرها

وهذه الجملة تحتل أن تكون في محل نصب حال من الضمير في أرسلت، والمعنى أن الشاعر لم يرَ هندا، أرسل إليها مُبَيَّنًا حالته من العذر في استجابته لسلطان فتنها الذي لا يُرد. والوجه الآخر أنها تحتل أن تكون تفسيرية لا محل لها من الإعراب، والمعنى حينئذ أنه أرسل إليها، وتفسير وتفصيل هذه الرسالة، أنه يشرح حبه ويُبيِّن عذره في استجابته لسلطان فتنها الذي لا يُردُّ، طالباً إليها أن تجيب بما تشاء⁽¹⁶⁸⁸⁾. وفيما يلي بيان مجدول بالجملة الاسمية المحتملة لتعدد وجوه الإعراب في شعر الأعشى على النحو التالي :

أ-الجملة المحتمل فيها أكثر من محل إعرابي :

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
19/1.7	كُلُّهُ تَبِيلٌ	في محل رفع خبر+حال
22/1.7	فِي حَاقَاتِهِ الشُّعْلُ	رفع خبر كان+رفع خبر المبتدأ
44/157	بُيُوتُهُمْ أَمْنٌ لِحَارِهِمْ	في محل رفع نعت+نصب نعت

(1687) السابق 8/407 ، ويُنظر أيضاً 343/329، 2/42 0
(1688) يُنظر: السابق ص406، حيث الشرح 0

ب- الجملة الاسمية المحتمل في إعرابها وجهان على غير محل

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
14/55	وَكَأَنَّ السَّمُوطَ عَكَفَهَا السِّلْكُ	العطف+الاستئناف
5/55	وَكأن الخمر العتيق من الإسفنت ممزوجة	العطف+الاستئناف
53/61	وَكَعْبُ الذِي يُطِيعُكَ عَالِي	العطف+الاستئناف
28/87	وَوِثْرَكَ فِي دَارِهِمْ لَمْ يَغْمُ	العطف+الاستئناف
53/91	فَأِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَرَمَ	تعليلية+استئنافية
65/93	وَلَلْمَوْتُ يَجْشُمُهُ مَنْ جَشَمَ	العطف+الاستئناف
66/93	وَلَلْمَوْتُ خَيْرٌ لِمَنْ نَالَهُ	العطف+الاستئناف
1/1.5	إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ	تعليلية+تفسيرية
3/133	وَشُبَّانُ الرِّجَالِ لِذَاتِهَا	العطف + الاستئناف
5/135	وَعِنْدَ العَشِيِّ طِيبُ نَفْسٍ	العطف + الاستئناف
.3/141	وَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمٌ غُرُوبًا	العطف + الاستئناف
12/151	فَإِنَّ لِحَبِّ المَرءِ مُضْطَجَعًا	تعليلية+استئنافية
.3/167	وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهِ فَيَعْقِبَا	تعليلية+تفسيرية
4/169	وَمَنْ يُكْثِرِ النَّسَالَ يُحْرَمَ	العطف+الاستئناف
.1/179	فَأِنَّهُ فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ يَعُودُ وَسَادِي	تعليلية+استئنافية
42/195	فَأَتَى طَبِينُ	تعليلية+استئنافية
21/2.5	فَأَتَاكَ طَالَمَا أَعْمَلْتَ نَفْسَكَ فِي الحَسَارِ	تعليلية+استئنافية
2/213	فَإِنَّ الفَتَاةَ حَقٌّ عَلَى الشَّيْخِ إِذْ لَأَهَا	تعليلية+استئنافية
7/225	فَإِنَّ العِلْمَ عِنْدَ ذَوِي النُّهْيِ	تعليلية+استئنافية
.1/231	إِنِّي مَانِعٌ جَارِي	تعليلية+استئنافية
35/271	وَتَرَكُ الهَوَى فِي العَى أَنجَى وَأَوْفَقُ	العطف+الاستئناف

تعليلية+استثنائية	هُمُو صَرَبُوا بِالْحِنُو حِنُو فَرَاقِرَ مَقَدِّمَةَ الْهَامِرِزِ	2/3.9
تعليلية+استثنائية	فَأَنَّكَ طَالِقَةٌ	1/313
تعليلية+تفسيرية	إِنَّ الرَّمَاحَ مِنَ الْعُشْمِ	4/355
العطف+الاستئناف	وَإِنِّي لَأَدُو قَوْلٍ بِهَا مُتَنَحِّلٍ	17/4.3
تعليلية+استثنائية	فَهِيَ تُشْهَرِنِي	2/415

ج- الجمل الاسمية التي لها محل على وجهه، ولا محل لها على آخر :

الصفة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
4/59.	وَصِلَاتُ الْأَرْحَامِ قَدْ عَلِمَ النَّاسُ	الخبر+الاستئناف
21/67	لَهَا زَبْدٌ بَيْنَ كُوبٍ وَدَنْ	النعته+الاستئناف
38/69	وَمَا إِنْ عَلَى قَلْبِهِ غَمْرَةٌ	العطف+الاستئناف
38/69	وَمَا إِنْ بَعْظَمٍ لَهُ مِنْ وَهْنٍ	العطف + الاستئناف
39/69	وَمَا إِنْ عَلَى جَارِهِ تَلْفَةٌ	العطف+الاستئناف
4/81.	مَا تَزَالُ جِيَادُهَا رُجْعًا	الحال+الاستئناف
15/87	مَنَاهِلُهَا آجِنَاتٌ سُدْمٌ	النعته + الاستئناف
25/87	وَجَدُّعَانُهَا كَلْفِيظِ الْعَجَمِ	الحال+الاستئناف
26/87	وَجِيْشُهُمْ يَنْظُرُونَ الصَّبَاحَ	الحال+الاستئناف
23/1.7	لَهُ رِدَافٌ	النعته+الاستئناف
26/1.7	وَبِالْخَبِيَةِ مِنْهُ عَارِضٌ هَطْلٌ	العطف+الاستئناف
29/87	وَأَنْتَ بِآلِ عَقِيلٍ فَعِمٌ	الحال+الاستئناف
31/1.9	فِي خَافَاتِهَا زَجْلٌ	النعته + الاستئناف
33/1.9	فِي مِرْفَقَيْهَا إِذَا اسْتَعْرَضَتْهَا فَتْلٌ	النعته+الاستئناف
14/119	وَلَيْسَتْ بِعَدْلٍ لِأَنْدَادِهَا	العطف+الاستئناف
38/147	فَأَهْلَى فِدَاؤِكَ يَوْمَ الْجَفَارِ	العطف+الاستئناف

العطف+الاستئناف	وَخَيْرُ الْوَدِّ مَا نَفَعَا	4/151
العطف +الاستئناف	وَذِكْرُهُ أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلَادِ	14/185
النعته +الاستئناف	لَهُ صَدَقَاتُ ُ	15/187
الحال+الاستئناف	هُمْ خَيْرُ أَرْبَابِهَا	27/223
النعته+الاستئناف	لَا سِرُّهُمْ لَدَيْنَا ضَائِعٌ	15/231
النعته+الاستئناف	كَأَنَّ شُعَاعَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِيهَا	22/247
العطف+الاستئناف	وَاللَّوَجِيقُ تَلْحَقُ	39/273
العطف+الاستئناف	وَالجِنُّ تَعْرِفُ حَوْلَهَا	1/3.1
الحال+التفسيرية	فِي الْوَجْهِ مِنْهُ بَسَلٌ ُ	42/329
العطف+الاستئناف	وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا الْفِرَارُ	17/333

الوجوه المحتملة	الجملة	الصفحة والبيت
الحال+التفسيرية	كَأَنِّي شَارِبٌ ُ	2/343
الحال+التفسيرية	وَأَصْحَابِي رُفُودُ ُ	12/371
العطف+الاستئناف	وَأَنَّى لِنَفْسِي مَالِكُ ُ	18/4.3
الحال+التفسيرية	أَنِّي مُغْذِرٌ	8/4.7

ثانياً: وجوه الإعراب المحتملة في مواقع الجمل الفعلية :

أ- الجمل التي تحتمل أكثر من محل إعرابي :

جاءت الجمل الفعلية المحتملة لأكثر من وجه إعرابي في شعر الأعرابي في أحد عشر موضعاً، احتتمل بعض منها محل النصب على وجه ومحل الجر على وجه آخر⁽¹⁶⁸⁹⁾، ومنها ما

⁽¹⁶⁸⁹⁾ يُنظر: الديوان 0 30/27، 271/26، 249/97

احتتمل الرفع والجر⁽¹⁶⁹⁰⁾، ومنها ما احتتمل النصب والرفع⁽¹⁶⁹¹⁾، ومنها ما احتتمل الرفع والنصب والجر⁽¹⁶⁹²⁾، ومنها ما احتتمل وجهين محلهما النصب⁽¹⁶⁹³⁾، نحو قوله⁽¹⁶⁹⁴⁾ :

فَمَا أَنَا عَمَّا تَعْمَلُونَ بِجَاهِلٍ * * * وَلَا بِشَبَابَةٍ جَهْلُهُ يَتَدَفَّقُ

*

فقوله: (جهله يتدفق) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها : مبتدأ+مضاف إليه+خبر (جملة فعلية).

وهذه الجملة تحتتمل وجهين، أولهما: أن تكون في محل جر تبعاً للفظ (شبابة) المجرور بحرف الجر الزائد والمعطوف على كلمة (جاهل)، التي هي خبر ما الحجازية والمجرورة بحرف جر زائد أيضاً. والاحتمال الآخر أنها تحتتمل محل النصب تبعاً لمحل كلمة (شبابة)، وفي كلا الاحتمالين هي نعت لكلمة (شبابة). والمعنى على الاحتمالين أن الأعشى يخاطب خصمه (شراحيل بن طود)، قائلاً له: لست غافلاً عما تفعلون، ولست سفيهاً يتدفق لسانى بفاحش القول.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹⁶⁹⁵⁾ :

فَتِلْكَ أَشْبَهُهَا إِذْ غَدَتْ * * * تَشَقُّ الْبِرَاقَ بِإِصْعَادِهَا

*

فقوله: (تشق البراق بإصعادها) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول+جار ومجرور+مضاف إليه

وهذه الجملة تحتتمل أن تكون في محل نصب خبراً للفعل (غدا) إذا كان ناقصاً، وتحتتمل أن تكون في محل نصب حال، إذا كان الفعل تاماً، والمعنى على الوجه الأول على سبيل

⁽¹⁶⁹⁰⁾ السابق 0 42/109

⁽¹⁶⁹¹⁾ السابق 0 34/38، 281/2، 12، 245/53

⁽¹⁶⁹²⁾ السابق 0 33/147

⁽¹⁶⁹³⁾ السابق 0 37/123

⁽¹⁶⁹⁴⁾ السابق 0 30/271

⁽¹⁶⁹⁵⁾ السابق 37/123، وإصعادها: ارتفاعها 0

الإخبار، أي أن الشاعر يخبر المتلقي بأن ناقته تشبه البقرة العيناء، إذا غدت تشق ما يعترض طريقها من أرض غليظة، والمعنى على الوجه الآخر أنه بيان لحالة ناقته التي يشبهها بالبقرة التي ضل صغيرها في قنة "جو" بين صخورها الغليظة، فباتت وحيدة مستوحشة، فيرى أن ناقته في حالة غدوها تشق ما يعترض طريقها من أرض غليظة، تشبه هذه البقرة الباسلة، وهذا التشبيه واضح من قوله فيما سبق حيث يقول⁽¹⁶⁹⁶⁾ :

كَعَيْنَاءِ ضَلَّ لَهَا جُوذْرُ * * * بُقْنَةً جَوَّ فَأَجْمَادِهَا

*

فَبَاتَتْ بِشَجْوٍ تَضُمُّ الْحَشَا * * * عَلَى حُزْنٍ نَفْسٍ وَإِيْحَادِهَا⁽¹⁶⁹⁷⁾

*

ب- الجمل التي تحتل وجهين على غير محل :

وردت بعض الجمل الفعلية في شعر الأعشى محتملة وجهين من الإعراب على غير محل في ستة وثلاثين موضعاً، كان أكثرها محتملاً العطف على غير محل والاستئناف، فبلغ هذا النمط أربعة وثلاثين موضعاً⁽¹⁶⁹⁸⁾، وما احتمل محل التعليل والاستئناف جاء في موضع واحد⁽¹⁶⁹⁹⁾، أما ما احتمل التفسير والتعليل، فقد جاء أيضاً في موضع واحد⁽¹⁷⁰⁰⁾، نحو قوله⁽¹⁷⁰¹⁾ :

أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا * * * وَقَدْ تَكَرَّرَ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلْمِ

*

فقوله: (وَقَدْ تَكَرَّرَ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلْمِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ مؤكدةٌ، صورة

نمطها: قد+فعل+نائب فاعل+ظرف زمان+مضاف إليه.

⁽¹⁶⁹⁶⁾ السابق 0 31-30/123

⁽¹⁶⁹⁷⁾ الجوذور: ولد البقرة، الأجماد: الأرض الغليظة، إيحادها: انفرادها

⁽¹⁶⁹⁸⁾ يُنْظَرُ: الـديوان، وعلـى سبيل

المثلث 70/56،64،75/37،61/20،57/4،11،55/53

0 8/42،281/41،265/28،207/17،141/51،135/30،111/89

⁽¹⁶⁹⁹⁾ السابق 0 14/191

⁽¹⁷⁰⁰⁾ السابق 0 21/165

⁽¹⁷⁰¹⁾ السابق 0 30/89

وهذه الجملة تحتل العطف على غير محل على جملة (أذاقتهم)، التي لا محل لها من الإعراب، لأنها ابتدائية، وتحتل الاستئناف أيضاً على سبيل الاستطراد في بيان آثار الحرب.

والمعنى على الاحتمالين أن الشاعر في سياق حديثه عن ثار قيس بن معد يكرب لنفسه من ديار بنى عامر، فيرى أن الحرب قد عضتهم ولفحتهم بأنفاسها الحارة الكريهة، وما أبغضها بعد الأمن والسلام.

ج- الجمل التي تحتل محلاً أو أكثر ويحتل فيها عدم المحل :

وردت الجمل الفعلية المحتملة لمحل أو أكثر مع احتمالها عدم المحل أيضاً في شعر الأعشى في خَمْسَةِ وسبعين موضعاً، وتفصيل ذلك أن ما ورد محتملاً محل النعت والاستئناف قد جاء في تسعة عشر موضعاً⁽¹⁷⁰²⁾، وما ورد محتملاً العطف والاستئناف جاء في ثلاثين موضعاً⁽¹⁷⁰³⁾، وما ورد محتملاً الحال والاستئناف جاء في تسعة عشر موضعاً⁽¹⁷⁰⁴⁾، وما ورد محتملاً الحال والتفسير جاء في موضعين أيضاً⁽¹⁷⁰⁵⁾، وما ورد محتملاً الحال والعطف على غير محل جاء في موضع واحد⁽¹⁷⁰⁶⁾، وما ورد محتملاً الخبر والحال والاستئناف في موضع واحد⁽¹⁷⁰⁷⁾، وما ورد محتملاً العطف والاستئناف والتعليل جاء في موضعين⁽¹⁷⁰⁸⁾، وما ورد محتملاً الخبر والاستئناف جاء في موضع واحد⁽¹⁷⁰⁹⁾، وذلك نحو قوله⁽¹⁷¹⁰⁾ :

عَنْتَرِيسُ تُتَعَدُّ إِذَا مَسَّهَا السَّوُّ * * طُ كَعَدُّ الْمُصَلِّصِ الْجَوَالِ

*

لَا حَهُ الصَّيْفُ وَالصِّبَالُ وَإِشْفَا * * قُ عَلَى صَعْدَةِ كَقَوْسِ الضَّالِ

*

فقوله: (لَا حَهُ الصَّيْفُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

⁽¹⁷⁰²⁾ يُنظر: الديوان على سبيل المثال 0 2/19،295/18،247/9،197/3،133/55

⁽¹⁷⁰³⁾ السابق، نحو 0 19/48،423/9،293/13،14،229/3،185/38،143/81

⁽¹⁷⁰⁴⁾ السابق، نحو 0 14/14،147/81،139/28،75/17،57/55

⁽¹⁷⁰⁵⁾ السابق 0 15/18،345-17/289

⁽¹⁷⁰⁶⁾ السابق 0 12/65

⁽¹⁷⁰⁷⁾ السابق 0 30/57

⁽¹⁷⁰⁸⁾ السابق 0 74/63

⁽¹⁷⁰⁹⁾ السابق 0 13/55

⁽¹⁷¹⁰⁾ السابق 0 28/57

فعل+مفعول به+فاعل

وهذه الجملة تحتمل أن تكون في محل نصب حال من كلمة (المُصَلِّصِل)، والمعنى حينئذ أن هذه الناقة الصلبة-التي يتحدث عنها الشاعر- تعدو إذا مسها السوط كما يعدو حمار الوحش الجوال الذي أهزله الصيف والطراد والإشفاق على أتان ناحلة كأنها قوس من شجر الضال، الذي تُنَّخَذُ منه القسي.

وتحتمل أيضاً أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب على سبيل الاستطراد من الشاعر في وصف هذا الحمار الوحشى الذي يشبّه به ناقته، ويمكن هنا ترجيح جانب احتمال كونها في محل نصب حال على الاستئناف، ولا سيما أن الشاعر يتصف بكثرة استخدام أسلوب التضمين العروضى في شعره.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹⁷¹¹⁾ :

وَيَوْمٍ مِّنَ الشَّعْرِى كَأَنَّ ظِبَاءَهُ * * كَوَاعِبُ مَقْصُورٌ عَلَيْهَا سُنُورُهَا
*
عَصَبْتُ لَهُ رَأْسِي وَكَلَّفْتُ قَطْعَهُ * * هُنَالِكَ حُرْجُوجاً بَطِيناً فُتُورُهَا
*

فقوله: (وَكَلَّفْتُ قَطْعَهُ هُنَالِكَ حُرْجُوجاً) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+فاعل+مفعول به+مضاف إليه+ظرف+مفعول به

وهذه الجملة تحتمل احتمالين، أولهما: أن تكون في محل رفع عطفاً على جملة الخبر (عَصَبْتُ لَهُ رَأْسِي)، أعنى خبر المبتدأ (يوم)، والمعنى: كم من يوم شديد الحر تستكن فيه الظباء تحت ظلال الأشجار، قد عصبت له رأسى وكلفت قطعه ناقة صلبة.

أمّا الآخر، فهو احتمال كونها استئنافية لا محل لها من الإعراب، أي أن الشاعر لمّا أخبر عن هذا اليوم الحار-الذي تستكن فيه الظباء تحت ظلال الأشجار-بقوله: قد عصبت له

(1711) السابق 0 19/423

رأسى، استطرد مُبَيَّنًا أنه قد كَلَّفَ هذه الرحلة ناقية صلبة ضامرة، لا يسرع إليها الضعف ولا يعتمرها الفتور⁽¹⁷¹²⁾.

د-وجوه الإعراب المحتملة في جملة القسم :

ورد الاحتمال في جملة القسم في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، نحو قوله⁽¹⁷¹³⁾ :

حَلَفْتُ بَرَبِ الرَّاقِصَاتِ إِلَىٰ مِنَىٰ ** إِذَا مُخْرَمٌ ُ جَاوَزْنُهُ بَعْدَ مَحْرَمٍ

*

لَئِن كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً ** وَرَقَّيْتُ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

*

لَيْسْتَ تَرَجِّنَاكَ الْقَوْلُ حَتَّىٰ تَهْرَهُ ** وَتَعْلَمَ أَنِي عَنكَ لَسْتُ

بِمُلْجَمٍ⁽¹⁷¹⁴⁾ *

فقوله: (رقيت أسباب السماء بسلم) جملة فعلية خبرية مثبتة ذات فعل متعدد، صورة

نمطها:

فعل+نائب فاعل+مفعول به+مضاف إليه+جار ومجرور

وهذه الجملة يتوقف إعرابها على إعراب الواو السابقة لها والواقعة بينها وبين جملة القسم السابقة (حلفت برب الراقصات... لئن). فإذا اعتُبرت عاطفة كانت الجملة معطوفة على جملة القسم لا محل لها من الإعراب، وإن كانت للقسم تكون الجملة جملة قسم جديدة لا محل لها من الإعراب أيضًا.

فعلى اعتبار الواو عاطفة تكون الجملة من قبيل عطف الجملة على الجملة مشاركة إياها في الحكم والمعنى، وعلى اعتبارها للقسم تكون الجملة قسماً جديداً، والمعنى على العطف أن الشاعر في سياق مخاطبته لخصمه عمير بن عبدالله بن المنذر بن عبدان، قائلاً له: إنى أقسم برب الإبل تهوى إلى نجد تجتاز جبلاً من بعد جبال، لئن خرقت الأرض، فكنت في جب ثمانين قامة، أو طرت في الفضاء، فَرَقَّيْتُ أسباب السماء، ليلبغنك قولى، وليتركنك تدرج على الأرض حتى تكره الكلام، وتعلم أنى غير عاجز عن الانتقام⁽¹⁷¹⁵⁾.

⁽¹⁷¹²⁾ يُنظر: السابق ص422، حيث الشرح0

⁽¹⁷¹³⁾ السابق30،32/173-33، ويُنظر: أيضاً4/287-289،24/6-25 0

⁽¹⁷¹⁴⁾ الراقصات: الإبل، مخرم: منقطع أنف الجبل، تهره: تكرهه، تَشْرِقُ: تغص0

⁽¹⁷¹⁵⁾ يُنظر: الديوان ص172، حيث الشرح0

وعلى القسم يكون المعنى إتي أقسم برب الإبل تهوى إلى نجد تجتاز جبلاً من بعد
 جبال، لئن خرقت الأرض، فكنت في جب ثمانين قامة، ولئن طرت في الفضاء، فرقبت أسباب
 السماء، لئبلغنك قولى، وليتركك تدرج على الأرض حتى تكره الكلام. وأمام هذا الاحتمال يمكن
 القول إن الواو للعطف أرجح من كونها للقسم؛ لأن إدخال القسم على آخر لا يجوز قبل تمام
 الأول⁽¹⁷¹⁶⁾.

وفيما يلي بيان مجدول بالجمل الفعلية المحتملة لتعدد الوجوه الإعرابية :

أ- الجمل الفعلية التي لها أكثر من محل :

الوجوه المحتملة	الجملة	الصفحة والبيت
النصب نعتاً+الرفع نعتاً	تَعَاوَرَهَا الصَّيْفُ	2/53
الرفع نعتاً+الرفع خبراً	تَسْفُ الكَبَابُ	12/53
الحال+المفعول به	تَشْكُو إِلَى	33/57
الجر نعتاً+الحال	لَا حَمَ مِنْهَا السَّلِيلُ الفِقَارَا	26/97
الجر نعتاً+الرفع نعتاً	تَخَالُ الصَّنَجُ يُسْمِعُهُ	42/1.9
الجر نعتاً+الحال	يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيتُ والفُتْلُ	61/113
الخبر+الحال	تَسْقُ البرِاقَ	37/123

⁽¹⁷¹⁶⁾ يُنظر: الكتاب 0 501/3

33/147	تَعْتَلَى بِالرِّدَافِ	الجر+الرفع+النصب
27/249	تَعَجِرُ الصَّحْرَاءُ عَنْهُ	الجر نعتاً+النصب نعتاً
27/249	وَيَشْرَبُ قَبْلَ آخِرِهِ الْحِمَامَا	الجر عطفاً+النصب عطفاً
32/249	يَحْسُرُ الْغَمْرَاتِ	الرفع نعتاً+النصب نعتاً
32/249	وَيَجْلُو ضَوْءُ غُرَّتِهِ الظَّلَامَا	الرفع عطفاً+النصب عطفاً
3/278.	وَلَا بِشِبَابَةٍ جَهْلُهُ يَتَدَفَّقُ	الجر حملاً على اللفظ+النصب حملاً على المحل

ب- الجمل الفعلية التي لها وجهان على غير محل :

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
4/53	وَحَلَّتْ غُلُوبِيَّةً	العطف+الاستئنافية
11/53	إِذْ تَعَصَى إِلَى الْأَمِيرِ	العطف+الاستئنافية
2/55.	لَمْ يَقْطَعْ عبيدٌ عُرُوقَهَا مِنْ حُمَالٍ	العطف+الاستئنافية
31/57	وَعَدَّاهَا حَثِيثًا	العطف+الاستئنافية

العطف+الاستثنائية	وَأَنْتَجِعِي الْأَسْوَدَ	37/57
العطف+الاستثنائية	فَأَرَى مَنْ عَصَاكَ أَصْبَحَ مَخْدُولًا	53/61
العطف+الاستثنائية	فَأَرَوِي ذَنْوبَ رِفْدٍ مُحَالٍ	64/61
العطف+الاستثنائية	وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أَنْسَأَنْ	6/65
العطف+الاستثنائية	وَأَخْرَجَ مِنْ حِصْنِهِ ذَا يَزْنَ	8/65
العطف+الاستثنائية	وَحَانَ النَّعِيمُ أَبَا مَالِكٍ	9/65

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
55/73	وَلَمْ تَسْعَ لِلْحَرْبِ سَعَىٰ امْرِئٍ	العطف+الاستنافية
69/73	وَقَدْ يَشْتَرِيهِ بِأَعْلَىٰ الثَّمَنِ	العطف+الاستنافية
.7/75	وَلَا يَدْعُ الْحَمْدَ أَوْ يَشْتَرِيهِ	العطف+الاستنافية
15/79	فَاعْتَمَتْهَا لَمَّا رَضِيَتْ مَعَ النَّجَابَةِ آلَهَا	العطف+الاستنافية
21/79	فَأَثْبُتُ نَعْلَهَا	العطف+الاستنافية
29/79	فَأَصْبِرْ لَهَا	العطف+الاستنافية
.3/89	وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلْمِ	العطف+الاستنافية
59/91	فَأَوْفَيْتِ هَمِّي	العطف+الاستنافية
51/111	وَتَعْتَرُلُ	العطف+الاستنافية
8/133	فَأَجْتَنَيْتُ بِهِ الْمُنَىٰ	العطف+الاستنافية
17/135	فَأَسْنَدَ زِقَّهُ إِلَىٰ نُطْفَةٍ زَلَّتْ بِهَا رَصَفَاتُهَا	العطف+الاستنافية
28/141	وَرَبِيْتُ أَيْتَامًا وَأَلْحَقْتُ صَبِيئَةً وَأَدْرَكْتُ جَهْدًا	العطف+الاستنافية

	السَّغَى	
العطف+الاستنافية	وَلَمْ يَسْعَ فِي الْعُلْيَاءِ سَعْيَكَ	129/141
العطف+الاستنافية	يُنْزِلُ مِنْهَا الْأَعْصَمَ الصَّدْعَا	3/151
التعليلية+التفسيرية	أَنْ أَعْطَوْهُ مِنِّي ظُلَامَةً	21/165
التعليلية+التفسيرية	أَنْ أُوَدِّبَا	.3/167
التعليلية+التفسيرية	وَتُشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ	34/173
العطف+الاستنافية	وَتَأْبُوا إِلَيْنَا مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ	41/175
العطف+الاستنافية	وَصِيحٍ عَلَيْنَا بِالسِّيَاطِ	42/175
التعليلية+الاستنافية	فَقَدْ أَعْدَرْتِ فِي حُبِّهَا	14/191
العطف+الاستنافية	وَلَا يُبَالِي غَبْنَ الْخَاسِرِ	23/191
العطف+الاستنافية	فَتُعْتَصِرُ اعْتِصَارَهُ	41/2.7
العطف+الاستنافية	وَعَلَا سَوَامَا	.2/247
العطف+الاستنافية	وَجُنَّ التَّلَاعِ	42/265

العطف+الاستئناف	وَحَقُّ لَخَائِفٍ أَنْ يَجْهَذَا	8/281
-----------------	----------------------------------	-------

ج- الجمل الفعلية التي لها محل على إعراب ولا محل لها على إعراب آخر :

الوجوه المحتملة	الجملة	الصفحة والبيت
الخبر+الاستئناف	تَرْتَبُّ سُخَاماً	13/55
النعته+الاستئناف	تَكْفُهُ بِخِلَالٍ	13/55
العطف+الاستئناف	فَتَجْرِي خِلَالَ شَوْكِ السَّيَالِ	16/55
الحال+الاستئناف	عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي	17/55
النعته+الاستئناف	صَلَبَهَا الْعُضُّ	19/55
الحال+الاستئناف	يَرْجُوهُ عَنْ لَيَالٍ	23/55
النعته+الاستئناف	تَقْرِي الْهَجِيرَ بِالْإِزْقَالِ	25/55
النعته+الاستئناف	تَقْطَعُ الْأَمْعَرَ الْمَكْوِيبَ وَخِذَا	26/57
الحال+الاستئناف	لَأَحَهُ الصَّيْفُ	28/57

الخبر+الحال+الاستئناف	يُرْمَى مَرَاغَهُ بِالنُّسَالِ	3/57
الحال+الاستئناف	تَحْنُو لِذَرْدَقٍ أَطْفَالٍ	46/59
النعته+الاستئناف	لَمْ يُبَيِّنْ لِلصِّدِيقِ	6/61
العطف+الاستئناف	وَتَلْوَى بِلُبُونِ المِعْرَابَةِ المِعْزَالِ	66/63
العطف+التعليل	فَأَبَ كَلَاهُمَا ذُو مَالٍ	74/63
الحال+العطف على غير محل	وَقَدْ كُنْتُ أَمْنَعُ مِنْهُ الرِّسْنَ	12/65
الحال+الاستئناف	يَصُبُّ لَهَا السَّاقِيَانِ المِزَاجَ	22/67
العطف+الاستئناف+التعليل	فَأَنْدَقْنَ	31/69
الحال+الاستئناف	يَشُقُّ الأُمُورَ	81/75
العطف+الاستئناف	فَأَسْأَلَهَا	38/81
العطف+الاستئناف	وَقَنَعَهُ الشَّيْبُ مِنْهُ خِمَارًا	8/95
العطف+الاستئناف	وَيُرْجَى السِّتَارَا	14/95
العطف+الاستئناف	تَأْبَى العَبُوقُ	42/99

العطف+الاستئناف	فَعَانَقْتُهَا لَيْلَةً	43/99
الحال+الاستئناف	وَلَا تَرَاهَا لَيْسَ الْجَارِ تَحْنَتِي	5/1.5
الحال+الاستئناف	تَشُدُّ عَلَى أَكْتَافِهِنَّ الْقَوَادِمُ	14/127

الوجوه المحتملة	الجملة	الصفحة والبيت
النعته+الاستئناف	تَقْرِبُهُ عَيْنَ الَّذِي كَانَ شَامِتًا، وَتَبْتَلُ مِنْهَا سُرَّةً ُ	32/131
النعته+الاستئناف	وَتُلْفِي حَصَانُ ُ تَخْدِمُ ابْنَةَ عَمِّهَا	33/131
النعته+الاستئناف	تَعَالَتْهَا بِالسَّوْطِ	9/133
العطف+الاستئناف	وَأَبَقِ مَا فِي سِقَانِنَا	7/139
الحال+الاستئناف	أُرْجَى نَوَالًا	14/139
العطف+الاستئناف	وَعُضًا مِنَ الطَّرْفِ	13/143
الحال+الاستئناف	وَقَدْ قَصَرَ الضَّنَّ مِنِّي كَثِيرًا	37/147
العطف+الاستئناف	وَلَا يُرُونَ إِلَى جَارَاتِهِمْ حُنْعًا	43/157
العطف+الاستئناف	وَطَابَقْنَ مَشْيًا	31/173
العطف+الاستئناف	وَيَحْتَمِي	49/175
العطف+الاستئناف	وَيَكُنُّ أَعْدَاءً	13/179
النعته+الاستئناف	لَمْ يَزُوهَ طِرْدُ ُ	39/183

13/185	وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدًا	العطف+الاستئناف
6/185	وَأَبْتَدِلُ الْعَيْسَ الْمَرَاقِيلَ	العطف+الاستئناف
14/185	وَأُنْجِدَا	العطف+الاستئناف
7/189	يَشْفِي غَلِيلَ النَّفْسِ لِأَهْلِ بِهَآ	النعته+الاستئناف
24/191	وَلَا يَرْجُوكُمْ إِلَّا نَقَى الْأَصْرَ	العطف+الاستئناف
24/191	لَا يَرْهَبُ الْمُنْكَرَ مِنْكُمْ	النعته+الاستئناف
58/197	يَزِلُّ عَنْهُ ظَفْرُ الطَّائِرِ	النعته+الاستئناف
53/2.9	وَتَنْكِي ذَا الصَّرَارَةَ	العطف+الاستئناف
6/213	وَتَقْبِلُ كَالظَّبْيِ تَمْتَالِهَا	العطف+الاستئناف
6/219	وَيَغْفِرُ مَا قَالَ جُهَالِهَا	العطف+الاستئناف
9/229	فَاخْتَرُ	العطف+الاستئناف
17/237	تَدَخُنُ بِالنَّهَارِ	الحال+الاستئناف
17/237	وَلَا تَخْفِي عَلَيَّ أَحَدٍ بَعَانَا	العطف+الاستئناف

العطف+الاستئناف	وَاسْتَحْدَثَتْ خُلُقًا	6/245
النعته+الاستئناف	تَشُقُّ اللَّيْلَ وَالسَّيْرَاتِ عَنْهَا	13/247

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
19/247	تَحَيَّرَهَا أَحْوُ عَانَاتٍ شَهْرًا	النعته+الاستئناف
28/249	يَقُوتُ الْمَوْتِ	النعته+الاستئناف
22/253	وَتُخَلَّبُ	العطف+الاستئناف
43/265	لَمْ يَزِدْهُمْ سَفَاهَةً شَرِبَةُ الْكَاسِ	الحال+الاستئناف
43/273	بِهِ تُنْفَضُ الْأَخْلَاسُ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ	الحال+الاستئناف
43/273	وَتُعَقَّدُ أَنْسَاعُ الْمَطِيِّ وَتُطَلَّقُ	العطف+الاستئناف
4/277	وَقَدْ يَصِلْنَ الْأَمْرَدَا	العطف+الاستئناف
8/283	أَرْجَى سَرَاعِيفَ كَالْقِسِيِّ	الحال+الاستئناف
11/289	وَرِثَ السُّؤْدَدِ	الحال+الاستئناف
11/289	وَعَزَا فِيهِمْ غَلَامَا	العطف+الاستئناف
18-17/289	هَلْ يَقُولُنَّ... أَمْ عَلَى الْعَهْدِ	الحال+التفسيرية
48/293	لَا يَشْجُونَ	النعته+الاستئناف

48/293	وَمَا عَوَدُوا فِي الْحَيِّ تَصَرَّرَ اللَّحْحَ	العطف+الاستئناف
2/295	يَهَبُ النَّجِيبَةَ وَالنَّجِيبِ	الحال+الاستئناف
14/311	وَاسْتَهَلَّتْ	العطف+الاستئناف
15/345	تُرَاقِبُ فِي كَفِي الْقَطِيعِ	الحال+التفسيرية
12/385	وَأَعْصِهَ فِي الْخُطُوبِ	العطف+الاستئناف
4/389	يَتَّبَادِرُونَ فِنَاءَهُ قَبْلَ الشُّرُوقِ	الحال+الاستئناف
19/423	وَكَلَّفْتُ قَطْعَهُ هُنَالِكَ حُرْجُوجًا	العطف+الاستئناف

ثالثاً: وجوه الإعراب المحتملة في شبه الجملة :

وردت الاحتمالات الإعرابية في شبه الجملة في شعر الأعشى متنوعة، ما بين احتمال أكثر من متعلق لشبه الجملة، حيث إن ما ورد في شعره قد احتتمل احتمالين فقط في تعيين المتعلق، وكذلك الاحتمال في محل شبه الجملة، والاحتمالات بين التعلق والمحل، وتفصيل ذلك فيما يلي :

1- الاحتمالات في متعلق شبه الجملة :

قد ترد شبه الجملة محتملة احتمالين أو أكثر في تعلقها، وباستقراء شعر الأعشى وُجِدَ أن ما ورد في شعره قد ورد فيه احتمالان في تعيين المتعلق، وذلك في ستة مواضع. والجدير بالذكر هنا أن شبه الجملة "ترد تكلمة للحدث الذي تقيده، فيتم معناها بهذا التعلق المقيد... ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تقيده الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تُحدِّد زمانه أو مكانه أو سببه... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديراً. وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين، هو المراد بما نسميه تعلق شبه الجملة، أو تعليقها"⁽¹⁷¹⁷⁾، وذلك نحو قوله⁽¹⁷¹⁸⁾ :

⁽¹⁷¹⁷⁾ د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشبهه الجمل ص273، ويُنظر: قضايا التقدير النحوي ص81 وما بعدها

وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصِّياحِ مَصُونَةً * * سِرَاعٌ إِلَى الدَّاعِي تَتُوبُ وَتُرْكَبُ

*

فشبه الجملة (إلى الداعي) يحتمل أن يكون متعلقاً بما يشبه الفعل، أي بكلمة (سراع) ويحتمل أن يكون متعلقاً بالفعل (تتوب)، والمعنى على الاحتمال الأول أن مَنْ ينزل يقوم الأعشى مستجيراً بهم، يجد الأمن في جوارهم، تحميه خيل أدخرت إلى الشدائد، تسرع إلى الداعي وتركب الوعور الصعبة، وبذلك يكون شبه الجملة قد أظهر معنى متعلقه (سراع)، أي أن وجهة السرعة إلى الداعي.

ويحتمل أيضاً أن يكون متعلقاً بالفعل (تتوب)، أي تتوب إلى الداعي وتُرْكَبُ، والمعنى أن هذه الخيل التي تحمى المستجير قد أدخرت للشدائد، ترجع إلى الداعي، وتركب الوعور الصعبة مسرعة، وبذلك يكون شبه الجملة قد وضح متعلقه (تتوب) وتمم معناه، وذلك بإيضاح مكان الحدث.

2- الاحتمالات في محل شبه الجملة :

ورد الاحتمال في محل شبه الجملة في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله⁽¹⁷¹⁹⁾:

الواهبُ القَيْنَاتِ كَأْدُ * * غَزْلَانِ فِي عَقْدِ الخَمَائِلِ

*

فقوله: (الواهبُ القَيْنَاتِ كَأْدُ) جملةٌ اسميةٌ خيريةٌ مثبتةٌ، صورةٌ نمطها: مبتدأ محذوف+خير+مضاف إليه+جار ومجرور. والملاحظ أن شبه الجملة (كالغزلان) يجوز فيه أن يكون متعلقاً بمحذوف في محل جر نعت لكلمة (القينات) حملاً على اللفظ، كما يحتمل أن يكون في محل نصب نعت لها أيضاً تبعاً لمحلها. والمعنى على الاحتمالين أن ممدوح الأعشى، وهو مسروق بن وائل، يهب الجوارى في حللهن المخملة، كأنهن الغزلان.

3- الاحتمالات بين التعلق والمحل :

إذا كان الاحتمال يقع في متعلق شبه الجملة ومحلها أيضاً، فإن ثمة مواضع تحتمل التعلق والمحل، وقد ورد ذلك في شعر الأعشى في ثمانية وثلاثين موضعاً، اشتملت على الاحتمال بين التعلق والمفعول به، وقد جاء في سبعة مواضع⁽¹⁷²⁰⁾، والاحتمال بين التعلق والحال، وقد جاء في اثنين وعشرين موضعاً⁽¹⁷²¹⁾، والاحتمال بين التعلق والنعت، وقد جاء في أربعة مواضع⁽¹⁷²²⁾،

⁽¹⁷¹⁸⁾ الـديوان 24/253 ويُنظَر

أيضاً 0 24/2، 253/43، 229/45، 147/12، 125/22، 115/79

⁽¹⁷¹⁹⁾ السابق 10/389، ويُنظَر: 0 52/275

⁽¹⁷²⁰⁾ السابق 0 12/37، 179/43، 173/15، 147/19، 139/36، 87/17، 57/55

⁽¹⁷²¹⁾ السابق 22/81، 48/55، 79/49، 71/31، 59/20، 57/3، 9، 12، 55/53

-37/31، 109

-14/58، 299/27، 275/14، 271/4، 179/2، 163/32، 143/38، 137

0 54/5، 413/401، 20/327، 13/15، 301

والاحتمال بين التعلق والنعت والحال، وقد جاء في موضعين⁽¹⁷²³⁾، والاحتمال بين التعلق والمفعول به، والحال وقد جاء في موضعين⁽¹⁷²⁴⁾، وذلك نحو قوله⁽¹⁷²⁵⁾ :

فَأَذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْحِدُّ * * * مُ عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي

*

فقوله: (عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل+مفعول به+جار ومجرور+مضاف إليه+فاعل+مضاف إليه

وشبه الجملة (عن ذكركم) يحتمل أن يكون متعلقاً بالفعل (عداني) مُقَيِّداً للحدث الذي أفاده الفعل، مفيداً أن الصرف والبعد كان عن (جبيرة)، ويحتمل أن يكون شبه الجملة متعلقاً بمحذوف في محل نصب مفعول به ثانٍ، والمعنى أن أشغال الشاعر قد صرفته عن ذكر جبيرة، ولم يصرفه عنها اللحم والحجا.

ومثال ما ورد محتملاً التعلق والحال قوله⁽¹⁷²⁶⁾ :

ظَبْيَةٌ مِنْ ظَبَاءٍ وَجَرَّةٌ أَدْمَا * * * ءُ تَسْفُ الْكَبَاتِ تَحْتَ الْهَدَالِ

*

فقوله: (تَسْفُ الْكَبَاتِ تَحْتَ الْهَدَالِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها: فعل+فاعل+مفعول به+ظرف مكان+مضاف إليه، والظرف (تحت) يحتمل احتمالين، أولهما: التعلق بالفعل (تَسْفُ) مُقَيِّداً للحدث موضعاً له، أي أن محبوبة الأعرابي تشبه ظبية من ظباء وجرة، تتناول من ثمار الأراك تحت أغصانه المتهدلة. والآخر: التعلق بمحذوف يمكن إعرابه حالاً من الضمير المستتر في الفعل (تَسْفُ)، والمعنى أن هذه الظبية، التي يشبه بها محبوبته تتناول من ثمار الأراك في حالة كونها تحت أغصانه، وقد تهدلت.

ومثال ذلك أيضاً قوله⁽¹⁷²⁷⁾ :

ظَلَّ يَذُودُ عَنْ مَرِيرَتِهِ * * * أَهْوَى لَهُ مِنَ الْفُؤَادِ وَجَلَّ

*

فقوله: (أَهْوَى لَهُ مِنَ الْفُؤَادِ وَجَلَّ) جملة فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ لازم، صورة نمطها:

فعل+جار ومجرور+جار ومجرور+فاعل

⁽¹⁷²²⁾ السابق 0 36/30،271/2،109/71،77/63

⁽¹⁷²³⁾ السابق 0 30/7،89/65

⁽¹⁷²⁴⁾ السابق 0 64/37،61/57

⁽¹⁷²⁵⁾ السابق 0 17/55

⁽¹⁷²⁶⁾ السابق 12/53 ويُنظر أيضاً: /57،9،71/3،137/31،275/55،58/32،

0 24/5،413/401،20/327

⁽¹⁷²⁷⁾ السابق 0 20/327

والجار والمجرور (من الفؤاد) فيه احتمالان، الأول: أن يكون متعلّقاً بالفعل (أهوى) محدّداً لمكانه، موضحاً له، والآخر: أن يكون متعلّقاً بمحذوف حال من كلمة (وجل) على اعتبار أنه كان نعتاً، ولَمَّا قُدِّمَ على النكرة أعرب حالاً.

والراجع الاحتمال الثاني، وذلك أنه يسهم في توافق النظام النحوي بتقديم شبه الجملة على الفاعل مع النسج الشعري، والمعنى أن الشاعر في سياق التغزل مع محبوبته، متحدّثاً عن مذاق ريقها العذب، الذي قد مُزج بعسل النحل، مُصَوِّراً ما يلاقيه جاني العسل من عناء، فهو يصعد إلى جبل مرتفع، وقد تعلق بحبل متين، وامتلاً قلبه فزعاً ورعباً حين أوقد النار⁽¹⁷²⁸⁾. وفيما يلي بيان مجدول بالاحتمالات الإعرابية الخاصة بشبه الجملة إجمالاً.

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
3/53	أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ	التعلق بالفعل+حال من الضمير في الفعل
9/53	كَأَنَّ مِنَ الرَّيْشِ بِأَرْجَائِهِ لِقُوطٌ نِصَالِ	التعلق بما أشبه الفعل "لقوط"+حال من المصدر "لقوط"
12/53	تَسْفُ الْكَبَابُ تَحْتَ الْهَدَالِ	التعلق بالفعل+حال من الضمير في تَسْفُ

(1728) يُنظر: السابق ص326، حيث الشرح0

الصفة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
17/55	عَدَانِي عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي	التعلق+مفعول به ثان
2/55	وَلَمْ يَقْطَعْ عَيْبِدُ عُرُوقَهَا مِنْ حَمَالٍ	التعلق+الحال
31/57	غَادَرَ الْجَحْشَ فِي الْغُبَارِ	التعلق+الحال
36/57	لَا تَشْكِي إِلَيَّ مِنْ أَلَمِ النَّسْعِ	التعلق+مفعول به ثان
49/59	وَالضَّامِرَاتِ تَحْتَ الرِّحَالِ	التعلق بـ "الضامرات"+الحال
64/61	ثُمَّ أَسْقَاهُمْ عَلَى نَعْدِ الْعَيْشِ	التعلق+مفعول به+حال
71/63	رُبُّ رَفِدٍ هَرَفْتَهُ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ	التعلق+النعته
7/65	عَلَى رَقِيبٍ لَهُ حَافِظٌ	التعلق باسم ليس+نعته لرقيب+حال من حافظ
48/71	لِيُذْرِكَهَا فِي حَمَامٍ تُكَنَّ	التعلق+الحال
52/71	هُوَ الْوَاهِبُ الْمُسْمِعَاتِ... بَيْنَ الْحَرِيرِ	التعلق بـ "المسمعات"+الحال
2/77	هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا	التعلق بالفعل+النعته للفاعل

المستتر كأنه قال: بدا لها بداء من همها		
التعلق بأصبح أو زاخراً+الحال من الضمير في (زاخرا)	مَا النَّيْلُ أَصْبَحَ زَاخِرًا مِنْ مَدِّهِ	22/79
التعلق+حال من عظيمة	وَإِذَا تَحَلُّوا مِنَ الْخُطُوبِ عَظِيمَةً	31/81
التعلق+مفعول به	تَفَرَّجَ لِلْمَرْءِ مِنْ هَمِّهِ	9/87
التعلق+نعت للحرب+حال من الحرب	وَقَدْ تَكَرَّرَ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ	3/89
التعلق+نعت	يَسْقَى دِيَارًا لَهَا	3/1.9
التعلق+الحال	وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْخَائُوتِ.. فِي فِتْنِيَةٍ	38-37/1.9
التعلق بالفعل إذا كان تاماً+الخبر	غَدَا عَلَى ظَهْرِ أَنْمَاطٍ	12/115
التعلق بالفعل+التعلق بـ(صبورا)	وَجِدْتَ صَبُورًا عَلَى رُزْيَئِهَا	45/125
التعلق+حال من المفعول في	وَمِنَّا الَّذِي أَعْطَاهُ فِي الْجَمْعِ رَبُّهُ عَلَى فِاقِهِ	32/137

(أعطاء)		
---------	--	--

الصفحة والبيت	الجملة	الوجوه المحتملة
15/139	وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكََا	التعلق+مفعول به
2/143	وَقَدْ أَوْرَثْتُ فِي الْفُؤَادِ صَدْعاً عَلَى نَائِبِهَا	التعلق+حال من الضمير في (أورثت)
43/147	وَجَدْتِ الْإِلَهَ عَلَيْهِمْ قَدِيرًا	" التعلقُ بالفعل+التعلق بـ(قديراً)+حال من (قديراً)
4/163	تَأْوَبْتَنِي عِنْدَ الْفَرَاشِ تَأْوَبًا	التعلق بالفعل+حال من المفعول به
37/173	فَلَا تُوعِدْنِي بِالْفَخَارِ	التعلق بالفعل+مفعول به
12/179	أَحَدْتُ لَهَا تُحَدِّثُ لِرِوَصِكَ	التعلق بالفعل+مفعول به
14/179	وَلَقَدْ أَنَا الْوَصْلَ فِي مُتَمَنِّعٍ صَعْبٍ	التعلق بالفعل +حال
2/229	وَطَالَ فِي الْعُجْمِ تَرْحَالِي وَتَسْيَارِي	التعلق بالفعل +التعلق بـ (ترحالي)

التعلق بـ (سراع)+التعلق بالفعل (تثوب)	سِرَاعٍ إِلَى الدَّاعِي تَثُوبٌ وَتُرْكَبُ	24/253
التعلق بالفعل+الحال من أولق، أي ألم بها أولق من طائف الجن	أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقَ	27/271
التعلق بالفعل+النعته	فَخَذَ طَرْفًا مِنْ غَيْرِهَا	36/271
خبر بات+الحال	وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ رَضِيْعِي	53-52/275
التعلق بالفعل+الحال	وَيَعْدُو عَلَيْهِمْ بِمَلءِ جِفَانٍ	58/275
التعلق بالفعل+الحال	فَعَدَوْنَا عَلَيْهِمْ... برجال	15-14/299
التعلق بالفعل+الحال	يَمَشُونَ حَوْلَ قِبَابِهَا	13/3.1
التعلق بالفعل+الحال	أَهْوَى لَهُ مِنْ الْفُؤَادِ وَجِلٌ	.2/327
النعته في محل جر حملاً على اللفظ، النصب حملاً على المحل	الْوَاهِبُ الْقَيْنَاتِ كَالغِرْلَانِ	.1/389
التعلق بالفعل+الحال	تَرَى لَهُ مِنْ الْحُسْنِ ظِلًّا	5/4.1

سمات قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى :

إذا أردنا أن نتناول سمات قضية الإعراب في شعر الأعشى بين الوقفة والتعليق، وذلك فيما يختص بالترخيص في العلامة الإعرابية وتعدد الوجوه الإعرابية، فإنه يمكن القول فيما يتصل بالترخيص في العلامة الإعرابية إن حرف الروى بما يحمل من مجرى واحد، وما يتصل بذلك من قضايا نحوية وشعرية لدى الأعشى قد أظهر أن الشعر العمودي فُنٌ مستقل، له خصائصه التي تميزه عن النثر، حتى استحق أن تكون له لغة، يضطّح عليها بلغة الشعر، وهو الأمر الذي دعا المرزبانى إلى التصريح بأنه "ليس كلُّ مَنْ عقد وزناً بقافية قد قال شعراً، الشعر أبعد من ذلك مرماً وأعز انتظاماً"⁽¹⁷²⁹⁾.

ولذلك كان من حق الشاعر صلاح عبدالصبور أن يقول: "ولما كان الشعر لا يُكْتَبُ بالأفكار، وأيضاً لا يكتب بالصور العيانية كالأحلام، ولكن بالكلمات، فلا بد من اللجوء إلى رموز الكلام، لكي يُستطاع وصف هذا العالم الجديد المتفتح فجأة"⁽¹⁷³⁰⁾. ولَمَّا كان ذلك كذلك، فقد اتضح على مدار هذا الفصل أن الروى رمز من رموز الكلام في شعر الأعشى، يكشف عن اختصاص الشعر بنظام معين على نحو ما ورد في الترخيص في الاسم المعرب، سواء أكان بتسكين آخره أم بطرح العلامة الإعرابية ومجىء علامة أخرى مكانها، وعلى نحو ما ورد ترخيصاً في آخر المضارع الصحيح الآخر أو المعتل الآخر. وما ذلك إلا لأن "اتحاد حركة الروى في القصيدة يؤدي إلى طريقة تركيب البيت الشعري تصويراً وتركيباً بحيث تتوافق حركته-إذا كانت للإعراب أو البناء أو غيرهما- مع الحركة التي يختارها الشاعر مجرى لروى قصيدته"⁽¹⁷³¹⁾.

وإذا كان من الملاحظ أن الأعشى كان ينطق بقافيته طبقاً لما يتفق مع مجراه الذي اختاره لقصائده، فإن فيما ورد ظاهره أن فيه مخالفة بين روى القصيدة لم يكن رعاية للإعراب فحسب بل من أجل إيصال معنى ما يريده إلى المتلقي، وهو الأمر الذي يؤكد أنه أستاذنا بعد أن عرض لمسائل على نحو ما عُرض في مبحث الترخيص، فيقول: "على أنى أريد أن أستدل من هذه الظواهر السابقة على أن الشعراء كانوا ينطقون قوافي قصائدهم بما يتناسب مع المجرى الذي اختاروه لهذه القصائد رفعاً أو نصباً أو جراً، ولا يتصور أن الشاعر كان في القصيدة الواحدة يخالف بين حركات الروى رعاية للإعراب"⁽¹⁷³²⁾، بل كان يخالف مراعاة للمعنى على نحو ما وضح في ثنايا الفصل، فقد اتضح أن الأعشى كانت رعاية النسق الموسيقي عنده أهم من قوانين الإعراب على نحو ما سبق صدد الحديث عن جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول إن ما جاء في شعر الأعشى ظاهره الترخيص- أي ما طرحته فيه العلامة الإعرابية ولا سيما إذا أمّن اللبس، فسُكِّنت أو جاء غيرها مكانها- لا يمت إلى الضرورة بصله بدليل أن إطراح العلامة الإعرابية قد ورد في قراءات

⁽¹⁷²⁹⁾ الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء ص 400

⁽¹⁷³⁰⁾ صلاح عبدالصبور: ديوان صلاح عبدالصبور، المجلد الثالث، دار العودة، بيروت، لبنان،

ط 1977، 2، ص 28

⁽¹⁷³¹⁾ اللغة وبناء الشعر ص 216

⁽¹⁷³²⁾ السابق ص 235

القرآن الكريم⁽¹⁷³³⁾، ولعل سر تمسك النحاة بالقول بأنه ضرورة "هو الاعتقاد بأن الحركة الإعرابية وحدها هي القرينة الوحيدة في الدلالة على المعنى، وإهمالهم للقرائن الأخرى"⁽¹⁷³⁴⁾، ولعل الوصف بالترخص أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغة إذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغاية بيانية... وهذه الأغراض البيانية غير مطردة؛ ولذلك لا يمكن وضع قاعدة خاصة بهذا الترخص؛ ولأن إطلاقه يفتح الباب أمام الابتكار والتجديد ما دام مستعمله جارياً على سنن الفصحى أخذاً نفسه بما أخذ به أصحابها أنفسهم، وإذا شاع الاستعمال الجديد واستقر، وأقرته الجماعة اللغوية فلا بأس من اعتداده قاعدة في هذا المجال⁽¹⁷³⁵⁾.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغاية بيانية، فقد اتضح من خلال بحث هذا الموضوع في شعر الأعشى أن ثمة أغراضاً بيانية من ورائه، أضف إلى ذلك إسهامه في توافق النظام النحوي مع النسخ الشعري.

أمّا عن تعدد الوجوه الإعرابية في شعر الأعشى، فقد تأكدت من خلال دراسة تعدد هذه الوجوه-سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية مجردة أو منسوخة أم في الجملة الفعلية بسيطة وموسعة-العلاقة القوية بين هذا التعدد وثراء الجانب الدلالي، وقد ساعد على ذلك تركيب الجمل في شعره بالإضافة إلى السياق مع أمن اللبس.

وقد جاء شعر الأعشى مؤكداً على أن الاختلاف في تقدير المحذوف والاختلاف في العامل، والقول بالإعراب المحلى، وفقدان العلامة الإعرابية، واشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة، والصنعة النحوية، كل ذلك يُعَدُّ من أسباب القول بتعدد وجوه الإعراب.

لكن البحث في شعر الأعشى أظهر أن من هذه الأسباب أيضاً الترخص في العلامة الإعرابية، يضاف إلى ذلك اختلاف الرواية، ولكي يزداد الأمر تأكيداً على دور اختلاف الرواية في تعدد وجوه الإعراب، فلنتناول قول الأعشى⁽¹⁷³⁶⁾ :

جُنْدُكَ التَّالِدُ العَتِيقُ مِنَ السَّا * * دَاتِ أَهْلِ القِبَابِ وَالْأَكَالِ

*

غَيْرُ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الهَيْدِ * * جِي وَلَا عَزْلَ وَلَا أَكْفَالِ

*

وَدُرُوعٌ مِنْ نَسَجِ دَاوُودَ فِي الحَزْرِ * * بِ وَسُوقُ يُحْمَلْنَ فَوْقَ الجِمَالِ

*

⁽¹⁷³³⁾ يُنظر: لغة الشعر، ص 277-279، ود. شعبان صلاح: شعر أبي تمام "دراسة نحوية"

وما بعدها، ط 1، دار الثقافة العربية، القاهرة 1991، ص 138 0

⁽¹⁷³⁴⁾ لغة الشعر، ص 278 0

⁽¹⁷³⁵⁾ العلامة الإعرابية في الجملة، ص 401 0

⁽¹⁷³⁶⁾ الديوان 58/61 0

فكلمة (دروع) وردت مرفوعة على أنها مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: وعليهم دروع من نسج داوود؛ أي أن جنود الأسود بن المنذر اللخمي - على حد وصف الأعشى - جنود من السادات أصحاب القباب، يعمهم من الملوك النوال، لا يميلون على سرح الجياد، ولا يجبنون في الهجاء، ولا يعترتهم الفزع في النضال، فعليهم دروع من نسج داوود، تحمل أكداً فوق الجمال⁽¹⁷³⁷⁾.

وبجانب ذلك، فإنها تحتل النصب عطفاً على (الجلة) أو على أنها مفعول به للفعل (يهب) الوارد في البيت السادس والأربعين من هذه القصيدة قبل هذا البيت بأحد عشر بيتاً، وذلك بناءً على أن رواية ترتيب الأبيات هكذا :

يَهَبُ الْجِلَّةَ الْجَرَّاجِرَ كَالْبُسْدِ * *
تَانِ تَحْنُو لِدَرْدَقِ أَطْفَالِ *
وَالْبَعَايَا يَرْكُضْنَ أَكْسِيَةَ الْإِضْ * *
رِيحٍ وَالشَّرْعَبِيِّ ذَا الْأَنْيَالِ *
وَالْمَكَائِكِ وَالصِّحَافِ مِنَ الْفِضِّ * *
ةِ وَالضَّامِرَاتِ تَحْتَ الرَّحَالِ *
وَدُرُوعاً مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فِي الْحَزِّ * *
بِ وَسُوقاً يُحْمَلْنَ فَوْقَ الْجِمَالِ *

وهذا ما ورد في خزنة الأدب للبيغدادى من رواية (دروع) بالنصب، وعلق عليه بقوله: "وقوله: ودروعاً، أي ويهب دروعاً"⁽¹⁷³⁸⁾. وقد ساعد على ذلك أيضاً الترابط بين عناصر الصورة الفنية التي يرسمها الأعشى للأسود بن المنذر اللخمي، مما جعل التغيير في ترتيب الأبيات على نحو ما سبق لا يؤثر على المعنى.

والجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أنه إذا كان الأعشى قد اتسم بكثرة استخدامه لأسلوب التضمين العروضي في شعره، فإن هذا التضمين كان في بعض الأحيان سبباً قوياً في ترجيح وجه إعرابي على آخر. أضف إلى ذلك أن اختيار وجه دون وجه من وجوه الإعراب من قبل الشاعر قد يوافق النظام النحوي مع النسج الشعري، فيستقيم الوزن وتصح القافية باتفاق حرف الروى مع روى القصيدة الذي اختاره الشاعر منذ البداية.

وَعَلَّه من المفيد الإشارة من خلال الجانب الإحصائي إلى أن القول بوجه الاستئناف قد شاع في شعر الأعشى، ولعل مرد ذلك استغراق الشاعر في الوصف، ولا سيما وصف الممدوح وما يتميز به من شجاعة وعطاء وكرم وغير ذلك، أو وصف الصحراء وما فيها من عورة وفقر وحرارة تلفح الوجوه أو وصف المحبوبة أو حمار الوحش أو وصف الناقة وما تتميز به من قوة وصبر وصلابة وجلد، فالناقة تمثل أداة انشراح عن المكان والزمان الماضى، فهي وسيلة تخلص من المحدودية والفناء في الطلل إلى الانفتاح على جسد العالم الخارجى؛ ولذلك فقد تحتل دون الصحراء اهتماماً من قبل الشاعر، وقد يركز الشاعر عليها ويغفل الإطار الخلفي لها،

(1737) يُنظر: السابق ص 60 0
(1738) يُنظر: خزنة الأدب 9/569-572 0

أي إطار الصحراء، غير أنه يقف عليها وقفه سريعة ذكية، يختزل معها زمان العبور، ليقفز قفزاً إلى زمان الوصل والإثمار⁽¹⁷³⁹⁾ مع محبوبته أو مع ممدوحه أو مع من يهجوها أحياناً أخرى.

والجدير بالذكر أن القول بتعدد وجوه الإعراب، سواء أكان في الكلمة المفردة في سياق الجملة الاسمية أو الفعلية أم في الجملة الاسمية أو الفعلية أم في شبه الجملة كان غالباً ما يختلف معه المعنى اختلافاً يتراوح من موضع إلى آخر. ولابد من الإشارة هنا إلى جانب ذي أهمية في شعر الأعشى، وهو أن الاحتمال في إعراب الكلمة داخل الجملة الاسمية كان أكثر منه داخل الجملة الفعلية، حيث بلغ في الاسمية مائة وخمسة وثمانين موضعاً بينما بلغ في الجملة الفعلية مائة وأربعة وستين موضعاً، وذلك مرجعه إلى الاختلاف في تقدير المحذوف، هل هو اسم أم فعل، فلقد بلغت مواضع الاحتمال بين الخبر والمفعول سبعة وخمسين موضعاً، وهو الأمر الذي يترتب عليه تصنيف الجملة إلى اسمية أو فعلية، هذا بالإضافة إلى الاحتمال بين المبتدأ أو المعطوف، حيث بلغت مواضعه أربعة وأربعين موضعاً.

أمّا عن تعدد الوجوه الإعرابية في محل الجملة فقد كانت مواضع التعدد في محل الجملة الفعلية أكثر منها في الاسمية، حيث جاء التعدد في الاسمية في ستين موضعاً، بينما جاء في الفعلية في مائة وواحد وعشرين موضعاً، وذلك بسبب دور العامل النحوي، وهنا أجدني متفقاً مع أحد الباحثين فيما انتهى إليه، حيث يرى أن ذلك بسبب "دور العامل النحوي، والذي يقود إلى قضايا تقديرية-كثيراً- مختلف فيها، بما يثرى الاحتمالات الإعرابية، ويعدد وجوهها. كما أن التوسع في الجملة الفعلية، وما يلحقه بها من المكملات والتوابع، يجعل مجال الاختلاف والاحتمال في الإعراب وقضاياها أرحب⁽¹⁷⁴⁰⁾، وهو الأمر الذي أدى إلى ثراء الجانب الدلالي، وإذا كان ذلك كذلك، فمن الملاحظ أيضاً على نحو ما سبق عرضه بخصوص الاحتمالات في شبه الجملة أن أثرها في الدلالة إذا كان يختلف من موضع إلى آخر أحياناً على نحو ما سبق فإن هذه الاحتمالات كان لها أثرها الفاعل، سواء أكان ذلك فيما يتصل بمتعلق شبه الجملة، سواء بتحديد زمانه ومكانه أو إيضاح معناه أم فيما يتصل بمحل شبه الجملة نفسه. وبناءً على ما سبق، فإنه من خلال الفصل بمبحثيه يتأكد القول بوجود صلة وطيدة بين قضية الإعراب والدلالة، سواء أكان ذلك فيما يتصل بالترخص في العلامة الإعرابية أم فيما يتصل بتعدد الوجوه الإعرابية، أضف إلى ذلك علاقة هذه القضية بالنسج الشعري، وعلاقة العلامة الإعرابية بغيرها من القضايا، نحو الحذف والزيادة والإحلال وإعادة الترتيب.

- الخاتمة -

هكذا نأتي إلى خاتمة البحث في القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة والتي كانت غايتها الأساسية جلاء النص وفهمه، والكشف عن الطاقة التعبيرية لدى الأعشى، ومدى إسهامها في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري، فيمكن التأكيد -بجانب ما ورد في ثنايا الفصول، وفي آخرها- على النقاط التالية:

إنّ استخدام الأعشى لما يتوافق والجوانب التحويلية في بنية السطح كان له عظيم الأثر في معنى الجملة، بالإضافة إلى إسهام البنية الأساسية "العميقة" في فهم هذا المعنى أيضاً، وهو

(1739) د. يسريه يحيى المصرى: بنية القصيدة في شعر أبي تمام، ص 278، الهيئة المصرية

العامة للكتاب 1997 0

(1740) ظاهرة الاحتمالات الإعرابية في جزء عم وعلاقتها بالدلالة، ص 362 0

الأمر الذي يؤكد على أهمية الجمع بين منهج القدماء ومنهج التوليديين التحويليين في تحليل أنماط القضايا التي تناولها البحث بالدراسة، بالإضافة إلى منهج علم اللغة النصي، الذي اشترك مع المنهج التوليدي التحويلي في كثير من المصطلحات، وكان تحليل التراكيب أهم دعائمهم؛ لأنها تشكّل نسيج النص. كما يؤكد على أن النحاة العرب في تحليلهم للبناء اللغوي للجملة كانوا على وعى بما يسمى بالبنية العميقة أو البنية الأساسية.

كشفت الدراسة لقضايا التركيب عن تفرد الأعشى وامتيازهم؛ حيث إنّه كان أقدر على امتلاك ناصية الشعر ودور التراكيب في بناء الجمل، فاستغل هذه القضايا بوسائلها المختلفة، التي يتيحها النظام اللغوي لإظهار الطاقة الدلالية التعبيرية في شعره.

تعدّ قضايا التركيب النحوي في شعر الأعشى من عوارض بناء الجملة، أعنى من عوارض بناء البنية الأساسية، كما هو الحال في الحذف والإحلال والزيادة وإعادة الترتيب؛ حيث إن هذه العوارض قد أضافت معاني إضافية إلى المعنى الأساسي للتركيب، لم تُستفد من قبل لو لم تدخل تلك العوارض أو تلك التحويلات على البنية الأساسية.

لقد تبين من خلال دراسة مواضع الحذف أنّ غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجّه تفسيره، حيث إنه مراد حكماً وتقديراً، لذا لم يكن بالإمكان إغفال دلالة المفردات المستخدمة في الجملة وأثرها في القول بالحذف في بناء الجملة-نتيجة استطاعة القول بوجود قرينة لفظية أو حالية نابعة من دلالة هذه المفردات-في شعر الأعشى. وأنّه بدون إدراك المتلقي للترابط بين أجزاء الجملة، ومن ثم النص، لن يتمكن من إدراك المحذوف، وقد جعل الأعشى من المحذوفات في شعره فراغات متروكة ليكملها المتلقي مشاركاً إياه في تشكيل المعنى، ومن ثم المعنى النحوي الدلالي، بالإضافة إلى إسهام هذا الحذف في تآزر النظام النحوي مع النسيج الشعري.

إنّ المتخصص للمعاني اللغوية والاصطلاحية للإحلال والتضمين والتناوب يجد أنّها تتدرج جميعاً تحت ما يسمى في الدرس اللغوي الحديث بالإحلال، وأنّ الإحلال في الدرس النحوي يسهم في الترابط بين أجزاء الجملة، ومن ثم النص كله، وذلك يتضح-على سبيل المثال- من خلال العلاقة بين الضمير ومرجعه، وإحلاله محل الاسم الظاهر، وإحلال الظاهر محل المضمّر، والإحلال في المبنى للمجهول، والإحلال بين الجملة والمفرد؛ حيث إن الجملة التي تحلّ محل المفرد قد تكون داخل جملة أخرى، فيتداخل البناء ويطول، وقد تكون هذه الجملة الصورة الشعرية الكبرى في القصيدة، مما يُسهم في التماسك النصي في شعر الأعشى، كما يؤكد البحث على صلة الإحلال بالحمل على المعنى، وإسهامه في توافق النظام النحوي مع النسيج

الشعري كما هو الحال في إحلال الحروف محل بعضها والمبنى للمجهول وغير ذلك مما عُرِضَ له في فصل الإحلال، ومن ثم ثراء الجانب الدلالي المرتبط بالسياق.

لقد تبين أن القول برفض الزيادة من جانب بعض القدماء أو المحدثين لا مبرر له؛ لأنّ الكلمات الزائدة، ليست زائدة عبثاً، فهي كلماتٌ زِيدت في تركيب ما، وانسلخت عن معناها الأصلي الذي تؤديه، لتضيف معنى آخر إلى التركيب، نحو تقوية المعنى المستفاد من التركيب وتأكيده، وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالتركييب.

وإذا كانت الزيادة ليست حشواً في بنية السطح، بل هي زيادة في الناحية النحوية أو الإعرابية؛ حيث إنّها تؤثر في المعنى فتؤكدده وغير ذلك، فإنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ حرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد، إذا كان يغيّر حركة إعراب ما بعده لفظاً، فإن ذلك يعدُّ من قبيل الترخص في علامته الإعرابية من أجل تحقيق المعنى الذي يريده المبدع من وراء هذه الزيادة. كما تجدر الإشارة إلى أنّه إذا كانت الزيادة لها أنماط نحو زيادة الاسم والفعل والحرف والجملة، فإن أكثر أنماطها وروداً هو زيادة الحرف يليه زيادة الفعل، على نحو ما ورد عند الأعشى.

إنّه من الملاحظ أنّ التراكييب في شعر الأعشى لم تكن هياكل صامتة جامدة، بل سمحت للشاعر بتصريفها حيث المعاني والأغراض، فقدّم وأخر ما أراد، معتمداً على العلامة الإعرابية وحرية الرتبة، مما أسهم في ثراء الجانب الدلالي واتساحه واستقامة الوزن وتصحيح القافية، ومن ثم الإسهام في ترابط أجزاء الجملة اعتماداً على قرينة الرتبة. كما أن إعادة الترتيب باستخدام الفصل في شعره لم يكن من قبيل الضرورة الشعرية، بل هو ترخّصٌ في قرينة التضام. وبناءً على ذلك فهو من خصائص لغة الشعر عند الأعشى، حيث إنه قد جاء لغرض ما يتصل بالمعنى أو البناء الشعري، ومن ثم أسهم الفصل أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري، كما أن عدم استخدام الشاعر للفصل أيضاً رغم إمكانية استخدامه قد أسهم في هذا التوافق، مما كان له الأثر في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي.

تعدّ العلامة الإعرابية من وسائل ترابط أجزاء الجملة في شعر الأعشى، حيث أدت إلى بيان العلاقة بين أجزائها وانتقاء اللبس في التعبير عن المقصود من هذا البناء، مع التمييز بين العناصر بعضها البعض داخل هذه البنية. وأنّه في حالة الترخص في هذه العلامة فإنّ ذلك من أجل أمر ما يتصل بالمعنى ويهدف إليه الشاعر أو يتصل بالبناء الشعري، حيث إنّ الوزن

والقافية جزءٌ من إنتاج الدلالة، ومن هنا كان الوصف بالترخص أفضل من الوصف بأنّه ضرورة.

وقد تبين أن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية لا تكمن في الاختلاف في تقدير المحذوف والعامل والقول بالإعراب المحلى، وفقدان العلامة الإعرابية واشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة وغير ذلك، بل يمكن أن يكون الترخص في العلامة الإعرابية من هذه الأسباب، بالإضافة إلى اختلاف الرواية، حيث إن لها أثراً كبيراً في القول بتعدد الأوجه الإعرابية، التي غالباً ما تضيف معنى إلى معنى التركيب، ومن ثم النص. وهذا يدل على الصلة القوية بين قضية الإعراب وثراء الجانب الدلالي، بالإضافة إلى علاقتها بغيرها من القضايا، ومن ثم مدى إسهامها في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري.

وبناء على ما سبق، فإن قضايا التركيب موضوع البحث قد أسهمت في تحقق العلاقات النحوية الأفقية والرأسية في شعر الأعشى، مما أدى إلى الترابط على مستوى الجملة الواحدة، ومن ثم ترابط الجمل بعضها والبعض الآخر، وكانت الإحالة في الضمائر - على سبيل المثال - أهم الروابط على مستوى البنية التركيبية، وعلى مستوى النص كلاً، حتى أمكن نعتها بأنّها بنية عابرة للتركيب. وهذه المرونة جعلتها من أهم عناصر الدلالة في شعر الأعشى، ولا سيما أنها جزء من الفراغات التبليغية التي تركها الأعشى للمتلقى كي يملأها بناءً على فهمه للتركيب، ومن ثم النص، مشاركاً الشاعر في تشكيل المعنى.

لقد ظهر من خلال البحث أن الشعراء -حقاً- هم الذين يبدعون النحو، ويحركون اللغة، وبناءً على ذلك فلا ينبغي أن نصف تعبيراً ما في الشعر بأنه خطأ قبل التأكد من ذلك، حيث إنّ للشعر لغته الخاصة، التي هي أداة الشاعر وغايته، والتي ينبغي معرفة كيفية التعامل معها بنظامها المقطعي (الوزن) ونظامها الصوتي (القافية)، وأثر ذلك على التراكيب داخل البيت، وهذا ما ظهر عند الأعشى حتى استحق أن تسميه العرب صناجة العرب.

وبناءً على ذلك أيضاً، فإن قواعد النحو والعروض -كما ظهر من خلال البحث- ليست بمنأى عن إنتاج الدلالة الخاصة بالنص، فما الوزن والقافية إلا جزءٌ من إنتاج الدلالة، فكانت القافية مثلاً متحكمة في تركيب البيت وتوجيهه نحوها؛ ولذلك فإن حركة الروى قد أظهرت على مدار الديوان أن سعى الشاعر إلى اتحاد حركتها يؤدي إلى سلك طريقة معينة في تركيب البيت بحيث تتوافق مع ما اختاره الشاعر مجرى لروى قصيدته، وهو الأمر الذي يؤكد أنّ الأعشى كان

ينطق في شعره وفق ما تقتضيه القافية، لا وفق ما يقتضيه الإعراب، وأن ما ورد فيه مخالفة لحركة الروى، وظاهره المحافظة على الإعراب مثل مواضع الإقواء والإصراف، أراد الشاعر من ورائه معنى ما، يرتبط بالسياق على نحو ما ورد في ثنايا البحث، ومن هنا ترخص في العلامة الإعرابية تاركاً هذا الفراغ التبليغي للمتلقى، فكان ذلك عنصراً رئيساً في حلقة التفاعل بينهما.

ومن هنا ظهرت الكفاءة اللغوية Linguistic competence لدى الأعشى، بالإضافة إلى قدرته على الكفاءة التخاطبية، فكان موائماً بين النظام اللغوي وإبداعه الشعري، فظهر من خلال استخدامه للقضايا التركيبية موضوع البحث سعيه إلى تحقيق مدى التوافق بين النظام النحوي والنسج الشعري في شعره، وهو الأمر الذي ترتب عليه وضوح مدى التماسك النصي في شعره أيضاً، وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ التركيب في شعر الأعشى على الصورة التي ورد بها لم يكن لمجرد تصحيح النظم، أي الوزن والقافية معاً، بل كان وراءه معنى آخر أرادته الشاعر.

وأخيراً ينتهي البحث إلى أن ما قال عنه النحاة إنَّه ضرورة نتيجة خلطهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، ينبغى التعامل معه على أنه من خصائص لغة الشعر، ومن ثم طرح هذه التسمية (الضرورة)؛ لأنَّ ما يُقال عنه إن ضرورة قد يكون له نظيرٌ في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي، وغير ذلك مما يندرج تحت مستوى النثر، أو أنَّه لهجة من لهجات العرب، وهذا ما ظهر جلياً في شعر الأعشى على مدار فصول البحث، حيث وُجد أنَّ ما قيل عنه إنَّه ضرورةٌ يتصل بجانب من المعنى والسياق أو البناء الشعري، الذي ينبغى عدم النظر إليه بمنأى عن الجانب الدلالي.

وإذا كان للباحث من وصايا في هذه الخاتمة، فإنَّنى أوصى بما يلي :

ضرورة الربط بين التركيب والدلالة حالة البحث في الإبداع اللغوي، ولا سيما في ضوء النظريات الحديثة في الدرس اللغوي، مواكبة للتطور فيها، حتى نقف على مدى أصالة الدرس اللغوي عند العرب متمثلاً في إبداعهم اللغوي، سواءً أكان شعراً أم نثراً.

ضرورة البحث في وسائل تأزر النظام النحوي مع النسج الشعري، وتخطى البنية الظاهرة لملاحظة مدى الاتساع في التراكيب، وما يترتب على ذلك من ثراء الدلالة، أضف إلى ذلك روابط الجملة بين النحو والدلالة تطبيقاً، لما تقوم به هذه الروابط من فاعلية في إبراز المعنى النحوي الدلالي، ومن ثم التماسك النصي داخل العمل الفني.

ضرورة النظر إلى الوزن والقافية على أنهما جزءٌ من إنتاج الدلالة، أي جزءٌ من المعنى الكلى، ومن ثم البحث في أثر كلٍّ من الوزن والقافية في طبيعة بناء الجملة الشعرية، واحتياجها لمفرداتٍ وتراكيبٍ خاصةٍ تناسب ما أراده الشاعر من معنى ما.

وبعد فهذه محاولةٌ جادةٌ مخلصَةٌ، أخلصت فيها حسبما تيسر لى بعون الله وحوله وقوته، فإن أكن قد وفقت، فذلك من الله وبفضله، وإن كانت الأخرى، فلا يكلف الله نفساً إلى وسعها، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

- الخاتمة -

هكذا نأتي إلى خاتمة البحث في القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة والتي كانت غايتها الأساسية جلاء النص وفهمه، والكشف عن الطاقة التعبيرية لدى الأعشى، ومدى إسهامها في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعري، فيمكن التأكيد -بجانب ما ورد في ثنايا الفصول، وفي آخرها- على النقاط التالية:

إنَّ استخدام الأعشى لما يتوافق والجوانب التحويلية في بنية السطح كان له عظيم الأثر في معنى الجملة، بالإضافة إلى إسهام البنية الأساسية "العميقة" في فهم هذا المعنى أيضاً، وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية الجمع بين منهج القدماء ومنهج التوليديين التحويليين في تحليل أنماط القضايا التي تناولها البحث بالدراسة، بالإضافة إلى منهج علم اللغة النصي، الذي اشترك مع المنهج التوليدي التحويلي في كثير من المصطلحات، وكان تحليل التراكيب أهم دعائمه؛ لأنها تشكّل نسيج النص. كما يؤكد على أن النحاة العرب في تحليلهم للبناء اللغوي للجملة كانوا على وعى بما يسمى بالبنية العميقة أو البنية الأساسية.

كشفت الدراسة لقضايا التركيب عن تفرد الأعشى وامتيازهِ؛ حيث إنَّه كان أقدر على امتلاك ناصية الشعر ودور التراكيب في بناء الجمل، فاستغل هذه القضايا بوسائلها المختلفة، التي يتيحها النظام اللغوي لإظهار الطاقة الدلالية التعبيرية في شعره.

تُعَدُّ قضايا التركيب النحوي في شعر الأعشى من عوارض بناء الجملة، أعنى من عوارض بناء البنية الأساسية، كما هو الحال في الحذف والإحلال والزيادة وإعادة الترتيب؛ حيث إن هذه العوارض قد أضافت معانى إضافية إلى المعنى الأساسي للتركيب، لم تُسَنَدَ من قبل لو لم تدخل تلك العوارض أو تلك التحويلات على البنية الأساسية.

لقد تبين من خلال دراسة مواضع الحذف أنّ غير المنطوق يتحكم في المنطوق ويوجّه تفسيره، حيث إنه مراد حكماً وتقديراً، لذا لم يكن بالإمكان إغفال دلالة المفردات المستخدمة في الجملة وأثرها في القول بالحذف في بناء الجملة-نتيجة استطاعة القول بوجود قرينة لفظية أو حالية نابعة من دلالة هذه المفردات-في شعر الأعشى. وأنّه بدون إدراك المتلقي للترابط بين أجزاء الجملة، ومن ثم النص، لن يتمكن من إدراك المحذوف، وقد جعل الأعشى من المحذوفات في شعره فراغات متروكة ليكملها المتلقي مشاركاً إياه في تشكيل المعنى، ومن ثم المعنى النحوي الدلالي، بالإضافة إلى إسهام هذا الحذف في تآزر النظام النحوي مع النسج الشعريّ.

إنّ المتخصص للمعاني اللغوية والاصطلاحية للإحلال والتضمين والتناوب يجد أنّها تتدرج جميعاً تحت ما يسمى في الدرس اللغوي الحديث بالإحلال، وأنّ الإحلال في الدرس النحوي يسهم في الترابط بين أجزاء الجملة، ومن ثم النص كله، وذلك يتضح-على سبيل المثال- من خلال العلاقة بين الضمير ومرجعه، وإحلاله محل الاسم الظاهر، وإحلال الظاهر محل المضمّر، والإحلال في المبني للمجهول، والإحلال بين الجملة والمفرد؛ حيث إن الجملة التي تحلّ محل المفرد قد تكون داخل جملة أخرى، فيتداخل البناء ويطول، وقد تكون هذه الجملة الصورة الشعرية الكبرى في القصيدة، مما يُسهم في التماسك النصي في شعر الأعشى، كما يؤكد البحث على صلة الإحلال بالحمل على المعنى، وإسهامه في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري كما هو الحال في إحلال الحروف محل بعضها والمبني للمجهول وغير ذلك مما عُرضَ له في فصل الإحلال، ومن ثم ثراء الجانب الدلالي المرتبط بالسياق.

لقد تبين أنّ القول برفض الزيادة من جانب بعض القدماء أو المحدثين لا مبرر له؛ لأنّ الكلمات الزائدة، ليست زائدة عبثاً، فهي كلماتٌ زِيدت في تركيب ما، وانسلخت عن معناها الأصلي الذي تؤديه، لتضيف معنى آخر إلى التركيب، نحو تقوية المعنى المستفاد من التركيب وتأكيده، وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالتراكيب.

وإذا كانت الزيادة ليست حشواً في بنية السطح، بل هي زيادة في الناحية النحوية أو الإعرابية؛ حيث إنّها تؤثر في المعنى فتؤكدّه وغير ذلك، فإنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ حرف

الجر الزائد أو الشبيه بالزائد، إذا كان يغيّر حركة إعراب ما بعده لفظاً، فإن ذلك يعدُّ من قبيل الترخّص في علامته الإعرابية من أجل تحقيق المعنى الذي يريده المبدع من وراء هذه الزيادة. كما تجدر الإشارة إلى أنّه إذا كانت الزيادة لها أنماط نحو زيادة الاسم والفعل والحرف والجملة، فإن أكثر أنماطها وروداً هو زيادة الحرف يليه زيادة الفعل، على نحو ما ورد عند الأعشى.

إنّه من الملاحظ أنّ التراكيب في شعر الأعشى لم تكن هياكل صامتة جامدة، بل سمحت للشاعر بتصريفها حيث المعاني والأغراض، فقدّم وأخر ما أراد، معتمداً على العلامة الإعرابية وحرية الرتبة، مما أسهم في ثراء الجانب الدلالي واتساحه واستقامة الوزن وتصحيح القافية، ومن ثم الإسهام في ترابط أجزاء الجملة اعتماداً على قرينة الرتبة. كما أن إعادة الترتيب باستخدام الفصل في شعره لم يكن من قبيل الضرورة الشعرية، بل هو ترخّصٌ في قرينة التضام. وبناءً على ذلك فهو من خصائص لغة الشعر عند الأعشى، حيث إنه قد جاء لغرض ما يتصل بالمعنى أو البناء الشعري، ومن ثم أسهم الفصل أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعريّ، كما أن عدم استخدام الشاعر للفصل أيضاً رغم إمكانية استخدامه قد أسهم في هذا التوافق، مما كان له الأثر في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي.

تعدُّ العلامة الإعرابية من وسائل ترابط أجزاء الجملة في شعر الأعشى، حيث أدت إلى بيان العلاقة بين أجزائها وانتقاء اللبس في التعبير عن المقصود من هذا البناء، مع التمييز بين العناصر بعضها البعض داخل هذه البنية. وأنّه في حالة الترخّص في هذه العلامة فإنّ ذلك من أجل أمر ما يتصل بالمعنى ويهدف إليه الشاعر أو يتصل بالبناء الشعري، حيث إنّ الوزن والقافية جزءٌ من إنتاج الدلالة، ومن هنا كان الوصف بالترخّص أفضل من الوصف بأنّه ضرورة.

وقد تبين أن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية لا تكمن في الاختلاف في تقدير المحذوف والعامل والقول بالإعراب المحلي، وفقدان العلامة الإعرابية واشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة وغير ذلك، بل يمكن أن يكون الترخّص في العلامة الإعرابية من هذه الأسباب، بالإضافة إلى اختلاف الرواية، حيث إن لها أثراً كبيراً في القول بتعدد الأوجه الإعرابية، التي غالباً ما تضيف معنى إلى معنى التركيب، ومن ثم النص. وهذا يدل على الصلة القوية بين قضية الإعراب وثراء الجانب الدلالي، بالإضافة إلى علاقتها بغيرها من القضايا، ومن ثم مدى إسهامها في تأزر النظام النحوي مع النسج الشعري.

وبناء على ما سبق، فإن قضايا التركيب موضوع البحث قد أسهمت في تحقق العلاقات النحوية الأفقية والرأسية في شعر الأعشى، مما أدى إلى الترابط على مستوى الجملة الواحدة، ومن ثم ترابط الجمل بعضها والبعض الآخر، وكانت الإحالة في الضمائر - على سبيل المثال - أهم الروابط على مستوى البنية التركيبية، وعلى مستوى النص كـ، حتى أمكن نعتها بأنها بنية عابرة للتركيب. وهذه المرونة جعلتها من أهم عناصر الدلالة في شعر الأعشى، ولا سيما أنها جزء من الفراغات التبليغية التي تركها الأعشى للمتلقى كي يملأها بناءً على فهمه للتركيب، ومن ثم النص، مشاركاً الشاعر في تشكيل المعنى.

لقد ظهر من خلال البحث أن الشعراء -حقاً- هم الذين يبدعون النحو، ويحركون اللغة، وبناءً على ذلك فلا ينبغي أن نصف تعبيراً ما في الشعر بأنه خطأ قبل التأكد من ذلك، حيث إنَّ للشعر لغته الخاصة، التي هي أداة الشاعر وغايته، والتي ينبغي معرفة كيفية التعامل معها بنظامها المقطعي (الوزن) ونظامها الصوتي (القافية)، وأثر ذلك على التراكيب داخل البيت، وهذا ما ظهر عند الأعشى حتى استحق أن تسميه العرب صناجة العرب.

وبناءً على ذلك أيضاً، فإن قواعد النحو والعروض -كما ظهر من خلال البحث- ليست بمنأى عن إنتاج الدلالة الخاصة بالنص، فما الوزن والقافية إلا جزءٌ من إنتاج الدلالة، فكانت القافية مثلاً متحركة في تركيب البيت وتوجيهه نحوها؛ ولذلك فإنَّ حركة الروى قد أظهرت على مدار الديوان أن سعى الشاعر إلى اتحاد حركتها يؤدي إلى سلك طريقة معينة في تركيب البيت بحيث تتوافق مع ما اختاره الشاعر مجرى لروى قصيدته، وهو الأمر الذي يؤكد أنَّ الأعشى كان ينطق في شعره وفق ما تقتضيه القافية، لا وفق ما يقتضيه الإعراب، وأنَّ ما ورد فيه مخالفة لحركة الروى، وظاهره المحافظة على الإعراب مثل مواضع الإقواء والإصراف، أراد الشاعر من ورائه معنى ما، يرتبط بالسياق على نحو ما ورد في ثنايا البحث، ومن هنا ترخص في العلامة الإعرابية تاركاً هذا الفراغ التبليغي للمتلقى، فكان ذلك عنصراً رئيساً في حلقة التفاعل بينهما.

ومن هنا ظهرت الكفاءة اللغوية Linguistic competence لدى الأعشى، بالإضافة إلى قدرته على الكفاءة التخاطبية، فكان موائماً بين النظام اللغوي وإبداعه الشعري، فظهر من خلال استخدامه للقضايا التركيبية موضوع البحث سعيه إلى تحقيق مدى التوافق بين النظام النحوي والنسج الشعري في شعره، وهو الأمر الذي ترتب عليه وضوح مدى التماسك النصي في شعره أيضاً، وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ التركيب في شعر الأعشى على الصورة التي ورد

بها لم يكن لمجرد تصحيح النظم، أي الوزن والقافية معاً، بل كان وراءه معنى آخر أرادته الشاعر.

وأخيراً ينتهي البحث إلى أنّ ما قال عنه النحاة إنّهُ ضرورة نتيجة خلطهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، ينبغي التعامل معه على أنه من خصائص لغة الشعر، ومن ثم طرح هذه التسمية (الضرورة)؛ لأنّ ما يُقال عنه إن ضرورة قد يكون له نظيرٌ في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي، وغير ذلك مما يندرج تحت مستوى النثر، أو أنّه لهجة من لهجات العرب، وهذا ما ظهر جلياً في شعر الأعشى على مدار فصول البحث، حيث وُجد أنّ ما قيل عنه إنّهُ ضرورةٌ يتصل بجانب من المعنى والسياق أو البناء الشعري، الذي ينبغي عدم النظر إليه بمنأى عن الجانب الدلالي.

وإذا كان للباحث من وصايا في هذه الخاتمة، فإنّني أوصي بما يلي :

ضرورة الربط بين التركيب والدلالة حالة البحث في الإبداع اللغوي، ولا سيما في ضوء النظريات الحديثة في الدرس اللغوي، مواكبة للتطور فيها، حتى نقف على مدى أصالة الدرس اللغوي عند العرب متمثلاً في إبداعهم اللغوي، سواءً أكان شعراً أم نثراً.

ضرورة البحث في وسائل تآزر النظام النحوي مع النسج الشعريّ، وتخطى البنية الظاهرة لملاحظة مدى الاتساع في التراكيب، وما يترتب على ذلك من ثراء الدلالة، أضف إلى ذلك روابط الجملة بين النحو والدلالة تطبيقاً، لما تقوم به هذه الروابط من فاعلية في إبراز المعنى النحوي الدلالي، ومن ثم التماسك النصي داخل العمل الفني.

ضرورة النظر إلى الوزن والقافية على أنّهما جزءٌ من إنتاج الدلالة، أي جزءٌ من المعنى الكلي، ومن ثم البحث في أثر كلّ من الوزن والقافية في طبيعة بناء الجملة الشعرية، واحتياجها لمفرداتٍ وتراكيبٍ خاصةٍ تناسب ما أرادته الشاعر من معنى ما.

وبعد فهذه محاولةٌ جادةٌ مخلصَةٌ، أخلصت فيها حسبما تيسر لي بعون الله وحوله وقوته، فإن أكن قد وفقت، فذلك من الله وبفضله، وإن كانت الأخرى، فلا يكف الله نفساً إلى وسعها، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ-ح	- مقدمة البحث
1	- التمهيد
3	* أولاً: الإطار النظري لقضايا التركيب موضوع البحث
9	أ- قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة؟
.1	1- الحذف في اللغة والاصطلاح
11	2- الحذف عند القدماء العرب
14	3- الحذف عند التوليديين التحويليين
16	4- الحذف عند علماء النص
17	5- رأي وتعليق
18	ب- قضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة :
18	1- الإحلال بين اللغة والاصطلاح
19	2- الإحلال عند المحدثين
.2	3- صلة الإحلال بالإنابة والتضمين عند العرب
22	ج- قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة :
22	1- تعريف الزيادة وأقسامها
23	2- الزيادة بين القدماء والمحدثين
26	د- قضية إعادة الترتيب "الرتبة" وعلاقتها بالدلالة :

26	1- صلة إعادة الترتيب بغيرها من المصطلحات
28	2- أقسام التقديم والتأخير
29	3- إعادة الترتيب بين القدماء والمحدثين
32	4- إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة
33	5- إعادة الترتيب وعلاقتها بالاتساع والإعراب
34	6- أثر إعادة الترتيب في النسج الشعري
35	هـ- قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة :
36	1- الإعراب في نصوص تراثنا النحوي
37	2- المقصود بالإعراب فرع المعنى

الصفحة	الموضوع
39	3- المقصود بقضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في هذا البحث
.4	4- دور العلامة الإعرابية في ترابط أجزاء التركيب
41	5- الترخص في العلامة الإعرابية ودلالته
.4	6- تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة
43	7- وقفة وتعليق
45	ثالثاً: الدراسات السابقة
49	* الفصل الأول: قضية الحذف وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى
.5	المبحث الأول: حذف الأسماء
.5	- حذف المبتدأ :
51	أولاً: حذف المبتدأ جوازاً في الجملة الاسمية المجردة
58	ثانياً: حذف المبتدأ جوازاً في الجملة الاسمية المنسوخة
62	- حذف الخبر :
63	أ- حذف الخبر جوازاً في الجملة الاسمية المجردة
66	ب- حذف الخبر في الجملة الاسمية المنسوخة
72	- حذف الفاعل :
74	أولاً: حذف الفاعل وجوباً
82	ثانياً: حذف الفاعل جوازاً
86	- حذف المفعول به :

86	أ- الحذف اقتصاراً
88	ب- الحذف اختصاراً
.9	- حذف المضاف
95	- حذف المضاف إليه
97	- حذف الموصوف
1.5	- حذف الصفة
1.7	- حذف المعطوف
1.9	- حذف الحال
.11	- حذف التمييز

الصفحة	الموضوع
112	- سمات حذف الأسماء في شعر الأعشى
115	المبحث الثاني: حذف الأفعال :
115	أولاً: حذف الفعل جوازاً
119	ثانياً: حذف الفعل وجوباً
124	- سمات حذف الفعل في شعر الأعشى
126	المبحث الثالث: حذف حروف المعاني :
126	أولاً: أنواع الحذف ومواضعه القياسية
134	ثانياً: الحذف السماعي
136	- سمات حذف الحروف في شعر الأعشى
137	- تعليق ومناقشة لأنواع الحذف الثلاثة في شعر الأعشى
14	الفصل الثاني: قضية الإحلال وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى
141	المبحث الأول: إحلال اسم مكان اسم آخر
141	أولاً: الإحلال في المبنى للمجهول
147	ثانياً: إحلال المصدر محل المفرد
153	ثالثاً: الإحلال في النعت
158	رابعاً: إحلال المضمرة محل الظاهر
17	خامساً: إحلال الظاهر محل المضمرة
18	- أهم ما يتسم به إحلال الأسماء فيما بينها
181	المبحث الثاني: إحلال الأفعال فيما بينها :

182	أولاً: أفعال تتعدى بحرف جر محدد، وتتعدى في السياق بغيره
184	ثانياً: أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد، وترد في السياق متعدية إلى مفعولين
185	ثالثاً: أفعال تتعدى بحرف الجر، وتأتي متعدية بنفسها في السياق.
186	رابعاً: أفعال لازمة ترد في السياق متعدية بحرف جر
187	خامساً: أفعال تتعدى بنفسها وترد في السياق متعدية بحرف جر
188	سادساً: أفعال تأتي بمعنى أفعال أخرى
188	- سمات إحلال الأفعال فيما بينها "تعليقٌ ومناقشةٌ"
191	المبحث الثالث: إحلال الحروف فيما بينها

الصفحة	الموضوع
194	أولاً: الحروف الأحادية
2.1	ثانياً: الحروف الثنائية
2.9	ثالثاً: الحروف الثلاثية
213	سمات إحلال الحروف فيما بينها "تعليق ومناقشة"
215	المبحث الرابع: الإحلال بين الجملة والمفرد
215	أولاً: إحلال الجمل محل المفرد
229	ثانياً: إحلال المصادر محل الأفعال
231	- سمات الإحلال بين الجملة والمفرد في شعر الأعشى
233	المبحث الخامس: إحلال الحروف محل الأسماء :
233	أولاً: الكاف بمعنى "مثل"
235	ثانياً: عن بمعنى "بعد"
237	- سمات إحلال الحروف محل الأسماء
237	- حصاد الإحلال وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى
239	الفصل الثالث: قضية الزيادة وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى :
.24	المبحث الأول: الزيادة في الأفعال :
.24	1- زيادة كان بين الموصول وصلته
241	2- زيادة كان بين الفعل والفاعل
243	المبحث الثاني: الزيادة في الحروف :
243	أولاً: زيادة الباء

248	ثانياً: زيادة "من" :
251	ثالثاً: زيادة "إن" :
252	رابعاً: زيادة "لا" :
255	خامساً: زيادة "ما" كافة وغير كافة
256	سادساً: زيادة الكاف
266	- سمات الزيادة في شعر الأعشى "تعليق ومناقشة"

الصفحة	الموضوع
269	الفصل الرابع: قضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى
.27	المبحث الأول: إعادة الترتيب في الجملة الاسمية :
.27	أولاً: إعادة الترتيب بين عنصرى الجملة الاسمية غير المنسوخة
286	ثانياً: إعادة الترتيب في الجملة الاسمية المنسوخة
3.2	المبحث الثاني: إعادة الترتيب في الجملة الفعلية ومكملاتها
3.2	أولاً: الترتيب بين الفعل الفاعل والمفعول به
314	ثانياً: الترتيب بين المفاعيل
318	ثالثاً: الترتيب بين المفعول وعامله
319	رابعاً: تقديم متعلق الفعل
321	خامساً: رتبة الحال مع عاملها
324	المبحث الثالث: إعادة الترتيب باستخدام الفصل :
326	أولاً: الفصل في الجملة الاسمية
326	أ- الفصل في الجملة الاسمية غير المنسوخة
.33	ب- الفصل بين عناصر الجملة الاسمية المنسوخة يان أو إحدى أخواتها
334	ج- الفصل بين عناصر الجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها
336	ثانياً: الفصل بين أركان الجملة الفعلية

336	1- الفصل بين الفعل والفاعل
339	2- الفصل بين الفعل والفاعل من جانب والمفعول من جانب آخر
346	3- الفصل بين الفعل ونائب الفاعل
348	4- الفصل بين المفعول الأول والمفعول الثاني
.35	5- الفصل بين القول ومقوله
352	ثالثاً: الفصل بين النعت ومنعوته
354	رابعاً: الفصل بين المؤكّد والمؤكّد
355	خامساً: الفصل في سياق العطف
359	سادساً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه
362	- تعليق ومناقشة

الصفحة	الموضوع
365	- أهم سمات قضية إعادة الترتيب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى
368	الفصل الخامس: قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى :
369	المبحث الأول: الترخص في العلامة الإعرابية :
.37	أولاً: الترخص في آخر الاسم المعرب :
.37	أ-تسكين آخر الاسم المعرب
379	ب-ما طرحت فيه العلامة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى
.38	ثانياً: الترخص في آخر الفعل المضارع
.38	أ-جزم المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم
382	ب-جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم
383	ج-ما طرحت فيه الحركة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى غير السكون
386	ثالثاً: ما طرحت فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف
389	المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب وعلاقته بالدلالة :
389	القسم الأول: وجوه الإعراب المحتملة للكلمة في سياق الجملتين، الاسمية والفعلية
389	أولاً: وجوه الإعراب المحتملة للكلمة في الجملة الاسمية المجردة والمنسوخة
389	أ-ما يحتمل وجهين تتفق فيهما علامة الإعراب
392	ب-ما يحتمل وجهين تختلف فيهما علامة الإعراب
396	ج-ما يحتمل ثلاثه أوجه تختلف فيها علامة الإعراب
4.6	ثانياً: وجوه الإعراب المحتملة في الكلمة في الجملة

	الفعلية ومكملاتها وتوابعها
4.3	أ- الاحتمالات الإعرابية في الفعل
4.5	ب- الاحتمالات الإعرابية في الفاعل
4.7	ج- الاحتمالات في مكملات الجملة وتوابعها
415	القسم الثاني: وجوه الإعراب في مواقع الجمل، وأشباه الجمل
415	أولاً: وجوه الإعراب المحتملة في مواقع الجمل الاسمية :
415	أ- الجمل المحتمل فيها أكثر من محل إعرابي
416	ب- الجمل المحتملة وجهين على غير محل
418	ج- الجمل التي لها محل أو أكثر على إعراب ولا محل لها على آخر
423	ثانياً: وجوه الإعراب المحتملة في مواقع الجمل الفعلية :
423	أ- الجمل التي تحتمل أكثر من محل إعرابي
424	ب- الجمل التي تحتمل وجهين على غير محل
425	ج- الجمل التي تحتمل محلاً أو أكثر، ويحتمل فيها عدم المحل

الصفحة	الموضوع
427	د-وجوه الإعراب المحتملة في جملة القسم
432	ثالثا: وجوه الإعراب المحتملة في شبه الجملة :
433	1- الاحتمالات في متعلق شبه الجملة
433	2- الاحتمالات في محل شبه الجملة
434	3- الاحتمالات بين التعلق والمحل
438	- سمات قضية الإعراب وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعرابي
443	- خاتمة البحث
448	- المصادر والمراجع "العربية والأجنبية"
468	- الفهرس

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Cairo university

College of Dar–Al ulum

Department of Grammar, Morphology and Metrics

THE SYNTACTIC ISSUES IN AL– A’SHA AL– KABIR’S
POETRY AND THEIR RELATION TO SEMANTICS IN THE
LIGHT OF MODERN LINGUISTICS

Ph.D Thesis submitted by:

FAIZ SOBHI ABDEL SALAM TURKY

Supervised by:



**PROFESSOR DR: MOHAMMAD HAMASA
ABDEL LATIF**

Cairo

2..3

ABSTRACT

The aim of this study is to deepen the semantic grammatical understanding of our language through studying the syntactic issues in the construction of the sentence (ellipsis, replacement, addition, permutation, and parsing). Moreover, it aims at contributing to originalize modern linguistics and prove its existence in Arabic and to explain the working of the human mind in using Language. In addition, it aims at finding out some features of expression of language which can be generalized through cooperating with various studies sometime later.

One additional aim of this study is to explain how these issues contribute in the coordination between the grammatical system and the poetic process in Al-A'sha's poetry, however, what can be said about poetry cannot be applied to prose.

This study falls into an introduction, a preface, five chapters, a conclusion and a list of Arabic and English sources as follows:

Introduction: It deals with the nature of the subject, its aims, the reasons behind its choice and the researcher's approach which is the complementary approach.

Preface: Composed of :

First: the theoretical framework for the syntactic issues

Second: the previous studies.

Chapter one: Ellipsis and its relation to semantics in Al-A'sha's poetry and it is divided into three subjects:

- 1- Noun Ellipsis.
- 2- Verb Ellipsis.
- 3- Preposition Ellipsis.

The chapter concludes with a comment and a discussion of the three kinds of ellipsis in Al-a'sha's poetry.

Chapter two : the issue of replacement and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry and it discusses the following.

- 1- The replacement of nouns.
- 2- The replacement of verbs.
- 3- The replacement of prepositions.
- 4- The replacement of the sentence by the word.
- 5- The replacement of nouns by prepositions.

The chapter ends with a discussion of the features of replacement in Al-a'sha's poetry.

Chapter Three: Addition and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry, and it discusses the following:

- 1- Addition of verbs.
- 2- Addition of prepositions.

The chapter ends with a comment and a discussion of the features of addition in Al-a'sha's poetry.

Chapter four: permutation and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry, and it discusses the following:

- 1- permutation in the noun clause.
- 2- Permutation in the verb clause.
- 3- Permutation through the use of separation.

The chapter finishes with an illustration of the main features of permutation and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry.

Chapter Five: Parsing and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry, and it discusses the following:

- 1- License in the parsing mark.
- 2- Different sides of parsing and semantics.

The chapter also finishes with an illustration of the main features of parsing and its relation to semantics in Al-a'sha's poetry.

The conclusion: it is an illustration of the most important results in this research in addition to the details incorporated in the chapters.

